* فهرست الجزء الاول من حاشية الصبان على الاشمونى *

صحيفة	
٢٩	الكلام وما يتألف منه
٦٦	المعرب والمبنى
١٣٨	النكرة والمعرفة
١٦٤	العلم
١٧٨	اسم الاشارة
١٨٨	الموصول
٢٢٠	المعرف باداة التعريف
٢٣٤	الابتدا
٢٨٠	كان واخواتها
٣٠١	فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس
٣١٢	افعال المقاربة
٣٢٢	ان واخواتها
٣٤٩	لا التى لنفى الجنس
٣٦٦	ظن واخواتها
٣٨٦	اعلم وأرى
٣٨٩	الفاعل
٤٠٨	النائب عن الفاعل
٤١٩	اشتغال العامل عن المعمول
٤٤٠	تعدى الفعل ولزومه
٤٥٣	التنازع فى العمل
٤٦٦	المفعول المطلق
٤٨٢	المفعول له

ترجمة العلامة الصبان نقلها الفقير نصر الهورينى بالاختصار من تاريخ العلامة الجبرتى

قال وممن مات فى هذه السنة يعنى سنة ست ومائتين وألف الامام الذى لمعت من أفق الفضل بوارقه وسقاه من مورده النمير عذبه ورائقه لايدرك بحر وصفه الاغراق ولا تلحقه حركات الافكار ولو كان اماها فى مضمار الفضل السباق العالم النحرير واللوذعى الشهير شيخنا العلامة أبو العرفان الشيخ محمد بن على الصبان الشافعى ولد بمصر وحفظ القرآن والمتون واجتهد فى طلب العلم وحضر أشياخ عصره وجهابذة مصر وشيوخه كما ذكر فى برنامج أشياخه وكان فى مبدا أمره معانقا للخمول والاملاق متكلا على مولاه الرزاق يستجدى مع العفة ويستدر من غير كلفة وتنزل ايامًا فى وظيفة التوقيت بالصلاحية بضريح الامام الشافعى رضى الله عنه عندما جدده عبد الرحمن كتخدا وسكن هنالك مدة ولما عمر محمد بيك مسجده تجاه الازهر تنزل المترجم أيضا فى وظيفة التوقيت وعمل له مزولة بسطحه سكن فيه بعياله فلما اضمحل أمر وقفه تركه واشترى له منزلا صغيرا بحارة الشنوانى ولم يزل يخدم العلم ويدأب فى تحصيله حتى تمهر فى العلوم العقلية والنقلية وقرأ الكتب المعتبرة فى حياة أشياخه وربى التلاميذ واشتهر بالتحقيق والتدقيق والمناظرة والجدل وشاع ذكره وفضله بين العلماء بمصر والشام وكان مختصا بالمرحوم الشيخ الوالد اجتمع به من سنة سبعين ومائة وألف ثم انتمى الى استاذنا السيد أبى الانوار محمد السادات ابن وفا ولازمه ملازمة كلية فى عنفوان طريق السادات الوفائية وتلقى أيضا طريق القوم وتلقين الذكر على طريقة السادة الشاذلية عن الاستاذ سيدى عبد الوهاب العفيفى المرزوقى كما نقل من خطه قال وقد لازمته المدة الطويلة وانتفعت بمدده ظاهرا وباطنا ومن تآليفه حاشيته على الاشمونى التى سارت بها الركبان وشهد بدقتها أهل الفضائل والعرفان وحاشية على شرح العصام على السمرقندية وحاشية على شرح الملوى على السلم ورسالة فى علم البيان ورسالة عظيمة فى أهل البيت ومنظومة فى العروض وشرحها ونظم أسماء أهل بدر وحاشية على آداب البحث ومنظومة فى مصطلح الحديث ستمائة بيت ومثلثات فى اللغة ورسالة فى الهيئة وحاشية على السعد فى المعانى والبيان ورسالتان على البسملة صغرى وكبرى ورسالة فى مفعل ومنظومة فى ضبط رواة البخارى ومسلم وله فى النثر كعب على وفى الشعر كاس ملى ثم سرد منه الجبرتى جملة قصائد فى مدح الاستاذ أبى الانوار وفى مدح الشيخ

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısım: PERTEVNIYAL
Yeni Kayıt No: 659
Eski Kayıt No:

الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان على
شرح العلامة الاشمونى على ألفية
ابن مالك فى النحو نفعنا
الله بها والمسلمين
امين

659

٥٥٧

الجبرتى الكبير ولما قربت وفاته توعك بالسعال وقصبة الرئة حتى دعاه داعى الانام وفاجأه الحمام ليلة الثلاثاء ثامن شهر جمادى الاولى من السنة المذكورة أولا وصلى عليه بالازهر فى مشهد حافل ودفن بالبستان تغمده الله بالرحمة والرضوان
آمين

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم * ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الأسرار ومضمرات الحكم * ونشهد أن لا اله الا أنت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدا ومبتدع * ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبع * اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت منصب المنخفض لجلالك * وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوحدتك فى ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول راجى الغفران * محمد بن على الصبان * غفر الله ذنوبه * وستر فى الدارين عيوبه * هذه حواش شريفه * وتقريرات جليلة منيفه * وتحقيقات فائقه * وتدقيقات رائقه * خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبى الحسن على بن محمد الاشمونى الشافعى على ألفية الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت فى تحرير مبانيها * وتهذيب معانيها * جميع الهمة ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الاعيان * منبها على كثير مما وقع لهم من اسقام الافهام وأوهام الاذهان * ضاما الى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر * مضيفا اليه من عرائس بنات فكرى ما تقربه عين الناظر * وحيث أطلقت شيخنا

فرادى

بسم الله الرحمن الرحيم
(أما بعد) حمد الله على ما منح من أسباب البيان

فرادى به شيخنا العلامة المدابغى أو قلت شيخنا السيد فرادى به شيخنا المحقق السيد البليدى أو قلت البعض فرادى به الفهامة الفاضل سيدى يوسف الحفنى رحمهم الله تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان زائدا على ما فى حواشيهم وليس معزوا لاحد فهو غالبا مما ظهر لى وربما نسبته الى صريحا وعلى الله الاعتماد انه ولى السداد (قوله أما بعد حمد الله الخ) اعترض بأن هذه العبارة انما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة فى ابتداء التأليف ويجاب أولا بأنا لا نسلم تلك الافادة لان القصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة فى قوة الجملة فكأنه قال أما بعد قولى أحمد الله منشئا للحمد وثانيا بأنا سلمنا تلك الافادة لكن لا نسلم أن المطلوب لا يحصل بها لان افادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهل لان يحمد وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمنا بهذه العبارة الواقعة فى ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا اذ المطلوب حصول الحمد مطلقا فى الابتداء ومثل ذلك يقال فى الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التعظيم وهو حاصل بافادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم فى نكته عند قول المصنف أحمد ربى الله خير مالك مصليا الخ وبه يعرف ما فى كلام البعض وما أجاب به هو وشيخنا من ان الشارح أتى بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المؤاخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا والجواب بحصول الحمد بالبسملة غير نافع فى الصلاة والسلام فان قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحا هنا لما تقرر من أن الاخبار عن الحمد حمد أى صريح قلت ما تقرر انما هو فى الاخبار عن الحمد بثبوته لله بالجملة الاسمية أعنى الحمد لله لانه ثناء بجميل صراحة فهو حمد صريح بخلاف الاخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله الاخبار بانه يقع كما فى أحمد ربى الله على انه خبر لفظا ومعنى فتنبه (قوله على ما منح من أسباب البيان) على تعليلية وما موصول اسمى أو نكرة موصوفة ومن بيانية والعائد محذوف ويظهر لى عند عدم استدعاء المقام أحد الوجهين ترجيح الثانى لان النكرة هى الاصل ولان شرط الموصول اذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد الصلة وقد لا يحصل عهدها الا بتكلف فاحفظه أو موصول حرفى ويقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لان الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بواسطة ومن زائدة على مذهب الاخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نكتتها الاشارة الى انه تعالى يستحق الحمد على بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمنح الاعطاء وبابه قطع وضرب والمنحة بالكسر العطية كذا فى المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور

وفتح من أبواب التبيان * والصلاة والسلام على من رفع بماضى العزم

وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصيح المعرب عما فى الضمير أى المنطوق به لا المعنى المصدرى لانه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد بأسبابه جميع ماله دخل فى حصوله كسلامة اللسان من العى والفهاهة وسلامة القلب من موانع الادراك لا خصوص ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال فتح التاء كالتكرار والتذكار وشذ كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلال وورد الفتح أيضا فى التبيان كما فى القاموس وان كان كسره أكثر والتبيان كما قاله الخطابى أبلغ من البيان لانه بيان مع دليل وبرهان فهو جار على الاصل من زيادة المعنى لزيادة المبنى والمراد بأبوابه كل ماله دخل فى حصوله كالادراكات القوية وجودة اللسان والقلب فالابواب استعارة مصرحة والفتح ترشيح أو فى التبيان استعارة بالكناية والابواب تخييل والفتح ترشيح وذكر المنح والاسباب فى جانب البيان والفتح والابواب فى جانب التبيان لان التبيان أبلغ كما مر فالوصول اليه أصعب يحتاج الى فتح أبواب مغلقة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفا على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أى الكائنين على من رفع أو حال منهما وقال شيخنا تبعا للمصرح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع اه ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشى التصريح التنازع المعنوى الذى هو مجرد الطلب فى المعنى لا العملى بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعنى مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما اعترض به البعض من ان التنازع لا يكون الا فى فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانهما كما سيأتى وما ذكر ليس كذلك أى لان الصلاة والسلام اسما مصدرين جامدان على انه سيأتى أن المراد اسمان يشبهانهما فى العمل لا فى التصرف بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر وممن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتى على عدم جريان التنازع الاصطلاحى بين اسمى المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين فيتلاشى الاعتراض من أصله والرفع الاعلاء والمراد به هنا الاظهار والاعزاز (قوله بماضى العزم) من اضافة الصفة الى الموصوف أى العزم الماضى قال فى المصباح عزم على الشئ وعزمه عزما من باب ضرب عقد ضميره على فعله اه لكن سيذكر الشارح قبيل باب التنازع ان عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمين معنى تنووا والماضى اما بمعنى النافذ يقال مضى الامر أى نفذ واما بمعنى القاطع يقال سيف ماض أى قاطع فيكون قد شبه فى النفس العزم بالسيف والماضى بمعنى

قواعد الايمان * وخفض بعامل الجزم كلمة البهتان * محمد المنتخب من خلاصة معد ولباب عدنان * وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق فى مضمار الاحسان *

القاطع تخييل (قوله قواعد الايمان) يحتمل وهو الظاهر أن يراد بالايمان التصديق القلبى فتكون اضافة القواعد اليه من اضافة المتعلق بفتح اللام الى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد جميع ما وجب الايمان به مما ينبنى عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليها أو جميع ما وجب الايمان به سواء بنى عليه غيره أولا فيكون فى التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الايمان ويحتمل أن يراد به الاسلام لتلازم الايمان والاسلام الكاملين فالاضافة من اضافة الاجزاء الى الكل والمراد بالقواعد الاركان الخمسة المذكورة فى حديث بنى الاسلام على خمس وعليه ففى الكلام تلميح الى هذا الحديث (قوله وخفض بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آلته كالسيف ووصفها بالعمل مجاز عقلى من وصف آلة عمل الشئ به فان قلت عامل الجزم لا يخفض فى العربية فلا تتم التورية قلت التورية لا تتوقف على خفضه فى العربية وانما ورى بخفضه الذى لا يقع فى العربية للاشارة الى ان ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوق ما ألفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بالكلمة الكلام واضافتها الى البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أى المختار نعت لمحمد لا لمن لئلا يلزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابع عند اجتماعها (قوله من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشئ بضم الخاء وكسرها ما خلص منه وبمعناه اللباب ففى عبارته تفنن ومعد بفتح الميم والعين ولد عدنان لصلبه قال الجوهرى وهو أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة ابن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجه ذكر معد وعدنان ويحتمل انه أراد بمعد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمى أبويهما وانما أخر عدنان ذكرا مع تقدمه وجودا لانه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لانه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام منتخبا من لباب عدنان كونه منتخبا من خلاصة معد ولا عكس (قوله احرزوا) أى حازوا وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة فى آخر ميدان تسابق الفرسان فمن أعدى فرسه اليها وأخذها عد سابقا ففى الكلام استعارة تمثيلية بأن شبه حال الصحابة فى غلبتهم من قاواهم فى الاحسان بحال السابقين على الخيل فى الميدان فى سبقهم

وابرزوا ضمير القصة والشان * بسنان اللسان ولسان السنان * فهذا

الى قصبات السبق بجامع مطلق حوزما به الشرف أو استعارة مكنية بأن شبه في النفس الاحسان بساحة ذات ميدان وجعل اثبات المضمار أى الميدان تخييلا واحراز قصبات السبق ترشيحا أو استعارة مصرحة ان شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المضمار ترشيحا والاحسان تجريدا والمراد بالاحسان اما معناه الشرعى المبين فى حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وأبرزوا) أى أظهروا وقوله ضمير القصة والشان يحتمل أن المراد الضمير المستور الذى كان له قصة وشأن عظيمان وهو دين الاسلام فيكون تسميته مضمرا باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد ضمير القصة والشأن الاصطلاحى الواقع فى قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله ففى الكلام حذف مضاف أى مفسر ضمير الخ لان الذى أظهروه مفسره وهو لا اله الا الله أو مجاز مرسل علاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بسنان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرمح والتركيبان اما من اضافة المشبه به الى المشبه أى اللسان الذى كالسنان فى التأثير والسنان الذى هو كاللسان فى كثرة استعماله أو من الاستعارة بأن يكون شبه فى التركيب الاول كلام اللسان بالسنان فى التأثير وشبه فى النفس السنان فى التركيب الثانى بالانسان فى صدور الفعل العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخييلا أو شبه طرف السنان الذى به الجرح باللسان فى كثرة استعماله وجعل شيخنا اطلاق لسان السنان على طرفه الجارح لا تجوز فيه ممنوع لانه ليس من معانى اللسان الحقيقية كما يؤخذ من القاموس وغيره وفى قوله بسنان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المتقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع اخرى كبراعة الاستهلال والتورية فى الفتح والرفع والماضى ونحوها والطباق فى الرفع والخفض والايمان والبهتان والافراط والتفريط والجناس اللاحق فى الاسد والجد والتحقيق والتدقيق والخلل والملل وكذا بين الادراج والابراج كما قاله شيخنا والبعض وان جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا المناسب أى والجناس المضارع فى خلا وعلا والفرق بين الجناسين ان الاختلاف ان كان بحرف بعيد المخرج فاللاحق أو قريبه فالمضارع ومعنى بعد المخرج أن يختلف الحرفان فى جنس المخرج ومعنى قربه أن يتحدا فى جنسه ويختلفا فى شخصه (قوله فهذا) اسم الاشارة راجع الى الالفاظ الذهنية المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة على أرجح الاوجه فهو مستعار

عما

شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك * مهذب المقاصد واضح المسالك * يمتزج بها

عما وضع له وهو المبصر الحاضر للمعقول لشبهه به فى كمال اتقان المشير أو السامع اياه حتى كأنه مبصر عنده وهل استعارة اسم الاشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيناه فى رسالتنا فى المجازات والفاء واقعة فى جواب أما وجواب الشرط لا بد أن يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار اليها شرحا لطيفا بديعا غير مستقبل فلا بد من تقدير أقول بعد الفاء كما أفاده فى التصريح نعم ان كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوى على انه مصدر بمعنى الشارح أى خارجا لم يحتج الى التقدير لان الشرح الخارجى المدلول على هذا الشرح الذى هو محط الجزاء مستقبل حينئذ بل قال الرودانى فى حواشيه على التصريح انما يحتاج الى التقدير لو أريد بالشرط الذى تضمنته أما التعليق مع أن المراد منه مجرد استلزام شئ لشئ ولو سلم فالتعليق قد يكون فى الاستقبال وقد يكون فى الماضى كما فى شرط لو فليكن هذا منه اﻫ ثم قال يس يندفع بتقدير القول اشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ شرحا لطيفا بديعا ثابت حمد أو لم يحمد فما معنى كونه بعد الحمد فاذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية اﻫ وهو مبنى على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الاحسن مع أن هذا الاشكال الآخر يندفع بجعل شرح بمعنى شارح مرادا منه المعنى اللغوى لصحة تقييده بالبعدية على انه يرد على تقدير القول أن حذف القول يوجب حذف الفاء معه كما سيصرح به الشارح لكن فى الهمع ما يدل على أن بعضهم يجوز حذف القول مع بقاء الفاء كما سيأتى بسطه فى محله فتنبه (قوله لطيف) يعنى لا يحجب ما وراءه من المعانى مجازا عما لا يحجب ما وراءه من المحسوسات (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أى مبتدع أى مخترع لا على مثال سابق فانه بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق فى الحسن على غيره من الشروح ويجىء بديع بمعنى مبدع ومنه بديع السموات والارض (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أى دال على ألفية ابن مالك أى على معانيها أو على بمعنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أى كاشف كما قاله البعض وفيه انه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتن بجسم مستعل وجسم مستعلى عليه وذكر على تخييلا (قوله مهذب الخ) التهذيب التنقية والمقاصد المعانى والمسالك الالفاظ وهما مجروران باضافة الوصف اليهما أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يمتزج بها الخ) فى الكلام مبالغة والا فالمزج الخلط بلا تمييز مع أن الشرح والمتن

امتزاج الروح بالجسد * ويحل منها محل الشجاعة من الاسد * تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق * وبدر التدقيق من أبراج اشاراته يشرق *

متمايزان وأشار بهذه السجعة الى ما فى شرحه مما لا بد منه فى بيان المتن وبالسجعة الثانية الى ما زاد على ذلك والمقصود منهما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع ألفاظ المتن (قوله امتزاج الروح) أى امتزاجا كامتزاج الروح بالجسد لا يقال عبارته تفهم أن شرحه للمتن كالروح للجسد وان المتن بدونه كالجسد بدون الروح وفى هذا تنقيص لبقية الشروح لانا نقول مقام المدح لا ينظر فيه الى أمثال هذه المفاهيم (قوله ويحل) بضم الحاء وكسرها لان حل بمعنى نزل يجوز فى حاء مضارعه الوجهان كما فى القاموس وبهما قرئ فى السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبى فاقتصار البعض كشيخنا على الضم تقصير وأما حل ضد حرم فحاء مضارعه بالكسر فقط وحل بمعنى فك فحاء مضارعه بالضم فقط (قوله منها) قال شيخنا السيد حال أى كائنا منها لان حل لا يتعدى بمن وكذا قوله من الاسد أى كائنة من الاسد * ولعل معنى كائنا منها وكائنة من الاسد متسببا اليها ومتسببة الى الاسد ولا يبعد أن من فى الموضعين بمعنى فى لا يقال الظرفية فى الاول غير ظاهرة لانا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها وقوله محل الشجاعة أى حلولها فمحل مصدر ميمى أى حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الجراءة لا الملكة المخصوصة لاختصاص الملكات بذوى العلم (قوله تجد نشر التحقيق الخ) النشر الرائحة الطيبة والتحقيق يطلق على ذكر الشئ على الوجه الحق ويطلق على اثبات المسألة بدليلها مع ردّ قوادحه والادراج بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أو فتحها ما يكتب فيه كما فى القاموس ويعبق بفتح الباء مضارع عبق الطيب بكسرها عبقا بالتحريك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الا للذكية كما فى المصباح ففى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيح حيث شبه التحقيق فى نفاسته بنحو المسك والنشر تخييل ويعبق ترشيح قال شيخنا السيد وفى العبارة قلب أى من عبارات أدراجه اه ونكتة القلب الاشارة الى قوة النشر حتى سرى من العبارات الى محلها المكتوبة فيه (قوله وبدر التدقيق الخ) البدر القمر ليلة كماله والتدقيق يطلق على اثبات المسئلة بدليلين أو أكثر وعلى اثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشئ على وجه فيه دقة والابراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثنى عشر المسماة بالبروج وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع انها اثنا عشر لمزاوجة أدراج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أى أضاء أو بفتح أوله وضم ثالثه مضارع شرق كطلع وزنا ومعنى وعلى كل ففى كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الروى وفى كلامه استعارة مكنية وتخييل وترشيحان حيث شبه التدقيق

بالملة

خلا من الافراط الممل * وعلا عن التفريط المخل * وكان بين ذلك قواما * وقد لقبته بمنهج السالك * الى ألفية ابن مالك * ولم آل جهدا فى تنقيحه وتهذيبه * وتوضيحه وتقريبه *

بالملة المقمرة كمال الاقمار بجامع الكمال والبدر تخييل والاشراق والابراج ترشيحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشبها بالسماء فى العلو والمتانة ولك أن تجعل الابراج استعارة مصرحة لعبارات الاشارات أى المعانى الدقيقة ان شبهت بالابراج فى أن كلا محل لما ينتفع به اذ العبارات محل للمعانى والابراج محل للكواكب أو تخييلا لاستعارة مكنية ان شبهت الاشارات بالسموات فى الرفعة والمتانة ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أى من اشارات ابراجه ولا حاجة اليه كما لا يخفى (قوله خلا من الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أى خلا من الافراط فى التطويل وعلا عن التفريط فى تادية المعانى وعبر فى جانب الافراط بخلا وفى جانب التفريط بعلا لان التفريط أفحش فهو أحق بالتباعد عنه الذى هو المراد من علا وأخر هاتين السجعتين مع انهما من باب التخلية وما قبلهما من باب التحلية التفاتا الى تقدم الاثبات على النفى وشرف الوجود على العدم والممل والمخل وصفان لازمان لان المراد الذى شأنه الاملال والذى شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أى عدلا وأفرد اسم الاشارة مع رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للافراد حصول الاقتباس (قوله وقد لقبته) أى سميته وانما آثر التعبير بالتلقيب لما فى هذا الاسم من الاشعار بالمدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع مبدوء بهمزة تكلم تليها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع همزتين ثانيتهما ساكنة حذف منه الجازم لامه التى هى واو وماضيه ألا كعلا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة ألو كدلو وألو كعلو كما فى القاموس وان كان بمعنى المنع ألو كدلو كما فى حاشية شيخنا السيد لكن فى حاشية ابن قاسم على المختصر وحاشية خسرو على المطول أن المنع معنى مجازى مشهور للألو لا حقيقى ويصح هنا ما عدا الاستطاعة فعلى الاول قوله جهدا أى اجتهادا منصوب على التمييز محوّل عن الفاعل والتقدير لم يقصر اجتهادى على الاسناد المجازى أو نزع الخافض أى فى اجتهادى أو حال بمعنى مجتهدا وعلى الثانى مفعول به وعلى الاخير مفعوله الثانى وحذف مفعوله الاول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا جهدا وعن أبى البقاء ان لم آل من الافعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر بمعنى جاهدا والذى يؤخذ من القاموس والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله وتهذيبه) عطف تفسير قاله شيخنا (قوله وتقريبه) عطف لازم

(قوله والله أسأل الخ) سال ان كان بمعنى استعطى كما هنا تعدى لمفعولين بنفسه فالله مفعول قدم لافادة الحصر أو للاهتمام بعظمته وان يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استفهم تعدى للاول بنفسه وللثانى بعن نحو يسئلونك عن الانفال أو بما بمعناها نحو فاسأل به خبيرا أى عنه (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوهما (قوله وما توفيقى الا بالله) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يوهم الآلة فلا يحسن ضربى بزيد اذا كان زيد ضاربا والحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيقى الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف فى تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وأن التوفيق مصدر المبنى للمجهول حيث قال أى وما كونى موفقا الا بمعونته وتوفيقه أفاده ابن قاسم (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت فى جميع امورى كما يؤخذ من حذف المعمول أو فى الاقدار على تأليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر لان الاعتماد فى جميع الامور والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الا عليه تعالى وان كان قد يعتمد فى بعض الامور على غيره (قوله انيب) أى أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روعى متعلق البسملة المقدر بنحو أؤلف أو تأليفى فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكى المكتفى بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصد الترغيب فى كتابة تعيين مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم والاخلاص فيه وبالانتفاع بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصا مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة ولئلا يفوت الابتداء الحقيقى بالبسملة ولم يؤخرها عن الحمد ليقع اسمه بين الجملتين الشريفتين فيحيط به بركتهما فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للمبالغة والتاء لزيادتها وكثرة العلم جدا تحصل بالتبحر فى أنواع من الفنون فما اشتهر من انه الجامع بين المعقولات والمنقولات لعله اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا لقبه أى مجمل أهل الدين فان قيل كل من جمال الدين ومحمد يشعر بالمدح فجعل أحدهما اسما والآخر لقبا تحكم قلت يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه والذى يظهر أن الاسم ما وضعه الابوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وان ما استعمل فى ذلك المسمى بعد وضع الاسم فان كان مشعرا بمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد أو ذم كأنف الناقة فيمن اسمه ذلك فلقب أو كان مصدرا

والله أسال أن يجعله خالصا لوجهه الكريم * وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم * انه قريب مجيب * وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب

(بسم الله الرحمن الرحيم قال محمد هو) الامام العلامة أبو عبد الله جمال الدين

باب

بأب كأبى عبد الله فيمن اسمه ذلك أو أم كأم عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير أفريقية فى تكنيته بأبى القاسم مع النهى عنه فأجاب بأنه اسمه لا كنيته نقله شيخنا عن الشنوانى وحاصل الجواب أن اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر أن الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانيا مشعرا جمال الدين فهو اللقب (قوله ابن عبد الله ابن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح انه جر ابن مالك صفة لعبد الله وليس كذلك لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع انها واجبة الثبوت فى المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر الى كلام الشارح خبرا آخر لهو فاعرفه فان قلت فى قول المصنف هو ابن مالك الباس لايهامه أن مالكا أبوه قلت هذا الالباس لا يضر هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عمن شاركه فى اسمه وهو انما يتم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها قاله سم وأبضا فيه اتفاول بملكه رقاب العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضا جيدا ومنه رسمها فى ونادوا يا مالك فى المصحف العثمانى ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذى آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلأن الخط العثمانى لا يقاس عليه مع انه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائى نسبا) سيأتى فى المتن أن قولهم الطائى من شواذ النسب (قوله الجيانى منشا) نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس فكان الاولى تأخيره عن قوله الاندلسى اقليما ليكون للمتأخر فائدة وجواب شيخنا السيد بأنه قدم الجيانى اهتماما بالاخص غير نافع وقد يجاب بأن الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسى اقليما لمن لا يعلم كون جيان من بلاد الاندلس والاندلس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا فى شرح ميارة على متن العاصمية فى فصل المزارعة ثم قال وهى جزيرة متصلة بالبر الطويل والبر الطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للاندلس جزيرة لان البحر محيط بها من جهاتها الا الجهة الشمالية وحكى أن أول من عمرها بعد الطوفان اندلس بن يافث بن نوح عليه السلام فسميت باسمه اهـ من مختصر ابن خلكان ونقل صاحب المعيار عن القاضى عياض أن الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فمنها ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا ثم أسلم بعض اولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اهـ ما قاله ميارة ببعض حذف أى ثم بعد مدة طويلة أخذها النصارى ثانيا هذا ونقل بعض الطلبة انه رأى نصا بضم الهمزة والدال أيضا (قوله ووفاة) كذا فى بعض النسخ

ابن عبد الله (ابن مالك) الطائى نسبا الشافعى مذهبا الجيانى منشأ الاندلسى اقليما الدمشقى دارا ووفاة لاثنى عشرة ليلة خلت من شعبان

وفى بعضها او وفاته والاولى أحسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره بسفح قاسيون ظاهر بزار والتميزات المذكورة من تميز النسبة غير المحوّل بناء على ماذهب اليه كثير كابن هشام أن نحو بل تميز النسبة أغلبي لا المحوّل عن الفاعل كما زعم لعدم صحته فى الجميع ولا من تميز المفرد وان قاله شيخنا لان تميز المفرد عين مميزه فى المعنى والامر هنا ليس كذلك (قوله عام اثنين الخ) أى عام تمام اثنين الخ (قوله أحمد) بفتح الميم مضارع حمد بكسرها قال المعرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى الظاهر أن يقول يحمد بياء الغيبة لكنه التفت من الغيبة الى التكلم اه وهو غير صحيح لان مقتضى الظاهر أن يعبر المتكلم عن فعله أو قوله بما للمتكلم فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذى يحكى بقال وشرط الالتفات أن يكون التعبير الثانى خلاف مقتضى الظاهر كما فى المطوّل والمختصر وغيرهما فلا التفات فى نحو قال انى عبد الله ونحو أنا زيد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد (قوله ربى الله خير مالك) ذكر فى عبارة حمده الفعل والذات والصفة اشارة الى انه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الاول لانه انعام فالحمد عليه كما هو مقتضى تعليق الحكم بالمشتق يقع واجبا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمربى وهو أولى هنا لذلك ولان المالكية مذكورة فى قوله خير مالك الا أن يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر وقطع النظر عن خصوص كلام المصنف وخير أفعل تفضيل حذفت همزته تخفيفا لكثرة الاستعمال كثيرا ويظهر لى انه من الخير مصدر خار يخير أى تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الاول ومالك الثانى الجناس التام اللفظى لا الخطى ان رسم الاول بغير ألف كما هو الاكثر فى مالك العلم فان رسم بها كما هو أيضا جيد كان لفظيا خطيا فاطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الحالة الثانية (قوله الجميل) صفة كاشفة او مخصصة على الخلاف بين الجمهور القائلين باختصاص الثناء بالخير والعز ابن عبد السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه اشارة الى قوله خير مالك وأن قوله وجزيل نعمته اشارة الى قوله ربى لكن يعكر على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا أن يقال ما تقدم والجلال العظمة ولا يتعين كون اضافته الى ما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف كما يوهمه كلام البعض بل ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاكلة قوله وجزيل نعمته يحوج الى تأويل الجلال بالجليل (قوله وجزيل نعمته) من اضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار اليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام

بقرينة

عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة (أحمد ربى الله خير مالك) أى اثنى عليه الثناء الجميل اللائق بجلال عظمته وجزيل نعمته التى هذا النظم أثر من آثارها

بقرينة قوله التى هذا النظم أثر من آثارها لانه ليس أثرا للنعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفراده اه ولا يتعين ذلك بل يصح أن تكون النعمة بمعنى المنعم به ويترتب عليها ذكر الاثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يترتب عليها هذا الاثر (قوله واختار صيغة المضارع) أى على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لا حاجة اليه بل هو لبيان الواقع اذ المنفى لا يتأتى هنا (قوله لما فيها من الاشعار) أى بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار التجددى أى الذى هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد الخ وقوله التجددى أى الحاصل من تجدد الحمد مرة بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجدده كذلك أى وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجددى أصلا فان الاولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة العدول كما سيذكره الشارح تبعا لبعضهم أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الارجح والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد أخرى وهكذا وان أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد العدم وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو المضارعية والتحقيق ان كلا أبلغ من الاخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة المحمود بها فيها وهى ثبوت الحمد له تعالى اذ معنى الحمد لله الحمد ثابت لله والمعين أوقع فى النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق المحمود به فيها بجميع الصفات وببعضها الاعم من تلك الصفة لان معنى أحمدك أثنى عليك بالجميل وصفاته تعالى جميله كلها وبعضها فالمضارعية أكثر فائدة (قوله والمحمود عليه) يعنى التربية المفهومة من قوله ربى على ما تقدم فاندفع ما اعترض به البعض هنا بناء على تفسير ظاهر الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح ربما يقتضى أن المصنف أوقع حمده فى مقابلة نعمة مع انه لم يذكر ذلك ولا حاجة الى اعتذاره بأنه يمكن أن يقال مراده المحمود عليه الذى يغلب وقوع الحمد فى مقابلته (قوله دائما) تو كيد لقوله لا تزال تتجدد وقوله كذلك تأكيد لقوله كما (قوله يحمده بمحامد لا تزال تتجدد) اعترضه البعض كشيخنا بأنه سيصرح بأن الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر ماذكره لان الحمد الانشائى ينقطع بانقطاع التلفظ به فأين التجدد وانما يظهر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بأن اشعارها بالتجدد باعتبار حالها الاصلى الثابت لها قبل نقلها الى الانشاء وكأنه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقرينة مناسبة المقام ولعل هذا مراد شيخنا من الاعتذار بأن ذلك الاشعار على سبيل التوهم والتخيل فافهم (قوله وأيضا) هو مصدر آض اذا رجع وهو اما مفعول مطلق

ل ص ك

واختار صيغة المضارع المثبت لما فيها من الاشعار بالاستمرار التجددى وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه أى كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد فى حقنا دائما كذلك نحمده بمحامد لا تزال تتجدد وأيضا

حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عاملها وصاحبها فالتقدير هنا على
الاول ارجع الى التعليل رجوعا وعلى الثانى أقول راجعا الى التعليل وانما
يستعمل مع شيئين بينهما توافق ويغنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد أيضا
ولا جاء زيد ومضى عمرو أيضا ولا اختصم زيد وعمرو أيضا قاله شيخ الاسلام زكريا
(قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر آنفا والضمير للاختيار المفهوم من قوله
واختار لكن هذا التعليل انما ينهض لاختيار المضارعية على الاسمية دون
اختيارها على الماضوية بخلاف الاول ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الاصل)
أى أصل الجملة الاسمية (قوله لحذف الفعل) أى وجوبا ان ذكر بعده وشكرا
وشرط بعضهم فى الوجوب ذكر لا كفرا بعدهما وجوازا ان ذكر وحده كما سيأتى
فى باب المفعول المطلق واطلاق شيخنا الوجوب فى غير محله (قوله ثم عدل الى
الرفع الخ) هذا يقتضى انه لو لم يعدل الى الرفع لانتفت الدلالة على الدوام وهو
كذلك كما صرح به الرضى فى باب المبتدا لان بقاء النصب صريح فى ملاحظة
الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع
ولا يكفى فى افادته وجوب حذف العامل مع النصب وان صرح به الرضى فى باب
المصدر وحمل شيخنا السيد ما صرح به فى باب المبتدا على حالة جواز حذف العامل
ليوافق كلامه فى باب المصدر لكن الاوجه ابقاؤه على اطلاقه كما يقتضيه التعليل
السابق لا يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق اما بفعل واما باسم فاعل بمعنى
الحدوث بقرينة عمله فى الظرف فيكون فى حكم الفعل والاسمية التى خبرها فعل تفيد
التجدد والحدوث لا الدوام لانا نقول لا نسلم كون اسم الفاعل هنا للحدوث حتى
يكون فى حكم الفعل ويكفى لعمله فى الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه بمعنى الثبوت
أيضا ولئن سلمناه نحمل افادة الاسمية التى خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد داع الى
الدوام والعدول المذكور داع الى ما ذكره الغزى (قوله لقصد الدلالة) أى
المقصود هو الدلالة ولو حذف قصد لكان أخصر هذا اذا اريد بمدخول اللام العلة
الغائية فان اريد السبب المتقدم على المسبب فقصد على حقيقته ويحتاج اليه
(قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند للمسند اليه وهو المتبادر فهو حاصل
قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه بقوله
الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلا والا فقد
يكون لقصد العهد أو الجنس (قوله والله علم) أى بالوضع لا بالغلبة التقديرية
على التحقيق كما بيناه فى رسالتنا الكبرى فى البسملة وسيأتى فى المعرف بأداة

فهو رجوع الى الاصل اذ أصل الحمد
لله أحمد أو حمدت حمدا لله فحذف
الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم
عدل الى الرفع لقصد الدلالة على
الدوام والثبوت ثم ادخلت عليه أل
لقصد الاستغراق والرب المالك والله
علم على الذات

التعريف الفرق بين الغلبة التحقيقية والتقديرية (قوله الواجب الوجود)
وصف الذات بالواجب الوجود والمستحق لجميع المحامد لايضاح الذات المسمى
لا لاعتبارهما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة مع انه الذات المعينة
فقط على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى
كل كمال واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد فى كونه لله (قوله أى
لذاته) يحتمل وجهين الاول انه تفسير لواجب الوجود والمعنى حينئذ أى الموجود
لذاته والثانى انه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى ليس وجوب
وجوده لغيره كما فى الحوادث المتعلق علم الله بوجودها (قوله وهو عربى عند
الاكثر) وقيل معرب وأصله بالسريانية وقيل بالعبرانية لاها فعرب بحذف ألفه
الاخيرة وادخال أل (قوله وقد ذكر الخ) مسوق لتعليل كونه الاسم الاعظم
ووجه الدلالة ان من أحب شيأ أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا لم يذكر
فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بان القلة لو كانت علة
الاعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها لانه لم يذكر الا مرة واحدة وفيه بحث لانه
لم يجعل القلة علة الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر فى المواضع الثلاثة فقط
لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ ولئن سلم انه قال لانه لم يذكر
فى القرآن الا فى ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده التعليل بالذكر فى المواضع الثلاثة
فقط من حيث القلة بل من حيث ورود خبر بأنه فى الثلاثة وهو ما روى عنه صلى
الله عليه وسلم انه قال هو فى ثلاث سور فى البقرة وآل عمران وطه لكنه لا يرد على
الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم)
أى بالاسم الاعظم أو بكل شئ (قوله تنبيه) الذى حققه العصام فى شرح الرسالة
الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصى الخاص
لموضوع له خاص قال ان الكتاب الذى هو عبارة عن الالفاظ والعبارات
المخصوصة لا يتعدد الا بتعدد التلفظ وذلك التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب
العربية ألا ترى انهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل
الموضوع أمرا معينا لا متعددا اه ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر
الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من الناس يضمها الجنابل وأسماء العلوم لان مسمياتها
وهى الاحكام المعقولة المخصوصة انما تتعدد بتعدد التعقل وهذا التعدد تدقيق
فلسفى لا يعتبره أيضا أرباب العربية هذا هو المتجه عندى وان اشتهر الفرق فتأمل
والتنبيه لغة الايقاظ واصطلاحا جملة دالة على بحث يفهم اجمالا من البحث السابق

الواجب الوجود أى لذاته المستحق
لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال
تعالى هل تعلم له سميا أى هل تعلم أحدا
سمى الله غير الله وهو عربى عند
الاكثر وعند المحققين انه اسم الله
الاعظم وقد ذكر فى القرآن العظيم فى
ألفين وثلثمائة وستين موضعا واختار
الامام النووى تبعا لجماعة انه الحى
القيوم قال ولهذا لم يذكر فى القرآن الا
فى ثلاثة مواضع فى البقرة وآل عمران
وطه والله أعلم (تنبيه).

قيل أو على بحث بديهى فالترجمة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيا غير جارية على
الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق
الايقاظ الذى هو المعنى اللغوى (قوله أوقع الماضى موقع المستقبل) أى
على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقدم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين الله
الخ وكون المراد وأستعين الله على اظهار ألفية أو الانتفاع بها فلا ينافى
تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيلا لمقوله أى الذى سيحصل
فى الخارج منزلة ما حصل أى فى الخارج وعلل هذا التنزيل بعلتين ذكر الاولى بقوله
اما اكتفاء أى فى التنزيل بالحصول الذهنى يعنى انه لما حصل فى الذهن قوله نزله
منزلة ما حصل فى الخارج فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية
بقوله أو نظرا أى فى التنزيل الى ماقوى عنده الخ يعنى انه لما قوى ما عنده من
تحقق حصول قوله خارجا فى المستقبل وقربه نزله منزلة الحاصل فى الخارج فالجامع
على هذه تحقق الحصول لكن لو قال الشارح فى العلتين اما لحصول مقوله ذهنا
أو لتحقق حصوله خارجا عنده لكان أخصر وأظهر والذى أراه أن التنزيل فى كلام
النحاة بمعنى التشبيه فى كلام البيانيين وأنه لا خلاف بينهما الا فى العبارة بل كثيرا
ما يعبر البيانيون بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وان التنزيل عند النحاة فى مثل ما نحن
بصدده لا يكفى عن التجوز فى اللفظ بل يقتضيه والا لزم انهم يقولون بحقيقية كل
لفظ استعمل فى غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالاسد فى الرجل الشجاع المنزل
منزلة الحيوان المفترس وهو فى غاية البعد أو باطل وبهذا مع ما قررناه أولا كلام
الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله ان قوله أوقع الخ لا يصح
لا على طريقة النحاة لان التجوز فى مثل هذا على طريقتهم انما هو فى التنزيل
ولا تجوز فى الماضى فهو واقع موقعه لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانيين
لانه لا تنزيل فى مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر
واستعارة الفعل الا أن يراد بالتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بأن قول
الشارح اما اكتفاء الخ لا يصح أيضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى
التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أى وجوده وثبوته وليس المراد
بالتحقق التيقن لانه لا يناسب قوله ماقوى عنده فتأمل (قوله معترضة) بكسر
الراء وبفتحها على الحذف والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها
تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه فى اسمه وتجويز جماعة كونها استئنافا بيانيا
لا يخرجها عن كونها معترضة وجوز بعضهم كونها نعتا لمحمد بتقدير تنكيره وهو بعيد

أوقع الماضى موقع المستقبل تنزيلا
لمقوله منزلة ما حصل اما اكتفاء
بالحصول الذهنى أو نظرا الى ماقوى
عنده من تحقق الحصول وقربه نحو
أتى أمر الله فلا تستعجلوه وجملة هو ابن
مالك معترضة بين قال ومقوله لا محل
لها من الاعراب

وبعضهم كونها حالا لازمة من محمد فمحلها على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل
لها على كونها معترضة واندفع بكون الجملة معترضة غير مقصود بها قطع النعت
أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من انها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين
المنعوت بدونه ولو سلم انها من قطع النعت نقول يكفى فى جوازه تعين المنعوت ادعاء
كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان
النعت لمدح أو ذم أو ترحم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضة بالواو والفاء لا بثم
(قوله ولفظ رب نصب) أى منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضى المجهول وكذا
يقال فيما بعد (قوله تقديرا الخ) فقد اجتمع فى أحمد ربى الاعراب اللفظى
فى أحمد والتقديرى فى ربى والمحلى فى الياء والفرق بين التقديرى والمحلى أن
المانع فى الاول من ظهور الاعراب قائم بآخر الكلمة وفى الثانى قائم بالكلمة
بتمامها قاله الشيخ خالد (قوله بدل من رب) وكون المبدل منه فى نية الطرح
أغلبى كما قاله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله
الدمامينى انه مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أى
لرب لانه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا من جهة أن البدل على نية تكرار
العامل فيكون حامدا فى عبارته مرتين ورجح المعرب الثانى من جهة أن المبدل
منه توطئة للبدل وفى حكم الطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا
لا يخلو عن ضعف لان بدلية المشتق قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذى نقله عنه
المعرب امتناعها مع ما فى جعله بدلا من ربى ان جعل الله بدلا من مخالفة الجمهور
المانعين تعدد البدل وما فى جعله بدلا من الله ان جعل الله بدلا من مخالفتهم
فى منعهم الابدال من البدل وكونه حالا أى لازمة فيه كما قاله ابن قاسم ايهام تقييد
الحمد ببعض الصفات فالاولى جعله منصوبا بنحو أمدح (قوله وموضع الجملة)
أى جملة أحمد ربى الله خير مالك أى والجمل بعدها معطوفة عليها كما سيصرح به
الشارح عند قوله وأستعين الله فى ألفية وعبارة السندوبى وجملة أحمد ربى الى آخر
الكتاب فى محل نصب لانها محكية بالقول اهـ ويظهر لى حمل الاول على حالة
ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا وحمل الثانى على
حالة ملاحظة العاطف من المحكى واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل
جملة جزء المقول فاحفظه فانه نفيس وانما لم يقل مفعول به ليجرى على القولين كونه
مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان الراجح الاول (قوله ومعناها الانشاء)
قد عرفت فى الكلام على قول الشارح أما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية معنى

ولفظ رب نصب تقديرا على المفعولية
والباء فى موضع الجر بالاضافة والله
نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب
أيضا بدل أو حال على حد دعوت الله
سميعا وموضع الجملة نصب مفعول
لقال ولفظها خبر ومعناها الانشاء
أى أنشئ الحمد

ويكون حامدا ضمنا (قوله مصليا) هذه الحال وان كانت مفردة الا انها
فى قوة جملة انشائية أو خبرية على ما مرّ عند قول الشارح أما بعد حمدا لله الخ أفاده
ابن قاسم ويلزم على الوجه الاول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع فتأمّل وانما لم يأت
بجملة صريحة اشارة الى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وبين ما يتعلق به صلى الله عليه
وسلم ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة افراد أحدهما عن الآخر بل اذا صلى
فى مجلس وسلم فى مجلس ولو بعد مدة طويلة كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار
عندى وفاقا للحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما لان الواو
لا تقتضى ذلك (قوله أى رحمته) أى اللائقة بمقامه فالاضافة للعهد (قوله
بتشديد الياء من النبوة الخ) هكذا اشتهر تخصيص المشدد بكونه من النبوة
والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخبر وأنا أقول يصح أن يكون المهموز
من النبء بسكون الباء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس انه يقال نبأ
بالهمز كمنع أى ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن
يكون المشدد مسهلا من المهموز فيكون من النبأ بفتح الباء أو سكونها فاعرف
ذلك وعلى كون النبى من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيو اجتمعت الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء (قوله أى
الرفعة) فيه مسامحة اذ النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف
وموصوف أى المكان ذى الرفعة (قوله لانه مخبر عن الله) أى ولو بكونه نبأه
فلا يرد أن النبى على الاصح لا يشترط فيه أن يؤمر بتبليغ الشرع الموحى اليه
(قوله فعلى الاول الخ) يصح على كل من الاول والثانى أن يكون بمعنى اسم
الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففى كلامه احتباك (قوله حال) اعترض
بأن الحالية تقتضى تقييد حمده بهذه الحالة ويدفع بأنها انما تقتضى تقييد حمده
فى هذا المتن بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمده ولا ضرر فى ذلك بل هو الواقع (قوله
منوية) هى المقدرة ودفع بهذا الاعتراض بأن الصلاة غير ممكنة فى حال الحمد
لاشتغال موردها حينئذ بالحمد وفيه انه حينئذ لا يكون مصليا بالفعل لان نية الصلاة
ليست صلاة فالاولى انها مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنة لفظ للفظ
وقوعه عقبه فاندفع الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملته على
العرفى لكن يرد عليه أن المأمور بالابتداء به الحمد اللغوى لا العرفى لحدوثه بعد
زمنه صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونها مقارنة بأن المعنى أحمده بلسانى وأصلى
بقلبى يرد عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفوة)

كذا

(مصليا) أى طالبا من الله صلاته أى رحمته (على النبى) بتشديد الياء من النبوة أى الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر عن الله تعالى فعلى الاول هو فعيل بمعنى مفعول وعلى الثانى بمعنى فاعل ومصليا حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أى ناويا الصلاة على النبى (المصطفى) مفتعل من الصفوة

كذا بالتاء فى نسخ وعليها فتذكير الضمير فى قوله بعد وهو الخلوص من الكدر
لما قاله ابن الحاجب من ان كل لفظتين وضعتا لشئ واحد واحداهما مؤنثة
والاخرى مذكرة وتوسطهما ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وفى نسخ من الصفو
بلا تاء وتذكير الضمير بعد ظاهر عليها (قوله وهو الخلوص من الكدر) هذا
يفيد أن معنى المصطفى فى الاصل الخالص من الكدر فقوله ومعناه المختار أى
معناه المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أى لانها من حروف الاطباق الاربعة
الصاد والضاد والطاء والظاء والتاء اذا وقعت بعد أحدها تقلب طاء (قوله
أى أقاربه) الانسب هنا تفسيره بأتباعه فى العمل الصالح وحينئذ يدخل الصحب
فلا يلزم على المصنف اهمالهم بل يكون فيه من أنواع البديع التورية لا خصوص
الاقارب ولا عموم الاتباع ولو فى أصل الايمان لعدم ملاءمته لقوله المستكملين
الشرفا وما اشتهر من ان اللائق فى مقام الدعاء تفسير الآل بعموم الاتباع لست
أقول باطلاقه بل المتجه عندى التفصيل فان كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى
تفسير الآل بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت
عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يستدعى تفسير الآل بالاتقياء حمل عليهم
نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بأنوارك وكشفت لهم
حجب أسرارك فان خلت مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل
محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دار كرامتك
(قوله المستكملين) صفة لازمة لآل والسين والتاء اما للطلب والمطلوب كمال
زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكملين
أو زائدتان للتأكيد والمعنى الكاملين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على
نزع الخافض بناء على القول بأنه قياسى ومما يدل على أن ثم قولا بقياسيته قول
الشمس الشوبرى فى حواشيه على التحرير الفقهى الراجح أن النصب بنزع الخافض
سماعى اهـ أو يقال ان المصنفين نزلوه منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف
ذلك أو للصيرورة كاستحجر الطين أى الذين صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل
كلامه بأنهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد
يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة اشارة الى انهم لعلو
مراتبهم فى الشرف كأنهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع
شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكملين محذوفا أى كل شرف أو كل مجد
مثلا وجعل البعض هذا أولى لما فى الحذف من الايذان بالعموم الانسب بمقام

وهو الخلوص من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألف لا انفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وآله) أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب أى (المستكملين) باتباعه (الشرفا) أى العلو

المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لان المعمول المذكور الشرف بأل الاستغراقية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرف بالضم بعد المستكملين ليس فيه كبير فائدة لانفهام الثانى من الاول (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلا لقلبها ألفا فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء مع انها قلبت همزة باقية فى ماء وشاء ولعل وجهه انهم قصدوا بقلب هائهما همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عينهما ألفا لان الهمزة أقوى من الهاء فتأمل ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجيئه فى موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير الى أن الحرفين تقارضا (قوله كما فى آدم وآمن) مثل بمثالين من الاسم والفعل (قوله وقد صغروه على أهيل) ضعف باحتمال انه تصغير أهل لا آل فلا يشهد للاول واجيب بأن حسن الظن بالنقلة يقتضى انهم لا يقدمون على التعيين الا بدليل (قوله وهو يشهد للاول) ان قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لان المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم بأصل ذلك الحرف فى المكبر على وجود الاصل فى المصغر اجيب بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجود وهو غير توقف العلم بالاصالة فجهة التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف الا الى ذى شرف) لا ينافى هذا تصغير آل المقتضى الحقارة لان شرف المضاف اليه لا ينافى تصغير المضاف ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضى شرف المضاف نقول الشرف باعتبار يجامع الحقارة باعتبار آخر وقوله الى ذى شرف أى معرف مذكر ناطق وسمع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) بكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال والاسكوف لغة فيه والجمع أساكفة (قوله فمنعه الكسائى والنحاس) لعل شبهتهم أن الآل انما يضاف الى الاشراف والمفصح عنهم هو الظاهر لا الضمير والجواب منع الحصر لان الضمير كرجعه فى الدلالة اه بخارى على المحلى (قوله أنه) أى المذكور من الاضافة (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرهة بالفيل الى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل بظاهره على جواز اضافته الى غير الناطق فينافى ما تقدم ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شاذ ارتكب للمشاكلة (قوله وأستعين الله) أى اطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماه اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث كون المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى ايجادا وتأثيرا اذ لا يصدق على هذه الاعانة الاعانة الحقيقية التى هى المشاركة فى الفعل ليسهل أفاده الشيخ يحيى

(تنبيه) أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق الاصل أراق ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائى أصله أول كجمل من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا وقد صغروه على أهيل وهو يشهد للاول وعلى أويل وهو يشهد للثانى ولا يضاف الا الى ذى شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الاسكاف ولا ينتقض بآل فرعون فان له شرفا باعتبار الدنيا واختلف فى جواز اضافته الى المضمر فمنعه الكسائى والنحاس وزعم أبو بكر الزبيدى انه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك وفى الحديث اللهم صل على محمد وآله (وأستعين الله)

فى حواشيه على المرادى وأصل استعين استعون بكسر الواو ونقلت كسرتها الى ماقبلها فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة على استعين ليفيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة فى نحو هذا المقام كما قالوه فى اقرأ باسم ربك على بعض التقادير (قوله فى نظم قصيدة) قدر نظم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة لتجرى عليه الصفة أعنى ألفية لكن فى تسميته هذه الالفية قصيدة ما ستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد أن بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الالف ستة أبيات فلينظر فان جماعة ممن أثق بهم أخبرونى بعد التحرى فى عدها بأنها ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه انه كان عليه حينئذ أن يقول ألفينية لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على انها الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى انها من كامله يكون مثلا (قال محمد هو ابن مالك أحمد ربى الله خير مالك) بيتا مصرعا أعنى مجعولة عروضه موافقة لضربه ويكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى انها من مشطوره يكون مثلا قال محمد هو ابن مالك بيتا وأحمد ربى الله خير مالك بيتا ويكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا فعلى كل لا يسمى مثل هذه الارجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون بناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الابيات قصيدة للزم وجود الاكفاء والاجازة والاقواء والاصراف فى القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك فى هذه الاراجيز عيبا ولا نجد نكيرا لذلك من العلماء كذا فى الدمامينى على الخزرجية ومنه يعلم ما فى قول الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة فى تعلق بعضها ببعض وفى كونها من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن فى بمعنى على) فتكون لفظة فى استعارة تبعية لمعنى على كما فى ولاصلبنكم فى جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله أو أنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الاول ظاهرا لان الاستخارة قبل الفعل للمتردد والمصنف جازم لشروعه فى الفعل ولان ارتكاب التجوز فى الحرف أخف منه فى الفعل لا على قوله ان فى بمعنى على اذ ليس ثم غير هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمين النحوى وهو اشراب كلمة معنى اخرى بحيث تؤدى المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمين البيانى وهو تقدير حال تناسب الحرف لانا نمنع كون التضمين النحوى ظاهرا عن البيانى للخلاف فى كون

فى نظم قصيدة (ألفية) أى عدة أبياتها ألف أو ألفان بناء على انها من كامل الرجز أو مشطوره ويحتمل هذه الجملة أيضا نصب عطفا على جملة أحمد والظاهر أن فى بمعنى على

النحوى قياسيا وان كان الاكثرون على انه قياسى كما فى ارتشاف أبى حيان
دون البيانى فاعرفه (قوله لان الاستعانة) أى أصل هذه المادة فلا يرد أن
أعانه فى الآية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة (قوله انما جاءت) لم يثن
الضمير مراعاة لمعنى ما وهو المتصرفات بعدم مراعاة لفظها فى تصرف أو الضمير
للاستعانة وخبر ما محذوف لعلمه من هذا وقوله متعدية أى الى المستعان عليه
لا المستعان لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبالباء كما فى قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله
(قوله قال تعالى الخ) استشهاد على التعدية بعلى لا استدلال على المدعى من
الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى استخير ونحوه) أحسن
منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للمتردد (قوله
أى اغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسير للمراد
أشار به الى أن مراده بالمقاصد المهمات التى عبر بها فى آخر الكتاب وان فى كلامه
حذف مضاف ودفع بذلك التنافى بين ما هنا وقوله آخر الكتاب نظما على جل
المهمات اشتمل وقد أجيب بأجوبة غير هذا منها ان ما هنا فى حيز الطلب وما يأتى
اخبار بما تيسر له وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه
ذكرها السيوطى فى آخر نكته وصرفوا ما هنا الى ما يأتى دون العكس لان
ما يأتى هو المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين
وغيرهما (قوله بها أى فيها) من ظرفية المدلول فى الدال لان الالفية اسم
للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة والمقاصد تلك المعانى ويصح أن
تكون الباء سببية وصلة محوية محذوفة أى محوية لمتعاطيها بسببها (قوله
محوية) اسم مفعول أصله محووية اجتمعت الواو الثانية والياء وسبقت احداهما
بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء فى الياء وكسرت الواو الاولى التى قبل
الياء المدغمة للمناسبة (قوله النحو فى الاصطلاح الخ) تعريف الفن أحد
الامور التى يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته وفائدته
فموضوع هذا الفن الكلمات العربية من حيث عروض الاحوال لها حال
افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال أو حال تركيبها كحركات
الاعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطا
فى الكلام وفائدته معرفة صواب الكلام من خطائه كذا فى شرح الخطيب على المتن
وفى كلام البعض جعل الاحتراز عن الخطا هو الفائدة وله أيضا وجه وفى الاصطلاح
أما مستقر متعلق بمقدر معرف صفة للنحو أو منكر حال منه على تجويز بعض النحاة

مجىء

لان الاستعانة وما تصرف منها انما
جاءت متعدية بعلى قال تعالى وأعانه
عليه قوم آخرون والله المستعان
على ما تصفون أو أنه يمعنى استعين بمعنى
استخير ونحوه مما يتعدى بفى أى
واستخير الله فى ألفية (مقاصد النحو)
أى اغراضه وجل مهماته (بها) أى
فيها (محوية) أى محوزة (تنبيه) النحو
فى الاصطلاح

مجىء الحال من المبتدا واما لغو متعلق بمعنى النسبة التى اشتملت عليها الجملة
(قوله العلم) أى القواعد المعلومة أى التى من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل لان
النحو له حقيقة فى نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة
فى الاول التعلق بين المصدر وما اشتق منه وفى الثانى الاول وان كان مجازا فقط
بحسب العرف علاقته الاول لان اطلاقه على القواعد المعلومة بالفعل حقيقة
عرفية كاطلاقه على الملكة أى الكيفية الراسخة فى النفس التى يقتدر بها على
استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه وأما اطلاقه على الادراك فحقيقة لغة
وعرفا وأما اطلاقه على فروع القواعد أى المسائل الجزئية المستخرجة منها بجعل
القاعدة كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل
مرفوع فزيد من قام زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء
الشريعة والادب كما نقله البعض عن سرى الدين والمجاز على المجاز جائز عند
البيانيين والاصوليين الا الآمدى كما فى البحر المحيط فى الاصول للزركشى فنقل
شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظر والباء فى قوله بالمقاييس للتصوير وما
ذكرناه من ان العلم هنا بمعنى القواعد والباء للتصوير هو اللائق هنا لا الادراك
ولا الملكة سواء جعلنا الباء للسببية متعلقة بالمستخرج اذ لا يستخرجان بالمقاييس
المذكورة أو جعلناها للتصوير اذ لا يصوران بها ولا الفروع وان قال به البعض
لانه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر
انها هى النحو فتأمل وخرج بالمستخرج العلم المنصوص فى الكتاب أو السنة (قوله
بالمقاييس) بغير همز لاصالة الياء الاولى كما فى معايش جمع مقياس وهو ما يقاس
عليه الشىء ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقراء كلام العرب) من
اضافة الصفة الى الموصوف أى من كلام العرب المستقرا أى من أحوال أجزائه
ففى العبارة حذف مضافين وان أولت الكلام بالكلمات كان فيها حذف مضاف
واحد وخرج بهذا القيد المستخرج من الكتاب والسنة والطب ونحوه (قوله
الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها من بعد الصدر الاول كما أن استنباطها من
الصدر الاول فاندفع ما يقال استنباط المقاييس من أحوال أجزاء كلامهم يقتضى
سبق معرفة تلك الاحوال على استنباط المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك
الاحوال يقتضى تأخرها عنه وفى هذا تناقض وهو ظاهر ودور لتوقف المعرفة
على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع ان هذا انما يرد اذا جعل الضمير فى قوله
أجزائه راجعا الى عين كلام العرب أما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان

هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة
من استقراء كلام العرب الموصلة

أحكام ما تكلموا به عرفت بنطقهم فلا تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفته غير المتأخر معرفته حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة باختلاف العارف وحاصل الثانى اختلافهما باختلاف المعروف وخرج بهذا القيد علم المعانى والبيان ونحوهما (قوله أحكام أجزائه) المراد بالاحكام ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام النحوية (قوله التى ائتلف منها) صفة للاجزاء والضمير فى ائتلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند أمن اللبس وقال البعض نقل الراعى فى باب المبتدا والخبر كما أفاده البهوتى أن البصريين فصلوا فى وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المتحمل للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه فى الاول دون الثانى اه وهو مخالف لما فى الهمع والتصريح من أن الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور (قوله فعلم) أى من تعريف النحو بما يشمل التصريف (قوله ما رادف قولنا علم العربية) أى المراد به ما يشمل النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بهما وان اطلق على ما يشمل اثنى عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعانى والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ وجعلوا البديع ذيلا لا قسما برأسه واضافة علم الى العربية من اضافة العام الى الخاص (قوله لاقسيم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفنّ الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال اواخر الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلم العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصدر الخ) قال البهوتى انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعملوا المصدر كذلك أولا قال البعض لا مانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اه وأقول وقع فى قوله تعالى هذا عطاؤنا كما يفيده كلام البيضاوى (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والباء داخلة على المقصور عليه (قوله وجاء فى اللغة لمعان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض كأكلت نحو السمكة وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح قبل لما كان اللغوى متعددا أخره عن الاصطلاحى وان كان الانسب تقديم اللغوى (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب اطلاقه عليه بالغلبة لا بالوضع فلا ينافى ما مرّ (قوله الدئلى) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية

الى معرفة أحكام أجزائه التى ائتلف منها قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما رادف قولنا علم العربية لا قسيم الصرف وهو مصدر أريد به اسم المفعول أى المنحو كالخلق بمعنى المخلوق وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وان كان كل علم منحوا أى مقصودا كما خصت الفقه بعلم الاحكام الشرعية الفرعية وان كان كل علم فقها أى مفقوها أى مفهوما وجاء فى اللغة لمعان خمسة القصد يقال نحوت نحوك أى قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أى مثلك والجهة نحو توجهت نحو البيت أى جهة البيت والمقدار نحو له عندى نحو ألف أى مقدار ألف والقسم نحو هذا على أربعة انحاء أى أقسام وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روى أن عليا رضى الله تعالى عنه لما أشار على أبى الاسود الدئلى أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف

وبعضهم بضم الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو قال فى التصريح وقد تظافرت الروايات على أن أوّل من وضع النحو أبو الاسود وأنه أخذه أوّلا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات وقد أسنّ واتفقوا على أن أوّل من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهرّاء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية (قوله وشيأ من الاعراب) أى حيث قال الاشياء ظاهر ومضمر وغيرهما وهو الذى يتفاوت فى معرفته قال السيرافى يعنى اسم الاشارة (قوله انح هذا النحو يا أبا الاسود) روى ان مما ذكره أبو الاسود حكم انّ وأنّ وكان وليت ولعل ولم يذكر لكنّ فأمره الامام كرّم الله وجهه أن يزيدها فزادها (قوله تقرب الخ) اسناد التقريب اليها مجاز عقلى من باب الاسناد الى الآلة اذ الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف (قوله أى الابعد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى أن المناسب جعل أفعل التفضيل هنا على غير بابه ليشمل بالمطابقة الابعد والبعيد لان البعد مقول بالتشكيك وما قيل من انه على ظاهره وتقريب البعيد يفهم بالاولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لانها قد تهتم بالابعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباء بمعنى مع) لم يجعلها سببية لان المعهود سببا للتقريب البسط لا الايجاز قال سم ويصح كونها للسببية ويكون فيه غاية المدح للمصنف حيث اتصف بالقدرة على توضيح المعانى بالالفاظ الوجيزة التى من شأنها تبعدها ولا اشكال فى كون الايجاز قد يكون سببا للايضاح اذا بولغ فى تهذيب الوجيز وتنقيحه وترتيبه اه وقد يقال السبب حينئذ هذه المبالغة لا الايجاز (قوله مع وجازة اللفظ) دفع بتقدير المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففى الكلام وضع الظاهر موضع المضمر والاصل مع وجازتها وأنت خبير بأن الاتحاد انما يأتى اذا جعلت المعية حالا من فاعل تقرب ويصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الايجاز والاختصار وهو ما عليه جماعة وفى المصباح أن الايجاز تقليل اللفظ مع عذوبته وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على هذا (قوله وتبسط البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أى الاعطاء بمعنى تكثر افادة المعانى ففيه استعارة اما تمثيلية بأن يكون شبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعد أو مصرحة حيث شبه افادة المعانى ببذل المال والوعد ترشيح أو مكنية حيث

وشيأ من الاعراب قال انح هذا النحو يا أبا الاسود (تقرب) هذه الالفية للافهام (الاقصى) أى الابعد من المعانى (بلفظ موجز) الباء بمعنى مع أى تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أى اختصاره (وتبسط) اى توسع (البذل) بالمعجمة أى العطاء

شبه الالفية بكريم والبذل تخييل والوعد ترشيح (قوله وهو) أى البذل اشارة الى ماتمنحه) أى الى منح ماتمنحه ليوافق تفسيره أولا البذل بالعطاء أى الاعطاء و يحتمل ان هذا اشارة الى أن المراد بالبذل المبذول وان تفسيره أولا بالعطاء بالنظر الى معناه الاصلى وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة (قوله بوعد منجز) البا بمعنى مع أو سببية فان قلت الاعطاء بدون وعد أبلغ فى المدح فلم قيد بالوعد قلت كأنه لانه الواقع لان فهم المعانى منها لا يحصل بمجرد وجودها بل لا بد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكأنها لتهيؤها للفهم منها وتوقف الفهم منها على ذلك تعد وعدا ناجزا فالهم ويمكن أن يوجه أيضا التقييد بالوعد بأنه للاشارة الى عزة معانيها لان الموعود به تتشوق اليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليها وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله ووعد للخير) أى عند الاطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لخلف ايعادى الخ) فيه لف ونشر مرتب (قوله وتقتضى أى تطلب) أى من الله أو من قارئها أو منهما معا واسناد الطلب اليها مجاز عقلى من الاسناد الى السبب اذ الطالب فى الحقيقة ناظمها و يحتمل انه شبه الالفية بعاقل تشبيها مضمرا فى النفس على طريق الاستعارة المكنية واثبات الطلب تخييل و يحتمل انه أراد بالاقتضاء الاستلزام على التجوز (قوله رضى) كسر رائه سماعى كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتح لان فعلهما كفرح بفرح (قوله محضا) كأنه زاده تمهيدا لقوله بغير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضا وقوله يشوبه أى يتخلل بين أزمنة الرضى أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضى وعلى كل علم أن قوله وتقتضى رضى لا يغنى عن قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها لاخذ الثار والمراد منه فى حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائقة) أى عالية فى الشرف وانما فاقتها لانهما من بحر واحد وألفية ابن معطى من بحرين فان بعضها من السريع وبعضها من الرجز ولانها أكثر أحكاما من ألفية ابن معطى (قوله الحنفى) فى حواشى الشيخ يحيى انه كان مالكيا وتفقه بالجزائر على أبى موسى الجزولى ثم تشفع كابن مالك وأبى حيان حين الخروج من المغرب اهـ ويمكن انه تحنف بعد أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله فى الديباجة وقد لقبته بمنهج السالك ان لقب يتعدى بنفسه وبالحرف كسمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص (قوله لاقراء الادب) اسم لما يشمل الاثنى عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها (قوله فى سلخ) أى

وهو اشارة الى ماتمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (بوعد منجز) أى موفى سريعا (تنبيه) قال الجوهرى أوعد عند الاطلاق يكون للشر ووعد للخير وأنشد وانى وان أوعدته أو وعدته لمخلف ايعادى ومنجز موعدى (وتقتضى) أى تطلب لما اشتملت عليه من المحاسن (رضى) محضا (بغير سخط) يشوبه (فائقة ألفية) الامام العلامة أبى الحسن يحيى (ابن معطى) بن عبد النور الزواوى الحنفى الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر الى مصر وتصدر بالجامع العتيق لاقراء الادب الى أن توفى بالقاهرة فى سلخ ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة

آخر (قوله على شفير الخندق) أى حرف الخليج الذى حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال الى الحرمين متصلا بالبحر المالح (قوله ومولده سنة) بنصب سنة على الظرفية متعلقة بمحذوف ان جعل مولد مصدرا ميميا بمعنى الولادة أى كائن فى سنة وبرفعها على الخبرية ان جعل اسم زمان (قوله فى فائقة) أى فى هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضى) لم يجعلها من ألفية لانها وان كانت نكرة تخصصت بالوصف أو من فاعل تقرب أو تبسط لقرب تقتضى (قوله خبر المبتدا محذوف) أى والجملة حالية أو استئنافية (قوله بالجملة) أى جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما فى المتن (قوله وأوجبه بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل القائل بالوجوب يجعل مبارك فى الآية خبر مبتدا محذوف اهـ وأحسن منه أن يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) أى على فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول اشارة الى انه لم يحز الفضل على المصنف الا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حائز ومستوجب (قوله حائز تفضيلا) أى فضلا من اطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبنى للمفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يحوزه المفضل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بأن الحيازة فى كل شئ بحسبه فمعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثانى والثالث انه لا يلزم من التفضيل له على غيره انه فاضل فى نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لان المراد التفضيل ممن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال سم أى مستحق اهـ ويحتمل أن السين والتاء للتصيير أى مصير الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه السلف الخ) لا يظهر أنه علة لمستوجب لتقديم المصنف علته وهى السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو علة للعلية أى لكون السبق علة للاستيجاب لكن لا يظهر التعليل الا بتقدير مضاف أى لوجوب ما يستحقه الخ ولو قال لاستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخصر وأوضح (قوله مصدر) فيه مسامحة لان الثناء اسم مصدر أثنى ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف (قوله اما صفة) أى لازمة أو مخصصة على القوابن فى الثناء وعلى الوصفية يحتاج الى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثناءى أو بدل منه أى كائنا عليه أو ثناءى عليه لا بثناءى المذكور لاستلزامه وصف المصدر قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أى على انه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وانيب هو منابه أى ثناءى الثناء الجميل أو على انه مفعول به على التوسع

ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسمائة (تنبيه) يجوز فى فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضى والرفع خبر المبتدا محذوف والجر نعتا لالفية على حد وهذا كتاب أنزلناه مبارك فى النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجبه بعضهم (وهو) أى ابن معطى (بسبق) الباء للسببية أى بسبب سبقه اياى (حائز تفضيلا) على (مستوجب) على (ثنائى الجميلا) عليه لما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثناءى مصدر مضاف الى فاعله وهو الياء والجميل اما صفة للمصدر أو معمول له

باسقاط الخافض والاول أولى لان الثانى سماعى على الاصح (قوله أى يحكم) فسر القضاء فى كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لان معناه عند الاشاعرة كما فى شرح المواقف ارادته الازلية المتعلقة بالاشياء على ما هى عليه فيما لا يزال وهذا لا يناسب الطلب قال وتقديره ايجاده اياها فيما لا يزال على ما هى عليه فيه اه والمراد بالحكم هنا التعلق التنجيزى فيرجع الى التقدير (قوله أى عطيات) أتى به مع علمه من تفسير المفرد تحسينا لسبك قول المصنف وافره مع ما قبله من كلام الشارح (قوله أى تامة) أفاد به أن وافرة اسم فاعل وفر اللازم لا المتعدى يقال وفر الشئ يفر وفورا أى تم ووفرته أفره وفرا أى أتممته (قوله لى وله فى درجات الآخره) الظرفان صفتان لهبات وخص درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موته انما يتأتى بها دون درجات الدنيا (قوله قال فى الصحاح) بفتح الصاد ومعناه فى الاصل الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع (قوله هى الطبقات من المراتب) أى علية أو دنية فهو أعم من تفسير أبى عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبى عبيدة بيانا للمنافى الصحاح (قوله والمراد) أى من درجات الآخرة وأشار بهذا الى أن الاضافة فى درجات الاخرة على معنى فى (قوله وصف هبات الخ) هذا تصحيح لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة فى الافراد حاصلة تأويلا فقوله لتأوله بجماعة أى وهو مفرد لفظا وان كان جمعا معنى (قوله وان كان الافصح وافرات) أى محافظة على المطابقة اللفظية والواو للحال وان زائدة ويظهر لى فى الجواب عن المصنف ان الافراد لاستعماله جمع القلة فى الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء فهو جمع كثرة بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان هبات جمع قلة) أى بناء على مذهب سيبويه ان جمعى السلامة للقلة والذى ارتضاه السعد التفتازانى والدمامينى أن جمعى القلة والكثرة مبدأهما ثلاثة ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان فى المبدا مختلفان فى المنتهى والمشهور أن مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين فى المبدا والمنتهى وعلى هذا يأتى استشكال القرافى الذى ذكر أن له عشرين سنة يطلب جوابه ولم يجده وهو أنه اذا قال له على دراهم كان اقرارا بثلاثة اجماعا وحقه بأحد عشر لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وان اجيب عنه ببناء الاقارير على العرف وأما على ما مر عن السعد والدمامينى فلا مجاز ولا استشكال (قوله والافصح فى جمع القلة الخ) وجه ذلك بأن العاقل منظور اليه فاعتنى بشأنه فى المطابقة بخلاف غيره وطوبق بجمع القلة لغير العاقل جبرا للقلة وقال شيخنا

(والله يقضى) أى يحكم (بهبات) جمع هبة وهى العطية أى عطيات (وافره) أى تامة (لى وله فى درجات الآخره) الدرجات قال فى الصحاح هى الطبقات من المراتب وقال أبو عبيدة الدرج الى أعلى والدرك الى أسفل والمراد مراتب السعادة فى الدار الآخرة ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب (تنبيه) وصف هبات وهو جمع بوافره وهو مفرد لتأوله بجماعة وان كان الأفصح وافرات لان هبات جمع قلة والأفصح فى جمع القلة

السيد المطابقة فى جمعى العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها فى جمع الكثرة لغيره لانه لانحطاطه عن العاقل فى حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك فى جمع القلة جبرا للقلة (قوله مما لا يعقل) أى من جموع ما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم يصلح دليلا لكونه شرع من قبلنا وهو ليس شرعا لنا وان ورد فى شرعنا ما يقرره على ما رجحوه فى مذهبنا معاشر الشافعية لم يقل وقوله عطفا على مجرور اللام وانما ذكره استئناسا (قوله لما عرفت) أى من ارتكاب خلاف الافصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سم لعله عم فى اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام فى انه هل يطلب التعميم فى الكتابة أيضا وهو محل نظر اه أقول الاقرب الطلب قياسا على طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام فتأمل

* (الكلام وما يتألف منه) *

أى والكلم بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة للفظ ما (قوله أى هذا باب شرح الكلام الخ) لا شك انه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام أولا بتعريفه والكلم الثلاث التى يتألف منها ثانيا بذكر أسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف وللاشارة الى اختلافه صرح بلفظ شرح فى المعطوف على انه كما قال الرودانى تقدير معنى لا تقدير اعراب وان أوهمه صنيع الشارح لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضا عند عدم اعادته معه لان الصحيح ان العامل فى المعطوف نفس العامل فى المعطوف عليه لا مقدر مثله وما أشار اليه من أن الكلام خبر مبتدا محذوف تبعا للموضح غير متعين اذ يجوز كما قال الشنوانى رفعه على انه مبتدأ حذف خبره أى باب الكلام هذا الآتى ونصبه على المفعولية بنحو خذ مقدرا لا هاك كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وفى قوله ما يتألف الكلام اشارة الى رجوع ضمير يتألف فى كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الضمير لامن اللبس المجوز لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصر للوضوح) قيل على التدريج لانه أنسب بالقواعد وأوقع فى النفس بأن حذف المبتدأ ثم خبره وانيب عنه شرح ثم شرح وانيب عنه الكلام وقيل دفعة واحدة لانه أقل عملا وعليه يحتمل أن الكلام نائب عن الخبر فقط أو عن الخبر والمضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر لكونه حكم العمد فلم ينب الكلام عن المبتدا على هذا القول أصلا كما لم ينب عنه على القول الاول بل هو على القولين حال فى مكانه مقدر ملحوظ فيه لم يقم مقامه شئ فتجويز البعض نيابته عن المبتدأ

مما لا يعقل وفى جمع العاقل مطلقا المطابقة نحو الاجذاع انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والافصح فى جمع الكثرة مما لا يعقل الافراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة (خاتمة) بدأ بنفسه لحديث كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام رب اغفر لى ولوالدى وعن موسى عليه السلام رب اغفر لى ولاخى وكان الاحسن أن يقول رحمه الله تعالى

والله يقضى بالرضى والرحمة
لى وله ولجميع الامة

لما عرفت ولان التعميم مطلوب

* (الكلام وما يتألف منه) *

الاصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصر للوضوح

قول الشارح الاصل هذا الخ كذا فى النسخ وهو الموافق لقوله بعد اختصر الخ وكان النسخة التى وقعت للمحشى ليس فيها الاصل بل فيها أى هذا الخ فلذا احتاج نعم

(كلامنا) أيها النحاة (لفظ) أى صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقا كزيد أو تقديرا كالضمير المستتر (مفيد)

على الثانى غير صحيح فتدبر (قوله كلامنا) أى بالاضافة وان كان مستغنى عنها بكون التأليف فى النحو كما صرح به فى الخطبة للاشارة الى اختلاف الاصطلاحات فى الكلام وللاشارة الى أن المصنف من مجتهدى النحاة (قوله أيها النحاة) أى مبنية على الضم فى محل نصب بأخص محذوفا وها للتنبيه والنحاة نعت له على اللفظ ويظهر لى أن معنى قولهم على اللفظ انه ضم اتباعا لضم لفظ أى فتكون ضمته ضمة اتباع ويكون منصوبا بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع ضرورة أن النعت موافق للمنعوت فى اعرابه ثم رأيته عن بعض المحققين كما سيأتى فى محله فاحفظه (قوله صوت) يستعمل مصدر الصات يصوت فيكون معناه فعل الشخص الصائت ويستعمل بمعنى الكيفية المسموعة الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا أفاده يس وهو قائم بالهواء وقيل الصوت الهواء المتكيف بالكيفية المسموعة (قوله مشتمل على بعض الحروف) من اشتمال الكل على جزئه المادى كما قاله البعض لكن هذا ظاهر اذا كان اللفظ حرفين أو أكثر فان كان حرفا واحدا كواو العطف كان من اشتمال المطلق على المقيد أو العام على الخاص (قوله تحقيقا الخ) تعميم فى الصوت فالمنصوب مفعول مطلق لمحذوف أى محقق تحقيقا أو مقدر تقديرا أو بمعنى محققا أو مقدرا حال ويعلم من هذا التعميم ان لماهية اللفظ افرادا محققة وافرادا مقدرة قال الرودانى واستعماله فى كل منهما حقيقة لا أنه فى المقدرة مجاز اهـ ومن التحقيقى المحذوف على ما قاله البعض لتيسر النطق به صراحة وكذا كلامه تعالى اللفظى قبل التلفظ به لا كلامه القديم على قول جمهور أهل السنة انه ليس بحرف ولا صوت فالتحقيقى اما منطوق به بالفعل أو بالقوة والتقديرى ما لا يمكن النطق به فان الضمير المستتر كما قاله الرضى لم يوضع له لفظ حتى ينطق به قال وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل للتدريب اهـ فقول المعربين فى استقم مثلا ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت أى تصور معناه تقريبا وتدريبا أنت قال البعض وحينئذ فليس فى اضرب مثلا الا الفاعل المعقول واكتفى بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ له فاقيم مقام اللفظ فى جعله جزء الكلام الملفوظ بجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا جسما أو عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت فقول بعضهم كالجامى ليس من مقولة الحرف والصوت أصلا ليس على ما ينبغى أفاده العصام (قوله المستتر) أى وجوبا أو جوازا فيما يظهر (قوله مفيد) أى بالوضع فاندفع ما أورد على التعريف

من

(كاستقم) فائدة يحسن السكوت عليها فانه لفظ مفيد بالوضع فخرج باللفظ غيره من الدوال مما يطلق عليه فى اللغة كلام كالخط والرمز والاشارة وبالمفيد المفرد نحو زيد والمركب الاضافى نحو غلام زيد والمركب الاسنادى المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة وغير المستقبل بجملة الشرط نحو ان قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهى والنائم (تنبيهات) الاول اللفظ مصدر اريد به اسم المفعول أى الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق

من انه يشمل اللفظ المفيد عقلا أو طبعا مع ان المراد بالفائدة فى تفسير المفيد بالدال على فائدة يحسن السكوت عليها النسبة بين الشيئين (قوله فائدة يحسن السكوت عليها) مراد الشارح بهذا بيان ما يطلق عليه المفيد عندهم لا ذكر قيد زائد على ما فى المتن لئلا يلزم كون تعريف المتن غير مانع واندفع بهذا البيان ما يقال المفيد يصدق بما يفهم معنى ما ولو مفردا والمراد بالسكوت سكوت المتكلم على الاصح ويحسنه عند السامع اياه حسنا بأن لا يحتاج فى استفادة المعنى من اللفظ الى شئ آخر لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملا على المحكوم عليه وبه (قوله بالوضع) الظاهر ان مراده الوضع العربى الذى هو قيد لا بد منه فى تعريف الكلام كما قال الشاطبى وغيره ليخرج كلام الاعاجم لا القصد لانه أدرجه فى الافادة كما سيأتى لكن لا وجه لزيادته فى بيان انطباق التعريف على المثال مع تركه فى نفس التعريف فكان الاولى زيادته فى التعريف أيضا ثم حمل الوضع على الوضع العربى مبنى على أن المركبات موضوعة وهو الصحيح لكن وضعها نوعى فهو المراد فى التعريف (قوله فخرج باللفظ) لما كان بينه وبين فصله العموم الوجهى أخرج به (قوله من الدوال مما يطلق الخ) من الاولى بيانية والثانية تبعيضية اذ يطلق الكلام لغة على غير الدوال من كل قول وقيد بقوله من الدوال مع أن اللفظ يخرج غيره دل أولا لان الدال هو المتوهم دخوله لتسميته كلاما فى اللغة وغيره يفهم خروجه بالاولى (قوله والرمز) بابه قتل وضرب وهو الاشارة بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما فى المصباح فعطف الاشارة عليه عطف عام على خاص (قوله وبالمفيد الخ) أخرج به امورا خمسة وكان الاحسن ذكر المركب التقييدى والمزجى مع الاضافى (قوله والمركب الاسنادى المعلوم الخ) جرى فى اخراج الضرورى وغير المقصود من الكلام على ما ذهب اليه المصنف ونقله فى شرح التسهيل عن سيبويه والراجح خلافه كما ذهب اليه أبو حيان وغيره فالمراد بافادة اللفظ فائدة يحسن السكوت عليها دلالته على النسبة الايجابية والسلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أولا قصدها المتكلم أولا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر اريد به اسم المفعول) أى لا اسم جنس جمعى للفظة حتى يرد اعتراض أبى حيان على التعريف باستلزامه ان الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لان مدلول اسم الجنس الجمعى ثلاثة فأكثر فيكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدريته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ والكلام النحوى ليس فعلا فان قلت اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخوله فى التعريف قلت

صار حقيقة عرفية فى الملفوظ به لهجر النحاة معناه الاصلى وهو الرمى مطلقا أو من الفم فلا اشكال فنظيره بالخلق بمعنى المخلوق الباقى على مجازيته لعدم هجر معناه الاصلى وهو الايجاد انما هو فى مجرد اطلاق المصدر وارادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أى فقط وعليه فهو خبر لمبتدا محذوف أى وذلك كاستقم (قوله وهو الظاهر) أى من العبارة فلا ينافى أن كونه تمثيلا وتتميما كما أشار اليه ابن الناظم أولى وانما كان ظاهرها التمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ ولان عادتهم بعد ايراد تعريف الشئ ايراد الكاف ومجرورها لمجرد تمثيله (قوله فانه اقتصر فى شرح الكافية) أى والالفية خلاصة الكافية (قوله نظرا الى أن الافادة تستلزمهما) أى لان المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الا مركبا ولا ترد الاعداد المسرودة لما تقدم من أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الايجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعى أن يكون قاصدا لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك فى بقية كتبه أيضا (قوله صرح بهما) أما تصريحه بالقصد فظاهر وأما بالتركيب فلذكره بدله الاسناد المفسر كما فى شرح التلخيص بضم كلمة أو ما يجرى مجراها الى أخرى أو ما يجرى مجراها بحيث يفيد أن مفهوم احداهما ثابت لمدلول الاخرى وفسره شيخنا السيد تبعا لغيره بالنسبة بين الركنين وارجع بعضهم الاول الى الثانى بتأويل الضم بالانضمام وتقدير مضاف أى لازم انضمام كلمة الخ ثم قال شيخنا السيد فهو شرط فى تحقق الكلام لا جزء منه وان اقتضاه كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى فقد امتشكله السيد الصفوى قاله الشيخ يس والشيخ يحيى ووقع الخلاف أيضا فى الفضلات هل هى خارجة عن الكلام أو داخلة فيه قولان والثالث التفصيل فان كان حذفها مضرا كنا وه طوالق الا هندا وعبيده أحرار الا زيدا دخلت والا فلا اه وسيأتى لهذا مزيد بحث (قوله من الكلم) أى الكلمات ومن تبعيضية وهى ومجرورها فى موضع الحال من ضمير تضمن (قوله فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد احترازا من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا والآخر فاعلا واجيب بأن هذه الزيادة غير محتاج اليها لان كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما اقتصر على التصريح باحدى الكلمتين اتكالا على تصريح الآخر بالاخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم قلنا اتحاد الناطق غير شرط فى الكلام كما ان اتحاد الكاتب غير شرط فى الخط أفاده فى الهمع

الثانى يجوز فى قوله كما استقم أن يكون تمثيلا وهو الظاهر فانه اقتصر فى شرح الكافية على ذلك فى حد الكلام ولم يذكر التركيب والقصد نظرا الى أن الافادة تستلزمهما لكنه فى التسهيل صرح بهما وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم اسنادا مفيدا مقصودا لذاته فزاد لذاته

(قوله

(قوله لاخراج نحو قام أبوه الخ) أى لان الاسناد فيه ليس مقصودا لذاته بل لتعيين الموصول وتوضيحه ومثلها الجملة الخبرية والحالية والنعتية (قوله وهذا الصنيع) أى التصريح بأجزاء الماهية فى الحد (قوله لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) اعترضه شيخنا السيد بأن الظاهر أن التركيب والقصد داخلان فى مفهوم المفيد فدلالته عليهما تضمنية لا التزامية والتضمنية غير مهجورة فى الحدود ولو سلم انها التزامية فهجرها انما هو فى الحدود الحقيقية التى بالذاتيات ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد ينازع فيما استظهره وفى قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من الرسوم فان الامور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا أفاده شيخ الاسلام فى آخر مبحث الكليات من شرحه على ايساغوجى نقلا عن الامام الرازى (قوله ومن ثم) أى من هنا أى من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل الشارح) يعنى ابن الناظم (قوله تتميما للحد) أى من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما معتبرين فى الكلام أى وتمثيلا أيضا من جهة الايضاح به للمحدود لا تمثيلا فقط ولا ينافى ذلك قول ابن الناظم فى آخر كلامه فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل لان معناه انه اكتفى عن تتميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحا بتتميمه بالمثال المتضمن لهما على انه لو منع مانع كونه تتميما وتمثيلا وسلمناله ذلك والتزمنا أن المراد تتميما للحد فقط فالمنافاة مدفوعة بحمل ما قاله فى آخر كلامه على المعنى الذى ذكرناه وان تسمية قول المصنف كاستقم تمثيلا باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من الاعتراض على الشارح بأن فى آخر كلام ابن الناظم ما ينافى ما أسنده اليه الشارح وان كان فى أول كلامه ما يشير اليه فتأمل والظاهر على كونه تتميما للحد أن كاستقم ظرف مستقر نعت ثان للفظ وقول البعض هو فى موضع النعت لمفيد يلزم عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع انه يضاربه قوله بعد ذلك ومجرور الكاف محذوف والتقدير كفائدة استقم اه لان مقتضى هذا أن يكون كاستقم نعتا لمفعول مفيد محذوفا والاصل مفيد فائدة كفائدة استقم فعليك بالانصاف (قوله انما بدأ بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ كثير بالكلمة وحاصل الجواب انه راعى كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلتألف الكلام منها والنكات لا تتزاحم (قوله لان التأليف الخ) وقال السيد هما بمعنى واحد

قال لاخراج نحو قام أبوه من قولك جاءنى الذى قام أبوه وهذا الصنيع أولى لان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام ومن ثم جعل الشارح قوله كما استقم تتميما للحد الثالث انما بدأ بتعريف الكلام لانه المقصود بالذات اذ به يقع التفاهم الرابع انما قال وما تألف منه ولم يقل وما تركب لان التأليف كما قيل أخص اذ هو تركيب وزيادة

قال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالفة) المراد بها الارتباط بين الكلمتين باسناد احداهما الى الاخرى أو اضافتها اليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف ضمها اليها بدون شئ من ذلك كقام جاء قاله الشنوانى أى وليس المراد بها تناسبها فى المعنى لئلا يخرج نحو الجزء أكول (قوله الكلم مبتدا الخ) أى كما يقتضيه قولهم اذا اجتمعت معرفة ونكرة فالمعرفة مبتدا والنكرة خبر واعلم أن الشارح حمل الكلم فى عبارة المصنف على الكلم الاصطلاحى كما يدل عليه كلامه الآتى فى غير موضع وان كان قوله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام يفيد حمل الكلم على الكلمات لان تألف الكلام منها لا من الكلم الاصطلاحى فيؤول بتقدير مضاف ليوافق أكثر كلامه أى من أجزائه التى يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحده يحتمل أن المراد بواحده مفرده الاصطلاحى الذى هو لفظ كلمة ويحتمل أن المراد به جزؤه أى جزء ما صدق عليه وعلى كل ففى عبارته حذف مضاف تقديره على الاول مفهوم واحده لان الانقسام الى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها وتقديره على الثانى جنس واحده لان جزء فرد من أفراد الكلمة والانقسام الى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشئ باعتبار شئ آخر انقسام للآخر فى الحقيقة فاتضح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبتقريرنا كلام الشارح على هذا الوجه تلتئم عبارته ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتى فتنبه ولك أن تستغنى عن اعتبار واحد الكلم فى تقسيم المصنف الكلم الى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلم فى كلامه بمعنى الكلمات وترجع الضمير فى واحده الى الكلم بمعنى الكلم الاصطلاحى على الاستخدام لا بمعنى الكلمات والا لانث الضمير فيصير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أى الانواع الثلاثة للكلمة وواحد الكلم الاصطلاحى كلمة وهذا أولى لعدم احواجه الى تقدير (قوله لان المقسم) أى محل القسمة بمعنى المقسوم (قوله صادق الخ) قال يس الصدق فى المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بعلى فيقال صدق الحيوان على الانسان وفى القضايا بمعنى التحقق ويستعمل بفى فيقال هذه القضية صادقة فى نفس الامر أى متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم الكل الى أجزائه تحليل المركب الى أجزائه التى تركب منها وتقسيم الكلى الى جزئياته ضم قيود الى أمر مشترك لتحصل امور متعددة بعدد القيود والتقسيم حقيقى ان تباينت أقسامه والا فاعتبارى (قوله ليس مخصوصا بهذه الثلاثة) أى باجتماعها أى لتحققه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والباء داخلة على

وهى وقوع الالفة بين الجزءين (واسم وفعل ثم حرف الكلم) الكلم مبتدا اخبره ما قبله أى الكلم الذى يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحده الى ثلاثة أنواع نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الاقسام الثلاثة أعنى الاسم والفعل والحرف وليس الكلم منقسما اليها باعتبار ذاته لانه لا يجاز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل الى أجزائه لان الكلم ليس مخصوصا بهذه الثلاثة

المقصور عليه وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا أى وان كانت من نوع الاسم فقط أو من نوع الاسم والفعل أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات فى الكلم الكلمات الاصطلاحية فلا يطلق الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كلها أو بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل الى أجزائه ويكون جعل الثلاثة أجزاء باعتبار تركبه من مجموعها وان لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم تحقق الكلم فى الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع انه باطل. (قوله ودليل انحصار الخ) أخذ الانحصار من تقديم الخبر فى قوله واسم الخ وانما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والا فيمكن أن يقال لا نسلم أن ما لا يصلح ركنا للاسناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط وما يقبله بطرف هو الفعل فقط (قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير الى الثلاثة (قوله اما أن تصلح الخ) اما حرف تفصيل وان تصلح فى تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أى ذات صلوح أو تأويل المصدر باسم الفاعل أى صالحة لان الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم أن أى حال الكلمة لانه المناسب للمقام اذ الكلام فى تقسيم نفس الكلمة لا فى تقسيم حالها ولانه فى وقت الحاجة لا قبلها ولان التقدير قبل اسم ان يحتاج معه فى صحة قوله الثانى الحرف الى تقدير أى ذات الثانى الحرف أو الثانى حال الحرف ولان الحصر لا يصح عليه لان حال الكلمة لا ينحصر فى الصلوح وعدمه وفرق السيد بين صريح المصدر وأن والفعل حيث قال من رجع الى المعنى يعرف أن الاول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثانى قال شيخنا السيد ويؤيده صحة عسى زيد أن يقوم دون عسى زيد قياما وسيأتى لهذا مزيد بيان فى آخر الموصول (قوله أو بطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسندا اليها بل الطرف المعين وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثانى الفعل (قوله الاول الاسم) أورد عليه أن من الاسماء ما لا يقبله أصلا كالظروف التى لا تتصرف وما لا يقع الا مسندا كأسماء الافعال وما لا يقع الا مسندا اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أفاده فى الاشباه (قوله على هذا) أى انحصار الكلمة فى الثلاثة (قوله الا من لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فانه زاد اسم الفعل مطلقا وسماه خالفة والحق انه من افراد الاسم (قوله الى كيفية تألف) الاضافة للبيان أى كيفية وحالة هى تألف وقوله بأنه فى موضع الحال من التألف والباء

بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا ولا من تقسيم الكلى الى جزئياته وهو ظاهر ودليل انحصار الكلمة فى الثلاثة ان الكلمة اما أن تصلح ركنا للاسناد أو لا الثانى الحرف والاول اما أن يقبل الاسناد بطرفيه أو بطرف الاول الاسم والثانى الفعل والنحويون مجمعون على هذا الا من لا يعتد بخلافه وقد أرشد تعريفه الى كيفية تألف الكلام من الكلم

للتصوير والمراد بالضم الانضمام من اطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه الارشاد انه ذكر فى التعريف الافادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التأليف يكون بالضم والافادة وقوله على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم باحدى الكلمتين على الاخرى وقوله الفائدة المذكورة أى التى يحسن السكوت عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أى التألف وظاهره أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل وهو ما اعتمده ابن هشام وفصله فى شرح القطر مع الاشارة الى رد ما دل عليه قول ابن الحاجب لانه لا يتأتى الا من اسمين أو اسم وفعل ويوافقه قول الرضى وكان على المصنف يعنى ابن الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اه لكن قال السيد قيل الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا بأكثر وهما اما كلمتان أو ما فى حكمهما فى قبول اسناده أو الاسناد اليه فلذلك اقتصر على كلمتين اه وقال فى محل آخر ان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذى يتحقق بالمسند اليه والمسند فقط وهما اما كلمتان أو ما يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى ذكرت فى الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه نقله سم (قوله اسمان) أى حقيقة كما مثل به أو حكما كزيد قائم فان الضمير المستتر فى الوصف كالعدم لانه لا يبرز فى تثنية ولا فى جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط (قوله نحو ذا زيد) اعترض بأن الاولى نحو ذا أحمد لان التنوين حرف معنى ورد بمنع انه حرف معنى لا سيما على مذهب من زاد فى تعريف الكلمة قيد الاستقلال لاخراج مثل ألف المفاعلة وياء التصغير وياء النسب وحروف المضارعة وتاء التأنيث كالمصنف فى تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو بمرادفه فلا ترد الضمائر المتصلة (قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لان المؤلف من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه فى الذكر اه يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضى وفاعله الظاهر لان الماضى على تقدير أن فيه ضميرا لا يسمى كلاما على الاصح لان شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوى أن يكون الضمير واجب الاستتار أفاده فى التصريح وناقشه يس بأنه لا شك فى ان قام فى جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف يشترط وجوب الاستتار ويمكن حمله على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) أى الجملة الندائية فانه أى عند الجمهور من الثانى أى المركب من فعل واسم لان يا نائبة عن ادعو وهو فعل واسم وأما المنادى فهو فضلة زائدة على حقيقة الكلام لا منها حتى يقال ان يا زيد مركب من فعل واسمين لا من الثانى فان قلت قد أسلفت ان ظاهر قوله وأقل

بأنه ضم كلمة الى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم وأقل ما يكون منه ذلك اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء ولا نقض بالنداء فانه من الثانى

ما يكون الخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عد المنادى من أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فانه من الثانى قلت لعله يشترط فى الاكثر الذى يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة نحو زيد أبوه قائم وان قام زيد قمت فلا يلزمه عد المنادى من الاجزاء حتى ينافى ما سلف لعدم توقف افادة ادعو على ذكر المدعو ثم لا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع أحكامه حتى يرد أن النداء انشاء وأدعو اخبار على انه لا مانع من أن يقال انما نابت يا عن ادعو بعد نقله الى الانشاء فتأمل وأورد أيضا ألا ماء لانه كلام مركب من حرف واسم لان ألا التى للتمنى لا خبر لها لا ظاهرا ولا مقدرا ويمكن دفعه بما قيل فى يا زيد (قوله ثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدمامينى فى قول المغنى الباب الثانى من الكتاب فى تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه الباب مبتدأ والثانى صفة له وفى تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن فى الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوى لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه لتوسعهم فى الظرف واما حال من المبتدأ على حد ما أجازه سيبويه فى قول الشاعر لمية موحشا طلل اذ صاحب الحال عنده هو النكرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذى تعلق به الظرف فكذا ما نحن فيه فغاية ما يلزم كون العامل فى الحال غير العامل فى صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده واما صفة للمبتدأ بأن يقدر متعلقه معرفة أى الباب الثانى الكائن من الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتأخرين اه وما ذكره فى قول المغنى من الكتاب يأتى مثله فى قول الشارح فى قوله ثم حرف (قوله اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لا من حيث ذواتها فان بين الاقسام التراخى الرتبى من حيث ذواتها فتكون ثم للتراخى الرتبى بينها من حيث ذواتها وقوله ويكفى فى الاشعار الخ فيه أن ثم أدل على ذلك لان المتأخر ذكرا قد يكون أشرف كما فى آية لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة فالاولى ابقاء ثم على حالها وجعلها للتراخى الرتبى بين الاقسام من حيث ذواتها لا من حيث الانقسام (قوله أن الكلم اسم جنس على المختار) أى لدلالته وضعا على الماهية من حيث هى وللبهوتى اعتراض ينافى كلام الشارح نقله البعض وأقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلم مبتدأ فلا تغفل (قوله وقيل جمع) رد بأن الغالب تذكيره والغالب على الجمع تأنيثه وقوله وقيل اسم جمع رد

(تنبيه) ثم فى قوله ثم حرف بمعنى الواو اذ لا معنى للتراخى بين الاقسام ويكفى فى الاشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيميه ترتيب الناظم لها فى الذكر على حسب ترتيبها فى الشرف ووقوعه طرفا واعلم أن الكلم اسم جنس على المختار وقيل جمع وقيل اسم جمع

بأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فالمختار أنه اسم جنس
جمعى الجمعى صفة لاسم لا لجنس على الصواب قاله يس واعلم أن الجمع مادل على آحاده
دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع مادل على آحاده دلالة الكل على أجزائه
والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب
وصحب واسم الجنس الافرادى مادل على الماهية لا بقيد قلة أو كثرة كماء وتراب
والجمعى مادل على أكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء غالبا كتمر وكلم قال
اللقانى اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هى ولا يخفى أن ذلك مناف لكونه
جمعيا وجوابه مافى الرضى فى باب الجمع من انه وضع للماهية واستعمل فى الجمع
فهو اسم جنس وضعا جمعى استعمالا قال الرودانى لكن يلزم كونه مجازا دائما
والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال انه مستعمل فى الجنس فى ضمن افراد كذا قيل وفيه
انه لا يدفع التجوز لما قال المحققون من أن استعمال رجل فى زيد ان كان من حيث
الرجولية مع قطع النظر عن خصوص التشخص فحقيقة وان كان بملاحظة
خصوصه فمجاز فالاولى التزام لزوم المجاز ولا ثلم فيه اه وأقول الاولى أن يقال
انه غلب استعماله فى ثلاثة افراد فاكثر حتى صار حقيقة عرفية فى ذلك فاندفع
التجوز من أصله ولا يبعد حمل كلام الرضى على ماقلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل
فى الجمع وغلب استعماله فى الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقى
أن تقسيم اسم الجنس الى افرادى وجمعى غير حاصر اذ منه ماليس جمعيا ولا افراديا
كاسد ثم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل لا يقال) أى
الكلم لانه المحدث عنه لا لمطلق اسم الجنس الجمعى (قوله أى يقال على الكثير
والقليل) هذا بناء على انه مادل على الماهية من حيث هى وأما على انه مادل عليها
بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم اطلاقه على الكثير الا من ال مثلا ولذا ندخل
عليه مجردا عن الوحدة على هذا قاله يس (قوله يجوز فى ضميره) أى الكلم
لا لمطلق اسم الجنس الجمعى لان المحدث عنه الكلم ولان من اسم الجنس الجمعى مايجب
تذكير ضميره كغنم ومايجب تأنيث ضميره كبط ومايجوز فى ضميره الامران كبقر
وكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل
وخيل وجائز الامرين كركب كذا قال أرباب الحواشى وفى غالبه خلاف تذكره
ان شاء الله تعالى فى باب العدد (قوله واحده كلمة) قال ابن قاسم أى واحد
معنى الكلم يسمى كلمة اه ومراده بواحد معناه جزء ماصدق عليه ويصح أن يكون
مراد المصنف بواحده مفرده الاصطلاحى كما مر (قوله ومن المخلوقات) أى

وعلى الاول فالمختار أنه اسم جنس جمعى
لانه لا يقال الا على ثلاث كلمات فأكثر
سواء اتحد نوعها أولم يتحد أفادت أم لم تفد
وقيل لا يقال الا على مافوق العشرة وقيل
أفرادى أى يقال على القليل والكثير
كماء وتراب وعلى الثانى فقيل جمع كثرة
وقيل جمع قلة ويجرى هذا الخلاف فى كل
مايفرق بينه وبين واحده بالتاء وعلى
المختار يجوز فى ضميره التأنيث بملاحظة
الجمعية والتذكير على الاصل وهو الاكثر
نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون
الكلم عن مواضعه وقد أنثه ابن معطى فى
ألفيته فقال واحدها كلمة وذكره الناظم
فقال (واحده كلمة) ونظير كلم وكلمة من
المصنوعات لبن ولبنة ومن المخلوقات نبق
ونبقة

ماليس للعبد دخل فيه والا فالعبد وصنعته مخلوقان لله تعالى (قوله فاسم الجنس
الجمعى) قال البعض تفريع على قول المصنف واحده كلمة اه وفيه انه لا تعرض
فى كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعيا حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس
الجمعى يفرق الخ فالوجه انه تفريع على قول الشارح سابقا فالمختار أنه اسم جنس
جمعى مع قول المصنف واحده كلمة لكن ماسيذكره من الغلبة غير داخل فى التفريع
ولك أن تجعل الفاء فصيحة أى اذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعى فاسم الخ
والجمعى صفة لاسم كما مر (قوله هو الذى يفرق الخ) أى ولم يغلب تأنيثه ليخرج
نحو تخم مما فرق بينه وبين واحدة بالتاء وهو جمع واعلم أن فرق بالتضعيف
والتخفيف فى الاجرام والمعانى ومانقل عن القرافى من تخصيص المضعف بالاجرام
والمخفف بالمعانى لعله اريد به الاولوية لان الفرق لما كان أظهر فى الاجرام ناسبه
التضعيف عكس المعانى والا فاهل اللغة متواطئون على أن مثل كسرته وكسرته
فى المعانى والاجرام مطلقا أفاده الرودانى فان قلت يرد على التخصيص وان حمل
على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم واذ فرقنا بكم البحر قلت أريد
فى الآية الاولى افادة التكثير وانما يؤتى بالمخفف اذا لم ترد تلك الافادة وفى الثانية
لما كان الماء جسما لطيفا فهو كالمعانى أتى فيه بالمخفف (قوله والاحتراز
بغالبا) أى الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله
وزنج) بكسر الزاى وفتحها طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن
حد وتطابقهما ظاهر وقول البعض لم يؤنث الخبر مع أن شروط التطابق
موجودة لكونه فى الاصل مصدرا خبرا لا يثنى ولا يجمع وان أريد به هنا
المقول لان اعتبار الاصل جائز فى مثله انما يستقيم لو قال الشارح والكلمة قول
مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس بمستقيم والتاء فى الكلمة للوحدة الراجعة لوحدة
الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قولين مفردين معا فلا تنافى كلية الجنس المدلول
عليه بأل الداخلة على المحدود وزاد فى التسهيل فى حد الكلمة قيدا لاستقلال
لتخرج ألف المفاعلة وأحرف المضارعة وياء التصغير وياء النسب وتاء التأنيث ونحو
ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المصنف وذهب الرضى الى انها كلمات (قوله
وتطلق فى الاصطلاح مجازا) وكذا فى اللغة وخص الاصطلاح بالذكر لانه أهم لان
وضع الكتاب لبيانه فقط قول البعض الصواب اسقاط قوله فى الاصطلاح لتوافق
اللغة والاصطلاح فى ذلك والمجاز المذكور مرسل علاقته الكلية وماذكره الشارح
من أن هذا الاطلاق مجاز أحد قولين والثانى انه حقيقة عند النحاة وأن المفرد

فاسم الجنس الجمعى هو الذى يفرق بينه
وبين واحده بالتاء غالبا بأن يكون واحده
بالتاء غالبا والاحتراز بغالبا عما جاء منه
على العكس من ذلك أى يكون بالتاء دالا
على الجمعية واذا تجرد منها يكون للواحد
نحو كمء وكمأة وقد يفرق بينه وبين واحده
بالياء نحو روم ورومى وزنج وزنجى وحد
الكلمة قول مفرد وتطلق فى الاصطلاح
مجازا على أحد جزءى العلم المركب نحو
امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة وكل
منهما كلمة مجازا

عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن تفسيره بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطقة فذكره فى العربية من خلط اصطلاح باصطلاح (قوله وتجمع) أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ماسبق من اختياره انه اسم جنس جمعى لا جمع (قوله كسدر) أى بسكون الدال وأما بفتحها كعنب فجمع لسدرة كقربة وقرب وتجمع أيضا على سدور وسدرات بسكون الدال وكسرها للاتباع وفتحها للتخفيف كما فى القاموس وغيره (قوله فى كل ما كان على وزن فعل) أى من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان فى وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه وقوله جاز فيه لغة رابعة أى زيادة على جواز الثلاثة فتجوز الاربعة فيما على وزن فعل ووسطه حرف حلق اسما كان أو فعلا فتسمية اللغة الاخيرة رابعة ليست بالنسبة الى الاسماء فقط وان توهمه البعض بل بالنسبة الى الافعال التى وسطها حرف حلق أيضا قال السعد فى شرح تصريف العزى فى نحو نعم وشهد أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه اللغات جارية فى كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق اه ومثله للشارح فى باب نعم وبئس فان لم يكن وسط الفعل الذى على فعل حلقيا كعلم فليس فيه الا الفتح فانه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا (قوله والقول) أى المقول (قوله على الصحيح) مقابله أربعة أقوال ذكر الشارح منها فيما يأتى قولين والثالث انه مرادف للكلمة والرابع انه مرادف للفظ حكاه السيوطى فى جمع الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقى كالكلمات القرآنية لانها ملفوظة بالفعل بالنسبة لغيره تعالى والحكمى كالضمير المستتر والمراد بالدال ما يدل بالوضع الشخصى كزيد ورجل أو النوعى كالمركبات والمجازات ومن هذا يعلم سقوط تشكيك صاحب التصريح المذكور فى تصريحه فانظره (قوله على معنى) أى واحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمى بمعنى المفعول أى المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا) أى عم كلا من الثلاثة عموما مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدر المشترك الشامل لها ولنحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع الثلاثة بدليل قوله عاطفا بأو فكل كلام أو كلم أو كلمة الخ وبدليل قوله أما كونه الخ وحمل الشارح عم على انه فعل ماض لتبادره وعدم احواجه الى تكلف وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة من

كونه

وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر وهذه اللغات فى كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف فان كان وسطه حرف حلق جاز فيه لغة رابعة وهى اتباع فائه لعينه فى الكسر اسما كان أو فعلا نحو فخذ وشهد (والقول) وهو لفظ دال على معنى (عم) على الصحيح الكلام والكلم والكلمة عموما مطلقا فكل كلام أو كلم أو كلمة قول

قول المحشى اى المقول فيه تسامح ظاهر فانه بعبر الصحيح

كونه عم كلا منها وزاد بشموله نحو غلام زيد لحمله العموم على العموم المطلق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا هكذا ينبغى تقرير عبارة الشارح وبه يعلم ما فى كلام البعض فانظره ومثل جعله أفعل تفضيل فى البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفت ألفه ضرورة واعلم ان عم كغيره من الالفاظ المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفه لئلا يفسد الوزن (قوله ولا عكس) أى بالمعنى اللغوى (قوله وقد بان لك) أى من تعريف المصنف الكلام وتعريف الشارح الكلم بقوله سابقا بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف على الكلام والكلم اذ لا قرينة على هذه الارادة فسقط مانقله البعض عن البهوتى وأقره من اعتراضه بقوله هذا أى قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر ان اعرب الكلم مبتدا خبره ما بعده لانه حينئذ مستعمل فى معناه الاصطلاحى وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فان أعرب مبتدا خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح أشكل لانه حينئذ بمعنى الكلمات النحوية وهى الاسم والفعل والحرف اه مع ان دعواه ظهور ذلك البيان على جعل الكلم فى عبارة المصنف بمعناه الاصطلاحى غير مسلمة لان كون الكلام والكلم بينهما العموم من وجه انما يتبين بتعريفيهما لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحد الكلم كلمة ومع أن دعواه كون الكلم بمعنى الكلمات النحوية على اعرابه مبتدا خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا الاعراب بمعناه الاصطلاحى كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص من وجه) الجار والمجرور راجع لكل من عموم وخصوص (فائدة) قال ابن جماعة لابد فى اللذين بينهما عموم وجهى من معرفة امور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وبيان ذلك هنا يقاس عليه غيره أن المعروضين الكلام والكلم والعارضين العموم والخصوص والماصدقات الثلاث ماصدقات اجتماعهما وانفراد كل والمادة الاسم والفعل والحرف والمتعلق الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو أكثر وفى عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظر اذ الظاهر انه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت) أى من تعريف القول (قوله على الصحيح) احترز بقوله على الصحيح من بعض الاقوال المقابلة له وهو القول بمرادفته للفظ وان لم يحكه الشارح سابقا فلا ينافى انه أخص من اللفظ على بعض الاقوال غير الصحيحة أيضا كالقولين اللذين حكاهما الشارح سابقا فى مقابلة الصحيح والحاصل أن فى مفهوم قوله على الصحيح تفصيلا فلا يعترض به فاعتراض البعض تبعا لشيخنا

ولا عكس أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلم مختص بهذا الثالث وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهى مختصة بالمفرد وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفا للكلام وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم وهما بالكلمة وقد بان لك أن الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الافادة والكلم بالعكس فيجتمعان فى الصدق فى نحو زيد أبوه قائم وينفرد الكلام فى نحو قام زيد وينفرد الكلم فى نحو ان قام زيد (تنبيه) قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا

على قوله على الصحيح غير وجيه فافهم (قوله فكان من حقه) أى القول أى مما يستحقه أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الاولوية والا فأخذ البعيد فى التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أى الى الكلام لانه أقل عموما من اللفظ (قوله حتى صار كأنه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصر بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الاصلى وقال الفاكهى يطلق على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول فى التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قد يؤم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لان الخبر فيها جملة وجملة قد يؤم صغرى لوقوعها خبرا وجملة كلام قد يؤم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبره الجملة بعده) أى جملة كلام قد يؤم التى هى اسمية مركبة من مبتدا ثان وخبر وقد فصل بين المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر المبتدا الثانى وهو بها للضرورة (قوله للتنويع الخ) قال يس حمل الكلمة على التنويع يقتضى انه أراد بها هنا معناها دون لفظها وهو غير صحيح لان المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ كلمة الى آخره وحينئذ فما قاله المكودى لا يصح لا لأنه غير محتاج اليه فقط ويمكن أن يجاب بأن لفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة اذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمرو مثلا فكأنه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام قد يؤم فصح ما قاله المكودى اه ببعض تصرف (قوله احدى الكلم) لو قال واحد الكلم لكان أوفق (قوله وهو معرفة) أى بالعلمية لان كل كلمة أريد بها لفظها فهى علم عليه بناء على مذهب السعد ومن تبعه أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبعا لوضعها لمعانيها لا قصدا حتى يصير به اللفظ مشتركا فتنوينها مع وجود العلمية والتانيث للضرورة وقال السيد دلالة الالفاظ على أنفسها ان سلمت فليست بالوضع اه والظاهر أن العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه فى أسماء الكتب عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضى موقع المستقبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظنى (قوله يطلق لغة) أى اطلاقا مجازيا كما فى التصريح وغيره ويشير اليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فما نقله البعض عن بعضهم من أن هذا الاطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أى جنسها الصادق بالجملة الواحدة والاكثر (قوله المفيدة) قال يس ليس بقيد فان العلاقة الآتية تفيد أن اطلاقها على الجمل لا يختص بالمفيدة وان اشتهر فى كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم فى الاطلاق بالفعل والذى تفيده العلاقة جواز اطلاقها على الجمل غير المفيدة لا اطلاقها بالفعل

فكان من حقه أن يأخذه جنسا فى تعريف الكلام كما فعل فى الكافية لانه أقرب من اللفظ ولعله انما عدل عنه لما شاع من استعماله فى الرأى والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وكلمة بها كلام قد يؤم) أى يقصد كلمة مبتدا خبره الجملة بعده قال المكودى وجاز الابتداء بكلمة للتنويع لانه نوعها الى كونها احدى الكلم والى كونها يقصد بها الكلام انتهى ولا حاجة الى ذلك فان المقصود اللفظ وهو معرفة أى هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة

(قوله انها) أى جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها الشاعر) أل للجنس (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامرى الصحابى توفى فى خلافة عثمان عن مائة وأربعين سنة وقيل فى أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعرا منذ أسلم وهو الصحيح عند الاخباريين وقد عمر فى الاسلام دهرا وكان يقول أبدلنى الله بالشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فى مدة خلافته يا لبيد أنشدنى شيأ من شعرك فقال ما كنت لاقول الشعر بعد أن علمنى الله البقرة وآل عمران فزاده عمر فى عطائه خمسمائة درهم وقيل بل قال فى الاسلام هذا البيت

ماعاتب المرء الكريم كنفسه * والمرء يصلحه القرين الصالح

وقيل بل هذا البيت

الحمد لله اذ لم يأتنى أجلى * حتى اكتسيت من الاسلام سربالا

(قوله ألا كل شئ ما خلا الله باطل) أى ذاهب فان أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والارواح والظاهر من ايراد العلماء هذا الشطر فقط انه الواقع فى الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو وكل نعيم لا محالة زائل واعترض بأن نعيم الجنة لا يزول وأجيب بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لا جنة أو لا دوام لها وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لان سياق القصيدة لذم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم أى لا بد وقيل لا حيلة (قوله وهو) أى الاطلاق المذكور من باب الخ أى فيكون مجازا مرسلا من اطلاق اسم الجزء على الكل واعترضه شيخنا السيد بأن السعد نص على انه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل له من بين الاجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل فلا يجوز اطلاق اليد والاصبع على الربيئة والامر هنا ليس كذلك قال الا أن يحمل كلام السعد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لان الكلمة تعم سائر أجزاء الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لان الكلام لما ارتبط بعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه الكلمة (قوله ربيئة القوم) كذا فى بعض النسخ بالموحدة فتحتية ساكنة فهمز وفى بعضها بالهمز فالتحتية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لانها أشرف أجزائه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن بن اوس فى ابن اخته

أعلمه الرماية كل يوم * فلما استد ساعده رمانى
وكم علمته نظم القوافى * فلما قال قافية هجانى

قال تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اشارة الى رب ارجعون لعلى أعمل صالحا فيما تركت وقال عليه الصلاة والسلام أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل شئ ما خلا الله باطل وهو من باب تسمية الشئ باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عينا والبيت من الشعر قافية وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها

واستدبالسين المهملة أى قوى كما فى شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة) أى انهم لا يستعملون الكلمة بمعنى الكلام أصلا ومن هنا اعترض على المصنف فى ذكره حتى قيل انه من أمراض الالفية التى لا دواء لها وقد أطال سم فى دفعه بما حاصله ان اهمال المعنى المجازى فى عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لان اهماله يوهم انتفاءه فيتأكد التنبيه عليه ويكون قد فى عبارته للتوقع فان استعمال اللفظ فى المعنى المجازى بصدد أن تدعو حاجة اليه فيرتكب أو انه أراد بيان المعنى اللغوى المجازى لكثرته فى نفسه وان كان قليلا بالنسبة الى المعنى الحقيقى (قوله وهذا) أى الشروع فى الكلام الآتى ليصح الحمل ويصح رجوع الاشارة لنفس الكلام ويقدر مضاف فى الخبر أى ذو شروع (قوله فى العلامات) العلامة يجب اطرادها أى وجود المعلم عند وجودها ولا يجب انعكاسها أى انتفاؤه عند انتفائها بخلاف التعريف فانه يجب اطراده وانعكاسه حدا كان أو رسما الا عند من جوز التعريف بالاعم أو الاخص (قوله لشرفه) اى لوقوعه محكوما عليه وبه ولانه لا غنى للكلام عنه (قوله بالجر) هو على أن الاعراب لفظى الكسرة وما ناب عنها وتعريفه بالكسرة التى يحدثها عامل الجر فيه قصور لعدم تناوله نائب الكسرة كالياء والفتحة ودور لاخذ المعرف فيه وان اجيب عن الثانى بأنه تعريف لفظى لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبأن الجر ليس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى انه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر فان العلامات تزيد على ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لا أولوية لان التعبيرين لم يتواردا على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجاب بأن الاولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) رجح التعبير به ابن هشام من جهة ان عن وعلى والكاف الاسميات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجبت من ان تقوم ويوم ينفع لان المدخول اسم تأويلا لتأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أى المضاف ليجرى على الصحيح ان عامل الجر هو المضاف ولم يقل والتبعية لان الصحيح ان التبعية ليست عاملة بل العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولم يقل والمجاورة والتوهم لندرتهما (قوله وهو فى الاصل) أى اللغة (قوله أى ادخلت نونا) أى أو صوت فالتنوين يطلق لغة على ادخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ)

(تنبيه) وهو مجاز مهمل فى عرف النحاة قد فى قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبى أى استعمال الكلمة فى الجمل قليل بالنسبة الى استعمالها فى المفرد لا قليل فى نفسه فانه كثير وهذا شروع فى ذكر العلامات التى يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بالجر) ويرادفه الخفض قال فى شرح الكافية وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والاضافة (والتنوين) وهو فى الاصل مصدر نونت أى ادخلت نونا ثم غلب حتى صار اسما

فى العبارة اختصارا والتقدير ثم نقل الى النون المدخلة مطلقا ثم غلب الخ لان العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلى وغلب استعماله فى بعض جزئياته والنون التى غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لا من ادخال النون اذ هى مباينة له وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهيلى بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسيأتيك عن الرودانى وقوله لفظا قال يس بيان للواقع لا للاحتراز وقوله لا خطا أى لان الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفا رفعا وجرا ولما ثبت عوضه وهو الالف فى الوقف نصبا كتبت الالف والمراد بالحوق خطا المنفى لحوقها بنفسها لا أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب فى الدرج لا يصدق عليه لفظا لا خطا لان عوضها وهو الالف لاحق خطا وحتى يكون قوله لغير توكيد مستدركا لخروج نون التوكيد لفعلا حينئذ بقوله لا خطا لكن يرد على طرده نون اذن على الصحيح من انها تكتب ألفا فى الدرج تلحق لفظا لا خطا وليست تنوينا ولو زاد قيد الزيادة فى التعريف كغيره لخرجت ويجاب بأنها آخر الكلمة لا انها لحقت الآخر فتخرج بقيد لحوق الآخر كذا فى الرودانى (قوله مخرج للنون) أى الاولى المتحركة المزيدة فى آخر ضيف وأخرجها الرودانى بقيد تلحق الآخر نظرا الى انها آخر ضيفن لا انها لحقت آخره والشارح ومن وافقه نظروا الى انها لحقت آخر ضيف كما فهم مما قدمته ولحقت آخره للالحاق بجعفر وأما الثانية فتنوين (قوله فى نحو ضيفن) كرعشن للمرتعش اليد (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على الواحد والواحدة والاثنين والجماعة ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضياف والاول أفصح قال تعالى هؤلاء ضيفى فلا تفضحون قاله الدنوشرى (قوله للقوافى) جمع قافية وقد اختلف فيها العروضيون على اثنى عشر قولا أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين الى انتهاء البيت وقول الاخفش بأنها الكلمة الاخيرة واعترض قوله للقوافى المطلقة بأنه يلحق الاعاريض المصرعة أيضا وبأن المراد آخر القوافى وآخرها مدة والتنوين بدل منها لا انه لحقها واجيب عن الاول بأن المراد بالقوافى ما يشمل الاعاريض المصرعة على الجمع بين الحقيقة والمجاز أو عموم المجاز وعن الثانى بمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك روى القافية كذا فى الرودانى ولا يرد عليه ما اذا وصل الروى بالهاء نحو مقامه لان المراد لحوق التنوين روى القافية ولو مع فصل بينهما نعم يرد ما اذا كان الروى مدة أصلية فان الظاهر حينئذ حذفها والاتيان بالتنوين بدلها

لنون تلحق الآخر لفظا لا خطا لغير توكيد فضيد لا خطا فصل مخرج للنون فى نحو ضيفن اسم للطفيلى وهو الذى يجىء مع الضيف متطفلا والنون اللاحقة للقوافى المطلقة

فليس التنوين لاحقا لروى القافية فى هذه الصورة فتدبر (قوله عوضا) مفعول
لاجله عامله اللاحقة وعليه فالعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة
(قوله فى لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس عبارة التصريح فى لغة تميم
أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما فى لغة الحجازيين فلا تلحق (قوله كقوله)
أى الشاعر المفهوم من السياق وان لم يفهم بخصوص اسمه جرير هنا والنابغة
فيما بعده (قوله عاذل) منادى مرخم وأصبت بضم التاء كما فى التصريح
وهو الاقرب وبكسرها كما فى الشمنى أى ان أردت النطق بالصواب بدل اللوم وجملة
لقد أصابن مقول القول وجواب الشرط محذوف يفسره قولى (قوله أفد)
فى رواية أزف وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والركاب الابل التى يسار عليها
الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح ولما نافية وتزل مضارع زال
التامة والرحال جمع رحل وهو المسكن وكان قدن أى كان قد زالت وذهبت
والاستثناء منقطع أى لكن رحالنا لم تزل بالفعل مع عزمنا على الترحل (قوله
على حذف مضاف الخ) وقيل لا حذف لان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف
أغن نقله فى التصريح عن ابن يعيش وغيره وعليه لا يكون الترنم خصوص مد
الصوت بمدة تجانس الروى (قوله تجانس الروى) أى حركة الروى والروى
الحرف الذى تنسب اليه القصيدة (قوله أحار الخ) حار منادى مرخم حارث
وخمر بفتح فكسر أى مخمور الرأى مستور العقل مغلوبه ويعدو يسطو والواو
استئنافية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة الى زيادة البعض كونها
زائدة على مذهب الاخفش والكوفيين ما يأتمرن ما مصدرية أى ائتماره لامر غير
رشيد قال فى التصريح والمشهور تحريك ما قبله أى ما قبل التنوين الغالى بالكسرة
كما فى صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على فتح ما قبل نون التوكيد
الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان
يجتمعان فى الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه اهـ ويظهر لى جواز تحريكه بحركته
الثابتة له قبل لحوق التنوين فيكون رجوعا الى الاصل (قوله وقاتم) أى
ورب مكان قاتم والقاتم المظلم والاعماق جمع عمق بفتح العين وضمها ما بعد من
أطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى الخالى والمخترق الممر الواسع لان
المار يخترقه أى يقطعه وخبر مجرور رب محذف أى قطعته (قوله قالت بنات العم
الخ) ضمير كان يرجع الى البعل أى الزوج وجواب الشرط الاول محذوف تقديره
ترضين به والثانى حذف فعله وجوابه وتقديرهما وان كان فقيرا رضيت به

أى التى اخرها حرف مد عوضا عن مدة
الاطلاق فى لغة تميم وقيس كقوله
أقلى اللوم عاذل والعتابن
وقولى ان أصبت لقد أصابن
الاصل العتابا وأصابا وكقوله
أفد الترحل غير أن ركابنا
لما تزل برحالنا وكأن قدن
الاصل قدى ويسمى تنوين الترنم على
حذف مضاف أى قطع الترنم لان الترنم مد
الصوت بمدة تجانس الروى ويخرج أيضا
النون اللاحقة للقوافى المقيدة وهى التى
رويها ساكن غير مد كقوله
احار بن عمرو كأنى خمرن
ويعدو على المرء ما يأتمرن
الاصل خمر ويأتمر وقوله
وقاتم الاعماق خاوى المخترقن
الاصل المخترق وقوله
قالت بنات العم يا سلمى وانن
كان فقيرا معدما قالت وانن

(قوله فان هاتين النونين) أى اللاحقة للقوافى المطلقة واللاحقة للقوافى المقيدة
وقوله فان هاتين النونين الخ ان جعل تعليلا لاخراج قيد لا خطا هاتين النونين
وجعل قوله كما زيدت الخ تنظيرا فى الثبوت وقفا فى قوة التعليل لاخراجه نون ضيفن
اتجه عليه انه كان الصواب حينئذ أن يقول فان هاتين النونين لحقتا خطا كما لحقت
نون ضيفن خطا لان القيد المذكور فى التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطا
لا قولنا الا وقفا فالمناسب أن يكون تفريعا على الشواهد المتقدمة لما فيها من زيادة
النونين وقفا قصد به الشارح بيان حالة زيادتهما فى القوافى فيكون قوله كما زيدت
الخ تنظيرا فى مطلق المخالفة للتنوين الحقيقى هذا وكان الاولى أن يؤخر هذه الجملة
والتى بعدها أعنى قوله وليستا الخ عن قوله ويسمى التنوين الغالى الخ كما فعل
الموضح لتعلق ما ذكره ثانيا بالنون الثانية المتكلم فيها قبل قوله فان هاتين الخ وتعلق
ما ذكره أولا بالنونين معا بقى ان الدمامينى نقل عن الزمخشرى أن تنوين الترنم
لا يؤتى به وقفا (قوله وليستا من أنواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من
تعريف التنوين توطئة لذكر ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما
فى الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهما فى الخط يعلم أيضا من التعريف (قوله
وهو زيادة على الوزن) فهو فى آخر البيت كالخزم بمعجمتين فى أوله وهو زيادة أربعة
أحرف فأقل أول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالزعم أن
ورود الغلو لغة بمعنى القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له
أو أن التنوين الغالى ليس قليلا وان أمكن دفع هذا بأن قلته بالنسبة لتركه واختلف
فى فائدته فقيل الترنم فلا يصح أن يكون قسيما لتنوين الترنم وهذا انما يتجه على القول
الثانى الذى لم يجر عليه الشارح فى قولهم تنوين الترنم وقيل الايذان بالوقف
اذ لا يعلم فى الشعر المسكن آخره للوزن أواصل انت أم واقف (قوله وقد عرفت) أى
من خروجهما من تعريف التنوين (قوله مجاز) أى بالاستعارة علاقته
المشاكلة التى هى المشابهة فى الشكل والصورة كما بين فى محله ومن هذا يعلم ما فى كلام
شيخنا والبعض وشيخنا السيد من الخبط (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة
فى اللفظ دون الخط) وهى نون التوكيد الخفيفة التى قبلها فتحة على مذهب
الكوفيين من رسمها ألفا لا نونا أما على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهى خارجة
بقيد لا خطا كما خرج به التى قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد لغير توكيد أفاده
شيخ الاسلام (قوله وهى أربعة) أى المشهور منها الكثير الوقوع أربعة فلا يرد
انه بقى من أنواع التنوين الحقيقى المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة

فان هاتين النونين زيدتا فى الوقف كما
زيدت نون ضيفن فى الوصل والوقف
وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما
مع أل وفى الفعل والحرف وفى الخط
والوقف وحذفهما فى الوصل ويسمى
التنوين الغالى زاده الاخفش وسماه بذلك
لان الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن
وزعم ابن الحاجب انه انما سمى غاليا لقلته
وقد عرفت أن اطلاق اسم التنوين على
هذين مجاز فلا يرد نقض على الناظم وقيد لغير
توكيد فصل آخر مخرج لنون التوكيد
الثابتة فى اللفظ دون الخط نحو لنسفعا
وهذا التعريف منطبق على أنواع
التنوين وهى أربعة

الاول تنوين الامكنية ويقال تنوين
التمكن وتنوين التمكين كرجل
وقاض سمى بذلك لانه لحق الاسم ليدل على
شدة تمكنه فى باب الاسمية أى انه لم يشبه
الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف

علم امرأة حكاية لما قبل العلمية وتنوين الضرورة كتنوين مالا ينصرف فى قوله
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وكتنوين المنادى المضموم فى قوله
سلام الله يا مطر عليها وتنوين الشذوذ حكى هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء لتكثير
اللفظ وتنوين المناسبة كما فى قراءة بعضهم سلاسلا مع أن بعضهم أدخل الاولين
فى تنوين التمكين زاعما فى القسم الاول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين
صرف وحكى بعدها بقى على كونه تنوين صرف ورده الدمامينى بأنه ليس فى لفظ
الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان
من الصرف ولا ينافى ذلك كونه فى المحكى تنوين صرف ألا ترى أن الحركة فى مثل
من زيدا بالنصب حكاية لزيدا فى قول القائل رأيت زيدا حركة حكاية مع انها فى المحكى
حركة اعراب وزاعما فى النوع الاول من القسم الثانى أن الضرورة أباحت
الصرف ورده الدمامينى بأن تنوين الصرف هو التنوين الذى يدل على أمكنية
الاسم وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموجود فيه مقتضى منع الصرف
قد ثبت شبهه بالفعل قطعا كما ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع
ما ثبت له من شبه الفعل غايته أن أثر العلتين قد تخلف للضرورة فالتحقيق انه ليس
تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه منتقد على
انهم قد يطلقون الصرف ويريدون به ما هو أعم من تنوين الامكنية وزاعما
فى النوع الثانى من القسم الثانى أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب
ورد بأن سبب البناء قائم ولا ضرورة الى الاعراب بل الى مجرد التنوين فاعرف
ذلك (قوله تنوين الامكنية) من اضافة الدال الى المدلول وكذا يقال فيما بعد
وتنوين الامكنية هو اللاحق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال تنوين الخ)
ويقال له تنوين الصرف أيضا (قوله وتنوين التمكين) أى التنوين الدال على
تمكين الواضع الاسم فى باب الاسمية أو المراد بالتمكين التمكن (قوله كرجل
وقاض) أى وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل برجل ردا على من زعم
أن تنوين المنكر للتنكير فقد رد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمى به
واللازم باطل وقد يمنع بطلانه بأن تنوين التنكير زال وخلفه تنوين التمكين ولا يخفى
تعسفه وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين لكون الاسم منصرفا وللتنكير
لكونه موضوعا للشئ لا بعينه ومثل بقاض دفعا لتوهم أن التنوين عوض عن الياء
المحذوفة لفساده بثبوت التنوين مع الياء فى النصب (قوله لانه لحق الخ) هذا
التعليل أنسب بالاسم الاول (قوله أى انه) بيان للشدة (قوله فيبنى)

منصوب

منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية فى جواب النفى (قوله لبعض
المبنيات) يعنى العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سماعا كما فى
التصريح ولم يعين البعض بصريح العبارة اتكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء
فى البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير (قوله تقول سيبويه بغير تنوين اذا
أردت معينا) أى فهو حينئذ معرفة بالعلمية (قوله وايه بغير تنوين اذا استزدت
مخاطبك من حديث معين) قال فى التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بأل
العهدية أى الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل
المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لان جميع الافعال نكرات اه
وقوله أى الحديث المعهود المناسب أى الزيادة المعهودة أى التى هى من حديث
معين وقوله المصدر أى مدلوله وهو الحدث كما عبر به غيره وقال محشيه الرودانى
قوله لان جميع الافعال نكرات فيه انه اسم للفظ الفعل لا لمعناه الذى هو نكرة
حتى يكون نكرة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك فى انه علم له اه أى علم شخصى
لما أسلفناه عن العصام ان اللفظ لا يتعدد بتعدد التلفظ والتعدد بتعدده تدقيق
فلسفى لا يعتبره أرباب العربية وعبارة الشارح صالحة لحملها على هذا القول أيضا
ولا يخفى أن ما ذكر من علمية اسم الفعل جار فى المنون وغيره لانه على كلا الحالين
اسم للفظ المخصوص كما مر فكيف جعل المنون نكرة على القول بأنه اسم للفظ
الفعل يظهر لى فى التخلص عن ذلك أن المنون اسم للفظ الفعل المراد به أى فرد من
افراد حدثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من افراد حدثه
فايه مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منونا
اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من أى حديث وان معنى كون الثانى نكرة
انه فى حكم النكرة ومشبه لها وانما لم يعتبروا التعريف والتنكير فى الفعل بالطريق
الذى اعتبروا به التعريف والتنكير فى اسم الفعل لانه لا ضرورة تدعو الى مثل
ذلك فى الفعل بخلاف اسم الفعل فانه من جملة الاسماء فأجروه مجراها ويعتبر مثل
ذلك فى اسم الصوت فغاق بلا تنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص
وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة خصوص وفى كلام البعض
هنا نظر يعلم وجهه مما ذكرناه فتأمل (قوله استزدت) السين والتاء للطلب
(قوله باضافة بيانية) لان بين المتضايفين عموما وجهيا (قوله وهو أولى)
لعله لان البيانية اشهر من اضافة المسبب الى السبب وقيل الاول أولى لان الاضافة
عليه حقيقية على معنى اللام (قوله نحو جوار وغواش) أى من كل اسم

والثانى تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض
المبنيات فى حالة تنكيره ليدل على التنكير
تقول سيبويه بغير تنوين اذا أردت معينا
وايه بغير تنوين اذا استزدت مخاطبك من
حديث معين فاذا أردت غير معين قلت
سيبويه وايه بالتنوين والثالث تنوين
التعويض ويقال له تنوين العوض باضافة
بيانية وبه عبر فى المغنى وهو أولى وهو اما
عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوار
وغو

ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعيم تصغير أعمى (قوله عوضا عن الياء المحذوفة) اى لالتقاء الساكنين بناء على الراجح من حمل مذهب سيبويه والجمهور على تقديم الاعلال على منع الصرف لتعلق الاعلال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فانه حال للكلمة فأصل جوار جوارى بالضم والتنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذف التنوين لوجود صيغة منتهى الجموع تقديرا لان المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال الساكنين فى غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لينقطع طمع رجوعها أو للتخفيف بناء على حمل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء تخفيفا وعوض عنها التنوين لئلا يكون فى اللفظ اخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيبويه والجمهور ما قاله المبرد والزجاج انه عوض عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال فأصله بعد منع صرفه جوارى باسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال فى حالة الجر على الاقوال الثلاثة وانما كانت الفتحة حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة ومن العوض عن حرف تنوين جندل فانه عوض عن ألف والاصل جنادل على ما قاله ابن مالك واختار فى المغنى انه للصرف أفاده فى التصريح ببعض زيادة (قوله لاذ فى نحو يومئذ وحينئذ) قال المصنف اضافة يوم الى اذ من اضافة أحد المترادفين الى الآخر وقال الدمامينى للبيان كشجر أراك وكان الاول لم يعتبر تقييد اذ بما تضاف اليه والثانى اعتبره وما ذكراه ظاهر ان كان المراد من اليوم مطلق الوقت كما هو أحد معانيه مع اطلاق اذ عن تقييدها بالزمن الماضى أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فان كان المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضى فالاضافة للبيان مطلقا لعموم المضاف وخصوص المضاف اليه مطلقا وان كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس وكان الوقت المستعمل فيه اذ أقصر من هذا القدر فمن اضافة الكل الى الجزء أو زائدا عليه فمن اضافة الجزء الى الكل وأما حينئذ فاضافته كاضافة يومئذ اذا أريد باليوم مطلق الوقت فافهم ومثل اذ اذا على ما بحثه جماعة من المتأخرين من انها تحذف الجملة بعدها ويعوض عنها التنوين نحو واذا لآتيناهم اذا لامسكتم وانكم اذا

عوضا عن الياء المحذوفة فى الرفع والجر
هذا مذهب سيبويه والجمهور وسيأتى
الكلام على ذلك فى باب مالا ينصرف
مبسوطا ان شاء الله تعالى واما عوض عن
جملة وهو التنوين اللاحق لاذ فى نحو
يومئذ وحينئذ فانه عوض عن الجملة التى
تضاف اذ اليها فان الاصل يوم اذ كان كذا

لمن

لمن المقربين وتقول لمن قال غدا آتيك اذا أكرمك بالرفع أى اذا أتيتنى أكرمك فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وحذفت الالف لالتقاء الساكنين قالوا وليست اذا فى هذه الامثلة الناصبة للمضارع لان تلك تختص به ولذا عملت فيه وهذه لا تختص به بل تدخل عليه وعلى الماضى وعلى الاسم (قوله فحذفت الجملة) أى جوازا للاختصار (قوله وزعم الاخفش) قال بعضهم حمله على ذلك انه جعل بناءها ناشئا عن اضافتها الى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة (قوله ورد بملازمتها للبناء) أى على السكون وفيه أن ملازمتها للبناء هى دعوى مخالف الاخفش فكيف يرد عليه بها فكان الاولى أن يحذفها ويقول ورد بأنها تشبه الحرف الا أن يقدر مضاف أى باستحقاق ملازمتها للبناء (قوله فى قوله نهيتك الخ) أجاب عن هذا الاخفش بأن الاصل حينئذ فحذف المضاف وبقى الجر كما فى قراءة بعضهم والله يريد الآخرة أى ثواب الآخرة أفاده فى المغنى ويضعفه انه تقدير أمر مستغنى عنه وان ابقاء المضاف اليه على جره بعد حذف المضاف شاذ والطلاب بكسر الطاء بمعنى الطلب وبعافية حال من الكاف الاولى أو الثانية أى حال كونك متلبسا بعافية وكذا وأنت اذ صحيح وهو بمعنى بعافية قاله الدمامينى قال الشمنى وهو بناء على انه بالفاء وقد رأيناه بالقاف فى صحاح الجوهرى فى باب الذال المعجمة وعليه فبعاقبة متعلق بنهيتك أى بذكر عاقبة هذا الطلب لك (قوله قيل ومن تنوين العوض الخ) حكاه بقيل لما قاله المصرح من أن التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين قال بعضهم ولا مخالفة بين القولين فتنوينهما عوض عن المضاف اليه بلا شك وللتمكين لان مدخوله معرب منصرف ومثلهما أى (قوله تنوين المقابلة) من اضافة المسبب الى السبب (قوله لانه فى مقابلة النون فى جمع المذكر السالم) قال فى التصريح قال الرضى معناه انه قائم مقام التنوين الذى فى الواحد فى المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما ان النون قائمة مقام التنوين الذى فى الواحد فى ذلك اه وقوله أولا الذى فى الواحد يرد عليه أن الجمع بالالف والتاء قد لا يكون فى واحده تنوين كما فى فاطمات الا أن يجعل التنوين فى كلامه شاملا للفظى والتقديرى ثم انه يؤخذ مما ذكر أن المراد بالمقابلة المناظرة ولا يلزم من القيام المذكور كونه فى رتبتها بل هو أحط منها لسقوطه مع اللام وفى الوقف دون النون لان النون أقوى وأجلد بسبب حركتها وما نقله الاسقاطى عن البيضاوى فى قوله تعالى فاذا أفضتم من عرفات من ان أل تدخل فيما فيه تنوين المقابلة زيفه حواشيه (قوله للربعى)

فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين
وكسرت اذ لالتقاء الساكنين كما كسرت
صه ومه عند تنوينهما وزعم الاخفش أن
اذ مجرورة بالاضافة وان كسرتها كسرة
اعراب ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف
فى الوضع وفى الافتقار دائما الى الجملة وبأنها
كسرت حيث لا شئ يقتضى الجر فى قوله
نهيتك عن طلابك أم عمرو
بعافية وأنت اذ صحيح
قيل ومن تنوين العوض ما هو عوض عن
كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضا عما
يضافان اليه ذكره الناظم والرابع تنوين
المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع
بالف وتاء سمى بذلك لانه فى مقابلة النون
فى جمع المذكر السالم فى نحو مسلمين وليس
بتنوين الامكنية خلافا للربعى لثبوته فيما
لا ينصرف منه

بفتح الباء الموحدة نسبة الى ربيعة كما فى يحيى على المرادى (قوله وهو ماسمى به مؤنث) لاجتماع مانعى الصرف فيه وهما العلمية والتأنيث وتنوين التمكين لايجامع العلتين ولى فيه بحث لان من ينون نحو عرفات ينظر الى ماقبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور كما ان من يمنعه التنوين ويجره بالفتحة ينظر الى مابعدها ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر الى الحالتين فافهم (قوله مردود بأن الكسرة الخ) وبأنه لو كان عوضا عن الفتحة لم يوجد حالة الرفع والجر (فائدة) قال فى المغنى يحذف التنوين لزوما لدخول أل وللاضافة ولشبهها نحو لامال لزيد اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا فان قدر خبرا فحذف التنوين للبناء وان قدرت اللام مقحمة والخبر محذوفا فهو للاضافة ولمانع الصرف وللوقف فى غير النصب اما فيه فيبدل ألفا على اللغة المشهورة وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به وأضيف الى علم من ابن أو ابنة اتفاقا أو بنت عند قوم من العرب فأما قوله جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب * ولا ذاكر الله الا قليلا وانما آثر ذلك على حذفه للاضافة ليتماثل المتعاطفان فى تعين التنكير لاحتمال ذاكر المضى فتفيده اضافته التعريف وقرئ قل هو الله أحد الله الصمد بترك تنوين أحد لتتماثل الكلمات فى ترك التنوين ولا الليل سابق النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار ليماثل ماقبل العاطف فى ترك التنوين وفى الحركة اه بايضاح والاصل فى تحريكه لساكن يليه الكسر ومن العرب من يضمه اذا ولى الساكن ضمة لازمة نحو هذا زيد اخرج اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر نحو زيدا بنك همع (قوله والندا) قال فى المصباح النداء الدعاء وكسر النون أكثر من ضمها والمد فيهما أكثر من القصر اه فعلم أن لغاته أربع وان القصر فى عبارة المصنف ليس للضرورة بل على لغة لكن المكسور الممدود مصدر قياسى وغيره سماعى لان قياس مصدر فاعل كنادى الفعال والمفاعلة ووجه الرودانى لغة الضم والمد بأنه لما انتفت المشاركة فى نادى كما لايخفى كان فى معنى فعل بلا ألف فمن ضم ومد لم يراع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمد بل راعى جهة المعنى لان المصدر المقيس لفعل الدال على الصوت فعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهرى والمرادى بأن المضموم اسم لامصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أى طلب اقبال مدخول الاداة بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما ذكر لابدخول حرف النداء الوارد عليه ماذكر (قوله يارب سار) أى عازم

وهو ماسمى به مؤنث كاذرعات لقرية
ولا تنوين تنكير لتنوينه مع المعربات ولا
تنوين عوض وهو ظاهر وماقيل انه
عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة
قد عوضت عنها (والندا) وهو الدعاء بيا
أو احدى اخواتها فلا يرد ياليت قومى
يعلمون يارب سار بات ما توسدا

على

على السرى لتحصيل غرضه بات ماتوسدا أى لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها لمجرد التنبيه) أى وحرف التنبيه لايختص بالاسم ولا ينافيه كونه يستدعى منبها والمنبه لايكون الا معنى اسم اذ يكفى فى ذلك ملاحظة المنبه عقلا من غير تقدير له فى نظم الكلام لانه لايذكر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا بخلاف النداء فاندفع مااعترض به هنا (قوله تقديره ياهؤلاء) أى فى الآتين وأما فى البيت فيقدر مايناسب (قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى مع كون حرف النداء يا خاصة (قوله ألا يا اسلمى) تقدير المنادى ياهذه ومى قيل ترخيم مية للضرورة وقيل مى اسم آخر لاترخيم مية وعلى بمعنى من (قوله وأل) المراد لفظ أل فهو حينئذ اسم همزتها همزة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كما فى شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على القول بأن حرف التعريف ثنائى الوضع وهمزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقيس على القول بأنه ثنائى وهمزته وصل زائدة معتد بها فى الوضع كالاعتداد بهمزة نحو استمع حيث لايعد رباعيا نظرا الى الاعتداد بالهمزة ويجوز على الثانى التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة أما على القول بأن المعرف اللام وحدها فاللائق التعبير بالالف واللام أفاده المرادى (قوله ويقال فيها) اى فى لغة طيئ يمكن جعل فى الاولى بدلية كالباء فى اولئك الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفى الثانية ظرفية أى ويقال بدل أل أم فى لغة طيئ فلم يلزم تعلق حرفى جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول كما قاله السيوطى على صوم النفل فلا يخالف قوله تعالى وأن تصوموا خير لكم والحديث ورد بلفظ أل ولفظ أم كلاهما بسند رجاله رجال الصحيح كما قاله المناوى (قوله وسيأتى الكلام على الموصولة) حاصله أن الجمهور على اختصاصها بالاسم وان دخولها على الفعل ضرورة والناظم جوز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله تدخل على الفعل) أى الماضى كما فى التصريح (قوله لندرتها) أى والنادر كالعدم (قوله ومسند) أى محكوم به فلا يسند الا الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المسند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماض ومن حرف جر لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسما مسماها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه وهو أعنى مسماها المذكور هو المحكوم عليه فى الامثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها

ألا يا اسجدوا فى قراءة الكسائى اذ الف
الدعاء عن يا فانها لمجرد التنبيه وقيل انها
للنداء والمنادى محذوف تقديره ياهؤلاء
وهو مقيس فى الامر كالآية وفى الدعاء
كقوله ألا يا اسلمى يا دارمى على البلا
(وأل) معرفة كانت كالفرس والغلام
أو زائدة كالحارث وطبت النفس ويقال
فيها أم فى لغة طيئ ومنه ليس من امبر
امصيام فى امسفر وسيأتى الكلام على
الموصولة ويستثنى الاستفهامية فانها
تدخل على الفعل نحو أل فعلت بمعنى هل
فعلت حكاه قطرب وانما لم يستثنها لندرتها
(ومسند) أى محكوم به من اسم أو فعل
أو جملة نحو أنت قائم وقت وانا نحن نزلنا
الذكر

اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بأن جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماض ومن حرف جر اسمين ينافى الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثانى بحرف جر ويصح تسمية الاسناد فى نحو الامثلة الثلاثة بالاسناد المعنوى لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ الواقع فيها لما مر عن السعد التفتازانى ان الالفاظ موضوعة لانفسها تبعا لوضعها لمعانيها كما صح تسميته بالاسناد اللفظى لان المحكوم عليه فيها لفظ كما عرفت هذا هو التحقيق وان كان المشهور تسميته بالثانى (فائدة) اذا أسندت الى الاسم مرادا منه لفظه وكان لفظه مبنيا جاز لك أن تعربه اعرابا ظاهرا بحسب العوامل كأن تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين مالم يمنع من الظهور مانع ككون آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر واذا كان ثانى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لين ضاعفته فتقول فى لولو وفى فى فى وفى ماماء بقلب الالف الثانية الحادثة بالتضعيف همزة لامتناع اجتماع ألفين وجاز لك أن تحكيه بحالة لفظه وهو الاكثر فيكون اعرابه مقدرا منع من ظهوره حركة الحكاية أو سكونها ولا يبعد اذا كان لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدمامينى التفصيل بين حرف اللين والحرف الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أما ما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانيه مطلقا صحيحا كان أو حرف لين وسيأتى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكاية والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة الى اخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن صيغة مفعل كمسند تأتى مصدرا ميميا لافعل كأسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل مسندا من أول الامر مصدرا واستغنى عن تكلف هذه الاقامة (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور المتعلقين به وهما اليه واحتاج الى تقديرها لان الاسناد بقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل اذ كل منهما يكون مسندا (قوله اعتمادا على التوقيف) أى التعليم اعترضه المرادى بأن الاعتماد على التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف ورده زكريا بأن الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا حاجة الى هذا التكلف) مثله جعل اللام فى للاسم بمعنى الى متعلقة بمسند للاحتياج مع ذلك الى تقدير صلة التمييز وقول البعض لا حذف فى الكلام على هذا غير صحيح الا أن يريد نفى حذف متعلق مسند فقط (قوله ولا يسند الا الى الاسم) أى على الصحيح وقيل يجوز الاسناد الى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المسند قلبيا واقترانه بمعلق نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدا

(تنبيه) حمل الشارح لفظ مسند فى النظم على اسناد فقال ومسند أى اسناد اليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتمادا على التوقيف ولا حاجة الى هذا التكلف فان تركه على ظاهره كاف أى من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها ولا يسند الا الى الاسم

لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وهو على الاول مؤول بأن فى بدا ضميرا يعود على البداء المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول محذوف أى قالوا ليسجننه وقيل بشرط ذلك وكون المعلق استفهاما ويأتى بسطه فى باب الفاعل (قوله تسمع بالمعيدى) تصغير معدى منسوب الى معد بن عدنان وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين مع ياء التصغير وهو مثل للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محتقر النظر (قوله فحذفت أن) أى ورفع الفعل قال الشمنى وحذف أن مع رفع الفعل ليس قياسا على المختار اه وجزم الرودانى بأنه قياسى وأما رواية نصبه فعلى اضمارها لان المضمر فى قوة المذكور بخلاف المحذوف لكن نصبه على اضمارها فى مثل ذلك شاذ كما ستعرفه فى باب اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يسند الا الى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) أى مطية الحاكى قول غيره الى نسبة الكذب الى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا ويحتمل أن المراد مطية الكاذب الى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية فى التوصل الى المقصود ويروى مظنة بالظاء المشالة والنون (قوله اسم للفظ) أى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة وضرب زيد كما مر مفصلا (قوله تميز) أى تمير لانه الثابت للاسم لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة الخ) هذا أحد الاوجه فى اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وما عطف عليه كائن للاسم ومنها أن يكون الخبر الجملة وللاسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصل ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز وللاسم متعلق بحصل وأوصلها أرباب الحواشى الى سبعين وجها أو أكثر وفى كثير منها نظر يعلم بالتأمل فيما كتبوه (قوله الممنوع) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وان أوهمه كلام البعض على حذف مضاف أى الممنوع تقديمه لان الصفة متأخرة فى الرتبة عن الموصوف فكيف يتقدم ما هو فرعها عليه ويحتمل أن الممنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث مضافات وجار ومجرور أى الممنوع تقديم معمول صفته عليه وفى هذا تكلف كثير وفى الذى قبله الفصل بين المنعوت والنعت بأجنبى وأحسن منهما جعل الممنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم الممنوع (قوله مخبر عنه فى المعنى) فزيد فى مررت بزيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه فى المعنى على الاول بأنه ممرور به وعلى الثانى بأن له غلاما وانما لم يكتفوا

وأما تسمع بالمعيدى خير من أن تراه فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والاصل أن تسمع أى سماعك فحذفت أن وحسن حذفها وجودها فى أن تراه وقد روى أن تسمع على الاصل وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى ارادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض فكل من زعموا ومن ضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر (للاسم تمييز) عن قسميه (حصل) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللاسم خبر وبالجر متعلق بحصل وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختيارا للضرورة وسهلها كونه جارا ومجرورا وانما ميزت هذه الخمسة الاسم لانها خواص له أما الجر فلان المجرور مخبر عنه فى المعنى ولا يخبر الا عن الاسم

عن التمييز بالجر بالتمييز بالاخبار عنه لوضوح الجر فى المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه
(قوله معانيه الاربعة) أى الحكم الاربعة لانواعه الاربعة وهى دلالته على
أمكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا للنون فى جمع
المذكر السالم وكونه عوضا فالاضافة على تقدير مضاف أوهى لادنى ملابسة
واطلاق معنى الشئ على حكمته لانها غرض مقصود منه كثير فى كلامهم (قوله
لاتأتى فى غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهرتان
وأما كونه فى جمع المؤنث السالم مقابلا لنون جمع المذكر السالم فلان الفعل والحرف
لايجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيهما ذلك وأما كونه عوضا فلان
العوضية ان كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبهما جملة أو عن مضاف اليه
فالمضاف لايكون الا اسما أو عن حرف فالحرف المعوض عنه انما هو آخر الاسم
الممنوع من الصرف (قوله فلان المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد ظاهره
لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور قالوا المنادى مفعول به لفعل واجب
الحذف تقديره أنادى وقال ابن كيسان وابن الطراوة بل هو مفعول به معنى ولا
تقدير اه وفى حاشية السيوطى على المغنى أن بعضهم ذهب الى أن أحرف النداء
أسماء أفعال متحملة لضمير المتكلم (قوله والمفعول به لايكون الا اسما) أورد عليه
أمران الاول انه كان ينبغى حينئذ التعريف بمطلق المفعولية لا بخصوص النداء
وأجاب ابن هشام بأن تلك علامة خفية لايدركها المبتدى بخلاف كون الكلمة
مناداة وبحث فيه ابن سم بأنه ان أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف
النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطلوبا اقباله ففى
ادراك المبتدى اياه دون المفعولية نظر ظاهر الثانى أن المفعول به قد يكون جملة نحو
أظن زيدا أبوه قائم ونحو قال زيد حسبى الله وأجيب بأنها مفرد فى المعنى لان المعنى
أظن زيدا قائم الاب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا القول ويدل لهذا ما سننقله أن
التحقيق أن الخبر فى نحو نطق الله حسبى من قبيل الخبر المفرد فاستبعاد البعض
كون مفعول القول مفردا فى المعنى غير متجه (قوله وهو لايكون الا للاسم)
لان وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستقل (قوله بتاء الفاعل)
أشار الشارح بهذا الى انه ليس المقصود بقول المصنف بتا فعلت خصوص التاء
المضمومة أو خصوص التاء المفتوحة مثلا بل تاء الفاعل مطلقا من ذكر الملزوم
وارادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال فى قوله ويا افعلى
ونون أقبلن وقوله نحو الخ يقتضى ضم التاء فى عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح

وأما التنوين فلان معانيه الاربعة لاتاتى
فى غير الاسم وأما النداء فلان المنادى
مفعول به والمفعول به لايكون الا اسما
وأما أل فلان أصل معناها التعريف وهو
لايكون الا للاسم وأما المسند فلان المسند
اليه لايكون الا اسما (تنبيه) لايشترط
لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل
يكفى أن يكون فى الكلمة صلاحية لقبولها (فعلت)

(بتا) الفاعل متكلما كان نحو تباركت يا الله
بضم التاء أو مخاطبا نحو تباركت يا الله
بفتحها أو مخاطبة نحو جئت يا هند بكسرها

ولعله آثر الاعرف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الضم أو أشار الى صحة غير
المروى ثم المراد بتاء الفاعل التاء الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام
به او نفى عنه ذلك كضربت ومت وما ضربت وما مت وبهذا علم انه ليس المراد
الفاعل الاصطلاحى للزوم القصور عليه بخروج التاء اللاحقة لكان وأخواتها
ولزوم الدور حيث عرف الفعل هنا بقبول تاء الفاعل وعرف الفاعل فى بابه بأنه
الاسم المسند اليه فعل ولا الفاعل اللغوى وهو من حصل منه الفعل لخروج التاء
فى نحو ما ضربت ومت وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التاء
فى نحو ما قام الا أنت لانها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن
والتاء حرف خطاب فقط لكن بقى انه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى ينهض
ما سيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء الفاعل اذ لا يصدق عليها انها تاء من وجد منه
الفعل أو قام به أو نفى عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وان دلت بقية اخواتها
عليه نص على ذلك المصنف فى تسهيله بل هى تاء من نفى عنه الخبر اللهم الا أن يراد
بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة لعسى فظاهر اذ هى تاء من قام به
الرجاء أو انتفى عنه ويتعين القصر فى قول الناظم بتا للوزن وان كان فى نحو الباء
والتاء والثاء المد والقصر كما فى الهمع (قوله وأتت) عطف على تاء فعلت
بتقدير مضاف أى وتاء أتت أو على فعلت مع جعل التاء فى قوله بتا من استعمال
المشترك فى معنييه كما أفاده سم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضى اتحاد تاء
فعلت وتاء أتت مع انهما نوعان متباينان (قوله التأنيث) أى تاء تأنيث الفاعل
فلا يرد تاء ربت وثمت على لغة سكونها ثم يرد أنه لم تدخل التاء اللاحقة لليس حتى
ينهض ما سيأتى من رد زعم حرفيتها بلحاق تاء التأنيث اذ ليست التاء فى نحو ليست
هند قائمة تاء تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر الا أن يجاب بما مر لكن
الاعتراض بليس هنا وبما مر آنفا مبنى على ما اشتهر أنها للنفى لا على ما يأتى عن
السيد فتنبه ويرد أيضا انه لم تدخل اللاحقة لعسى حتى ينهض ذلك اذ ليست التاء
فى نحو عست هند أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء اذ المتصف به المتكلم الا أن يجاب
بما مر أو بأن معنى عسى فى الاصل قارب كما يأتى وهند مثلا هى المتصفة بالمقاربة
وكذا تاء نعمت وبئست فان معناهما ان كان أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء
ليست له أو حسن وقبح فالفاعل الجنس وهو لا يتصف بذكورة ولا انوثة ويمكن
اختيار الثانى ويقال لما كان مدح الجنس لاجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس
مؤنث فتأمل (قوله الساكنة) هذا القيد للاخراج وقوله اصالة قيد لهذا

(و) تاء (التأنيث الساكنة اصالة نحو
(أتت) هند.

والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء وقالت امرأة العزيز بكسر التاء لالتقاء الساكنين وقالتا بفتحها لذلك أما تاء التأنيث المتحركة اصالة فلا تختص بالفعل بل ان كانت حركتها اعرابا اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وان كانت غير اعراب فلا تختص بل تكون فى الاسم نحو لا حول ولا قوة الا بالله وفى الحرف نحو ربت وثمت وفى الفعل نحو هند تقوم وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسى حرفية ليس وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى وبالثانية رد على من زعم من الكوفيين اسمية نعم وبئس كالفراء (تنبيه) اشترك التاآن فى لحاق ليس وعسى وانفردت الساكنة بنعم وبئس وانفردت تاء الفاعل بتبارك هكذا مشى عليه الناظم فانه قال فى شرح الكافية وقد انفردت يعنى تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفى شرح الاجرومية للشهاب الحاجى ان تبارك تقبل التاءين تقول تباركت يا الله وتباركت أسماء الله

القيد فيكون للادخال فقوله بعد والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة أى عن خروج ذى الحركة العارضة وانما سكنت تاء الفعل للفرق بين تائه وتاء الاسم ولم يعكس لئلا ينضم ثقل الحركة الى ثقل الفعل (قوله قالت امة بنقل الخ) هو رواية ورش عن نافع فهى سبعية (قوله لالتقاء الساكنين) أى للتخلص من التقائهما (قوله بفتحها لذلك) أى للتخلص من التقاء الساكنين واعلم أن لفتح التاء جهتين جهة عموم وهى جهة كونه حركة وجهة خصوص وهى جهة كونه فتحا فعلة جهة العموم التخلص وعلة جهة الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا فى فتح التاء من جهة العموم بدليل قوله والاحتراز بالاصالة عن الحركة العارضة وقوله أما تاء التأنيث المتحركة اصالة فلهذا قال الشارح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسقط ما اعترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين (قوله وان كانت غير اعراب) بأن كانت حركة بناء كما فى قوة أو حركة بنية كما فى تقوم فلا اعتراض على تمثيله (قوله نحو ربت وثمت) أى على لغة تحريك تائهما وهما ولات ولعلت على لغة من الحق لعل تاء ساكنة ليس من الحروف ما أنث بالتاء الا هى كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ ابراهيم اللقانى (قوله رد على من زعم من البصريين الخ) أجاب الفارسى بأن لحاق التاء لليس لشبهها بالفعل فى كونه على ثلاثة أحرف وبمعنى ما كان ورافعا وناصبا كذا فى الدمامينى ومثله يجرى فى عسى (قوله حرفية ليس) أى قياسا على ما النافية نقل الرودانى أن السيد ذكر فى العباب أن ليس عند من جعلها فعلا معناها ثبت انتفاؤه أى انتفاء وصف ما أسندت اليه وعليه الجمهور وان القول بأنها للنفى قول بحرفيتها لان النفى معنى فى الاسناد اه (قوله حرفية عسى) أى قياسا على لعل نقل الروداني أن السيد ذكر فى العباب ان عسى زيد أن يخرج معناه الاصلى قارب زيد الخروج ثم صار انشاء للرجاء اه وما قاله انما يظهر على انها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهى للترجى (قوله فى لحاق) بفتح اللام مصدر لحق بكسر الحاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال فى التصريح هذا ان كان مسموعا فذاك والا فاللغة لاتثبت بالقياس اه ورد بأن هذا ليس من اثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر لجامع بينهما وما هنا ليس كذلك لان غاية ما فيه ادخال علامة فى فعل يصلح لدخولها (قوله ويا افعلى) بقصر ياء للوزن ولم يقل وياء الضمير أو وياء المتكلم للحوقهما الاسم والفعل والحرف نحو مر بى أخى فأكرمنى وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشرى بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسما فعلى امر

فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح انهما فعلا أمر مبنيان على حذف حرف العلة ان خوطب بهما مذكر وعلى حذف النون ان خوطب بهما مؤنث (قوله يعنى ياء المخاطبة) أى لا خصوص اللاحقة للامر وان أوهمته العبارة وانظر لم يقل كسابقه ولاحقه وياء المخاطبة فى الامر نحو افعلى والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للتفنن (قوله ليسجنن وليكونا) قيل أكدت فى الاول بالثقيلة لقوة قصدها سجنه وشدة رغبتها فيه وفى الثانى بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره واهانته وعدم شدة رغبتها فى ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضى فى قوله

دامن سعدك ان رحمت متيما * لولاك لم يك للصبابة جانحا

(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيده صدر البيت * ياليت شعرى منكم حنيفا * أى بالنبى أعلم حال كونى حنيفا منكم جواب هذا الاستفهام وأما جعل البعض تبعا للعينى حنيفا مفعول شعرى فيلزم عليه عدم ارتباط قوله أشاهرن الخ بما قبله على ان الرضى قال التزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا باستفهام نحو ليت شعرى أتأتينى أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعرى والخبر محذوف وجوبا بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال اه فأصله أشاهرون فادخلت نون التوكيد فحذفت نون الجمع لتوالى الامثال ثم الواو لالتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما يفيده كلام العينى وروى أقائلون وقوله الشهودا أى على أن الولد الذى حبلت به تلك المرأة من حليلها كما قاله السيوطى فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لاعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كالمضارع لان الاصل فى الاسم الاعراب بخلاف الفعل وبحث الدمامينى فى الاستشهاد بالاخير بأنه يجوز أن يكون الاصل أقائل أنا فحذفت همزة أنا اعتباطا وادغم التنوين فى النون وفى هذا الاحتمال من البعد والمخالفة لرواية أقائلون ما يصحح الاستشهاد المبنى على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهته للمضارع لفظا ومعنى (قوله قصد الجنس) أى فى ضمن افراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من العلامات الاربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة التى يقبلها فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضى أو خصوص نون التوكيد تعين بكونه المضارع أو الامر أو خصوص ياء المخاطبة فكذلك فسقط بقولنا فى ضمن افراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهى لا تلحقها العلامات لعدم حصولها فى الخارج وبقولنا بعض أنواعه الخ ما قيل ان الجنس يوجد فى ضمن

(ويا افعلى) يعنى ياء المخاطبة ويشترك فى لحاقها الامر والمضارع نحو قومى يا هند وأنت يا هند تقومين (ونون) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أقبلن) ونحو لنسفعا وقد اجتمعا حكاية فى قوله ليسجنن وليكونا وأما لحاقها اسم الفاعل فى قوله أشاهرن بعدنا السيوفا وقوله أقائلن احضروا الشهودا فشاذ (فعل ينجلى) مبتدأ وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم تمرة خير من جرادة

جميع أفراده وجنس الفعل فى ضمن جميع أفراده لا ينجلى بواحدة من العلامات الاربع اذ لا شئ منها يلحق الانواع الثلاثة جميعا وجعل المعرب المسوغ كون فعل قسيم المعرفة أى الاسم والحرف (قوله وبنا) متعلق بينجلى ان قلت يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا وهو ممنوع قلت هذا التقديم مغتفر هنا للضرورة أو لكون المعمول جارا أو مجرورا والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين وثانيهما جوازه وهو الاصح (قوله فلا توجد مع غيره) فيه اشارة الى أن الباء فى قوله لاختصاصها به داخلة على المقصور عليه (قوله من باب الحكم بالجميع) أى بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لان العلامات متعلقة بالمحكوم به لان المعنى الفعل ينجلى بكل مما ذكر وقوله لا بالمجموع أى الافراد معتبرا فيها الهيئة الاجتماعية أى الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله أى كل واحد الخ بيان لحاصل المعنى ولو قال أى الفعل ينجلى بكل واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدا مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدا وان قلنا بتصرف سوى كما هو الراجح (قوله أى سوى قابلى العلامات) أشار بذلك الى ما قاله ابن هشام من أن فى كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلى علاماتهما ولو لم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله واسم وفعل ثم حرف الكلم ان كلا من الثلاثة غير الآخرين قطعا وأورد عليهم فى نكته انه علم من قوله واسم الخ أيضا قطعا ان الحرف سوى قابلى علامات الاسم والفعل للقطع بأن مقابل الشئ لا يقبل علاماته فما ذكره من التقدير مختل أيضا الا أن يقال فى هذا التقدير اشارة الى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتهما ولهذا قال الشارح بعد أى علامة الحرفية الخ فهو بيان للمقصود من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه الى أقسامه الثلاثة لا يقال هذا شامل للجملة لانها لا تقبل شيأ من علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة مقدرة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هى وان كان بعضها حروفا فى الواقع الا انها لم تجعل علامات بعنوان كونها حروفا حتى يعترض بلزوم الدور فى جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظا معينة بقطع النظر عن كونها حروفا أولا وانما قال الشارح التسع المذكورة لانه لو عمم فى العلامات وجعلها شاملة للعلامات التى لم تذكر هنا لكان فى الكلام احالة على مجهول وأورد على كلامه أن

من

وبنا متعلق بينجلى أى يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره الا فى شذوذ كما تقدم (تنبيه) قولهم فى علامات الاسم والفعل يعرف بكذا أو بكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أى كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة (سواهما) أى سوى قابلى العلامات التسع المذكورة (الحرف) لما علم من انحصار أنواع الكلمة فى الثلاثة

من الاسماء ما لا يقبل شيأ من هذه التسع كقط وعوض وحيث وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لافادته التمييز فى الجملة وما قيل من انه يؤدى الى خطا المبتدى اذ يعتقد حرفية بعض الاسماء دفع بأن التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدى كاف فى بيان اسمية ما انتفت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل الايراد بأنا لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه وقط وعوض وحيث تقبله بمرادفها وهو الوقت الماضى والوقت المستقبل والمكان واسم الفعل يقبله أما بمرادفه وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعنى بمعنى معناه المعنى المتضمن لمعناه فتنبه (قوله أى علامة الحرفية ان لا تقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودى وأجيب بأن ذلك فى العدم المطلق وما هنا عدم مقيد (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) اشارة الى نكتة تعداد المصنف الامثلة ولك أن تجعل نكتته الاشارة الى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالافعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك ومراد الشارح بالانواع الانواع اللغوية وهى الاصناف من الشئ لا المنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكلمات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هى أصناف ثم الانواع الثلاثة التى ذكرها الشارح بالبسط ثمانية لان المشترك اما مهمل لا عمل له وهو الاصل فيه كهل وبل أو عامل على خلاف الاصل كما ولا وان المشبهات بليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الاصل كفى أو غير الخاص كان واخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالافعال كذلك كلم ولن وقد وما جاء على الاصل لا يسأل عنه وما جاء على خلافه يسأل عن حكمة مخالفته الاصل وسيذكر الشارح ذلك (قوله لا نظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ما ذكر لانها فى الاصل بمعنى قد كما فى هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لكنها لما تطفلت على همزة الاستفهام انحطت رتبتها عن الاختصاص (قوله ألا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الاصل بالفعل والاستفهام للتقرير بالرؤية كهو فى ألم نشرح لان الاستفهام التقريرى حمل المخاطب على الاقرار بالحكم الذى يعرفه من اثبات كما فى ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف عبده أو نفى كما فى أأنت قلت للناس اتخذونى وأمى الهين من دون الله لا حمل المخاطب على الاقرار بما يلى الهمزة دائما والا ورد

أى علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيأ من علامات الاسماء ولا شيأ من علامات الافعال ثم الحرف على ثلاثة أنواع مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (و) مختص بالاسماء نحو (فى و) مختص بالافعال نحو (لم) (تنبيهان) الاول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عرض لها فى الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو فهل أنتم شاكرون وهل يستطيع ربك لا نظرا الى أصلها من الاختصاص بالفعل ألا ترى

مثل هذه الآيات وانما أولى الهمزة ضد المقترب به في مثل هذه الآيات لنكتة ككون
ايراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على اصغائه اليه واذعانه للحق الذى
هو المقترب به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام للانكار أى لانكار نفى الرؤية
قوله كيف وجب) الجملة فى محل نصب لسدها مسد مفعولى ترى المعلق بالاستفهام
وكيف فى محل نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله فى نحو هل زيدا أكرمته)
هذا والمثال بعده مبيد لان على أن هل يجوز أن يليها لفظا اسم بعده فعل اختيارا
مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفى فى هذه الصورة أن يليها تقديرا فعل وهو مذهب
الكسائى ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد فى حيزها لا يجوز أن يليها لفظا اسم
فى الاختيار وأنه لا يكفى حينئذ أن يليها تقديرا فعل (قوله وذلك) أى المذكور
من وجوب النصب على المفعولية لمحذوف فى هل زيدا أكرمته ووجوب الرفع على
الفاعلية لمحذوف فى هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغى فهم العبارة وما قاله
البعض فى حلها غير ظاهر (قوله فى حيزها) أى قرب حيزها الاشتغال حيزها بها
أو المراد بحيزها تركيبها أى التركيب التى هى فيه (قوله ذاهلة) أى غافلة
عنه تركا له فى مقابلة تركه لها (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف (قوله
لسابق الالفة) أى للالفة السابقة (قوله الا بمعانقته) أى ولو تقديرا على
ما مشى عليه الشارح قبل من مذهب الكسائى أما على مذهب سيبويه فلا ترضى
الا بمعانقته لفظا (قوله حق الحرف المشترك الاهمال) استظهر بعضهم أن حقه
عدم العمل الخاص لا عدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل الخاص)
لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف فى القبيل المختص به (قوله
لعارض الحمل) أى لعارض هو الحمل فالاضافة للبيان أو للحمل على ليس
العارض فالاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف والحمل القياس والجامع فيه
افادة كل النفى (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المد لانه علم على الكلمة
المركبة من هاء وألف فنكر وأضيف الى التنبيه اضافة الدال الى المدلول ليتضح
المراد به ولو مد اقتضى أن لنا هاء مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس
(قوله وأل المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص
الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها فى الاصل المعرفة فهى داخلة فى عبارته
فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لتنزيلهن) أى الستة ووجه التنزيل فى ها
التنبيه وأل وأحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها ووجهه
فى قد والسين وسوف ان قد تفيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليله

ومقابليها

كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتدا
فى نحو هل زيدا أكرمته كما سيجيء فى بابه
ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ فى هل زيد
قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لانها اذا
لم تر الفعل فى حيزها تسلت عنه ذاهلة وان
رأته فى حيزها حنت اليه لسابق الالفة فلم
ترض حينئذ الا بمعانقته • الثانى حق
الحرف المشترك الاهمال وحق المختص
بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك
القبيل وانما عملت ما ولا وان النافيات
مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على
ليس على أن من العرب من يهملهن على
الاصل كما سيأتى وانما لم تعمل ها التنبيه
وأل المعرفة مع اختصاصهما بالاسماء ولا قد
والسين وسوف وأحرف المضارعة مع
اختصاصهن بالافعال لتنزيلهن منزلة
الجزء من مدخولاتهن وجزء الشيء لا يعمل
فيه

ومقابليها يفيد ان تأخره فمجموع الفعل واحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعا على
الحدث وقربه أو تحقيقه أو تقليله أو تأخره لكن فى كون أحرف المضارعة بمنزلة
الجزء نظر فانها أجزاء من المضارع حقيقة لا تنزيلا وقوله لتنزيلهن الخ أورد عليه
بعضهم أن وكى المصدريتين لعملهما فى المضارع مع كونهما بمنزلة الجزء لانهما
موصولتان وعلل عدم عمل تلك الحروف بأنها مخصصة لدخولها والمخصص
للشئ كالوصف له والوصف لا يعمل فى الموصوف فتأمله (قوله لما يذكر
فى موضعه) أى من شبه ان واخواتها بالافعال فى المعنى فان وأن يشبهان أكد
وليت أتمنى ولعل أترجى وكأن أشبه ولكن استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن
ادعو (قوله وانما عملت لن النصب الخ) هذا السؤال يجرى فى أن وكى واذن
الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر (قوله لانها بمعناها) أى
ملابسة لمعناها أى لجنس معناها وهو مطلق النفى فلا يرد أن لا لنفى الجنس وان
لمطلق النفى (قوله لشرفه) وسبق الاستقبال على المضى فان الغد المستقبل
يصير ماضيا هذا اذا كان الزمن المتصف بالاستقبال والمضى واحدا فان كان متعددا
كأمس وغد فالماضى سابق كذا قال الشمنى وبه يجمع بين القولين (قوله
بمضارعته الاسم) أى المسوغ للفاعل لفظا لموافقته له فى السكنات والحركات
وعدد الحروف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف ومعنى لدلالة كل منهما
على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة (قوله وماضى
الافعال) الاضافة على معنى من التبعيضية (قوله بالتا المذكورة) أى
فأل للعهد الذكرى والمعهود التاء المتقدمة بنوعيها على انها من باب استعمال
المشترك فى معنييه كما مر ولا يجوز أن تكون للجنس لدخول التاء الخاصة بالاسماء
فيه كما قاله الراعى (قوله فهم من اللفظ) أى باعتبار وضعه فلا يرد الامر
المستعمل فى غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع
على أن القرينة انما تمنع ارادة المعنى الحقيقى لا فهمه أى تصوره عند سماع اللفظ
والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام الامر لان انفهام
الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام (قوله وقبولها نون التوكيد)
صريح فى قبول هات وتعال على الصحيح من فعليتهما نون التوكيد وان لم يسمعا بها
قاله الرودانى فيجوز هاتين وتعالين باعادة اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين
(قوله فالدور) أى الحاصل من أخذ الامر فى تعريف فعل الامر منتف وهذا
تفريع على تفسير الامر فى قوله ان أمر فهم بالامر اللغوى الذى هو الطلب فالمعلم

وانما لم تعمل ان واخواتها وأحرف النداء الجر
لما يذكر فى موضعه وانما عملت لن النصب
دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لانها
بمعناها على أن بعضهم جزم بها كما سيأتى
ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة مضارع
وماض وأمر أخذ فى تمييز كل منها عن
اخويه مبتدئا بالمضارع لشرفه بمضارعته
الاسم أى مشابهته كما سيأتى بيانه فقال
(فعل مضارع يلى) أى يتبع (لم) النافية
أى يلى بها (كيشم) بفتح الشين مضارع
شممت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم
وجاء أيضا من باب
نصر حكى هذه اللغة الفراء وابن
الاعرابى ويعقوب وغيرهم ولا عبرة
بتخطئة ابن درستويه العامة فى النطق بها بهذه اللغة
(وماضى الافعال بالتا) المذكورة أى تاء
فعلت وأنت (ميز) لاختصاص كل منهما
به ومن أمر من مازه يميزه يقال ميزته فامتاز
وميزته فتميز (وسم) أى علم (بالنون)
المذكورة أى نون التوكيد (فعل الامر ان
أمر) أى طلب (فهم) من اللفظ أى علامة
فعل الامر مجموع شيئين افهام الكلمة
الامر اللغوى وهو الطلب وقبولها نون
التوكيد فالدور منتف

الامر الاصطلاحى والمعلم به اللغوى (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكن كان الانسب ذكره بعد قول المصنف الآتى والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شاذ والكلام فى قبول الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضى لورود تأكيدهما بها شذوذا فالمناسب ترك فعل التعجب (قوله كما ستعرفه) أى فى بابه (قوله والامر) مبتدا خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر وكان قول الشارح فليس بفعل أمر اشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذفت منه الفاء للضرورة سها عن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدما فان لم يقترن ما وقع بعد بالفاء ولم يصلح لمباشرة الاداة كان خبرا والجزاء محذوف وان اقترن بالفاء أو صلح لمباشرة الاداة كان جواب الشرط والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر فى الحالة الثانية مجموع الشرط والجواب وهو المتجه عندى ثم رأيت صاحب المغنى فى خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوزه البعض وما منعه فى قول ابن معطى * اللفظ ان يفد هو الكلام * فيحمل ما نقله البعض فى الحالة الاولى على السعة وبقى حالة ثالثة وهى أن يكون المبتدا اسم الشرط وفى خبره حينئذ ثلاثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل جوابه وقيل مجموعهما والاصح الاول فيكون من الخبر المقيد بتابعه فافهم (قوله أى اللفظ الدال) أى بنفسه فخرج لام الامر لان دلالة الحرف بغيره وفى كلامه اشارة الى أن فى كلام المصنف حذف مضاف أى دال الامر وأن المراد بالامر الامر اللغوى لا الاصطلاحى فلا منافاة بين المبتدا والخبر وفى عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى وفى قوله الآتى فان معناه اسكت وقوله معناه اقبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال سعد الدين فى حاشيته على الكشاف كل لفظ وضع بازاء معنى اسما كان أو فعلا أو حرفا فله اسم علم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالته على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول فى قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف جر فتجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال أن وضع لها اسماء اخر غير ألفاظها تطلق ويراد بها الافعال من حيث دلالتها على معانيها

وسموها

فان قبلت الكلمة النون ولم تفهم الامر فهى مضارع نحو هل تفعلن أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد فان أحسن لفظه لفظ الامر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والامر) أى اللفظ الدال على الطلب

وسموها أسماء الافعال فصه مثلا اسم موضوع بازاء لفظ أسكت لكن لا ليطلق ويقصد به نفس اللفظ كما فى الاعلام المذكورة بل ليقصد به اسكت الدال على طلب السكوت حتى يكون صه مع انه اسم لاسكت كلاما تاما بخلاف اسكت الذى هو اسم لاسكت الذى هو فعل أمر فى قولك اسكت فعل أمر اه وبقى قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلا فالاقوال أربعة كما فى الرودانى (قوله محل) مصدر ميمى بمعنى حلول (قوله اما مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الامر بل ناب مناب الدال عليه وهو فعل الامر قاله الرودانى ويمكن دفعه بأن يراد بالدلالة الدلالة ولو باعتبار النيابة عن الدال (قوله نحو صه وحيهل) لو مثل بنزال ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكان أحسن لان اسمية صه وحيهل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين وفى حيهل ثلاث لغات سكون اللام وفتحها منونة وبلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الاولى والاخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كالمرفوع والمجرور ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هى ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الاول بعلى وعلى الثانى بنفسه وعلى الثالث بالباء (قوله ولا محل) أى حلول كما مر (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما (قوله فكان الاولى أن يقول) قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منها لذى غير محل * فاسم كهيهات ووى وحيهل

أى وما يكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للفعل فهو اسم الخ (قوله عن شرطه) أى علامته (قوله أسماء الافعال الثلاثة) بصح جر الثلاثة ونصبها (قوله كما ستعرفه) أى من قول الناظم فى باب اسم الفعل

وما بمعنى افعل كآمين كثر * وغيره كوى وهيهات نزر

(قوله اذا كان) أى هذا الانتفاء للذات أى ذات الكلمة (قوله وما عدا الخ) أى وعدا وخلا من ماعدا وما خلا وحب من حبذا (قوله لان عدم قبولها التاء عارض الخ) اى كما عرض لسبحان ولبيك ونحوهما عدم قبول خواص الاسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعمالها فى التعجب الخ) أى من استعمالها فيما ذكر استعمال الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله والعلامة ملزومة لا لازمة) أى الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أى وانتفاء الملزوم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لجواز كون اللازم أعم كالضوء للشمس والاعم ينفرد عن الاخص (قوله فهى مطردة الخ) اطراد الشئ استلزام وجوده وجود شئ آخر وانعكاسه

(ان لم يك للنون محل فيه) فليس بفعل امر بل (هو اسم) اما مصدر نحو فندلا زريق المال أى اندل واما اسم فعل أمر (نحو صه) فان معناه اسكت (وحيهل) معناه أقبل أو تقدم أو عجل ولا محل للنون فيهما (تنبيهات) الاول كما ينتفى كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم كاوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى اتضجر وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الاولى أن يقول

وما يرى كالفعل معنى وانخزل * عن شرطه اسم نحو صه وحيهل

ليشمل أسماء الافعال الثلاثة ولعله انما اقتصر فى ذلك على فعل الامر لكثرة مجئ اسم الفعل بمعنى الامر وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه * الثانى انما يكون انتفاء قبول التاء دالا على انتفاء الفعلية اذا كان للذات فان كان لعارض فلا وذلك كما فى أفعل فى التعجب وما عدا وما خلا وحاشا فى الاستثناء وحبذا فى المدح فانها لا تقبل احدى التاءين مع انها افعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها فى التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الافعال فانها غير قابلة للتاء لذاتها * الثالث انما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الاحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهى مطردة

استلزام عدمه عدم شئ آخر فقول الشارح أى يلزم من وجودها الوجود تفسير
لقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على
اللف والنشر المرتب لكن فى قوله ولا يلزم انعكاسها حزازة ولو قال ولا ينعكس لكان
مستقيما لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علة لقوله
دل (قوله مساوية للازم) أى لازمها وهو المعلم أى والملزوم المساوى للازمه
مطرد منعكس فقولهم العلامة غير منعكسة محله اذا لم تكن مساوية للمعلم وأجاب
ابن قاسم فى نكته بأن قبول ذلك مع كونه علامة هو شرط لازم فلزم من عدم
القبول العدم من جهة كونه شرطا لازما لا من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم
من عدمه العدم (قوله وهى أخص) لم يرد بالاخص ما هو المتبادر منه وهو
ما يصح حمل الاعم عليه بل ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله
وهذا هو الاصل) أى الغالب

• (المعرب والمبنى) •

أى من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبنى من الفعل أيضا بقوله
وفعل أمر ومضى بنيا • وأعربوا مضارعا الخ والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل
هنا استطراديا تعسف لا حاجة اليه وان سلكه شيخنا وتبعه البعض (قوله المعرب
والمبنى اسما مفعول الخ) لم يقل لان الترجمة للمعرب والمبنى المصطلح عليهما
والاشتقاق لما يعم الاصطلاحى واللغوى ولانه ما فى الترجمة بمعنى المعنى وفى قوله
المعرب والمبنى اسما مفعول بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يتقدم الخ) أى عكس
ما فعل المصنف حيث أخر بيان الاعراب بقوله والرفع والنصب الخ ففى كلامه تلميح
الى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه سم بأنه ليس المراد هنا بيان المعرب
والمبنى من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق
منه سابقة على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما الاعراب والبناء وبيان سبب
القبول وضابطه وذلك لا يتوقف على بيان المشتق منه وعلى هذا ففى تقديم بيان
المعرب والمبنى على بيان الاعراب والبناء توطئة لاجرائهما على الكلمة لان من
عرف أولا قابل الاعراب وغير قابله تأتى له اجراء الاعراب على قابله ونفيه عن غير
قابله لان اجراء الاعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فرع قبولها وعدم قبولها
فلذا بين أولا القابل وغير القابل ثم بين الاعراب وغيره قال سم فتأمله فانه فى غاية
الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بما ذكر وقيل انما قدم المعرب على الاعراب
نظرا الى تقدم المحل على الحال وفى حواشى البعض أن كلام الشارح يوهم أن

المصنف

ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها
الوجود ولا يلزم من عدمها العدم
لكونها مساوية للازم فهى كالانسان
وقابل الكتابة يستلزم نفى كل منهما نفى
الآخر بخلاف الاسم وقبول النداء فان
قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهى
أخص منه اذ يقال كل قابل للنداء اسم
ولا عكس وهذا هو الاصل فى العلامة

• (المعرب والمبنى) •

المعرب والمبنى اسما مفعول مشتقان من
الاعراب والبناء فوجب أن يتقدم بيان
الاعراب والبناء فالاعراب فى اللغة
مصدر أعرب.

المصنف أغفل الكلام على الاعراب مع انه سيأتى فى قوله والرفع والنصب الخ اه
ودعواه الايهام ممنوعة كما علم من صدر القولة (قوله أى أبان) هذا أنسب
بالمعنى الاصطلاحى على أن الاعراب لفظى كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة
والانسب به على انه معنوى التغيير (قوله أى أظهر) أتى به لان أبان يأتى
بمعنى فصل ولازما بمعنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيد دابته أى أجالها
ونقلها من مكان فى مرعاها الى آخر (قوله أو أزال عرب الشئ) بفتحتين يقال
عرب يعرب عربا من باب فرح أى فسد كذا فى القاموس (قوله أو أعطى
العربون) بفتحتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبابدال العين
همزة فى الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أو لم يلحن فى الكلام) هذا لازم للتكلم
بالعربية الا أن يراد بالتكلم بها التكلم بألفاظها بقطع النظر عن أحوال أواخرها
(قوله ما جىء به) أى شئ نطق به وان لم يكن طارئا ليصدق على الواو من جاء أبوك
لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدنوشرى (قوله لبيان مقتضى
العامل) أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية
والاضافة العامة لما فى الحرف والاعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب
والجر لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والاعراب
والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو
لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص
من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والادغام
والتخفيف ثم ان فسر العامل بما فسره به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتقوم
المعنى المقتضى للاعراب لزم الدور كما قاله سم لاخذ الاعراب فى تعريف العامل
وأخذ العامل فى تعريف الاعراب قال الا أن يجعل التعريف لفظيا ولزم القصور
أيضا لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بها معنى يقتضى الجزم كما مر فان فسر بالطالب
لاثر مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله
أو سكون أو حذف) قال الرودانى كونهما لفظيين انما هو من حيث اشعار اللفظ
بهما لان من سمعه يتقص حركة أو حرف علم بهما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما
ومحل لهما (قوله والحركات) أى وجودا وعدما ليدخل السكون وكان
الاحسن أن يزيد والحروف أى وجودا وعدما ليدخل الحذف وتوجيه جماعة
كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بانها الاصل أى فى الجملة والا فقد تكون
فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة

اى أبان أى أظهر أو أجال أو حسن أو غيراو
أزال عرب الشئ وهو فساده أو تكلم بالعربية
أو أعطى العربون أو ولد له ولد عربى اللون
أو تكلم بالفحش أو لم يلحن فى الكلام أو صار
له خيل عراب أو تحبب الى غيره ومنه العروبة
المتحببة الى زوجها وأما فى الاصطلاح
ففيه مذهبان أحدهما انه لفظى واختاره
الناظم ونسبه الى المحققين وعرفه فى
التسهيل بقوله ما جىء به لبيان مقتضى
العامل من حركة أو حرف أو سكون
أو حذف والثانى انه معنوى والحركات
دلائل عليه واختاره الاعلم وكثيرون وهو
ظاهر مذهب سيبويه.

وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم

الحروف (قوله تغيير أواخر الكلم) أورد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو
وصف له فلا يصح حمله على الاعراب الذى هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به
المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض
قول المورد ان الاعراب وصف للكلمة وتأويل المجيب التغيير بما يصح وصف
الكلمة به بأن الاعراب مصدر أعرب أى غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل
لا للكلمة يدلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن
الاصل فى المعانى الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذى ينبغى
ابقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول يرد على هذا البعض
قول النحاة هذا اللفظ مبنى بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر
اصطلاحا على القول بأنه معنوى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذى هو وصف
للكلمة قطعا لا بالزام آخر الكلمة حالة واحدة بحيث لم يدل قولهم مبنى على أن
البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الاعراب وصف للفاعل وحيث
كان البناء اصطلاحا وصفا للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الاعراب
كذلك وحينئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الاعراب اصطلاحا منقولا من
وصف الفاعل الى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على
الاصل من أخصية المعانى الاصطلاحية اذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون
قولهم معرب ومبنى باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم فى قولهم
معرب ومبنى حال ما قبل النقل على القول بأن الاعراب والبناء لفظيان وكذلك
نظائره كقولهم هذه الكلمة منونة مع ان التنوين اصطلاحا النون المخصوصة نعم
أن أول اللزوم فى تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الايراد وكان كل
من الاعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبنى باعتبار ما بعد النقل
أيضا لكن يرجح ما قدمناه تناسب القولين عليه وتواردهما على محل واحد أعنى
القول بأن الاعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على
أن كلا من الاعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الاعراب على فعل الفاعل
كما فى قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعقود له الباب بقرينة اختلافهم
فى انه معنوى أو لفظى اذ فعل الفاعل معنوى قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام
ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف الى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف
لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة فى أواخر الكلم للجنس
فاندفع الاعتراض بان العبارة تقتضى توقف تحقق الاعراب على تغير ثلاث أواخر

مع انه ليس كذلك وفى العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمة آحادا فاندفع
الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أواخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها
الا آخر واحد والمراد بالآخر الآخر حقيقة أو تنزيلا لتدخل الافعال الخمسة
فان اعرابها بالنون وحذفها وهى ليست الآخر حقيقة لانها بعد الفاعل وهو انما
يأتى بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت النون
بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة
كما فى الاسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكما كما فى المثنى المنصوب
والمجرور أو صفة بأن تبدل حركة بحركة حقيقة كما فى جمع المؤنث السالم المرفوع
والمنصوب أو حكما كما فى جمعه المنصوب والمجرور وانما جعل الاعراب والبناء
فى الآخر لانهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله
لاختلاف العوامل الداخلة عليها) المراد بالاختلاف لازمه وهو الوجود ليدخل
المعرب فى أول أحواله أفاده الشنوانى ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح
الآتى وأل فى العوامل للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه اياها
ليشمل العامل المعنوى كالابتداء والعامل المتأخر وخرج بقوله لاختلاف الخ
التغيير لاتباع أو نقل أو نحوهما (قوله لفظا أو تقديرا) الاولى انهما راجعان
الى تغيير واختلاف العوامل ليدخل التغيير لفظا كما فى زيد وتقديرا كما فى الفتى
ووجود العامل لفظا كما فى جاء زيد وتقديرا كما فى زيدا ضربته وجعل التغيير لفظيا
وتقديريا باعتبار داله من الحركة ونحوها والاظهر من جهة المعنى انهما منصوبان
بنزع الخافض وان ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به سماعى أى على
الراجح ويصح أن يكون مفعولا مطلقا على تقدير اى تغييرا واختلاف لفظ أو تقدير
(قوله أقرب الى الصواب) يقتضى أنه ليس بصواب لان الاقرب الى الشئ غير
ذلك الشئ ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الاول الذى هو صواب
باعتبار ظننا أقرب الى الصواب باعتبار نفس الامر ويقتضى أن الثانى قريب
الى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالوجود لاندفاع اعتراض الشارح
عليه بهذا التأويل فاعتراض الشارح عليه المقتضى فساد الثانى لا قربه الى
الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل وللاشارة الى امكان
الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار اليه البعض من تنافى كلام الشارح ولا حاجة
الى دفعه بان أفعل التفضيل ليس على بابه فان قلت بعد التأويل السابق كانا
متساويين لا أقربية لاحدهما على الآخر قلت أقربية الاول حينئذ باعتبار عدم

لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا والمذهب الاول أقرب الى الصواب

احواجه الى تاويل بخلاف الثانى (قوله لان المذهب الثانى) أى لان تعريف
أهل المذهب الثانى أو المراد لان المذهب الثانى يقتضى باعتبار التعريف عليه
فافهم (قوله التغيير الاول) أى الانتقال من الوقف الى الرفع (قوله
لم تختلف بعد) أى الآن أى حين التغيير الاول أى لان حقيقة اختلاف الاشياء
أن يخالف كل منها الآخر (قوله على صفة) أى حال والجار والمجرور حال
من وضع واحترز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة
كوضع ثوب على ثوب وقوله الثبوت أى مدة طويلة فأل للعهد ولم يعبر بالثبات
المشهور استعماله فى الدوام لايهامه الدوام الحقيقى فان قلت التعبير بالثبوت يوهم
أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهى لزوم عدم
الفائدة فى قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما قابل الانتفاء لانفهام
الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شئ على شئ فاندفع ما اعترض به البعض
(قوله لا لبيان الخ) خرج به الاعراب (قوله من شبه الاعراب) بكسر
فسكون أو بفتحتين أى مشابهه فى كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفا ومن
بيان لما (قوله وليس) أى ما جىء به وقوله حكاية الخ أى لاجل الحكاية كما فى
من زيدا حكاية لمن قال رأيت زيدا أو الاتباع كما فى الحمد لله بكسر الدال اتباعا
لكسر اللام أو النقل كما فى قد افلح بنقل ضمة الهمزة الى النون أو التخلص من
التقاء الساكنين كما فى اضرب الرجل فهذه الحركات ليست اعرابا ولا بناء بل
الاعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافى هذا ما سيأتى
من عدهم الاتباع والتخلص من أسباب البناء على حركة لان ما هنا فيما اذا كان
التابع والمتبوع والساكنان فى كلمتين وما سيأتى فيما اذا كان ذلك فى كلمة وكان عليه
أن يقول ولا مناسبة ولا وقفا ولا تخفيفا ولا ادغاما ولكن درج على التعريف
بالاعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الاولى اسقاط آخر لان المبنى قد يكون
حرفا واحدا كتاء الفاعل والمراد باللزوم عدم التغير لعامل فلا يراد أن فى اخر حيث
لغات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا
أو حذفا وأمثلة الاربعة هؤلاء كم لا رجلين ارم فدخل فى تعريف البناء بناء اسم لا
والمنادى للزومهما حالة واحدة ما دام منادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف
بالبناء الاصلى فلا يردان لعروض بنائهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم
وخرج به نحو سبحان والظرف غير المتصرف كلدى بناء على اعرابها كما سيأتى
فى الاضافة والاسم الواقع بعد لولا الامتناعية فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو

لان المذهب الثانى يقتضى أن التغيير
الاول ليس اعرابا لان العوامل لم تختلف
بعد وليس كذلك والبناء فى اللغة وضع شئ
على شئ على صفة يراد بها الثبوت وأما فى
الاصطلاح فقال فى التسهيل ما جىء به
لا لبيان مقتضى العامل من شبه الاعراب
وليس حكاية أو اتباعا أو نقلا أو تخلصا من
سكونين فعلى هذا هو لفظى وقيل هو لزوم
اخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل

أسبج فى الاول ومتعلق الظرف فى الثانى والابتداء فى الثالث (قوله أو اعتلال)
خرج به نحو الفتى وأورد عليه أن المراد اللزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقديرا
بل هو متغير تقديرا فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة الى قوله أو اعتلال فى اخراج
ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر وداخلا بحسبه
فى اللزوم أتى بما يخرجه صريحا هذا وفى كلام الشارح لف ونشر مرتب فقوله لغير
عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد
عن الشيخ يحيى والاولى رجوع قوله لغير عامل الى الامرين (قوله والمناسبة
فى التسمية) أى تسمية الاعراب والبناء باللفظى على المذهب الاول وتسميتهما
بالمعنوى على المذهب الثانى (قوله ظاهرة) لان ما جىء به للبيان أولا للبيان
من الحركات أو غيرها أمر ملفوظ به والتغير واللزوم معنيان من المعانى المعقولة
(قوله أى بعضه) تفسير من بعض أقرب الى مذهب الزمخشرى الجاعل من
التبعيضية اسما بمعنى بعض وعليه فمن مبتدا ومعرب خبر وهذا أحسن فى المعنى
وأما على مذهب الجمهور من حرفيتها فمعرب مبتدأ ثان مؤخر ومنه خبره مقدم ويكون
تفسيره المذكور بيانا لحاصل المعنى (قوله على الاصل) أى الراجح والغالب
(قوله ويسمى متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا أمكن (قوله ومنه أى
وبعضه) دفع بتقدير ذلك ما يوهمه ظاهر العبارة من انصباب المعرب والمبنى على شئ
واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم
للحصر وان لم تفده العبارة والدليل على ذلك ما سيذكره من أن علة البناء شبه
الحرف شبها قويا وأن المعرب ما سلم من هذا الشبه قال السندوبى وكما لا تقتضى
عبارته الحصر لا تقتضى ثبوت الواسطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تصنع
فى من التبعيضية فانها تقتضى ذلك قلت هى هنا على حد قوله تعالى فمنهم من آمن
ومنهم من كفر وقولهم منا ظعن ومنا أقام اذ ليس فى الآية والشاهد الاقسمان
فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من التبعيضية انما
تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها
لا لمجموعهما لما عرفت من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة
أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع
الا انه راعى قوله على الاصح فقط فترك التفريع (قوله على الاصح) وقيل
المضاف الى ياء المتكلم لا معرب ولا مبنى والصحيح انه معرب وذهب بعضهم الى أن
الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب

أو اعتلال وعلى هذا هو معنوى والمناسبة
فى التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة
(والاسم منه) أى بعضه (معرب) على
الاصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه أى
وبعضه الاخر (مبنى) على خلاف الاصل
فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما
على الاصح الذى ذهب اليه الناظم

الاسماء (قوله ويعلم ذلك) أى عدم الواسطة (قوله من قوله ومعرب الاسماء الخ) أى مع قوله هنا ومبنى لشبه الخ (قوله وبناؤه) أى الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتى فى باب الاضافة ان من أسباب البناء الاضافة الى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع انه يصح تعلق قوله لشبه بقوله مبنى ليتوافق قسما التقسيم فى الاطلاق فيتناسبا وليفيد انحصار البناء فى كونه لشبه الحرف على حد الكرم فى العرب لان الاضافة تأتى لما تأتى له اللام ولهذا قال الشارح يعنى أن علة بناء الاسم منحصرة الخ (قوله لشبه من الحروف مدنى) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والا لزم حمل الاسم الموجود على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب بأن لا نسلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بأن يوضع الاسم أولا من غير نظر الى حكمه من اعراب أو بناء ثم الحرف ثانيا ثم يحكم للاسم بحكم الحرف لوجود المشابهة وأيضا يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع ومارتبه فى عقله بأن يكون تعقل أولا الانواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولاحظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم وانما اكتفى فى بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف فى منع الصرف بشبه الفعل الا من جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقربه من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة الا فى الجنس الاعم وهو الكلمة والفعل ليس كالحرف فى البعد عن الاسم لان كلا منهما له معنى فى نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف اذا أشبه الاسم كما بنى الاسم اذا أشبه الحرف لعدم فائدة الاعراب فى الحرف وهى تمييز المعانى المتواردة على اللفظ المفتقرة الى الاعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعانى (قوله منحصرة فى مشابهة الحرف الخ) أى خلافا لمن يجعل البناء بغير شبه الحرف أيضا كشبه الفعل كما فى نزال المشابه لانزل وشبه شبه الفعل كما فى حذام المشابه لنزال المشابه لانزل والوقوع موقع الضمير كما فى المنادى والتركيب كما فى اسم لا وكل هذه فى التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذى عارضه الخ) كما فى أى فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استفهامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبهها للحرف لزومها الاضافة التى هى من خواص الاسماء (قوله كالشبه الوضعى) نسبة الشبه الى الوضع نسبة له الى وجهه فان قلت قال سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت اب باجتلاب همزة الوصل

ويعلم ذلك من قوله ومعرب الاسماء ما قد
سلما من شبه الحرف وبناؤه (لشبه من
الحروف مدنى) أى مقترب لقوته يعنى أن
علة بناء الاسم منحصرة فى مشابهة الحرف
شبها قويا بقربه منه والاحتراز بذلك من
الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شئ من
خواص الاسم (كالشبه الوضعى) وهو
أن يكون الاسم موضوعا

وبالاعراب وقال غيره قلت رب بالاتيان بما قبل الحرف وبالاعراب وهذا ينافى اقتضاء الشبه الوضعى للبناء قلت لا منافاة لان شرط تأثير هذا الشبه كونه بأصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فضعف عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعى منبها على شرط تأثير هذا الشبه اختاره على التعبير باللفظى الانسب فى مقابلة المعنوى ولعل الاتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر فى الاعراب بالحركات كيد ودم فاندفع ما نقله البعض عن الطبلاوى وسكت عليه من استشكال الاتيان بالهمزة مع تحرك الآخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضعى له مع انكار كثيرين له تقديما للمعنى أو اهتماما به لكونه فى مظنة المنع (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر بمعنى المفعول والاضافة بيانية أى موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين والاضافة على حد قطع الله يد ورجل من قالها (قوله فى اسمى جئتنا) الاضافة على معنى من واشتراط صحة الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فى الاضافة التى على معنى من فيما اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف أفاده الرودانى (قوله قولك) ذكره لزيادة الايضاح لا لما قيل من انه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لان المراد حينئذ لفظ جئتنا والذى يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونا فيه كالزاى من زيد لا اسمين لان المراد اسمى مسمى جئتنا التى نطق بها المصنف وهو جئتنا المستعمل فى معناه كما فى قولك جئتنا يا زيد والتاء ونا فيه اسمان لا نفس جئتنا التى نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكر على أن ارادة لفظ جئتنا ثابتة مع تقدير القول أيضا فلو تم ما قيل لم يخلص منه تقدير القول فتأمل (قوله كعن) هذا على مذهب غير الشاطبى ولو جرى عليه لقال كما ولا (قوله والاصل فى وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفيين الاصل فى كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الملائم للطبع (قوله أو حرفى هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبى وقيده الشاطبى بكون الثانى حرف لين كما سيذكره الشارح (قوله وأعرب نحو يد ودم الخ) جواب سؤال مقدر وارد على قوله فما وضع على أقل منها الخ وحاصله انهم أعربوا ذلك مراعاة لاصله كما راعوه فى التصغير والنسب فأعادوا اللام مع قلبها واوا فى النسب على ما سيأتى فقالوا فى التصغير يدية ودمى وفى النسب يدوى ودموى وكذا راعوه فى التثنية على شذوذ فقد جاء شذوذا يديان ودميان ودموان قاله السيوطى فى جمع الجوامع

على صورة وضع الحروف بان يكون قد
وضع على حرف أو حرفى هجاء كما (فى اسمى
قولك (جئتنا) وهما التاء ونا اذ الاول
على حرف والثانى على حرفين فشابه الاول
الحرف الاحادى كباء الجر وشابه الثانى
الحرف الثنائى كعن والاصل فى وضع
الحروف أن تكون على حرف أو حرفى هجاء
وما وضع على أكثر فعلى خلاف الاصل
وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعدا
فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف
فى وضعه واستحق البناء واعرب نحو
يد ودم لانهما ثلاثيان وضعا

قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل فى التثنية أى على اللغة غير
الشاذة انه لما طالت الكلمة بحرفى التثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة
العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اه وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين
فى النسب الى يد ودم لان ياء النسب بحرفين وفى تصغير يد لان المؤنث بلا تاء اذا صغر
لحقته التاء كما سيأتى مع انهم أعادوا الياء فيهما فلعل ترك اعادتها فى التثنية على
اللغة الكثيرة للتخفيف لان استعمال تثنية يد ودم أكثر من استعمال تصغيرهما
ونسبهما فتنبه (قوله قال الشاطبى) هو أبو اسحاق شارح المتن وأما القارئ
صاحب حرز الامانى فهو أبو القاسم وما قاله الشاطبى قال يس هو الحق لكن
رجح الشيخ يحيى فى حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبى (قوله وضعا أوليا)
احترازا عن نحو شربت ما بالقصر والوقف لان وضعه على حرفين ثانوى عرض
بالتغيير لا أولى فلا يعتد به (قوله فان شيأ) علة لمحذوف تقديره وهذا الوضع
خاص بالحرف لان شيأ الخ (قوله من الاسماء) أى المعربة لوجود أسماء مبنية
على هذا الوضع كالموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدمامينى المراد
الاسماء المحضة أى التى لا تؤدى مع المعنى الاسمى معنى الحرف فلا يرد نحو ما
المذكورة (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده فى الاسم
معربا نحو مع بناء على القول بأنها ثنائية وضعا وقيل ثلاثية وضعا وأصلها معى
ونحو قد الاسمية التى بمعنى حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها
(قوله وبهذا بعينه) أى كون الوضع على حرفين المختص بالحرف أن يكون الثانى
حرف لين (قوله على من اعتل الخ) أى فالصحيح على ما ذكره الشاطبى أن علة
بناء كم الشبه المعنوى لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى
رب التكثيرية ان كانت خبرية وعلة بناء من الشبه المعنوى ان كانت استفهامية
أو شرطية والافتقارى ان كانت موصولة وحملت النكرة الموصوفة على الموصولة
فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) أى أقول قولا مشتملا على الجملة أى الاجمال
أو جملة الاحوال وجميعها قال المنوفى وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آلة
للغير فخفف فى وضعه (قوله قد تضمن معنى) أى زيادة على معناه الاصلى
الموضوع له أولا وبالذات ولكون وضعه له أولا وبالذات ووضعه لمعنى الحرف ثانيا
وبالعرض جعل اسما ولم يجعل حرفا ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لئلا يتوهم منه
الوضع الاولى وانما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنيناه وفاء بحق المعنى الثانوى
أيضا والحاصل انا راعينا ما وضع له أولا فجعلناه اسما وما وضع له ثانيا فبنيناه وفاء

بحق

(تنبيه) قال الشاطبى نا فى قوله جئتنا
موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين
وضعا أوليا كما ولا فان شيأ من الاسماء على
هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه
والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس
ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع
الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه
اعترض ابن جنى على من اعتل لبناء كم
ومن بانهما موضوعان على حرفين فأشبها
هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف
المختص به انما هو اذا كان ثانى الحرفين
حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار
اليه هو التحقيق ومن أطلق الوضع على
حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس اطلاقه
بسديد انتهى (و) كالشبه (المعنوى)
وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى

بحق المعنيين (قوله من معانى الحروف) أى من المعانى التى حقها أن تؤدى
بالحروف وهى النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد
والسيد الجرجانى ونقله شيخنا السيد فى باب النكرة والمعرفة عن الشاطبى عن
جميع النحاة الا أبا حيان من أن معانى الحروف جزئيات وضعا واستعمالا فعلى
هذا يكون المتبادر من عبارة الشارح أن المعنى الذى تضمنه الاسم المبنى النسبة
الجزئية وقال الرودانى المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التى حقق
السيد أنها معنى الحرف اه والظاهر أن مراده بمتعلق المعنى كليه كما فى فن البيان
ولعل وجه ما ذكره انه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية الاستفهام
والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى انه حل محلا هو للحرف) أى بحيث
يكون الحرف منظورا اليه جائز الذكر لكون الاصل فى الموضع ظهوره وانما نفى
التضمن بهذا المعنى لانه بهذا المعنى لا يقتضى البناء (قوله خلف حرفا فى معناه) أى
فى افهام معناه أى بحيث صار الحرف مطروحا غير منظور اليه وغير جائز الذكر مع
الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم فى قوله وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ
(قوله أو غير موجود) معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف
موجود (قوله فافعلوا) قال يس نوزع فيه بانهم قد صرحوا بأن اللام العهدية
يشار بها الى معهود ذهنا أو خارجا وهى حرف فقد وضعوا للاشارة حرفا اه وأجيب
بأن المراد بالاشارة التى لم يضعوا لها حرفا الاشارة الحسية وهى ما كانت بشئ من
المحسوسات كاليد والرأس والاشارة بأل ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح
عن أبى على كما فى نكت السيوطى أن هنا بنيت لتضمنها معنى أل كأمس وعلى هذا
فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدى الخ) لكونه نسبة
مخصوصة بين المشير والمشار اليه كما أن الخطاب مثلا نسبة مخصوصة بين المخاطب
والمخاطب والتنبيه نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكنيابة) أى
وكشبه نيابة أى شبه فى نيابة كما يفيده عطفه على قوله كالشبه الوضعى ومثله يقال
فى قوله وكافتقار أصلا (قوله فى العمل) زاد فى التصريح والمعنى (قوله بلا
تأثر) التأثر قبول الاثر الذى هو الاعراب فالمعنى بنى الاسم لشبهه الحرف
فى مجموع شيئين النيابة وعدم قبول الاعراب بحسب وضعه ومعناه بأن يأبى وضعه
ومعناه الاعراب وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن المصنف ما أوردوه عليه
من أن التأثر قبول الاثر الذى هو الاعراب فكأنه قال بنى الاسم لعدم قبوله
الاعراب وهو غير مستقيم لما فيه من التهافت ولان عدم التأثر مسبب عن البناء

من معانى الحروف لا بمعنى انه حل محلا هو
للحرف كتضمن الظرف معنى فى والتمييز
معنى من بل بمعنى انه خلف حرفا فى معناه
أى أدى به معنى حقه أن يؤدى بالحرف
لا بالاسم سواء تضمن معنى حرف موجود
كما (فى متى) فانها تستعمل للاستفهام نحو
متى تقوم وللشرط نحو متى تقم أقم فهى
مبنية لتضمنها معنى الهمزة فى الاول ومعنى
ان فى الثانى وكلاهما موجود أو غير
موجود (و) ذلك كما (فى هنا) أى أسماء
الاشارة فانها مبنية لانها تضمنت معنى
حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا
لان الاشارة معنى حقه أن يؤدى بالحرف
كالخطاب والتنبيه (وكنيابة عن الفعل)
فى العمل (بلا تأثر) بالعوامل

فهو متأخر عنه وجعله سببا له يقتضى تقدمه وهذا تناف وأجيب أيضا بأن المراد
بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العامل عليه ونظر فيه بأن عدم تسلط العامل
فرع البناء فهو متأخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية
فتأمل فان قلت وجه الشبه ينبغى أن يكون فى المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا
وهو مجموع النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف قلت لا شك
أن عدم التأثر بالعامل أصل فى الحرف دون الاسم لان الاصل فى الاسم الاعراب
فبتسليم أن النيابة عن الفعل أصل فى كل من الاسم والحرف لا فى الحرف فقط
تكون اصالة وجه الشبه فى المشبه به باعتبار أحد جزءى وجه الشبه وهو عدم
التأثر هكذا ينبغى تقرير السؤال والجواب ومنه يعرف ما فى صنيع البعض
(فائدة) قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بمحذوف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير
نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه
والتقدير وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل اه أقول لم قيل بنقل اعراب لا الى تأثر
وتقدير اعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم يقل بأن لا معربة محلا أو تقديرا
وأنها مضافة الى تأثر وأن جر تأثر اعراب له لا للا الا أن يستأنس لما مر بالقياس
على نقل اعراب الا بمعنى غير الى ما بعدها كما فى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
فتأمل (قوله ويسمى الشبه الاستعمالى) الضمير يعود الى معلوم من السياق
أى يسمى الشبه فى النيابة بلا تأثر الشبه الاستعمالى ومثله يقال فى قوله ويسمى
الشبه الافتقارى (قوله وذلك موجود فى أسماء الافعال) فكلها مبنية
للشبه الاستعمالى وفتحة نحو وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية الى اسمية
الفعل خلافا لابن خروف فى جعله معربا بالفتحة منصوبا بما ناب عنه كنصب المصدر
(قوله ولا يعمل غيرها فيها) أى لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها
عامل لكان أوضح لايهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن
العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا يرد قول زهير

فلنعم حشو الدرع أنت اذا ٭ دعيت نزال ولج فى الذعر

لانه من الاسناد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابله انها مبتدأ أغنى فاعلها
عن الخبر كالجماعة أو مفعول مطلق لمحذوف وجوبا موافق لها فى المعنى بناء على انها
موضوعة للحدث كالجماعة منهم المازنى وانظر ما علة البناء على هذين القولين
(قوله نائبتان عن أتمنى وأترجى) لعل معنى نيابتهما عن الفعلين افادتهما معناهما
لا ان الاصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما فى نيابة حرف النداء عن

ويسمى الشبه الاستعمالى وذلك موجود
فى أسماء الافعال فانها تعمل نيابة عن
الافعال ولا يعمل غيرها فيها بناء على
الصحيح من أن أسماء الافعال لا محل لها
من الاعراب كما سيأتى فأشبهت ليت ولعل
مثلا ألا ترى انهما نائبتان عن أتمنى وأترجى
ولا يدخل عليهما عامل

ادعو (قوله كالمصدر النائب الخ) مبنى على أحد مذهبين ثانيهما أن
المنصوب بعده معمول للفعل المحذوف لا له وعليه فهو نائب عن الفعل معنى لا عملا
وانما قيد بالنائب لانه العامل لزوما وغيره وان كان أيضا يتأثر بالعوامل تارة يعمل
وتارة لا (قوله أصلا) ألفه للاطلاق ولو جعلها ضمير تثنية عائدا على نيابة
وافتقار لصح واستغنى عن قوله بلا تأثر المسوق لاخراج المصدر النائب عن فعله
لان نيابته عنه عارضة فى بعض التراكيب بخلاف اسم الفعل فان نيابته عنه
متأصلة حقيقة فى المرتجل كآمين وتنزيلا فى المنقولات كوراءك (قوله وهو)
أى الشبه الافتقارى أن يفتقر الاسم أى ذو أن يفتقر الاسم أو الضمير راجع الى
افتقار (قوله الى الجملة) أى أو ما قام مقامها كالوصف فى أل الموصولة
أو عوض عنها كالتنوين فى اذ اه دنوشرى ولعله أخذ التقييد بالجملة من جعل
تنوين افتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا اياه للتنويع لان النوع كما يتحقق
بالافتقار الى الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية
لعدم افتقاره دائما الى الجملة أو المفرد القائم مقامها كالقصيدة والشعر لانه قد
ينصب المفرد المراد به لفظه كقلت زيدا أى قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع على
مفرد كقلت كلمة اذا كنت تلفظت بزيد مثلا وقد ينزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب
شيأ هكذا ينبغى تقرير المقام ومنه يعلم ما فى كلام البعض (قوله أى لازما)
تفسير مراد اذ المؤصل غير العارض لكن لما كان من شأنه اللزوم أطلق وأريد به
اللازم فهو من اطلاق الملزوم وارادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف)
انما افتقر الحرف فى افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتأدية معانى الافعال أو شبه
الافعال الى الاسماء (قوله كسبحان) أى على المشهور من مذهبين ثانيهما
انه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله سبحان من علقمة الفاخر أى براءة منه قال
عبد الحكيم فى حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التنزيه
والتبعيد من السوء الاصل سبحت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوبا للقصد
الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول فهو مصدر من الثلاثى استعمل
بمعنى مصدر الرباعى كما فى أنبت الله النبى نباتا ويجوز أن يكون مصدر سبح
فى الارض والماء كمنع اذا ذهب وأبعد أى أبعد من السوء ابعادا أو من ادراك
العقول واحاطتها فيكون مضافا الى الفاعل ولا يجوز أن يكون من سبح سبحانا كمنع
أو سبح تسبيحا اذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اه مع بعض ايضاح وزيادة من
القاموس وفى كونه علم جنس على التنزيه أو غير علم خلاف (قوله فلا يبنى)

والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن
الفعل فى العمل ولكنه يتأثر بالعوامل
كالمصدر النائب عن فعله فانه معرب لعدم
كمال مشابهته للحرف (وكافتقار أصلا)
ويسمى الشبه الافتقارى وهو أن يفتقر
الاسم الى الجملة افتقارا موصلا أى لازما
كالحرف كما فى اذ واذا وحيث والموصولات
الاسمية أما ما افتقر الى مفرد كسبحان
أو الى جملة لكن افتقارا غير موصل أى غير
لازم كافتقار المضاف فى هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم الى الجملة بعده فلا يبنى
لان افتقار يوم الى الجملة بعده ليس لذاته
وانما هو لعارض كونه مضافا اليها
والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر الى
المضاف اليه ألا ترى أن يوما فى غير هذا
التركيب لا يفتقر اليها نحو هذا يوم مبارك

جواب أما أى فلا يبنى وجوبا أعم من أن لا يبنى أصلا كما فى سبحان أو يبنى جوازا
كما فى يوم وبنائه على الفتح قرأ نافع (قوله وعند زوال عارض الموصوفية) كذا
فى نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفى نسخ الوصفية وهو
لا يناسب ما قبله الا أن يجعل المصدر من المبنى للمفعول فيكون بمعنى ما فى النسخ
الاولى (قوله انما أعربت الخ) جواب سؤال وارد بالنظر الى أى الشرطية
والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوى وبالنظر الى أى الموصولة واللذان
واللتان على الشبه الافتقارى (قوله من لزوم الاضافة) أى الى المفرد فخرج
باللزوم كم فانها قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف أصلا وبالمفرد اذ واذا وحيث فانها
انما تضاف الى الجملة ولدن فانها قد تضاف الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجد
المعارض ولو سلم وجوده فى لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع الا تحتم البناء
وبهذا الاخير يجاب عن ايراد قد الاسمية لان فيها أيضا لغتى الاعراب والبناء
(قوله من وجود صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالاعراب حكم بأن
التثنية حقيقية ومن قال بالبناء لاشتراطه فى اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله
التنكير وهو الاصح حكم بأنها صورية لان مفردها ذكر مبنى لا يقبل التنكير
والشارح لفق بين القولين فحكم أولا بالاعراب وثانيا بأن التثنية صورية والجواب
منع التلفيق بل هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعبير بالصورة لانه لما لم تجئ
هذه التثنية على قياس التثنية لان قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والتى ذيان
وتيان واللذيان واللتيان كان كأنها غير حقيقية فلذلك قال صورة (قوله وهما)
أى الاضافة والتثنية (قوله وانما بنيت أى الموصولة) دفع لما يرد على قوله
لضعف الشبه بما عارضه الخ وكذا قوله فيما يأتى وانما بنى الذين الخ (قوله وبنصبها)
ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الايراد وهذه القراءة شاذة (قوله كأنها منقطعة عن
الاضافة لفظا ونية) أما الاول فللتنزيل المذكور وأما الثانى فلانه لا معنى لتقدير
المضاف اليه مع وجوده لفظا ومصب كأن مجموع قوله لفظا ونية لا كل واحد على
حدته حتى يرد أنها على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة نية تحقيقا فتأمل
(قوله مع قيام موجب البناء) وهو شبه الحرف فى الافتقار اللازم الى جملة
(قوله فمن لاحظ ذلك) أى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله
ومن لاحظ الحقيقة) أى وجود المعارض للشبه من الاضافة (قوله فلو حذف
ما تضاف اليه) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف أعربت أيضا أى كما أعربت
حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام التنوين مقامه) أى

ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فانها مفتقرة
اليها لكن افتقارا غير موصل لانه
ليس لذات النكرة وانما هو لعارض
كونها موصوفة بها والموصوف
من حيث هو موصوف مفتقر الى صفته
وعند زوال عارض الموصوفية يزول
الافتقار (تنبيهان) الاول انما أعربت
أى الشرطية والاستفهامية والموصولة
وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه
بما عارضه فى أى من لزوم الاضافة وفى
البواقى من وجود صورة التثنية وهما من
خواص الاسماء وانما بنيت أى الموصولة
وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا
محذوفا نحو ثم لننزعن من كل شيعة أيهم
أشد قرئ بضم أى بناء وبنصبها لانها لما
حذف صدر صلتها نزل ما هى مضافة اليه
منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الاضافة
لفظا ونية مع قيام موجب البناء فمن لاحظ
ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب فلو
حذف ما تضاف اليه أعربت أيضا لقيام
التنوين مقامه كما فى كل

مقام

مقام ما تضاف اليه ولما لم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لتكون
كأنها منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفق على اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة)
هذا مقابل لقوله سابقا وهى مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا الخ
وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئان ردهما الشارح على طريق اللف والنشر
المشوش (قوله وان كان الجمع) أى اللغوى فلا ينافى أنه اسم جمع والواو للحال
(قوله لانه لم يجر على سنن الجموع) يرد عليه أن التثنية فى ذان وتان واللذان
واللتان لم تجر أيضا على سنن التثنية لما مر ويمكن دفعه بأن جهة عدم جريان التثنية
فيما ذكر على سنن التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى الذين على سنن الجموع
معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فاحفظه فانه
نفيس (قوله لانه أخص من الذى) لان الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة
والذين لا يستعمل حقيقة الا فى العاقل (قوله ومن أعربه) أى بالواو رفعا
وبالياء نصبا وجرا نظرا الى مجرد الصورة أى الى صورة الجمع المجردة عن النظر الى
المعنى من كونه أخص من مفرده (قوله على هذه اللغة) اسم الاشارة يرجع
الى لغة الاعراب لا بقيد كونه حقيقيا فلا ينافى قوله بعد مبنى الخ أو الى لغة من
ينطق بالواو فى حال الرفع المعلومة من المقام (قوله ومن أعرب ذو وذات)
جواب سؤال وارد على الشبه الافتقارى (قوله الشبه الاهمالى) أى شبه الاسم
الحرف المهمل فى اهماله عن العمل أى كونه لا عاملا ولا معمولا قال فى التصريح
وأدخله ابن مالك فى الشبه المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمالى اه وانما يظهر
القولان اللذان ذكرهما اذا لم يرد بالمعنوى والاستعمالى خصوص معناهما
السابق بل أريد الاعم الشامل للشبه الاهمالى وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه
الجمودى والاقرب ارجاعه الى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمله لا بخصوص معناه
السابق وبعضهم الشبه اللفظى فقد ذكر الناظم ان حاشا الاسمية بنيت لشبهها
الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد الاسمية ونقل
شيخنا السيد أن الشبه اللفظى مجوز للبناء لا محتم له فعليه يجوز أن يكون حاشا
وعلى وكلا الاسميات معربة تقديرا كالفتى وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا
(قوله ومثله) أى للمشتمل عليه بفواتح السور أى نحو ص و ق والم وهذا
مبنى على أنها لا محل لها لكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يعمل بها عامل أما على
أنها أسماء للسور مثلا وان محلها رفع بالابتداء أو الخبرية أو نصب على المفعولية
لمحذوف أى اقرأ أو جر بحرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها

وزعم ابن الطراوة أن أيهم مقطوعة عن
الاضافة فلذلك بنيت وأن هم أشد مبتدا
ورد بسم الضمير متصلا والاجماع
على أنها اذا لم تضف كانت معربة وانما بنى
الذين وان كان الجمع من خواص الاسماء
لانه لم يجر على سنن الجموع لانه أخص من
الذى وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده
ومن أعربه نظر الى مجرد الصورة وقيل هو
على هذه اللغة مبنى جىء به على صورة
المعرب ومن أعرب ذو وذات الطائيتين
حملهما على ذى وذات بمعنى صاحب
وصاحبة الثانى عد فى شرح الكافية من
أنواع الشبه الشبه الاهمالى ومثله
بفواتح السور

مفردا كص أو موازن مفرد كحم موازن قابيل جاز اعرابه لفظا أو تقديرا بان يسكن حكاية لحاله قبل العلمية وما عدا ذلك كالم وكهيعص يتعين فيه الثانى كذا فى تفسير البيضاوى وحواشيه وفى الهمع أن المفرد اذا أعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار تذكير المسمى وتأنيثه وأن موازنه اذا أعرب يمنع لموازنته الاسم الاعجمى وان مالم يكن مفردا ولا موازنه وأمكن جعله مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزءين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على الميم مع فتح النون أو على النون مع اضافة أول الجزءين لثانيهما وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اه بتصرف وبقولنا ولم يصحبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بأن كونها متشابهة لا يقتضى عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك فى غيرها من المتشابه (قوله والمراد) أى بما بنى للشبه الاهمالى وقوله الاسماء أى التى لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كتى وأين وقوله مطلقا أى فواتح السور أولا والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمى ما يشمل الاسنادى والاضافى (قوله وبعضهم الى انها معربة حكما) أى قابلة للاعراب فالخلاف بينه وبين ما قبله لفظى لان الاول لا ينفى قبولها للاعراب والثانى لا ينفى كونها غير معربة ولا مبنية بالفعل فالخلاف بينهما انما هو فى التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على انها معربة بالمعنى المصطلح عليه فى المعرب وهو ما سلم من شبه الحرف فرجع الخلاف الى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معربة لسلامتها من شبهه وقال فى شرح الجامع وعلى انها معربة حكما فللمعرب معنيان أحدهما المتصف بالاختلاف بالفعل والثانى مقابل المبنى فبين المبنى والمعرب بالمعنى الثانى تقابل العدم والملكة وبين المبنى والمعرب بالمعنى الاول تقابل التضاد ولذا جاز ارتفاعهما اه ببعض تلخيص وقال الجامى فى شرح قول ابن الحاجب فى كافيته فالمعرب اى من الاسماء المركب الذى لم يشبه مبنى الاصل أى المبنى الذى هو أصل فى البناء ما نصه اعلم أن صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع فى المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل فى المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب فى تعريفه وأما وجود الاعراب بالفعل فى كون الاسم معربا

والمراد الاسماء مطلقا قبل التركيب فانها مبنية لشبهها بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة وذهب بعضهم الى انها موقوفة أى لا معربة ولا مبنية وبعضهم الى انها معربة حكما

فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة اه وهو حسن ينبغى أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولاجل سكوته عن هذا النوع) أى وعن غيره كالشبه الجودى وان أوهم تقديمه الظرف خلافه (قوله بكاف التشبيه) الاولى بكاف التمثيل (قوله ومعرب الاسماء) قال يس الاضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه اه واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الاضافة صحة حمل الثانى على الاول كخاتم حديد مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الحمل أغلبى لا شرط لازم وانما صرح المصنف بتعريف معرب الاسماء مع انفهامه من قوله ومبنى لشبه من الحروف مدنى توطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره (قوله ما قد سلما من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف اذ الشئ لا يشبه نفسه (قوله الشبه المذكور) أشار به الى أن الاضافة فى شبه الحرف للعهد الذكرى والمعهود شبه الحرف المتقدم أعنى المدنى أى الذى لم يعارضه معارض وبجعل الاضافة عهدية دخلت أى ونحوها من المعربات التى أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أى ونحوها لان فيها شبها بالحرف (قوله بظهر اعرابه) أى ان لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وادغام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت فى هذا البيت

سم سمة اسم سماة كذا ✽ سما سماء بتثليث لاول كلها

(قوله فى الذكر) أى ذكر قسمى الاسم ولو قال فى التقسيم لكان أوضح اذ الذكر لا يخص التقسيم (قوله وفى التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كما فى المبنى والضمنى كما فى المعرب لان قوله ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لان تعليق الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعلل اعراب الاسم والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كما فى المبنى والتعليل بعلة ناقصة كما فى المعرب فلا يرد أن علة اعراب الاسم ليست السلامة بل توارد المعانى التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلان الفاء زائدة) وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى فى التعليل (قوله أفراد معلول علة البناء) أى افراد موصوف معلول علة البناء لان علة البناء شبه الحرف ومعلولها البناء وموصوفه المبنى وافراده النوعية محصورة لانها المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الاشارة والاسماء الموصولة وأسماء

ولاجل سكوته عن هذا النوع أشار الى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه

(ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف) الشبه المذكور وهذا على قسمين صحيح يظهر اعرابه (كارض و) معتل يقدر اعرابه نحو (سما) بالقصر لغة فى الاسم وفيه عشر لغات منقولة عن العرب اسم وسم وسما مثلثة والعاشرة سماة وقد جمعتها فى قولى

لغات الاسم قد حواها الحصر ✽ فى بيت شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزه والقصر ✽ مثلثات مع سماة عشر

(تنبيه) بدأ فى الذكر بالمعرب لشرفه وفى التعليل بالمبنى لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية والاهتمام بالوجودى أولى من الاهتمام بالعدمى وأيضا فلان أفراد معلول علة البناء محصورة

الافعال وأسماء الاصوات وكذا المنادى واسم لا لان جعل الكلام فيما يشمل البناء الاصلى والعارض ويصح أن يراد افراده الشخصية فيتعين جعل الكلام فى البناء الاصلى والاورد أن أفراد المنادى واسم لا الشخصية غير محصورة (قوله بخلاف علة الاعراب) أى افراد معلول علة الاعراب أى أفراد موصوف معلولها (قوله فتقدم علة البناء لبين أفراد معلولها) أى فيما يأتى وكان الاولى حذفه لان تبين افراد معلول علة البناء لا يصلح علة لتقديم علة البناء مع انه أسلف تعليل تقديم علة البناء فتأمل (قوله وفعل مضى) فيه اشارة الى جر مضى وتقدير مضاف حذفه المصنف لمماثلته المعطوف عليه وأبقى المضاف اليه بحاله وان قوله بنيا الرافع لضمير التثنية خبر عن المذكور والمحذوف فلا يلزم الاخبار عن مفرد بمتحمل ضمير التثنية ويحتمل كلام المصنف رفع مضى عطفا على فعل على انه أقيم مقام المضاف عند حذفه أو على انه بمعنى ماض ويحتمل أن ألف بنيا للاطلاق وان ضميره يرجع الى فعل مرادا به الجنس فى ضمن نوعيه فعل الامر وفعل المضى وأصل مضى مضوى قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق احداهما بالسكون وقلبت ضمة الضاد كسرة للمناسبة (قوله الاول على ما يجزم به مضارعه) تبع فيه التوضيح وأورد عليه ان أمر الاناث مبنى على السكون صحيحا كاضربن أو معتلا كاخشين مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون الاناث والامر المؤكد بالنون مبنى على سكون مقدر مع أن مضارعه ليس مجزوما لبنائه باتصال نون التوكيد والامر الذى لا مضارع له كهات وتعال مبنى مع انه لا مضارع له حتى يكون مجزوما وأجاب بعضهم عن الاولين بأن المضارع الذى اتصلت به نون الاناث أو نون التوكيد فى محل جزم واستبعد لكن يأتى قريبا ما يؤيده وبعضهم بأن المراد ما يجزم به مضارعه بقطع النظر عن اللواحق ويرد عليه أمر الاناث المعتل فانه مبنى على السكون ومضارعه المجرد من نون الاناث مجزوم بحذف آخره وبعضهم عن الاخير بأن المراد لو كان له مضارع ولك أن تستغنى عن هذه التكلفات بجعل كلامه أغلبيا وقال شيخنا السيد المحقق أن هات له مضارع يقال هاتى يهاتى مهاتاة كناجى يناجى مناجاة اه (قوله من سكون) أى ظاهرا ومقدر كتر يزيد وقوله أو حذف أى حذف حرف علة أو نون وقد لا يبقى منه الا حركة كما فى قل أصله قل أى عد نقلت حركة الهمزة الى اللام وحذفت (قوله لمشابهته المضارع) أى والمضارع معرب والاصل فى الاعراب الحركة (قوله فى وقوعه صفة الخ) لا يخفى أن الواقع صفة وصلة وخبرا وحالا هو الجملة لا الفعل وحده لكن لما كان

المقصود

بخلاف علة الاعراب فتقدم علة البناء لبين أفراد معلولها (وفعل أمر و) فعل (مضى بنيا) على الاصل فى الافعال الاول على ما يجزم به مضارعه من سكون أو حذف * والثانى على الفتح لفظا كضرب أو تقديرا كرمى وبنى على الحركة لمشابهته المضارع فى وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وبنى على الفتح لخفته

المقصود بالذات من الجملة الفعل اعتبروه أو المراد وقوعه كذلك صورة فاله يس (قوله وأما نحو ضربت الخ) أشار بالامثلة الثلاثة الى الصور الثلاث التى يعرض فيها سكون اخر الماضى وهى اتصاله بتاء الضمير أو نا التى للفاعل أو نون النسوة (قوله كراهتهم توالى أربع متحركات) أى فى الثلاثى وبعض الخماسى كانطلقت وحمل الرباعى والسداسى وبعض الخماسى كتعظمت عليه اجراء للباب على وتيرة واحدة وانما حمل الاكثر على الاقل لان فى حمله على الاقل دفع المحذور بخلاف العكس ولا يرد على كراهتهم ذلك علبط وجندل لانهما مزالان عن أصليهما وهو علابط وجنادل ولا نحو شجرة لان تاء التانيث على تقدير الانفصال ويرد عليه أن نحو قلنسوة يدل على اعتبارها وعدم تقدير انفصالها والا وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها وأيضا جعل الفعل مع تاء الفاعل كالكلمة الواحدة وعدم جعل الكلمة مع تاء تأنيثها كالكلمة الواحدة تحكم ومن ثم اختار بعضهم أن الموجب لسكون آخر الفعل فيما ذكر تمييز الفاعل من المفعول فى نحو أكرمنا بالسكون وأكرمنا بالفتح وحملت التاء ونون النسوة على نا للمساواة فى الرفع والاتصال (قوله فيما هو الخ) ظرف للتوالى لا لاربع متحركات لئلا يلزم ظرفية الشئ فى نفسه فى نحو ضربت لا فى نحو انطلقت بل ظرفية الاربع فيه من ظرفية الجزء فى الكل (قوله لان الفاعل الخ) علة للتشبيه (قوله وكذلك ضمة ضربوا الخ) ليس من هذا القبيل على الاوجه فتحة ضربا بل هى أصلية لا للمناسبة الالف والاصلية ذهبت كما قيل بمثل ذلك فى مررت بغلامى والفرق أن كسرة الاعراب غير سابقة على ياء المتكلم حتى تستصحب بعد الاضافة اليها لوجود ياء المتكلم قبل دخول عامل الجر فتكون الكسرة كسرة مناسبة فتستصحب بعد دخول عامل الجر بخلاف فتحة بناء الفعل فانها سابقة على الالف فتستصحب بعدها هكذا ينبغى تقرير الفرق (قوله أوجبها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو غزوا ورضوا حيث لم يضم ما قبل الواو لوجود الضم قبلها تقديرا اذ الاصل غزووا ورضيوا قلبت الواو فى الاول والياء فى الثانى ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أى والاخفش ومما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وابقاء عمله ضعيف كحذف الجار ولهم منع ذلك فى لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أى دفعا للبس بالمضارع الخبرى الصحيح العين واللام فى الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وادم والصحيح فى الوصل عليه (قوله لان الامر معنى)

وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجبه كراهتهم توالى أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الفاعل كجزء من فعله وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو (تنبيه) بناء الماضى مجمع عليه وأما الامر فذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة وهو عندهم مقتطع من المضارع فاصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال فى المغنى وبقولهم أقول لان الامر معنى حقه أن يؤدى بالحرف

أى نسبى بين الامر والمامور فلا يستقل بالمفهومية وانما حذف النعت لاخذه من قوله تحققه الخ فاتضح قوله تحققه الخ واندفع الاعتراض بأنه ليس كل معنى يؤدى بالحرف فان المضى معنى والاستقبال معنى وقد أديا بغير الحرف (قوله ولانه أخو النهى) أى نظيره فى مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهى طلب ترك على كلام بين فى محله وبحث شيخنا السيد فى هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذى هو أخو النهى ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذى هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لكونه مع الحدث (قوله وأعربوا) أى العرب بمعنى نطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا باعرابه (قوله على الاسم) أى مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله فى الابهام الخ) ذكر لشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الاول والثانى فلاحتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصصه باحدهما بالقرينة كالآن وغدا مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وأل وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكروا فى باب الاضافة أن المضاف لا يكون الا اسما لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهما لا يكونان الا فى الاسم فيشكل على قولهم هنا الفعل المضارع يشبه الاسم فى التخصيص قلت المراد بالتخصيص المذكور فى باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من وتقديره لا يكون فى الفعل أو يقال ما هنالك بالنظر للامرين معا أى التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا فى الاسم أو المراد ان ذلك لا يكون بالاصالة الا فيه ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال انه مشترك بينهما وهو أحد الاقوال ثانيها انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال واعتمده جماعة كالدمامينى والسيوطى لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللاول أن يقول قد يكثر استعمال المشترك فى أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الاطلاق فيترجح الحمل عليه ولان المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضى صيغة الفعل الماضى وللمستقبل صيغة فعل الامر ثالثها عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضى والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا تسمعهم يقولون يصلى من قول القائل زيد يصلى حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة فى الآنات المتتالية واقعة فى الحال قاله الدمامينى وما ذكرنا من أن زمن فعل

ولانه أخو النهى وقد دل عليه بالحرف
انتهى (وأعربوا مضارعا) بطريق الحمل
على الاسم لمشابهته اياه فى الابهام،
والتخصيص وقبول لام الابتداء.

الامر مستقبل هو باعتبار الحدث المأمور به أما باعتبار الامر والطلب فحال (قوله والجريان) أى ولو باعتبار الاصل ليدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الاصل لان أصله يقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها للنقل (قوله فى الحركات) أى مطلقها من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعيين الحروف الاصول والزوائد) أى تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو شخصه كما فى يضرب وضارب وينطلق ومنطلق (قوله وقال الناظم فى التسهيل) أى لعدم ارتضائه التعليل السابق فقد رده فى شرحه بأن الوجه الاول والثانى يأتيان فى الماضى فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالقرب والثالث أيضا يأتى فى الماضى فانه يقبل اللام اذا كان جوابا للو والرابع ليس بمطرد فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل فى جميع ما ذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غلبا وجلب جلبا فالاوجه الاربعة ليست تامة فى نفسها وبتقدير تمامها لا تفيد لانها ليست علة حكم الاصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها فى الفرع وهو المضارع حكم الاصل مع أن شرط القياس ذلك وأجيب عن قوله وبتقدير تمامها لا تفيد الخ بأن وجود علة حكم الاصل فى الفرع انما يشترط فى قياس العلة ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرحوا بأنه يصح الالحاق فيه بسبب المشابهة ولو فى غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع امكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس المضارع على الاسم فى الاعراب بجامع توارد المعانى التركيبية التى يميزها الاعراب على كل وان أمكن تمييزها فى الفرع بغير الاعراب كما سيأتى ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لان علة اعراب الاسم توارد المعانى التى لا يميزها الا الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود فى المضارع لا يسلمها المصنف (قوله بجواز شبه) أى مشابه والباء سببية متعلقة بشابه فى كلام التسهيل حيث قال شابه الاسم بجواز الخ أى بسبب جواز قبول المضارع المعانى المختلفة المشابه لما وجب للاسم من قبوله المعانى المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى نحو ما أحسن زيد مقصورة عليه لا تتعدى الى غيره ومعنى كون قبول المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التى يقبلها كالنهى عن كل من الفعلين فى المثالين اللذين ذكرهما الشارح والنهى عن المصاحبة والنهى عن الاول واباحة الثانى غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال شبه لاختلاف القبولين

والجريان على لفظ اسم الفاعل فى الحركات
والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف
الاصول والزوائد وقال الناظم فى التسهيل
بجواز شبه ما وجب له بمعنى من قبوله
بصيغة واحدة معانى مختلفة لولا الاعراب.

كما عرفت باعتبار الصفة لان أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعانى
المقبولة أيضا فسقط اعتراض الدمامينى على ذكر شبه بأنه فاسد وسقط ماقد يقال
المتصف بالوجوب والجواز الاعراب لاقبول المعانى نعم يرد على المصنف أن الماضى
أيضا قابل للمعانى التركيبية المختلفة نحو ماصام واعتكف فانه يحتمل كون المعنى
ماصام وما اعتكف وماصام معتكفا وماصام ولكن اعتكف وأجيب بأنه نادر
فلا يعتبر وفيه بحث تأمل (قوله لالتبست) أى فى بعض الاحيان وانما قيدنا
ببعض الاحيان لان الاعراب قد يدخل فيما لاالباس فيه نحو يشرب زيد الماء حملا
على مافيه الالباس ليجرى الباب على سنن واحد اه دمامينى بقى لى بحث وهو
أن اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال لاالالباس لاحتمال المعانى
حينئذ على السواء من غير تبادر خلاف المراد وقد قالوا الاجمال من مقاصد
البلغاء وجوابه انه ليس من مقاصدهم فى مقام البيان كمقام بيان الفاعلية
والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لان معانيه) أى
المعانى المتواردة عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه)
أى لاتحصل الا بلفظه فتعين اعرابه طريقا لبيانها (قوله لاتعن) بصيغة
المجهول على المشهور لانه بمعنى تهتم بخلاف الذى بمعنى تقدم فبنى للفاعل (قوله
فيقال لاتعن بالجفاء ومدح عمرو الخ) ومثل ذلك يقال فى لاتأكل السمك وتشرب
اللبن (قوله ومن ثم) أى من أجل أن الاسم ليس له مايغنيه عن الاعراب
بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أى اعرابه أصلا والمضارع أى اعرابه فرعا
(قوله خلافا للكوفيين) أى ولمن ذهب الى أن الاعراب أصل فى الفعل فرع
فى الاسم لوجوده فى الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت
من أن سبب الاعراب فيهما توارد المعانى (قوله ان عريا) بكسر الراء ماضى يعرى
كرضى يرضى أى خلوا أما عرا يعرو كعلا يعلو فبمعنى عرض (قوله مباشر) اى
ولو تقديرا كقوله لاتهين الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رفعه
أصله تهينن بنون التوكيد الخفيفة حذفت لالتقاء الساكنين أفاده يس وغيره قوله
ومن نون اناث) أى نون موضوعة للاناث وان استعملت مجازا فى الذكور كما فى قوله
يمرون بالدهنا خفافا عيابهم * ويرجعن من دارين بجر الحقائب
(قوله لم يعرب) أى لفظا وهو معرب محلا ان دخل عليه ناصب أو جازم كما فى يس
وسكت عن محلية الرفع بالتجرد والقياس انها كذلك الا أن يقال التجرد ضعيف لانه
عامل معنوى كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا فى باب اعراب الفعل نقل عن سم

لالتبست وأشار بقوله بجواز الى أن سبب
الاعراب واجب للاسم وجائز للمضارع
لان الاسم ليس له مايغنيه عن الاعراب
لان معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه
عن الاعراب وضع اسم مكانه كما فى نحو
لاتعن بالجفا وتمدح عمرا فانه يحتمل المعانى
الثلاثة فى لاتأكل السمك وتشرب اللبن
ويغنى عن الاعراب فى ذلك وضع الاسم
مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع
فيقال لاتعن بالجفاء ومدح عمرو ولاتعن
بالجفاء مادحا عمرا ولاتعن بالجفاء ولك مدح
عمرو ومن ثم كان الاسم أصلا والمضارع
فرعا خلافا للكوفيين فانهم ذهبوا الى أن
الاعراب أصل فى الافعال كما هو أصل
فى الاسماء قالوا لان اللبس الذى أوجب
الاعراب فى الاسماء موجود فى الافعال
فى بعض المواضع كما فى نحو لاتأكل السمك
وتشرب اللبن كما تقدم وأجيب بأن اللبس
فى المضارع كان يمكن ازالته بغير الاعراب
كما تقدم وانما يعرب المضارع (ان عريا من
نون توكيد مباشر) له نحو ليسجنن وليكونا
(ومن نون اناث كيرعن) من قولك النسوة
يرعن أى يتقين (من فتن) فان لم يعر منهما
لم يعرب

أن له محل رفع فى حال التجرد من الناصب والجازم وتظر فيه وجزم بأنه ليس له
فى حال التجرد محل رفع ناقلا ذلك عن القليوبى وغيره (قوله لمعارضة الخ)
فيه أن عدم اعرابه هو الاصل فلا يحتاج الى التعليل ويجاب بأن المضارع لما أشبه
الاسم فى الامور المتقدمة كان كأن الاعراب متأصل فيه فاذا خرج عنه فكأنه
خرج عن الاصل فلهذا ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الافعال)
أى القوى بتنزيله منزلة الجزء الخاتم للكلمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع
المقرون بلم أو قد أو حرف التنفيس أو ياء الفاعلة لمعارضة الشبه فيه بما هو من
خصائص الافعال لكن هذا الاندفاع لايظهر بالنسبة لياء الفاعلة لاتصالها
بالآخر وتنزلها منزلة الجزء من الفعل الا أن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم
(قوله لتركيبه معها الخ) تعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لا لاصل
البناء لانه ذكره لا لان التركيب لايصلح علة للبناء بدليل بعلبك كما قيل لان المراد هنا
خصوص التركيب العددى كما يصرح به قول الشارح تركيب خمسة عشر
لامطلق التركيب المزجى والتركيب العددى يصلح علة للبناء كما ستعرفه فى بابه
وانما اقتضى التركيب الفتح لانه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف بالفتح
وقال شيخنا السيد ماذكره الشارح علة لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد
وعلى السكون مع نون الاناث عازيا لشرح الكافية انما ذكره المصنف فى شرح
الكافية علة لاصل البناء لا لكونه على الفتح أو السكون ففى عزوه الى شرح الكافية
نظر (قوله حملا على الماضى المتصل بها) أى فى سكون كل ساكن الآخر
لفظا لافى البناء على السكون لئلا ينافى ماسبق من كون الماضى المتصل بنون الاناث
مبنيا على فتح مقدر وان درج شيخنا على المنافاة أخذا بظاهر العبارة وانما علل
سكونه مع أن الاصل فى المبنى السكون لانه لما استحق الاعراب الذى أصله الحركة
وبنى مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور اليه فيه هو الحركة فاحتيج
فى خروجه عنها مع نون الاناث الى وجه (قوله لانهما) أى الماضى والمضارع
وهذا تعليل للحمل على الماضى فى سكون الآخر لفظا لافى البناء على السكون لما
عرفت (قوله مستويان فى اصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن
الاصل الاصل فى الافعال البناء وفى المبنى السكون فان قلت اذا كان الماضى
والمضارع مستويين فى اصالة السكون فلا معنى لحمل المضارع على الماضى قلت
المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت فى القوة ولما خرج المضارع عن اصله
وأعرب ضعفت اصالة السكون فيه فحمل على الماضى الذى لم يخرج فلم تضعف

لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص
الافعال فرجع الى أصله من البناء فبنى مع
الاولى على الفتح لتركيبه معها تركيب
خمسة عشر ومع الثانية على السكون حملا
على الماضى المتصل بها لانهما مستويان
فى اصالة السكون وعروض الحركة كما قاله
فى شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن
غير المباشر وهو الذى فصل بين الفعل
وبينه فاصل ملفوظ كألف الاثنين
أو مقدر كواو الجماعة وياء الواحدة المخاطبة
نحو هل تضربان يازيدان وهل تضربن
يازيدون وهل تضربن ياهند الاصل
تضربانن وتضربونن وتضربينن حذفت
نون الرفع

اصالة السكون فيه (قوله لتوالى الامثال) أى الممنوع وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو النسوة جنّ لان الزائد المثل الاخير فقط (قوله لفوات المقصود منها بحذفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فانها وان أتى بها لمعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب ولا جازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين هنا على حدّه فهو جائز فلا حاجة الى حذف الواو والياء للتخلص منه ويمكن دفعه بأنه وان كان جائزا لا يخلو عن ثقل ما فالحذف للتخلص من الثقل الحاصل به (قوله لئلا يلتبس بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع اللبس لانا نقول لو حذفت لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثنى على أن اللبس حاصل حال الوقف (قوله بنى لتركبه معها) علل الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالفا لما أسلفه وقد أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناظم فى شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فافهم (قوله لم تركب ثلاثة أشياء) اعترض بأنهم ركبوها فى قولهم لا ماء بارد ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى فى باب لا وأجيب هنالك بأن لا انما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلهما كالشئ الواحد ولا يقاس على باب لا غيره فلا يدّعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخال نون التوكيد (قوله بين المباشرة) أى بين نون التوكيد المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناظم بالمباشرة (قوله الى البناء) اى على الفتح حتى فى المسند الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا هو الاقرب وان توقف فيه البعض (قوله الى الاعراب مطلقا) لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التميز بين المسند للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أى سكون ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليلية وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمتأصل فيه من الاعراب فلا ينافى ما أسلفه الشارح من استواء المضارع والماضى فى اصالة السكون لانه باعتبار الاصل الاصيل فتنبه (قوله الذى به) أشار به الى الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل اذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول وحاصل ما أشار اليه من الجواب أن أل فى البناء للعهد الحضورى أى البناء الحاصل فى الحرف فيكون كلام المصنف مفيد البناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له ويجاب أيضا بأن حصول البناء للحرف علم من

لتوالى الامثال ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها ثم حذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على المحذوف ولم تحذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتى الكلام على ذلك فى موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب والضابط أن ما كان رفعه بالضمة اذا أكد بالنون بنى لتركبه معها وما كان رفعه بالنون اذا أكد بالنون لم ين لعدم تركبه معها لان العرب لم تركب ثلاثة أشياء (تنبيه) ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور وذهب الاخفش وطائفة الى البناء مطلقا وطائفة الى الاعراب مطلقا وأما نون الاناث فقال فى شرح التسهيل ان المتصل بها مبنى بلا خلاف وليس كما قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلى الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (وكل حرف مستحق للبنا) الذى به بالاجماع اذ ليس فيه مقتضى الاعراب

قوله لشبهه من الحروف مدنى والقصد الآن بيان استحقاق الحرف بناءه الحاصل له (قوله لا يعتوره) أى لا يتوارد عليه (قوله ما يحتاج) أى معان تركيبية يحتاج التميز بينها الى الاعراب وأما المعانى الافرادية كالابتداء والتبعيض والبيان بالنسبة الى من فتعتور الحرف لكن لا يميز بينها بالاعراب (قوله والاصل فى المبنى) أى الراجح فيه أو المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا (قوله أى السكون) فسر أن يسكن بالسكون لانه عبارة النحاة لا للتأويل بالتسكين والتسكين فعل الفاعل فهو وصف له لا للكلمة وان توهمه شيخنا والبعض لان المصدر المؤول به أن يسكن مبنى للمفعول قطعا أى كونه مسكنا وهو وصف للكلمة قطعا فلا تغفل بقى شئ آخر أورده السيوطى فى نكته وهو أن المصنف لم يذكر أن غير السكون والفتح والكسر والضم ينوب عنها كما ذكر نظير ذلك فى الاعراب فربما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فينوب عن السكون الحذف فى الامر المعتل والامر لاثنين أو جماعة أو مخاطبة وعن الفتح الكسر فى نحو لا مسلمات لك والياء فى نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك والالف فى نحو لا وتران فى ليلة وعن الكسر الفتح فى نحو سحر على رأى من يقول ببنائه وعن الضم الواو والالف فى نحو يا زيدون ويا زيدان اهـ وفيما ذكره من نيابة الفتح عن الكسر فى نحو سحر نظر فتأمل (قوله والمبنى ثقيل) للزومه حالة واحدة ولافتقار الحرف الى ضميمة وتركب معنى الفعل ومشابهة الاسم المبنى الحرف الثقيل وأما تعليل ثقله بكون مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف زيادة على معناه الاصلى كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الاسماء للشبه المعنوى كمتى (قوله ومنه) أشار به الى عدم الانحصار فيما ذكره لان من المبنى ما بنى على حرف كيا زيدان ويا زيدون ولا رجلين وما بنى على حذف كاغزو واخش وارم واضربا واضربوا واضربى (قوله ذو فتح) قدمه لان الفتح أخف الحركات ويليه الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فان قلت من أين يعلم أن الناظم أتى بها مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لان أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والحمل على الاشهر أرجح (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فمبنى على فتح مقدر والضمة للمناسبة كما مر وأما رد بضم الدال فمبنى على سكون مقدر وضمته للاتباع وأما نحو ق فمبنى على الحذف والكسرة كسرة بنية وأما رد بكسر الدال فمبنى على سكون مقدر والكسرة للتخلص من التقاء الساكنين (قوله لثقلهما وثقل الفعل) أما الاول فلان الضم انما يحصل باعمال العضلتين معا والكسر

لانه لا يعتوره من المعانى ما يحتاج الى الاعراب (والاصل فى المبنى) اسما كان أو فعلا أو حرفا (أن يسكنا) أى السكون لخفته وثقل الحركة والمبنى ثقيل فلو حرك اجتمع ثقيلان (ومنه) أى من المبنى ما حرك لعارض اقتضى تحريكه والمحرك (ذو فتح وذو كسر و) ذو (ضم) فذو الفتح نحو (كأين) وضرب ورب وذو الكسر نحو (أمس) وجير وذو الضم نحو (حيث) ومنذ (والساكن) نحو (كم) واضرب وهل فالبناء على السكون يكون فى الاسم والفعل والحرف لكونه الاصل وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها الى السكون وأما الضم والكسر فيكونان فى الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل

باعمال العضلة السفلى بخلاف الفتح فانه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثانى فلتركب معناه من حدث وزمان قبل ونسبة على مابين فى محله (قوله وهو الهمزة) الضمير يرجع الى الحرف (قوله وبنى أمس عند الحجازيين) أى بشروط خمسة ذكرها الشارح فى باب مالا ينصرف أن يراد به معين وأن لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا يعرف بأل وأما التميميون فبعضهم يعربه اعراب مالا ينصرف فى الاحوال الثلاثة للعلمية والعدل عن الامس وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع ويبنيه على الكسر فى غيرها فان فقد شرط من الشروط المتقدمة فلا خلاف فى اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين وبيان ذلك انه اسم لمعين وهو اليوم الذى يليه يومك وأما المقرون بأل العهدية فهو لليوم الماضى المعهود بين المخاطبين وليه يومك أم لا واذا نون كان صادقا على كل أمس وفيها ألغز ابن عبد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت نكرت واذا نكرت عرفت ومراده بالاول حالة اقترانه بأل وبالثانى حالة بنائه فاعرفه فان قلت العلة التى ذكرها الشارح موجودة فى جميع المعارف لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قلت التعيين الذى هو معنى أل نسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى الحرف بخلاف التعيين الاسمى الموجود فى العلم مثلا فافهم قال الشنوانى والفرق بين العدل والتضمين أن العدل يجوز معه اظهار أل بخلاف التضمين اه فعلى بنائه لتضمنه معنى أل تكون أمس مؤدية معنى أل مع طرحها وعدم النظر اليها وامتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب مالا ينصرف للعلمية والعدل يكون أمس حالا محل الامس مع النظر الى أل وجواز ذكرها وامتناع ذكرها (قوله لانه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفه بالمعرفة فى نحو قولهم أمس الدابر لا يعود وكان ينبغى حذف قوله ظاهرة لايهامه أن الاداة مقدرة مع أن من يعلل البناء بالتضمين المذكور يقول بتأديه أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فالعلة ناقصة ولو قال لانه معرفة وليس من أنواع المعرفة الآتية لتم التعليل فافهم (قوله وبنى كم للشبه الوضعى) أى على مذهب غير الشاطبى وقوله أو لتضمن الخ أى على مذهب الشاطبى أيضا (قوله ومابنى من الافعال) أى غير المضارع لان المضارع لما استحق الاعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كأنه أصل فيه استحق أن يسأل عنه اذا بنى على السكون سؤالان لم بنى ولم سكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع الثانية على السكون حملا على الماضى المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح ومابنى منهما على حركة الخ محله أيضا فى غير المضارع

وبنى أين لشبهها الحرف فى المعنى وهو الهمزة ان كان استفهاما وان كان شرطا فان وبنى امس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لانه معرفة بغير اداة ظاهرة وبنى حيث للافتقار اللازم الى جملة وبنى كم للشبه الوضعى أو لتضمن معنى الهمزة والخبرية معنى رب التى للتكثير (تنبيه) مابنى من الاسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بنى ومابنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا ومابنى من الافعال أو الحروف على السكون لا يسئل عنه وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا

وان سؤالى المضارع المبنى على حركة لم بنى ولم كانت الحركة كذا وأنه لا يسأل عن تحريكه لموافقته مايستحقه المضارع من الاعراب الذى الاصل فيه الحركة ويرد على ماذكر أنه لا يسأل عن سكون المبنى من الاسماء ويسأل عن تحريكه مع انها أشد اصالة من المضارع فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة اللهم الا أن يقال لما ضعفت اصالة المضارع فى الاعراب لكون الاصل الاصيل فيه البناء فربما توهم عدم تأصله فى الاعراب بالكلية احتيج الى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لاشعار ذلك بأن له اصالة تما فى الاعراب الذى الاصل فيه الحركة بخلاف اصالة الاسم فى الاعراب فانها قوية غير محتاجة الى ذلك فتأمل (قوله وأسباب البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ولو قال وأسباب تحرك المبنى لكان أوضح ونظير ذلك يقال فى قوله وأسباب البناء على الفتح ومابعده (قوله التقاء الساكنين) أى دفعه وأورد هنا ايراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على انه لفظى (قوله وكون الكلمة على حرف واحد) يرد عليه أن السبب مايلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد ولا توجد الحركة كما فى تاء التأنيث الساكنة وبعض الضمائر كواو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة ويجاب بأن المراد بالسبب هنا أعم من ذلك (قوله أو عرضة لان يبتدأ بها) اعترض بأنه يغنى عنه ماقبله لانه من افراد ماقبله ويجاب بأنه بصدد التنصيص على مايصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لان يبتدأ بها يصلح سببا لبنائه ولو مع الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا لبنائها على حركة وان لم تكن عرضة لان يبتدأ بها كتاء الفاعل هكذا ينبغى تقرير الاعتراض والجواب (قوله أولها أصل فى التمكن) أى حالة فى التمكن أى انها تعرب فى بعض الاحوال وليس المراد أنها متمكنة اصالة حتى يعترض علينا فانه حكمهم بأن المبنى غير متمكن (قوله كأول) أى اذا حذف ماتضاف اليه ونوى معناه كابدأ بذا من أول بالضم (قوله أوشابهت المعرب كالماضى) لان بناءها على الحركة أقرب الى الاعراب من بنائها على السكون (قوله يا مضار) أى على لغة من ينتظر ونظر فيه الشنوانى بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التى الكلام فيها بل هى فتحة بنية وحركة البناء على هذه اللغة انما هى الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال فى الموضعين الآتيين (قوله والفرق بين معنيين) أى كالمستغاث به والمستغاث له فى المثال المذكور

وأسباب البناء على الحركة خمسة التقاء الساكنين كأين وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات أو عرضة لان يبتدأ بها كباء الجر أولها أصل فى التمكن كأول أوشابهت المعرب كالماضى فانه أشبه المضارع فى وقوعه صفة وصلة وحالا وخبرا كما تقدم وأسباب البناء على الفتح طلب الخفة كأين ومجاورة الالف كإيان وكونها حركة الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار اسم مفعول والفرق بين معنيين باداة واحدة

وقوله بأداة واحدة متعلق بمحذوف صفة لمعنيين أى منبه عليهما بأداة واحدة لاظرف لغو متعلق بالفرق لان الفرق باختلاف الحركة لابالاداة الواحدة (قوله نحو يالزيد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينها وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب بالمناسبة وهى هنا أن المستغاث منادى والمنادى كضمير المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة (قوله نحو كيف) ان قلت لم مثل للفتح اتباعا بكيف وللفتح تخفيفا بأين مع انه يصح العكس وكون الفتح فى كل للامرين معا لان الاسباب قد تتعدد أجيب بأن وجه ما صنعه أن الهمزة لما كانت ثقيلة ناسب أن يمثل بأين لطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فناسب أن يمثل بكيف للاتباع (قوله التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين انما هو سبب البناء على حركة والمعدود من أسباب الكسر كونه الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين لان الكسرة لا تلتبس بحركة الاعراب اذ لا تكون حركة اعراب الا مع التنوين أو أل او الاضافة قاله يس وعبارة الدماميني على المغنى قالوا وانما كان الاصل فى ذلك الكسر لان الجزم فى الافعال عوض عن الجر فى الاسماء وأصل الجزم السكون فلما ثبت بينهما التعاوض وامتنع السكون فى بعض المواضع جعلوا الكسر عوضا عنه اهـ (فائدة) الساكنان يلتقيان فى الوقف مطلقا سواء كان الاول حرف لين أم لا ولا يلتقيان فى الوصل الا وأولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل كدابة ودويبة فلو لم يكن الاول حرف لين حرك كما فى اضرب الرجل بكسر الباء أو حذف كما فى اضرب الرجل بضمها تريد اضربن بنون التوكيد الخفيفة ولو لم يكن الثانى مدغما حرك كغلاماي ومن سكنه من القراء فى ومحياى فالوصل بنية الوقف ولو لم يكن متصلا حذف الاول نحو ادعوا الله يقولوا الذى أفى الله شك وربما ثبت كقراءة عنه تلهى باشباع الهاء وتشديد التاء مالكم لا تناصرون باثبات الالف وتشديد التاء وربما فر من التقائهما فى المتصل بابدال الالف همزة مفتوحة قرئ ولا جأن ولا الضألين بالهمز قال أبو حيان ولا ينقاس شئ من ذلك الا فى الضرورة على كثرة ما جاء منه همع بتلخيص وزيادة (قوله ومجانسة العمل) نقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه الا أن يقال المراد أخذا من كلام الشاطبى ومجانسة الحرف اللازم للحرفية عمله اللازم له تخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لان الواو والتاء لا يلزمهما الجر لانفكاكه عنهما اذا كانتا للعطف والخطاب (قوله حملا على لام الجر) أى الداخلة على ظاهر غير مستغاث به (قوله فانها)

نحو بالزيد لعمرو والاتباع نحو كيف بنيت
على الفتح اتباعا لحركة الكاف لان الباء
بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين
وأسباب البناء على الكسر التقاء
الساكنين كامس ومجانسة العمل كما
الجر والحمل على المقابل كلام الامر كسرت
حملا على لام الجر فانها

أى لام الامر حالة كونها فى الفعل نظيرتها أى لام الجر حالة كونها فى الاسم أى فى أن كلا على العمل الخاص بمدخوله (قوله والاشعار بالتأنيث) أى لان الكسر المعنوى يناسب المؤنث فيكون فى الكسر اللفظى اشعار به (قوله والفرق بين اداتين) قال هنا بين اداتين وفى يالزيد لعمرو جعل الاداة واحدة لاختلاف النوع هنا واتحاده هنالك فان لام الابتداء نوع غير لام الجر بخلاف اللامين هنالك فانهما من نوع حرف الجر (قوله كسرت فرقا بينها الخ) ولم يعكس لتناسب حركة لام الجر عملها واعترض كلامه بأن الفرق لا يظهر مع الضمير نحو الزيدون لهم عبيد الا أن يقال الكلام باعتبار الاغلب (قوله نحو لموسى عبد) الانسب كسر اللام ليكون مثالا للام الجر المحدث عنها (قوله ومشابهة الغايات) هى الظروف المنقطعة عن الاضافة كقبل وبعد سميت بذلك لصيرورتها بعد حذف المضاف اليه غاية فى النطق اهـ فاكهى وانما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف اليه وهو التنوين (قوله نحو يازيد) أى فضمة زيد لمشابهته للغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه معنى الخطاب الذى هو من معانى الحروف وأما كونه على حركة فلان له أصلا فى التمكن أى حالة فى الاعراب (قوله وقيل من جهة الخ) لا يخفى مغايرته لما قبله المتحد مع قول السيرافى معنى فقول شيخنا انه بمعنى قول السيرافى غير صحيح (قوله لا تكون له الضمة حالة الاعراب) أى وهو منادى وأما الفتح والكسر فوجدان فيه وهو منادى معرب أما الاول ظاهر وأما الثانى ففى حالة الاستغاثة به باللام (قوله وقال السيرافى) هذا عين القول الاول (قوله ومن هذا حيث) أى مما ضم لمشابهته الغايات حيث على لغة ضمها ولما كان شبهها بالغايات ليس من الجهات السابقة بين الشارح وجه الشبه بقوله فانها انما ضمت الخ (قوله كالواو) أى فى كون كل يكون علامة رفع ومن واو واحد (قوله كنحن الخ) حاصله أن نحن ضمير لجماعة الحاضرين وهمو ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو فى نظيرتها ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال (قوله نحو اخشوا القوم الخ) حاصله انهم ضموا آخر قل عند وصله بنحو ادعوا اتباعا لثالث ما اتصل به لا نقلا لان الهمزة همزة وصل فلما أرادوا تحريك واو اخشوا التى هى لكونها فاعلا بمنزلة الجزء الاخير من الفعل عند اتصال نحو القوم به اختاروا الضمة حملا للشئ

فى الفعل نظيرتها فى الاسم والاشعار
بالتأنيث نحو أنت وكونها حركة
الاصل نحو يا مضار ترخيم مضار راسم
فاعل والفرق بين اداتين كلام الجر كسرت
فرقا بينها وبين لام الابتداء فى نحو لموسى
عبد والاتباع نحو فده ونه بالكسر
فى الاشارة للمؤنثة وأسباب البناء على
الضم أن لا يكون للكلمة حال الاعراب
نحو لله الامر من قبل ومن بعد بالضم
ومشابهة الغايات نحو يا زيد فانه أشبه قبل
وبعد قبل من جهة انه يكون متمكنا فى حالة
اخرى وقيل من جهة انه لا تكون له الضمة
حالة الاعراب وقال السيرافى من جهة انه
اذا نكر أو أضيف اعرب ومن هذا حيث
فانها انما ضمت لشبهها بقبل وبعد من جهة
انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد
كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت
قبل وبعد الاضافة وكونها حركة الاصل
نحو يا نخاج ترخيم نخاج مصدر نخاج اذا
صيح به وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها
كنحن ونظيرتها همو وكونه فى الكلمة مثله
فى نظيرتها نحو اخشوا القوم ونظيرتها نحو
ادعوا والاتباع كنه

على نظيره فوجه الشبه بين الضمتين كون كل فى آخر الفعل أعم من أن يكون آخرا
حقيقة أو تنزيلا وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا فى تبلون
فهى ضمة مناسبة لا ضمة بناء وضمة قل لاتباع ثالث ما بعده فهى ضمة اتباع لا ضمة
بناء وأصل تحريكهما للتخلص من التقاء الساكنين وكلامنا فى أسباب ضم البناء
فكان الاولى اسقاط هذا الاخير (فائدة) ضم واو الجمع المفتوح ما قبلها الساكن
ما بعدها هو المشهور وسمع كسرها وفتحها كما سمع الضم فى غير واو الجمع نحو لو انطلقنا
كذا فى الهمع (قوله وقد بان لك) أى من قوله والاصل فى المبنى أن يسكنا
ومنه الخ (قوله أن ألقاب البناء) أى ألقاب أنواع البناء الاصلية فاندفع
بأنواع الاعتراض بأن هذه الالقاب ليست للبناء الذى هو جنس كلى لان حق
ألقاب الشئ اتحادها معنى والامر هنا ليس كذلك بل لانواعه المخصوصة بمعنى أن
كل نوع منها له لقب من هذه الالفاظ ويجرى الاعتراض والجواب فى قولهم ألقاب
الاعراب أيضا وبالاصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تنحصر فى الاربعة فان
منه البناء على حرف كما فى يا زيدان ويا زيدون ولا رجلين والبناء على حذف كما فى اغز
واخش وارم واضربا واضربوا واضربى واعلم أن أنواع البناء وأنواع الاعراب
وان اتحدتا فى الصورة مختلفتان فى الحقيقة كما اختلفتا فى الاسماء فان الاولى لازمة
غير مجتلبة لعامل والثانية متغيرة مجتلبة لعامل واصطلحوا على تسمية الضمة
والفتحة والكسرة والسكون فى الاعراب رفعا ونصبا وجرا أو خفضا وجزما
وفى البناء ضما وفتحا وكسرا وسكونا فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع
من أنواع الآخر وهل حركات البناء أصل لعدم تغيرها أو حركات الاعراب لدلالتها
على المعانى كالفاعلية والمفعولية والاضافة وتغيرها انما هو لمعان أو كل أصل
أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لانه أشرف اذ هو اعراب العمد ولا يخلو منه
كلام وثنى بالنصب لانه أوسع مجالا فان أنواعه أكثر قال أبو حيان وثلث بالجر
لانه مختص بالاسم الذى الاعراب فيه أصل لا يتجه أيضا اه دمامينى (قوله
وعن المازنى أن الجزم ليس باعراب) وجهه أن الجزم ليس فى الاسم حتى يحمل
عليه المضارع قاله الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا) اعترضه
السيوطى بان الفعل المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه والناظم مشى على ذلك
فى عدة مواضع كقوله والفاعل المعنى انصبن بأفعلا وقوله وبه الكاف صلا وعلله
بعض شراح الجزولية بان تأكيد الفعل يقتضى اهتماما به فيتقدم أفاده الشيخ
يحيى وينبغى حمل امتناع التقدم ان سلم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا

وحينئذ

وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر
وسكون ويسمى أيضا وقفا وهذا شروع
فى ذكر ألقاب الاعراب وهى أيضا أربعة
رفع ونصب وجر وجزم وعن المازنى أن
الجزم ليس باعراب فمن هذه الاربعة ما هو
مشترك بين الاسماء والافعال وما هو
مختص بقبيل منهما وقد أشار الى الاول
بقوله (والرفع والنصب اجعلن اعرابا
لاسم وفعل) فالاسم نحو ان زيدا قائم
والفعل (نحو) أقوم و(لن أهابا) والى
الثانى أشار بقوله

وحينئذ يندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خصص بالجر) الباء داخلة على
المقصور كما هو الاكثر لا يقال هذا تكرار مع قوله سابقا بالجر والتنوين الخ لانا
نقول ذكر الجر هناك لبيان علامة الاسم وهنا لبيان انه نوع من أنواع الاعراب
خاص بالاسم (قوله لان عامله) أى عامل الجر اصالة وهو الحرف لا يستقل
لافتقاره الى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لوقوعه بعد فاء جواب النفى باضمار ان
وقوله غيره عليه أى غير الجر فى الاسم وهو الجر فى الفعل لو كان على الجر فى الاسم
وقوله بخلاف الرفع والنصب أى فى الاسم فانهما لقوة عاملهما اصالة بالاستقلال
يقبلان أن يحمل عليهما رفع المضارع ونصبه (قوله كما قد خصص الخ) الكاف
قد تأتى لمجرد التنظير من غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا (قوله أى بالجزم)
فسر أن ينجزم بالجزم لانه الواقع فى عبارة النحاة لمناسبة الرفع والنصب والخفض
فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملزوم باعتبار المعنى الاصلى للجزم (قوله
لكونه فيه حينئذ) أى حين اذ خص الاسم بالجر والفعل بالجزم كالعوض من الجر
ليحصل لكل من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الاعراب اثنان مشتركان وواحد
مختص ولا يخفى أن عامل الجزم اصالة الحرف فهو كالجر فى عدم استقلال العامل
اصالة لان الحرف غير مستقل جارا كان أو جازما أو غيرهما فلا شرف للجزم على
الجر باستقلال عامله اصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الاشرف
وهو الاسم بالمرجوح وهو الجر لعدم استقلال عامله فيجاب بأن له جهة رجحان وهو
كونه ثبوتيا فتعاد لا فالسؤال من أصله باطل وان اغتر به المذكور فان قلت كان
القياس خفض المضارع اذا أضيف اليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم لاقتضاء الاضافة جر المضاف اليه وجزم الاسم الذى لا ينصرف لشبهه
الفعل فلم لم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور قلت أما الاول فلان
الاضافة فى المعنى للمصدر المفهوم من الفعل لا الفعل وأما الثانى فلما يلزم من
الاجحاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس فى كلامهم حذف
شيئين من جهة واحدة (قوله واعلم أن الاصل الخ) توطئة للمتن (قوله
فارفع بضم) الباء للتصوير من تصوير النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من
أن الاعراب لفظى وسيأتى للشارح كلام آخر (قوله وانصبن فتحا وجر كسرا)
الاقرب أن فتحا وكسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم وقوله
بتسكين وان كان النصب به سماعيا على الراجح لانه لا يبعد عندى أن محل
كونه سماعيا على هذا القول اذا لم يصرح بالخافض فى نظير المنصوب بحذفه

(والاسم قد خصص بالجر) أى فلا يوجد
فى الفعل قال فى التسهيل لان عامله
لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع
والنصب (كما قد خصص الفعل بأن ينجزما)
أى بالجزم لكونه فيه حينئذ
كالعوض من الجر قاله فى التسهيل واعلم أن
الاصل فى كل معرب أن يكون اعرابه
بالحركات أو السكون والاصل فى كل
معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمة
ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة والى ذلك
الاشارة بقوله (فارفع بضم وانصبن فتحا
وجر كسرا كذكر الله عبده يسر) فذكر
مبتدأ وهو مرفوع بالضم والاسم الكريم
مضاف اليه وهو مجرور بالكسر وعبده
مفعول به وهو منصوب بالفتح ثم أشار الى
ما بقى وهو الجزم بقوله (واجزم بتسكين)
نحو لم يقم

(قوله تنبيه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فارفع بضم الخ من كون الاعراب معنويا لما هو مذهبه من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء) يعنى الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعلن اعرابا لان جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما يظهر فى الضمة واخواتها فعلى انه لفظى هى نفس الاعراب وعلى انه معنوى علامات اعراب وقوله وبين جعلها علامات اعراب أى كما هو ظاهر قوله فارفع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب والمعنى فارفع معلما بضم الخ وان احتمل أن تكون الباء للتصوير فتندفع المنافاة من أصلها كما مر وكلامه يقتضى أن القائل بان الاعراب لفظى يجوز جعل هذه الاشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجود الكلى بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك وان كان المشهور أن القائل بأن الاعراب لفظى يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بأنه معنوى يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا بقى شئ آخر وهو أنه تقدم أن الضم واخواته أنواع البناء فكيف جعلت اعرابا أو علامات اعراب ويمكن أن يقال فى عبارة المصنف ومن عبر مثل تعبيره مسامحة والاصل فارفع بضمة وانصب بفتحة واجرر بكسرة فتكون الضمة والفتحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصريون يطلقون ألقاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه (قوله من الاعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سيأتى بيان لغير (قوله فرع عما ذكر الخ) أى على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفتحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فرع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا حل اعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسب له أتى به الشارح لانه المقابل صريحا لقوله سابقا والاصل فى كل معرب أن يكون اعرابه الى قوله رفعه بالضمة الخ وبتقريرنا قول الشارح فرع عما ذكر على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن البهوتى وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جا أخو بنى نمر) بقصر جاء لا للضرورة بل لكثرة حذف احدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعتا ونمر بفتح فكسر أبو قبيلة من العرب (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجمع المذكر السالم (قوله وعلى هذا الحذو) يعنى القياس من حذاه يحذوه اذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم

(تنبيه) لا منافاة بين جعل هذه الاشياء اعرابا وجعلها علامات اعراب اذ هى اعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات اعراب من حيث الخصوص (وغير ما ذكر) من الاعراب بالحركات والسكون مما سيأتى فرع عما ذكر (ينوب) عنه فينوب عن الضمة الواو والالف والنون وعن الفتحة الالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفتحة والياء وعن السكون حذف الحرف فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها فالاعراب بالفرع النائب (نحو جا أخو بنى نمر) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة وبنى مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذو

الاشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحذو أو منصوب مفعولا لمحذوف أى احذ الحذو (قوله والمجموع على حده) أى حد المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحترز به عن جمع التكسير فان اعرابه بالحركات (قوله فبدأ) أى اذا علمت ذلك فبدأ والاولى الواو قاله شيخنا أى لعدم احتياجها الى تقدير بخلاف الفاء الفصيحة (قوله ولان اعرابها على الاصل الخ) أى لان الاصل فى المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الاصل ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجر على الاصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الاصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده فان الاول جاء على الاصل فى الجر والثانى جاء عليه فى الرفع والجر (قوله وارفع بواو) المناسب الفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب الخ والواو توهم انه أجنبى منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق لمحذوف أى تنوب هذه الاحرف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لاجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدها بالعمل فيه نظرا الى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث الا أن تجعل أل للجنس (قوله ما من الاسماء أصف) تنازعه العوامل الثلاثة فأعملنا الاخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلة ولا يجوز كون العامل غير الاخير لوجوب ابراز الضمير حينئذ فيما بعد وان كان فضلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لان اعرابها بالحروف اذا كانت مستعملة فى معناها وهى هنا المراد بها اللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول لمحذوف يفسره المذكور من باب الاشتغال لا مفعول مقدم لأبانا لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر واشتراط كون الشاغل ضميرا أكثرى لا كلى أو الضمير مقدر قاله يس وقد يقال اذا جعل صحبة مفعولا مقدما لأبانا فقد ولى أن الفعل الظاهر تقديرا (قوله لا ذو الموصوله) احترز عنها مع أن الكلام فى المعرب وهى مبنية دفعا لتوهم المبتدى الذى لا يعرف انها مبنية دخولها فى قوله ذو (قوله والفم حيث الميم منه بانا) استعمل حيث فى الزمان على رأى الاخفش أو فى المكان الاعتبارى أعنى التركيب واعترض كلامه بأنه يوهم أن الاصل فم بالميم فالذى ينبغى وفوه ان لم يبدل من واوه ميم وقد يقال لا نسلم أن الاصل الواو وقال الناظم الصحيح أن للفم أربع مواد فمى

واعلم أن النائب فى الاسم اما حرف واما حركة وفى الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده فبدأ بالاسماء الستة لانها أسماء مفردة والمفرد سابق المثنى والمجموع ولان اعرابها على الاصل فى الاعراب بالفرع من كل وجه فقال (وارفع بواو وانصبن بالالف ❊ واجرر بياء) أى نيابة عن الحركات الثلاث (ما) أى الذى (من الاسماء أصف) للتبعد (من ذاك) أى من الذى أصفه (ذو ان صحبة أبانا) أى أظهر لا ذو الموصولة الطائية فان الاشهر فيها البناء عند طيئ (والفم حيث الميم منه بانا) أى انفصل

ف م و ف م م ف و ه كذا فى الرودانى وبأن الفم اذا فارقته الميم هو الفاء وحدها
ولا تعرب أصلا والمعرب هو فوك وهو غير الفم بنقص الميم ففى عبارته حكم على مالم
يثبت له الحكم مع ترك الحكم على ما ثبت له الحكم وأجيب بأن المراد بالفم العضو
المخصوص لا اللفظ على تقدير مضاف أى ودال الفم حيث الميم من داله بان والدال
يعم مامعه ميم وما معه غيرها (قوله الظاهرة عليها) كان الاولى اسقاطه لتدخل
الحركات المقدرة فى لغة القصر (قوله وفيه حينئذ) أى حين اذ لم ينفصل منه
الميم وقوله عشر لغات قال شيخ الاسلام فى شرحه على الشذور مانصه الفم بالميم
يعرب بالحركات مع تضعيف ميمه وبدونه ومنقوصا كقاض ومقصورا كعصا
بتثليث فائه فهذه مع لغة حذف الميم ثلاث عشرة لغة واقتصر فى التسهيل على
عشرة وأفصحها فتح فائه منقوصا اه فأنت تراه ذكر فى الفم بالميم اثنتى عشرة لغة
بزيادة ثلاث لغات على ماذكره الشارح وهى اعرابه على الباء كقاض مثلث الفاء
واسقاط لغة اتباع فائه لميمه فاذا انضمت الى الاثنتى عشرة كانت لغات الفم بالميم ثلاث
عشرة فمانقله البعض وسكت عليه من انها عشرون وان شيخ الاسلام ذكرها
فى شرحه على الشذور لا أصل له وبقى لغات ثلاث نقلها الدمامينى وغيره وهى فاه
وفوه وفيه قال وجمع الثلاثة أفواه ثم وجه ذلك فراجعه (قوله نقصه) مراده
بالنقص حذف اللام وجعل الاعراب على الميم (قوله وقصره) أى اعرابه
بالحركات مقدرة على الالف كما فى فتى (قوله اتباع فائه لميمه) أى فى حالة نقصه
قيل وهذه اللغة أضعف اللغات ذكره شيخنا (قوله وأب) مبتدأ لانه معرفة لان
المراد لفظه وأخ وحم معطوفان عليه وكذلك خبر أى كما ذكر من ذو والفم فى كون كل
مما أصف فقول الشارح مما أصف بيان لحاصل معنى قوله كذلك والحم أقارب
الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة (قوله وهن) مبتدأ محذوف الخبر أى كذلك
(قوله عن أسماء الاجناس) كان ينبغى حذف أسماء لان ماذكر كناية عن الاجناس
نفسها قال الجوهرى الهن كناية ومعناه شئ تقول هذا هنك أى شيئك ويمكن جعل
عن متعلقة بمحذوف لا بيكنى أى بدلا عن أسماء الاجناس فصح كلام الشارح (قوله
عما يستقبح ذكره) أى فرجا كان أو غيره (قوله ولهذا أتى به) أى لكونه متعين
الاعراب بالحروف لا مطلقا بل فى حالة عدم الميم (قوله أحسن) أى أكثر استعمالا
يس (قوله من تعزى الخ) قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة
مفتوحة فعين مهملة فزاى مشددة أى من انتسب وانتمى وهو الذى يقول يالفلان

فان لم ينفصل منه أعرب بالحركات الظاهرة
عليها وفيه حينئذ عشر لغات نقصه وقصره
وتضعيفه مثلث الفاء فيهن والعاشرة
اتباع فائه لميمه وسحاهن فتح فائه منقوصا
و(أب) و(أخ) و(حم كذاك) مما أصف
(وهن) وهى كلمة يكنى بها عن أسماء
الاجناس وقيل عما يستقبح ذكره وقيل
عن الفرج خاصة فهذه الاسماء الستة
تعرب بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء
جرا وهذا الاعراب متعين فى الاول منها وهو
وهو ذو ولهذا بدأ به وفى الثانى منها وهو
الفم فى حالة عدم الميم ولهذا ثنى به وغير
متعين فى الثلاثة التى تليهما وهى أب وأخ
وحم لكنه الاشهر والاحسن فيها
(والنقص فى هذا الاخير) وهو هن
(أحسن) من الاتمام وهو الاعراب
بالاحرف الثلاثة ولذلك أخره والنقص
أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة
على العين وهى النون وفى الحديث من
تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن أبيه
ولا تكنوا واقلة الاتمام فى هن أنكر
الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه
الاتمام عن العرب ومن حفظ حجة على
من لم يحفظ

ليخرج الناس معه فى القتال الى الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة فعين مهملة
مكسورة فضاد معجمة مشددة أى قولوا له عض على هن أبيك أى على ذكر أبيك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذى أراده أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت اليه
عساه أن ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها
نون مضمومة مخففة أى لا تذكروا كناية الذكر وهى الهن بل اذكروا له صريح اسمه
وهو الاير بفتح الهمزة وسكون التحتية اه وقوله أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت
اليه الخ يحتمل أيضا أن معنى عض على هن أبيك عض على ذكر أبيك حيث لم يلد من
يعضدك على الباطل من اخوتك (فائدة) قال يس الحديث المذكور فى الجامع
الصغير عن الامام أحمد والنسائى لكن بلفظ اذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية
فأعضوه الخ وقد اقتصر ابن الاثير فى النهاية على ما فى الشرح اه (قوله فما ظلم)
أى ما حصل منه ظلم فى المشابهة لانه لم يشابه أجنبيا فالفعل منزل منزلة اللازم
أو ما ظلم أحدا فى الصفة المشابه فيها لكونها صفة أبيه فالمفعول محذوف ايذانا
بالعموم أو ما ظلم أباه بتضييع صفته أو ما ظلم أمه باتهامها فيه اذا لم يشابه أباه
(قوله وقصرها من نقصهن) عبر بضمير الافراد ثم بضمير الجمع اشارة الى جواز
الامرين وان كان الافصح فى الثلاث الى العشر هن وفيما فوق العشر ها كما يشير
اليه الافراد أولا والجمع ثانيا فى قوله تعالى ان عدة الشهور الآية ذكره السيوطى
فى كتابه المسمى بالشماريخ فى علم التاريخ نقلا فى حاشية شيخنا السيد من أن العشر
كما فوقها ليس على ما ينبغى (قوله أشهر) يفيد أن النقص شهير وهو كذلك
ولا ينافيه قوله وفى أب وتاليه يندر أى النقص لان الشهرة ضد الخفاء فلا تنافى
الندرة التى هى قلة الاستعمال وأشهر أفعل تفضيل شاذ لانه اما من شهر المبنى
للمجهول أو أشهر الزائد على الثلاثى (قوله والمراد الخ) انما قال والمراد لان
المتن لم يصرح بالاكثرية وكأن الشارح يشير الى أن فى كلام المتن حذفا (قوله
أكثر وأشهر الخ) مقتضاه أن النقص فيهن كثير وهو مناف لتصريح المصنف
بندرته فيهن الا أن يقال الندرة فى كلام المصنف بالنسبة الى القصر والاتمام
فلا تنافى كثرته فى نفسه (قوله ان أباها الخ) الشاهد فى الثالث صراحة
وفى الاولين بقرينة الثالث اذ يبعد كل البعد التلفيق بين لغتين فمن قال الشاهد
فى الثالث فقط أراد الشاهد صراحة وقوله غايتاها على لغة من يلزم المثنى الالف
والضمير الى المجد وأنثه باعتبار الصفة أو الرتبة والمراد بالغايتين المبدأ والمنتهى
كما قيل أو غاية المجد فى النسب وغاية المجد فى الحسب وقيل الالف بعد التاء الفوقية

(وفى أب وتاليه) وهما أخ وحم (يندر)
أى يقل النقص ومنه قوله
بأبه اقتدى عدى فى الكرم
ومن يشابه أبه فما ظلم
(وقصرها) أى قصر أب وأخ وحم (من
نقصهن أشهر) قصرها مبتدأ وأشهر خبره
ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم
من على أفعل التفضيل وهو قليل كما
ستعرفه والمراد أن استعمال أب وأخ وحم
مقصورة أى بالالف مطلقا أكثر وأشهر
من استعمالها منقوصة أى محذوفة
اللامات معربة على الاحرف الصحيحة
بالحركات الظاهرة ومن القصر قوله
ان أباها وأبا أباها
قد بلغا فى المجد غايتاها

للاشباع لا للتثنية (قوله مكره أخاك) خبر مقدم ومبتدا مؤخر أو مكره مبتدا وأخاك نائب فاعل سد مسد الخبر على قول الكوفيين والاخفش من انه لا يشترط فى الوصف اعتماده على نفى أو شبهه قال فى التصريح قيل أول من قاله عمرو بن العاصى حين حمله معاوية على مبارزة على فلما التقيا قال له عمرو ذلك فأعرض عنه على رضى الله تعالى عنهم وذكر الاخ للاستعطاف (قوله وأن فى هن لغتين) زاد فى الهمع ثالثة دونهما وهى تشديد النون (قوله وزاد فى التسهيل الخ) ذكر الروداني انه يجوز فى الأب والاخ المشددين اعرابهما بالحروف فيقال هذا أبوك وأخوك مثلا بالتشديد والاعراب بالحروف (قوله كقرو) القرو بفتح القاف وسكون الراء وبالواو يطلق على القصد والتتبع وقدح من خشب (قوله كقرء) القرء بفتح القاف وسكون الراء وبالهمز يطلق على الجمع والحيض والطهر وقد تضم قافه كما فى القاموس (قوله وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء) أما الاول فلانقلاب لامها ألفا فى نحو ذوانا وقيل ذاتا أيضا بلا رد اللام كما فى التسهيل وأما الثانى فلان ياءى اللام أكثر من واويه والحمل على الاكثر أرجح فأصلها ذوى حذفت الياء اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو وحركت الذال بحركة الواو اتباعا لها ثم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للنقل وفى حال النصب قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى حال الجر حذفت كسرة الواو للنقل فوقعت الواو متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لا وجه للنقل والاتباع فى حال النصب لفتح الواو والذال فتحا أصليا قلت نقدر ذهاب فتحهما الاصلى وفتح الواو بفتحة الاعراب التى كانت على اللام المحذوفة وفتح الذال بفتحة الاتباع لتكون حالة النصب كحالتى الرفع والجر على قياس ما سيأتى للشارح ترجيحه فى أب قبيل التنبيه الآتى ولك أن لا تتكلف ذلك على قياس مقابله الآتى (قوله فعل بالاسكان) أى مع فتح الفاء واستدل بأن الحركة زيادة فلا يقدم عليها الا بثبت وأجيب عن حجة سيبويه بأن الاسم اذا حذفت لامه ثم ثنى لا ترد عينه الى سكونها قاله يس أى فالمقتضى لقلب اللام ألفا موجود (قوله ولامها واو) انظر ما دليله على أن لامها واو ثم رأيت الاستدلال بأن أول أحواله واو ولام اخواته غير فوك واو فأجرى الباب على سنن واحد (قوله من باب قوة) أى من باب ما عينه ولامه واو بقطع النظر عن حركة الفاء (قوله وأصله ذوو) حذفت الواو الثانية اعتباطا ونقلت حركة الاعراب الى الواو الاولى وفعل بالكلمة ما تقدم (قوله بفتح الفاء وسكون العين) لان حركة العين زيادة فلا تثبت الا بثبت ولا يرد جمعه

وفى المثل مكره أخاك لا بطل وحاصل ماذكره أن فى أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الاعراب بالاحرف الثلاثة والثانية أن تكون بالالف مطلقا والثالثة أن تحذف منها الاحرف الثلاثة وهذا نادر والاشهر وأن فى هن لغتين النقص وهو الاشهر والاتمام وهو قليل وزاد فى التسهيل فى أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفى أخ التشديد وأخوا باسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفى حم حموا كقرو وحما كقرء وحمأ كخطأ فيكون فيه ست لغات (تنبيه) مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء ومذهب الخليل أن وزنها فعل بالاسكان ولامها واو فهى من باب قوة وأصله ذوو قال ابن كيسان يحتمل الوزنين جميعا وفوك وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين

على أفعال لان ما على فعل الساكن العين يجمع على أفعال اذا كان معتل العين كثوب وسيف (قوله وأصله فوه) حذفت الهاء اعتباطا لشبهها بحرف العلة فى الخفاء وقربها منه فى المخرج ثم تارة يعوض عن واوه الميم لانهما من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا فتنقل حركة الاعراب الى الواو ويفعل بالكلمة ما تقدم (قوله لامه هاء) بدليل قولهم فى الجمع أفواه وفى التصغير فويه (قوله بسماع قصرها) لان قصرها يوجب فتح العين اذ لا مقتضى لقلب اللام ألفا الا تحركها مع انفتاح ماقبلها (قوله وبجمعها على أفعال) أى لان ما على فعل الصحيح العين الساكنها لا يجمع على أفعال بل على أفعل كما سيأتى فى قول الناظم لفعل اسما صح عينا أفعل لكن هذا لا ينهض على الفراء الا فى حم لا فى أب وأخ لان مذهبه أن ما على فعل بالسكون وفاؤه همزة يجوز جمعه على افعال وأفعل ومفاد كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء وتوقف شيخنا فى سماعه (قوله فيه يستدل) أى لا بما ذكره الشارح كما يفيده تقديم المعمول لما علمت من رده (قوله وشرط ذا الاعراب بالاحرف الثلاثة) أخذ الشارح من كون المقام مقام الاعراب بالنائب ومن المثال ويكفى هذان فى صرف اسم الاشارة عن رجوعه الى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يضفن) أى ولو نية فى فا نصبا كما فى التسهيل وجمع الجوامع للسيوطى كقول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا أى خياشيمها وفاها قال فى الهمع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوزه الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك فى الاختيار تخريجا على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فابقى المضاف على حاله ورأيت بخط الشنوانى عن سم انه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غيرفا من فوك وبقية الاسماء الستة وأورد عليه أن هذا الاشتراط فى ذو والفم بلا ميم تحصيل الحاصل لانهما ملازمان للاضافة وأجيب بأن الشرط ينصرف الى ما هو محتاج اليه بدلالة العقل والمحتاج اليه هنا هو ما عداهما فقول الشارح فى الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد على اشتراط الاضافة لا أبا لك لانه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه فى الحقيقة نعم انجرار ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله فى المغنى وعلله بأن اللام أقرب وبأن الجار لا يعلق فيكون مستثنى من عمل المضاف فى المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا الى الضمير لكان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما سيأتى فى باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظرا الى عدم الاضافة بحسب الظاهر والحاصل أنا راعينا الحقيقة تارة فأعربنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعملنا

وأصله فوه لامه هاء وذهب الفراء الى أن وزنه فعل بضم الفاء وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيتها بالواو الى أن لام حم ياء من الحماية وذهب بعضهم لان احماء المرأة يحمونها وهو مردود بقولهم فى التثنية حموان وفى احدى لغاته حمو وذهب الفراء الى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالاسكان ورد بسماع قصرها وبجمعها على افعال وأما هن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم هنة وهنوات وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية واعترضه ابن اياز بأن فتحة النون فى هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث وفى هنوات لكونه مثل جفنات فتح لاجل جمعه بالالف والتاء وان كانت العين ساكنة فى الواحد وقد حكى بعضهم فى جمعه أهناء فيه يستدل على أن وزنه فعل بالتحريك (وشرط ذا الاعراب) بالاحرف الثلاثة فى الكلمات الست (أن يضفن)

لافيه ولم نكررها أقول بقي أن يقال لم أعربنا الا أبالي بالحرف مع اضافته في الحقيقة للياء وعدم اضافته أصلا في الظاهر والقاطع للاشكال من أصله ماذكره بعضهم من حمل ماذكر على لغة القصر وانما ترك التنوين للبناء وسيأتي بسط ذلك في باب لا (قوله لا للياء) معطوف على متعلق يضفن المحذوف والتقدير أن يضفن لأي اسم لا للياء ولم يقيد الياء بياء المتكلم لان الاضافة لا تكون لياء المخاطبة أصلا لاختصاصها بالفعل (قوله مع ماهن عليه الخ) أشار به الى دفع اعتراض على المصنف في سكوته عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع انه استغنى عن التصريح بهما بكونه ذكرها كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لا من المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله أنواع غير الياء) أي أنواع المضاف اليه المغاير للياء (قوله عما اذا لم تضف) أي تلك الاسماء أي القابل منها لعدم الاضافة فلا يرد أن ذو والفم بلا ميم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة) يظهر لي انه ليس بقيد بالنسبة الى أب وأخ وحم لاطلاقهم جواز قصرها مثلا فتفطن ولا يرد عليه قوله خالط من سلمى خياشيم وفا لان لفظ المضاف اليه منوي الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاها ولا يرد عليه أيضا ان من لغات الفم الفمى كالفتى وهو مقصور معرب بالحركات المقدرة مع الاضافة وعدمها لان الكلام ليس في الفم بالميم بل ليس في ذي والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يضفن وماذكرناه عند قول الشارح عما اذا لم تضف فافهم (قوله عوض من عينه وهي الواو ميم) وجه التعويض ان الاضافة اذا زالت يأتي التنوين فيدخل على واو وهي ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها لتبقى وعند الاضافة لا يحتاج الى الميم للامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني وتقدم وجه ايثار الميم دون غيرها (قوله وقد تثبت) أي على قلة أجراء لحال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله يصبح) أي الحوت المذكور قبل وجملة وفي البحر فيه حالية (قوله لخلوف فم الصائم) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل خطأ أي تغير رائحته بعد الزوال ومعنى أطيبيته عند الله احقيته بثناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبيته بيوم القيامة على المعتمد وذكره في رواية مسلم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أي على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبي وأخي وحمي وهني بلا رد للاماتها المحذوفة كما هو الشائع أو منع من ظهورها سكون ما قبل الياء للادغام في الاربعة برد لاماتها وقلبها ياء وادغامها في ياء

المتكلم

لا للياء) مع ماهن عليه من الافراد والتكبير (كجا أخو أبيك ذا اعتلا) فكل واحد من هذه الاسماء مفرد مكبر مضاف واضافته لغير الياء وقد احتوت هذه الامثلة على أنواع غير الياء فان غير الياء اما ظاهر أو مضمر والظاهر اما معرفة أو نكرة والاحتراز بالاضافة عما اذا لم تضف فانها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أبا ومررت بحم وكلها تنفرد الا ذو وفانها ملازمة للاضافة واذا أفرد فوك عوض من عينه وهي الواو ميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله يصبح ظمآن وفي البحر فمه ولا يختص بالضرورة خلافا لابي علي لقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا للياء عما اذا اضيفت للياء فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للياء

المتكلم وفي فيّ قلب عين في ياء وادغامها في ياء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها سكونه للادغام كما صرح به الرضي (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع لمعنى كلي معرفا أو منكرا وأراد بالصفة المشتق للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم والجملة فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر الضمير الراجع الى بعض الاجناس فلا يقال الفضل ذوه أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ووجه ما ذكره الشارح من الحصر أن ذو وصلة للوصف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غني عنها لصلاحيته بنفسه للوصف وكذا الجملة (قوله وما خالف ذلك فهو نادر) كاضافته الى العلم في نحو أنا الله ذو بكة والى الجملة في نحو اذهب بذي تسلم أي اذهب في وقت صاحب سلامة وفي نكت السيوطي ان اضافته الى العلم قليلة والى الجملة شاذة وفي يس انه أضيف الى الضمير شذوذا (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أي بالواو والنون أو الياء والنون ان أريد بها من يعقل أو بالالف والتاء ان أريد بها ما لا يعقل كأن يقال أبوات وأخوات وقد جمع جمع أب وأخ وذي جمع مذكر سالم قيل وهن وحم وفم بلا ميم أيضا (قوله وأبعدها عن التكلف) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهي بيان مقتضى العامل ولا محذور في جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حده من نفسها (قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر) ان قلت لم أتبعوا في هذه الاسماء دون نظائرها من الاسماء المعتلة نحو عصاك ورحاك قلت الفرق أن للاتباع في هذه الاسماء فائدة وهي الاشعار بأن ما قبل الآخر كان في غير حالة الاضافة حرف اعراب نحو ان له أبا شيخا كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشيء اذا لزم شيأ من باب اجرى جميع الباب على وتيرته فلا يرد فوك وذو مال (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أي لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الباء على هذا عارضة للاتباع فلا تصلح موجبا لقلب الواو المتحركة ألفا لما سيأتي في محله من انه يشترط اصالة الفتح وأجيب بأن حركتها في الحقيقة غير عارضة والحكم بذهاب حركتها الاصلية والاتيان بحركة اخرى للاتباع أمر تقريري ارتكبناه اجراء للباب على وتيرة واحدة وعلى تسليم عروضها في الحقيقة يقال لما حلت محل الاصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت حكمها أفاده الدماميني

وكلها تضاف للياء الا ذو وفانها لا تضاف لمضمر وانما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما اذا كانت مثناة أو مجموعة جمع سلامة فانها تعرب اعرابهما وان جمعت جمع تكسير اعربت بالحركات الظاهرة وبكونها مكبرة عما اذا صغرت فانها تعرب أيضا بالحركات الظاهرة واعلم أن ما ذكره الناظم من ان اعراب هذه الاسماء بالاحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزيادي من البصريين وهشام من الكوفيين في أحد قوليه قال في شرح التسهيل وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين انها معربة بحركات مقدرة على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فاذا قلت قام أبو زيد فاصله أبوزيد ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أبا زيد فاصله أبو زيد فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وقيل ذهبت حركة الباء ثم حركت اتباعا لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفا قيل وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع واذا قلت مررت بأبي زيد فاصله بأبو زيد فاتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان

(قوله وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح) أى لانّ الاصل فى الاعراب أن يكون بالحركات ظاهرة أو مقدرة فمتى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لانه فى الاعراب بالنيابة كما قال سابقا وغير ماذكر ينوب الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثنى عشر مذهبا ساقها السيوطى فى همع الهوامع فراجعه (قوله انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى والمناسب لقوله فى السؤال الثانى وانما اختيرت هذه الاسماء أن يقول هنا انما أعرب بعض المفردات بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحيح كلام الشارح أن يقال المنظور اليه فى السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة وهى كونها بعضا من الاسماء المفردة لا جهة خصوصها وهى كونها هذه الاسماء بأشخاصها (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الاصل للاصل والفرع للفرع (قوله وكذا البواقى) فالحم لكونه أقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه بمعنى الصاحب يستلزم مصحوبا والفم يستلزم صاحبه وكذا الهن (قوله ارفع المثنى) سيأتى شروط المثنى (قوله والمثنى) أى اصطلاحا أما لغة فهو المعطوف كثيرا (قوله اسم) أى معرب بدليل أن الكلام فى المعرب فلا يرد على التعريف أنتما (قوله ناب عن اثنين) أى اسمين اثنين أعم من أن يكونا مذكرين أو مؤنثين مفردين كالزيدين أو جمعى تكسير كالجمالين أو اسمى جمع كالركبين أو اسمى جنس كالغنمين والمراد ناب عنهما فى الحالة الراهنة لانّ معنى الفعل غير معتبر فى التعاريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به والمراد النيابة عنهما بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ثم ارجع البصر كرتين مما استعمل فى الكثرة لانّ نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى لا مثنى حقيقة (قوله فى الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة لمذهب الناظم الذى يجوز تثنية المشترك مرادا بها معنياه المختلفان وجمعه كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مرادا بها فردان لاحد معنييه نحو عندى عينان منقودة وموردة وبجمعه كذلك ويجوز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه وجمعه كذلك عنده معللا ذلك بأن الاصل فى التثنية والجمع العطف وهو فى المتفقين والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصار فاذا جاز فى أحدهما فليجز فى الآخر قياسا قال فى شرح الجامع وبعضهم بنى المسئلة على جواز استعمال المشترك فى معنييه أى واللفظ فى حقيقته ومجازه فان قلنا به جاز والا فلا اهـ وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية متعلقة بناب

وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب وهما أقواها فى اعراب هذه الاسماء وهذه الاسماء بالاحرف (تنبيه) انما أعربت هذه الاسماء بالاحرف توطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك انهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف للفرق بينهما وبين المفرد فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم ينفر منه لسابق الالفة وانما اختيرت هذه الاسماء لانها تشبه المثنى لفظا ومعنى أما لفظا فلانها لا تستعمل كذلك الا مضافة والمضاف مع المضاف اليه اثنان وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر فالاب يستلزم ابنا والاخ يستلزم أخا وكذا البواقى وانما اختيرت هذه الاحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بالالف ارفع المثنى) والمثنى اسم ناب عن اثنين نيابة عن النعمة ... اتفقا فى الوزن والحروف بزيادة

(قوله

(قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاء زيد وزيد مثلا فى غير ضرورة أو شذوذ الا لنكتة كقصد تكثير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر نحو قول الحجاج انا الله محمد ومحمد فى يوم أى محمد ابنى ومحمد أخى وأل فى العاطف للعهد والمعهود الواو خاصة ففى كتاب العسكرى لا يجوز فى قام زيد فزيد قام الزيدان بخلاف قام زيد وزيد قال ولهذا لا يجوز قام زيد فزيد الظريفان لانّ النعت كالمنعوت فكما لا يجمع المنعوتان فى لفظ واحد كذلك نعتاهما كذا فى الدمامينى وعلى هذا لا يجوز بالطريق الاولى جاء زيد فعمرو الظريفان وعندى أنه يجوز جاء زيد فزيد الظريفان وجاء زيد فعمرو الظريفان لانتفاء اللبس المانع من جواز جاء الزيدان فى جاء زيد فزيد أو فعمرو ولانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فعليك بالانصاف وأل فى المعطوف أيضا للعهد والمعهود المعطوف من لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة لانّ المعطوف ليس من لفظ المثنى (قوله فاسم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا مع سكوته عن اخراج قوله ناب عن اثنين لما دل على أقل من اثنين كرجلان أى ماش ولما دل على أكثر كصنوان جمع صنو ولم أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلبتى الحداد أو علم كالبحرين لمكان وجعلها اتفقا فى الوزن قيدا أوّل انه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب عن اثنين فصلا أوّل مخرجا لما مرّ (قوله كالقمرين) للشمس والقمر تغليبا للمذكر ولم يغلبوا المؤنث الا فى مسئلتين قولهم ضبعان بفتح فضم فى تثنية ضبع للمؤنث وضبع بكسر فسكون للمذكر ونحو قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معك عدد مميز بمذكر ومؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصلا من العدد بين كذا فى المغنى قال الدمامينى ومن أمثلة المسئلة الثانية اشتريت عشرا بين جمل وناقة ثم قال ووقع تغليب المؤنث فى غير تينك المسئلتين ففى التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا والمراد عشرة أيام بلياليهن لكن أنث العدد لتغليب الليالى وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا مشعر بأن المراد بالعشر الايام فأنث تغليبا لليالى وزعم زاعم انه عليه الصلاة والسلام غلب المؤنث فى قوله حبب الىّ من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عينى فى الصلاة اهتماما بالنساء وهذا الحديث رواه النسائى عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلمها ثابتة من طريق صحيح اهـ أقول عدّ فى آخر المغنى

أغنت عن العاطف والمعطوف فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقى كالزيدين وغيره كالقمرين واثنين واثنتين وكلا وكلتا والالفاظ الموضوعة للاثنين

من أمثلة التغليب قولهم المروتين فى الصفا والمروة وهذا من تغليب المؤنث (فائدة) أذكرنى ذكر القمرين قول القائل

رأت قمر السماء فأذكرتنى * ليالى وصلها بالرقمتين

كلانا ناظر قمرا ولكن * رأيت بعينها ورأت بعينى

قال الدماميني هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقى هو وجهها وان قمر السماء قمر مجازى لمشابهته وجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعينى يرشد اليه اه أى لان معنى رأيت بعينها الخ انى رأيت القمر الحقيقى وهى رأت القمر المجازى لانى رأيت وجهها وهو القمر الحقيقى وهى رأت قمر السماء وهو القمر المجازى قال الصلاح الصفدى وهذا أحسن ما يقال فى معنى البيتين وذهب بعضهم الى أن نحو القمرين مثنى حقيقة وان التثنية انما حصلت بعد تسمية المغلب عليه باسم المغلب مجازا وهو مبنى على جواز تثنية اللفظ مرادا بها حقيقته ومجازه (قوله كزوج وشفع) فيه انهما لم يوضعا للاثنين خاصة بل لاعم من اثنين وهو ما انقسم بمتساويين ومثلهما زكا يقال خسا أو زكا أى فردا أو زوجا قاله الرودانى (قوله نخرج بالقيد الاول نحو العمرين) يصح ضبطه بالفتح فالاسكان تغليبا للاخف وبالضم فالفتح اشارة الى قوله صلى الله عليه وسلم اللهم أعز الاسلام بأحب العمرين اليك يعنى عمر بن الخطاب وعمرو بن هشام الذى هو أبو جهل تغليبا للاشرف الذى سبقت له السعادة فيكون فى الحديث رمز الى انه الذى يسلم قال الدماميني يغلب الاخف لفظا ما لم يكن غير الاخف مذكرا أو أقول أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه فى العمرين بالضم فالفتح وما نقلناه عن الدماميني نقله الشمنى عن التفتازانى ثم نقل الدماميني عن ابن الحاجب أن شرط التغليب تغليب الادنى على الاعلى وضعفه وعن غيره أن شرطه تغليب الاعلى على الادنى وضعفه (قوله وبالثانى نحو العمرين) كان الاولى أن يقول نحو الزيدين فى زيد وعمرو لان المثال الذى ذكره خارج بالقيد الاول لاختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث كلا وكلتا الخ) قال شيخنا أى نخرج بالثالث ما لا زيادة فيه أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغنى عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون له مفرد من لفظه اه فالاول نحو كلا وزوج وشفع والثانى نحو كلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كلت واثن واثنة وثنت ومن هذا يعلم انه كان ينبغى للشارح ذكر زوج وشفع مع الالفاظ الخمسة لخروجهما أيضا بالقيد الثالث الا أن يقال تركهما للمقايسة وانه كان ينبغى له تعليل خروج كلا بعدم

كزوج وشفع نخرج بالقيد الاول نحو العمرين فى عمرو وعمر وبالثانى نحو العمرين فى أبى بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان واثنتان وثنتان اذ لم يسمع كل ولا كلت ولا اثن ولا اثنة ولا ثنته

الزيادة فيها أصلا لا بعدم سماع مفرد لها لايهامه أن فيها زيادة لكن لا تغنى عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفردها فتأمل واعلم أن اخراج زوج وشفع بالقيد الثالث انما هو على التنزل مع الشارح فى دخول شفع وزوج فى قولنا اسم ناب عن اثنين وتقدم ما فيه (فائدة) قال فى التصريح ويشترط فى كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط أحدها الافراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد ولا جمع المؤنث السالم وان ثنى غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر الثانى الاعراب فلا يثنى المبنى وأما ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للاثنين وليس من المثنى حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين وأما قولهم منان ومنين فليست الزيادة فيهما للتثنية بل للحكاية بدليل حذفهما وصلا ولا يرد نحو يا زيدان ولا رجلين لان البناء وارد على المثنى فهما من بناء التثنية لا من تثنية المبنى الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيبا اسناديا باتفاق ولا مزجيا على الاصح فان أريد الدلالة على اثنين أو اثنتين مما سمى به أضيف اليهما ذوا أو ذواتا والمجوزون تثنية المزجى قال بعضهم يقال معدى كربان وسيبويهان وقال بعضهم يحذف عجز المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيبان وأما العلم الاضافى فانما يثنى جزؤه الاول على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدى العلم الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى مقرونا بأل أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعوض من العلمية فيقال جاء الزيدان ويا زيدان مثلا ولهذا لا تثنى كنايات الاعلام كفلان وفلانة لانها لا تقبل التنكير الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب والام فتغليب وتقدم بيانه السادس اتفاق المعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه أو مرادا به معنياه المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ وأورد عليهم جواز تثنية العلم اذ نسبة العلم المشترك الى مسمياته كنسبة المشترك الى مسمياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما انه لا يلزم من جواز تثنية العلم المشترك جواز تثنية المشترك لان تثنية المشترك باعتبار معنييه تلتبس بتثنيته باعتبار فردى احد معنييه وهذا مفقود فى تثنية العلم اذ ليس شئ من معانيه جنسا وقدمنا أن المصنف يشترط امن اللبس فلا يرد عليه ما ذكر السابع أن لا يستغنى عن تثنيته بتثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سى فقالوا سيان لا سواآن أى قياسا فلا ينافى انه شذ سواآن وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو يلحق بالمثنى نحو اجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا

عن تثنيتهما بسنة وثمانية الثامن أن يكون له ثان فى الوجود فلا يثنى الشمس
والقمر وأما قولهم القمران فتغليب وقد مر بيانه اه مع زيادة من الهمع وغيره
ويظهر أن المركب التقييدى العلم كالمزجى وزاد بعضهم كالسيوطى فى الهمع أن
يكون لتثنيته فائدة فلا يثنى كل وأحد وعريب وديار لافادة الجمع العموم ورد زيادته
بأنه يغنى عنه الاتفاق فى المعنى غير ظاهر وان لا يشبه الفعل فلا يثنى أفعل من ورد
بعضهم زيادة هذا بأن مانع التثنية فى أفعل من عرض من التركيب أى مع من فلا
يعتد به اذ هو فى حد ذاته يصح أن يثنى (قوله سلامى) هى بضم السين المهملة
وتخفيف اللام وفتح الميم العظام بين المفصلين من مفاصل أصابع اليد أو الرجل قاله
العينى (قوله وكلا) هذا شروع فى ذكر بعض ما حمل على المثنى وألف كلا قيل
بدل عن واو وقيل عن ياء وألف كلتا للتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن ياء وقيل
الالف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للالحاق وقيل للتأنيث فان قلت اذا كانت
ألف كلا أصلية وألف كلتا للتأنيث أو أصلية فالألف فيهما غير مجتلبة لعامل فكيف
تكون اعرابا أجيب بأن الاعراب قد يكون حرفا من نفس الكلمة كما فى الاسماء
الستة والمثنى والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا
بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شئ كما فى الاسماء الستة وبعد دخوله
اعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فتدبر
(قوله بمضمر) متعلق بوصل مقدرة لدلالة وصل المذكورة لان أداة الشرط
لا يليها الا فعل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر وقوله مضافا حال من الضمير المستتر
فى وصل العائد الى كلا وفسية احترز به عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافة اليه
نحو زيد وعمرو هما كلا الرجلين لان الاتصال يشمل القبلى والبعدى فعلم ما فى كلام
شيخنا (قوله أى وارفع الخ) أشار الى أن كلا معطوف على المثنى وان مضافا
حال من نائب فاعل وصل وان متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه (قوله
كلتا كذاك) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر (قوله فى هذه الحالة) أى حالة
الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقا) أى سواء أضيفا الى مضمر أو ظاهر (قوله
عمدت) أى قصدت وبابه ضرب كما فى المختار والاسناد فى جد بنا المسير مجاز عقلى
والاصل جد دنا فى المسير (قوله ملازمان للاضافة) أى الى المعرف الذى يدل على
اثنين بلا تفرق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتى فى الاضافة (قوله
كلاهما) أى الفرسين وقوله جد الجرى مجاز عقلى والاصل جدا فى الجرى وقوله
قد أقلعا أى كفا عن الجرى وقوله رابى أى منتفخ والشاهد أقلعا ورابى

قوله

سلامى واحده
وأما قوله فى كلت رجلاها
فانما أراد كلتا فحذف الالف للضرورة
فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى فى اعرابه
وليست منه (وكلا اذا بمضمر مضافا وصلا)
الالف للاطلاق أى وارفع بالالف كلا اذا
وصل بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك
المضمر حملا على المثنى الحقيقى و (كلتا
كذاك) أى ككلا فى ذلك تقول جاء فى
الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما فان
أضيفا الى ظاهر أعربا بالحركات مقدرة على
الالف رفعا ونصبا وجرا وبعضهم يعربهما
اعراب المثنى فى هذه الحالة أيضا وبعضهم
يعربهما اعراب المقصور مطلقا ومنه قوله
نعم الفتى عمدت اليه مطيتى
فى حين جد بنا المسير كلانا
(تنبيه) كلا وكلتا اسمان ملازمان
للاضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى
ولذلك أجيز فى ضميرهما اعتبار المعنى
فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا
فى قوله
كلاهما حين جد الجرى بينهما
قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

(قوله وبه جاء القرآن) أى نصا وأما اعتبار المعنى فلم يجئ فيه نصا لان الضمير
فى قوله تعالى وفجرنا خلالهما نهرا لا يتعين رجوعه الى كلتا من قوله تعالى كلتا
الجنتين آتت أكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنتين وان كان رجوع الضمير الى
المضاف أكثر من رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشى فى شرح الجامع على رجوع
الضمير الى كلتا قال الدمامينى ويتعين الافراد مراعاة للفظ فى نحو كلانا غنى عن
أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث
اذ المراد كل واحد منا غنى عن أخيه قال فى المغنى وقد سئلت قديما عن قول القائل
زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما
توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا فالوجهان والمختار
الافراد وعلى هذا فاذا قيل أن زيدا وعمرا فان قيل كليهما قيل قائمان أو كلاهما
فالوجهان اه (قوله اثنان واثنتان) تجوز اضافتهما الى ما يدل على اثنين لكن
لا بد أن يكون الاثنان الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه
لئلا يلزم اضافة الشئ الى نفسه لا فرق فى ذلك بين الظاهر والضمير على المرضى عندى
ويؤيده تصريح بعضهم كما فى الروداني بجوازا ثنا كما اذا أريد بالاثنين امرءان غير
المخاطبين مضافان اليهما كعبدين لهما وأما ما نقله فى التصريح عن الموضح
فى شرح اللمحة وتبعه البعض من امتناع اضافة اثنين واثنتين الى ضمير تثنية لانها
اضافة الشئ الى نفسه فغير ظاهر على اطلاقه (قوله من أسماء التثنية) أى من
الاسماء الدالة وضعا على اثنين (قوله كابنين وابنتين الخ) قال بعضهم لما لم يترن
له أن يقول مثل المثنى أى بمثالين منه وأقام ذلك مقام قوله كالمثنى وقال آخر كان
يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه يجريان أى فى الرفع بالالف أفاده فى النكت (قوله
مطلقا) أى سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنان أى شهادة اثنين ليصح
الاخبار به عن شهادة بينكم أو ركبا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا أو أضيفا نحو
اثناكم واثنتاكم (قوله وتخلف اليا) أى تقوم مقامها فى بيان مقتضى العامل
لا فى النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك
مما لم يستعمل مرفوعا (قوله فى هذه الالفاظ جميعها) جعل الشارح جميعها
تأكيدا لمحذوف وهو ممنوع عند غير الخليل الا أن يقال هو حل معنى لا حل
اعراب (قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان يؤخذ الفتح من السكوت على
ما قبل الالف الذى هو مفتوح لان التصريح أقوى فى البيان ولافادة فتح ما قبل
ياء المثنى وهى ألفة الفتح مع الالف كما فى نكت السيوطى فقوله قد ألف فى معنى

الا أن اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء القرآن
قال تعالى كلتا الجنتين آتت أكلها ولم يقل
آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الافراد
وحظ من التثنية أجريا فى اعرابهما مجرى
المفرد تارة ومجرى المثنى تارة وخص
اجراؤهما مجرى المثنى بحالة الاضافة الى
المضمر لان الاعراب بالحروف فرع عن
الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمر
فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر أصل
المضمر فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع
الاصل مراعاة للمناسبة (اثنان واثنتان)
بالمثلثة اسمان من أسماء التثنية وليسا
مثنيين حقيقة كما سبق (كابنين وابنتين)
بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة
(يجريان) مطلقا فيرفعان بالالف ومثل
اثنتين ثنتان فى لغة تميم (وتخلف اليا فى)
هذه الالفاظ (جميعها) أى المثنى وما ألحق
به (الالف جرا ونصبا بعد فتح قد ألف)

التعليل (قوله للضرورة) فيه ان قصر ذى الالف من أسماء حروف التهجى لغة لا ضرورة الا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين لضرورة الوزن (قوله نصب على الحال) فيه أن مجىء المصدر حالا وان كان كثيرا مقصور على السماع فالاولى كونه منصوبا على الظرفية بتقدير مضاف حذف وأقيم المضاف اليه مقامه والاصل وقت جر ونصب كما فى آتيك طلوع الشمس (قوله أى مجرورة ومنصوبة) لم يقل أى مجرورا ومنصوبا مع أن المجرور بى وهو لفظ جميع مذكر لان الغالب مراعاة ما أضيف اليه كل وجميع لا لتجردا كتساب التأنيث من المضاف اليه وان اقتضاه كلام شيخنا والبعض (قوله وسبب فتح) أى ابقاء فتح والسبب الذى ذكره غير السبب المستفاد من كلام المصنف كما مر (قوله خلف عن الالف) انما كانت الالف أصلا لان الرفع أول أحوال الاعراب ومثلها الواو فى الجمع (قوله والالف لا يكون ماقبلها الا مفتوحا) فى معنى التعليل للاشعار (قوله لزوم الالف) أى والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصور وبعض من يلزمه الالف يعربه بحركات ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهى لغة قليلة جدا كذا فى الدمامينى وغيره والظاهر على هذه اللغة منع صرف المثنى اذا انضم الى زيادة الالف والنون علة اخرى كالوصفية فى نحو صالحان فتأمل (قوله لهما) أى عض ونيب (قوله وجعل منه ان هذان لساحران) وقيل اسم ان ضمير الشأن وهذان مبتدا وساحران خبر مبتدا محذوف دخلت عليه لام الابتدا أى لهما ساحران والجملة خبر هذان والجملة خبر ان واعترض بأن حذف ضمير الشأن شاذ الا مع أن المفتوحة المخففة وكأن المخففة فانهم استسهلوه معهما لكونه فى كلام بنى على التخفيف فحذفه تبع لحذف النون ورب شئ يحذف تبعا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وانما كان مع غيرهما شاذا لان فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه فى ذهن السامع لانه موضوع لمبهم يفسره ما بعده فاذا لم يتعين للسامع منه معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذه الفائدة مفقودة عند حذفه وبأن حذف المبتدا ينافى التأكيد لان تأكيد الشئ يقتضى الاعتناء به وحذفه يقتضى خلافه وأجيب عن هذا بمنع تنافيهما لعدم تواردهما على محل واحد لان التأكيد للنسبة والحذف للمبتدا ولان المحذوف لدليل كالثابت وقد صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد فى نحو مررت بزيد وجاءنى اخوه أنفسهما بالرفع على تقدير هما صاحباى

الباء فاعل تخالف قصره للضرورة والالف مفعول به وجرا ونصبا نصب على الحال من المجرور فى أى مجرورة ومنصوبة وسبب فتح ماقبل الباء الاشعار بأنها خلف عن الالف والالف لا يكون ماقبلها الا مفتوحا وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالالف ويجر وينصب بالباء المفتوح ماقبلها (تنبيهان) الاول فى المثنى وما ألحق به لغة اخرى وهى لزوم الالف رفعا ونصبا وجرا وهى لغة بنى الحارث بن كعب وقبائل اخر وأنكرها المبرد وهو محجوج بنقل الائمة قال الشاعر

فأطرق اطراق الشجاع ولو رأى ... مساغا لناباه الشجاع لصمما

وجعل منه ان هذان لساحران ولا وتران فى ليلة * الثانى لو سمى بالمثنى ففى اعرابه وجهان أحدهما اعرابه قبل التسمية

ضميهما

أنفسهما وبالنصب على تقدير أعنيهما أنفسهما قاله الدمامينى وقيل هذان مبنى لتضمنه معنى الاشارة كمفرده وجمعه وكذا هذين لما ذكر لكن هذان أقيس لان الاصل فى المبنى أن لا تختلف صيغه لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لالف ساحران وانما قال الاكثر هذين جرا ونصبا نظرا لصورة التثنية (قوله ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيبابين) تثنية اشهيباب وهى السنة المجدبة التى لا مطر فيها (قوله وارفع بواو) أى ظاهرة كما فى الزيدون أو مقدرة كما فى صالحو القوم أو منقلبة الى الباء كما فى مسلمى على التحقيق (قوله وبيا اجرر وانصب) ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الاصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر وعلى القول الثانى يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول فى الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما فى كلام البعض وعلى هذا القول فالذى أعملناه هو الثانى اذ لو كان الاول لوجب الاضمار فى الثانى بلا حذف للضمير وقصر يا مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنوانى (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولا مطلقا لمحذوف وجوبا أى نابت الباء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولا لاجله لقوله اجرر وقوله والفتحة أى ونيابة عن الفتحة مفعولا لاجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع والحذف من الثانى لدلالة الاول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله وأعمل الاخير وأضمر فى الاولين ضميره وحذفه واضافته الى جمع من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة لبيان الواقع بالنسبة لعامر ومذنب اذ لا جمع لهما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبه ذين ويشترط فى هذا الجمع زيادة على ما يأتى شروط التثنية كما قاله الروداني وغيره وسيأتى الكلام على جمع التكسير فى بابه (قوله وجمع مذنب) دفع بتقدير جمع هنا ايهام كلام المصنف اشتراك عامر ومذنب فى جمع واحد وانما لم يبال المصنف بهذا الايهام لضعفه جدا بوضوح انتفاء الاشتراك فلا لبس والمضاف الى متعدد انما تجب فيه المطابقة اذا خيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم) أى المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فانهما يقال فيهما زينبون وحبلون وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعتا لجمع وجره نعتا للمذكر والارجح الثانى لان السلامة فى الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحده نقله شيخنا السيد عن الشنوانى (قوله لسلامة بناء واحده) أى بنيته أى لغير اعلال فدخل فى جمع السلامة نحو قاضون

والثانى يجعل كعمران فيلزم الالف ويمنع الصرف وقيده فى التسهيل بان لا يجاوز سبعة أحرف فان جاوزها كاشهيبابين لم يجز اعرابه بالحركات (وارفع بواو) نيابة عن الضمة (وبيا اجرر وانصب) نيابة عن الكسرة والفتحة (سالم جمع عامر و) جمع (مذنب) وهما عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم السلامة بناء واحده ويقال له جمع السلامة لمذكر والجمع على حد المثنى لان كلا منهما يعرب بحرف علة بعده نون تسقط للاضافة

ومصطفون (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو لتكون الواو فيه كواو الجماعة فى الفعل بجامع الدلالة على الجمعية وكانت واو الفعل أصلا لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالمسمى كان وصفا نقله الشيخ يحيى عن السهيلى (قوله علما) أى شخصيا فلا يجمع العلم الجنسى بالواو والنون أو الياء والنون الا ما كان علما على الشمول التوكيدى نحو أجمع فانه يقال فيه أجمعون وأجمعين لانه صفة فى أصله لانه أفعل تفضيل اصالة قاله الرودانى ثم اشتراط العلمية للاقدام على الجمعية واشتراط عدمها المصرح به فى قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد قصد تنكيره لتحقق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعدة بكسر العين أى المهيئة لقبول الجمعية وهى لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين ينحل لغز الدمامينى المشهور الذى ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أى مذكر باعتبار المعنى لا اللفظ فدخل زينب وسعدى علمين لمذكرين وخرج زيد وعمرو علمين لمؤنثين وانما لم يعتبروا المعنى فى طلحة واعتبروا اللفظ حيث لم يجمعوه بالواو والنون أو الياء والنون بل جمعوه بالالف والتاء لوجود المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التأنيث كذا نقل عن الغزى والمراد مذكر عاقل ولو تنزيلا ومنه فى الصفة قوله تعالى قالتا أتينا طائعين رأيتهم لى ساجدين والمراد ما شأن جنسه العقل فدخل الصبى غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر فى التسهيل انه يكفى ذكورة بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أى لا مع اختلافها فلا يقال رجلان فى رجل وامرأة ولا عالمون فى عالم وقائمين قال سم وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير فى التثنية أيضا فليحرر اه أقول فى الدمامينى على التسهيل أن ادخال المثنى فى هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق فى اللفظ مأخوذ فى تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب (قوله خاليا من تاء التأنيث) ما لم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمى مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا وانما اشترط الخلو من تاء التأنيث لانها ان حذفت فى الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه وان أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشوا وانما اغتفروا وقوعها حشوا فى التثنية لانه ليس لتثنية ذى التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه (قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض الاولى حذفهما لانهما شرطان لمطلق الجمع مصححا

وأشار بقوله (وشبه ذين) الى أن الذى يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقل خاليا من تاء التأنيث ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين

أو مكسرا أو كلا منافى شروط جمع السلامة بخصوصه اه ولك أن تقول لا دليل على أن كلا منافى شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلا منافى شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه انه لم يستوف مطلق شروطه (قوله بحرفين) فيه مسامحة اذ الاعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك تسمحا أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أى الواو فى حال الرفع والياء فى حالى النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) أى مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه قيل تلحق العلامة بآخره فيقال سيبويهون وقيل تلحق بالجزء الاول ويحذف الثانى فيقال سيبون (قوله أو الاسنادى) فاذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمى بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الاضافى لانه يثنى ويجمع جزؤه الاول وجوز الكوفيون تثنية الجزءين وجمعهما قال الرودانى لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله اله واحد اه (قوله كالزيدين أو الزيدين علما) أى ان أعرب باعرابيه ما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع اعرابين فى كلمة واحدة فان أعرب بالحركات جاز جمعهما (قوله صفة لمذكر عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما فى وانا لموسعون فنعم الماهدون ونحن الوارثون لانه سماعى لان أسماءه تعالى توقيفية والكلام فى الجمع المقيس قال الدمامينى معنى الجمعية فى أسماء الله تعالى ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون اه (قوله خالية من تاء التأنيث) أى من التاء الموضوعة له وان استعملت فى غيره ليصح اخراج علامة فان تاءه لتأكيد المبالغة لا للتأنيث (قوله أفعل فعلاء) بالاضافة التى لادنى ملابسة أى ليست من باب أفعل الذى له مؤنث على فعلاء وهكذا يقال فى نظيره وعبارته صادقة بأن لا يكون من باب أفعل أصلا كقائم وبأن يكون من باب أفعل الذى ليس له مؤنث أصلا كأكمر لكبير كمرة الذكر وبأن يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلى بالضم نحو الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلان فعلى صادق بأن لا يكون من باب فعلان أصلا كقائم وبأن يكون من باب فعلان الذى ليس له مؤنث أصلا كلحيان لطويل اللحية وبأن يكون له مؤنث على غير فعلى كفعلانة نحو ندمان وندمانة من المنادمة لا من الندم وقوله ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما الخ هو بمعنى قول

فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الاسماء غير علم كرجل أو علما لمؤنث كزينب أو لغير عاقل كلاحق علم فرس أو فيه تاء التأنيث كطلحة أو التركيب المزجى كمعدى كرب وأجازه بعضهم أو الاسنادى كبرق نحره بالاتفاق أو الاعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علما والصفة ما كان كذاب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث كحائض أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر وشذ قوله

فما وجدت نساء بنى تميم
حلائل أسودين وأحمرين

الموضع قابلة للتاء أو تدل على التفضيل وانما اعتبر فى الصفة قبول التاء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع انما هو لتكون الواو فيها كالواو فى الفعل الذى هو أخوها فى الاشتقاق فى الدلالة على الجمعية كما مر وانما جمع الافضل لالتزام التعريف فيه عند جمعه فأشبه الفعل اللازم للتنكير (قوله كصبور وجريح) محل استواء المذكر والمؤنث باطراد فى فعول اذا كان بمعنى فاعل واجرى على موصوف مذكور وفى فعيل اذا كان بمعنى مفعول واجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو صبور وجريح علما جمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما الخ) لا يخفى أن هذا لا ينافيه ما سيأتى من عد جمع الثلاثى المذكور من الملحقات بجمع السلامة لانه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علما وما سيأتى فيما اذا لم يجعل علما (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع) أى عند الجمهور ومنعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعنى أن لا يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث هذا هو الذى يقتضيه صنيع الشارح بعد وان خالف الكوفيون فى اشتراط أن لا يكون من باب أفعل فعلاء أو فعلان فعلى أيضا كما فى الهمع (قوله ما ان طر) ما نافية وان زائدة وطر بفتح الطاء من باب مر أى نبت ويضم بهذا المعنى أيضا وبمعنى قطع والعانس من بلغ أوان التزوج ولم يتزوج ذكرا كان أو أنثى والامرد من لم يبلغ أوان الانبات وليس مكررا مع قوله ما ان طر شاربه لان المراد لم ينبت شاربه مع بلوغه أوان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما بمعنى حين زيدت بعدها ان لشبهها فى اللفظ بما النافية انتهى عينى بتلخيص وزيادة ويرد على البيت بعد ذلك أن العانس صادق على الشائب فلا يكون قسيما له ودفعه الدمامينى بتقدير صفة للشيب أى والشيب غير العانسين (قوله وبه عشرونا الخ) شروع فى ذكر ما ألحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جموع كعشرين وأولى وجموع لم تستوف شروط الجمع كأهلين وعالمين وجموع سمى بها كعليين وجموع تكسير كأرضين وسنين (قوله وبابه) أى نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلة (قوله ألحق) افرد ولم يثن على ارادة المذكور (قوله بالحرفين) أى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه كما قاله الدنوشرى والروداني (قوله وعشرين) أى وانطلاق عشرين (قوله وهو) أى اللازم

أو من باب فعلان فعلى كسكران فان مؤنثه سكرى أو يستوى فى الوصف به المذكر والمؤنث كصبور وجريح فانه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور وجريح (تنبيهات) الاول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع الثانى يستثنى مما فيه التاء ما جعل علما من الثلاثى المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة أو من لامه نحو شية فانه يجوز جمعه هذا الجمع الثالث يقوم مقام الوصف التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجيلون الرابع لم يشترط الكوفيون الشرط الاخير مستدلين بقوله

منا الذى هو ما ان طر شاربه
والعانسون ومنا المرد والشيب

فالعانس من الصفات المشتركة التى لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم فى البيت لشذوذه (وبه) أى وبالجمع السالم المذكر (عشرونا وبابه) الى التسعين (ألحق) فى الاعراب بالحرفين وليس بجمع والا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلا على تسعة وعشرين على ثلاثين وهو باطل

باطل أى فكذا الملزوم (قوله وان كان جمعا) أى غير مستوف لشروط الجمع (قوله فأهل ليس بعلم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى القرابة وأورد عليه الوصف به فى قولهم الحمد لله أهل الحمد وأجيب بأن الكلام فى الاهل بمعنى القريب لا المستحق فان هذا وصف وجمعه على أهلين حقيقى لا ملحق كذا قالوا ولى فيه بحث لانه ان كان المعتبر اللفظ فهو جامد مطلقا أو المعنى فهو فى معنى المشتق مطلقا فما الفارق الداعى الى كون الذى بمعنى القريب غير صفة والذى بمعنى المستحق صفة الا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغلبة الاسمية عليه فتأمل ثم رأيت الروداني ذكر أن أهلا الوصف لم يستوف جمعه الشروط لانه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله لانه اسم جمع) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهمزة للفرق بينه وبين الى الجارة فى الرسم نصبا وجرا وحمل عليهما الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا للعالم) أى بل يكون اسم جمع له (قوله على كل ما سوى الله) أى على مجموع ما سوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقيه والاطلاق الثانى اطلاقه على كل صنف من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام العلة والمتجه عندى أن هذا كلى لا أغلبى وانه لا يجوز أن يكون مساويا لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا له لم يكن فى الجمع فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفرده أو اثنين على الخلاف لانهما اذا تساويا فأين الشمول وما استند اليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنبه وانصف (قوله أو يكون جمعا له) أى غير مستوف للشروط كما يفيده قوله فهو جمع لغير علم ولا صفة (قوله باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعتراض بأن الجمع بالواو والنون أو الياء والنون من خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفرده لانا اذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد العالمين عالما بمعنى صنف من الاصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ صنف من أصناف العوالم ومدلول الجمع جميع تلك الاصناف فلم يكن المفرد أعم مساويا بل الاعم الجمع فما ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثانى وانه لا محذور فى ذلك لان كون الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق الجمع على أى عالم كان لانا نقول فرق بين الصدقين لان صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم

(و) ألحق به أيضا (الاهلونا) لانه وان كان جمعا لاهل وأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (أولو) لانه اسم جمع لا جمع (و) ألحق به أيضا (عالمون) لانه اما أن لا يكون جمعا للعالم لانه أخص منه اذ لا يقال الا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع أعم من مفرده أو يكون جمعا له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع

شمولى والمعتبر هنا العموم الشمولى والازم أن غالب الجموع وهو كل جمع لغير علم
كالرجال والصالحين مساوية لمفردها فيبطل قولهما ان كون الجمع أعم أغلبى هذا
تحقيق المقام فاحتفظ عليه والسلام (قوله لغير علم ولا صفة) بل اسم جنس لكل
صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة لمذكر
وقال الرضى العالم الذى يعلم منه ذات موجده تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى
الدال اه وبالنظر الى هذا يكون صفة فيكون جمعه مستوفيا للشروط كما قاله شيخنا
(قوله لانه ليس بجمع) أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل انه فى الاصل جمع على
كسكيت من العلو ثم سمى به أعلى الجنة أو الكتاب الموضوع فيه (قوله اسم
لاعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير مضاف فى قوله تعالى كتاب
مرقوم أى محل كتاب وفى الكشاف انه اسم لديوان الخير الذى دون فيه كل ما عملته
الملائكة وصلحاء الثقلين وعلى هذا يكون كتاب فى قوله ان كتاب الابرار مصدرا بمعنى
كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الابرار (قوله وارضون) مبتدأ وشذ
خبره وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه الشارح
(قوله بفتح الراء) وحكى اسكانها قاله الدمامينى وقال شيخنا تسكينها ضرورة
(قوله شذ قياسا) أى لا استعمالا أما كونه شذ قياسا فلعدم استيفائه شروط
جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعمالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا
ما ندر وقوعه وانما خص أرضين وباب سنين بالتنصيص على شذوذهما قياسا مع أن
جميع الملحقات شاذة قياسا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لا منه حقيقة
لشدة شذوذهما لكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير
ومفرده مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على
ما ذكرناه قول المصنف فى شرحه على العمدة ما ملخصه أن عالمين وأهلين مستويان
فى الشذوذ وان أرضين وسنين أشذ منهما اه وقولنا مع أن جميع الملحقات شاذة
شامل لعليين وعلى شذوذه درج التسهيل ونازع فيه الدمامينى بأنه اذا جعل اسما
لاعلى الجنة كان علما منقولا عن جمع والعلم المنقول عن جمع ولو كان المسمى به غير
عاقل ولو كان مفرده فى الاصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى
قنسرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه اذا سمى بالجمع على سبيل النقل يعنى عن الجمع
أو على سبيل الارتجال يعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك اللغات يعنى التى
سيذكرها الشارح فى الجمع المسمى به ثم قال الدمامينى ثم لو قيل ان عليين غير علم
بل هو جمع على وصفت به الاماكن المرتفعة كان شاذا لعدم العقل

(قوله

لغير علم ولا صفة وألحق به (علون) لانه
ليس بجمع وانما هو اسم لاعلى الجنة
(و) ألحق به أيضا (أرضون) بفتح الراء جمع
أرض بسكونها وهو أيضا (شذ) قياسا لانه
جمع تكسير ومفرده مؤنث

(قوله بدليل أريضه) وبدليل يا عبادى ان أرضى واسعة (قوله كذلك) أى
مثل أرضين فى الشذوذ قياسا فقوله بعد شذ قياسا بيان لوجه الشبه (قوله
كل كلمة ثلاثية) ذكر ستة قيود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون
المحذوف اللام والتعويض عنها وكون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير وامكن
من تأمل كلام الشارح الآتى فى أخذ المحترزات عرف أن الشارح ألغى القيد الاول
فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو اوزون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضى انه
جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز (قوله ولم تكسر) أى
تكسيرا تعرب معه بالحركات والافنون جمع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير
لانه اذا كسر ردت لامه المحذوفة والحامل على جمعه بالواو والياء والنون جبر
حذف لامه وشرط بعضهم شرطا آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو والياء
والنون ليخرج نحو هنة فان مذكره وهو هن جمع به فلو جمع هو أيضا به التبس المؤنث
بالمذكر (قوله اطرد فيه الجمع) أى كثر وشاع استعمالا فلا ينافى قوله آنفا
شذ قياسا (قوله سنو أو سنه) أو للتخيير لا للشك كما زعمه شيخنا لثبوت اصالة
كل منهما بدليل (قوله لقولهم فى الجمع الخ) اعترض بأن فيه دورا لتوقف الجمع
على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم باصالة ذلك الحرف فى المفرد على ثبوته
فى الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجود وتوقف الحكم باصالة الحرف
فى المفرد على الجمع توقف علم فلم تتحد جهة التوقف (قوله وفى الفعل سانيت)
أى والفعل المسند الى التاء يرد الاشياء الى أصولها (قوله وأصل سانيت)
جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الاصل الياء لا الواو (قوله
عضو) بدليل ما يأتى وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) أى كالاعضاء
فى التفرقة فقوله أى مفرقا بيان لحاصل المعنى (قوله أى مفرقا) أى مفرقا
فيه أى مفرقة أقوالهم فى شأنه (قوله يقال عضيته وعضوته) الاول بالتشديد
والثانى بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلبت واوه ياء لمجاوزتها متطرفة ثلاثة أحرف
فقوله تعضية مصدر الاول ومصدر الثانى عضو بفتح فسكون وقوله أى فرقته
تفرقة تفسير لهما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقوا أقاويلهم فيه)
علة لقوله جعلوا القرآن أعضاء أى فمنهم من قال سحر ومنهم من قال شعر ومنهم من
قال أساطير الاولين (قوله أو عضه) ويدل له تصغيره على عضيهة (قوله من
النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعاضه الساحر والعضه
مبالغة العاضه والبيت يعطى أن النافثات غير السحرة الا أن يكون من الاظهار

بدليل اربضه وغير عاقل (و) كذلك
(السنونا) بكسر السين جمع سنة بفتحها
(وبابه) كذلك شذ قياسا والمراد ببابه كل
كلمة ثلاثية حذفت لامها وعوضت منها هاء
التأنيث ولم تكسر فهذا الباب أطرد فيه
الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون
جرا ونصبا نحو عضة وعضين وعزة وعزين
وارة وارين وثبة وثبين وقلة وقلين قال الله
تعالى كم لبثتم فى الارض عدد سنين الذين
جعلوا القرآن عضين عن اليمين وعن
الشمال عزين وأصل سنة سنو أو سنه
لقولهم فى الجمع سنوات وسنهات وفى الفعل
سانيت وسانهت وأصل سانيت سانوت
قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة
أحرف وأصل عضة عضو من العضو واحد
الاعضاء أى أن الكفار جعلوا القرآن
أعضاء أى مفرقا يقال عضيته وعضوته
تعضية أى فرقته تفرقة قال ذو الرمة
وليس دين الله بالمعضى
أى بالمفرق لانهم فرقوا أقاويلهم فيه
أو عضه من العضه وهو البهتان والعضه
أيضا السحر فى لغة قريش قال الشاعر
أعوذ بربى من النافثا ت فى عقد العاضه العضه

فى مقام الاضمار (قوله عزو) فى التصريح عزى فلامه ياء (قوله وهى الجماعة) أى لا وسط الحوض لان ثبة بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع وقيل بل هى أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الاول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثانى تجمع بهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع فى محترزات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان أحسن (قوله وشذ اضون) بكسر الهمزة أى شذ قياسا واستعمالا وكذا يقال فيما يأتى فلا اعتراض بأن الباب كله شاذ (قوله واحرون) بكسر الهمزة وحكى فتحها وبفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع احرة بكسر الهمزة وفى التصريح أن احرين أيضا جمع حرة وان أصل حرة احرة حذفت همزته وان هذا الاصل ترك وصار نسيا منسيا أى فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع احرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن (قوله ولا فى نحو عدة الخ) أصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعد ووزن وورق وولد ووحش بكسر الواو فى الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التأنيث (قوله وهى الفضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهى الترب) أى المساوى فى السن (قوله لعدم التعويض) أى من لامها المحذوفة وأصلهما يدى ودمى بسكون الدال والميم اهـ تصريح وحكى فى المصباح قولا بفتح الدال وقولا بفتح الميم وقولا بأن لام دم واو (قوله وشذ أبون وأخون) أى وهنون وحمون وذوون وفون على القول بسماع الكل كما مر قال الدمامينى نحو أبون يحتمل وجهين الاول أن يكون الاصل أبوون أى برد اللام ثم أتبعوا كما أتبعوا فى المفرد المضاف ثم استثقلوا ضمة اللام فحذفوها ثم حذفوا اللام للساكنين والثانى انهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان فى حالة افراده وعدم اضافته (قوله اسم واخت) أصل الاول سمو بكسر السين أو ضمها وسكون الميم حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين وأصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الخاء كما استظهره الرودانى حذفت اللام وعوض عنها تاء التأنيث لا هاؤه وكذا أصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الرودانى فعل ما مر وقيل أصل الكلمتين بفتحتين كمذكريهما وهو مفاد كلام الشارح فى النسب قال فى التصريح والفرق بين تاء التأنيث وهائه أن تاء التأنيث لا تبدل فى الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة (قوله وشذ بنون فى جمع ابن) قال فى التصريح وقياس جمعه جمع

وأصل عزة وهى الفرقة من الناس عزو وأصل ارة وهى موضع النار ارى وأصل ثبة وهى الجماعة ثبو وقيل ثبى من ثبيت أى جمعت والاول أقوى وعليه الاكثر لان ما حذف من اللامات أكثره واو وأصل قلة وهى عودان يلعب بهما الصبيان قلو ولا يجوز ذلك فى نحو ثمرة لعدم الحذف وشذ اضون جمع أضاة كقناة وهى الغدير وحرون جمع حرة واحرون جمع احرة والاحرة والحرة الارض ذات الحجارة السود واوزون جمع اوزة وهى البطة ولا فى نحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء وشذ رقون فى جمع رقة وهى الفضة ولدون فى جمع لدة وهى الترب وحشون فى جمع حشة وهى الارض الموحشة ولا فى نحو يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا فى نحو اسم وأخت لان المعوض غير الهاء اذ هو فى الاول الهمزة وفى الثانى التاء وشذ بنون فى جمع ابن وهو مثل اسم

السلامة ابنون كما يقال فى تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت الى حذف الهمزة اهـ قال الرودانى هى أن أصل ابن بنو حذفت لامه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجمعه بنوان وبنوون لانهما يردان الاشياء الى أصولها فارادوا مناسبتهما للمفرد كمناسبة هراو لهراوة ففعل بهما ما فعل بالمفرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استثقال الانتقال من كسرة الهمزة فى الجمع الى ضمة النون أوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما لكونه ساكنا حاجزا غير حصين كلا فاصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا أريد به من يعقل قال فى التسهيل يقال فى المراد به من يعقل من ابن وأب وأخ وهن وذى بنون وأبون وأخون وهنون وذوون اهـ أى وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء اهـ (قوله شاة وشفة) أما شاة فأصلها شوهة قال فى التصريح بسكون الواو فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها فلقيت الواو هاء التأنيث فلزم انفتاحها فقلبت ألفا فصار شاة ويرد عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها ألفا وقال الرودانى لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لان اعلالا واحدا أولى من اعلالين ولكان كشفة اذ أصله شفهة اهـ وأما شفة فأصله شفهة بالتحريك كما يفيده كلام الرودانى فحذفت لامها وهى الهاء وقصد تعويض هاء التأنيث منها (قوله على شياه) أصله شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (قوله فى جمع ظبة) بكسر الظاء كما فى التصريح وبضمها كما فى القاموس ولامها واو كما فى التصريح قال لقولهم ظبوته اذا أصبته بالظبة (قوله وأظب) أصله أظبو كارجل (قوله كسرت فاؤه فى الجمع) أى ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحزون فى حزة أو يقال الكلام فى المطرد وحزون ونحوه مما شذ على أن الكلام فى باب سنة وحزة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الافصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ فيستفاد من كلام الشارح أن فى جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها لغتين لكن الافصح فى الاولين الكسر وهل هما فى الثالثة على حد سواء أولا والذى يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطى أنهما سواء حيث قال وكسر فاء كسرت أو فتحت فى مفرد أشهر من ضمها وساغا ان ضمت اهـ وكذا يؤخذ من النظم وأما عبارة التصريح فلفظها وما كان مضموم الفاء ففى جمعه وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الاكثر اهـ وهى ليست نصا فى أكثرية كسر جمع المضموم مطلقا لاحتمال أن حكمه بالاكثرية على الكسر فى ثبين فقط ففى نقل البهوتى عن

ولا فى نحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاه وشذ ظبون فى جمع ظبة وهى حد السهم والسيف فانهم كسروه على ظبى بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين (تنبيه) ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاؤه فى الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير فى الجمع على الافصح

شرح التوضيح أكثرية الكسر فيما مفرده مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم الا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير التصريح وهو فى غاية البعد والذى يتجه عندى رجحان الضم فى حال الرفع لمناسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر فى حالى النصب والجر لمناسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو مئين) قضيته انه من باب سنين وبه صرح فى النكت ولامها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث ياء كما صرح به فى المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل حين) حال من ذا أو صفة لمحذوف أى ورودا مثل ورود حين أى فى الاعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون الا تسقط للاضافة لكن فى باب سنين حينئذ لغتان التنوين وعدمه كما فى التصريح وكان تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال فى شرحه على التسهيل علل المصنف ترك التنوين بأن وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين فى كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم ينون يجر بالكسرة وظاهر كلام الفراء انه يمنع الصرف فيجر بالفتحة اه وانظر ما علة منع الصرف وبقى فى باب سنين لغتان اخريان ذكرهما السيوطى فى جمع الجوامع أحدهما أن يلزم الواو وفتح النون والظاهر أن اعرابه على هذه اللغة بحركات مقدرة على الواو كما سيتضح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانيهما أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات (قوله دعانى) أى اتركانى وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد فى قوله فان سنينه لانه لو كان معربا بالحروف لحذفت النون للاضافة (قوله فى احدى الروايتين) والرواية الاخرى سنين كسنى يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله أى مجئ) لو قال أى ورود لكان أحسن لانه المتقدم ضمنا فى قوله يرد الا أن يقال أشار بذلك الى الورود بمعنى المجئ وقوله الجمع بمعنى جمع سنة وبابه واضافة مجئ الى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجئ مثل حين الثابت لسنين وبابه يطرد فى جمع المذكر السالم فلا ركاكة فى حل الشارح لانهما انما تكون اذا أريد بالجمع فى قوله أى مجئ الجمع جمع المذكر السالم القياسى (قوله عرندس) أى قوى شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنة وفى قوله لا يزالون مراعاة معنى الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهى التى تتخذ من الادم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء والشاهد فى ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم انه معرب بالحركات وقيل الاصل ضاربين ضاربى القباب على الابدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وابقى القباب على جره

(قوله

نحو مئين وحكى مئون وسنون وعزون
بالضم وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان
الكسر والضم نحو ثبين وقلين (ومثل حين
قد يرد ذا الباب) فيكون معربا بالحركات
الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله
دعانى من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا
وفى الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا
كسنين يوسف فى احدى الروايتين (وهو
عند قوم) من
أى مجئ الباب مثل حين
(يطرد) فى جمع المذكر
النحاة منهم الفراء
السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله
رب حى عرندس ذى طلال
لا يزالون ضاربين القباب
وقوله وقد جاوزت حد الاربعين والصحيح
انه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع

(قوله مخالف للقياس) أى الاصل (قوله من حيث ان رفع المثنى) بكسر الهمزة أو بفتحها على انها مع معموليها فى تأويل مبتدا والخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا ان جرينا على مذهب الجمهور من اختصاص حيث بالجمل فان جرينا على مذهب الكسائى من عدم الاختصاص جاز الفتح من غير تقدير خبر (قوله وأيضا فقد أعرب بعض الآحاد الخ) هذا التوجيه يقتضى أن سبب اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف اعراب بعض الآحاد بها لانهما لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد سبق عنه أن سبب اعراب بعض الآحاد بها ارادة اعراب المثنى والمجموع بها ليكون توطئة لاعرابهما بها وفى هذا دور فافهم (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل) اعترض بأن التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل افرادهما وبأن هذا يقتضى اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الاول بأنهما فرعان عن المفرد فى الجملة وبان من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوهما ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثانى بأن ما ذكر حكمة فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) أى وجد وجواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفى بعض النسخ باسقاط لما وهى ظاهرة (قوله بقلب بعضها الى بعض) أى خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أى بغير اعتبار حركة للاعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منه أى أخف من وجودها ملغاة وهى صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة أى مع اعتبار الحركة هكذا ينبغى تقرير هذا المحل (قوله فلان حروف الاعراب) أى فى الاسم فلا يرد النون فى الافعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) أى رفع ونصب وجر فى المثنى ومثلها فى الجمع (قوله فى نحو رأيت زيد الخ) أى من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الالف فى حال النصب أو مع الواو فى حال الرفع لا الياء لتميزهما معها بفتح ما قبلها فى المثنى وكسره فى الجمع فقول البعض أو الياء سهو (قوله بقى الآخر بلا اعراب) ان كان المراد بقى الآخر بلا اعراب أصلا ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالى حينئذ لجواز اعراب الآخر بحرفين فقط وان كان المراد بلا اعراب على حد اعراب الاسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لقائل أن يقول هلا أعرب الآخر بغير اعراب الاسماء الستة بأن يعرب بحرفين وان كان المراد بلا اعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لزم التباس المثنى بالمجموع فى الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بأن يعرب المجموع

(تنبيهان) الاول قد عرفت أن اعراب
المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس
من وجهين الاول من حيث الاعراب
بالحروف والثانى من حيث ان رفع المثنى
ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب
المجموع أما العلة فى مخالفتهما القياس
فى الوجه الاول فلان المثنى والمجموع
فرعان عن الآحاد والاعراب بالحروف
فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الفرع
للفرع طلبا للمناسبة وأيضا فقد أعرب
بعض الآحاد وهى الاسماء الستة
بالحروف فلو لم يجعل اعرابهما بالحروف
لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل
ولانهما لما كان فى آخرهما
حروف وهى علامة التثنية والجمع تصلح أن
تكون اعرابا بتقلب بعضها الى بعض فجعل
اعرابهما بالحروف لان الاعراب بها بغير
حركة أخف منه مع الحركة وأما العلة
فى مخالفتهما القياس فى الوجه الثانى فلان
حروف الاعراب ثلاثة والاعراب ستة
ثلاثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل
اعرابهما على حد اعراب الاسماء
الستة لالتبس المثنى بالمجموع فى نحو رأيت
زيد الخ ولو جعل اعراب أحدهما كذلك
دون الآخر بقى الآخر بلا اعراب
فوزعت عليهما

بالاحرف الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس اللهم الا أن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الاحق بأن يعطى الاحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو ورفعا لدلالتها على الجمعية وحينئذ يحصل الالتباس ولا بد فيكون المراد بلا اعراب دافع للالتباس لا تى لكن هذا يؤدى الى أن المراد بأحدهما فى كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا الاحد الدائر والآخر الدائر فتأمل (قوله اسما) حال من الضمير فى بها العائد على الالف (قوله لان كلا منهما فضلة) أى اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لان كلا منهما فضلة فهو علة ثانية للمناسبة أى ولتقارب المخرج (قوله لان الفتح الخ) اعترضه البعض كشيخنا بأنه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف فى المخرج فان كان الحرف حلقيا كالهمزة فحركته مطلقا كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة فى حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نطقت بالهمزة مفتوحة ورجعت الى حسك وجدت لها ميلا الى أقصى الحلق أو مكسورة وجدت لها ميلا الى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلا الى الشفتين (قوله بحركات مقدرة) رده الناظم بلزوم ظهور النصب فى الياء لخفته وبلزوم تثنية المنصوب بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما حملوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحدا فقدروا الفتحة كما قدروا الكسرة تحقيقا للحمل وعن الثانى بأن المانع من قلبها قصد الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزيين اللفظ ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير الرابط فى الخبر (فائدة) تحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة وللضرورة ولتقصير الصلة نحو

خليلى ماأن أنتما الصادقا هوى ✱ اذا خفتما فيه عذولا وواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقيمى الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختيارا قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير معجزى الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذائقو العذاب بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وماهم بضارى به من أحد كذا فى التسهيل وشرحه للدمامينى وفى المغنى يحذف النونان لشبه الاضافة نحو لا غلامى لزيد ولا مكرمى لعمرو اذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفا وسيأتى بسط اعرابهما فى باب لا (قوله فافتح) أى ضاما ماقبل الواو ولو تقديرا فى نحو أنتم الاعلون اذ أصله

الاعلوون

وأعطى المثنى الالف لكونها مدلولا بها على التثنية مع الفعل اسما فى نحو اضربا وحرفا فى نحو ضربا أخواك وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولا بها على الجمعية فى الفعل اسما نحو اضربوا وحرفا فى نحو أكلونى البراغيث وجر ابالياء على الاصل وحمل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لان كلا منهما فضلة ومن حيث المخرج لان الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين الثانى ما أفهمه النظم وصرح به فى شرح التسهيل من أن اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب الى الزجاج والزجاجى قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه الى أن اعرابهما بحركات مقدرة على الاحرف فى اعرابه (ونون مجموع وما به التحق) (فافتح) طلبا للخفة

الاعلوون وكاسرا ماقبل الياء ولو تقديرا فى نحو وانهم عندنا لمن المصطفين اذ أصله المصطفوين (قوله من ثقل الجمع) من تعليلية متعلقة بطلبا (قوله وفرقا) أى وزيادة فرق اذ أصل الفرق حاصل فى نحو المصطفين بحذف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء وفى غيره بحركة ماقبل الياء (قوله وقل من بكسره نطق) أى مع الياء قال فى التصريح ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس (قوله لغة) أى لا ضرورة كما قيل به (قوله وجزم به) أى بكونه لغة وهذا هو الراجح (قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد بهم الادعياء الذين ليس أصلهم واحدا (قوله حد الاربعين) استشهد به هنا على أن كسر نون الجمع والملحق به لغة لبعض من يعرب بهما بالحروف وسابقا على أن اعرابه بالحركة على النون لغة نظرا الى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفى فيه الاحتمال كما صرح وا به وان زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثالا (قوله وهو اثنان واثنتان وثنتان) الحصر بالنسبة لما ذكره المصنف من الملحقات المحجوب به بالنون وان كان الملحق المحجوب بالنون لا ينحصر فى الالفاظ الثلاثة لان منه المذروين والثنايين وما سمى به من المثنى كالبحرين وباب التغليب كالقمرين على قول الجمهور فاندفع ما اعترض به شيخنا والبعض (قوله بعكس ذلك) أى بخلافه لان الكثير هنا قليل هناك والقليل هنا كثير هناك فالعكس لغوى قطعا فما حكاه البعض من أنه لا لغوى ولا منطقى غير صحيح (قوله على الاصل فى التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الاصل لان قياس التقاء الساكنين اذا كان الاول حرف لين أن يحذف كما قال

ان ساكنان التقيا اكسر ماسبق ✱ وان يكن لينا فحذفه استحق

ويجاب بأن محل الحذف مالم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا للزم فوات الاعراب والتثنية ووجه كون النون ساكنة انها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزائد ينبغى فيه التخفيف والساكن أخف (قوله على أحوذيين) تثنية أحوذى وهو خفيف المثنى لحذقه وأراد بهما هنا جناحى قطاة يصفها بالخفة والضمير فى استقلت أى ارتفعت يرجع اليها وقوله فما هى الا لمحة أى فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وقوله وتغيب أى بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع الى سلمى فى البيت قبله كما قاله العينى والجيد العنق وقوله ومنخرين ان كان بفتح النون الاخيرة فالامر ظاهر أو بكسرها ففى البيت تلفيق من لغتين وفى البيت تلفيق آخر من لغتين لانه جرى فى قوله والعينانا على لغة من يلزم المثنى الالف وفى قوله ومنخرين على لغة من ينصبه ويجره بالياء

من ثقل الجمع وفرقا بينه وبين نون المثنى (وقل من بكسره نطق) من العرب قال فى شرح التسهيل يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة وجزم به فى شرح الكافية ومما ورد منه قوله

عرفنا جعفرا وبنى أبيه ✱ وأنكرنا زعانف آخرين

وقوله

وقد جاوزت حد الاربعين

(ونون ماثنى والملحق به) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بعكس ذلك) النون (استعملوه) فكسروه كثيرا على الاصل فى التقاء الساكنين وفتحوه قليلا بعد الياء (فانتبه) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائى والفراء كقوله

على أحوذيين استقلت عشية ✱ فما هى الا لمحة وتغيب

وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الالف أيضا وهو ظاهر كلام النظم وبه صرح السيرافى كقوله

أعرف منها الجيد والعينانا ✱ ومنخرين أشبها ظبيانا

وقال الدمامينى فى قوله ومنخرين بالياء دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون
الالف بل تارة يستعملون المثنى بالالف مطلقا وتارة يستعملونه كالجماعة اه
وعلى هذا ينتفى التلفيق الثانى والمنخر بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهما وبضمهما
وظبيان اسم رجل على ما صوّبه العينى رادّا على من جعله تثنية ظبى كالدمامينى
وعلى ما قاله العينى فانظر هل المراد أشبها منخرى ظبيان فى الكبر أو أشبها نفس
الرجل فى العظم أو القبح (قوله أرّقنى) أى أسهرنى والقذان بكسر القاف
وتشديد الذال المعجمة جمع قذة بضم فتشديد أو قذذ كبطل والقذذ والقذذ البرغوث
مثلث الباء والضم أفصح (قوله عما فاتهما من الاعراب بالحركات الخ) هذا
مذهب سيبويه والصحيح الذى اختاره المحقق الرضى وغيره أن النون عوض عن
التنوين فى المفرد فقط لقيام الحروف مقام حركات الاعراب على الراجح ولان
سيبويه يقول ان اعراب المثنى والمجموع بحركات مقدرة والمقدر كالثابت فلا يصح
التعويض عنها الا أن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات فان قلت اذا
كانت النون عوضا عن التنوين فقط فلم ثبتت مع أل مع أن المعوّض عنه لا يثبت
مع أل قلت قال الرضى انما سقط التنوين مع لام التعريف لانه يلزم عليه اجتماع
حرف التعريف وحرف يكون فى بعض المواضع علامة التنكير وفى ذلك قبح لا يخفى
والنون لا تكون للتنكير أصلا فلذلك ثبتت معها اه (قوله ومن دخول
التنوين) أى الظاهر أو المقدر كما فى الممنوع من الصرف (قوله وحذفت مع
الاضافة الخ) حاصله انه تارة رجح جانب التعويض بها عن التنوين فحذفت مع
الاضافة كما يحذف التنوين معها وتارة جانب التعويض بها عن الحركة فثبتت مع
أل كما تثبت الحركة معها ولم يعكس للزوم الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنون
والفصل بينهما ممتنع بغير الامور الآتية فى قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله
نظرا الى التعويض بها عن الحركة أيضا) لا وجه لقوله أيضا لان المنظور اليه
فى عدم الحذف مع أل هو كونها عوضا عن الحركة فقط الا أن يكون المراد كما نظر
الى التعويض بها عن التنوين فى الحذف مع الاضافة (قوله وقيل لدفع الخ)
هذا هو الذى اختاره الناظم (قوله لدفع توهم الاضافة) أى وحمل ما لا توهم
فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الافراد) أورد عليه
انه لو اعتبر دفع هذا التوهم لامتنعت اضافة جمع المنقوص جرا نحو مررت
بقاضيك لالتباسه بالمفرد حينئذ وأجيب بالفرق بأنه فى الجمع المذكور يمكن دفع
الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا كذلك ما نحن فيه على تقدير

وحكى الشيبانى فتحها مع الالف كقول
بعض العرب هما خليلان وقوله
يا أبتا أرّقنى القذان
فالنوم لا تألفه العينان
(تنبيه) قيل لحقت النون المثنى والمجموع
عوضا عما فاتهما من الاعراب بالحركات
ومن دخول التنوين وحذفت مع الاضافة
نظرا الى التعويض بها عن التنوين ولم
تحذف مع الالف واللام وان كان التنوين
يحذف معهما نظرا الى التعويض بها عن
الحركة أيضا وقيل لحقت لدفع توهم الاضافة
فى نحو جاءنى خليلان موسى وعيسى
ومررت ببنين كرام ودفع توهم الافراد

عدم النون واقتصرنا فى الايراد على الجر لانه لا التباس حال النصب لان ياء المفرد
تفتح نصبا وياء الجمع تسكن فما نقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب
سهو (قوله فى نحو جاءنى هذان) مبنى على انه مثنى حقيقة والراجح خلافه
أو يراد بالمثنى فى أول التنبيه هو وما ألحق به (قوله طلبا للفرق) أى بين نونى المثنى
والجمع وكلامه هذا يقتضى أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مخالف لما
قدمه من جعل الفرق علة للفتح الا أن يحمل ما مرّ على تعليل الفتح من جهة عمومه
وهو كونه حركة غير كسرة لا من جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا
ان تحريك النون فيهما للتخلص من التقاء الساكنين وأن الكسر فى المثنى لكونه
الاصل فى التخلص وان مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى للفرق وان
خصوص فتحها لطلب الخفة فافهم (قوله وقد مرّ ذلك) أى مرّ ان علة الفتح
طلب الخفة (قوله لتخلفه فى نحو المصطفين) فيه كما قال سم ان هذا التخلف
لا يضر لحصول الفرق بحذف الالف فى الجمع وقلبها ياء فى التثنية كما مرّ على انه لو كان
الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه ان النون الحاصل بحركتها الفرق
تسقط فى حال اضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقا
مبالغة فى الفرق لكان أتم (قوله من الاسماء) بيان لما مشوب بتبعيض (قوله
ما نابت فيه حركة عن حركة) لم يقل من الاسماء لعدم الاحتياج الى التقييد
به هنا لان ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون الا من الاسماء بخلاف ما ناب فيه
حرف عن حركة (قوله والاول أكثر) لانه افراد ثلاثة أنواع هى المثنى والمجموع على
حده والجمع بالالف والتاء وأما الثانى فافراد نوع واحد هو ما لا ينصرف (قوله
وما) أى جمع وقوله قد جمعا أى تحققت وحصلت جمعيته فاندفع ما قيل يلزم تحصيل
الحاصل ان اوقعت ما على جمع واعراب المفرد فى حالتى النصب والجر بالكسر مع
ان المعرب به الجمع ان أوقعت ما على مفرد واعلم أن الجمع بالالف والتاء يطرد
فى خمسة أنواع ما فيه تاء التأنيث مطلقا وما فيه ألف التأنيث مطلقا ومصغر مذكر
ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ووصف مذكر غير عاقل
كأيام معدودات ونظمها الشاطبى فقال

وقسه فى ذى التا ونحو ذكرى • ودرهم مصغر وصحرا

وزينب ووصف غير العاقل • وغير ذا مسلّم للناقل

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وارضات وسجلات وحمامات
وثيبات وشمالات وامهات ويستثنى من الاول خمسة ألفاظ لا تجمع بالالف والتاء

فى نحو جاءنى هذان ومررت بالمهتدين
وكسرت مع المثنى على الاصل فى التقاء
الساكنين لانه قبل الجمع ثم خولف بالحركة
فى الجمع طلبا للفرق وجعلت فتحة طلبا للخفة
وقد مرّ ذلك وانما لم يكتف بحركة ما قبل الياء
فارقا لتخلفه فى نحو المصطفين ولما فرغ من
بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الاسماء
أخذ فى بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو
شيئان ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف
وبدأ بالاول لان فيه حمل النصب على غيره
والثانى فيه حمل الجر على غيره والاول
أكثر فقال (وما

امرأة وأمة وشاة وشفة وثلة زاد الرودانى وأمة بالضم والتشديد وملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثانى فعلاء أفعل وفعلى فعلان غير منقولين الى العلمية لما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما بالالف والتاء واختلف فى فعلاء الذى لا أفعل له كعجزاء ورتقاء فقال ابن مالك يجمع بألف وتاء لان المنع فى حمراء تابع لمنع جمع التصحيح وهو مفقود هنا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حذام فى لغة من بناه قاله الرودانى وغيره (قوله بتا) بالتنوين لانه مقصور للضرورة على مامر والمقصور اذا لم تدخل عليه أل ولم يضف ولم يوقف عليه ينون فاعرابه مقدر على الالف المحذوفة لا على الهمزة المحذوفة لان حذف الالف لعلة تصريفية والمحذوف لعلة تصريفية كالثابت بخلاف الهمزة فهى أحق من الهمزة بجعلها حرف الاعراب ويجوز ترك تنوينه للوصل بنية الوقف (قوله بسبب ملابسته) أشار بقوله بسبب الى أن الباء سببية وبقوله ملابسته الى أن فى عبارة المصنف تقدير مضاف لان السبب ليس وجود الالف والتاء ولو من غير ملابستهما للكلمة بل السبب ملابستهما لها وبهذا يستغنى عما أطال به البهوتى هنا من التعسف وبجعل الباء سببية يستغنى عن تقييد الالف والتاء بالزيادة لانهما انما يكونان سببا فى الجمعية اذا كانتا مزيدتين (قوله فى الجر) انما ذكره مع انه جاء على الاصل والكلام فى النيابة ولهذا لم يذكر الرفع للاشارة الى ان النصب حمل على الجر (قوله معا) منصوب على الحال وهى بمعنى جميعا عند الناظم فلا تقتضى اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضى اتحاد الوقت بخلاف جميعا وعلى هذا تكون معا هنا مجازا فى مطلق الاجتماع بقرينة استحالة اجتماع النصب والجر فى وقت واحد (قوله ليجرى على سنن أصله) ولانه لو لم يحمل نصبه على جره لزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كون جمع المؤنث معربا بالحركات فهلا تحملت تلك المزية أيضا قلت تحملها ثم لغرض فقد هنا وهو دفع الثقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام وقوله من اجتماع الحرف والحركة أى فى جمع المذكر السالم لو أعرب بحركة على الواو والياء (قوله مطلقا) أى حذفت لامه أولا (قوله وهشام فيما حذفت لامه) لمشابهته المفرد حيث لم يجر على سنن الجموع فى رد الاشياء الى أصولها وجبرا لحذف لامه (قوله سمعت لغاتهم) أى بفتح التاء وهو جمع لغة أصلها لغو أو لغى حذفت اللام وعوض عنها هاء التأنيث (قوله فان رد اليه نصب بالكسرة) لانتفاء

بتا وألف قد جمعا) الباء متعلقة بجمع
أى ما كان جمعا بسبب ملابسته للالف
والتاء أى كان لهما مدخل فى الدلالة على
جمعيته (يكسر فى الجر وفى النصب معا)
كسر اعراب خلافا للاخفش فى زعمه انه
مبنى فى حالة النصب وهو فاسد اذ
لا موجب لبنائه وانما نصب بالكسرة مع
تأتى الفتحة ليجرى على سنن أصله وهو جمع
المذكر السالم فى حمل نصبه على جره وجوز
الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام
فيما حذفت لامه ومنه قول بعض العرب
سمعت لغاتهم ومحل هذا القول مالم يرد اليه
المحذوف فان رد اليه نصب بالكسرة
كسنوات وعضوات

العلتين المذكورتين (قوله انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم الخ) أجيب عمن عبر به بأنه صار علما فى اصطلاحهم على ما جمع بألف وتاء مزيدتين (قوله وسرادقات) جمع سرادق وهو ما يمد فوق صحن البيت كما فى القاموس (قوله نحو بنات واخوات) لم ترد اللام فى بنات وردت فى اخوات حملا لكل على جمع مذكره وهو أبناء واخوة لعدم الرد فى ابناء والرد فى اخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردوا اللام فى ابناء أيضا لكنهم قلبوها همزة كما هو شأن الواو بعد الالف الزائدة كما فى كساء الا أن يقال لما غيرت عن أصلها كان كأنها لم ترد (قوله لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيهما بالصيغة (قوله كذا أولات) أى مثل ما جمع بألف وتاء فى اعرابه السابق اولات فقول الشارح يعرب هذا الاعراب بيان لوجه الشبه ولا يخفى أن المقصود لفظ اولات فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبرت مؤنثة لتأولها بالكلمة أو اللفظة منعت الصرف لاجتماع العلمية والتأنيث المعنوى وان اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها تاء التأنيث والمانع للصرف هو هاء التأنيث كما ستنقله عن شيخنا وبهذا يعرف ما فى كلام البعض وأصل اولات ألى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات قاله فى التصريح قال الرودانى فيه انه يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو خلاف المفروض فالصواب أن وزنه فعلت بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادتهما أن يكون جمعا يدفعه أنا لم نجد زيادتهما فى غير المفرد معنى الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو ارطاة وسعلاة وبهماة فلو كانتا زائدتين لكان جمعا اه (قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو فى المؤنث نظير أولى فى المذكر الا أن أولى مختص بالعاقلين بخلاف أولات (قوله وان كن) أصله كون بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما يأتى ثم نقلت ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله والذى اسما) أى علما لمذكر أو مؤنث كما فى شرح التسهيل لابن عقيل لكن محل جواز منعه التنوين كما فى المعنيين الاخيرين اذا سمى به مؤنث فان سمى به مذكر لم يمنع التنوين لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره قال شيخنا وانما لم يجعل من التأنيث اللفظى لان ما فيه تاء التأنيث والمانع من الصرف هو هاء التأنيث كما سيأتى (قوله كأذرعات) بكسر الراء وقد تفتح قاموس (قوله أيضا) اى كما قبل فى أولات كذا قيل ويبعده عدم وقوعه عقب قوله فيه مع ان حمله على هذا المعنى يؤدى الى عدم فائدته والمفيد

(تنبيه) انما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما
عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر
كحمامات وسرادقات ومالم يسلم فيه بناء
الواحد نحو بنات واخوات ولا يرد عليه
نحو أبيات وقضاة لان الالف والتاء فيهما
لا دخل لهما فى الدلالة على الجمعية (كذا
اولات) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه
يعرب هذا الاعراب الحاقا له بالجمع
المذكور قال تعالى وان كن اولات حمل
(والذى اسما قد جعل) من هذا الجمع
(كأذرعات) اسم قرية بالشام وذاله معجمة
أصله جمع أذرعة التى هى جمع ذراع (فيه
ذا) الاعراب (أيضا

الذى يقتضيه وقوعه عقب قوله ذا حمله على أن المعنى كما قبل فيه غير هذا الاعراب
من الوجهين اللذين سيذكرهما الشارح (قوله قبل) أراد القبول القياسى
لانه انما يتكلم فى الاصول القياسية اه بس (قوله على اللغة الفصحى)
المراعى فيها الحالة الاصلية فقط وقال المرادى انما بقى تنوينه مع ان حقه منع
الصرف للتانيث والعلمية أى اذا كان علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل
للمقابلة اه أى وتنوين المقابلة يجامع علتى منع الصرف (قوله من يمنعه
التنوين) أى مراعاة للحالة الراهنة المقتضية منع تنوينه لاجتماع العلمية
والتأنيث المعنوى وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه
لتنوين الصرف فى الصورة كما قاله شيخنا وغيره وبه يوجه ترك التنوين فى الوجه
الثالث وقوله ويجره وينصبه بالكسرة أى مراعاة للحالة الاصلية ففى هذه اللغة
مراعاة الحالتين ومن كون المراعى فى جره ونصبه بالكسرة الحالة الاصلية يعلم
ان الكسرة فى حال النصب نائبة عن الفتحة لا فى حال الجر وان ذكره شيخنا
والبعض تبعا للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كأرطاة) والمراعى فى هذه اللغة
الحالة الراهنة فقط (قوله واذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعنى فلا يرد ان المنع
انما هو مع هاء التأنيث لا مع تائه على أن التأنيث المعنوى موجود أيضا (قوله
تنورتها) أى نظرت بقلبى لا بعينى الى نارها لشدة شوقى اليها وجملة وأهلها بيثرب
حالية وكذا جملة أدنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبى صلى الله عليه وسلم سميت
باسم من نزلها من العماليق وقد ورد النهى عن تسميتها بيثرب لانه من التثريب
وهو الحرج وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وأدنى دارها
مبتدأ ونظر عالى خبر والكلام على حذف مضاف اما من المبتدا أى نظر أدنى دارها
أو الخبر أى ذو نظر عالى والمعنى ان نظر الاقرب من دارها الى نظر عظيم فكيف
بنظرى نفس دارها (قوله جائز عند الكوفيين) هو الحق لوجود العلتين فيه
وورود السماع به فلا وجه لمنعه (قوله قد تقدم) أى فى الشرح أى وتقدم
حكم اعراب المسمى بما جمع بألف وتاء فى المتن وأورد عليه انه تقدم فى المتن حكم
اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون ومقتضى كلام الشارح انه
لم يتقدم والجواب ان مراده انه لم يتقدم بسائر أوجهه بل بوجه واحد وهو اعرابه
كاعرابه قبل التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار
وشبه بغسلين دون حين لشبه الجمع بغسلين فى كونه ذا زيادتين الياء والنون
(قوله منونة) أى ان لم يكن أعجميا فان كان امتنع التنوين وأعرب اعراب

قبل) على اللغة الفصحى ومن العرب من
يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة
ومنهم من يجعله كأرطاة علما فلا ينونه
ويجره وينصبه بالفتحة واذا وقف عليه قلب
التاء هاء وقد روى بالاوجه الثلاثة قوله
تنورتها من اذرعات وأهلها
بيثرب أدنى دارها نظر عالى
والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز
عند الكوفيين (تنبيه) قد تقدم بيان
حكم اعراب المثنى اذا سمى به وأما المجموع
على حده ففيه خمسة أوجه الاول كاعرابه
قبل التسمية به والثانى أن يكون كغسلين
فى لزوم الياء والاعراب بالحركات الثلاث
على النون منونة

مالا ينصرف نحو قنسرين اه تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والعجمة
ليست بقيد بل مدار عدم التنوين على أن ينضم الى العلمية مانع آخر كالعجمة
والتأنيث المعنوى أفاده البعض وقد كتب الروداني على قول المصرح فان كان
أعجميا الخ ما نصه هذا كلام ظاهرى فان ضمير كان عائد الى ما سمى به من الجمع
وما ألحق به وقنسرون وسائر الاعجميات ليس واحدا منها بل هى أسماء مرتجلات
لمسمياتها فلا بد من زيادة نوع فى أنواع الملحقات بالجمع تركه الموضح وزاده الدمامينى
فى شرح التسهيل وهو كل اسم وافق لفظه لفظ الجمع نكرة كان كياسمين أو علما كصفين
ونصيبين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع للمشابهة اللفظية كما منعوا
سراويل من الصرف لتلك المشابهة والاولى جعل عليين من هذا النوع اه ببعض
تغيير وهو حسن جدا طالما كان يلوح ببالى (قوله وشبه العجمة) لان وجود
الواو والنون فى الاسماء المفردة من خواص الاسماء الاعجمية وقد نص بعضهم
على أن نحو حمدون وسحنون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية وشبه العجمة كما فى
الشيخ يحيى (قوله ان تلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة على
الواو لا النون كما يفيده كلام التصريح حيث قاسه على المثنى عند من يلزمه الالف
ويكسر نونه ويقدر الاعراب على الالف لا النون ويؤيده انه لا معنى لتقدير الحركات
على النون مع سهولة ظهورها عليها وما اعترض به من انه يلزم تقدير الاعراب
فى وسط الكلمة يمكن دفعه بأن النون لما كانت فى الاصل أعنى فى حالة الجمعية قبل
التسمية عوضا عن التنوين وهو انما يلحق الآخر استصحب ذلك بعد التسمية فتكون
الواو آخر الكلمة (قوله وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصبا مالا ينصرف على
المفعولية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضيا مجهولا رافعا له بالنيابة عن الفاعل
فيكون مفتوح الآخر يؤيد الاول لاحقه والثانى سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل
الظاهرة كأحمد والمقدرة كموسى وأورد اللقانى على قوله وجر بالفتحة الخ انه
منقوض بما سمى به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به بناء على انه معرب باعراب
أصله ويمكن دفعه بانه علم استثناؤه من قوله سابقا والذى اسما قد جعل الخ فافهم
(قوله وهو ما فيه علتان) العلة اصطلاحا ما يترتب عليه الحكم والحكم هنا وهو منع
الصرف انما يترتب على اثنين من تسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلة
فى الحقيقة على الاول مجموع الاثنتين فتسمية كل منهما علة من تسمية الجزء باسم
الكل أو أراد بالعلة ما يشمل العلة الناقصة (قوله لانه شابه الفعل) أى
فى اجتماع علتين فرعيتين أحدهما لفظية والاخرى معنوية كما سيأتى بسط ذلك

والثالث أن يجرى مجرى عربون فى لزوم
الواو والاعراب بالحركات على النون منونة
والرابع ان يجرى مجرى هارون فى لزوم
الواو والاعراب على النون غير مصروف
للعلمية وشبه العجمة والخامس ان تلزمه
الواو وفتح النون ذكره السيرافى وهذه
الاوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله
وشرط جعله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز
سبعة أحرف فان تجاوزها كاشهيبابين
تعين الوجه الاول قاله فى التسهيل (وجر
بالفتحة) نيابة عن الكسرة (ما لا ينصرف)
وهو ما فيه علتان من علل تسع كحسن
أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد
وصحراء كما سيأتى فى بابه لانه شابه الفعل
فثقل

وهذا تعليل لقول المصنف وجرّ الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين (قوله فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين) فاذا نوّن للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع تبعا له وقد عاد فيعود وهذا ظاهر على القول بأن تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أتى به لمجرد الضرورة وهو الراجح فقيل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضرورى وقيل يجر بالكسرة نظرا الى انه بصورة تنوين الصرف (قوله ولتعاقبهما) أى تناوبهما على معنى واحد هو مطلق التمييز أعم من أن يكون نصا أو احتمالا وذلك انك اذا قلت عندى راقود خلا كان القصد المظروف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندى راقود خل احتمل أن يكون خل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظروف وان تكون اضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبهما ان راقودا ان نون لم يجر خل بل ينصب تمييزا والا جر باضافة راقود اليه اضافة المميز الى التمييز والراقود دن طويل يطلى داخله بالقار وهو معرب كما فى زكريا (قوله نحو فحيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كأحسن وكسا جد وصحرا تمثيل لذى العلتين وذى العلة (قوله ما لم يضف الخ) أى مدة عدم الاضافة والردف لأل لان النفى مع العطف بأو يفيد نفى كل نحو ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فالمسم فهو من عموم السلب (قوله ردف) ليس حشوا لان البعدية لا تقتضى الاتصال اه يس (قوله فان أضيف) أى الى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو ابدأ بذا من أول فى رواية الكسر بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنوانى (قوله ضعف شبه الفعل) أى لمصاحبته خاصة الاسم المؤثرة فى معناه وهى أل أو الاضافة لاختصاصهما بالاسم وتأثيرهما فى معناه التعريف أى فى الجملة فلا ترد أل الزائدة والاضافة اللفظية وبقولنا المؤثرة فى معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جرّ ما لا ينصرف بالكسرة اذا صحب حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) فى بعض النسخ ما أنت فيكون فى البيت الخرم بخاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والناظر يطلق كثيرا على انسان العين والمراد به هنا القلب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لاجله لمحذوف أى ومثلنا بالاعمى والاصم واليقظان لانا بنينا على الخ أو مفعول مطلق لمحذوف أى والتمثيل به بنى بناء أو الرفع خبر محذوف أى والتمثيل به بناء على الخ أى مبنى (قوله أان شمت الخ) يحتمل أن تكون ان مصدرية حذفت قبلها لام التعليل وان تكون شرطية أى بجوابها مرفوعا لان فعل الشرط ماض

والاستفهام

قلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتآخيهما فى اختصاصهما بالاسماء ولتعاقبهما على معنى واحد فى باب راقود خلا وراقود خل فلما منعوه الكسرة عوّضوه منها الفتحة نحو فحيوا بأحسن منها وهذا (ما لم يضف أو يك بعد أل ردف) أى تبع فان أضيف أو تبع أل ضعف شبه الفعل فرجع الى أصله من الجر بالكسرة نحو فى أحسن تقويم وأنتم عاكفون فى المساجد ولا فرق فى أل بين المعرفة كما مثل والموصولة نحو كالاعمى والاصم وقوله

وما أنت باليقظان ناظره اذا نسيت بمن تهواه ذكر العواقب

بناء على ان أل توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتى والزائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

ومثل أل أم فى لغة طيئ كقوله

أأن شمت من نجد بريقا تألقا تبيت بليل ام أرمد اعتادا أولقا

والاستفهام للتقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أى نظرت وبريقا تصغير برق وتألق لمع والاولق الجنون وجملة اعتاد أولقا حال من المضاف اليه أو نعت له لانه نكرة فى المعنى كما فى كمثل الحمار يحمل أسفارا كذا قال العينى وتبعه غيره وفى الحالية نظر لعدم شرط مجىء الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهر كلامه البقاء على المنع لان الضمير فى يضف وما بعده يرجع الى ما لا ينصرف ومفهومه انه اذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع أل جر بالكسرة ولا شك ان المحكوم عليه فى هذا المفهوم ما لا ينصرف (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبنى على ان الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع أل والاضافة وانما جر بالكسرة لامن دخول التنوين فيه قاله فى الهمع وظاهر صنيع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستصحاب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل ان القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود أل أو الاضافة ويحتمل أن يقول هو الجر بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبنى على ان الصرف هو الجر بالكسرة ان كان مستنده ان الواقع ان هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجر بالكسرة فمسلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا) أى زالت منه علة أو لا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل الناظم (قوله اذا زالت منه علة) أى بان كانت احدى علتيه العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه أل حتى ينكر (قوله فمنصرف) أى ولم يظهر التنوين لوجود أل أو الاضافة (قوله واجعل لنحو يفعلان الخ) انما اعربت هذه الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثنى الاسم وفعل الجماعة مجموعه فأجريا مجراهما فى الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل المخاطبة لمشابهته لهما ولانها لو أعربت بالحركات لكانت اما مقدرة على الضمائر أو على ما قبلها لا سبيل الى الاول لان الضمائر كلمات فى ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة اخرى ولا الى الثانى لان ضمائر الرفع المتصلة شديدة الاتصال بالافعال فكان ما قبلها حشوا والاعراب لا يقع حشوا ولمن يعربها بحركات مقدرة على ما قبل الضمائر أن يقول ان سلم ان ما قبلها كالحشو لا نسلم ان الاعراب لا يكون على ما هو كالحشو بدليل ان البناء الذى هو نظير الاعراب يكون على ما هو كالحشو نحو ضربت وضربوا فافهم ولم يكن حرف اعرابها الالف والواو والياء الموجودات لانها أسماء والاسماء لا تكون حروف اعراب وأيضا لو كانت اعرابا لاذهبها الجازم كما فى سائر حروف العلة ولا حرف علة آخر لوجوب حذفه لالتقائه ساكنا مع الضمائر الساكنة وكان حرف اعرابها النون لمشابهتها حروف العلة لانها تدغم

(تنبيهان) الاول ما الاولى موصولة والثانية حرفية وهى ظرفية مصدرية أى مدة كونه غير مضاف ولا تابع لأل الثانى ظاهر كلامه ان ما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافى وابن السراج الى انه يكون منصرفا مطلقا وهو الاقوى واختار الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب انه اذا زالت منه علة فمنصرف والا فلا نحو بأحمدكم وان بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم ولما فرغ من مواضع النيابة فى الاسم شرع فى مواضعها فى الفعل فقال (واجعل لنحو يفعلان

فى الواو نحو من وال وفى الياء نحو من يقنت وتبدل الفاء فى الوقف على المنصوب المنون فى اللغة المشهورة وفى الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة التالية فتحا وفى الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لانه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد تحذف هذه النون فى حالة الرفع وجوبا فتقدر كما فى نحو هل تضربان هل تضربن يازيدون هل تضربن يا هند وجوازا بكثرة فى الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمرونى بناء على الصحيح من ان المحذوف نون الرفع لانون الوقاية واذا لم تحذف جاز الفك والادغام وبالاوجه الثلاثة قرئ تأمرونى وبقلة فى غير ذلك نحو أبيت أسرى وتبيتى تدلكى * وجهك بالعنبر والمسك الزكى * وفى الحديث والذى نفس محمد بيده لاتدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل لاتدخلون ولا تؤمنون وقرئ قالوا ساحران تظاهرا أى يتظاهران فادغم التاء فى الظاء وحذف النون كذا فى التصريح وغيره لكن قال الدمامينى وشارح الجامع انه شاذ وقال فى الهمع لا يقاس عليه فى الاختيار (قوله ألف اثنين) أى شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين (قوله اسما) بان كانت ضميرا فاعلا نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفا أى دالا على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلونى البراغيث (قوله الاصل علامة رفع) دفع بتقدير المضاف عدم تناسب كلامى المصنف لانه جعل أولا النون اعرابا وثانيا الحذف علامة اعراب والمناسب جعلهما معا اعرابا أو علامة اعراب وأرجع ماهنا الى ماسيأتى من قوله وحذفها الخ ولم يعكس مع ان فى العكس التأويل وقت الحاجة لاقبلها البعد التأويل فى الثانى بحمل الجزم والنصب على المعنى المصدرى الذى هو فعل الفاعل لانهما لا يطلقان اصطلاحا بهذا المعنى دون التأويل فى الاول ولا ينافى التأويل فى الاول مذهب المصنف من كون الاعراب لفظيا كما قيل لما قدمه الشارح من انه لامنافاة بين جعل الشئ اعرابا وجعله علامة اعراب لان جعله اعرابا من حيث عموم كونه أثرا جلبه عامل وجعله علامة اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لانها لاتكون الا اسما (قوله واو الجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوى وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمرو وبكر يفعلون وفى نسخ واو الجماعة وهى ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفريع على مايفيده تعميم الشارح فى الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بالتاء من ثبوت الامرين لا على تعميمه فى ألف الاثنين وواو الجماعة بقوله اسما أو حرفا لان المعروف أن عدها خمسة باعتبار بدء يفعلان ويفعلون تارة بالياء وتارة بالتاء لا باعتبار اسمية

أى من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين اسما أو حرفا (النونا رفعا) الاصل علامة رفع فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه يدل على ذلك مابعده والتقدير اجعل النون علامة الرفع نحو يفعلان (و) نحو (تدعين) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وتسألونا) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسما أو حرفا فالامثلة خمسة على اللغتين وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين

الالف والواو وحرفيتهما ويدل على ماذكرناه قوله وهى يفعلان وتفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أى جارية على كل من اللغتين وان كان الاختلاف بين اللغتين فى غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند الى اثنين أو جماعة من العلامة ولغة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضربان بالفوقية يصلح للمخاطبين والمخاطبتين والغائبتين والالف فى الاولين اسم فقط وفى الثالث تكون اسما وحرفا ويضربان بالتحتية للغائبين فقط اسما أو حرفا فهذه ستة ويضربون بالتحتية للغائبين اسما أو حرفا وتضربون بالفوقية للمخاطبين اسما فقط والعاشرة تضربين وان نظر الى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس والى كون المؤنث حقيقى التأنيث أو مجازيه زاد العدد وسمى يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين أمثلة لانه ليس المقصود هى بخصوصها بل هى وماماثلها فى اتصال الالف أو الواو أو الياء (فائدة) اذا قلت هما تفعلان تعنى امرأتين فهل يفتتح الفعل بتاء فوقية حملا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى أو بياء تحتية رعيا للفظ فان هذا اللفظ يكون للمذكرين الاول قول ابن ابى العافية تلميذ الاعلم وهو الراجح الذى ورد به السماع والثانى قول ابن الباذش قاله الدمامينى (قوله بثبات النون) أى بثبوتها أى بالنون الثابتة لكن عبر بذلك لتكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم وهذه النون تكسر مع الالف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثنى والجمع وقد تفتح مع الالف أيضا قرئ أتعداننى ان أخرج بفتحها وذكر ابن فلاح فى المغنى انها تضم أيضا قرئ شاذا لا يأتيكما طعام ترزقانه بضمها قاله الرودانى (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لاناصب ولا جازم كما مر (قوله مظلمة) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لانه الاصل) أى الحذف للجزم أصل للحذف للنصب وانما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذى هو الاصل الاصيل فى الجزم ووجه المناسبة كون كل عدم شئ فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحرف تأمل (قوله والحذف للنصب محمول عليه) كما حمل النصب على الجر فى المثنى والجمع على حدة لان الجزم نظير الجر فى الاختصاص (قوله وهذا) أى اعراب تلك الامثلة بثبوت النون رفعا وحذفها جزما ونصبا مذهب الجمهور الخ ولو قدمه الشارح على التنبيه لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أى وثبوت النون أو حذفها دليل على ذلك المقدر اه دمامينى فالحذف عند الجازم فرقا بين صورتى المجزوم والمرفوع لابه والجازم انما حذف الحركة المقدرة وكالجازم

فهذه الامثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وحذفها) أى النون (للجزم والنصب سمه) أى علامة نيابة عن السكون فى الاول وعن الفتحة فى الثانى (كلم تكونى لترومى مظلمه) الاصل تكونين وترومين فحذفت النون للجازم فى الاول وهو لم وللناصب فى الثانى وهو أن المضمرة بعد لام الجحود (تنبيهان) الاول قدم الحذف للجزم لانه الاصل والحذف للنصب محمول عليه وهذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى ان اعراب هذه الامثلة بحركات مقدرة على لام الفعل

الناصب والمراد الحركات وجودا أو عدما لمدخل السكون (قوله بخلاف الرجال يعفون) أى فى الامور الاربعة المذكورة لكن لم يصرح بكون الفعل فى هذا معربا اكتفاء بدلالة قوله علامة الرفع على الاعراب (قوله تعفووا) أى بواوين الاولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استثقلت الضمة على الاولى فحذفت ثم الاولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بخلاف الثانية فكلمة عمدة (قوله وبدأ بالاسم) لكن فى ابتدائه بالاسم فصل بين النظائر وهى أبواب النيابة ولهذا قدم الموضح الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وعند الصرفيين ما فيه حرف علة أولا أو وسطا أو آخرا كالوعد ووعد وكالبيع وباع وكالفتى والرمى ويغزو ويسمى الاول مثالا لمماثلته الصحيح فى عدم اعلال الماضى واسمى الفاعل والمفعول والثانى أجوف وذا الثلاثة لانه فى الحكاية عن النفس بالماضى على ثلاثة أحرف كقلت وبعت والثالث ناقصا ومنقوصا لنقص حرفه الاخير وقفا وجزما من بعض افراده كاغز ولم يغزو نقص الاعراب كلا أو بعضا من بعض آخر كالفتى ويغزو وذا الاربعة لانه فى الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والعين ولا يكون فى الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من التضعيف والهمز فسالم والا فلا فكل سالم صحيح ولا عكس (قوله الذى حرف اعرابه ألف الخ) دخل فيه المثنى على لغة من يلزمه الالف (قوله لينة) لم يكتف بكون الالف عند الاطلاق تنصرف الى اللينة لان توهم الشمول قائم والمطلوب فى التعاريف الايضاح (قوله لازمة) أى فى الاحوال الثلاثة لفظا أو تقديرا كما فى المقصور المنون واعترض بأنه لا يشمل الالف المنقلبة عن الهمزة كالمقرا اسم مفعول من اقرأه الكتاب لعدم لزومها اذ يجوز النطق بدلها بالهمزة أى التى هى الاصل وأجيب بأن ابدال الهمزة المتحرك كمن جنس حركة ما قبلها شاذ والشاذ لا يعترض به ومثل هذا الاعتراض والجواب يجرى فى قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفى وموسى والعصا) أشار بتعداد الامثلة الى انه لا فرق بين العربى والعجمى ولا بين العاقل وغيره (قوله كالداعى والمرتقى) أشار بزيادة الداعى الى انه لا فرق بين الثلاثى والمزيد أو الى انه لا فرق بين ما ياؤه أصلية كالمرتقى أو منقلبة عن واو كالداعى ولم يذكر المصنف فى معتل الاسماء ما آخره واو كما ذكره فى معتل الافعال لانه لا يوجد اسم معرب عربى آخره اصالة واو لازمة فلا يرد الاسم المبنى كذو الطائية والاعجمى قال فى الهمع كهندو ورأيت بخط

الثانى انما ثبتت النون مع الناصب فى قوله تعالى الا ان يعفون لانه ليس من هذه الامثلة اذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبنى مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فانه من هذه الامثلة اذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا ولما فرغ من بيان اعراب الصحيح من القبيلين شرع فى بيان اعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال (وسم معتلا من الاسماء ما) أى الاسم المعرب الذى حرف اعرابه ألف لينة لازمة (كالمصطفى) وموسى والعصا أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعى (والمرتقى

أين

ابن هشام السمندو اه وما واو عارضة التطرف نحو يا ثمو من خم ثمود أو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما) منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو الظرفية المجازية (قوله يعل) أى يغير آخره بالقلب (أى داعيا فلا يرد أن الثانى قد يعل آخره بالقلب كما فى الداعى فان ياءه منقلبة عن واو كامر (قوله والثانى يعل آخره بالحذف) أى حذف بانه للتنوين وفيه ان الاول يعل آخره بحذف الالف للتنوين أيضا (قوله نخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الاسماء بالاسم الفعل والحرف كيخشى وعلى ويرمى وفى نظرا الى ان شأن الجنس أن لا يخرج به وبعضهم أخرجهما به نظرا الى ان الجنس اذا كان بينه وبين فصله عموم وجهى كما هنا قد يخرج بكل ما دخل فى الآخر وفيه ان الحرف لم يدخل فى المعرب كما لم يدخل فى الاسم (قوله وغلاميك) لا يقرأ بصيغة الجمع للاستغناء به حينئذ عما بعده ولان الغلام ليس علما ولا صفة بل بصيغة التثنية واعتراض شيخنا والبعض عليه بأن المثنى خارج باشتراط الكسرة يرده ان اشتراط الكسرة متأخر عن اشتراط اللزوم وانما الاخراج بالسابق (قوله نحو ظبى وكرسى) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح أو معتل (قوله جميعه) اما تأكيد للضمير فى قدرا العائد الى الاعراب أو نائب فاعل قدرا وتأكيد للاعراب ولا يضر الفصل بما توسطه بينهما لكونه معمولا للمؤكد فهو على حد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن لكن الفاصل فى الآية معمول لعامل المؤكد ويستثنى من تقدير الكسرة حال الجر ما لا ينصرف حال الجر فانه انما يقدر فيه الفتحة خلافا لابن فلاح معللا بأنه لا ثقل مع التقدير كما قاله سم (قوله على الالف) موجودة كالفتى ومقدرة كفتى (قوله والقصر) أى فى اللغة (قوله لانه محبوس عن المد) أى الفرعى وهو الزائد على المد الطبيعى ووجه التسمية لا يوجبها فلا يعترض على هذا التعليل بوجوده فى نحو يخشى ولا على الثانى بوجوده فى نحو غلامى على انه قد يقال المراد الحبس الذاتى عن ظهور الحركات والحبس عنه فى نحو غلامى ليس ذاتيا (قوله لحذف لامه) لا يرد عليه حذف لام المقصور للتنوين ولا على الثانى نحو يدعو ويرمى كما مر (قوله ونصبه ظهر على الياء) ما لم تكن الياء آخر الجزء الاول من مركب مزجى اعرب اعراب المتضايفين نحو معدى كرب وقالى قلا فتسكن ولا تظهر عليها الفتحة قال فى همع الهوامع بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة البناء وحالة منع الصرف ووجه ذلك الرضى بأن هذه الاضافة ليست حقيقية بل شبهت الكلمتان بالمتضايفين من حيث ان احداهما عقب الاخرى لكن

مكارما) (تنبيه) انما سمى كل من هذين الاسمين معتلا لان آخره حرف علة أولان الاول يعل آخره بالقلب اما عن ياء نحو الفتى أو عن واو نحو المصطفى والثانى يعل آخره بالحذف نخرج بالمعرب نحو متى والذى وبذكر الالف فى الاول المنقوص نحو المرتقى وبذكر اللينة المهموز نحو الخطا وبذكر الياء فى الثانى المقصور نحو الفتى وبذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان فى الاول ومررت بأخيك وغلاميك وبنيك فى الثانى وباشتراط الكسرة قبل الياء نحو ظبى وكرسى (فالاول) وهو ما كان كالمصطفى (الاعراب فيه قدرا جميعه) على الالف لتعذر تحريكها (وهو الذى قد قصرا) أى سمى مقصورا والقصر الحبس ومنه حور مقصورات فى الخيام أى محبوسات على بعولتهن وسمى بذلك لانه محبوس عن المد أو عن ظهور الاعراب (والثان) وهو ما كان كالمرتقى (منقوص) سمى بذلك لحذف لامه للتنوين أو لانه نقص منه ظهور بعض الحركات (ونصبه ظهر) على الياء

لخفته نحو رأيت المرتقى ومرتقيا وأجيبوا داعى الله وداعيا الى الله باذنه (ورفعه ينوى) على الياء ولا يظهر نحو يوم يدعو الداعى لكل قوم هاد فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الياء الموجودة أو المحذوفة و (كذا أيضا يجر) بكسر منوى نحو أجيب دعوة الداعى وانهم فى كل واد وانما لم يظهر الرفع والجر استثقالا لا تعذرا لامكانهما قال جرير

فيوما يوافين الهوى غير ماضى وقال الآخر

لعمرك ما تدرى متى أنت جائى ولكن أقصى مدة العمر عاجل

(تنبيه) من العرب من يسكن الياء فى النصب أيضا قال الشاعر

ولو ان واش باليمامة داره وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لانه حمل حالة النصب على حالتى الرفع والجر (وأى فعل) كان (آخر منه ألف) نحو يخشى (أو واو) نحو يدعو (أو ياء) نحو يرمى (فمعتلا عرف) أى شرط وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف اليه وكان بعده مقدرة وهى اما شانية وآخر منه ألف جملة من مبتدا وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدا جملة الشرط وقيل هى وجملة الجواب معا وقيل جملة الجواب فقط ومعتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أى فعل كان آخره حرفا من الاحرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف انو فيه غير الجزم) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الالف والالف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذى بعده (وأبد) أى أظهر (نصبا) آخره واو (كيدعو) أو ياء نحو (يرمى) لخفة النصب وأما قوله أبى الله ان اسمو بأم ولا أب

فى حواشى شيخنا عن سم أن الدمامينى نقل عن البسيط وشرح الصفار جواز فتح الياء واسكانها (قوله لخفته) لكونه فتحا غير لازم للياء بخلاف الفتح فى نحو يبيع ورمى فانه للزومه الياء لو أبقى استثقل فقلبت الياء ألفا فاندفع استشكال الفرق فتأمل (قوله ورفعه ينوى) عبر هنا بالنية وسابقا بالتقدير للتفنن (قوله ولا يظهر) فائدته بعد قوله ينوى دفع توهم ان المراد ينوى جوازا (قوله بكسر منوى) أى اذا كان منصرفا والا قدرت الفتحة حال الجر (قوله غير ماضى) أى وفاء غير نافذ بل مقطوع (قوله ولو أن واش الخ) واش اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من اجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور (قوله وهو من أحسن ضرورات الشعر) الاصح جوازه فى السعة بدليل قراءة جعفر الصادق من أوسط ما تطعمون أهاليكم بسكون الياء (قوله وأى فعل) أى مضارع ولم يقيده به لان الكلام فى المعرب (قوله وكان بعده مقدرة) جواب عما يقال اداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية لكن اعترض بأن الفعل لا يحذف بعد اداة الشرط غير ان ولو الا ان كان مفسرا بفعل بعده كما نص عليه ابن هشام فى شرح بانت سعاد اللهم الا أن يكون ذلك فى غير الضرورة (قوله اما شانية) أى اما ناقصة شانية أى اسمها ضمير الشأن وقوله أو ناقصة أى غير شانية ففى عبارته شبه احتباك فاندفع الاعتراض بأن الشانية من الناقصة على الاصح فلا تحسن مقابلتها بها وفى بعض النسخ أو غير شانية والامر عليها ظاهر (قوله جملة من مبتدا وخبر خبرها) فهى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها فى مفسرة العامل لا ضمير الشأن (قوله وألف خبرها) وعلى هذا فقوله أو واو أو ياء خبر مبتدا محذوف أى هو واو أو ياء فلا اشكال فى رفعه (قوله وخبر المبتدا جملة الشرط) وهذا هو الراجح وتوقف الفائدة على الجواب من حيث التعليق لا من حيث الخبرية قاله فى المغنى (قوله حال منه) أى من الضمير المستكن فى عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فان جعل بمعنى علم فهو مفعوله الثانى وهذا أولى لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقيدة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى انه حل معنى لا حل اعراب فلا يقال مقتضى حله ان كان غير شانية وأن معتلا مفعول عرف بمعنى سمى (قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره) أى معنى لا لفظا والتقدير اقصد الالف أو اعتبر أو لابس (قوله أبى الله الخ) يعنى ان علوه

وسيادته

وسيادته من نفسه لاتصافه بالاوصاف الجيدة لا انها وراثة من آبائه (قوله ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول) ما تعجبية وعلى بمعنى مع والشحط بشين معجمة فحاء مهملة مفتوحتين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا فى شرح الشواهد للعينى والذى فى القاموس انه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط فى كثير من النسخ (قوله ثلاثهن) من اضافة الصفة الى الموصوف وانما جاز حذف الآخر فى الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى لان شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذى فى الآخر والرفع الذى فيه محذوف للاستثقال أو التعذر قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد فى الآخر الاحرف العلة مشابها للحركة فحذفه ومذهب سيبويه ان الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لا به فرقا بين صورة المجزوم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم فى الفعل المعتل كما ألحق به فى الافعال الخمسة لانه انما ألحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافى ان ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبتت ألف نحو يخشى نصبا لا جزما لان الجزم ذهاب الحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذى هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة الا انها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذفت الالف بقيت الحركة التى هى الفتحة بلا حرف واعلم انه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متأصلا فان كان بدلا من همزة كيقرا ويقرى ويوضوفان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسى لسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل أخذ مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والاكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أو للحال لكان أخصر وأنسب بالعطف على قوله اما لاحذف (قوله ان كان تقض الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم به واعلم انه لا ينحصر تقدير الاعراب فى الاسم المعتل والفعل اذ منه فى الاسم ما سكن آخره للادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام الدال فى الجيم أو للوقف أو للتخفيف والحكى نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنه ما جعل علما من المركب الاسنادى على مختار السعد وسيأتى فى العلم والمشتغل آخره بحركة الاتباع والمضاف لياء المتكلم لفظا أو تقديرا أو كالياء بدلها نحو يا غلاما ويا أبتا ويا امتا ومنه فى الفعل ما سكن للادغام نحو زيد يضرب بكرا أو للوقف أو للتخفيف نحو يأمركم بسكون الراء

وقوله ما أقدر الله أن يدنى على شحط * من داره الحزن ممن داره صول فضرورة (والرفع فيهما) أى الواوى والياءى (انو) لثقله عليهما (واحذف جازما ثلاثهن) وأبق الحركة التى قبل المحذوف دالة عليه (تقض حكما لازما) نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم فالرفع نصب بالمفعولية لانو وفيه ما متعلق به واحذف عطف على انو وفى كل منهما ضمير مستتر هو فاعله وجازما حال من فاعل احذف والضمير وثلاثهن مفعول به اما لاحذف ومعمول الحال محذوف وهى الافعال الثلاثة والضمير فى ثلاثهن لاحرف العلة الثلاثة المعتلة والتقدير احذف احرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الافعال الثلاثة المذكورة أو يكون معمولا للحال والضمير للافعال ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة والتقدير احذف احرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض مجزوم جواب احذف وحكما مفعول به ان كان تقض بمعنى تؤدى ومفعول مطلق ان كان بمعنى تحكم

ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز فى النثر على الصحيح وما حرك لالتقاء الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما أدغم فى آخره كلم يشد وما حرك من القوافى نحو وانك مهما تأمرى القلب يفعل وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما فى الاسماء الستة أو المثنى أو الجمع اذا أضيف الى كلمة أولها ساكن (قوله قد ثبت حرف العلة) أى وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذى هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فقيل ضرورة وقيل بل حذف الخ أى فقيل حرف العلة الموجود هو الاصلى وثبت مع الجازم للضرورة وقيل ليس هو الاصلى بل الاصلى حذف ثم أشبعت الفتحة الخ فلا حاجة الى ما تكلفه البعض هذا وفى الهمع ان ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون أهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم بحذف الحركة المقدرة (قوله فى قوله وتضحك الخ) وأما قراءة قنبل انه من يتق ويصبر باثبات الياء وتسكين الراء فقيل من موصولة وتسكين يصبر للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والياء اشباع أو لاجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة (قوله شيخة عبشمية) أى عجوز منسوبة الى عبد شمس ويمانيا أصله يمنيا حذفت احدى ياءى النسب وعوض عنها الالف (قوله والانباء تنمى) بفتح الفوقية أى الاخبار تزداد وتنتشر يقال نما الشئ ينمو وينمى ازداد ونمى الحديث ينمى ارتفع ونماه بالتخفيف ينميه رفعه كذا فى القاموس قال العينى والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو ما لاقت والباء زائدة ويحتمل انه تنازع يأتى وتنمى فى ما لاقت واعمل الثانى واضمر الفاعل فى الاول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا للتعدية قال فى المغنى والمعنى على الاول يعنى زيادة الباء واعتراض الجملة أوجه اذ الانباء من شأنها أن تنمى بهذا وبغيره وقوله لبون هى الناقة ذات اللبن وروى قلوص بفتح القاف وضم اللام وهى الناقة الشابة (قوله هجوت زبان) اسم رجل والقصد الانكار عليه فى الهجو ثم الاعتذار حيث لم يثبت على حالة واحدة (قوله فقيل ضرورة) وعليه فجزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

(تنبيه) قد ثبت حرف العلة مع الجازم فى قوله
وتضحك منى شيخة عبشمية
كأن لم ترا قبلى أسيرا يمانيا
وقوله
ألم يأتيك والانباء تنمى
بما لاقت لبون بنى زياد
وقوله
هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
فقيل ضرورة وقيل بل حذف حرف العلة ثم أشبعت الفتحة فى ترا فنشأت ألف والكسرة فى يأتيك فنشأت ياء والضمة فى تهجو فنشأت واو وأما ستقرئك فلا تنسى فلا نافية لا ناهية أى فلست تنسى

(النكرة والمعرفة)

هما فى الاصل اسما مصدرين لنكر وعرف ثم جعلا اسمى جنس للاسم المنكر والاسم المعرف لا علمين وان وقع فى كلام شيخنا قيل تقسيم الاسم الى النكرة والمعرفة على سبيل منع الخلو لا منع الجمع لان المعرف بلام الجنس نكرة معنى والتحقيق انه معرفة معنى أيضا لانه الماهية المتشخصة بقيد ظهورها فى فرد ما فالشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح فى كون الاسم معرفة معنى لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية

الامر ان انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني (فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور بعد النكرة المحضة صفتان نحو رأيت طائرا يصيح أو فوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان نحو رأيت الهلال يضيء أو بين السحاب أو فى الافق وبعد النكرة التى كالمعرفة أو المعرفة التى كالنكرة محتملان للوصفية والحالية نحو هذا ثمر يانع يعجب الناظر أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة ونحو يعجبنى الزهر يفوح نشره أو فوق أغصانه أو على أغصانه لان المعرف الجنسى كالنكرة فقول المعربين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على اطلاقه كذا فى المغنى وأسلفنا عن الدمامينى جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقه معرفة (فائدة ثانية) قال فى المغنى قالوا ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى وان أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الاولى وحملوا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين ثم نقض الاحكام الاربعة بتخلفها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الاطلاق وعدم القرينة فاما مع القرينة فالتعويل عليها ووجه حمل لن يغلب عسر يسرين على ذلك ان قوله ان مع العسر يسرا وان احتمل التأكيد فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا للتكثير لكن جعله تأسيسا خير فيكون فى الكلام عسر واحد ويسران والمراد بالعسر عسر الدنيا الذى كانوا فيه وباليسرين ما تيسر لهم من الفتوح فى زمنه عليه الصلاة والسلام وما تيسر فى أيام الخلفاء أو يسر الدنيا ويسر الآخرة وقال التفتازانى فى تلويحه المذكور أولا اما نكرة أو معرفة وعلى كل اما أن يعاد نكرة أو معرفة فالاقسام أربعة وحكمها ان الثانى ان كان نكرة فهو مغاير للاول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا فى الذكر وان كان معرفة فهو الاول حملا له على المعهود الذى هو الاصل فى اللام والاضافة اه وكلامه مخالف لكلام المغنى فى صورة اعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاء بن السبكى فيها قولين كما فى الشمنى فكل منهما مشى على قول ثم قال التفتازانى واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام من القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة نحو وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله وقد تعاد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب أنزلناه مبارك الى قوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين وقد تعاد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وأنزلنا اليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو انما الهكم اله واحد اه ومثال تخلف الحكم الرابع على ما مشى عليه المغنى يسألك أهل

الكتاب أن تنزل عليهم كتابا (قوله نكرة قابل أل الخ) أورد عليه انه غير جامع لخروج الاسماء المتوغلة فى الابهام كأحد الملازم للنفى وهو ما همزته أصلية وبمعنى انسان لاما يقع فى الاثبات والنفى وهو ما همزته بدل من واو وشذوذا وبمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغير وشبه لانها لا تقبل أل ولخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لان أل الداخلة عليها موصولة ولخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وافعل من لانها لا تقبل أل وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد الى نكرة كجاءنى رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل أل وهو رجل ودخول يهود ومجوس فانهما يقبلان أل مع انهما معرفتان اذ منعا الصرف للعلمية والتأنيث والجواب عن الاول بمنع الخروج لان كلا من المتوغلة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل أل كانسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلا والحال وما بعدها قابلة لأل فى حالة الافراد ولا يضر عدم قبولها أل فى تلك التراكيب وعن الثانى بمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل أل لان معناه الرجل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع رجل بل موقع الرجل والرجل لا يقبل أل أفاده سم ومنع ان يهود ومجوس يقبلان أل حال كونهما معرفتين بالعلمية على القبيلتين وانما يقبلان أل حال كونهما جمعين ليهودى ومجوسى كروم ورومى وهما حينئذ نكرتان (قوله كرجل وفرس الخ) لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله أو واقع الخ) أو للتنويع أى لتنويع مفهوم النكرة الى نوعين فهى موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع فى جنسه كما قاله ابن هشام (قوله كذى بمعنى صاحب) أورد عليه ان صاحبا الذى يقع موقعه ذو صفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء الجامدة وأل الداخلة على الصفة التى من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة وأجيب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو فى الجملة وصاحب يقبل أل المعرفة باعتبار معناه الاسمى وان لم يكن معناه عند وقوع ذى موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذى هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصحبة فذو واقع موقع ما يقبل أل بواسطة وقال الرودانى تحرر بهذا المحل ان ذو اسم فيه معنى الوصف وضع لان يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو متحمل للضمير كالصفة وان صاحب لا يشك فى انه يجوز أن يستعمل مرادا به الحدوث من صحبه فهو صاحب أى مصاحب وعليه يقال مررت برجل صاحب أخوه عمرا وانكار ذلك مكابرة للواضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام

(نكرة قابل أل مؤثرا) فيه التعريف كرجل وفرس ونجم ونهر (أو واقع موقع ما قد ذكرا) أى ما يقبل أل وذلك كذى بمعنى صاحب ومن وما فى الشرط والاستفهام خلافا لابن كيسان فى الاستفهاميتين

وهو بهذا المعنى مرادف لذو فتكون أل الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون أل فى الصاحب الواقع موقعه ذو موصولة والجواب بما مر اهـ ملخصا وهو حسن (قوله فانهما عنده معرفتان) لان جوابهما معرفة نحو زيد ولقائل في جواب من عندك وما دعاك الى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال وورد بجواز أن يقال فى الجواب رجل من بنى فلان وأمر مهم كذا فى شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خلوهما) جواب عن ايراد على قوله ومن وما يقعان الخ (قوله موصوفتين) أى بمفرد كما مثل أو بجملة كمررت بمن قام ومررت بما رأيت أى بانسان قام وبشئ رأيت وانما مثل بما وصف بالمفرد لعدم احتماله كون من وما موصولتين لان الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكوتا وانكفافا) أى النائبين عن اسكت وانكفف أى اسكت سكوتا ما وانكفف انكفافا ما وبجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت ما وانكفاف ما كانا دالين على الطلب والتنكير كصه ومه فاندفع اعتراض اللقانى بأنه ان أريد المصدر النائب عن فعله فات التنكير لان اسكت انما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فات الطلب على ان قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضى دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكن قيل ما ذكره الشارح مبنى على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى عليه الجمهور ان مدلوله الفعل قال الرودانى والذى نفهمه انه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا موقع سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم (قوله ونكرة مبتدا) منع البعض فيما يأتى كون نكرة مبتدا حتى يحتاج الى مسوغ وعلل ذلك بأن التعريف غير محمول على المعرف لا حمل مواطأة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج أى لا حكم معه كما صرح به الميزانيون وفيه نظر لا يخفى اذ التصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعرف أصلا ينبغى حملها على معنى ان المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف لا حمله عليه وان كان حمله عليه حمل مواطأة لازما فتأمل (قوله قصد الجنس) أى فى ضمن الافراد اذ الحقيقة المحضة لا تتصف بقبول أل ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقيل المسوغ الوقوع فى معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل أل خبر) ولا يعترض بتذكير الخبر وتأنيث المبتدا لان قابل صفة لمحذوف أى اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخرا ونكرة خبرا مقدما وهو أنسب بقول المصنف وغيره معرفة لكن

فانهما عنده معرفتان فهذه لا تقبل أل لكنها تقع موقع ما يقبلها اذ الاولى تقع موقع صاحب ومن وما يقعان موقع انسان وشئ ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام فان ذلك طارد على من وما اذ لم يوضعا فى الاصل له ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما فى مررت بمن معجب لك وبما معجب لك فانهما لا يقبلان أل لكنهما واقعان موقع انسان وشئ وكلاهما يقبل أل وكذلك صه ومه بالتنوين لا يقبلان أل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتا وانكفافا وما أشبه ذلك ونكرة مبتدا والمسوغ قصد الجنس وقابل أل خبره ومؤثرا حال من المضاف اليه وهو أل وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل فى الحال وصاحبها

بضعفه ان المحدث عنه النكرة فهى الاولى بالابتداء (قوله اولمح وصف) لو قال
أولمح أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فانه فى الاصل اسم عين للدم (قوله
لانها الاصل) أى الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الاولى وعلى السبق العلة
الثانية ولا يرد ان المعرفة أشرف لان النكات لا تتزاحم ولان الانسب اعتبار كون
الاسبق فى الوجود هو الاسبق فى الذكر (قوله الاوله) أى لمدلوله (قوله
ويوجد كثير من النكرات) كا حدو عريب وديار وقول البعض وحائط وحصير
وحصاة يرده ان الثلاثة لها معرفة بأل (قوله والمستقل الخ) من تمام علة
الاصالة ومراده بالمستقل ما ينفرد فى بعض الصور ويلزمه الاكثرية ولو عبر بدله
بالاكثر لكان أوضح (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان
على الاسم لدفع توهم ان المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب
والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل بعطف الكنية
واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون
ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس القصد من
هذا الحصر بل التقريب اذ ما شابه هذه الاشياء كهى فكمذكور أى ما شأنه
أن يذكر معلوم أى ما شأنه أن يعلم وكموجود معدوم وكحيوان شجر وكانسان فرس
وكرجل امرأة وكعالم جاهل بقى النظر فى الشيئين اللذين بينهما العموم والخصوص
الوجهى والظاهر انهما فى مرتبة واحدة لسقوط عموم كل بخصوصه (قوله ثم نام
ثم حيوان) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها اسقاط ثم نام والاولى أولى (قوله
ثم عالم) أورد عليه ان عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم من رجل
من هذا الوجه وأجيب بأن المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه (قوله وأخص مما
فوقه) هذا باعتبار غالب ما ذكره اذ الطرف الاعلى ليس فوقه شئ فتأمل (قوله
وغيره معرفة) فى الاخبار قلب كما يقتضيه صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث
عنه هو المبتدا وانما أفرد الضمير مع ان المرجع اثنان لتأوله بالمذكور وقول البعض
لكون العطف بأو سهو عن المنصوص عليه من ان افراد الضمير انما هو بعد أو التى
للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين أو الامور لا التى للتنويع لانها
بمنزلة الواو (قوله اذ لا واسطة) وأثبتها بعضهم فى المجرد من أل والتنوين كمن
وما ومتى وأين وكيف (قوله بحد النكرة) أى تعريفها الصادق بالرسم
فاندفع ما يقال ان ما ذكره رسم لا حد على انا قد منا رده فى بحث الكلام وقوله عن
حد المعرفة اعترض بأن قوله وغيره معرفة فى قوة قولك المعرفة ما لا يقبل أل ولا يقع

واحترز بعوثرا عما يدخله أل من الاعلام
لضرورة أولمح وصف على ما سيأتى بيانه فانها
لا تؤثر فيه تعريفا فليس بنكرة (تنبيه)
قدم النكرة لانها الاصل اذ لا يوجد
معرفة الا وله اسم نكرة ويوجد كثير من
النكرات لا معرفة له والمستقل أولى
بالاصالة وأيضا فالشئ أول وجوده تلزمه
الاسماء العامة ثم يعترض له بعد ذلك
الاسماء الخاصة كالادمى اذا ولد فانه يسمى
انسانا أو مولودا أو موجودا ثم بعد ذلك
يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية
وأنكر النكرات مذكور ثم موجود ثم
محدث ثم جوهر ثم جسم ثم انسان ثم نام ثم
حيوان ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه
أعم مما تحته وأخص مما فوقه فتقول كل
عالم رجل ولا عكس وهكذا كل رجل
انسان الى اخره (وغيره) أى غير ما يقبل أل
المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (معرفة)
اذ لا واسطة واستغنى بحد النكرة عن حد
المعرفة

موقع

موقع ما يقبلها فقد ذكر لها حدا وأجيب بأن المراد عن حدها مصرحا به فلا ينافى
انه يفهم من كلامه ضمنا (قوله دون استدراك) أى اعتراض عليه) الضمير الى
من أو حد ومن جملة ما علل به المصنف ان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا
كما فى قولك كان ذلك عاما أول وعكسه كاسامة قال الدمامينى وهو كلام ظاهرى
خال عن التحقيق أى لان الاول فى الاصل مبهم وتعينه عارض من الوصف فهو
نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل والثانى مدلوله عند غير الناظم معين وهو الماهية
فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غير واحد المعرفة بما وضع لشئ بعينه
ولا استدراك (قوله والمضاف الى معرفة) أى اضافة محضة كما يشير اليه المثال
(قوله المنادى المقصود) أى المنكر المقصود نداؤه بعينه وانما سكت عنه هنا
لذكره له فى باب النداء كما سكت عن اسم الفعل غير المنون واجمع ونحوه من ألفاظ
التوكيد وسحر المراد به سحر يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الاول فى بابه
والثانى فى باب التوكيد والثالث والرابع فيما لا ينصرف على ان منهم من يريد
الاربعة الى الستة أما المنكر غير المقصود نداؤه بعينه فهو باق على تنكيره وأما
المعرف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضوحا وقيل
تعرف بالنداء بعد زوال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته
وانه ليس من المعارف الستة (قوله والمواجهة) يظهر ان العطف تفسيرى
(قوله بأل) أى الحضورية وناب حرف النداء منابها (قوله فات على الناظم)
كان عليه حذف على لان فات يتعدى بنفسه ويمكن انه ضمنه معنى عسر (قوله
تأعرفها) فيه صوغ أفعل التفضيل من الرباعى المجهول وهو شاذ من
وجهين والسالم التعبير بأعلاها أو أرفعها من رفع ككرم رفعة بكسر الراء
شرف وعلا قدره كما فى القاموس واعلم انه قد يعرض للمفوق ما يجعله مساويا
لفائقه كالموصول والعلم فى سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فائقا عليه كالعلم
والضمير فى جواب طارق الباب للقائل من بالباب نبه عليه الشارح فى شرحه على
التوضيح (قوله على الاصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المحلى
والخلاف فى غير اسم الله تعالى فهو أعرف المعارف اجماعا قال الشنوانى ويليه
ضميره (قوله ثم العلم) واعرفه علم المكان ثم علم الادمى ثم علم غيره من الحيوانات
وقيد المصنف فى بعض نسخ التسهيل العلم بالخاص قال شارح الجامع ولا بد منه
كما قاله أبو حيان ليخرج بذلك نحو اسامة اه يعنى فليس بعد العلم وقبل اسم
الاشارة وانظر ما رتبته فتأمل (قوله ثم اسم الاشارة) واعرفه ما للقريب

قال فى شرح التسهيل من تعرض لحد
المعرفة عجز عن الوصول اليه دون استدراك
عليه وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة
المضمر (كهم و) اسم الاشارة نحو (ذى
و) العلم نحو (هند و) المضاف الى معرفة
نحو (ابنى و) المحلى بأل نحو (الغلام
و) الموصول نحو (الذى) وزاد فى شرح
الكافية المنادى المقصود كيا رجل واختار فى
التسهيل ان تعريفه بالاشارة اليه والمواجهة
ونقله فى شرحه عن نص سيبويه وذهب
قوم الى انه معرفة بأل مقدرة وزاد ابن
كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما
فات على الناظم ترتيب المعارف فى الذكر
على حسب ترتيبها فى المعرفة لضيق النظم
رتبها فى التبويب على ما ستراه فأعرفها
المضمر على الاصح ثم العلم ثم اسم الاشارة

ثم ما للمتوسط ثم ما للبعيد (قوله ثم الموصول) قيل اعرفه ما كان مختصا ثم ما كان مشتركا ويظهر ان اعرف كل منهما ما كان معهودا معينا ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس لمجىء الموصول للثلاثة كأل والاضافة (قوله ثم المحلى) واعرفه ما للعهد ثم ما للاستغراق ثم ما للجنس فان قلت مدار التعريف والتنكير على المعنى وقد شاع ان المعرف بلام الجنس نكرة معنى وان كان معرفة لفظا قلت التحقيق انه معرفة معنى أيضا كما مرّ عن الروداني فى أول الباب (قوله وقيل هما فى مرتبة واحدة) أختاره الناظم وعلله بأن تعريف كل منهما بالعهد وهو يقتضى ان الذى فى مرتبة الموصول عنده هو المحلى بأل العهدية كما أشار اليه الدماميني (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائله ابن كيسان واستدل بقوله تعالى قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى اذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجاب المصنف بأن الذى بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين بالخطاب وهم بنو اسرائيل ولك أن تجيب أيضا بأن الآية على تقدير وصفية الذى انما تمنع أعرفية الموصول من المحلى لا تساويهما الذى ذهب اليه المصنف وحينئذ فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله فى رتبة العلم) أى لا الضمير لانه يقع صفة للعلم فى نحو مررت بزيد صاحبك على ان اسم الفاعل للمضى والصفة لا تكون أعرف بل مساوية أو دون كذا قالوا والاظهر عندى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا كما ذهب اليه المبرّد لاكتسابه التعريف منه وان قولهم فى علة استثناء الضمير ان الصفة لا تكون أعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من الصفة ايضاح الموصوف فأى مانع من كونها أعرف لا يقال المانع ان التابع لا يفضل على المتبوع لانا نقول هذا منقوض بجواز ابدال المعرفة من النكرة ويقوّى ذلك المنع انه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر ان الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى فى باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت وذكر ان اشتراط كونه دونه أو مساويه مذهب الاكثر ورأيت الشارح أيضا فى باب النعت نقل جواز ذلك عن الفرّاء والشلوبين وان الناظم رجحه وبما ذكر يعلم عدم اتجاه ردّ القول بأن المضاف دون المضاف اليه مطلقا بنحو وعدنا كم جانب الطور الايمن لانّ النعت لا يكون اعرف فتأمل منصفا (قوله ثم الغائب السالم عن الابهام) فسر فى التصريح السلامة من الابهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فمثال غير السالم جاءنى زيد وعمرو فأكرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للاول والثانى لعدم ما يعين رجوعه الى أحدهما بخصوصه وان

ثم الموصول ثم المحلى وقيل هما فى مرتبة
واحدة وقيل المحلى أعرف من الموصول
وأما المضاف فانه فى رتبة ما أضيف اليه
مطلقا عند الناظم وعند الاكثر ان المضاف
الى المضمر فى رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير
المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن
الابهام

كان

كان عوده للثانى راجحا فاندفع ما نقله شيخنا والبعض عن الدماميني من النظر ويحتمل تفسيرها بأن يرجع الى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقيل مؤخر عن رتبة العلم وقيل فى رتبته هذا وقد اختلف فى ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجمهور على انه معرفة مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاءنى رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا وبالهاقصة وربّ رجل وأخيه واختاره الدماميني وعلله بأن فى الضمير فى الاول من التعيين والاشارة الى المرجع ما ليس فى المظهر النكرة ألا ترى انك اذا أردت تفسير الضمير فى جاءنى رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها بخلاف واجبه كالحال والتمييز وقيل ليس معرفة بالكلية (قوله وجعل الناظم هذا) أى السالم عن الابهام فغير السالم بالاولى وهذا من جملة مقابل الاصح المتقدم (قوله فما وضع) قدّر متعلق الجار والمجرور خاصا لدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذى غيبة أو حضور أى مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور فخرج بما التى أوقعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذى غيبة او حضور ضمير الفصل وياء الغيبة لانهما حرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور لا لذى الغيبة أو ذى الحضور وثانيهما للغيبة لا لذى الغيبة وكاف الخطاب وتاؤه الحرفيان لانهما وضعا للخطاب لا لذى الخطاب ونون تكلم المتكلم مصاحبا لغيره أو معظما نفسه لانها وضعت للتكلم لا لذى التكلم وكذا همزة التكلم وبقولنا مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور الاسماء الظاهرة المستعملة فى غائب أو حاضر هكذا ينبغى تقرير هذا المحل وبه تندفع الايرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجمهور من ان المضمرات ونحوها كليات وضعا جزئيات استعمالا والمعنى فما وضع لمفهوم ذى غيبة أو حضور وعلى مذهب العضد والسيد من انها جزئيات وضعا واستعمالا والمعنى فما وضع لكل فرد ذى غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أمر عام لتلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تنزيلا (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب لضمير الغائب وتقدم الذكر لفظا أن يتقدم المرجع صريحا نحو جاءنى رجل فأكرمته وضرب زيدا غلامه وتقدمه معنى أن يكون المرجع فى قوة المتقدم صريحا لتقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيد أو لتضمن الكلام السابق اياه نحو اعدلوا هو أقرب للتقوى فانّ الفعل متضمن لمرجع الضمير أو لاستلزام الكلام اياه استلزاما قريبا نحو ولأبويه لكل واحد منهما السدس أى الميت بقرينة ذكر الارث أو بعيدا نحو حتى توارت بالحجاب أى الشمس على قول بقرينة ذكر العشى وتقدمه حكما أن يلحق

وجعل الناظم هذا فى التسهيل دون العلم
(فما) وضع (لذى غيبة) تقدم ذكره لفظا
اومعنى أوحكما على ماسيأتى فى اعراب
الفاعل (او) لذى (حضور) متكلم
أومخاطب.

بالمتقدم لحكم الواضع بتقدم المرجع وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل وهذا في المسائل الست التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظا ورتبة نحو نعم رجلا زيد كذا في الخطابى وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضرب بته زيدا فان المرجع لم يتقدم فيه لا لفظا ولا معنى ولا حكما أما الاولان فظاهران وأما الثالث فلانه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست وبتقرير المقام على هذا الوجه يسقط ماذكره البعض هنا فتدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبابه ورفعه بأول المتنازعين وجره برب وابدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشأن والاخبار عن الضمير بالمفسر نحو هي النفس تحمل ماحملت وهي العرب تقول ماشاءت وقيل الضمير فيه للقصة وقيل ما بعده بدل مفسر له ونحو ان هي الا حياتنا الدنيا وجوز الزمخشري تفسير الضمير بالتميز بعده في غير بابي نعم ورب نحو فسواهن سبع سموات فقضاهن سبع سموات بجوز كون سبع تميزا مفسرا للضمير وقولنا وان خولف لنكتة الاجمال ثم التفصيل ايضاحه انهم انما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لانهم قصدوا التفخيم بذكر الشئ أولا مبهما ثم تفسيره لتتمكن ذلك تشوق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها والذكر مرتين بالاجمال والتفصيل فيكون آكد وفي الهمع ان الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو ومايعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمر معمر آخر

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا • الى حمامتنا أو نصفه فقد

أي نصف حمام آخر بقدره عندي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه قال الدماميني كذا قال ابن مالك وجماعة قال ابن الصائغ وهو خطا اذ المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على نفس ماقبله (فائدة) قال في التسهيل ولا يكون أي مفسر ضمير الغائب غير الاقرب الا بدليل اه قال الدماميني وينبغي أن يكون المراد بالاقرب غير المضاف اليه أما اذا كان الاقرب مضافا اليه فلا يكون الضمير له الا بدليل ثم قال فان قلت هذا اى ماذكره المصنف اذا لم يمكن عود الضمير الا الى أحدهما أي الشيئين المتقدمين كما في قولك جاءني زيد وعمرو وأكرمته وأما اذا أمكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معا كما في قولك جاء الزيدون والعمرون وأكرمتهم فهل الحكم كذلك قلت لم أر فيه بخصوصه نصا وينبغي أن يجري على مسئلة ما اذا تعقب الاستثناء أو الصفة مثلا أشياء معدودة فمن قال هنالك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هنالك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول هنا الضمير عائد لكل ماتقدم لا الى الاقرب فقط فتأمله (قوله كأنت وهو) ليس من جر الكاف للضمير

(كأنت) وأنا (وهو) وفروعها

المنفصل

المنفصل على حد ما انا كأنت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير بس (قوله بالضمير) فعيل من الضمور وهو الهزال وقوله والمضمر مفعل من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كنحن والثاني على البارز بتغليب غيرهما عليهما (قوله رفع ايهام الخ) أي رفع قوته وأضعفه والا فالتمثيل ليس نصا في الرفع (قوله مالا يبتدأ به ولا يلي الا) أي مالا يؤتى به في افتتاح النطق ولا يقع بعد الا بحسب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك عقلا كما قاله حفيد الموضح وانما لم يبتدأ به ولم يل الا لان وضعه على أن يلي عامله نعم كان القياس أن يلي الا على القول بأنها عاملة لكنه رفض والمراد لا يبتدأ به ولا يلي الا باقيا على حالته التي كان عليها قبل الابتداء وتلو الا فاندفع ما أورده اللقاني من ان الضمير في ضربتهما وضربتهم وضربتن متصل ويبتدأ به ويقع بعد الا نحو هما ضربا وهم ضربوا وهن ضربن وما ضرب الا هما أو هم أو هن لصيرورته مبتدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وانما يرد لو صح أن يقال هما ضربت مثلا على ان هما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضي وغيره من ان الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال أيضا مع ان فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء أو تلو الا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز عن الا الوصفية التي بمعنى غير في نحو مررت برجل الا ك أي غيرك لكن في شرح الجامع مانصه وربما اقتضى كلامه أي ابن هشام في متن الجامع ان الا اذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس مرادا اه (قوله الاك) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار (قوله كالياء والكاف الخ) أشار بتعداد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع والنصب والجر والمقصود بذكر الياء وهاء سليه التمثيل للمرفوع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لحصولهما بالكاف من أكرمك ومن المتصل المرفوع تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة للفرق وخصوا المتكلم بالضمة لتقدم مرتبته فأعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث فالتخفيف به أولى وأيضا هو مقدم على المؤنث فأعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم ان وصل فتحة تاء الضمير وكافه بألف وكسرتهما بياء لغة ردية لربيعة فيجوز عليها قمتا ورأيتكا وقمتي ورأيتكي وتوصل التاء المذكورة مضمومة بميم وألف للمخاطبين والمخاطبتين وانما ضمت التاء اجراء للميم مجرى

(بسم) في اصطلاح البصريين (بالضمير) والمضمر ويسماه الكوفيون كناية ومكنيا (تنبيه) رفع ايهام دخول اسم الاشارة في ذي الحضور بالتمثيل (وذو اتصال منه مالا يبتدا) به (ولا يلي الا) الاستثنائية (اختيارا أبدا) وقد يليها اضطرارا كقوله

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا • ألا يجاورنا الاك ديار

وذلك (كالياء والكاف من) قولك (ابني أكرمك

الواو لتقاربهما فى المخرج وبميم ساكنة للمخاطبين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بل هو أكثر من التسكين اذ أولى الميم ضمير متصل كضربتموه وشذ ضمها بلا وصل وهو المسمى اختلاسا وبنون مشددة للمخاطبات دمامينى ملخصا قال الرضى زيد للاناث نون مشددة لتكون بازاء الميم والواو فى الذكور واختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة الميم اه ولم تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها غير مدة (قوله والها) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أو ياء ساكنة فيكسرها غير الحجازيين أما هم فيضمونها وبلغتهم قرأ حفص وما أنسانيه وبما عاهد عليه الله وحمزة لاهله امكثوا وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والراجح الاول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بنى عقيل وبنى كلاب اختيارا فيقولون له بالاسكان والاختلاس وعند غيرهم اضطرارا وان فصل فى الاصل الهاء المتحركة ساكن حذف جزما نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم أو بناء نحو فالقه جازت الاوجه الثلاثة وكسر ميم الجمع بعد الهاء المكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع دونه نحو فيهم احسان أسهل من ضمها وان كان الضم أقيس لانه حركة واو الجماعة وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر بهم الاسباب بضم الميم وانعمت عليهم بسكونها دمامينى ملخصا (قوله مجرور) أى فى محل جر وكذا يقال فى نظائره (قوله وكل مضمر الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكلية أو تأخيره عنه بالكلية ولا يخفى انه لا يستفاد بناء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا وان زعمه البعض حتى تلتمس فائدة لذكر هذا بعد قوله كالشبه الخ اذ المستفاد من قوله كالشبه الخ بناء التاء ونا فقط (قوله يجب) أى يلزم فاندفع ما نقله البعض عن البهوتى وأقره من انه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه انها مبنية بالفعل نظير ما قيل فى قوله وكل حرف مستحق للبنا (قوله وهى من معانى الحروف) أى من المعانى النسبية التى حقها أن تؤدى بالحروف قال ابن غازى وقد أديت بالفعل بأحرف المضارعة وباللواحق فى نحو اياى ايانا ايالك اياه بناء على انها حروف لا ضمائر ومقتضى هذا ان مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضى كما قدمنا (قوله مشابهته فى الافتقار) اعترض بان الافتقار لا يوجب البناء الا اذا كان الى جملة (قوله فى الجمود) أى عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف فى لفظه) فلا يثنى

ولا

والياء والهامن) قولك (سليه ما مالك) فالاول وهو الياء ضمير متكلم مجرور والثانى وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع والرابع وهو الهاء ضمير الغائب منصوب وهى ضمائر متصلة لا تتأتى البداءة بها ولا تقع بعد الا (وكل مضمر) متصلا كان أو منفصلا (له البنا يجب) باتفاق النحاة واختلف فى سبب بنائه فقيل لمشابهته الحرف فى المعنى لان كل مضمر متضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف وذكر فى التسهيل لبنائها أربعة أسباب الاول مشابهة الحرف فى الوضع لان أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقى على الاكثر والثانى مشابهته فى الافتقار لان المضمر لا تتم دلالته على مسماه الا بضميمة من مشاهدة أو غيرها والثالث مشابهته له فى الجمود فلا يتصرف فى لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به

ولا يجمع وأما هما وهم ونحن فأسماء للاثنين والجماعة دمامينى (قوله الاستغناء عن الاعراب) أى مشابهة الحرف فى الاستغناء الخ قال سم فيه بحث اذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الاعراب فانه اذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته فى المحل ولا فائدة لذلك اه وقد يجاب بأن اثباته فى المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف اليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله باختلاف صيغه) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام فى قوله لاختلاف المعانى لتعليل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغه اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحن وبين أنت واياه أو هيئة كما بين تاء المتكلم وتاء المخاطب وتاء المخاطبة والمراد باختلاف المعانى اختلافها حقيقة كأنا للمتكلم وأنت للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالها من الاعراب كالمتكلم له فى الرفع تاء مضمومة وفى النصب والجر ياء والمخاطب له فى الرفع مع التذكير تاء مفتوحة ومع التأنيث تاء مكسورة وفى النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن اعراب الضمير لان المقصود من الاعراب الامتياز وهو حاصل اه بايضاح ولا يخفى انه لا دخل لاختلاف بعض المواد كهو ونحن واختلاف الهيئة واختلاف المعانى حقيقة فى سبب الاستغناء عن الاعراب فالاناسب حمل اختلاف الالفاظ على اختلاف بعض موادها كأنت واياه ونحن واياك وحمل المعانى على المعانى التى تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لان ما ذكره هو الذى له دخل فى استغناء الضمير عن الاعراب فتأمل هذا ولا يضر فى كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى سببا فى استغناء الضمير عن الاعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نا للاحوال الثلاثة كما لم يضر اشتباه النصب بالجر فى جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعانى أغلبيا (قوله ولعل هذا الخ) قال الشنوانى يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعى فى اسمى جئتنا (قوله عقبه بتقسيمها) أى الى صيغ مختلفة وقوله بحسب الاعراب أى المحلى فلا اعتراض بأن المضمر مبنى وبأن تقسيمها بحسب الاعراب يقتضى انها معربة فكيف يتضمن علة البناء نعم يرد على ابن الناظم انه انما عقبها بصلاحية ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نا للاحوال الثلاثة وصلاحية الالف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغى أن يكون سببا للاعراب الا أن يقال محط التعقيب قوله وذو ارتفاع الخ (قوله كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء) لانه اذا ذكر

الرابع الاستغناء عن الاعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعانى قال الشارح ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ فى بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الاعراب كأنه قصد بذلك اظهار علة البناء

ان صيغة الضمير الذى يقع فى محل رفع غير صيغة الضمير الذى يقع فى محل نصب وهكذا اعلم انها تميزبا ختلاف الصيغ فتستغنى عن الاعراب فتبنى (قوله ولفظ ماجرّ) الاضافة للبيان والمراد الجرّ محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجرّ والنصب والرفع أنواع للاعراب وانما قال ولفظ ماجرّ كلفظ مانصب ولم يقل ولفظ مانصب كلفظ ماجرّ لينبه من أول وهلة على ان كلامه فى المتصل اذ المجرور من خواصه فالمعنى ولفظ ماجرّ من الضمائر المتصلة كلفظ مانصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجرّ لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله كلفظ مانصب) ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحو انه وله) ونحو بى وانى (قوله للرفع) متعلق بصلح وقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا لجواز تقدمه عند البصريين اذا كان الخبر الفعلى متصرفا كما هنا وان لم يجز تقدم عامله الذى هو الخبر الفعلى وقولهم جواز تقدم المعمول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبى (قوله وجرّ) عطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة فى قوله بعد وألف والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتفى بهذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة فى باب العطف (قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة الشارح وغيره ان استعمال نا ونون المضارعة فى المعظم نفسه حقيقة وفى الدماميني ان بعضهم قال انما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة فى نفسه وحدها حيث ينزل نفسه منزلة الجماعة مجازا اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أوفق بالقافية لعدم اختلاف ماقبل الروى عليه (قوله كاعرف بنا) أى اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) أى بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى على ولو قال بالفعل لكان أوضح (قوله وأما الياء وهم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم خص المصنف نا بذكر الصلاحية للاحوال الثلاثة مع ان الياء وهم أيضا صالحان لها (قوله لكن لايشبهان نا من كل وجه الخ) اعترض بأن هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لامطلقا لان الياء تكون بمعنى واحد فى الاحوال الثلاثة فى نحو أعجبنى كونى مسافرا الى أبى فانها فى الجميع للمتكلم ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى وجرّ فى الثالث وهم يكون ضميرا متصلا فى الاحوال الثلاثة نحو أعجبهم كونهم مسافرين الى أبيهم فانها ضمير متصل فى الجميع ومحلها نصب فى الاول ورفع فى الثانى وجرّ فى الثالث والجواب ان وقوع الياء وهم فيما ذكر فى محل رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق

فقال (ولفظ ماجرّ كلفظ مانصب) نحو انه وله ورأيتك ومررت بك (للرفع والنصب وجرّ نا) الدال على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه (صلح) مع اتحاد المعنى والاتصال (كاعرف بنا فاننا نلنا المنح) فنا فى بنا فى موضع جرّ بالباء وفى فاننا فى موضع نصب بان وفى نلنا فى موضع رفع بالفاعلية وأما الياء وهم فانهما يستعملان للرفع والنصب والجرّ لكن لايشبهان نا من كل وجه فان الياء وان استعملت للثلاثة وكانت ضميرا متصلا فيها الا انها ليست فيها بمعنى واحد لانها فى حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربى وفى حالة الجرّ والنصب للمتكلم نحو لى وانى وهم يستعمل للثلاثة ويكون فيها بمعنى واحد الا انها فى حالة الرفع ضمير منفصل وفى الجرّ والنصب ضمير متصل

الاصالة (قوله والواو) ندر حذفها والاستغناء عنها بالضمة قبلها كقوله

فلو ان الاطبا كان حولى ● وكان مع الاطباء الاساة

وكقراءة طلحة قد أفلح المؤمنون بضم الحاء والجرى على لغة أكلونى البراغيث كما فى الكشاف وبهذه القراءة يردّ على قول أبى حيان ان ذلك ضرورة ومع ذلك مع الامر أيضا أفاده الدمامينى (قوله ضمائر رفع بارزة) أى اذا اتصلت بالافعال كما فى مثاله فالالف والواو فى نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر (قوله ماله وجود فى اللفظ) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فانّ له وجودا فى اللفظ بالقوة لامكان النطق به بخلاف المستتر فانه لاوجود له فى اللفظ لا بالفعل ولا بالقوة لعدم امكان النطق به بل هو أمر عقلى فحصل الفرق بين المستتر والمحذوف قال اللقانى فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والامر بالعكس ولذا اختص المستتر بالعمدة قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالتهما ولذا احتاج الى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما اه ومن ثم كان المستتر فى حكم الموجود بخلاف المحذوف ولهذا اذا سمى بضرب من زيد يضرب حكى كما تحكى الجمل واذا سمى بقائم من أيهم قائم بحذف صدر الصلة أعرب ولا يحكى اذ ليس جملة كما قاله الرودانى (قوله ومستتر) تصريح بأن المستتر قسيم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانيها منفصل ثالثها واسطة (قوله أى لا النصب ولا الجرّ) أخذه من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا أى استتارا ذا وجوب أو ذا جواز (قوله لايخلفه ظاهر) أى لا يحل محله بأن لا يرتفع بعامله (قوله بأمر الواحد) خرج أمر الواحدة والاثنين والجمع فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وأما نهى الواحد المخاطب فهو داخل فى الفعل المبدوء بتاء الخطاب وبهذا يعرف مافى كلام البعض (قوله أو بمضارع) أى مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير منفصلا كما سيأتى (قوله أو تاء المخاطب نحو اذ تشكر) لايخفى انه يحتمل أن تكون التاء فى مثال المتن للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى ليكون الناظم ممثلا للمستتر جوازا أيضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر المرفوعة بمضارع مبدوء بتاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبتين والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة (قوله أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجروه مجرى الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله أو بأفعل التفضيل) أى فى غير مسئلة الكحل وبدون ندور فلا يرد ان أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد فى مسئلة الكحل وبندور فى غيرها نحو مررت برجل أفضل منه ابوه (قوله أو باسم فعل)

(وألف والواو والنون) ضمائر رفع بارزة متصلة (لما غاب وغيره) أى المخاطب فالغائب (كقاما) وقاموا وقمن (و) المخاطب نحو (اعلما) واعلموا واعلمن (تنبيه) رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل ولما كان الضمير المتصل على نوعين بارز وهو ماله وجود فى اللفظ ومستتر وهو ماليس كذلك وقدم الكلام على الاول شرع فى بيان الثانى بقوله (ومن ضمير الرفع) أى لا النصب ولا الجرّ (ما يستتر) وجوبا أو جوازا فالاول هو الذى لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب (كافعل) يا زيد أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أوافق) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نغتبط) أو بتاء المخاطب نحو (اذ تشكر) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون فى نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا ولا يكون بكرا أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيدين أو بأفعل التفضيل نحو هم أحسن اثاثا أو باسم فعل

زاد بعضهم الصفة الجارية على من هى له فعلا أو غيره لان بروزه يوهم جريانها على غير
من هى له وزاد فى التصريح المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب
وأما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضميرا فغير صحيحة كما يعلم من ضابطى واجب
الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى المضى) أما الذى بمعناه فمرفوعه جائز الاستتار
لانه يخلفه الظاهر ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيهات العقيق هيهات على انه
من تأكيد الجمل (قوله كنزال ومه) فالضمير فيهما مستتر وجوبا سواء كان المفرد
مذكرا أو غيره نحو نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات
وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يخلفه الظاهر) أى يحل محله بأن يرتفع بعامله
(قوله بفعل الغائب أو الغائبة) أى غير ما تقدم من فعلى الاستثناء والتعجب
(قوله المحضة) أى التى لم يغلب عليها الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور
أما غير المحضة كالابطح والابرع فغير متحملة للضمير أصلا وكان عليه أن يقول
أو باسم فعل ماض نحو هيهات العقيق هيهات بناء على انه من تأكيد الجمل كما مر
وأما تمثيل المصرح بزيد هيهات فانما يصح على القول بأن اسم الفعل يتأثر بالعامل
وهو خلاف المشهور على ما قاله الروداني وفيه نظر لان الاختلاف انما هو فى تأثر
اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله محلا فما أظن أحدا يمنعه
فتأمل ولعل الشارح لم يزده لنقصانه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه
الضمير البارز والظاهر المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبى حيان
(قوله وفيه نظر) قال سم حيث فسر المستتر جوازا بما يخلفه الظاهر أو الضمير
المنفصل فى الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وانما يرد لو فسر بما يجوز ابرازه على
الفاعلية ولا مشاحة فى الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب
كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير
المستتر بأن لا يجوز بروزه وعدم وجوبه بأن يجوز بروزه اذ ليس لنا ضمير مستتر
يجوز بروزه فقول الموضح اذا الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم
منع وان أراد بمعناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على ان تقسيم الاستتار بالمعنى
الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما الا باعتبار أن المقسم
فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه اه مع بعض
تلخيص (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أى حتى يلزم بروز الضمير
المستتر فيكون استتاره جائزا وبحث فى هذا النفى بأن سيبويه أجاز فى قوله تعالى
ان يمل هو وقولك مررت برجل مكرمك هو كون الضمير فاعلا وكونه تأكيدا وان

ليس بمعنى المضى كنزال ومه وأف وأوه
والثانى هو الذى يخلفه الظاهر أو الضمير
المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب
أو الغائبة أو الصفات المحضة قال فى
التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش
وغيرهما وفيه نظر اذ الاستتار فى نحو زيد
قام واجب فانه لا يقال قام هو على
الفاعلية

استشكل بأن القاعدة ان لا فصل مع امكان الوصل الا فيما استثنى وليس هذا منه
فعلى قياس ما ذكره سيبويه يجوز أن يقال قام هو على الفاعلية (قوله فتركيب
آخر) فيه ان هذا لا يضرهم أصلا اذ لم يشترطوا فى الخلفية اتحاد التركيب
وكلامهم فى الضابط لا يدل على اشتراطه أصلا وبتحقيق المقام على هذا الوجه يعلم
ما فى تأييد البعض النظر من النظر (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير) أى المستتر
كما يؤخذ من المقام أى بطريق الاصالة فلا يرد ان أقوم مثلا يرفع البارز المؤكد
للمستتر بناء على أن العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لانه بطريق التبعية
للمستتر (قوله والى ما يرفعهما) أى الضمير والظاهر وعبارة التوضيح والى
ما يرفعه وغيره ولو أتى به الكان أحسن (قوله يجب ذكره) أى لفظا أو تقديرا
أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف تفسير (قوله
ولا داعى الى تقدير وجودهما) أى غالبا فلا يعترض بأنه قد يكون هناك داع الى
تقديرهما كربط الصفة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذو ارتفاع) أى
محلا وكذا يقال فيما بعد قال الروداني ينبغى تقييد ما ذكره المصنف بكونه على وجه
الكثرة والاصالة والاطراد حتى لا ينتقض بنحو انا كانت فانه قليل ولا بما أكد به
المنصوب أو المجرور كما يأتى فى باب التوكيد فانه بطريق النيابة ولا بنحو يا أنت لانه
فى محل نصب فان ذلك شاذ لا مطرد اه (قوله انا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن
ضمير الجر فتجر بالكاف نحو انا كانت وأنت كانا وأنت كهو (قوله هو) قال
فى التسهيل وتسكن هاء هو وهى بعد الواو والفاء واللام وثم جائز وقد تسكن بعد
همزة الاستفهام وكاف الجر اضطرارا وقد تحذف الواو والياء اضطرارا وتسكينهما
قيس واسد وتشديدهما همدان اه بزيادة كلمة من الدماميني (قوله والفروع
عليها) أى المتفرعة عليها (قوله فى انفصال) أى مع انفصال والظاهر أن قوله هنا
فى انفصال وقوله قبل وانفصال لتمكن (قوله اياى) قال الغزى فى شرحه اقتصر
الناظم هنا على المتكلم فقط ولم يذكر المخاطب وهو اياك والغائب وهو اياه كما فعل
فى المرفوع أى مع ان الثلاثة اصول فى الموضعين لان جميع المراتب الثلاث هنا
اللفظ فيها واحد وانما اختلف بتكلم أو خطاب أو غيبة فى آخره فلذلك قال
والتفريع أى على اياى ليس مشكلا اه ولا بعد فى جعل الاصلين فرعين لاياى قال
فى الهمع وفى اياى سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وابدالها هاء
مكسورتين ومفتوحتين فهذه ثمانية بقى منها فتح الهاء مع التشديد وأشهرها كسر
الهمزة مع التشديد وبها قرأ الجمهور (قوله والتفريع) لما ذكر هنا أصلا واحدا

وأما زيد قام أبوه أو ما قام الا هو فتركيب
آخر والتحقيق أن يقال ينقسم العامل الى
ما لا يرفع الا الضمير كأقوم والى ما يرفعهما
كقام انتهى (تنبيه) انما خص ضمير
الرفع بالاستتار لانه عمدة يجب ذكره فان
وجد فى اللفظ فذاك والا فهو موجود
فى النية والتقدير بخلاف ضميرى النصب
والجر فانهما فضلة ولا داعى الى تقدير
وجودهما اذا عدما من اللفظ (وذو
ارتفاع وانفصال انا) للمتكلم و(هو)
للغائب (وأنت) للمخاطب (والفروع
عليها واضحة (لا تشتبه) عليك (وذو
انتصاب فى انفصال جعلا اياى) وفروعه
(والتفريع ليس مشكلا)

وذكر فيما قبله أصولا ثلاثة عبر هنا بالتفريع وعبر فيما قبله بالفروع ليكون الواحد مع الواحد والجماعة مع الجماعة (قوله فتلخص) أى من مجموع كلامه حيث أشار الى المرفوع المتصل بقوله وألف الخ وقوله ومن ضمير الخ والى المرفوع المنفصل بقوله وذو ارتفاع الخ والى المنصوب والمجرور المتصلين بقوله كالياء والكاف الخ وقوله ولفظ ما جر كلفظ الخ والى المنصوب المنفصل بقوله وذو انتصاب الخ والى المتصل المرفوع والمنصوب والمجرور بقوله للرفع والنصب الخ (قوله على خمسة أنواع) تحت النوع الاول الذى هو المرفوع المتصل ستة عشر ضربت ضربنا ضربت ضربت ضربتما ضربتم ضربتن ضرب ضربت ضربا ضربوا ضربن اضرب نضرب تضرب اضربى وأما اضربا وضربا بتاءيهما وضربا قسم واحد لاتحاد لفظ الضمير فيها وكذا اضربوا واضربن مع ضربوا وضربن وكذا تضربين مع اضربى وكذا اضرب مع تضرب والاثنى عشر الاول تجرى نظائرها فى الانواع الاربعة الباقية فجملة الضمائر أربعة وستون وبما ذكرنا يعرف ما فى كلام البعض وغيره من القصور (قوله مذهب البصريين الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا سمينا به فعلى ان الضمير مجموع الحروف يعرب لان سبب البناء قد زال وعلى انه ان يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف نشله يس (قوله هو الهمزة والنون) أى وزيدت الالف وقفا لبيان الحركة فهى كهاء السكت (قوله والثالثة هنا) انظر هل يوافق أهل هذه اللغة أهل اللغة الاولى فى الالف الاخيرة أو أهل اللغة الثانية لم أر من صرح بذلك والاقرب الاول (قوله فانه قلب انا) أى قلبا مكانيا وهو تقديم الحرف عن مكانه أو تأخيره عنه واستشكل الدماميني كونه قلبا بأن الحرف وشبهه برىء من الصرف والقلب نوع منه (قوله حكاها) أى اللغة الخامسة (قوله وأما هما وهم وهن) أى المنفصلات (قوله وقيل غير ذلك) هو ما ذهب اليه الكوفيون من ان الهاء من هو وهى الضمير والواو والياء اشباع وهو ضعيف وما ذهب اليه جمهور البصريين من ان الميم والالف فى هما والميم فى هم والنون فى هن حروف زائدة والضمير الهاء فقط (قوله فالضمير عند البصريين أن الخ) وذهب الفراء الى ان الضمير مجموع أن والتاء وذهب ابن كيسان الى أن الضمير التاء فقط وكثرت بان جمع (قوله والتاء حرف خطاب) أى حرف جعل له الواضع مدخلا فى الدلالة على الخطاب بمعنى انه شرط فى دلالة الضمير على الخطاب لحاق التاء له قاله الشنوانى وبه يندفع ما أورد من ان الضمير هو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب والدال على الخطاب التاء لا أن كما يفيده ظاهر كلام الشارح ومثل الايراد والجواب

المذكورين

فتلخص ان الضمير على خمسة أنواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنصوب متصل ومنصوب منفصل ومجرور ولا يكون الا متصلا (تنبيه) مذهب البصريين ان الاسم هو الهمزة والنون ألف انا زائدة والاسم هو الهمزة والنون واختاره الناظم ان مذهب الكوفيين وفيه خمس الاسم مجموع الاحرف الثلاثة وفيه خمس لغات ذكرها فى التسهيل فصحاهن اثبات ألفه وقفا وحذفها وصلا والثانية اثباتها وصلا ووقفا وهى لغة تميم والثالثة هنا بابدال همزته هاء والرابعة آن بمدة بعد الهمزة قال الناظم من قال آن فانه قلب انا كما قال بعض العرب راء فى رأى والخامسة أن كعن حكاها قطرب وأما هو وهى فمذهب البصريين انه بجملته ضمير وكذلك هما وهم وهن فكذلك عند أبى على وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفى التسهيل وقيل غير ذلك وأما أنت فالضمير عند البصريين أن والتاء حرف خطاب

المذكورين يجرى فى اياى وأجيب أيضا عن الايراد فيها بأن ايا مشتركة بين المتكلم والمخاطب والغائب فيحتاج فى فهم المراد منها الى قرينة تعينه وهى اللواحق فالتكلم والخطاب والغيبة مدلولات لايا لكن المعين للمراد منها حال استعمالها تلك اللواحق وفى قول الشارح تدل على المراد به الخ اشارة الى هذا الجواب (قوله كالاسم) أى كالتاء الواقعة اسما فى نحو ضربت وقوله وتصرفا أى فى الجملة اذ تاء أنت لا تضم ويحتمل ان مراده كتاء الخطاب الواقعة اسما وحينئذ لا يحتاج الى قولنا فى الجملة (قوله وذهب الخليل الخ) وقيل الضمير هو اللواحق وايا عماد أى حرف زائد يعتمد عليه اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من الضمير المتصل وقيل الضمير اللواحق وايا اسم ظاهر أضيف اليها (قوله الى انها ضمائر) أى وايا مضافة اليها بدليل ظهور الاضافة فى قوله فاياه وايا الشواب اضافة العام للخاص لان ايا مشتركة كما مر ورد بانه لو صح ذلك لوجب اعرابها لان المبنى اذا لزم الاضافة أعرب وما استدل به شاذ والشاذ لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناظم) وجعل اضافته مع انه معرفة لزيادة الوضوح كما فى علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم (قوله وفى اختيار) مفهومه انه فى حال الضرورة يجىء المنفصل مع امكان المتصل وهو صحيح على قول الجمهور ان الضرورة ما وقع فى الشعر وان كان للشاعر عنه مندوحة أما على قول الناظم انها ما ليس للشاعر عنه مندوحة فشكل الا أن يراد بامكان الاتصال عدم المانع الصناعى غير الوزن أو انه لا مفهوم لقوله وفى اختيار ويدل على هذا صنيع الشارح فانه لم يأخذه مفهوما وجعل الضرورة من أسباب عدم تأتى الاتصال حيث قال لم يتأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من أسباب عدم تأتى الاتصال خمسة وبقى عليه أسباب أخر ذكرها فى التصريح منها أن يرفع الضمير بمصدر مضاف الى منصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين أو يرفع بصفة جارية على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو وان يكون عامله حرف نفى نحو ما هن امهاتهم وان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم وان يلى واو المصاحبة كقوله

فآليت لا أنفك احذو قصيدة * تكون واياها بها مثلا بعدى

وان يلى اما المكسورة نحو اما أنا واما أنت ومن الاسباب التى عدها فى التصريح أن ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الامير اياك وردّه الدماميني بجواز اتصاله فاصلا بين المتضائفين كأن يقال عجبت من ضربك الامير

كالاسم لفظا وتصرفا وأما اياى فمذهب سيبويه الى ان ايا هو الضمير ولواحقه وهى الياء من اياى والكاف من اياك والهاء من اياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة وذهب الخليل الى انها ضمائر واختاره الناظم (وفى اختيار لا يجئ) الضمير (المنفصل اذا تأتى أن يجئ) الضمير (المتصل) لان الغرض من وضع الضمائر انما هو الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه الا حيث لم يتأت الاتصال لضرورة نظم كقوله

بجزالامير (قوله فاذكرهم) بالنصب جوابا للنفي وبالرفع عطفا على أصاحب
والضمير يرجع الى قومه لاالى القوم الذين صاحبهم وكذاضمير يزيدهم بخلاف
الضميرالمنفصل آخرالبيت والمعنى وما أصاحب قوما فاذكراهم قومي الايزيدون قومي
حبا الى لكثرة ثنائهم على قومي والشاهد في هم الاخيرالذي هو فاعل يزيد كذا
في المغني واستقرب الدماميني ان الذكر قلبي بمعنى التذكر وان زيادتهم قومه حبا
اليه لكونه يراهم منحطين رتبة عن قومه وجوزالشمني أن يكون فاعل يزيد ضميرا
يرجع الى الذكر القلبي المفهوم من فاذكرهم والضميرالمنفصل تاكيدا للمتصل لانه
يؤكد بضمير الرفع المنفصل كل ضمير متصل ولاشاهد على هذا (قوله بالباعث)
الباء متعلقة بحلفت في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم
والوارث هو الذي ترجع اليه الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة
الباعث أو الوارث اليه على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد أو منصوب بالوارث
على ان الوصفين تنازعاه وأعمل الثاني وضمنت بمعنى تضمنت أي اشتملت عليهم
أو بمعنى تكفلت بابدانهم والدهارير قال في التصريح بمعنى الشدائد اه وتبعه
شيخنا والبعض والذي في القاموس الدهارير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد
والسالف ودهور دهارير مختلفة اه وقال العيني وقولهم دهر دهارير أي شديد
كليلة ليلاء ويوم أيوم وساعة سوعاء والاضافة فيه مثل جرد قطيفة اه والموافق
لصدر عبارته أن يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه
محصورا) أي فيه قد يقال ماقبله محصور فيه أيضا وأجاب شيخ الاسلام بأن هذا
مصطلح علماء المعاني أما النحاة فانما يكون الحصر عندهم بانما أو ما والا (قوله
انا الذائد) بالذال المعجمة أي المانع والحامي من الحماية وهي الوقاية والذمار
مالزم الشخص حفظه مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولابائه مأخوذ
من الحساب لانهم يحسبونه ويعدونه عند المفاخرة قال السعد التفتازاني لما كان
غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أدافع عن
احسابهم لصار المعنى انما أدافع عن احسابهم لاعن احساب غيرهم وهو ليس
بمقصود (قوله اياك والشر) أصله احذر تلاقيك والشر (قوله وصل
أو افصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة المتقدمة في قوله
وفي اختيار الخ وقوله أو افصل أي ائت بالضمير المنفصل بدلها لان هاء سلنيه لايمكن
فصلها الا انها لاوجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة معه حرف غيبة وقدم
الوصل اشارة الى رجحانه مع الفعل الذي صرح به في عبارته (قوله أولهما أخص)

وما أصاحب من قوم فاذكرهم
الايزيدهم حبا الى هم

وقوله
بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت
اياهم الارض في دهر الدهارير

الاصل الايزيدونهم وقد ضمنتهم أو تقدم
الضمير على عامله نحو اياك نعبد أو كونه
محصورا بالا أو انما نحو أمر أن لا تعبدوا
الا اياه ونحو قوله
انا الذائد الحامي الذمار وانما
يدافع عن احسابهم انا أو مثلي

لان المعنى لا يدافع الا انا أو كون العامل
محذوفا أو معنويا نحو اياك والشر وأنا
زيد لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوى
(وصل أو افصل هاء سلنيه وما أشبهه) أي
وما أشبه هاء سلنيه من كل ثاني ضميرين
أولهما أخص

أي اعرف فلو لم يكن اعرف وجب الوصل في نحو ضربوناوالفصل في نحو اعطاه
اياك أو اياه واعطاك اياي أو اياك كما ستعرفه (قوله وغير مرفوع) أي فقط فلا
يرد نحو حبيك في البيت الآتي لانه وان كان في محل رفع هو في محل جر أيضا
بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصل ان كان العامل فعلا نحو ضربته اما اذا
كان اسما ولا يكون حينئذ الضمير الاول المرفوع الا مستترا فيجوز اتصال الثاني
وانفصاله نحو أنا الضاربك والضارب اياك عند من يعرب الضمير مفعولا لا مضافا اليه
أما عند من يعربه مضافا اليه فيتعين الوصل اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا
(قوله انلزمكموها ان يسألكموها) الواو فيهما تولدت من اشباع الضمة اه
شنواني (قوله اذ يريكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام فيما
اذا كان العامل في الضميرين غير ناسخ للابتداء ويرى في الآية حلمية وهي من نواسخ
الابتداء فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلتنيه وأجيب بأن النسخ في الآية انما هو
للمفعول الثاني والثالث لا للاول والثاني اذ الاول فاعل في الاصل فالنسخ ليس
للضميرين معا بل لثانيهما فقط فالآية داخلة فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفي
في قولنا غير ناسخ للابتداء نسخ المفعولين معا فتأمل وفي الهمع اذا وردت مفاعيل
أعلم الثلاثة ضمائر فحكم الاول والثاني حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا
فان كان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكأعطيت أو ثان
وثالث فكظننت (قوله ان الله ملككم اياهم الخ) ساقه في التصريح
حديثا والشاهد في هذه الجملة فقط وضمير الغيبة للارقاء (قوله والانفصال
حينئذ أرجح) لان عمل الاسم لمشابهته الفعل لا لذاته فهو نازل الدرجة عنه في اتصال
الضمير به (قوله لئن كان الخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العيني والشيخ خالد
زاد العيني وتسمى المؤذنة أيضا لانها تؤذن بأن الجواب بعد اداة الشرط التي
دخلت عليها مبني على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ماذكره
البعض في البيت الآتي أعني قول الشاعر لئن كان اياه الخ من ان الموطئة هي لام
لقد فتنبه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العيني انه جواب الشرط
واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة
جواب القسم عليه والشاهد في الشطر الثاني فقط وقول العيني الشاهد فيه
وفي الاول لا يلتفت اليه كما نبه الشيخ خالد عليه (قوله ومنعكها) مصدر مضاف
لفاعله كما قاله العيني وغيره لا لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وها مفعول ثان
أي ومنعكها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى

وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ
للابتداء سواء كان فعلا نحو سلنيه وسأني
اياه والدرهم أعطيتكه واعطيتك اياه
والاتصال حينئذ أرجح قال تعالى
فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسألكموها
اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم
كثيرا ومن الفصل ان الله ملككم اياهم
ولو شاء لملككم اياكم أو اسما نحو الدرهم
انا معطيكه ومعطيك اياه والانفصال
حينئذ أرجح ومن الاتصال قوله
لئن كان حبك لي كاذبا
لقد كان حبيك حقا يقينا

وقوله ومنعكها بشيء يستطاع

سكاب مذكورة فى الابيات قبله كان طلبها بعض الملوك من الشاعر فاستعطفه
ليرجع عن طلبه اياها والباء اما صلة المنع ويستطاع خبر منع أى منعك اياها منى
بأى شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغى أن توجه همتك العلية اليها واما
زائدة فى خبر منع ويستطاع صفته وصدر البيت فلا تطمع أبيت اللعن فيها وأبيت
اللعن كانت تحية الملوك فى الجاهلية أى أبيت أسباب لعن الناس لك والواو فى
ومنعكها للحال من فاعل تطمع أو مجرور فى لا للعطف لما يلزم عليه من عطف الخبر
على الانشاء من شرح شواهد المغنى للسيوطى وشرح الشواهد للعينى وغيرهما
(قوله وبابه) أى اخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثال أم لا نحو الصديق
كانه زيد ومحل جواز الوجهين فى كان واخواتها فى غير الاستثناء اما فيه فيجب
الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه فلا يجوز ليسه ولا يكونه كما لا يجوز
الاه فكما لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعد ما هو بمعناه والظاهر ان كاد واخواتها
لا تدخل فى باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا الا فى ندور وجزم فى شرح
التسهيل بأن ذلك خاص بكان وأن المنفصل متعين فى اخواتها وانه قولهم ليسى
وليسك شاذ (قوله الخلف) أى فى الراجح من الوجهين كما يشير اليه قول
الشارح الآتى ذكره فلا خلاف فى جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم)
أى لعمر بن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظنا منه انه الدجال ولعل هذا الترديد
منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكنها
الخ) قبله

دع الخمر يشربها الغواة فاننى * رأيت أخاها مغنيا بمكانها

يخاطب غلاما له ينهاه عن الخمر دون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيها واللبان
بالكسر اللبن والضمير المستتر فى يكنها يرجع الى أخيها والبارز اليها وقوله
أو تكنه بالعكس والمراد بامه شجرة الكرم (قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع
لاما هنا ولو قال عطفا على قوله لانه الاصل ولمشابهة خلتنيه الخ لكان حسنا
(قوله وهو ظاهر) أى ما ذكر من المشابهة لان كلا من الضميرين فى البابين
منصوب وأولهما أخص (قوله بلغت) الظاهر انه بتاء المتكلم أى أخبرت بصنع
امرئ بر بفتح الباء أى محسن اخالكه بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس
(قوله لان الضمير الخ) رده الناظم فى شرح الكافية بانه يقتضى جواز انفصال
الضمير الاول بل رجحانه لانه مبتدأ فى الاصل وهو ممتنع بالاجماع وأجاب الرضى بأن
قرب الاول من الفعل منع من رعاية الاصل (قوله وكلاهما) أى البابين أى

فصلهما

و(فى) ها (كنته) وبابه (الخلف) الآتى
ذكره (انتمى) أى انتسب (كذاك) فى ها
(خلتنيه) وما أشبهه من كل ثانى ضميرين
أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما
ناسخ للابتداء (واتصالا اختار) فى البابين
لانه الاصل ومن الاتصال فى باب كان قوله
صلى الله عليه وسلم فى ابن صياد ان يكنه
فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك فى قتله
وقول الشاعر
فان لا يكنها أو تكنه فانه * أخوها غذته أمه بلبانها
وأما الاتصال فى باب خال فلمشابهة خلتنيه
وظننتكه بباب اعطيتكه وهو ظاهر
ومنه قوله
بلغت صنع امرئ بر اخالكه * اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا
وأما (غيرى) سيبويه والاكثر فانه (اختار
الانفصالا) فيهما لان الضمير فى البابين خبر
فى الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما
مسموع

فصلهما مسموع (قوله لئن كان اياه) انظر مرجع الضمير وقوله حال أى تحول
(قوله أخى حسبتك اياه) الظاهر ان أخى مبتدأ وحسبتك اياه خبر أو ان الكلام
من باب الاشتغال لان أخى منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العينى ثم رأيت
الدنوشرى قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية والارجاء جمع رجا بالقصر
وهو الناحية والاضغان والاحن جمع ضغن واحنة بكسر أولهما وهما الحقد
(قوله والمرفوع كجزء من الفعل) أى فالفصل به كلا فصل (قوله وقدم الاخص
الخ) من فوائده النص على تقييد جواز الامرين فى باب سلنيه بتقديم الاخص
وانه اذا قدم غير الاخص تعين الانفصال واما مجرد قوله وما أشبهه فلا يفيده
صريحا والجواز لا يعتبر فى الشبه تقديم الاعرف أفاده سم وانما وجب تقديم
الاخص فى حال الاتصال كراهة تقديم الناقص على القوى فيما هو كالكلمة
الواحدة وانما قدموه على القوى فى نحو ضربنى لتقويه بتوغله فى الجزئية بكونه
فاعلا بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعا (قوله
فى الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص فى غيرها كضربونا (قوله
وحسبتنيك) كذا فى بعض النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفى بعضها وحسبتكه
بلا ياء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاول المناسب بقول الشارح بعد ولا الكاف
على الياء وأما على الثانى فيكون قوله ولا الكاف على الياء أى فى مثال آخر غير
ما تقدم فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أى الا ما ندر من
قول عثمان أراهمنى الباطل شيطانا وقاسه المبرد وكثير من القدماء
ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا فى زكريا (قوله وقدم ما شئت فى انفصال)
أى فى حال انفصال ثانى الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فان خيف وجب تقديم
الفاعل منهما فى المعنى نحو زيدا أعطيتك اياه ومن هذا تعلم ان الحديث الذى ذكره
الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الاخص فى الجملة الاولى منه واجب وتقديم
غيره فى الجملة الاخيرة منه واجب فافهم (قوله أو ثانى ضميرين الخ) أى سواء
كان العامل فيهما ناسخا أولا فدخل باباسل وخال (قوله وفى اتحاد الرتبة)
متعلق بباب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون أحد الضميرين أعرف فذكر
فى هذا البيت مفهوم هذا القيد أفاده سم (قوله الزم فصلا) أى على الصحيح
كما يصرح به قول المرادى أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين فى التكلم
أو الخطاب أو الغيبة مطلقا وهو ضعيف اه وقوله مطلقا أى سواء اختلف ضميرا

كن الاول قوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا * عن العهد والانسان قد يتغير ومن الثانى قوله أخى حسبتك اياه وقد ملئت *
ارجاء صدرك بالاضغان والاحن (تنبيه) وافق الناظم فى التسهيل سيبويه على اختيار الانفصال فى باب خلتنيه قال
لانه خبر مبتدا فى الاصل وقد حجزه عن
الفعل منصوب اخر بخلاف هاء كنته فانه
خبر مبتدا فى الاصل ولكنه شبيه بهاء ضربته
فى انه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع
كجزء من الفعل وما اختاره الناظم هنا هو
مختار الرمانى وابن الطراوة (وقدم
الاخص) من الضميرين فى الابواب
الثلاثة على غير الاخص منهما وجوبا (فى
حال (اتصال) فقدم ضمير المتكلم على ضمير
المخاطب وضمير المخاطب على ضمير الغائب
كما فى سلنيه واعطيتكه وكنته وخلتنيه
وظننتكه وحسبتنيك ولا يجوز تقديم الهاء
على الكاف ولا الهاء ولا الكاف على الياء
فى الاتصال (وقدم ما شئت) من الاخص
وغير الاخص (فى انفصال) نحو سلنى اياه
وسله اياى والدرهم اعطيتك اياه واعطيته
اياك والصديق كنت اياه وكان اياى وهكذا
الى آخره ومنه ان الله ملككم اياهم ولو شاء
لملكهم اياكم (تنبيه) حاصل ما ذكره ان
الضمير الذى يجوز اتصاله وانفصاله هو
ما كان خبرا لكان أو احدى اخواتها
أو ثانى ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع
فخرج مثل الكاف من نحو أكرمتك
ودخل مثل الهاء من نحو قوله ومنعكها
بشئ يستطاع فان الهاء ثانى ضميرين
أولهما وهو الكاف أخص وغير مرفوع
لانه مجرور باضافة المصدر اليه (وفى
اتحاد الرتبة) وهو أن لا يكون فيهما أخص
بأن يكونا معا ضميرى تكلم أو خطاب
أو غيبة (الزم فصلا)

نحو سلنى اياى واعطيتك اياك وخلته اياه ولا يجوز سلنينى ولا اعطيتكك ولا خلتهه (وقد يبيح الغيب) أى كونهما للغيبة (فيه) أى فى الاتحاد (وصلا) من ذلك ما رواه الكسائى من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجوها وانضرهموها وقوله

لوجهك فى الاحسان بسط و بهجة
انالهماه قفو أكرم والد

وقوله

وقد جعلت نفسى تطيب لضغمة
لضغمهماها يقرع العظم نابها

وشرط الناظم لجواز ذلك ان يختلف لفظاهما كما فى هذه الشواهد قال فان اتفقا فى الغيبة وفى التذكير أو التأنيث وفى الافراد أو تثنية أو الجمع ولم يكن الاول مرفوعا وجب كون الثانى بلفظ الانفصال نحو فاعطاه اياه ولو قال فاعطاهوه بالاتصال لم يجز لما فى ذلك من استثقال توالى المثلين مع ايهام كون الثانى تأكيدا للاول وكذا لو اتفقا فى الافراد والتأنيث نحو اعطاهاها اياها وفى التثنية أو الجمع نحو اعطاهما اياهما أو اعطاهم اياهم أو اعطاهن اياهن فالاتصال فى هذا وأمثاله ممتنع هذه عبارته فى بعض كتبه ثم قال فان اختلفا وتقاربت الهاآن نحو اعطاهوها واعطاهاه ازداد الانفصال حسنا وجودة لان فيه تخلصا من قرب الهاء من الهاء اذ ليس بينهما فصل الا بالواو فى نحو اعطاهوها وبالالف فى نحو اعطاهاه بخلاف انضرهموها وانالهماه وشبهه (تنبيه) قد اعتذر الشارح عن الناظم فى عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلا بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بانه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد فى الغيبة مطلقا بل بقيد وهو الاختلاف فى اللفظ (وقبل يا النفس) دون غيرها من المضمرات (مع الفعل) مطلقا (التزم نون وقاية)

الغيبة فيما يأتى أو اتفقا (قوله وخلته اياه) وانعقاد المبتدا والخبر من مفعولى خال هنا على حد شعرى شعرى كما قاله زكريا (قوله أى كونهما للغيبة) كان الظاهر أن يقول أى وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة اذ على تفسير الشارح يصير ضائعا العلم اتحاد الرتبة من كونهما ضميرى غيبة (قوله وانضرهموها) الضمير الثانى للوجوه وهى تمييز فيلزم وقوع الضمير تمييزا فاما ان يجرى على القول بأن الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفى انه لا يشترط فى التمييز أن يكون نكرة (قوله لوجهك فى الاحسان) أى فى وقت الاحسان والبسط البشاشة والبهجة الحسن والقفو الاتباع والمراد ان ذلك وراثة من أبائه وليس عارضا فيه (قوله وقد جعلت نفسى الخ) هذا البيت من قصيدة يرثى بها الشاعر أخاه و يشتكى من قريبين له يؤذيانه والضغمة العضة يكنى بها عن الشدة لعض الانسان عندها على يده واللام فى لضغمة بمعنى الباء وفى لضغمهماها للتعليل والضميران مفعولان لضغم الاول مفعول به والثانى مفعول مطلق فهو مصدر حذف فاعله أى لاجل ضغم الدهر القريبين اياها أى مثل الضغمة التى ضغمت بها ويقرع العظم نابها صفة لضغمة أفاده زكريا والاضافة فى نابها لادنى ملابسة (قوله ان يختلف لفظاهما) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا والآخر مثنى أو جمعا أو مثنى والآخر جمعا كما يفيده ما بعد (قوله ولم يكن الاول مرفوعا) احترز به عن نحو الدرهم زيد أعطاه والزيدون العمرون أعطوهم فلا يجب الفصل هنا لان استتار الضمير الاول فى الاول ومخالفته للثانى لفظا فى الثانى مانع من توالى المثلين المستثقل واختلاف المحل مانع من ايهام التأكيد ومن مثل كالبعض بنحو زيد ضر به عمرو فقد أخطأ من وجهين لانه خروج عما الكلام فيه وهو باب سلنيه وخلتنيه ولانه ليس فى هذا المثال الا ضمير واحد (قوله لم يجز) فى كلام سيبويه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير فى كلامهم أعطاه اياه وينبغى ان جواز ذلك عند الفصل بين الهاءين بواو الاشباع كما فى عبارة الشارح وانه اذا لم يؤت بها تعين الانفصال (قوله وكذا) أى كاتفاقهما فى الافراد والتذكير فى نحو اعطاه اياه (قوله وتقاربت الهاآن) وبالاولى اذا توالتا نحو اعطاهها (قوله ازداد الانفصال الخ) يقتضى ان الانفصال عند تباعد الهاءين حال الاتحاد حسن وجيد وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناظم (قوله على معنى نوع الخ) أى ووكل بيان ذلك النوع الى الموقف (قوله مطلقا) أى ماضيا أو مضارعا أو أمرا متصرفا أو جامدا كما مثل (قوله نون وقاية) نقل

مكسورة نحو دعانى ويكرمنى وأعطنى وقام القوم ما خلانى وما عدانى وحاشانى ان قدرتهن افعالا وما أحسننى ان اتقيت الله وعليه رجلا ليسنى وندر ليسى بغير نون كما أشار اليه بقوله (وليسى قد نظم) أى فى قوله * اذ ذهب القوم الكرام ليسى * وجوز الكوفيون ما أحسنى بناء على ما عندهم من انه اسم لا فعل وأما نحو تامرونى (تنبيه) فالصحيح ان المحذوف نون الرفع مذهب الجمهور وانها انما سميت نون الوقاية لانها تقى الفعل الكسر وقال الناظم بل لانها تقى الفعل اللبس فى أكرمنى فى الامر فلولا النون لالتبست ياء المتكلم بياء المخاطبة وأمر المذكر بأمر المؤنثة ففعل الامر أحق بها من غيره

يس عن بعضهم انه عدها فى حروف المعانى وان المعنى الموضوعة له الوقاية واستشكله الرودانى بأن الوقاية ليست مدلول النون بل حاصلة به كما تحصل بأى حرف لو فرض الجزبه وقال الدنوشرى الظاهر انها حرف مبنى وذكر المغنى لها فى أوجه النون المفردة يفيد انها حرف معنى (قوله مكسورة) أى مناسبة لياء المتكلم (قوله ان قدرتهن افعالا) فان قدرتهن حروفا اسقطت نون الوقاية وفيه ان تقدير الحرف لا يظهر فى ما خلا وما عدا لوجود ما المصدرية التى لا توصل الا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة فقوله ان قدرتهن افعالا لا يظهر الا فى حاشا كذا فى يس عن اللقانى ولهذا قال فى المغنى وحاشا ان قدرت فعلا و يمكن دفعه بجعل المفهوم بالنسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب مما ليس فيه ما فتأمل (قوله وعليه رجلا ليسنى) فى المغنى انه قاله بعضهم وقد بلغه ان انسانا يتهدده أى ليلزم رجلا غيرى اه فمدلول اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا شاذ لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغى أن لا ينوب عنهما الاسم (قوله وندر ليسى بغير نون) وانما جاز حذف النون فيها لانها لا تتصرف فاشبهت الحروف الآتى بيانها زكريا (قوله اذ ذهب الخ) صدره عددت قومى كعديد الطيس * بفتح الطاء أى الرمل الكثير وفى قوله ليسى شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع فعل الاستثناء (قوله نحو تامرونى) بنون واحدة مخففة (قوله فالصحيح ان المحذوفة الخ) لانها نائبة عن الضمة وقد حذفت تخفيفا فى قراءة السوسى وما يشعركم بسكون الراء فحذف النائبة عنها للتخفيف أولى وللاحتياج الى تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الباقية نون الرفع بخلاف ما اذا كانت نون الوقاية وقيل نون الوقاية لانها منشأ الثقل فهى أولى بالحذف ولانها لامر استحسانى ولا دلالة لها على شئ بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع من وجوب لحاق نون الوقاية الفعل بقى ما اذا اجتمع نون الوقاية ونون الاناث فالمحذوف نون الوقاية قال فى البسط اجماعا وقال المصنف فى شرح التسهيل على الصحيح لان نون الاناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدمامينى (قوله لانها تقى الفعل الكسر) اى الذى يدخل مثله فى الاسم وهو الكسر بسبب ياء المتكلم أى والكسر أخو الجر فصين عنه الفعل كما صين عن الجر أما الكسر الذى ليس بهذه المثابة فلا حاجة الى صونه عنه كالكسر قبل ياء المخاطبة والكسر للتخلص من التقاء الساكنين كذا فى شرح الجامع قال زكريا والتعليل المذكور ظاهر فى غير المعتل أما فيه نحو دعا ورمى فلا فكان ينبغى ان يزاد وألحق المعتل بغيره طردا للباب اه وكان ينبغى أن

ثم حمل الماضى والمضارع على الامر (وليتنى) بثبوت نون الوقاية (فشا) حملا على الفعل لمشابهتها له مع عدم المعارض (وليتى) بحذفها (ندرا) ومنه قوله كمنية جابر اذ قال ليتى وهو ضرورة وقال الفراء يجوز ليتى وليتنى وظاهره الجواز فى الاختيار (ومع لعل اعكس) هذا الحكم فالاكثر لعلى بلا نون والاقل لعلنى ومنه قوله فقلت أعيرانى القدوم لعلنى

أخط بها قبرا لأبيض ماجد

ومع قلته هو أكثر من ليتى نبه على ذلك فى الكافية وانما ضعفت لعل عن اخواتها لانها تستعمل جارة نحو

لعل أبى المغوار منك قريب وفى بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وكن مخيرا فى) اخوات ليت ولعل (الباقيات) على السواء فتقول انى وانى وكانى وكاننى ولكنى ولكننى فثبوتها لوجود المشابهة المذكورة وحذفها لكراهة توالى الامثال (واضطرارا خففا منى وعنى بعض من قد سلفا) من العرب فقال

أيها السائل عنهم وعنى

لست من قيس ولا قيس منى

وهو فى غاية الندرة والكثير منى وعنى بثبوت نون الوقاية وانما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وفى لدنى) بالتشديد (لدنى) بالتخفيف (قل) أى لدنى بغير نون الوقاية قل فى لدنى بثبوتها ومنه قراءة نافع قد بلغت من لدنى عذرا بتخفيف النون وضم الدال وقرأ الجمهور بالتشديد

يراد أيضا وتقى ما تتصل به غير الفعل من تغير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية فى غير الفعل (قوله ثم حمل الماضى الخ) قال البعض ظاهره انه لا لبس مع الماضى وليس كذلك لوجوده فى نحو ضربنى اذ لولا النون لالتبس الماضى بالاسم فان الضرب نوع من العسل اه وفيه انه انما يتجه اذا كان مراده مطلق اللبس أما اذا أريد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحدة كما يؤخذ من قوله فى نحو أكرمنى الخ فلا فتدبر (قوله لمشابهتها له) أى فى المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجر وتوالى الامثال فأل للجنس (قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره ان قول الناظم ندر معناه وقع ضرورة والمناسب حمله على المتبادر انه قليل فيصدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قولى الناظم وان كان قوله الثانى انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال ان يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخر مقابل لما فى المتن ثم أشار الى ما فى المتن مؤيدا له بموافقة الفراء فقال وقال الفراء الخ بل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالاكثر لعلى بلا نون والاقل لعلنى ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعلى بلا نون والضرورة لعلنى ويمكن تطبيق قوله فالاكثر الخ على ذلك الظاهر بأن يراد بالاقل الضرورة لكن قد يتوقف فى كون لعلنى ضرورة ثم رايت ابن الناظم صرح بأنه ضرورة لكن رده الموضح وغيره فتأمل (قوله فالاكثر لعلى بلا نون والاقل لعلنى) أفعل التفضيل فى الموضعين على غير بابه (قوله فقلت أعيرانى الخ) القدوم آلة النحت واخط أنحت والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم (قوله لانها تستعمل الخ) ولتعدد المعارض فيها قوى على المشابهة بخلاف اخواتها الآتية فان المعارض فيها توالى الامثال فقط (قوله وحذفها لكراهة توالى الامثال) مبنى على ان المحذوفة فى انى نون الوقاية لانها منشأ الثقل وقيل الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعلال وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى محل اللامات التى يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجرى فى انا فقيل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل أحد يعتد به انها الثالثة لانها اسم كذا فى الرودانى (قوله لست من قيس الخ) يجوز فى قيس الصرف على ارادة أب القبيلة والمنع على ارادتها نفسها ومنع الثانى أوفق بالقافية (قوله لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه يقال فى لد بالضم لدى بغير نون وفى لد بالسكون لدنى بالنون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز ان تكون المذكورة نون الوقاية لان حذف

(وفى قدنى وقطنى) بمعنى حسبى (الحذف) (أيضا قدنى) قليلا ومنه قوله جامعا للنون بين اللغتين فى قدنى قدنى من نصر الخبيبين قدى * وفى الحديث قط قط بعزتك يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء ودونها ويروى قطنى قطنى بنون الوقاية وقط قط بالتنوين والنون أشهر ومنه قوله امتلأ الحوض وقال قطنى

مهلا رويدا قد ملأت بطنى

وكون قد وقط بمعنى حسب فى اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه وذهب الكوفيون الى ان من جعلهما بمعنى حسب قال قدى وقطى بغير نون كما تقول حسبى ومن جعلهما اسم فعل بمعنى أكتفى

نون لدن لغة وأجيب بأن المحذوفة النون المتحركة الاخر لا تلحقها نون الوقاية كما مر فى كلام سيبويه لانها انما يؤتى بها فى مثل ذلك لتقى الآخر من الحركة والمحذوفة النون الساكنة الآخر التى تلحقها النون للمحافظة على سكون البناء الاصلى لا يحتملها ما فى الآية لضم دال ما فيها وأما ما ذكره البعض تبعا للدمامينى من الجواب بأن نون لدن انما تحذف اذا كان المضاف اليه ظاهرا لا ضميرا فيرده ما مر فى كلام سيبويه من انه يقال فى لد بالضم لدى بغير نون لصراحته فى انه يضاف الى ياء المتكلم فتأمل (قوله بمعنى حسبى) راجع للامرين قبله احترز به عن قد الحرفية وقط الظرفية فان ياء المتكلم لا تتصل بهما وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى على ما يأتى فان نون الوقاية تلزمهما عند اتصال الياء بهما اه زكريا قال الرودانى والغالب عليهما اذا كانا بمعنى حسب البناء على السكون وقد يبنيان على الكسر وقد يعربان (قوله قدنى) أى يأتى وأشار بقد الى قلة الحذف لكنه ليس من الضرورات على الصحيح (قوله قدنى من نصر الخبيبين قدى) قيل أراد بهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا على التغليب لان عبد الله كان يكنى أبا خبيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر ويروى الخبيبين بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله وأبيه وعمه مصعب بن الزبير وقيل على ارادة أبى خبيب عبد الله ومن كان على رأيه واعترض الاستشهاد على حذف النون بجواز ان الاصل قد بالسكون وحركت بالكسر لاجل الروى فيكون الياء للاشباع لا للمتكلم قال الرودانى أو أن الشاعر جرى فيه على لغة من يبنيه على الكسر والياء للاشباع اه وقد يقال مشاكلة اللاحق للسابق ترجح احتمال الاضافة لياء المتكلم (قوله وفى الحديث قط قط) فى صحيح البخارى مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة قدمه فيها فتقول قط قط وعزتك ويزوى بعضها الى بعض (قوله والنون أشهر) راجع الى قول المصنف وفى قدنى وقطنى الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل ورويدا مصغر ارواد بمعنى امهال تصغير الترخيم كما سيذكره الشارح فى باب أسماء الافعال والاصوات فهو تأكيد لمهلا لا صفته كما زعمه العينى وتبعه غيره كشيخنا والبعض وملأت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والضم الذى جوزه البعض يحوج الى تجوز (قوله بمعنى أكتفى) كان الصواب بمعنى يكفى كما فى المغنى أو كفى كما فى الجنى الدانى لابن أم قاسم واستقربه الدمامينى لان مجىء اسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفى كلام التفتازانى مجىء قط بمعنى انته فيكون اسم فعل أمر وانما قلنا

الصواب ذلك لكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الافعال) أى التى تتصل بها ياء المتكلم وهى المتعدية لكون مدلولاتها افعالا متعدية كدرا كى وعليكنى وسمع الفرّاء مكانكنى أى انتظرنى وانما اتصلت بها نون الوقاية حملا لها على مدلولاتها وهى الافعال المتعدية وماذكره الشارح من وجوب لحاق نون الوقاية أسماء الافعال هو ماصرّح به فى التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبك المنظوم تشعر بقلة لحاقها فانه قال ور بما لحقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اهـ قال شيخنا وصريح كلام الرضى ان لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفى المغنى وشرحه للدمامينى ان بجل يأتى حرفا بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفى فتلزمه نون الوقاية وهو نادر وأسماء ادفا الحسب فلا تلحقه نون الوقاية الا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية) أى شذوذا (قوله ليرفد) بالبناء للمجهول أى يعطى (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبيه لاطّرد دخولها على مالم يشابه الفعل من نحو غلامى فالاولى انه لمشابهة الفعل كدخول نون التوكيد فى اسم الفاعل ولك ان تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه لمشابهة الفعل فتأمّل (قوله فلما منعوها) أى للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف اليه (قوله غير الدجال أخوفنى عليكم) روى بحذف النون أيضا أى أخوف مخوفاتى عليكم فاندفع ما يقال الحديث يقتضى ان الدجال وغيره خائفان لا مخوف منهما لان حق أفعل التفضيل ان يصاغ من الثلاثى وهو هنا خاف لا أخاف وان غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبى صلى الله عليه وسلم لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه نعم يبقى صوغ افعل من المبنى للمجهول وهو شاذ عند الجمهور (فائدة) حيث قيل بالجواز والامتناع فى أحكام العربية فانما يعنى بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز لغة الاثم الشرعى نعم لحن فى غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول لا نقول انه يأثم الا ان يقصد ايقاع السامع فى غلط يؤدّى الى نوع ضرر فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم قاله الشيخ بهاء الدين السبكى فى شرح المختصر

* (العلم) *

يطلق على الجبل والراية والعلامة والظاهر ان النقل الى المعنى الاصطلاحى من الثالث بدليل قولهم لانه علامة على مسماه (قوله بعين المسمى) أى خارجا كعلم الشخص الخارجى أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى أما على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل فى هذا التعريف لخروجه بقوله

بعين

قال قدنى وقطنى بالنون كغيرهما من أسماء الافعال (خاتمة) وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب فى قوله صلى الله عليه وسلم لليهود فهل أنتم صادقونى وقول الشاعر

وليس بمعيينى وفى الناس ممتع ... صديق اذا أعيا على صديق

وقوله

وليس الموافينى ليرفد خائبا ... فان له أضعاف ما كان أمّلا

للتنبيه على أصل متروك وذلك لان الاصل ان تصحب نون الوقاية الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لتقيها خفاء الاعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه فى بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل وبما لحقته هذه النون من الاسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل فى قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفنى عليكم لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب نحو ما أحسننى ان اتقيت الله والله أعلم

* (العلم) *

(اسم يعين المسمى) به (مطلقا علمه) أى علم ذلك المسمى فاسم مبتدأ ويعين المسمى جملة فى موضع رفع صفة له

يعين فيكون خاصا بعلم الشخص وكعلم الشخص الذهنى أعنى الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كالعلم الذى يضعه الوالد لابنه المتوهم وجوده خارجا فى المستقبل وكعلم القبيلة فانه موضوع لمجموع أبناء الأب الموجودين حين الوضع وغير الموجودين حينه فان المجموع لا وجود له الا فى ذهن الواضع فقولهم تشخص العلم الشخصى خارجى أغلبى أفاده يس والمراد بقوله يعين المسمى انه يدل على مسمى معين لا انه يحصل له التعين لانه معين فى نفسه فيلزم تحصيل الحاصل (قوله حال) أو صفة مفعول مطلق محذوف أى يعين تعيينا مطلقا (قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان المعرف هو الذى يجعل مبتدا والتعريف هو الذى يجعل خبرا ولان علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ما سيأتى (قوله بضميره) أى ضمير ملابسه كما يدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجردا عن القرائن الخارجية) أى الخارجية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كما فى الرودانى (قوله النكرات) كرجل وفرس فانهما لا تعين فيهما أصلا وكشمس وقمر فانهما وان عينا فردين لكن ذلك التعين لامر عرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من افراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا تعين فيهما ودخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسماه والشيوع انما جاء من تعدد الاوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقا لانه وان احتاج فى تعيين مسماه الى قرينة من وصف أو اضافة أو نحوهما لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية المعارف (قوله كأل) ولو للعهد الذهنى لان المراد بمدخولها الحقيقة وهى معينة وكونها مرادة فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها عن التعيين (قوله كالحضور) أى فى ضميرى المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة أى ومرجع الغيبة يعنى ان تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما اذا كان المرجع معرفة فالتعين ظاهر وأما اذا كان نكرة فلان معناه الشئ المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به الشئ المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشئ مبهمة فسقط ما للبعض هنا وكان عليه ان يقول او حسية كالاشارة الحسية فى اسم الاشارة لانها القرينة التى بها تعين مدلول اسم الاشارة لا مجرد الحضور كما زعمه البعض مدخلا القرينة اسم الاشارة فى قوله أو الحضور ويمكن ان يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فتشمل الحسية فافهم (قوله لرجل) أى مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو منقول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو منقول عن اسم ولد الارنب (قوله

ومطلقا حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرا واسم يعين المسمى خبرا مقدما وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوبا لكون المبتدا ملتبسا بضميره والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقا أى مجردا عن القرائن الخارجية فخرج بقوله يعين المسمى النكرات وبقوله مطلقا بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم اما لفظية كأل والصلة أو معنوية كالحضور والغيبة ثم العلم على نوعين جنسى وسيأتى وشخصى ومسماه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كجعفر) لرجل (وخرنقا) لامرأة

وهى أخت طارفة بن العبد (وقرن) لقبيلة ينسب اليها أويس القرنى (وعدن) لبلد (ولاحق) لفرس (وشذقم) لجمل (وهيلة) لشاة (وواشق) لكلب (واسما أتى) العلم والمراد به هنا ماليس بكنية ولا لقب (و) أتى (كنية) وهى ماصدر بأب أو أم كأبى بكر وأم هانئ (و) أتى (لقبا) وهو ماأشعر برفعة مسماه

أخت طارفة) بفتح الراء كما فى القاموس (قوله وعدن لبلد) أى بساحل اليمن تصريح (قوله ولاحق لفرس) أى لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله تعالى عنهما تصريح (قوله وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المعجمة وبعضهم بالمهملة وهو الذى يقتضيه صنيع القاموس وذكر شيخنا فيه الوجهين وقوله لجمل أى للنعمان ابن المنذر (قوله وواشق لكلب) قال فى التصريح ذكر فى النظم سبعة اعلام وثامنها علم الكلب وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم (قوله والمراد به هنا) أى بخلافه فى تعريف العلم فان المراد به ماقابل الفعل والحرف ويطلق أيضا الاسم ويراد به ماقابل الصفة وقوله ماليس أى علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنيت أى سترت واعلم انه قد يقصد بالكنية التعظيم والفرق بينها حينئذ واللقب المقصود به التعظيم ان التعظيم فى اللقب بمعناه وفى الكنية لا بمعناها بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف ان تخاطب باسمها وقد يقصد بها التفاؤل ككنية الصغير تفاؤلا بأن يعيش حتى يصيرله ولد أفاده الرودانى (وهى ماصدر) أى علم مركب تركيبا اضافيا صدر فلا انتقاض بنحو أبو زيد قائم وأب لزيد قائم مسمى بهما لان المركب الاضافى فى الاول جزء العلم لا هو والثانى لا اضافة فيه أفاده الشنوانى (قوله بأب أو أم) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم (قوله وهو ماأشعر) أى بحسب وضعه الاصلى لا العلى اذ بحسب وضعه العلى لا اشعارله الا بالذات كذا قال جمع من أرباب الحواشى والمتجه عندى انه يشعر بحسبه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذ الاشعار الدلالة الخفية وهى لاتنافى كون المقصود بالذات ماذكر ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعا ثم رأيت فى التصريح عن بعضهم وفى كلام السيد مايؤيده وأورد على تعريف اللقب انه يشمل بعض الاسماء نحو محمد ومرة وبعض الكنى نحو أبى الخير وأبى جهل وأجيب بأن ماوضع للذات أولا فهو الاسم أشعر أولم يشعر صدر أولم يصدر ثم ماضع ثانيا وصدر فهو الكنية أشعر أولم يشعر ثم ماوضع ثالثا وأشعر فهو اللقب فالاشعار وعدمه والتصدير وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع أولا والاشعار وعدمه غير منظور اليه فى الموضوع ثانيا كذا نقل عن سم والاقرب عندى من هذا وجهان الاول ان الاسم هو الموضوع أولا للذات واللقب الموضوع لا أولا لها مشعرا بالرفعة أو الضعة فبينهما التباين وان الكنية ماصدرت بأب أو أم سواء وضعت أولا أولا أشعرت أولا فتجامع كلا منهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وانما كان هذا أقرب من ذلك لشمول اللقب عليه ماوضع ثانيا وأشعر

وشمول

أوضعته كزين العابدين وبطة (وأخرن ذا) أى أخر اللقب (ان سواه) يعنى الاسم (صحبا) تقول جاء زيد زين العابدين ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لان اللقب فى الاغلب منقول من غير الانسان كبطة فلو قدم لا وهم ارادة مسماه الاول وذلك مأمون بتأخيره وقد ندر تقديمه فى قوله
أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى • أبوه منذر ماء السماء

وقوله
بأن ذا الكلب عمرا خيرهم نسبا • ببطن شريان يعوى حوله الذيب

وشمول الكنية عليه ماوضع ثالثا وصدر وعدم شمولهما على ذلك ماذكر فيلزم عليه كون ماذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولان اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب ثالثا كونه لا وجه له مخالف لكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما فى أم كلثوم فقد قالوا اسمها كنيتها الثانى ماقيل انه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينها بالحيثية وانما كان هذا أيضا أقرب من ذلك لما مر وفى الرودانى ان المفهوم من كلام الاقدمين ان الاسم ماوضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ماوضع بعد ذلك وصدر بأب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ماوضع بعد ذلك أيضا أى بعد الاسم وأشعر بمدح أو ذم ولم يصدر بأب أو أم فهى متباينة اه ويرد عليه أيضا انه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله أوضعته) بفتح الصاد أو كسرها أى خسته وهاؤه عوض عن الواو (قوله يعنى الاسم) تفسير السوى وأبقاه كثير على عمومه مرجحين وجوب تأخيره عن الكنية أيضا ويؤيده تعليله الآتى بقوله لان اللقب فى الاغلب الخ لاقتضائه وجوب تأخيره عن الكنية أيضا لجريانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وان يكونا مفردين كما سيأتى للشارح لما يأتى عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم اذا لم يكن اجتماعهما على سبيل اسناد أحدهما الى الآخر والا أخر منهما ماقصد المتكلم الحكم به (قوله لان اللقب الخ) وقيل لانه لو قدم ضاعت فائدة الاسم لانه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهى متأخرة عن الموصوف وقوله فى الاغلب احتراز عن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لا وهم) يؤخذ منه انه اذا انتفى ذلك الايهام لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه وهو كذلك كما فى قوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم أفاده يس (قوله انا ابن الخ) الشاهد فى مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الرودانى وانما لقب به لانه كان يلبس كل يوم حلتين فاذا أمسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره وعمرو هذا من أجداد أوس بن الصامت قائل هذا البيت أخى عبادة بن الصامت وقوله وجدى أى من جهة الام وانما لقب منذر بماء السماء لحسن وجهه وقيل هو فى الاصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومراد الشاعر انه نسيب الطرفين (قوله بأن ذا الكلب) أى صاحب الكلب والباء متعلقة بأبلغ فى البيت قبله وهو

أبلغ هذيلا وأبلغ من يبلغها • عنى حديثا وبعض القول تكذيب

قالتهما أخت عمرو المذكور من قصيدة ترثيه بها أولها

كل امرئ بجمال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وقوله ببطن شربان بكسر الشين المعجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشربان شجر يتخذ منه القسى وببطن خبر أن اذا نصب خبر على النعتية لعمرو وخبر ثان اذا رفع على الخبرية ثلاث (قوله وغيرها) أى اسما أو لقبا كما سيذكره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده فاغفر له اللهم ان كان فجرا أنشده بعض العرب حين قال لعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه ان ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وحلف على ذلك والنقب والدبر رقة الخف وفجر حنث فى يمينه كذا فى التصريح (قوله هالك) أى ميت وسعد أبو عمرو هو سعد بن معاذ سيد الاوس رضى الله تعالى عنه (قوله وكذلك يفعل بها مع اللقب) ذهب قوم كابن الصائغ والمرادى الى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواه على ظاهره من العموم (قوله وقد رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواه أى وان يكن اللقب وسواه مفردين كما فى الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواه لا يكون الامركبا كالكنية (قوله مفردين) المراد بالمفرد هنا ما قابل المركب كما ان المراد به فى باب الاعراب ما قابل المثنى والمجموع والملحق بهما والاسماء الستة وفى باب المبتدا ما قابل الجملة وفى باب لا والمنادى ما قابل المضاف والمشبه به وأما اطلاقه على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه فاصطلاح منطقى (قوله فأضف حتما) لا يخفى ان الاضافة بالتأويل الآتى فى الشرح تخرج عن اضافة الاسم الى اسم اتحد به فى المعنى لانها على التأويل الآتى تكون من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى الاسم الاول الذات دون الثانى لان المقصود منه لفظه فمعناه اللفظ الواقع فى التركيب المستعمل فى الذات فلا تنافى بين قوله هنا فاضف حتما وقوله فيما سيأتى ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وان ذكره شيخنا والبعض (قوله كرز) هو فى الاصل خرج الراعى ويطلق على اللئيم والحاذق (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أى غالبا والا فقد يعكسون كما فى كتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب الكوفيون) أى وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسهيل (قوله على انه بدل منه) أى بدل كل من كل وجوز الدنوشرى وجها ثالثا وهو ان يكون تأكيدا بالمرادف (قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيده كلام الشنوانى ونقله يس عن بعضهم وصرح به الرودانى وقال بعضهم لا يقطعان الا شذوذا (قوله باضمار فعل)

(تنبيه) لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله
أقسم بالله أبو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر
ومن تقديم الاسم عليها قوله
وما اهتز عرش الله من أجل هالك * سمعنا به الا لسعد أبى عمرو
وكذلك يفعل بها مع اللقب اهـ وقد رفع توهم دخول الكنية فى قوله سواه بقوله (وان يكونا) أى الاسم واللقب (مفردين فأضف) الاسم الى اللقب (حتما) ان لم يمنع من الاضافة مانع على ما سيأتى بيانه هذا ما ذهب اليه جمهور البصريين نحو هذا سعيد كرز يتأولون الاول بالمسمى والثانى بالاسم وذهب الكوفيون الى جواز اتباع الثانى للاول على انه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا سعيد كرز ورأيت سعيدا كرزا ومررت بسعيد كرز والقطع الى النصب باضمار فعل والى الرفع باضمار مبتدا نحو مررت بسعيد كرزا وكرز أى أعنى كرزا وهو كرز

أى جوازا وكذا قوله باضمار مبتدا فيجوز اظهارهما صرح به فى التصريح (قوله والا الخ) ظاهره وصريح كلام الشارح امتناع الاضافة اذا كان الاول مفردا والثانى مركبا والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف اليه مركبا كغلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذى ردف) أى تبع الاتباع الاول اصطلاحى والثانى لغوى فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث وهذا الامر كناية عن منع الاضافة فلا ينافى ما صرح به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب ان الشرطية المدغمة فى لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بيانا) وهذا أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كأل) وككون اللقب وصفا فى الاصل مقرونا بأل كهارون الرشيد ومحمد المهدى قاله فى التصريح (قوله عن شئ) أى معنى وضمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضمير فيه راجع الى شئ فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم عين مثل أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف فى الثانية أى معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف فى الاولى أى عن لفظ شئ الخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلا متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا الاختلاف كاف بقى انه يرد على الشارح انه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلا للمنقول عنه وظاهر المتن انه تمثيل للمنقول فتدبر اهـ (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضعه له ليدخل فى المنقول ما وضع لشئ ولم يستعمل فيه ثم نقل لغيره فانه من المنقول كما يفيده كلام الجامع وصرح به شارحه (قوله قبل العلمية) أل للعهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحد ما استعمل قبل نوع العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كأسامة علما على الشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوانى وغيره وباعتبارنا النوع دون الشخص يندفع ما قاله الرودانى من ان جعل أل للعهد الحضورى يقتضى ان سعاد مسمى به امرأة غير الاولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبو لنا حباب) أى جبان على ما قيل ولم أجده فى القاموس ولا غيره وفى القاموس انهم سموا بمضموم الحاء ناسا وشيطانا ويطلقونه على الحية وسموا بمفتوحها ومكسورها ناسا وذكر للثلاثة معانى أخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعله وبرده مفعول له وقد يقال لا شاهد فى البيت لاحتمال أن يكون منقولا من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر الان يقال النقل من الجملة خلاف الغالب والشئ يحمل

(والا) أى وان لم يكونا مفردين بان كانا مركبين نحو عبد الله أنف الناقة أو الاسم نحو عبد الله بطة أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت الاضافة للطول وحينئذ (أتبع الذى ردف) وهو اللقب للاسم فى الاعراب بيانا أو بدلا ولك القطع على ما تقدم وكذا ان كانا مفردين ومنع من الاضافة مانع كأل نحو الحارث كرز (ومنه) أى بعض العلم (منقول) عن شئ سبق استعماله فيه قبل العلمية وذلك المنقول عنه مصدر (كفضل و) اسم عين مثل (أسد) واسم فاعل كحارث واسم مفعول كمسعود وصفة مشبهة كسعيد وفعل ماض كشمر علم فرس قال الشاعر
أبو حباب سارق الضيف برده * وجدى يا حجاج فارس شمرا
وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر
ويشكر الله لا يشكره * وجلة وسنانى

على الغالب مالم يصرفه عنه صارف وكذا يقال فى الشاهد بعده (قوله
وذو ارتجال) من ارتجل الخطبة والشعر أى ابتدأهما من غير تهيؤ لهما قبل
نعني كون العلم مرتجلا انه ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله غير علم قاله
الدماميني (قوله اذ لا واسطة الخ) علة لمقدر اى وزدت لفظ الاخر المفيد
للحصر مع ان عبارة الناظم لا تؤديه لانه لا واسطة (قوله لا منقول ولا مرتجل)
أما الاول فلان النقل يستدعي الوضع للمعنى الثاني ولا وضع فيه له وأما الثاني
فلانه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق انه منقول بوضع تنزيلى لان غلبة
استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كما ذكره سم فى الآيات البينات (قوله
كلها منقولة) أى لان الاصل فى الاسماء التنكير ولا يضر جهل المعنى الاصلى
للاسم الذى يتوهم انه مرتجل (قوله كلها مرتجلة) مبنى على قوله ان المرتجل
مالم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقة
بعض الاعلام نكرة أو وصفا أو غيرهما أمر اتفاقى لا بالقصد (قوله ما استعمل
من أول الامر علما) أورد عليه انه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات
ابتداء ولم يستعمل فيه مع انه علم مرتجل اذ لا يشترط فى العلمية الاستعمال كما هو
ظاهر قول التفتازانى العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم
الشخص المنقول من علم الجنس كأسامة علما لشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد
العلمية الحاضرة كما مر قال البعض فكان الاولى أن يقول ما وضع لشئ لم يسبق
وضعه لغيره اه وفيه انه يخرج عن هذا العلم المرتجل المسمى به شخص بعد تسمية
آخر به فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأدد) نوزع بأنه جمع أدة بمعنى
المرة من الود فالهمزة بدل من واو كما فى أقتت فهو منقول من جمع لا مرتجل
(قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوهمه ظاهر المتن من عطفه على
ما قبله المقتضى كونه قسيما للمنقول والمرتجل وانما تكلم على المنقول من جملة
والمنقول من مركب مزجى والمنقول من متضايفين دون المنقول من بقية المركبات
كالمركب التقييدى لكونها المسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله
قرناها) أى ذوائبها (قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل انه خبر مقدم
ومبتدأ مؤخر ويحتمل ان الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الديار فى البيت السابق
وباليات الخيام منصوب على الحال من الديار وسميت تلك المفازة بأطرقا لان السالك
فيها يقول لصاحبه أطرقا أى اسكتا مخافة ومهابة قاله العيني (قوله نبئت) أى
أخبرت يتعدى الى ثلاثة مفاعيل الاول التاء التى نابت عن الفاعل الثاني اخوالى

(و) بعضه الآخر (ذو ارتجال) اذ لا واسطة
على المشهور وذهب بعضهم الى ان الذى
علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل وعن
سيبويه ان الاعلام كلها منقولة وعن
الزجاج كلها مرتجلة والمرتجل هو ما استعمل
من أول الامر علما (كسعاد) علم امرأة
(وأدد) علم رجل (و) من المنقول ما أصله
الذى نقل منه (جملة) فعلية والفاعل ظاهر
كبرق نحره وشاب قرناها أو ضمير بارز
كأطرقا علم مفازة قال الشاعر
على أطرقا باليات الخيام
أو مستتر كيزيد
فى قوله
نبئت أخوالى بنى يزيد
ظلما علينا لهم فديد

وبني

وبنى يزيد بدل أو بيان لاخوالى الثالث جملة لهم فديد أى صياح وظلما مفعول لاجله
ناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بهذا المحذوف لا بفديد لان صلة
المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لان المتكلم يغلب على غيره فى اعادة الضمير تقول
أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا كذا فى التصريح وأنت خبير بأنه حيث كان العامل
فى ظلما وعلينا محذوفا تقديره يصيحون كان هو الجدير بجعله المفعول الثالث
فيكون جملة لهم فديد حالا مؤكدة والشاهد فى يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل
ضمة الدال والمشهور فى يزيد فى البيت انه بالياء التحتية وتصويب ابن يعيش انه
بالتاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب اليه البرود التزيدية رده ابن الحاجب
كما فى زكريا بأن الرواية انما صحت بالتحتية وبأن تزيد بالفوقية لم يسمع الا مفردا
لا جملة ونظير يزيد فى هذا البيت جلا فى قوله أنا ابن جلا وطلاع الثنايا على القول
بأنه علم محكى منقول من نحو زيد جلا فيكون جملة لا من نحو جلا زيد والا كان
مفردا منصرفا لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف
محذوف أى أنا ابن رجل جلا الامور وكشفها كذا فى المغنى والدماميني (قوله
أصمت) بهمزة قطع وميم مكسورتين وان كان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم
مضمومتين على انه من صمت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على انه
من صمت بكسرها لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما فى التصريح
(قوله أشلى) أى اغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية
باليمن والباء فى بها بمعنى مع وقوله بوحش صلة أشلى وقوله فى أصلابها أود أى عوج
جملة فى محل نصب صفة لسلوقية وعندى وقفة فى الاستشهاد بهذا البيت على النقل
من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان اصمت فى البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن
المنقول من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما
وجب بقاء ضمة يزيد فى البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم
نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده ورأيت
صاحب التصريح عد أصمت مما نقل من الفعل وحده كشمر ويشكر وهو يؤيد
ما قلنا فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيب اسناد) مثله المركب العددى
فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف واسم
كأزيد فكل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكر لانه شبيه بالمركب الاسنادى
فكأنه داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف واسم المركب من جار فوق حرف
ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا لمجروره معطى ماله لو سمى به وحده

ومنه أصمت علم مفازة قال الشاعر
أشلى سلوقية باتت وبات بها
بوحش أصمت فى أصلابها أود
(تنبيه) حكم العلم المركب تركيب اسناد

بان يضعف آخره ان كان لينا كنى ولا يضعف بل يجعل كيد ودم ان كان صحيحا كمن ويجوز حكايته وقيل يجب الاعراب والاضافة فى ثلاثى أو ثنائى صحيح كرب ومن والحكاية فى ثنائى معتل كنى فان كان الجار حرفا أحاديا وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج اعرابهما مكملا أولهما بتضعيف حرف لين يجانس حركته كالو سمى به وحده فيقال فى بزيد جاءنى بى زيد كذا فى الهمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ الاسلام فيعرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله ضارب زيدا (قوله ان يحكى أصله) أى ويكون معربا تقديرا كما نقله يس عن السيد واللباب وقيل مبنى لا محكى وذكر فى التسهيل انه ربما أضيف صدر ذى الاسناد الى عجزه ان كان ظاهرا نحو جاء برق نحره واحترز من المضمر نحو برقت وخرجت مسمى بهما فلا يجوز فيهما الا الحكاية وأجاز بعضهم اعرابه تقول هذا قت ورأيت قتا ومررت بقت أفاده الدماميني (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لمفهوم قوله سابقا وجملة فعلية (قوله ومن العلم) الاولى ومن المنقول (قوله بمزج) أى مع مزج (قوله منزلا ثانيهما) حال من ضمير جعلا الراجع الى الاسمين وقوله منزلة تاء التأنيث مما قبلها أى فى فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب عليها واعترض اللقانى هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معدى كرب ولا نحو سيبويه ومنشؤه جعل وجه التنزيل فتح ما قبلها وجريان حركات الاعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة فى أحوال الاعراب الثلاثة وجريان حركات الاعراب ولو محلا لم يتجه هذا الاعتراض وقد يؤيد ما قلنا التعبير بتاء التأنيث التى قد يكون ما قبلها ساكنا كما فى بنت وأخت دون هاء التأنيث فتأمل (قوله ومعدى كرب) بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كرمى ومسعى قاله المصرح هنا لكن قال فى باب النداء معنى معدى كرب عداه الكرب أى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول اعل اعلال مرمى فلا شذوذ فى كسر داله لا مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الرودانى ويبعد كونه اسم مفعول تخفيف بانه اذ القياس تشديدها كما فى مرمى (قوله يبنى على الفتح الخ) كان الاولى والاخصر يبقى على ما كان عليه من فتح أو سكون لانهما ليسا للبناء (قوله تشبيها بخمسة عشر) أى تشبيها بصنف آخر من المزجى وهو المركب العددى فلا يقتضى كلامه ان العددى ليس من المزجى كما زعمه البعض تبعا لغيره ولا ينافيه تعريفه السابق لان المراد بالاعراب فيه ما يشمل الاعراب المحلى كما مر لكن قال يس اذا كان العددى من المزجى ورد أنه اذا

وهو المنقول من جملة ان يحكى أصله ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدا وخبر لكنه يقتضى القياس جوازه اه (و) من العلم (ما بمزج ركبا) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة تاء التأنيث مما قبلها نحو بعلبك وحضرموت ومعدى كرب وسيبويه و (ذا) المركب تركيب مزج (ان بغير ويه تم) أى ختم (اعربا) اعراب ما لا ينصرف على الجزء الثانى والجزء الاول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعدى كرب فيبنى على السكون وقد يبنى ما ختم بغير ويه على الفتح تشبيها بخمسة عشر

سمى به يحكى كما صرح به اللقانى والناظم لم يذكر الحكاية فى المزجى اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وان المصنف لم يذكر الحكاية فى المزجى لان كلامه فى المزجى غير العددى (قوله وقد يضاف صدره الى عجزه) فيخفض العجز ويعطى ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز ويجرى الاول بوجوه الاعراب الا ان الفتحة لا تظهر فى المعتل نحو معدى كرب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقا مع جريان الاول بوجوه الاعراب اه دمامينى بايضاح وزيادة من الهمع (قوله لما سلف) علة لكون البناء على الكسر لان مراده بما سلف كون الكسر الاصل فى التخلص من التقاء الساكنين وأما أصل الساء فلان ويه اسم صوت وهو مبنى لما سيأتى فى بابه فبنى سيبويه تغليبا لجانب الصوت لانه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح كخمسة عشر قاله فى الهمع (قوله وهو على ضربين الخ) نبه على حكمة تعداد الامثلة ويحتمل ان تكون حكمته الاشارة الى انه لا فرق فى الجزء الاول بين أن يكون معربا بالحركات أو الحروف وفى الثانى بين أن يكون منصرفا أو غير منصرف (قوله واعرابه اعراب غيره من المتضايفين) أى لانهم أجروا على كلمته أحكامهما قبل العلمية فاعربوا الجزءين واعطوا اجزاءه الاخير حكم العلم فمنعوا صرف أوبر وهريرة فى بنات أوبر وأبى هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بترك تنوين بكر مع ان الموصوف بابن مجموع المركب قاله ابن هشام وغيره (قوله ووضعوا) أى العرب واسناد الوضع اليهم مجاز لكونه ظهر على ألسنتهم والا فالواضع على الاصح هو الله تعالى وفى كلامه اشارة الى أن علم الجنس سماعى فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالبا) وقد يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح فى الخاتمة (قوله والوحوش) عطف عام لشموله ما لا يعدو بنابه وقوله والاحناش بحاء مهملة ثم شين معجمة آخره عطف مغاير لان الحنش كما فى القاموس الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والهوام وحشرات الارض وهى صغار دوابها (قوله لعدم الداعى) علة للفوات والداعى هو الالفة (قوله وهو كعلم الاشخاص) ظاهره ان كعلم خبر مبتدا محذوف والاولى انه نعت لعلم (قوله فلا يضاف) أى ما دامت علميته فان نكر جازت اضافته وكذا يقال فيما بعده (فائدة) قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الاسامتان والاسامات وينبغى أن يكون ذلك كما فى الارتشاف بالنظر الى الشخص الخارجى لا الكلى الذهنى لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم فى مبحث جمع المذكر

وقد يضاف صدره الى عجزه والاول هو الاشهر أما المركب المزجى المختوم بويه فانه مبنى على الكسر كسيبويه وعمرويه لما سلف وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغيرويه (وشاع فى الاعلام ذو الاضافة) وهو كل اسمين جعلا اسما واحدا منزلا ثانيهما من الاول منزلة التنوين وهو على ضربين غير كنية (كعبد شمس و) كنية مثل (أبى قحافه) واعرابه اعراب غيره من المتضايفين (ووضعوا لبعض الاجناس) التى لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والاحناش (علم) عوضا عما فاتها من وضع الاعلام لاشخاصها لعدم الداعى اليه وهذا هو النوع الثانى من نوعى العلم وهو (كعلم الاشخاص لفظا) فلا يضاف ولا يدخل عليه حرف التعريف ولا ينعت بالنكرة

السالم انه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون الا علم الشمول التوكيدى كاجمع فيقال اجمعون (قوله ويبتدأ به) أى بلا مسوغ وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) انما قيد به لان تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة (قوله فى بنات أوبر) علم على ضرب ردى من الكمأة (قوله وابن آوى) علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الاظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميرى اهـ تصريح (قوله علم على التسبيح) أى عند قطعه عن الاضافة كما عليه البيضاوى أو مطلقا كما عليه غيره واضافته للايضاح كحاتم طىء وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لان المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته قال الرضى لا دليل على علميته لان أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء منونا فى الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقد جاء باللام كقوله سبحانك اللهم ذا السبحان قال والدليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ولا منع من ان يقال حذف المضاف اليه ونوى وبقى المضاف على حاله مراعاة لاغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا فى بعض النسخ وفى بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أى وهو علم الخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة وهكذا قوله علم على الغدر (قوله عم) فعل ماض كما أشار اليه الشارح بالعطف لا افعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم فى المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك (قوله فى امته) أى جماعته وأفراده (قوله وانه فى الشياع كأسد) أى الذى هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد الملزوم (قوله بين اسم الجنس) أى الذى هو النكرة كما للآمدى وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح به الشارح نقلا عن بعضهم وأما ما فى حواشى شيخنا السيد أن النحاة على ان اسم الجنس وضع للماهية بلا قيد الاستحضار ففيه ما فيه (قوله تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله الاشارة الى الفرق) أى بين علم الجنس واسم الجنس الذى هو النكرة على ما مر ولما لم يبين سيبويه معنى اسم الجنس اتكالا على ظهوره عندهم عبر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما حاصله ان علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه بمعنى ان الحضور جزء مفهومه أو شرط على

ويبتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى اسامة وثعالة ووزن الفعل فى بنات أوبر وابن آوى والزيادة فى سبحان علم التسبيح وكيسان علم على الغدر وعلم مفعول بوضعوا ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولفظا تمييز أى العلم الجنسى كالعلم الشخصى من حيث اللفظ (وهو) من جهة المعنى (عم) وشاع فى أمته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص لما عرفت وهذا معنى ما ذكره الناظم فى باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من ان اسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظا وانه فى الشياع كأسد وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس فى الاحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما فى المعنى أيضا وفى كلام سيبويه الاشارة الى الفرق

القولين والصحيح عندى منهما الثانى وان اقتصر البعض على الاول لان التعين سواء كان شخصيا كما فى علم الشخص أو ذهنيا كما فى علم الجنس أمر اعتبارى كما صرحوا به فلو كان جزءا داخلا فى مفهوم العلم لزم أن يكون مدلول العلم شخصيا أو جنسيا أمرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودى والاعتبارى اعتبارى وان دلالة لفظ زيد مثلا على مجرد الذات تضمن لا مطابقة وكل من اللازمين فى غاية البعد ان لم يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوع للفرد المنتشر قال البعض ولى فيه وقفة لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لان الحقيقة من حيث هى متحدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعين وحينئذ فالفرق المذكور من جهة المعنى لا يجدى نفعا فى اجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم على مدخول أل الجنسية فى قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع ان المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى مع ان جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل ويميل اليه ان اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر كما سيذكره الشارح هذا كلامه وأنا أقول قال العلامة سم فى الآيات البينات عند قول ابن السبكى العلم ما وضع لمعين الخ ما نصه فيه أى فى تعريف العلم بما ذكر ان النكرة وضع لمعين أيضا اذ الواضع انما يضع لمعين فقوله أى المحلى يخرج النكرة ممنوع ويجاب بأن المراد انه وضع لمعين باعتبار تعينه فخرج النكرة فانه وان وضع لمعين لم يعتبر تعينه اهـ وقد عرف غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعينه فتبين ان تعين الموضوع له حاصل فى النكرة أيضا وان الفرق بين النكرة والمعرفة اعتبار التعين فى المعرفة وعدم اعتباره فى النكرة فوجود التعين المراد من الحضور فى عبارة من عبر به فى اسم الجنس من غير اعتباره لا يقتضى كونه معرفة واستناده الى حكمهم على مدخول أل الجنسية بأنه معرفة مع ان المراد بمدخولها الحقيقة من حيث هى من باب الاشتباه لان المراد بقولهم من حيث هى فى كلامهم على أل الجنسية عدم اعتبار الفرد معها بالكلية لا عدم اعتبار التعين لانه معتبر فى مدخولها كما صرح به السعد فى مطوله ومختصره فى الكلام على تعريف المسند اليه بأل وكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول أل الجنسية بأن دلالة الاول على اعتبار التعين بجوهره والثانى بقرينة أل والمراد بقولهم من حيث هى فى تعريف اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبه

بان جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافى حصر الجمهور الاسم فى المعرفة والنكرة ومنهم الشاتلو بهذا الفرق لا ينهض لان النكرة تطلق اطلاقين خاصا وعاما كما قاله يس وغيره فتطلق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعم اسم الجنس وتطلق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص اذا أشرقت فى سماء بصيرتك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحلال وقفته بحذافيرها والله ولى التوفيق وكثيرا ما يخطر ببالى فرق آخر بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو ان الحقيقة الذهنية لها جهتان جهة تعينها ذهنا وجهة صدقها على كثيرين فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعينها ذهنا بمعنى ان تعينها ذهنا هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين بمعنى ان الصدق هو المعتبر الملحوظ فى وضعه دون التعين فيكون التعين حاصلا غير مقصود فى وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من أل والاضافة وهو فرق نفيس وفى ظنى انى رأيت ما يؤيده فى كلام بعضهم والذى استوجهه الشيخ الغنيمى وتلميذه الشبراملسى ان الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتبارى وان كلا من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله فى فرقنا أيضا هذا وفى حواشى شيخنا السيد أن المراد بالذهن فى هذا المقام ذهن المخاطب لان المعتبر فى جميع المعارف تعينها وعهدها فى ذهن المخاطب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك فى درسه ويعكر عليه ان بعض أصحاب الفرق الاول وهو المحقق الخسرو شاهى شيخ القرافى صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك (قوله ان هذه الاسماء) أى اعلام الاجناس (قوله للحقائق المتحدة فى الذهن) أى المتوحدة فيه وانظر هل يقول سيبويه بان اسم الجنس للحقيقة المتحدة ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عنده اعتبار التعين فى علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور أو بأنه للفرد المنتشر فيكون الفرق عنده ظاهرا ولعل هذا أقرب الى كلامه (قوله ومثله) أى نظيره وشبهه فى اعتبار التعين فقط فلا يرد أن الممثل ماهية والممثل به فرد والضمير يرجع الى الحقائق المتحدة فى الذهن وذكره للتأول بالمذكور أو مدلول هذه الاسماء أى وتماثلهما يقتضى ان ما ثبت لاحدهما يثبت هو أو نظيره للآخر فلذلك قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أى التى هى أحد طرق التعريف فلا يبعد ان يوضع له أى للمذكور من تلك الحقائق علم لان العلمية أحد طرق التعريف أيضا نظير أل (قوله قال بعضهم) هذا تأييد وايضاح لما قاله

فان كلامه فى هذا حاصله ان هذه الاسماء موضوعة للحقائق المتحدة فى الذهن ومثلها المعهود بينه وبين مخاطبه فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد ان يوضع له علم قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة ان أسدا موضوع للواحد من آحاد الجنس

سيبويه

سيبويه فى علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أى حالة كون الواحد غير ملتبس بتعينه فى أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أى اطلاقا جاريا على أصل هو وضعه أو المراد بالوضع الموضوع له والظرف حينئذ لغو متعلق بأطلقته والاضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من انه موضوع للواحد لا بعينه وأما على انه موضوع للحقيقة فاذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها فيه وصدقها عليه كان اطلاقا حقيقيا والا كان مجازا وكذا يقال فى علم الجنس اذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين كما قاله الفاكهى وما ذكر من التفصيل هو الذى قاله السعد فى مطوله والذى قاله الكمال ابن الهمام ونقله عن المتقدمين ان اطلاق اسم الحقيقة على افرادها حقيقة مطلقا (قوله واذا أطلقت أسامة على واحد) أى معين كما فى هذا أسامة مقبلا أو مبهم كما فى ان رأيت أسامة ففر منه (قوله فانما أردت الحقيقة) أى لاحظت حال اطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذى استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو الحقيقة الموجودة فى الفرد ويرد عليه انه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فما ذكره من الحصر ممنوع ويمكن دفعه بأن كلامه فى الاطلاق الحقيقى أى واذا أطلقت أسامة على واحد اطلاقا حقيقيا فيتم الحصر (قوله باعتبار الوجود) أى وجودها فى ضمن الافراد المستعمل فيها اللفظ وقوله لجاء التعدد أى تعدد معنى أسامة تعددا بدليا ضمنا أى لزوما من الاطلاق والاستعمال اذ يلزم من اطلاقه على الحقيقة التى توجد فى ضمن افراد متعددة التعدد وقوله لا باعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أى باعتبار الاطلاق والاستعمال لا باعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب لقوله لا باعتبار أصل الوضع أن يقول لجاء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله وهى) أى مسئلة الفرق (قوله للفجرة) لم يقل للفجور لان فعال من اعلام المؤنث (قوله بمعنى الفجور) أى لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة (قوله أنا اقتسمنا) بفتح همزة أنا لوقوعها مفعولا لعلمت فى البيت قبله والخطة بالضم الخصلة وأما بالكسر فالارض التى يخط عليها لتحاز وتبنى (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أى الى كيسان (قوله يكون للذوات والمعانى) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق لا المفهوم الذى هو دائما الماهية الذهنية وكونه للذوات أكثر من كونه للمعانى (قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما احترز عنه بقوله فيما مر غالبا (قوله كقولهم للمجهول الخ) وكقولهم للبغل أبو الاثقال وللجمل أبو أيوب

لا بعينه فى أصل وضعه وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة فى الذهن فاذا أطلقت أسدا على واحد أطلقته على أصل وضعه واذا أطلقت أسامة على واحد فانما أردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا باعتبار أصل الوضع قال الاندلسى شارح الجزولية وهى مسألة مشكلة (من ذلك) الموضوع علما للجنس (أم عريط) للعقرب وكذا (ثعالة) وأبو الحصين للثعلب) وأسامة وأبو الحارث للاسد وذؤالة وأبو جعدة للذئب (ومثله برة) علم للمبرة) بمعنى البر و(كذا فجار) بالكسر كحذام (علم للفجرة) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق وقد جمعهما الشاعر فى قوله

انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار

ومثله كيسان علم الغدر ومنه قوله

اذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر أدنى من شبابهم المرد

وكذا أم قشعم للموت وأم صبور للامر الشديد فقد عرفت ان العلم الجنسى يكون للذوات والمعانى ويكون اسما وكنية (خاتمة) قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب

وللحمار أبو صابر وللدجاجة أمّ جعفر وللشاة أمّ الاشعث وللنعجة أمّ الاموال (قوله هيان ابن بيان) هو من أسماء الاضداد لانّ المجهولات مستصعبة خفية لا هينة بينة (قوله وهو قليل) لانّ الاشياء المألوفة توضع الاعلام لآحادها لا لاجناسها

(اسم الاشارة)

أى اسم تصحبه الاشارة الحسية وهى التى بأحد الاعضاء (قوله لمشار اليه) أى اشارة حسية ولم يصرّح بذلك لانّ الاشارة حقيقة فى الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقته فلا يرد ضمير الغائب وأل ونحوهما لانّ الاشارة بذلك ذهنية ولا دور فى التعريف لانّ أخذ جزء المعرّف فى التعريف لا يوجبه لجواز أن يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر صرّح بجميع ذلك الدماميني وأما الجواب بأن الاشارة فى التعريف لغوية وفى المعرّف اصطلاحية ففيه ان المراد بالمعرّف اسم تصحبه الاشارة الحسية فالاشارة فيه لغوية كالتعريف وكون الاشارة حسية يستلزم كون المشار اليه محسوسا بالبصر حاضرا فاستعماله فى غيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية أو التبعية على خلاف فى ذلك بيناه فى رسالتنا فى الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن الناظم من ان استعماله فى المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله بحصر افراده) أى افراد اسم الاشارة وهى سبعة عشر ثلاثة للمفرد المذكر وعشرة للمفردة المؤنثة وذان وتان وأولى بالمدّ والقصر فقوله وهى ستة غير ظاهر الا ان يقال جعله افراد اسم الاشارة ستة باعتبار المشار اليه وان كانت فى نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار اليه يندفع ما يقال كيف عدّ اسم اشارة الجمع المذكر والمؤنث فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بذا) تقديم الجار والمجرور للحصر الاضافى أى بالنسبة الى الصيغ المذكورة فى المتن فالمعنى بذا لا بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافى انه يشار الى المفرد المذكر بغير ذا مما ذكره الشارح وزاد فى التسهيل للبعيد آلك بهمزة ممدودة فلام قال الدماميني وينبغى أن يكون كل من الذال والهمزة أصلا ليس احدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما ويسأل عن هذا فى باب النداء عند ذكر الى حروف نداء البعيد فيقال فى أى موضع يكون آ اسما اه باختصار واعلم ان مذهب البصريين انه ثلاثى الاصل لا ثنائى وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ولا ثنائى وألفه أصلية مثل ما كما يقوله السيرافى لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتصغير ولا شئ من الثنائى

هيان ابن بيان وللفرس أبو المضاء وللاحق أبو الدغفاء وهو قليل

(اسم الاشارة)

اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وترك الناظم تعريفه بالحدّ اكتفاء بحصر افراده بالعدّ وهى ستة لانه اما مذكر أو مؤنث وكل منهما اما مفرد أو مثنى أو مجموع (بذا) مقصورا

كذلك

كذلك وأصله ذيى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقيل ذوى لانّ باب طويت أكثر من باب حييت وقيل ذيى باسكان العين والمحذوف العين والمقلوب ألفا اللام لانّ حذف الساكن أهون من حذف المتحرك وردّ الاول بحكاية سيبويه امالة ألفه ولا سبب لها هنا الا انقلابها عن الياء مع كون الحذف أليق بالآخر فلا يقال يحتمل ان المحذوف الواو والمقلوب الياء والثانى بأن الحذف أليق بالآخر (قوله لمفرد) قيل اللام بمعنى الى ومقتضاه ان الاشارة لا تتعدى باللام وهو ما يفيده صنيع القاموس والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق قال فى متن الجامع وقد يستعار لغير المفرد ماله نحو عوان بين ذلك اى الفارض والبكر ولك أن تقول المرجع ما ذكر فهو مفرد حكما (قوله مذكر) أى حقيقة أو حكما نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى وقيل التذكير لانّ الله تعالى حكى قول ابراهيم ولا فرق فى لغته بين المذكر والمؤنث لانّ الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله بعد الهمزة) أى المكسورة أيضا وروى ضمهما معا أيضا كما فى التصريح (قوله بذى) بقلب ألف ذا ياء وذه بقلب ياء ذى هاء وتى بقلب الذال تاء والالف ياء وعلى هذا قياس البقية نقله الرودانى (قوله وذات) بالبناء على الضم وهى أغربها واسم الاشارة ذا والتاء للتأنيث شنوانى (قوله على الانثى) أى حقيقة أو حكما كالمذكر المنزل منزلة الانثى وقوله المفردة أى حقيقة أو حكما كالفرقة والجماعة (قوله فلا يشار بهذه العشرة الخ) أشار الى ان الباء داخلة على المقصور لا على المقصور عليه وهذا اذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدته فان لوحظ المجموع جاز الامران (قوله للمثنى المرتفع) اعترض بانه ان أريد بالمثنى اللفظ الذى هو صيغة التثنية ورد عليه انه نفس ذان وتان وحينئذ يختل الكلام وان أريد به المعنى الذى هو الاثنان ورد عليه ان الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجاب باختيار الشق الثانى وتقدير مضاف عقب المرتفع أى المرتفع داله أو الاول وتقدير مضاف قبل المثنى أى لمدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أو لا تقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئى لكليه والمراد المثنى صورة المرتفع محلا فلا يقال اسم الاشارة مبنى فلا يثنى ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر ان الاسمين مبنيان على الالف والياء كما فى يا رجلان ولا رجلين واعلم انه لا يثنى من أسماء الاشارة الا ذا وتا (قوله الاول لمذكره والثانى لمؤنثه) أورد عليه فذانك برهانان لانّ المرجع اليد والعصا وهما مؤنثان وأجيب بأن التذكير لمراعاة الخبر ذكره فى المغنى (قوله وفى سواه)

(لمفرد مذكر أشر) وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة و(بذى وذه) وته بسكون الهاء وبكسرها أيضا باشباع وباختلاس فيهما و(تى) و(تا) وذات (على الانثى) المفردة (اقتصر) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها فى التسهيل (وذان) و(تان) للمثنى المرتفع) الاول لمذكره والثانية لمؤنثه (وفى سواه) أى سوى المرتفع وهو المجرور والمنصب (ذين) و(تين) بالياء (اذكر تطع)

وأما ان هذان لساحران فمؤول (وبأولى أشر يلمع مطلقا) أى مذكرا كان أومؤنثا (والمد أولى) فيه من القصر لانه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ها أنتم أولاء تحبونهم والقصر لغة تميم (تنبيه) استعمال أولاء فى غير العاقل قليل ومنه قوله

ذم المنازل بعد منزلة اللوى
والعيش بعد اولئك الايام

وما تقدم هو فيما اذا كان المشار اليه قريبا (ولدى البعد) وهى المرتبة الثانية من مرتبتى المشار اليه على رأى الناظم (انطقا) ألف انطقا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة مع اسم الاشارة (بالكاف حرفا) أى انطقن بالكاف وحرفا حال من الكاف وهو اتفاق وتنبيه محكوما عليه بالحرفية لئلا يتوهم انه ضمير كما هو فى نحو غلامك ويلحق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أومؤنثا مفردا أومثنى أومجموعا فهذه ستة أحوال تضرب فى أحوال المشار اليه وهى ستة كما تقدم

أى فى حال ارادة سواه (قوله فمؤول) من تأويلا لانه على لغة من يلزم المثنى الالف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو نكرة بلا مسوغ من المسوغات الآتية فى باب الحال فيكون مجىء الحال منه من القليل (قوله والمد أولى فيه من القصر) فيه ان المد والقصر من خواص المعرب عند النحاة وأولى مبنى والجواب انه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصونهما بالمعرب ووزن الممدود فعال وقيل فعل كهدى زيد فى آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعل اتفاقا وألفها أصل لعدم التمكن وقيل منقلبة عن ياء لامالتها وتنوين الممدود لغة قال ابن مالك والجيد ان يقال ان صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا اشباع الهمزة أوله وابدال أوله هاء مضمومة وابداله هاء مفتوحة تليها واو ساكنة كذا فى التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة بواو قبل اللام لئلا يلتبس باليك جارا ومجرورا وتكتب ألف المقصورة ياء (قوله قليل) ومنه فى القرآن ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الاصل وضمه اتباعا وهى على هذا الترتيب فى الحسن على ما يظهر لى والمراد بالعيش المعيشة (قوله قريبا) أى حقيقة أوحكما وكذا فى البعد (قوله ولدى البعد) أى بعد المشار اليه قليلا أوكثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سيأتى (قوله على رأى الناظم) أى تبعا لبعض النحاة وعزى لسيبويه وهو الراجح لانه سيأتى ان ترك اللام لغة التميميين والاتيان بها لغة الحجازيين فلو كانت المراتب ثلاثة كما عليه الجمهور للزم ان التميميين لا يشيرون الى البعيد والحجازيين لا يشيرون الى المتوسط (قوله محكوما عليه بالحرفية) أشار الى ان هذه الحال وان كانت جامدة لفظا هى مشتقة تأويلا (قوله للدلالة على الخطاب) أى بالمادة وقوله وعلى حال المخاطب أى بهيئته أوما يلحقه وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم اياها عند البعد (فائدة) تتصل هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى اخبرنى لا بمعنى اعلمت مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء والتاء حينئذ اسم مجرد عن الخطاب ملتزم فيه الافراد والتذكير وهو الفاعل وعكس الفراء فجعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا وقال الكسائى التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح الاول قال ابن هشام وأرأيت هذه منقولة من أرأيت بمعنى أعلمت لا من أرأيت بمعنى أأبصرت ألا ترى انها تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء آخر يعنى ان هذا الكلام كان أولا لانشاء هو الاستفهام ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى أخبر وقال الرضى أرأيت بمعنى

أخبر منقول من أرأيت بمعنى أأبصرت أوأعرفت ولا يستعمل الا فى الاستخبار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بالمنصوب الذى كان مفعولا به نحو أرأيت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتاكم عذاب الله الآية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء أتيت بذلك المنصوب أولا من استفهام ظاهر أومقدر يبين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو أرأيت زيدا ما صنع وأرأيتكم ان اتاكم عذاب الله الآية والمقدر نحو أرأيتك هذا الذى كرمت على لئن أخرتنى أى أرأيتك هذا المكرم لم كرمته على وقوله لئن أخرتنى كلام مستانف ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كان المخاطب قال لما قلت أرأيت زيدا عن أى شىء من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرنى عنه ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لارأيت كما ظن بعضهم اه بحذف وفيه مخالفة لكلام ابن هشام من وجهين أحدهما جعله أرأيت منقولا من أرأيت بمعنى أأبصرت أوأعرفت والثانى انها ليست متعدية الى مفعولين وان الجملة المذكورة بعدها مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد فى مثل أرأيت زيدا ما صنع فانه لا يصح أن يكون منصوبا على اسقاط الخافض أى أخبرنى عن زيد وان كان فى كلامه ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على اسقاط الخافض ليس بقياس فى مثل هذا ولا مفعولا به لارأيت لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار والذى يظهر لى انه على حذف مضاف أى خبر زيد اه دمامينى ملخصا وقد يختار ما أشار اليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد السماع ومفاد ما مر عن ابن هشام ان زيدا مفعول به أول وجملة الاستفهام فى موضع المفعول الثانى وبه صرح غيره ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم الا ان ينظر الى المنقول عنه فتأمل (قوله فذلك ستة وثلاثون) هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ والا فمن ستة المشار اليه حالتان مشتركتان فى اللفظ وهما الجمع المذكر والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكر والمثنى المؤنث فبالنظر الى اللفظ يكون المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما فى كلام البعض من السهو واعلم انك اذا ضربت الستة والثلاثين فى مرتبتى القرب والبعد كان الحاصل اثنين وسبعين وعلى اعتبار التوسط يكون المجموع مائة وثمانية المتعذر منها ثلاثون لان اشارات القريب

فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان

انظر الجدولين اللذين صنعهما الشارح فى الصفحة ١٨٥

التى هى ستة باعتبار أحوال المشار اليه لاتتعدد بحسب أحوال المخاطب
اذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر وهى ما اجتمع فيها
الكاف واللام والجائز منها ست وستون فمن جدولها منهم كالشارح لم يستوعب
أقسامها الجائزة ومن لم يجدولها كصاحب التصريح بل اكتفى بالتصوير العقلى
لم يبين المتعذر منها والجائز والممتنع
وهذا جدول كافل بجميع ذلك والصفر الموضوع فى الاسطر الستة علامة على
انه ليس لذلك الاسم علامة تدل على المخاطب بالاشارة وذلك فى جميع صور القريب

انظره فى الصفحة التالية لهذه

	مراتب المشار اليه	مفرد مذكر مخاطب	مفرد مؤنث مخاطب	مثنى مذكر مخاطب	مثنى مؤنث مخاطب	جمع مذكر مخاطب	جمع مؤنث مخاطب	
مفرد مذكر مشار اليه	قريب	ذا	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	ذاك	ذاك	ذاكما	ذاكما	ذاكم	ذاكن	جائز
	بعيد	ذلك	ذلك	ذلكما	ذلكما	ذلكم	ذلكن	جائز
مفرد مؤنث مشار اليه	قريب	تا	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	تاك	تاك	تاكما	تاكما	تاكم	تاكن	جائز
	بعيد	تالك	تالك	تالكما	تالكما	تالكم	تالكن	جائز
مثنى مذكر مشار اليه	قريب	ذان	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	ذانك	ذانك	ذانكما	ذانكما	ذانكم	ذانكن	جائز
	بعيد	ذانلك	ذانلك	ذانلكما	ذانلكما	ذانلكم	ذانلكن	ممتنع
مثنى مؤنث مشار اليه	قريب	تان	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	تانك	تانك	تانكما	تانكما	تانكم	تانكن	جائز
	بعيد	تانلك	تانلك	تانلكما	تانلكما	تانلكم	تانلكن	ممتنع
جمع مذكر مشار اليه	قريب	اولى	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكما	اولاكما	اولاكم	اولاكن	جائز
	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز
جمع مؤنث مشار اليه	قريب	اولى	٠	٠	٠	٠	٠	متعذر
	متوسط	اولاك	اولاك	اولاكما	اولاكما	اولاكم	اولاكن	جائز
	بعيد	اولالك	اولالك	اولالكما	اولالكما	اولالكم	اولالكن	جائز

طريقة هذين الجدولين انك تنظر لاحوال المخاطب الستة فتاخذ كل حال منها مع أحوال المشار اليه الستة مبتدئا منها بالمفرد ثم بالمثنى بقسميه كذلك ثم بالمجموع كذلك وابتدئ بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع وانما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها لانها لو كانت اسما لكان اسم الاشارة مضافا واللازم باطل لان اسم الاشارة لا يقبل التنكير بحال وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة (دون لام) كما رأيت وهى لغة تميم (أو معه) وهى لغة الحجاز ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الاشارة بل مع المفرد مطلقا نحو ذلك وتلك ومع أولى مقصورا نحو أولالك واولالك وأما المثنى مطلقا واولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام

(قوله مبتدئا منها) أى من أحوال المشار اليه (قوله بالمفرد بقسميه المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الاول من الجدول الايمن ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثانى من الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا (قوله وابتدئ) أى من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) أى مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال فى التصريح هذه الكاف وان كانت حرفية تتصرف بصرف الكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتلحقها علامة التثنية والجمعين ودون هذا ان تفتح فى التذكير وتكسر فى التأنيث ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ودون هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع (قوله لان اسم الاشارة الخ) ولقولهم ذانك وذينك ولو كان مضافا لحذفت النون (قوله لا يقبل التنكير بحال) لانه لمصاحبته الاشارة الحسية لا يقبل شياعا أصلا (قوله وتلحق هذه الكاف اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وفى الدمامينى والهمع وغيرهما انها لا تلحق من اشارات المؤنث الا تى وتا وكذا ذى على خلاف قالوا تيك وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيك وتلك بفتح التاء فيهما وتالك وذيك وأنكر الاخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يقتضى جواز فتح تيك جوازتى بفتح التاء للقريب اذ لا بعد فى اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد (قوله وهى لغة تميم) فلا يأتون باللام مطلقا لا فى مفرد ولا فى مثنى ولا فى جمع كما فى التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع أولى مقصورا أى عند غير بنى تميم ممن يوافقهم فى القصر كقيس وأسد وربيعة كما فى التصريح فلا يقال القصر لغة بنى تميم وهم لا يأتون باللام وفى شرح التوضيح للشارح ان بنى تميم يأتون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما مر فتدبر (قوله أو معه) أو للتخيير بالنسبة الى المفرد وأولى المقصور وللتنويع اسم الاشارة بالنسبة الى المثنى واولاء الممدود مع غيرهما وظاهر عبارة الشارح انها للتنويع بخلاف العرب فافهم (قوله بل مع المفرد مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار اليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل لبعد المشار اليه وقيل لبعد المخاطب حكى الثلاثة يس وأصلها السكون وكسرت للتخلص من التقاء الساكنين أو للفرق بينها وبين لام الجر فى نحو ذلك لكن تارة يبقى سكونها وتحذف الياء أو الالف قبلها للتخلص من التقاء الساكنين كما فى تلك بكسر التاء وتلك بفتحها وتارة تبقى الياء أو الالف قبلها وتحرك هى بالكسر كما مر فى تيلك وتالك وذلك

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	ذاك	الرجل	يا رجل
كيف	ذانك	الرجلان	يا رجل
كيف	أولئك	الرجال	يا رجل
كيف	ذاكما	الرجل	يا رجلان
كيف	ذانكما	الرجلان	يا رجلان
كيف	أولئكما	الرجال	يا رجلان
كيف	ذاكم	الرجل	يا رجال
كيف	ذانكم	الرجلان	يا رجال
كيف	أولئكم	الرجال	يا رجال
كيف	ذاك	الرجل	يا امرأة
كيف	ذانك	الرجلان	يا امرأة
كيف	أولئك	الرجال	يا امرأة
كيف	ذاكما	الرجل	يا امرأتان
كيف	ذانكما	الرجلان	يا امرأتان
كيف	أولئكما	الرجال	يا امرأتان
كيف	ذاكن	الرجل	يا نساء
كيف	ذانكن	الرجلان	يا نساء
كيف	أولئكن	الرجال	يا نساء

السؤال	أسماء الإشارة	المشار إليه	المخاطب
كيف	تيك	المرأة	يا رجل
كيف	تانك	المرأتان	يا رجل
كيف	أولئك	النساء	يا رجل
كيف	تيكما	المرأة	يا رجلان
كيف	تانكما	المرأتان	يا رجلان
كيف	أولئكما	النساء	يا رجلان
كيف	تيكم	المرأة	يا رجال
كيف	تانكم	المرأتان	يا رجال
كيف	أولئكم	النساء	يا رجال
كيف	تيك	المرأة	يا امرأة
كيف	تانك	المرأتان	يا امرأة
كيف	أولئك	النساء	يا امرأة
كيف	تيكما	المرأة	يا امرأتان
كيف	تانكما	المرأتان	يا امرأتان
كيف	أولئكما	النساء	يا امرأتان
كيف	تيكن	المرأة	يا نساء
كيف	تانكن	المرأتان	يا نساء
كيف	أولئكن	النساء	يا نساء

(قوله واللام) مبتدا خبره ممتنعة وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدا عليه وما أشار اليه الشارح تبعا للمكودى من ان ممتنعة خبر مبتدا محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدا ممنوع كما تقدم بيانه فى قول المصنف والامر ان لم يك للنون محل الخ كذا قال البعض وهو مبنى على ما ذكره هنالك من الضابط وقد أسلفنا هنالك ان صاحب المغنى جوز الوجهين فى قول ابن معطى اللفظ ان يفد هو الكلام ۞ وان ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلائك) أى على الاصح عند أبى حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف وها التنبيه فى مثنى أو جمع وعليه المصنف فى شرح التسهيل والقولان ذكرهما فى الهمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالامثلة الثلاثة الاخيرة (قوله لكن هذا الثانى قليل) أى لان المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه اذ لا ينبه أحد ليرى ما ليس بمرئى له ولهذا لا يجامع اللام التى لاقصى البعد قاله فى شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل أراد بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الاضياف وقيل أهل الارض لان الغبراء اسم للارض وأهل عطف على الضمير المرفوع فى لا ينكروننى وقد وقع الفصل بالمفعول والطراف بكسر الطاء المهملة البيت من الادم وأراد بأهل الطراف الاغنياء قاله العينى (قوله وبهنا الى آخره) تقديم المعمول المفيد لحصر الاشارة الى المكان فى هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفا للفعل فانه من هذه الحيثية لا يشار اليه الا بها فلا ينافى صلاحية أسماء الاشارة المتقدمة لكل مشار اليه ولو مكانا وقع غير ظرف أفاده يس واعلم ان هنا ملازمة للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجر بمن كما فى عند ولدن وقبل وبعد بل الجر بمن أو الى كما فى أين قاله الدمامينى ومثل هنا ثم كما فى شرح الجامع قال ولذا غلط من زعم ان ثم فى قوله تعالى واذا رأيت ثم رأيت مفعول لرأيت بل مفعوله محذوف اما اختصارا أى واذا رأيت ثم الموعود به أو اقتصارا أى واذا حصلت رؤيتك فى ذلك المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف لكاف ذلك فى التصرف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والافراد كما نقله سم عن أبى حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أو بثم) وقد تلحقها وقفا هاء السكت وقد يجرى الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التأنيث كربت كذا رأيته فى غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله وأزلفنا ثم) أى فى المسلك الذى سلكه موسى وقومه وهو ما بين الماء من وسط البحر الآخرين أى فرعون وقومه أى قربناهم من بنى اسرائيل

وادنينا

(واللام ان قدمت ها) التنبيه فهى (ممتنعة) عند الكل فلا يجوز اتفاقا هذالك ولا هاتالك ولا هؤلالك كراهة كثرة الزوائد (تنبيه) افهم كلامه ان ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف نحو هذا وهذه وهاذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلائك لكن هذا الثانى قليل ومنه قول طرفة

رأيت بنى غبراء لا ينكروننى ولا أهل هذاك الطراف الممدد

(وبهنا) المجردة من ها التنبيه (أوها هنا) (أشر الى دانى المكان) أى المسبوقة بها نحو انا ها هنا قاعدون (وبه الكاف صلا فى البعد) نحو هناك وها هنالك قريبه (أو بثم فه) أى انطق فى البعد بثم نحو وأزلفنا ثم الآخرين.

وأدنينا بعضهم من بعض حتى لا ينجو منهم أحد (قوله أوهنا) هى والمكسورة تصحبها ها والكاف كما فى همع الهوامع (قوله هنالك ابتلى المؤمنون) أى على انها فى الآية للمكان كما عليه أبو حيان وذهب ابن مالك الى انها فى الآية للزمان المذكور وقيل فى قوله اذ جاؤكم الآية (قوله هنا وهنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وبفتح الاول وكسر الثانى وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني والضمير فى لهن للجن وفى بها أى فيها للارجاء فى البيت قبله وذات نصب على الظرفية بالعامل فى بها المقدر والشمائل جمع شمال على غير قياس والايمان جمع يمين والهينوم الصوت الخفى (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة وارجعه بعضهم الى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة البناء كحذام وضمة الاعراب قاله شيخنا وقوله ولات هنا حنت لات هنا مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدا مؤخر على تقدير حرف السبك كما عند الفارسى أى وليس فى هذا الوقت حنين وقوله أجنت بالجيم أى سترت والمراد بالذى أجنته محبتها وشوقها (قوله وبين اسم الاشارة) ظاهره مطلقا وقيده فى التسهيل بالمجرد من الكاف قال الدمامينى وانما امتنع هاء أناذاك مع ان ها التنبيه تدخل على ذلك لان لحاق ها له قليل فلم يحتمل التوسع اه وافهم كلام الشارح منع ادخال ها التنبيه على الضمير المنفصل الذى ليس خبره اسم الاشارة وبه صرح الدمامينى نقلا عن ابن هشام فانه قال فى حاشيته على المغنى وقع للمصنف ادخال ها التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة كقوله فى ديباجة الكتاب وها أنا بائح بما أسررته وقد صرح المصنف فى حاشيته على التسهيل بشذوذ ذلك مشيرا الى ان قول صاحب التسهيل وأكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل أو اسم اشارة معترض بأن ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا اه كلام الدمامينى (قوله نحو ها أناذا) ها التنبيه وانا مبتدا وذا خبر كما هو صريح الدمامينى وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل اما مذكر أو مؤنث وكل اما مفرد أو مثنى أو جمع (قوله وبغيره) أى غير الضمير المذكور قليلا ويستثنى من الغير كاف التشبيه نحو هكذا واسم الله تعالى فى القسم عند حذف الجار نحو ها الله ذا بقطع الهمزة ووصلها مع اثبات ألف ها وحذفها قاله الدمامينى (قوله ها ان ذى عذرة) بكسر العين أى معذرة وأما بالضم فالبكارة وهو صدر شطر بيت من كلام النابغة

(أوهنا) بالفتح والتشديد (أوبهنالك) أى بزيادة اللام مع الكاف (انطقن) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو هنالك ابتلى المؤمنون ولا يجوز هاهنالك كما لا يجوز هذالك على اللغتين (أوهنا) بالكسر والتشديد قال الشاعر

هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والايمان هينوم

تروى الاولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون فى الثلاث وكلها بمعنى وهو الاشارة الى المكان لكن الاوليان للبعيد والاخيرة للقريب وربما جاءت للزمان ومنه قوله

حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذى كانت نوار أجنت

(خاتمة) يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الاشارة بضمير المشار اليه نحو ها أناذا وها نحن ذان وها نحن اولاء وها أنا ذى وها نحن تان وها نحن اولاء وها أنت ذا وها أنتما ذان وها أنتم اولاء وها أنت ذه وها أنتما تان وها أنتن اولاء وها هو ذا وها هما ذان وها هم اولاء وها هى تا وها هما تان وها هن اولاء وبغيره قليلا نحو ها ان ذى عذرة

(قوله توكيدا) أى لتوكيد التنبيه

* (الموصول) *

أى الاسمى بقرينة عدم ذكره الحرفى لا الاعم لئلا يلزم الترجمة لشئ والنقص عنه ولان الكلام فى المعارف وأل فيه معرفة لا موصولة لانسلاخ مدخولها عن الوصفية (قوله موصول الاسماء) مبتدأ والذى مبتدأ ثان حذف خبره تقديره منه والجملة خبر المبتدا الاول (قوله الى عائد) هو الضمير وخلفه هو الاسم الظاهر على ما سيأتى تفصيله ومن اقتصر على العائد أراد مطلق الرابط (قوله أو مؤولة) من باب الحذف والايصال أى مؤول بها غيرها والمراد بتأويل الغير بها كونه فى معناها كما فى صلة أل أو تقديرها قبله كما فى الظرف والجار والمجرور (قوله تخرج بقيد الاسماء) اعترضه سم وغيره بأنه فى حيز المعرف لا التعريف حتى يخرج به فالمناسب اخراج الحرفى بقوله الى عائد أو ما الواقعة على اسم لانها وان كانت جنسا بينها وبين الفصل عموم وجهى فيصح الاخراج بها وأجيب بأن مراده الاسماء التى هى مصدوق ما لا الواقعة فى حيز المعرف وسماه قيدا مع انها جنس لانها من حيث الخصوص فصل ولذا صح الاخراج به وهو مع بعده يرد عليه ان ما واقعة على اسم كما قدمنا لا على أسماء لان المعهود فى التعاريف الافراد لا الجمع ولانها خبر عن موصول الاسماء الذى هو مفرد فتدبر (قوله حيث واذ واذا) أى وضمير الشأن (قوله فى رحمة الله) والقياس فى رحمته وان كان يجوز فى رحمتك كما سيأتى (قوله مما ورد) أشار الى أن الربط بالظاهر سماعى لا مقيس (قوله وأراد بالمؤولة الخ) قال البعض أورد عليه ان كلا من الثلاثة ليس جملة أولت بشئ آخر فالصواب أن يقول وجملة ملفوظ بها أو مقدرة أو مفرد مؤول بالجملة اهـ وقد علمت سقوطه بما كتبناه على قوله أو مؤولة فتنبه (قوله نص) أى مختص بمعنى وضع له كأن يختص بالمفرد المذكر أو المفردة المؤنثة أو المثنى المذكر وهلم جرا (قوله الذى) يكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة كتابتهما وان كان الاصل كتابتهما بلامين كما هو القياس فى كتابة اللفظ المبدوء بلام المحلى بأل كاللبن ويكتب الذين جمعا بلام واحدة لتلك الكثرة وللفرق بين رسمه ورسم اللذين مثنى فى الجر والنصب لا الرفع لحصول الفرق فيه بالالف فى المثنى دون الجمع ولم يعكس لسبق المثنى فيكون أحق بالاصل من اجتماع اللامين فافهم هذا وقيد الفترى فى حواشى المطول كتابة الذين جمعا بلام واحدة بلغة لزوم الياء مطلقا دون لغة من ينطق به بالواو رفعا ووجه ذلك بأن لزوم حالة واحدة يوجب الثقل فخفف بحذف احدى

وقد تعاد بعد الفصل توكيدا نحوها أنتم هؤلاء والله أعلم

* (الموصول) *

(موصول الاسماء) ما افتقر أبدا الى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة كذا حده فى التسهيل فخرج بقيد الاسماء الموصول الحرفى وسيأتى ذكره آخر الباب وبقوله أبدا النكرة الموصوفة بجملة فانها انما تفتقر اليها حال وصفها بها فقط وبقوله الى عائد حيث واذ واذا فانها تفتقر أبدا الى جملة لكن لا تفتقر الى عائد وقوله أو خلفه لادخال نحو قوله سعاد التى أضناك حب سعادا وقوله وأنت الذى فى رحمة الله أطمع مما ورد فيه الربط بالظاهر وأراد بالمؤولة الظرف والمجرور والصفة الصريحة على ما سيأتى بيانه وهذا الموصول على نوعين نص ومشترك فالنص ثمانية (الذى)

اللامين (قوله للمفرد) أى حقيقة أو حكما كالفريق وقوله المذكر أى حقيقة أو حكما كالفرقة وكذا يقال فيما بعد ولم يقل المصنف الذى للمذكر اكتفاء بعلمه من قوله الانثى التى (قوله عاقلا) كان الاولى عالما لاطلاقه عليه تعالى بخلاف العاقل قال الروداني والعجب كيف لا يتحاشون عن لفظ المذكر أيضا وقول بعضهم انهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث لا يدفع البشاعة اللفظية فهو كقول القائل المراد بالعاقل العالم مجازا لعلاقة اللزوم (قوله لها التى) مقتضاه ان التى مبتدأ ثان خبره محذوف والجملة خبر المبتدا الاول الذى هو الانثى وهو غير متعين لجواز أن يكون التى خبر الانثى والمعنى الانثى للذى التى أى مؤنث الذى التى فتأمل (قوله وحذفها) أى الياء (قوله وتشديدها) أى الياء مكسورة كسر بناء ومضمومة ضم بناء وقيل يجوز على لغة التشديد اعرابها بوجوه الاعراب وهو مشكل لقيام موجب البناء بلا معارض (قوله اذا ما ثنيا) وكذا اذا جمعا ولم يذكره لمجيئه فى قوله جمع الذى الاولى الذين ولان سقوط الياء اذا جمع على قياس جمع المنقوص كالقاضين فلا حاجة لذكره قيل كان عليه أن يقول فى غير تصغير لانك تقول فى التصغير اللذيان واللتيان باثبات الياء والجواب انه انما حكم على لفظ الذى والتى المكبرين (قوله لا تثبت) بضم التاء الاولى على انه مسند لضمير المخاطب ولا ناهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم معمول جواب الشرط على الشرط اذ ليس فى كلامه ما يقتضى ان اذا شرطية وأما جعله بفتح التاء على انه مسند الى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه انه مع عدم مناسبته كان الواجب حينئذ رفع تثبت لتجرده عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصا عند الناظم اهـ يس مع زيادة والمراد لا تجز ثبوتها فلا يقتضى كلامه امتناع حذف الياء فى حالة الافراد (قوله بل ما تليه) تصريح بما علم مما قبله وبل للانتقال لا للاضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء والضمير المستتر فى تليه عائد على الياء كما أشار اليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز لامن اللبس وأما الضمير البارز فى تليه فعائد على ما (قوله وكان القياس اللذيان الخ) ظاهر قول المصنف ثنيا وقول الشارح وكان القياس أى قياس التثنية انها تثنية حقيقية واليه ذهب بعضهم غير مشترط فى التثنية الحقيقية الاعراب وذهب بعضهم الى انهما صيغتان مستأنفتان للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنيا على واحدهما ويمكن اجراء كلامهما على هذا بأن يكون معنى قول المصنف اذا ما ثنيا اذا أتى بهما على

للمفرد المذكر عاقلا كان أو غيره و(الانثى) المفرد لها (التى) عاقلة كانت أو غيرها وفيهما ست لغات اثبات الياء وحذفها مع بقاء الكسرة وحذفها مع اسكان الذال أو التاء وتشديدها مكسورة ومضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء ساكنة (واليا) منهما (اذا ما ثنيا لا تثبت * بل ما تليه) الياء وهو الذال من الذى والتاء من التى (أوله العلامه) الدالة على التثنية وهى الالف فى حالة الرفع والياء فى حالتى الجر والنصب تقول اللذان واللتان واللذين واللتين وكان القياس اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين باثبات الياء كما يقال الشجيان والشجيين فى تثنية الشجى وما أشبهه الا ان الذى والتى لم يكن لهما حظ فى التحريك لبنائهما فاجتمعتا ساكنة مع العلامة

صورة المثنى ومعنى قول الشارح وكان القياس أى قياس صورة المثنى والاصح انهما مبنيان والظاهران بناءهما على الالف أو الياء (قوله فحذفت لالتقاء الساكنين) ولقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى سم (قوله والنون ان تشدد فلا ملامه) والنون المزيدة قال الفارسى هى الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هى الاولى لئلا يكثر العمل باسكان الاولى وادغامها قال فى التوضيح وشرحه و بلحارث وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان فى حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد قال الفرزدق

أبنى كليب ان عمى اللذا • قتلا الملوك وفككا الاغلالا

الهمزة للنداء وبنى منادى والغل بالضم حديد يجعل فى العنق اه مع حذف وبلحارث أصله بنو الحارث وبعضهم يستعمله هكذا نحت من الكلمتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسى فى النسب وشاهد حذف نون اللتان قوله

هما اللتا لو ولدت تميم • لقيل فخر لهم صميم

وفيهما لغة رابعة لذان ولتان بحذف أل (قوله وقد قرئ واللذان) هى قراءة سبعية وكذا انذانك (قوله وأما فى النصب) أى والجر وترك ذكره لعلمه بالمقايسة (قوله ربنا أرنا اللذين) ضبطه البعض بسكون الراء لان من يشدد النون يسكن راء أرنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلفيق من قراءتين جائز اذا لم يختل المعنى والاعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدا خبره قصدا وسوغ الابتداء به ما فى الجملة من معنى الحصر لان المعنى ما قصد بذلك الا التعويض فهو على حد شئ جاء بك أى ما جاء بك الا شئ وفائدة الحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغى على ان التشديد للتعويض ان لا يجوز التشديد فى المصغر لعدم الحذف منه فلا تعويض اه وانما لم يعوضوا فى يدين ودمين لان الحذف فيهما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق (قوله على الاصح) من جملة مقابله ان التشديد لتأكيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى (قوله الألى) يلزمه أل فلا يشتبه بأل الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما فى التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الاشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشتبه بالى الجارة (قوله وتبلى) الضمير راجع الى المنون فى البيت قبله وهى الموت ويستلئمون يلبسون اللأمة وهى الدرع وعلى الألى حال اى حالة كونهم على الخيول الألى الخ والروع بالفتح الفزع والمراد الحرب والحدأ كعنب جمع حدأة كعنبة وهى الطائر المعروف والقبل بضم فسكون جمع قبلاء كحمراء

تحذف لالتقاء الساكنين (والنون) من مثنى الذى والتى (ان تشدد فلا ملامه) على مشددها وهو فى الرفع متفق على جوازه وقد قرئ واللذان يأتيانها منكم وأما فى النصب فنعه البصرى وأجازه الكوفى وهو الصحيح فقد قرئ فى السبع ربنا أرنا اللذين أضلانا (والنون من ذين وتين) تثنية ذا وتا (شددا أيضا) مع الالف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قرئ فذانك برهانان واحدى ابنتى هاتين بالتشديد فيهما (وتعويض بذاك) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذى والتى والالف من ذا وتا (قصدا) على الاصح وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس وأطلق حكم شددا وقصدا للاطلاق انتهى تثنية الذى والتى وأما (جمع الذى) فشبان الاول (الألى) مقصورا وقد يمد قال وتبلى الألى يستلئمون على الألى تراهن يوم الروع كالحدأ القبل

وهى التى فى عينها قبل بفتحتين أى حول قاله العينى (قوله للشم) قال العينى فى محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الانف مع استواء أعلاه والقين الحداد والصقال الجلاء اه وكأنه يشير الى ان الشم مفعول به دخلت عليه اللام الزائدة وحينئذ ففى الكلام حذف أى أبى الله ضرر الشم الخ وبحث الروداني فى الاستشهاد بالبيت على ان المد لغة باحتمال انه ضرورة وقد يقال الاصل عدم الضرورة (قوله أو عقيل) كذا بالشك فى التصريح أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعا نطقا) وهل هو حينئذ معرب أو مبنى جىء به على صورة المعرب قولان الصحيح الثانى اذ هذا الجمع ليس حقيقيا حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء وعموم الذى للعاقل وغيره ولان الذى ليس علما ولا صفة ولهذا لم تتفق العرب على اجرائه مجرى المعرب بخلاف التثنية ولعل وجه الاول انه على صورة الجمع الذى هو من خصائص الاسماء فيعارض (قوله صبحوا الصباحا) أى صبحوهم أى أتوهم فى الصباح وذكر الصباح تأكيد لانفهامه من صبحوا والنخيل بالتصغير موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الاغارة على العدو مفعول له أو بمعنى مغيرين حال والملحاح بكسر الميم الشديد الدائم هذا ملخص ما فى التصريح والعينى ويكتب اللذون على هذه اللغة بلامين لمشابهته المعرب الذى تظهر معه أل كما فى يس وقدمرت المسئلة عن الفترى بتعليل آخر قريبا (قوله مجازا) أى بالحذف أى اسم جمع الذى أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقى فى افادة كل التعدد ولك أن تجعل الجمع بمعناه اللغوى وحينئذ لا تجوز (قوله فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا فى ابن الناظم ورد بأن عموم الذى لا يمنع جرى جمعه على سنن الجموع بل ان كان للعاقل جمع على الذين وان كان لغيره منع كسائر الاوصاف من نحو قائم وداخل وخارج فانها عامة للعاقل وغيره وتجمع ان كانت للعاقل والا فلا ويكون جمعها على سنن الجموع قطعا والحق ان الجمع غير جار على سنن الجموع لكن لا من الحيثية التى ذكرها الشارح بل من حيث ان الذى ليس علما ولا صفة والتثنية جارية على ما حقه أن يكون سنن تثنية المبنيات فان المبنى لا حظ له من الحركة فياؤه ساكنة وحقها الحذف لالتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الياء حق المعربات لا حق المبنيات كذا فى الروداني ولك منع الرد بأن الذى ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر الاوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزيدين والعمرين والمراد بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تنزيلا كما فى شرح الجامع ومثل للثانى بقوله تعالى ان الذين تدعون

وقال الآخر

أبى الله للشم الألاء كأنهم • سيوف أجاد القين يوما صقالها

والكثير استعماله فى جمع من يعقل ويستعمل فى غيره قليلا وقد يستعمل أيضا جمعا للتى كما فى قوله فى البيت الاول على الالى تراهن وقوله

محا حبها حب الالى كن قبلها

والثانى (الذين) بالياء (مطلقا) أى رفعا ونصبا وجرا (وبعضهم) وهم هذيل أو عقيل (بالواو رفعا نطقا) قال

نحن اللذون صبحوا الصباحا • يوم النخيل غارة ملحاحا

(تنبيه) من المعلوم ان الألى اسم جمع لا جمع فاطلاق الجمع عليه مجاز وأما الذين فانه خاص بالعقلاء والذى عام فى العاقل وغيره

من دون الله عباد أمثالكم لتنزيل المشركين الاصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أى فى اختصاص الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أى فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبنى على خلاف التحقيق كما مر بيانه (قوله باللات) الباء بمعنى على أو للآلة (قوله أى التى قد جمع باللاتى) لم يقل كالنظم باللات بلا ياء اشارة الى ان اثبات الياء هو الاصل ويشير الى ذلك أيضا تقديمه اثباتها على حذفها فى قوله باثبات الخ (قوله على الألى) أى فتكون الألى مشتركة بين جمع الذى وجمع التى اه دمامينى (قوله وتجمع أيضا على اللواتى) هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الرودانى والصحيح ان اللوائى واللواتى جمعان للائى واللاتى كالهادى والهوادى واللاءات جمع اللائى اه ويؤخذ من مجموع كلامه وكلام الشارح انه يقال اللوائى بالمد واثبات الياء واللواء بالمد وحذف الياء واللوا بالقصر وحذف الياء واللاءات بألفين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين) قال شيخنا يحتمل أن يريد ان اللاء وقع موقع الذين ويحتمل ان يريد انه كالذين فى انه يزاد فيه الياء والنون فيقال اللائين كما قال الشاعر

وانا من اللائين ان قدروا عفوا * وان اتربوا جادوا وان تربوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كما سمع اللذون رفعا اه ولتبادر الاول جرى عليه الشارح (قوله وكالذين متعلق به) ظاهره انه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المعرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال اخرى منه اه وهذا هو الظاهر ويمكن ارجاع كلام الشارح اليه ومن هنا يعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى ان اللاء الخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذى والتى كالألى اه وقد يدعى ان استعمال اللاء بمعنى الذين مجاز ويفرق بينه وبين استعمال الألى بمعنى اللاتى بقلته التى صرح بها المصنف ويؤيده تقديمهم احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أى اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله بأمن منه) أى من هذا الممدوح واللاء الخ صفة لآباؤنا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت بأجنبى وتجويزه قول (قوله وأل) نقل عن السعد وغيره ان الخلاف الجارى فى أل المعرفة من انها أل بجملتها أو اللام فقط يجرى فى الموصولة (قوله تساوى ما ذكر) أى تساوى كلا مما ذكر سابقا أى تستعمل فيما يستعمل فيه كل مما ذكر (قوله فى الموصولية) لو قال فى الاستعمال أى استعمالها فى المذكر والمؤنث والمفرد وقسيميه لكان أولى اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر فى مجرد كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذى هو المقصود

فهما كالعالم والعالمين انتهى (باللات واللاء) باثبات الياء وحذفها فيهما (التى قد جمعا) التى مبتدأ وقد جمع خبره وباللات متعلق بجمع أى التى قد جمع باللاتى واللائى نحو واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم واللائى يئسن من المحيض وقد تقدم انها تجمع على الألى وتجمع أيضا على اللواتى باثبات الياء وحذفها وعلى اللواء ممدودا ومقصورا وعلى اللاءات مبنيا على الكسر أى معربا اعراب اولات وليست هذه بجموع حقيقة وانما هى اسماء جموع (واللاء كالذين نزرا وقعا) اللاء مبتدأ ووقع خبره وكالذين متعلق به ونزرا أى قليلا حال من فاعل وقع وهو الضمير المستتر فيه والالف للاطلاق والمعنى ان اللاء وقع جمعا للذى قليلا كما وقع الألى جمعا للتى كما تقدم ومن هذا قوله

فما آباؤنا بأمن منه * علينا اللاء قد مهدوا الحجورا

والمشترك ستة من وما وأل وذو وذا وأى على ما سيأتى شرحه وقد أشار اليه بقوله (ومن وما وأل تساوى) أى فى الموصولية (ما ذكر) من الموصولات

(قوله

(قوله وهكذا الخ) هكذا أى كهذا حال من الضمير فى شهر وذو مبتدأ وشهر خبره أى ذو شهر حالة كونه كمن وما وأل وافراد اسم الاشارة بتأول المذكور (قوله بهذا) أى بالمساواة التى تضمنها تساوى تضمن الفعل حدثه الذى هو معنى مصدره وتذكير اسم الاشارة باعتبار المذكور أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله وتستعمل فى غيره) أى مجازا بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيه أو مرسلا لعلاقة الجزئية واليه أشار بقوله أو تغليبه عليه لان التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أو العلاقة المجاورة واليه أشار بقوله أو اقترانه الخ هذا ما ظهر لى فى تقرير عبارته والضمير فى تستعمل عائد على من لا بقيد كونها موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا الخ مع ان من فيه نكرة لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء والسرب القطيع من كل شئ وهويت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى يهوى كرمى يرمى فبمعنى سقط فنداؤه السرب وطلب اعارة الجناح منه يقتضى تشبيهه بالعالم (قوله ألا عم صباحا) قيل أصل عم أنعم من نعم ينعم بكسر العين فيهما أى تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ويصح أن يكون أمرا من وعم يعم كوعد يعد بمعنى نعم أى تنعم وكذا يصح الوجهان فى قوله يعمن ويقال عم بفتح العين من نعم ينعم كعلم يعلم أو من وعم يعم كوضع يضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والطلل ما شخص من آثار الديار والبالى المشرف على العدم والاستفهام انكارى والعصر بضمتين لغة فى العصر بفتح فسكون كالعصر بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دمامينى ببعض زيادة (قوله فى اختلاط) أى فى حال اختلاط العاقل بغيره قال فى المغنى يغلبون على الشئ غيره لتناسب بينهما كما فى الابوين للأب والأم والمشرقين والمغربين الا أن يراد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباهما والخافقين للمشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم تسميته خافقا مجاز لانه مخفوق فيه أى مغروب فيه والقمرين للشمس والقمر أو لاختلاط كما فى تغليب المخاطبين على الغائبين فى لعلكم تتقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لان لعلكم مرتبط بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم فى وكانت من القانتين بناء على ان من تبعيضية والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم فى فسجدوا الا ابليس ولهذا اعتقد جماعة الاستثناء متصلا والذين آمنوا بشعيب عليه فى أو لتعودن فى ملتنا بعد قوله تعالى لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن فى ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه

(وهكذا ذو عند طى شهر) بهذا فاما من فالاصل استعمالها فى العالم وتستعمل فى غيره لعارض تشبيه به كقوله

أسرب القطا هل من يعير جناحه * لعلى الى من قد هويت أطير

وقوله

ألا عم صباحا أيها الطلل البالى * وهل يعمن من كان فى العصر الخالى

أو تغليبه عليه فى اختلاط

والمخاطبين على الغيب والعقلاء على غيرهم فى يذرؤكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا والاغفال يذرأكم واياها ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم بهذا الجعل اه مع اختصار وبعض زيادة من الدماميني (قوله نحو ولله يسجد) اى يخضع فلا اشكال فى وصف غير العاقل به وماذكره الشارح ليس لفظ الآية فلعله لم يرد التلاوة فلا اعتراض عليه قال فى التوضيح ونحو من يمشى على رجلين فانه يشمل الآدمى والطائر اه قال شيخنا ومنه يعلم ان ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لنظم الآية لانه ليس من الثانى بل من الاول بمعنى التغليب (قوله أو اقترانه) أى غير العاقل به أى العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبير المغنى بالاختلاط فى هذه الآية الثانية أيضا أو لحمله العموم فى صورة التغليب على الكل المجموعى وفى هذه الآية على الكل الافرادى فافهم (قوله فصل بمن) أى الجارة هذا هو الاوجه لانها المتقدمة فى الذكر والاقرب الى عبارته لانه لو كان مراده الموصولة لقال بها بالاضمار لان الكلام فيها وفى التصريح بمن الموصولة (قوله نحو فمنهم من يمشى الخ) فيه انه يحتمل ان تكون من نكرة موصوفة الا ان يقال هذا امثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى للاقتران والتغليب معا لشمولها الانسان والطائر واقترانهما فى العموم السابق (قوله والاكثر فى ضميرها) أى من لا بقيد الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنت ومحل كون الاكثر مراعاة اللفظ اذا لم يحصل من مراعاته لبس نحو أعط من سألتك لا من سألك أو قبح نحو من هى حمراء أمتك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال أعط من سألك ولا من هو حمراء أمتك لقبح الاخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو من هى أحمر أمتك ولا من هو أحمر أمتك لان الموصول وصلته كشئ واحد فكأنك اخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبح فى الصورتين الاوليين أشد لان تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما فى الصلة وفى الموصول وخبره وفى الصورة الثالثة فى الموصول وخبره فقط ومالم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله وان من النسوان من هى روضة فأنث الضمير لتقدم ذكر النسوان كذا فى التصريح مع زيادة من حاشية الروداني عليه ومن الدماميني ولى فيه بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ فى قوله من هى روضة أيضا الاخبار بمؤنث عن مذكر فمقتضى التعليل به لوجوب مراعاة المعنى فى قوله من هى حمراء أمتك وجوب مراعاة المعنى فى قوله من هى روضة أيضا اذ لا فرق بين المؤنث بالتاء والمؤنث بالالف كما فى الدماميني ولا بين الصفات كحسنة وحمراء والاسماء كروضة وصحراء بدليل مامر من استقباح

من

نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى
الارض أو اقترانه به فى عموم فصل بمن نحو
فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على
رجلين ومنهم من يمشى على أربع لاقترانه
بالعاقل فى كل دابة وتكون بلفظ واحد
للمذكر والمؤنث مفردا كان أو مثنى
أو مجموعا والاكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ
نحو ومنهم من يؤمن به ومن يقنت منكن

من هو حمراء أمتك فتدبر (فائدة) يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وماهم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس من يشترى لهو الحديث الى قوله واذا تتلى عليه آياتنا وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فممنوع كما نقله الفارسى عن النحويين وعلله بأنه يكون الباسا بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيرا وأقره ابن هشام وغيره اه دماميني ملخصا لكن قال فى الهمع ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون فى غير شئ وينظر فى أمرنا قومك اه وفى الرضى مانصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى الجواز على ضعف الا فى اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربة جاء لخفاء موصوليتها اه (قوله نعش) الخطاب لذئب وقوله لا تخوننى أى على ان لا تخوننى وقيل جواب القسم الذى تضمنه عاهدتنى (قوله فانها لغير العالم) أى موضوعة لغير العالم قال فى التلويح كون ما لغير العقلاء قول بعض أئمة اللغة والاكثرون على انها للعقلاء وغيرهم اه قال فى شرح الجامع روى ذلك أى كونها لغير العقلاء عن النبى صلى الله عليه وسلم كما فى كثير من كتب الاصول وغيرها ان ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وماتعبدون من دون الله حصب جهنم قال لاخصمن محمدا فجاء الى النبى صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد عبدت الملائكة أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبى صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل اه وهذا ان صح كان نصا فى المسئلة (قوله نحو ماعندكم ينفد) قيل أى ماعندكم من متاع الدنيا ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال فى غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل فى غيره) الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه اما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر الشارح الا الى الثانى بقوله اذا اختلط به أى بأن غلب غير العالم على العالم (قوله فى صفات العالم) أى فى ذوات العالم ملحوظا فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والثيوبة فى المثال الاول لانه لما كان الملحوظ فيها الصفات وهى من غير العالم كان كأنها مستعملة فى غير العالم وانما قلنا أى فى ذوات الخ لان ما فى الامثلة ليست واقعة على الصفات نفسها اذ النكاح فى المثال الاول لا يتعلق الا بالذات والتنزيه فى المثالين الاخيرين للذات وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه ان كل موصول استعمل فى العالم نحو

وجوزوا اعتبار المعنى نحو ومنهم من يستمعون
اليك ومنه
نعش فان عاهدتنى لا تخوننى
نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
وأما ما فانها لغير العالم نحو ما عندكم ينفد
وتستعمل فى غيره قليلا اذا اختلط به نحو
يسبح لله ما فى السموات وما فى الارض
وتستعمل أيضا فى صفات العالم نحو
فانكحوا ما طاب لكم من النساء وحكى
أبو زيد سبحان ما يسبح الرعد بحمده
وسبحان ما سخركن لنا

جاءنى من قام ملحوظ فيه الصفة المفهومة من صلته لوجوب ملاحظة الصلة وعبارة الكشاف فى تفسير قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء ما نصه وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء اه قال السعد فى حواشيه عليه التفرقة أى بين من وما اذا أريد الذات أى لا مع الملاحظة للصفة أما اذا أريد الصفة أى لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كريم وفى الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القائم والقاعد فما كن بحكم الوضع على ما ذكره المصنف أى الزمخشرى والسكاكى وغيرهما وان أنكره البعض والمعنى ههنا انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب الى غير ذلك من الاوصاف اه ويوجد فى بعض نسخ الشارح بعد فانكحوا ما طاب لكم من النساء أى الطيب والمتبادر منه ان المراد الصفة المفهومة من الصلة وليس كذلك كما مر فالجيد سقوطه كما فى غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أى أعم من ان يلاحظ الصفات معها أولا وكان الاولى بعلم بدل يعقل (قوله وتستعمل) أى حقيقة كما فى يس وقوله فى المبهم أمره أى الذى لم يدر انسان هو أو غير انسان قال المصنف وكذا لو علمت انسانيته ولم يدر اذكر هو أو انثى كقوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى محررا (قوله وتكون بلفظ واحد لكن) أى والاكثر فى ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز اعتبار المعنى (قوله تقع من وما الخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد ما عن من بمعان اخر ككونها تعجبية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهيئة كما فى حيثما فان ما هيأت حيث للشرطية أو مغيرة كما فى لوما ضربت زيدا فان ما غيرت لو من الشرطية الى التحضيض قال المصنف فى التسهيل ويوصف بها أى بما على رأى اه قال الدمامينى نحو لامر ما جدع قصير انفه أى لامر أى أمر وهذه التى يعبر عنها بالابهامية ويتفرع على الابهام الحقارة نحو أعطه شيأ ما والفخامة نحو لامر ما جدع قصير انفه والنوعية نحو اضربه ضربا ما قال المصنف والمشهور انها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لان زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة فى كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان وليس فى كلامهم نكرة موصوف بها جامدة الا وهى مردفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل أى رجل وطعمنا شاة كل شاة فالحكم على ما المذكورة بالاسمية واقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اه باختصار (قوله وما تفعلوا من خير يوف اليكم) المتجه ان الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بانه لفق من آيتين فكان

وقيل بل هى فيها لذوات من يعقل وتستعمل فى المبهم أمره كقولك وقد رأيت شبحا من بعد انظر الى ما أرى وتكون بلفظ واحد لكن (تنبيه) تقع من وما موصولتين كما مر واستفهاميتين نحو من عندك وما عندك وشرطيتين نحو من يعمل سوءا يجز به وما تفعلوا من خير يوف اليكم ونكرتين موصوفتين كقوله

ألا رب من تغتشه لك ناصح

وقوله

رب من انضجت غيظا قلبه ... قد تمنى لى موتا لم يطع

وقوله

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن ... لشىء بعيد نفعه الدهر ساعيا

الصواب أن يقول اما وما تنفقوا من خير يوف اليكم وأما وما تفعلوا من خير يعلمه الله بل قصد ذكر مثال من عنده (قوله رب ما تكره) يجب فصل رب من ما لان الذى يوصل برب ما الكافة وما هنا نكرة موصوفة بالجملة بعدها والرابط ضمير محذوف أى تكرهه وقوله فرجة بالفتح أى انفراج وقال النحاس الفرجة بالفتح فى الامر المعنوى وبالضم فيما يرى من الحائط ونحوه كذا فى العينى وفى القاموس ان الفرجة بمعنى الخلوص من الهم مثلثة وان فرجة نحو الحائط بالضم والعقال بالكسر الحبل الذى تشد به الدابة لمنعها من القيام ووجه الشبه السهولة والسرعة قال فى المغنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا أى قد تكره النفوس من الامر شيأ أى وصفا فيه أو الاصل من الامور أمر اوفى هذا انابة المفرد عن الجمع وفيه وفى الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ جملة له فرجة الخ عليهما صفة للمحذوف اه وقوله انابة الصفة الخ أى وهى لا تجوز اختيارا الا اذا كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور بمن أو فى نحو منا ظعن ومنا أقام وفينا ظعن وفينا أقام (قوله فعلى رأى أبى على) متعلق بمحذوف أى فتكون نكرة تامة على رأى أبى على (قوله والفاعل مستتر) أى يعود على التمييز كما سيأتى فى قوله

ويرفعان مضمرا يفسره ... مميز كنعم قوما معشره

وسيأتى انه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو هو المخصوص) أى ولفظ هو هو المخصوص فهو اما مبتدا خبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو الممدوح مثلا فى سر واعلان أو الجملة قبله والجار والمجرور فى محل نصب على الحال واما خبر مبتدا محذوف على ما يأتى (قوله خبره هو آخر) أى والجملة صلة الموصول والجار والمجرور متعلق بهو المحذوف لما فيه من معنى الفعل أى ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى حالتى سر واعلان قال ابن هشام ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا خبره الجملة قبله قال الدمامينى ورابع على القول بأن المخصوص مبتدا حذف خبره اه وفيه انه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا فان قيل هلا جعل الجار والمجرور خبر هو المذكور أجيب بانه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام والمراد تعلقه بكون خاص هو معنى هو المحذوف اذ المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل فى سر واعلان وفيه انه يجوز تعلقه بخاص لقرينة المدح أى الممدوح فى سر واعلان كما جرينا عليه آنفا (قوله على حد شعرى شعرى) أى على طريقته فى التأويل بما يخرجهما عن الاتحاد من كل وجه بأن يراد بهو المبتدا الذات بقطع النظر عن صفتها وبهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل

وقوله

ربما تكره النفوس من الامر ... له فرجة كحل العقال

ومن ذلك فيهما قولهم مررت بمن معجب لك وبما معجب لك ويكونان أيضا نكرتين تامتين اما من فعلى رأى أبى على زعم انها تمييز والفاعل فى قوله

فنعم من هو فى سر واعلان

مستتر وهو هو المخصوص بالمدح وقال غيره من موصول فاعل وقوله هو مبتدا خبره هو آخر محذوف على حد قوله شعرى شعرى

وأما ما فعلى رأى البصريين الا الاخفش
فى نحو ما أحسن زيدا اذ المعنى شئ حسن
زيدا على ما سيأتى بيانه فى بابه وفى باب نعم
وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين
منهم الزمخشرى نحو غسلته غسلا نعما
أى نعم شيأ فما نصب على التمييز وأما أل
فللعاقل وغيره وما ذكره الناظم من انها
اسم موصول هو مذهب الجمهور وذهب
المازنى الى انها حرف موصول والاخفش
الى انها حرف تعريف والدليل على اسميتها
أشياء الاول عود الضمير عليها فى نحو قد
أفلح المتقى ربه وقال المازنى عائد على
موصوف محذوف ورد بأن لحذف
الموصوف مظان لا يحذف فى غيرها
الا لضرورة وليس هذا منها الثانى استحسان
خلو الصفة معها عن الموصوف نحو جاء
الكريم فلولا انها اسم موصول قد اعتمدت
الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح
خلوها عن الموصوف الثالث اعمال
اسم الفاعل معها بمعنى المضى فلولا انها
موصولة واسم الفاعل فى تأويل الفعل
لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق
منه بدونها

(قوله الا الاخفش) اعترض بانه لا يمنع ذلك بل يجوزه ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليهما محذوف وجوبا تقديره شئ عظيم (قوله وفى باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأى البصريين الخ وزاد بعضهم موضعا ثالثا وهو قولهم اذا أرادوا المبالغة فى الاخبار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة مثلا ان زيدا مما أن يكتب أى من شئ كتابة فما بمعنى شئ وان وصلتها فى تأويل مصدر بدل من ما أو عطف بيان والمعنى انه ملازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدمامينى (قوله فما نصب على التمييز) اعترض بأن ما مساوية للضمير فى الابهام فكيف تميزه وأجيب بمنع المساواة لان معناها شئ عظيم وبهذا الاعتبار يحصل التمييز اه ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر فى نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال فى ما هذه ستأتى فى باب نعم وبئس وقد درج عليه فى المغنى فى موضع ودرج فى موضع آخر على قول آخر منها وهو انها معرفة تامة فاعل ومثل بها للمعرفة التامة الخاصة أى المقدرة من لفظ اسم تقدمها هى وعاملها صفة له فى المعنى فتقديرها فى المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أى المقدرة بالشئ وهى ما لم يتقدمها ذلك بنحو ان تبدوا الصدقات فنعما هى أى فنعم الشئ هى والاصل فنعم الشئ ابداؤها لان الكلام فيه فحذف المضاف وأنيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع والحاصل ان ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهى الموصوفة وتامة وهى غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهى الموصولة وتامة كما مر (قوله هو مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أى فى الخارج والا فهى حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضى (قوله الى انها حرف موصول) رد بأنها لو كانت كذلك لاولت مع ما بعدها بمصدر (قوله الى انها حرف تعريف) رد بأنها لو كانت كذلك لمنعت من أعمال اسمى الفاعل والمفعول بمعنى الحال والاستقبال لابعادها لهما عن شبه الفعل كالتصغير وبدخولها على الجملة (قوله عود الضمير عليها) أى والضمير لا يعود الا على الاسماء (قوله بان لحذف الموصوف مظان) أى مواقع وهى ثلاثة كون النعت صالحا لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض بمن أو فى نحو أن اعمل سابغات أى دروعا ومنا ظعن ومنا أقام أى فريق وفينا سلم وفينا هالك (قوله الا لضرورة) كقوله ترمى بكفى كان من أرمى البشر أى بكفى رجل (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الاول لان النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكريم) فيه ان كريما صفة مشبهة وأل المتصلة بها حرف تعريف على الاصح فكان الاولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أى منع عمل اسم

الرابع دخولها على الفعل فى نحو ما أنت بالحكم الترضى حكومته والمعرفة مختصة بالاسم واستدل على حرفيتها بان العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب فالمجرور ضارب ولا موضع لأل ولو كانت اسما لكان لها موضع من الاعراب قال الشلوبين الدليل على أن
الالف واللام حرف قولك جاء القائم فلو
كانت اسما لكانت فاعلا واستحق قائم البناء
لانه على هذا التقدير مهمل لانه صلة
والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول
وأجاب فى شرح التسهيل بان مقتضى
الدليل أن يظهر عمل الموصول فى آخر
الصلة لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه
لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل
لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الالف
واللام فى اللفظ غير جملة جئ بها على
مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى ويلزم
فى ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضاربه
والضاربة والضاربين والضاربات وأما ذو
فانها للعاقل وغيره قال الشاعر

ذاك خليلى وذو يواصلنى
يرمى ورائى بامسهم وامسلمة

وقال الآخر

فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا
هلم فان المشرفى الفرائض

وقال الآخر

فأما كرام موسرون لقيتهم
فحسبى من ذو عندهم ما كفانيا

وقال الآخر

فان الماء ماء أبى وجدى
وبئرى ذو حفرت وذو طويت

والمشهور فيها البناء وان تكون بلفظ واحد
كما فى الشواهد وبعضهم يعربها اعراب ذى
بمعنى صاحب وقد روى بالوجهين قوله
من ذى عندهم كفانيا (وكاتى أيضا
لديهم) أى عند طيئ (ذات) أى بعض
طيئ الحق بذو تاء التأنيث مع بقاء البناء
على الضم

الفاعل بمعنى المضى حينئذ أى حين اذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه أى من منع عمل اسم الفاعل بمعنى المضى بدونها أى والواقع انه يعمل معها ويمتنع عمله بدونها ووجه الاحقية ان عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهى مبعدة له عن شبهه ومقربة له من الجوامد لانها حينئذ من خصائص الاسماء التى الاصل فيها الجمود لان أصل وضعها للذوات والتزم الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى المضى لا يعمل معها فلم ينهض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها) أى فى القولين الاخيرين (قوله لكان لها موضع من الاعراب) أى واستحق مدخولها عدم الاعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وايضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعنى عدم الاعراب بدليل ما بعده (قوله مهمل) أى لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليها عامل الموصول) أى لا يأخذ مقتضاه من العمل فى الموصول (قوله وأجاب) أى الناظم وقوله بان مقتضى الدليل أى القياس على جعل الاعراب على عجز المركب المزجى الشبيه بمجموع الموصول وصلته أخذا مما يأتى قال الروادنى وانما لم يمنع مجموع أل وصلتها من الصرف مع انه شبيه بالمزجى لعدم العلمية اه وبحث الدمامينى فى الجواب بما حاصله الفرق بين الموصول والمركب المزجى بأن المقصود الموصول وانما جئ بالصلة لتوضيحه فحق الاعراب أن يدور عليه بخلاف المركب المزجى والدليل على ذلك ظهور الاعراب فى أى الموصولة واللذين واللتين على القول باعرابهما واللذين واللائين على لغة وأجاب الرضى عن الدليل بأن أل لما كانت على صورة الحرف نقل اعرابها الى صلتها عارية كما فى الا التى بمعنى غير (قوله لان نسبتها منه نسبة عجز المركب منه) ولهذا لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم فى ضمير أل الخ) أى نحو جاء الضارب موصولتها وجوز أبو حيان مراعاة اللفظ اذا لم يقع خبرا أو نعتا لخفاء (قوله وذو يواصلنى) عطف على خليلى وجملة يرمى الخ خبر ثان لذاك وقوله وامسلمة بكسر اللام وهى الحجر (قوله ساعيا) أى آخذا الصدقات الاموال والمشرفى السيف المنسوب الى مشارف موضع بأرض العرب والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الاعراب بقيام سبب البناء وعدم معارض له (قوله اعراب ذى بمعنى صاحب) أى بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا وخص بعضهم الاعراب بحال الجر قال لانه المسموع كما فى التصريح (قوله الحق بذو تاء التأنيث) أى بعد قلب الواو ألفا ومفاد عبارته ان ذات ليست صيغة

مستقلة بل أصلها ذو ومفاد عبارة غيره كالغزى انها صيغة مستقلة فتأمل وقوله مع
بقاء البناء على الضم ينبغي حذف لفظ بقاء لاقتضائه ان ذو مبنية على الضم مع انها
مبنية على السكون وفي التوضيح وحكى اعراب ذات وذوات اعراب ذات وذوات
بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع التنوين لعدم الاضافة كما في التصريح وحكى
اعراب ذات اعراب جمع المؤنث السالم كما في الهمع وشرح ابن عقيل على النظم
فيكون في ذات ثلاث لغات (قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أى
أسألكم بالفضل وبه الاخيرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء الى الباء بعد
سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الالف لالتقاء الساكنين (قوله جمعتها)
أى النوق المتقدمة في البيت قبله والأينق جمع ناقة وأصلها نوقة قلبت الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو ولتسلم من الضم وقلبت
ياء مبالغة في التخفيف والموارق جمع مارقة أى سوابق وقوله ذوات ينهضن بدل
أو نعت على مذهب الكوفيين المجوزين تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا
في المدح والذم أو خبر لمحذوف أى هن ذوات الخ ويجوز كون ذوات بمعنى
صاحبات أضيف الى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كقولهم اذهب بذى
تسلم أى بوقت ذى سلامة وقوله بغير سائق بالهمز من السوق (قوله اذا أريد)
أى على لغة من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التي واللاتي بان أريد المفرد
المذكر أو المثنى مطلقا أو جمع المذكور أى مع ان مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة
ذات لا ذو قال الرضى في ذو الطائية أربع لغات أشهرها ما مر أعني عدم تصريفها
أصلا مع بنائها والثانية ذو للمفرد المذكر ومثناه ومجموعه في الاحوال الثلاثة وذات
مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية الا انه يقال لجمع المؤنث
ذوات مضمومة في الاحوال كلها والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب
مع اعراب جميع تصريفاتها حملا على التي بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائية
اه والمصنف ذكر الاولى وكذا الثالثة بنوع تأويل بأن يجعل في كلامه حذف
والتقدير وكالتي واللتين لديهم الخ ولامكان هذا التقدير قال الشارح ظاهر كلام
الناظم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول في تثنية الخ) المتجه ان
الجار والمجرور متعلق بالقول ومعنى اطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طى بل
أسند اليهم جملة فعليه مؤاخذة من هذه الجهة أيضا نبه عليها الشاطبى وغيره لكن
الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض لمؤاخذة المصنف اياه من جهة اثبات غير ذو
وذات وذوات وانما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لان في نقل هذا الاطلاق عن

ابن

حكى الفراء بالفضل ذو فضلكم الله به
والكرامة ذات أكرمكم الله به (وموضع
اللاتي أتى ذوات) جمع الذات قال الراجز
جمعتها من أينق موارق
ذوات ينهضن بغير سائق
(تنبيه) ظاهر كلام الناظم انه اذا أريد غير
معنى التي واللاتي يقال ذو على الاصل
وأطلق ابن عصفور القول في تثنية ذو
وذات وجمعهما

ابن عصفور نظرا قال ابن عصفور في المقرب وذو وذات في لغة طيئ وتثنيتهما
وجمعهما عند بعضهم وقال السيوطي في النكت لم يذكر ابن مالك في جميع كتبه
تثنية ذو وجمعه فبان ان لا اطلاق في عبارة ابن عصفور لتصريحه بأن ذلك خاص
ببعض طيئ وان ابن مالك انما نازع في الثبوت كذا في الروداني وعلى هذا كان
ينبغي للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تثنية الخ (قوله على ذلك) أى على
قوله بتثنيه ذو وذات وجمعهما (قوله لذلك) أى لكونه قاله قياسا على ما قالوه
(قوله ومثل ماذا) لعل التشبيه بما دون من مثلا لموازنتها ذا ولفظها باختتامها
بالالف فتدبر (قوله من انها الخ) انما قصر وجه الشبه على ذلك لان من جملة
ما تقدم كون ما لغير العاقل مع ان ذا تكون للعاقل بعد من ولغيره بعد ما كما نقله ابن
غازى (قوله من استفهام) ففي المتن حذف من الثانى لدلالة الاول لكن
في صنيع الشارح تحريك من مع سكونها في المتن (قوله على الاصح) وقيل بعد
ما الاستفهامية فقط وردّ بالسماع في كليهما (قوله اسما واحدا مستفهما به)
أى أو مع ما اسما واحدا موصولا أو نكرة موصوفة فصور التركيب ثلاثة ويقال له
الالغاء الحكمى والغاؤها الحقيقى جعل ذا زائدة وما استفهامية على رأى الناظم
تبعا للكوفيين المجوزين زيادة الاسماء قالوا وذلك المجموع المجعول اسما واحدا
مستفهما به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه نحو أقول ماذا ذكره الدماميني نقلا
عن المصنف وغيره وكذا في الروداني وغيره فما ذكره البعض من عدم عمل ما قبله فيه
توهما منه انه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح ويظهر أثر الالغاءين في نحو سألته
عماذا فتثبت الالف مع الجار على تقدير الالغاء الحكمى وتحذف معه على تقدير
الحقيقى قاله الشيخ يحيى (قوله لانه مبتدا وذا وصلته خبر) قال شيخنا الظاهر
انه يجوز عكسه بل هو أولى لان ذا معرفة حينئذ فتأمل اه وجازهنا الاخبار
بمعرفة عن نكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال الناظم لا يخبر بمعرفة
عن نكرة وان تخصصت الا في نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفي النسخ
نحو فان حسبك الله على ان ابن هشام اكتفى في الاخبار عن النكرة بالمعرفة
بتخصيصها ثم الموافق للصناعة ان الخبر أو المبتدا الموصول فقط لا مجموع الموصول
والصلة كما صنع الشارح فتدبر (قوله قال الشاعر الخ) قال الدماميني يجوز
في البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدا خبره يحاول والرابط محذوف أى يحاوله
لجواز مثل هذا في الشعر أو مفعولا ليحاول ونحب خبر محذوف أى هو نحب
(قوله يحاول) أى يطلب والنحب في الاصل المدة يقال فلان قضى نحبه أى

قال الناظم وأظن الحامل له على ذلك
قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي
فأضربت عنه لذلك لكن نقل الهروي
وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور
(ومثل ما) الموصولة فيما تقدم من انها
تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد
(ذا) اذا وقعت (بعد ما استفهام) باتفاق
(أو) بعد (من) استفهام على الاصح
وهذا (اذا لم تلغ) ذا (في الكلام) والمراد
بالغائها ان تجعل مع ما أو من اسما واحدا
مستفهما به ويظهر أثر الامرين في البدل
من اسم الاستفهام وفي الجواب فتقول
عند جعلك ذا موصولا ماذا صنعت أخير
أم شر بالرفع على البدلية من ما لانه مبتدا
وذا وصلته خبر ومثله من ذا أكرمت أزيد
أم عمرو قال الشاعر
ألا تسألان المرء ماذا يحاول
أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء ماذا يطلبه باجتهاده فى امور الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى فى قضائه أم هو ضلال وباطل (قوله وتقول عند جعلهما اسما واحدا) يصح أيضا فى هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا فى موضع رفع مبتدا خبره الجملة الفعلية والعائد الضمير المقدر أو فى موضع نصب بمحذوف يفسره المذكور ولكن كل هذا تكلف مع انه يرد على الاول ان حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيده ما مر عن الدماميني وعلى الثانى ان حذف الضمير الشاغل قبيح كما سيأتى فى باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل فى الجواب) أى استحسانا لان حق الجواب أن يطابق السؤال اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أى الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجاز الكوفيون) أى كما أجازوا فى بقية أسماء الاشارة أن تكون موصولة تمسكا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون وقوله تعالى وما تلك بيمينك أى الذين تقتلون والتى بيمينك وأجيب بجعل تقتلون وبيمينك حالا قاله الدماميني (قوله عدس) اسم صوت يزجر به البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالكسر الحكم والبيت من قصيدة هجا بها الشاعر عباد بن زياد بن أبى سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محوه بأظفاره ففسدت أنامله ثم أطال حبسه فكلموا فيه معاوية فوجه له بريدا فأخرجه وقدمت له بغلة فنفرت فقال ذلك عنى باختصار (قوله وتحملين حال) أى من ضمير طليق بناء على الاصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصفة المشبهة كما فى شرح الجامع (قوله أن لا تكون مشارا بها) زاد البعض تبعا لشيخنا شرطا آخر وهو ان لا يكون بعدها اسم موصول نحو من ذا الذى يشفع عنده الا باذنه ولا حاجة اليه للاستغناء عنه بقوله اذا لم تلغ فى الكلام لانها فى هذه الحالة ملغاة فتكون مع من مبتدا والذى خبر وفى الدماميني ان الالغاء يترجح فى هذه الحالة أيضا ولا يتعين لانه يحتمل ان تكون ذا موصولة والذى تأكيدا له أو خبر لمبتدا محذوف اه وفى البيضاوى ان من مبتدا وذا خبر والذى بدل اه (قوله وكلها يلزم بعده صلة) قال فى التسهيل وقد ترد صلة بعد موصولين أو أكثر مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف اه فالاشتراك فيما اذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من الموصولات والدلالة فيما اذا لم تناسب الا واحدا منها والقسم الاول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثانى داخل تحت قوله أو منوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينه وبينها بالجملة القسمية والندائية والاعتراضية كما فى الهمع والدماميني (قوله تعرفه) لعترض بأن الموصول لو كان معرفا بصلته لتعرفت النكرة

وتقول عند جعلهما اسما واحدا ماذا صنعت أخيرا أم شرا ومن ذا أكرمت أزيدا أم عمرا بالنصب على البدلية من ماذا أو من ذا لانه منصوب بالمفعولية مقدما وكذا تفعل فى الجواب نحو يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو قرأ أبو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولا والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما فى قوله تعالى ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا فان لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة وأجازه الكوفيون تمسكا بقوله عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق وخرج على ان هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أى وهذا طليق محمولا (تنبيه) يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق أن لا تكون مشارا بها نحو ماذا التوانى وماذا الوقوف وسكت عنه لوضوحه (وكلها) أى كل الموصولات (يلزم) أن تكون (بعده صلة) تعرفه ويتم بها معناه اما ملفوظة نحو جاء الذى أكرمته أو منوية كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا

الموصوفة بصفتها وأجيب بأن تعين الموصول بصلته وضعى لوضعه معرفة مشارا به الى المعهود بمضمون صلته بين المتكلم والمخاطب فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فهى موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها وأما اذا جعلتها موصوفة فالمعنى لقيت انسانا مضروبا لك فالتخصيص بمضروبية المخاطب وان حصل لقولك انسانا لكنه ليس تخصيصا وضعيا بل هو عارض لان انسانا موضوع لانسان ما بخلاف الذى ومن مثلا فانهما وضعا لمخصوص بمضمون صلتهما فالفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصيص المعرفة وضعى وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص ألا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شئ آخر مع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعى كقولك أعبد الها خلق السموات والارض اه دماميني ببعض تلخيص وسيأتى قريبا جواب آخر فتنبه (قوله ولا شئ منها) أى ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز نحو جاء الذى زيد أبوه قال فى التسهيل وقد يلى معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا أو أل وعلل فى الشرح المنع مع الحرف وأل بأن امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كايقاع كلمة بين جزئى مصدر وكذا اشتد امتزاج أل قال المرادى وفصل فى الحرف قوم فأجازوا فى غير العامل نحو عجبت مما زيد تضرب ومنعوا فى العامل كأن (قوله ففيه متعلق الخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة أل اذا كان ظرفا كما فى الآية وعليه لا تقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيرها ان أل على صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة فكانت كغيرها من الاجزاء التى لا تمنع التقدم وفرقنا بينها وبين غيرها فى ذلك كالفرق بينها وبين غيرها اتفاقا فى جعل صلتها اسم فاعل أو اسم مفعول لتكون مع أل كالاسم الواحد واختار السيوطى ما نقله فى الهمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا (قوله بمحذوف) تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وعلى هذا يكون من الزاهدين اما صفة مؤكدة نحو عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغ بهم الزهد الى ان يعدوا من الزاهدين أو خبرا ثانيا لكان أفاده الدماميني (قوله دلت عليه صلة أل) لا يرد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لان ذلك فى باب الاشتغال قاله يس (قوله ان تكون معهودة) بأن يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمعين أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط هذا هو الفرق بينهما ومنه يعلم وجه تعرف

أى نحن الالى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام وأوهم بقوله بعده انه لا يجوز تقديم الصلة ولا شئ منها على الموصول وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة أل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط فى الصلة أن تكون معهودة

الموصول بصلته دون النكرة بصفتها قيل محل اشتراط العهد اذا أريد بالموصول
معهود فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلته كذلك وفى الرودانى
بعد كلام والتحرير ان المراد بكون الصلة معهودة ان تكون معروفة للسامع سواء
كان تعريفها تعريف العهد الخارجى نحو واذ تقول للذى أنعم الله عليه أو تعريف
الحقيقة أى من حيث هى نحو المعطى خير من الآخذ أو تعريف الحقيقة فى ضمن
بعض الافراد نحو كمثل الذى ينعق أو فى ضمن جميع الافراد نحو اقتلوا المشركين
بناء على ان أل موصولة أو الذى يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك
فالصلة فى الجميع معهودة والعهد خارجى فى الاول وذهنى فى غيره وأما نحو فغشيهم
من اليم ما غشيهم فالظاهر انه من تعريف الحقيقة فى ضمن كل فرد ويحتمل العهد
الخارجى أى الذى يعرف فى الخارج انه غشيهم فان المعهود خارجا يجوز أن يكون
مجملا كما يكون مفصلا فظهر ان العهد فى الجميع وان استثناء مقام ارادة الجنس
أو الاستغراق أو التهويل غير صحيح (قوله أو منزلة منزلة المعهود) اجراء لدلالتها
بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى العهد لتعينها موصولها بهذا الاعتبار
فاندفع قول سم وأقره شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت الصلة مع الابهام فلا معنى
لاشتراط العهد مطلقا على انه قد يشكل الاكتفاء بالتنزيل فى حصول التعريف
فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة الا فى مقام التفخيم والتهويل فيحسن ابهامها
اه وعلى هذا لا حاجة الى التنزيل المذكور (قوله فى معرض التهويل) أى
التخويف والتفخيم أى التعظيم أى المجرد عن التخويف فلا يقال من لازم التهويل
التفخيم وقوله نحو فغشيهم الخ مثال للتخويف وقوله فأوحى الخ مثال للتفخيم (قوله
وان تكون الخ) يلزم على صنيعه تغيير اعراب قول المصنف مشتملة (قوله أى
مطابق له الخ) المراد المطابقة أعم من ان تكون لفظا ومعنى كما فى الموصولات
الخاصة أو لفظا فقط أو معنى فقط كما فى المشتركة غير أل على ما مر هذا ويجوز مراعاة
المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه قليلا بل قيل بمنعه ومراعاة اللفظ ثم المعنى
ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله وربما خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر ان بقية
الروابط الآتية فى الابتداء تأتى هنا اذ لا فرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى واذ
أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم
لتؤمنن به فاللام الاولى للابتداء وما موصول بمعنى الذى مبتدأ وآتيتكم صلة عائدها
محذوف أى آتيتكموه وثم جاءكم عطف على آتيتكم عائدها ما معكم لانه اسم ظاهر
خلف عن الضمير والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم

والجواب

أو منزلة منزلة المعهود والالم تصلح للتعريف
فالمعهودة نحو جاء الذى قام أبوه والمنزلة
منزلة المعهود هى الواقعة فى معرض
التهويل والتفخيم نحو فغشيهم من اليم
ما غشيهم فأوحى الى عبده ما أوحى وان
تكون (على ضمير لائق) بالموصول
أى مطابق له فى الافراد والتذكير
وفروعهما (مشتمله) ليحصل الربط بينهما
وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما
خلفه اسم ظاهر كقوله
سعاد التى أضناك حب سعادا

والجواب خبر المبتدا وقيل غير ذلك (قوله فى رحمة الله) لو أضمر لقال فى رحمتك
نظرا الى المبتدا أو رحمته نظرا الى الخبر واعتبار الخبر أكثر وأقيس كما فى التسهيل
وشرحه للدمامينى ولاحتمال الضمير هنا وتعينه فى الشاهد قبله للغيبة عدد الشاهد
(قوله فلا اشكال فى العائد) أى فى مطابقته لظهور حصول المطابقة لفظا ومعنى
(قوله وهو الاكثر) أى فى غير أل على ما مر (قوله فان لزم لبس الخ) اعترض
بأن اللازم فى المثال اجمال لا لبس ولا محذور فى الاجمال بل قد يكون من مقاصد
البلغاء ويمكن دفعه بأن المراد باللبس هنا الاجمال فى مقام البيان وهو معيب
وكاللبس قبح الاخبار بمؤنث عن مذكر فى نحو من هى حمراء أمتك على ما تقدم بيانه
فتنبه (قوله وجملة) خبر مقدم والذى مبتدأ مؤخر لانه المعرفة وتجويز البعض
كغيره العكس غير صحيح على ما ذكره الناظم كما مر وفى وصل ضمير يعود الى كلها
دون نائب الفاعل وظاهر صنيع الشارح عوده الى الموصول المعلوم من المقام
أو المتقدم فى قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المجرور
بعده (قوله من ظرف ومجرور تامين) فيه انهما هنا متعلقان بفعل فتكون
الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها الا أن يقال مراده بالجملة فى قوله وجملة
الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما فى الدمامينى والمراد بالتام ما يفهم عند ذكره
متعلقه العام وكذا الخاص اذا دلت عليه قرينة كما قاله الدمامينى ومثل له بأن
يقال اعتكف زيد فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيد الذى فى المسجد وعمرو
الذى فى الجامع وبالناقص ما لا يفهم عند ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه
وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أى يدلان عليه
لانهما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتهما على معناها (قوله متعلقين
بفعل) قال فى المغنى قال ابن يعيش واعلم يجز فى الصلة أن يقال ان نحو جاء الذى
فى الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد تماما على الذى أحسن بالرفع
لقلة ذلك واطراد هذا ولى فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير مستقر على انه خبر
لمبتدا محذوف اذا طالت الصلة لفظا نحو جاء الذى فى الدار النفيسة لانتفاء العلة
حينئذ وظاهر اطلاقهم يخالفه ولعل هذا وجه عدول الدمامينى عن تعليل المنع بما
ذكره ابن يعيش الى تعليله بأن شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح الباقى للوصل
وهو مفقود هنا لصلاحية الباقى وهو الجار والمجرور للوصل فليتأمل (قوله
خبرية) اعترض بأن شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد فى شرح
المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب

وقوله وأنت الذى فى رحمة الله أطمع
وهو شاذ فلا يقاس
كما سبقت الاشارة اليه
عليه (تنبيه) الموصول ان طابق لفظه
معناه فلا اشكال فى العائد وان خالف
لفظه معناه فلك فى العائد وجهان مراعاة
اللفظ وهو الاكثر ومراعاة المعنى كما
سبقت الاشارة اليه وهذا ما لم يلزم من
مراعاة اللفظ لبس فان لزم لبس نحو أعط
من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة
المعنى (وجملة أو شبهها) من ظرف ومجرور
تامين (الذى وصل * به) الموصول (كمن
عندى الذى ابنه كفل) فعندى ظرف تام
صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذى
وانما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين
بالجملة لانهما يعطيان معناها لوجوب
كونهما هنا متعلقين بفعل مسند الى ضمير
الموصول تقديره الذى استقر عندك والذى
استقر فى الدار وخرج عن ذلك ما لا يشبه
الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان
نحو جاء الذى اليوم والذى بك فانه لا يجوز
لعدم الفائدة (تنبيه) من شرط الجملة
الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية
لفظا ومعنى

بأن تسميتها خبرية باعتبار الاصل قبل جعلها صلة ويجواز عدم موافقة النحاة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة القسمية عند من يسميها خبرية نظرا الى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا الى القسم فيستثنيها من عدم جواز الوصل بالانشائية والشرطية كالقسمية فى جواز الوصل بها اذا كان جوابها خبرا والافلا كذا فى الرودانى وانما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوم الانتساب الى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الانشائية ليست كذلك لان مضمونها لا يعلم الا بعد ايراد صيغها أفاده الدمامينى ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها معهودة كونها خبرية قال الرودانى دفعا لتوهم انها فى مقام التهويل قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذى اضربه الخ) المثال الاول للانشائية لفظا ومعنى الطلبية صراحة والثانى للانشائية لفظا ومعنى الغير الطلبية صراحة والثالث للانشائية معنى لا لفظا (قوله شطت نواها) أى بعدها وتأنيث الفعل لاكتساب الفاعل التأنيث من المضاف اليه وفسر الدمامينى والشمنى نواها بجهة قصدها من السفر وعد فى القاموس من معانى النوى الدار والتأنيث على هذين الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا فى الثانى الخ) قال بعض المحققين المشهور ان عسى انشاء لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبرا لان نحو انى عسيت صائما دليل على انه فعل خبرى واذا ثبت كونها خبرا فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بلا خلاف اه (قوله لموافقة عسى) علة لمحذوف تقديره وانما كانت جملة عسى انشائية لموافقة الخ (قوله وان كانت عندهم خبرية) أى بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال فانها بحسبه انشائية اتفاقا فحينئذ عدم استعمالها صلة لانها فى الاستعمال انشائية لا خبرية كذا فى الرودانى وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففيه ابهام مناف لما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وان لا تستدعى الخ) بقى من الشروط ان لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباه فوق عينيه قاله يس نقلا عن المصنف ولعل وجهه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى حاجبين وعينين وعلى هذا يتجه جواز نحو هذا المثال اذا قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله وصفة الخ) نقل يس عن الزمخشرى فى المفصل والسعد فى المطول ان الوصف مع مرفوعه الواقع صلة أل جملة لا شبه جملة وجعله فى التوضيح شبه جملة وهو الظاهر ولعل مراد القائل بأنه جملة انه جملة فى المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان أريد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كالمؤمن والصانع كانت أل

فلا يجوز جاء الذى اضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافا للكسائى فى الكل وللمازنى فى الاخيرة وأما قوله

وانى لراج نظرة قبل التى
لعلى وان شطت نواها أزورها

وقوله

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا
سوى ان يقولوا اننى لك عاشق

فيخرج على اضمار قول فى الاول أى قبل التى أقول فيها لعلى أزورها وأن ماذا فى الثانى اسم واحد وليست ذا موصولة لعل فى المعنى وان تكون غير لموافقة عسى تعجبية فلا يجوز جاء الذى ما أحسنه وان كانت عندهم خبرية وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياسا على جواز النعت بها وان لا تستدعى كلاما سابقا فلا يجوز جاء الذى لكنه قائم (وصفة صريحة) أى خالصة الوصفية (صلة أل) الموصولة والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة

الداخلة عليهما معرفة لانهما حينئذ صفة مشبهة اه يس (قوله وجه المنع) أى منع كونها صلة لأل ووجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر باطراد مطلقا بخلاف أفعل التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا فى مسئلة الكحل (قوله لانها للثبوت) أى والفعل للتجدد والحدوث (قوله ومن ثم) أى من أجل ان منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث انها لا تؤول بالفعل وفيه ان هذا انما ينتج أصل المنع لا المنع بالاتفاق الا أن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة وحذف جزئها الثانى وهو عدم رفع أفعل التفضيل الظاهر باطراد الا فى مسئلة الكحل بخلاف الصفة المشبهة فتدبر (قوله التى غلبت عليها الاسمية) أى بسبب كثرة استعمالها فى الذات بقطع النظر عن الصفة (قوله نحو ابطح واجرع وصاحب) اما ابطح فهو فى الاصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار اسما للارض المتسعة وأما اجرع فهو فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسما للارض المستوية ذات الرمل التى لا تنبت شيأ وأما الصاحب فهو فى الاصل وصف للفاعل ثم صار اسما لصاحب الملك قال الشاطبى والدليل على ان هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية انها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا (قوله فالمغيرات صبحا) أى فالخيول المغيرات فى الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا الحقين) أى حق الموصولية فادخلوها على ما هو فى معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فادخلوها على مفرد لفظا (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسمه فى محل جر باعتبار الاضافة ومحل رفع باعتبار اسمية الكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقل خبره من حيث الابتداء (قوله أى صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أى وكون أل موصولة بمعرب الخ (قوله بمعرب الافعال) بحث الدمامينى ان أل اذا وصلت بجملة مضارعية أو غير مضارعية كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل فى المفرد الذى يصح حلوله محلها من رفع أو نصب أو جر وان قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على اطلاقه ورأيت بخط الشنوانى عازيا للسم ما نصه يمكن ان يرد هذا البحث بأن الجملة انما يكون لها محل ان صح حلول المفرد محلها اذا كان ذلك المفرد مفردا حقيقة أما اذا كان مفردا صورة جملة حقيقة فلا يكون للجملة التى يصح حلوله محلها محل وقد بين الرضى ان صلة أل المفرد اسم صورة فعل حقيقة اه وكذا قال الشمنى وزاد أو يقال محل ذلك اذا كان اعراب ذلك المفرد بالاصالة واعراب الاسم

وفى الصفة المشبهة خلاف ووجه المنع انها لا تؤول بالفعل لانها للثبوت ومن ثم كانت أل الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق وخرج بالصريحة الصفة التى غلبت عليها الاسمية نحو ابطح واجرع وصاحب فال فى مثلها حرف تعريف لا موصولة والصفة الصريحة مع أل اسم لفظا فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا وانما لم يؤت بها فعلا كراهة ان يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وكونها) أى صلة أل (بمعرب الافعال) وهو المضارع (قل)

بعد أل عارية منها كامرّ (قوله الترضى) بادغام اللام وتركه بخلاف لام أل الحرفية فانها يجب ادغامها فى التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله سم (قوله وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة) بناء على قولهم انها ما وقع فى الشعر مما لا يقع مثله فى النثر وما قاله ابن مالك بناء على قوله انها ما اضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال لتمكنه من ان يقول المرضى لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها بنظم تركيب آخر ورأيت بخط الشنوانى عازيا لسم ما نصه قد يقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التى يسهل استحضارها فى العادة فلا يرد عليه ما ردّ به عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن كان يخطر كثيرا ببالى (قوله وفاقا لبعض الكوفيين) فى التصريح ان ما عليه المصنف اختيار ثالث فى المسئلة لان بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أى اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على ان المراد وفاقا لبعض الكوفيين فى الجواز اختيارا لا فى القلة لعدم قولهم بها والذى يظهر لى ان بعضهم المذكور يقول بالقلة أيضا وان لم يصرح بها اذ يبعد غاية البعد أن يقول بكثرته اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت فى كلام الروداني ما يؤيده (قوله على المعه) أى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسما لما تقدم من ان صلتها مفرد فى معنى الفعل فيكون مستثنى من اطلاقهم ان الظرف اذا وقع صلة وجب تقدير متعلقه فعلا أفاده الاسقاطى وقوله حرأى حقيق (قوله تستعمل) موصولة مع قوله وتكون بلفظ واحد اشارة الى وجه الشبه فى قوله كما وانه ناقص لان ما لغير العاقل وأيا لهما وما مبنية دائما وأيا مبنية فى حالة فقط فعلم ان قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول المصنف كما وان زعمه البعض بل قوله كما مرتبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا لاحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله فسلم على أيهم أفضل لان الاستفهامية والشرطية لا يبنيان على الضم ولا يصلحان هنا اه تصريح بالمعنى وبحث فيه باحتمال أن تكون أى فى البيت استفهامية هى وخبرها مقول قول محذوف نعت لمجرور على محذوفا أى على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك فى ما هى بنعم الولد ما ليلى بنام صاحبه وسيأتى جوابه قريبا فتفطن (قوله الا شرطا أو استفهاما) أى لا موصولة فالحصر اضافى اذ لا ينفى استعمالها نعتا وحالا ووصلة لنداء ما فيه أل (قوله يثنونها ويجمعونها) يقال ايان وايتان

من ذلك قوله
ما أنت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذى الرأى والجدل
وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة
ومذهب الناظم جوازه اختيارا وفاقا
لبعض الكوفيين وقد سمع منه أبيات
(تنبيه) شذ وصل أل بالجملة الاسمية كقوله
من القوم الرسول الله منهم
لهم دانت رقاب بنى معد
وبالظرف كقوله
من لا يزال شاكرا على المعه
فهو حر بعيشة ذات سعه
و(أى) تستعمل موصولة خلافا لاحمد بن
يحيى فى قوله انها لا تستعمل الا شرطا
أو استفهاما وتكون بلفظ واحد فى الافراد
والتذكير وفروعهما (كما) وقال أبو
موسى اذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء
وحكى ابن كيسان ان أهل هذه اللغة يثنونها
ويجمعونها

وابون وايات بالاعراب فى جميع الاحوال اعراب المثنى والجمع ولك ان تصرح بالمضاف اليه كأن تقول أيتهن وأياهم وايتاهن وايوهم واياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أى من المشترك وفى صرف اية وايات ومنع صرفهما للتأنيث والتعريف بنية الاضافة لمعرفة الذى هو شبه العلمية خلاف قال الرودانى والجمهور على الصرف أى لان التعريف بنية الاضافة ليس من علل منع الصرف عندهم (قوله مالم تضف) أى مدة انتفاء اضافتها المقيدة أخذا من واو الحال بحذف صدر صلتها بان ينتفيا معا نحو أى هو قائم أو تنتفى الاضافة دون الحذف نحو أى قائم أو ينتفى الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على قاعدة ان النفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بانتفاء المقيد والقيد معا وانتفاء المقيد فقط وانتفاء القيد فقط أما اذا أضيفت وحذف الصدر فتبنى وهذه صورة المفهوم والشارح قدم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلته ووجه البناء فى الاخيرة قيام موجبه وهو الشبه الافتقارى مع عدم المعارض لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة فكأنه لا اضافة ومن أعربها فى هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ووجه اعراب الثلاث الاول وجود المعارض من الاضافة اللفظية فى الثالثة والتقديرية فى الاوليين لقيام التنوين فيهما مقام المضاف اليه ولم ينزل التنوين فى الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولان قيام التنوين مقام المضاف اليه معهود كما فى كل وبعض وحينئذ بخلاف قيامه مقام المبتدا (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير ويحتمل أن يقال ان الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضاربه اى جاء أيهم زيد ضاربه فى مقام عهد فيه ان زيدا ضرب واحدا من الجماعة سم ويؤخذ مما ذكر ما نقل عن أبى حيان انها اذا وصلت بظرف أو مجرور أو جملة فعلية اعربت اجماعا (قوله على الضم) للاشارة به لكونه أقوى الحركات الى ان للكلمة حالة اعراب وأصل التحرك لالتقاء الساكنين (قوله وان لم تضف) أى سواء ذكر صدر الصلة أو حذف بقرينة تمثيله (قوله وتأولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأى مبتدا فضمته اعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسدت جملة أيهم أشد مسد المفعول وبقى رأى ثالث للاخفش والكسائى وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شيعة ومن زائدة بناء على قولهما انها تزاد فى الايجاب وجملة الاستفهام مستأنفة شرح الجامع (قوله فجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل الا اذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أزيد عندك

(واعربت) دون اخواتها (مالم تضف
وصدر وصلها ضمير انحذف) فان أضيفت
وحذف بنيت على الضم نحو ثم لننزعن من
كل شيعة أيهم أشد التقدير أيهم هو أشد
وان لم تضف أو لم يحذف نحو أى قائم وأى
هو قائم وأيهم هو قائم اعربت وقد سبق
الكلام على سبب اعرابها فى المبنيات
(وبعضهم) أى بعض النحاة وهو الخليل
ويونس ومن وافقهما (اعرب) ايا (مطلقا)
أى وان أضيفت وحذف صدر صلتها
وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية
محكية بقول مقدر والتقدير ثم لننزعن من
كل شيعة

أم عمرو ونتزع ليس منها (قوله الذى يقال فيه) أى الفريق الذى الخ ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فريقا يقال فيه الخ لكان أولى (قوله وبين معمولها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معمولها اسم الاستفهام بل شيأ آخر وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا وهو اسم الاستفهام المذكور وبكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معمولا للعرف يندفع اعتراض آخر وهو ان ما قاله الشارح ينافيه تقديرهم القول فى قولهم ما هى بنعم الولد وقولهم على بئس العير وحاصل الجواب ان ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معمولا فلا ضرورة الى تقدير القول بخلافه فيما ذكر لان ما بعده فعل وعبارة المغنى فى توجيه رد بيت الشاعر الاقوال الثلاثة السابقة نصها لانه لا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعد الجار اه بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الاقوال كما سبق (قوله لا تضاف أى) أى الموصولة التى الكلام فيها اما الواقعة نعتا أو حالا فلا تضاف الا الى نكرة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان الى النكرة وكذا الى المعرفة الدالة على متعدد نحو أى الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعدد نحو أى زيد أحسن أى أى أجزائه أحسن وأى الدينار دينارك أى أى افراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر أيى وأيك فارس الاحزاب وهى مع النكرة بمنزلة كل فيراعى فى الضمير المضاف اليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فيراعى المضاف فيقال أى غلامين أتيا أى غلمان أتوا أى الغلامين أتى أى الغلمان أتى كما تقول ذلك عند الاتيان بلفظ كل وبعض ان قيل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أى أجيب بأن أيا لوضعها على الابهام محتاجة الى تعريف جنس ما وقعت عليه والى تعريف عينه فالاول بالمضاف اليه والثانى بالصلة بخلاف غيرها فانه محتاج الى الثانى فقط فأى معرفة بالاضافة والصلة من جهتين كذا قالوا ولى فيه بحث لانه لا يأتى فيما اذا كانت أى الموصولة للجنس لان صلتها حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التى تعرفها صلة أى ما يعم قسم الجنس المعرف بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لانا نمنع ذلك فقد يتميز الشئ ببعض صفاته مع الجهل بجنسه هذا وجوز الرضى اجتماع معرفين مختلفين وفرع عليه جواز اضافة العلم مع بقاء علميته وانما لم تجز اضافتها الى النكرة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لان الموصول مراد تعيينه واضافته الى النكرة تقتضى ابهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ)

الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لان التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب واحتج عليهما بقوله

اذا ما لقيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل

بضم أى لان حروف الجر لا يضمر بينها وبين معمولها قول ولا تعلق وبهذا يبطل قول من زعم ان شرط بنائها ان لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ذكر هذا الشرط ابن اباز وقال نص عليه النقيب فى الامالى ويحتمل ان يريد بقوله وبعضهم الى آخره ان بعض العرب يعربها فى الصور الاربع وقد قرئ شاذا أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة (تنبيهان) الاول لا تضاف أى الى نكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الا مستقبل متقدم كما فى الآية

هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح وقال الناظم فى التسهيل تبعا للبصريين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها فى البيت فعل فضلا عن كونه مستقبلا لان العامل فيها حرف جر وأجيب بأن الجار والمجرور متعلق بالفعل فهو عامل فى المجرور محلا (قوله وسئل الكسائى) أى فى حلقة يونس تصريح (قوله أى كذا خلقت) أى وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما فى التصريح بأن أيا وضعت على الابهام ولو قلت أعجبنى أيهم قام كان على التعيين وايضاحه ان معنى أعجبنى أيهم قام أعجبنى الشخص الذى وقع منه القيام فى الخارج فهو متعين فى الخارج بوقوع القيام منه فى الماضى بالفعل واذا قلت يعجبنى أيهم يقوم فمعناه يعجبنى الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعينه بوقوع القيام منه خارجا ومثله قولك اضرب أيهم يقوم فعلم ان الابهام فى يعجبنى أيهم يقوم ليس من جهة صلاحية المضارع للحال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بأن الامر يعمل فيها ولا ابهام فيه لانه للاستقبال فقط نعم يرد أن مفاد التوجيه ان سبب التعين وعدمه مضى الصلة واستقبالها لا مضى العامل واستقباله فافهم وانما اشترط التقدم لتمتاز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا يعمل فيهما الا متأخر (قوله ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضى وذلك لانهم استكرهوا اجتماع آلتى التعريف فحاولوا ان يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى مايز يل ابهامه فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ويعين الماهية فوجدوا ذلك الاسم أيا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة لوضعهما مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما الا ان اسم الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف أى فكانت ادخل فى الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يجز يا أى بل لزم أن يردفه مايزيل ابهامه اه وبهذا أيضا كان الفصل بأى أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله دالا على الكمال) أى فيما أضيفت اليه مشتقا أو جامدا والثناء على الموصوف فى الاول باعتبار الوصف المدلول عليه بالمضاف اليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح به الموصوف من أوصاف الكمال فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى رجل قال الفارسى ورجل الثانى غير الاول لان الاول واحد والثانى جنس لان أيا بعض ما تضاف اليه (قوله لحبتر) اسم رجل ويلزم فى هذين الوجهين أى كونها نعتا وكونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مررت برجل أى انسان بخلاف مررت

والبيت وسئل الكسائى لم لا يجوز أعجبنى أيهم قام فقال أى كذا خلقت الثانى تكون أى موصولة كما عرف وشرطا نحو أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واستفهاما نحو فأى الفريقين أحق بالامن ووصلة لنداء ما فيه أل ونعتا لنكرة دالا على الكمال نحو مررت برجل أى رجل وتقع حالا بعد المعرفة نحو هذا زيد أى رجل ومنه قوله فأومت ايماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى

برجل أى عالم فلا يجوز كما فى التسهيل والهمع (قوله حذف العائد) اذا كان
مبتدا أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدا من قوله وصدر وصلها
(قوله ان يستطل) أى يعتد طويلا فالسين والتاء لعد الشئ كذا كذا كاتحسنه
أو يطل بالبناء للمجهول أى يطلها المتكلم فهما زائدتان فزيادتهما لا تتوقف على
بنائه للفاعل كما توهمه البعض ولم يشترط طول الصلة فى أى لملازمتها للاضافة لفظا
أو نية فالطول بالاضافة لازم لأى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقبح
يعجبنى أى قائم وان جاز لعدم الطول لفظا نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله
ومنه وهو الذى فى السماء اله) فاله خبر مبتدا محذوف هو العائد وفى السماء
متعلق باله لانه بمعنى معبود ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا
بالظرف لخلو الصلة حينئذ من العائد على الموصول ولا يحسن جعل الظرف متعلقا
بفعل هو صلة واله الاول والثانى بدلين من الضمير المستتر فيه وفى الارض معطوف
على فى السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد المبدل منه وهو ضعيف بل قيل
بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون وفى الارض اله مبتدا وخبرا لئلا يلزم
فساد المعنى ان استؤنف وخلو الصلة من عائد ان عطف كذا فى التصريح
والروداني عليه والمغنى (قوله فالحذف نزر) الا فى لاسيما زيد فانهم جوزوا اذا
رفع زيد ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدا محذوف وجوبا باطراد لتنزيلهم لاسيما
منزلة الا الاستثنائية وهى لا يصرح بعدها بجملة فاذا قيل لاسيما زيد الصالح فلا
استثناء لطول الصلة بالنعت ذكر ذلك فى المغنى (قوله وابن السماك) بالكاف
على وزن العطار فان صدر باب فباللام كذا نقل عن الفراء (قوله بالرفع) أى
فى الآيتين اما بنصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده أى على العلم الذى
أحسنه وجوز الكوفيون كونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أى على احسانه
وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا
ماضيا وفتحته اعراب لا بناء وهى علامة الجر كذا فى الروداني وأما نصب بعوضة
فبعوضة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبعوضة
صفة لما ويجوز على قراءة الرفع ان تكون ما حرفا زائدا و يضمر المبتدا تقديره مثلا
هو بعوضة كذا فى اعراب القرآن لابى البقاء (قوله من يعن) بالبناء للمجهول
على اللغة المشهورة أى من يعنيه ويهمه حمد الناس له لرغبته فيه ويحد بفتح الياء
التحتية وكسر الحاء المهملة من حاد اذا مال (قوله العائد المذكور) أى الذى
هو صدر الصلة والا كثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر

(وفى ذا الحذف) المذكور فى صلة أى
وهو حذف العائد اذا كان مبتدا (أيا غير
أى) من الموصولات (يقتفى) غير أى
مبتدا ويقتفى خبره وأيا مفعول مقدم
وأصل التركيب غير أى من الموصولات
يقتفى أيا أى يتبعها فى جواز حذف صدر
الصلة (ان يستطل وصل) نحو ما أنا بالذى
قائل لك سوءا أى بالذى هو قائل لك ومنه
وهو الذى فى السماء اله أى هو فى السماء
اله (وان لم يستطل) الوصل (فالحذف نزر)
لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون ومنه
قراءة يحيى بن يعمر تماما على الذى أحسن
وقراءة مالك ابن دينار وابن السماك
مابعوضة بالرفع وقوله
لا تنو الا الذى خير فما شقيت
الا نفوس الالى للشر ناوونا
وقوله
من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه
ولا يحد عن سبيل المجد والكرم
(وأبوا ان يختزل) العائد المذكور

صلة

صلة أولا كما صنع ابن عقيل فلا يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى
ضربته فى داره لان الباقى بعد حذفه صالح للوصل (قوله ويحذف) عطف
تفسير (قوله مكمل) أى للموصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شبهها)
أى مشتملة على العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه ان غاية ذلك حصول
الاجمال وهو ليس بعيب ولو قال لان المتبادر حينئذ الى فهم السامع عدم الحذف
لاستقام التعليل (قوله على ان المراد هو يضرب الخ) اما على قطع النظر عن
الضمير وجعل الباقى بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بان كان مفردا) أى
اسما واحدا (قوله نحو أيهم أشد الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب (قوله أن
لا يكون معطوفا) اشترط هذا الشرط مع ان الكلام فى حذف العائد المبتدا
لان المعطوف على المبتدا مبتدا واشترطوه لان حذفه وحده يؤدى الى بقاء
العاطف بدون المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد بمثنى (قوله
أن لا يكون معطوفا عليه) لانه يؤدى الى وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار
عن مفرد بمثنى صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر بعدها
بقيده الآتى فلو حذف العائد لأدى الى الاجحاف وبقى شرطان آخران أن
لا يكون بعد حرف نفى نحو جاء الذى ما هو قائم وان لا يكون بعد حصر نحو جاء الذى
ما فى الدار الا هو وانما فى الدار هو وأما اشتراط كونه غير منسوخ احترازا عن نحو
اللذان كانا قائمين فمعلوم من اطلاق لفظ المبتدا لان المنسوخ لا يسمى مبتدا على
الاطلاق (قوله افهم كلامه) أى حيث أشار الى حذف الصدر بقوله وفى ذا
الحذف (قوله فلا يجوز جاء اللذان قام الخ) لان الفاعل ونائبه لا يحذفان
الا فى مواضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله كثير منجلى
خبران للحذف وقوله فى عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر
وفى كلامه من عيوب القافية التضمين وهو تعلقها بما بعدها الا ان يخص بكون
ما بعدها ركن الاسناد كما قاله بعضهم (قوله متصل) فى مفهومه تفصيل فان كان
انفصال الضمير لمعنى يفوت بحذفه بان كان للتقديم أو لكونه بعد اداة الحصر امتنع
حذفه وان لم يكن لذلك جاز نحو ومما رزقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد منفصلا
لانه أدرج أى رزقناهم اياه على انه سيأتى عن الروداني ان المراد بالمتصل هنا ما ليس
واجب الانفصال وعليه يخرج القسم الاول ويدخل الثانى (قوله ان انتصب
بفعل أو وصف) فان قلت قد نصوا فى قوله تعالى أين شركاءى الذين كنتم تزعمون انه
يجوز التقدير تزعمونهم شركاءى وهذا لا اشكال فيه وان يكون التقدير تزعمون انهم

أى يقتطع ويحذف (ان صلح الباقى) بعد
حذفه (لوصل مكمل) بان كان ذلك الباقى
بعد حذفه جملة أو شبهها لانه والحالة هذه
لا يدرى أهناك محذوف أم لا لعدم ما يدل
عليه ولا فرق فى ذلك بين صلة أى وغيرها
فلا يجوز جاء فى الذى يضرب أو أبوه قائم
أو عندك أو فى الدار على أن المراد هو يضرب
أو هو أبوه قائم أو هو عندك أو هو فى الدار
ولا يعجبنى أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك
أو فى الدار كذلك أما اذا كان الباقى غير
صالح للوصل بان كان مفردا أو خاليا عن
العائد نحو أيهم أشد وهو الذى فى السماء
اله جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف (تنبيهان)
الاول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدا
شروطا اخر أحدها أن لا يكون معطوفا
نحو جاء الذى زيد وهو فاضلان ثانيها أن
لا يكون معطوفا عليه نحو جاء الذى هو
وزيد قائمان نقل اشتراط هذا الشرط عن
البصريين لكن أجاز الفراء وابن السراج
فى هذا المثال حذفه ثالثها أن لا يكون
بعد لولا نحو جاء الذى لولا هو لأكرمتك
الثانى افهم كلامه ان العائد اذا كان
مرفوعا غير مبتدا لا يجوز حذفه فلا يجوز
جاء اللذان قام ولا اللذان جن (والحذف
عندهم) أى عند النحاة أو العرب (كثير
منجلى فى عائد متصل ان انتصب بفعل) تام

ثم كما ى وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ يجوز تبعا لغيره ولا يجوز مستقلا مثاله حذف الفاعل فى نحو زيدا اضربته تبعا للفعل وحذف الفاء فى نحو فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم تبعا للقول اه دماميني (قوله أووصف) أى تام أيضا ليخرج نحو جاء الذى أنا كأنه (قوله هو غير صلة أل) اما منصوب صلة أل فلا يجوز حذفه أى ان عاد اليها لدلالتهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فان عاد الى غيرها جاز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب أى الضاربه وبذلك يتقيد اطلاقه الآتى أيضا اما جاء رجل أنا الضارب أى الضاربه فلا حاجة الى الاحتراز عنه بالتقييد لان المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف عائده (قوله ومما عملت أيدينا) ونحو قوله تعالى وما عملت أيديهم فى قراءة الكوفيين الا حفصا بالحذف أى عملته كما فى قراءة الباقين قال الاصفهانى شارح اللمع لم يأت فى القرآن اثبات العائد اتفاقا الا فى ثلاث آيات كالذى يتخبطه الشيطان من المس كالذى استهوته الشياطين واتل عليهم نبأ الذى آتيناه شرح الجامع (قوله أى الذى الله موليكه) قدر الضمير متصلا مع ان الراجح انفصاله لان الكلام فى المتصل ومنه يعلم ان المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الرودانى (قوله نحو جاء الذى اياه أكرمت) أى وجاء الذى لم أكرم الا اياه فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف فى الاول لتبادر الى الذهن تقديره مؤخرا فيفوت الغرض من تقديره وهو الحصر أو الاهتمام ولو حذف فى الثانى لتبعه فى الحذف الا فيتوهم نفى الفعل عن المذكور والمراد نفيه عن غيره قاله ابن هشام فى شرح بانت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من ان محل منع حذف المنفصل اذا كان انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض لفظى جاز حذفه نحو فاكهين بما آتاهم ربهم أى آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لما مر من ان انفصال ثانى الضميرين المتحدين غيبة المختلفين فى الافراد والتذكير وفرعهما مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما فى كلام البعض فتأمل (قوله ما المستفز) أى المستخف والهوى فاعل المستفز والهاء المحذوفة مفعوله أى المستفزه وأتيح بفوقية فتحتية فحاء مهملة أى قدر كذا فى العيني (قوله فى المعقب البغى الخ) أى فى الشئ الذى يعقبه البغى أهل البغى ما يمنع الرجل الضابط ان يسأم من سلوك طريق السداد فالبغى فاعل وأهل مفعوله الاول مؤخر والهاء المحذوفة مفعوله الثانى مقدم أى المعقبه كذا

(أووصف) هو غير صلة أل فالفعل (كمن نرجو يهب) أى نرجوه وأهذا الذى بعث الله رسولا أى بعثه ومما عملت أيدينا أى عملته والوصف كقوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به * فما لدى غيره نفع ولا ضرر

أى الذى الله موليكه فضل وخرج عن ذلك نحو جاء الذى اياه أكرمت وجاء الذى انه فاضل وجاء الذى كأنه زيد والضارب هو زيد هند فلا يجوز حذف العائد فى هذه الامثلة وشذ قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر

وقوله

فى المعقب البغى أهل البغى ما * ينهى امرأ حازما ان يسأما

وقوله أخ مخلص واف صبور محافظ * على الود والعهد الذى كان مالك أى كانه مالك (تنبيهات) فى عبارته امور الاول ظاهرها ان حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك ولعله انما لم ينبه عليه للعلم باصالة الفعل فى ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده الى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف * الثانى ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذى هو غير صلة أل والذى هو صلتها ومذهب الجمهور ان منصوب صلة أل لا يجوز حذفه وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعينا للربط قاله ابن عصفور فان لم يكن متعينا لم يجز حذفه نحو جاء الذى ضربته فى داره الرابع انما لم يقيد الفعل بكونه تاما اكتفاء بالتمثيل كما هى عادته الخامس اذا حذف العائد المنصوب بشرطه فنى توكيده والعطف عليه خلاف أجازه الاخفش والكسائى ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة واتفقوا على مجئ الحال منه اذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التى عانقت مجردة أى عانقتها مجردة فان كانت الحال متقدمة نحو هذه التى مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام وهذا شروع فى حكم حذف العائد المجرور وهو على نوعين مجرور بالاضافة ومجرور بالحرف وبدأ بالاول فقال (كذاك) أى مثل حذف العائد المنصوب المذكور فى جوازه وكثرته (حذف ما بوصف خفضا كأنت قاض بعد) فعل (أمر من قضا) قال تعالى فاقض ما أنت قاض أى قاضيه ومنه قوله

ويصغر فى عينى تلادى اذا انثنت * يمينى بادراك الذى كنت طالبا

أى طالبه

فى العيني واسناد النهى الى مدلول الضمير الراجع الى ما مجاز (قوله كان مالك) علم رجل والضمير فى كانه الى الأخ (قوله تنبيهات) وفى نسخ تنبيه وكل منهما غير مناسب اما الاولى فلان المعدود الامور لا التنبيهات ماعدا الخامس وأما الثانية فلان الخامس ليس من الامور الواردة على عبارة المصنف والمناسب تنبيهان بالتثنية الاول فى عبارته امور ثم يقول بدل قوله الخامس الثانى (قوله باصالة الفعل فى ذلك) أى فى حذف المعمول الذى هو نوع من التصرف الذى الاصل فيه الفعل (قوله وعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة أل العائد الى غيرها فلا ينافى كلام الجمهور ولا يعارضه التعبير بقد لان التقليل نسبى فاندفع ما للبعض (قوله حذف هذا العائد) لو حذف لفظ هذا لكان أحسن لان هذا الشرط عام كما سيأتى قاله سم (قوله لم يجز حذفه الخ) لان الضمير المجرور يغنى عنه فى الربط فيتبادر الى ذهن السامع ان لا حذف وان المجرور هو الرابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا ولانه لا يدرى أمدلول الموصول هو المضروب أم غيره فى داره مع ان المقصود افادة انه المضروب فلو قطع النظر عن المحذوف ولوحظ المجرور رابطا ولم يقصد افادة عين المضروب جاز الحذف (قوله انما لم يقيد الفعل بكونه تاما الخ) فيه ان الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله فنى توكيده) نحو جاء الذى ضربت نفسه والعطف عليه نحو جاء الذى ضربت وعمرا (قوله أجازه الاخفش) تبع فى العزو للاخفش الشيخ المرادى والذى لغيره المنع عنه كما فى المغنى والاخافشة ثلاثة لكن المراد عند الاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيبويه قاله الشيخ يحيى (قوله فأجازها ثعلب) هو الراجح (قوله ما بوصف عامل) أى ناصب للعائد محلا باعتبار انه فى المعنى مفعوله لاستيفائه شروط عمله وان كان جارا له محلا أيضا باعتبار الاضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخفوض باسم المفعول نحو جاء الذى أنت مضروبه قاله فى التصريح وظاهره ولو اسم مفعول المتعدى الى اثنين نحو جاء الذى أنت معطاه والذى تميل اليه نفسى جواز حذف مخفوضه لا يقال اذا اشترط فى الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكررا مع قوله والحذف عندهم الخ لانا نقول المراد بالمنصوب فيما مر المنصوب فقط لا المنصوب والمجرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أى بعد فعل أمر مشتق من قضاء بقصر الممدود للضرورة على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير الفعلية قاله الشيخ خالد (قوله ويصغر فى عينى تلادى) هو بكسر الفوقية

أما المجرور باضافة وصف نحو جاء الذى
وجهه حسن أو باضافة وصف غير عامل
نحو جاء الذى أنا ضاربه أمس فلا يجوز
حذفه (تنبيه) انما لم يقيد الوصف
بكونه عاملا اكتفاء بارشاد المثال اليه
و(كذا) يجوز حذف العائد (الذى جر)
وليس عمدة ولا محصورا (بما الموصول
جر) من الحروف مع اتحاد متعلق الحرفين
لفظا ومعنى (كمر بالذى مررت فهو بر) أى
مررت به ومنه ويشرب مما تشربون أى
منه وقوله

لا تركنن الى الامر الذى ركنت
أبناء يعصر حين اضطرها القدر

اى ركنت اليه وقوله

لقد كنت تخفى حب سمراء حقبة
فبح لان منها بالذى أنت بائح

أى بائح به وخرج عن ذلك نحو جاء الذى
مررت به ومررت بالذى مر به ومررت
بالذى ما مررت الا به ورغبت فى الذى
رغبت عنه وحللت فى الذى حللت به
ومررت بالذى مررت به تعنى باحدى
الباءين السببية والاخرى الالصاق
وزهدت فى الذى رغبت فيه ومررت
بالذى فرحت به ووقفت على الذى وقفت
عليه تعنى باحد الفعلين الوقف والآخر
الوقوف فلا يجوز العائد فى هذه الامثلة

ما ولد عندك من مالك كالتالد والتلد بفتح التاء وضمها والتلد بفتحتين والتليد والمتلد قاله فى القاموس وخصه بالذكر لان النفس أضن به اذا اشتت أى انصرفت أى يحقر فى عينى أعز أموالى اذا ظفرت بادراك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو لكون المجرور منصوبا محلا وهو فيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذف العائد) حل معنى أشار به الى وجه الشبه لا حل اعراب والا فكذا خبر مقدم والذى مبتدا مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله ان شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الموصول جر وهى جر الموصول بالحرف وان يكون الجار له موافقا لجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتى وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهى أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وان يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى اما حذفه فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فسماعى (قوله لفظا) أى مادة لا هيئة فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعا أو فعلا والآخر اسم فاعل لم يضر (قوله أى منه) لم يقدر العائد منصوبا أى تشربونه لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتصحيحه بجعل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله الى الامر) أى الفرار من القتال كما قاله يس ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العينى (قوله سمراء) اسم امرأة حقبة بحاء مهملة مكسورة فقاف ساكنة فموحدة أى مدة طويلة وضبطه بعضهم بخاء معجمة مضمومة ففاء فتحتية من خفى الشئ اذا لم يظهر والاول أصح وقوله فبح بضم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فبح وقوله لان أصله الآن نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الهمزة لالتقائهما اه عينى ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت فى الذى رغبت عنه) ظاهر صنيعه ان المتعلقين فى هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه يذكر أمثلة اختلافه مع انهما مختلفان معنى لان معنى الاول المحبة والثانى الزهد وأجاب شيخنا بانهما متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بأن اختلاف معنى المتعلق فى هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله ومررت بالذى فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد فى هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أى أمر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجى فالمحذوف فى الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعديته الى الثانى بنفسه كقوله أمرتك الخير أوما موصول حرفى كما جوزه غير واحد كالبيضاوى واستظهره

وأما قول حاتم

ومن حسد يجور على قومى
وأى الدهر ذو لم يحسدونى

أى فيه وقول الآخر

وان لسانى شهدة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم

أى عليه فشاذان وحكم الموصوف
بالموصول فى ذلك حكم الموصول كما فى قوله

لا تركنن الى الامر الذى ركنت البيت

وقد أعطى الناظم ما أشرت اليه من القيود
بالتمثيل (تنبيهان) الاول حذف العائد
المنصوب هو الاصل وحمل المجرور عليه
لان كلا منهما فضلة واختلف فى المحذوف
من الجار والمجرور أولا فقال الكسائى
حذف الجار أولا ثم حذف العائد وقال
غيره حذفا معا وجوز سيبويه والاخفش
الامرين اما الثانى قد يحذف ما علم من
موصول غير أل ومن صلة غيرها فالاول

كقوله

أمن يهجو رسول الله منكم
ويمدحه وينصره سواء

والثانى كقوله

نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا

وقد تقدم هذا الثانى (خاتمة) الموصول
الحرفى كل حرف

فى المغنى أى اجهر بأمرك (قوله ومن حسد) من تعليلية (قوله شهدة) أى كالشهدة وكذا قوله علقم وهو بتشديد الواو كما هو احدى اللغات السابقة والشاهد فى قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلق الحرفين اذ متعلق الاول متعلق الكاف الداخلة تقديرا على علقم كما مر أونفس علقم لتأوله بمعنى المستنق أى شاق ومتعلق الثانى صب فعلم ما فى كلام البعض من التساهل (قوله فشاذان) رد بأن محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما فى البيتين فلا شذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذى مررت أى به كما قاله المرادى والدمامينى كلاهما فى شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذى مررت أى به كما بحثه الشنوانى وغيره (قوله واختلف فى المحذوف الخ) لا يخفى ان الخلاف ليس فى المحذوف أولا لان القول الثانى انما هو بحذفهما معا فلا أولية فكان الاولى أن يقول واختلف فى كيفية الحذف (قوله فقال الكسائى الخ) تظهر فائدة الخلاف فى نحو ذلك الذى يبشر الله عباده أى به فعلى رأى الكسائى الحذف قياسى لان المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره سماعى لعدم جر الموصول بل حذف كل عائد مجرور على قول الكسائى من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ ان الكسائى ينكر حذف العائد المجرور ولا يقول به اللهم الا ان تجعل تسميته مجرورا على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل (قوله من موصول) أى اسمى لان الكلام فيه اما الحرفى فلا يجوز حذفه الا أن فيجوز حذفها باطراد اجماعا فى نحو يريد الله ليبين لكم وعلى خلاف فى نحو ومن آياته يريكم البرق وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه ويجوز حذف صلة الحرفى ان بقى معمولها نحو اما أنت منطلقا انطلقت أى لان كنت منطلقا انطلقت فحذفت كان وبقى معمولها فان لم يبق معمولها فلا كما فى التسهيل (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية وأجيب بأن المؤول بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعى عدها من الموصولات الحرفية وفى كل من الجوابين نظر وان أقرهما البعض وغيره أما الاول فلان المؤول بالمصدر فى الموصولات الحرفية أيضا ما بعدها لتصريحهم بأنها آلة فى السبك والمسبوك ما بعدها وأما الثانى فتلاعب بارد والاقرب ان فيه حذفا والتقدير كل حرف مصدرى هذا ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضا مقتضى كلام

التوضيح وهو الظاهر ونقل فى التصريح عن الرضى انه قال لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية على القول بجينها مصدرية (قوله أوّل) أى بالقوة والصلاحية وان لم يؤوّل بالفعل (قوله مع صلته) أى ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العلم بالصلة متاخر عن العلم بالموصول ففى التعريف دور أفاده اللقانى (قوله ستة) الراجح خمسة باسقاط الذى وأما وخضتم كالذى خاضوا فأجيب عنه بانه يحتمل ان الاصل كالذين حذفت النون على لغة أو ان الاصل كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو ان الاصل كالجمع الذى خاضوا فافرد أوّلا باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانيا باعتبار معناه واستشكل اللقانى القول بأنها تكون موصولا حرفيا باقترانها بأل لانها بجميع أقسامها من خواص الاسم وأقره شيخنا والبعض ولصاحب هذا القول دفع الاشكال بمنع انها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل ان أل الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلها أل فى الذى فتأمّل (قوله أنّ) أى المشددة ويوصل بمعموليها وتؤوّل بمصدر من خبرها مضاف الى اسمها ان كان خبرها مشتقا أو بالكون المضاف الى اسمها ان كان جامدا ومثلها المخففة منها (قوله وأن) أى الناصبة للمضارع ويوصل بفعل متصرف ماضيا خلافا لابن طاهر فى دعواه ان الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلا بانها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضعه بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضى بالجزم بعد ان الشرطية لانها أثرت فى معناه القلب الى الاستقبال فأثرت الجزم فى محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعا أو أمرا على قول سيبويه فى هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر فى قولهم كتبت اليه بأن قم لان حرف الجر ولو زائدا لا يدخل الا على اسم أو مؤوّل به وقال أبو حيان لا يقوى عندى وصلها بالامر لامرين أحدهما انها اذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الامر المطلوب والثانى انه لا يوجد فى كلامهم يعجبنى أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثانى بأن عدم الجواز انما هو من عدم صحة تعلق الاعجاب ونحوه بالانشاء وكان ينبغى له ان لا يسلم مصدرية كى لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن الاوّل بأن فوات الامر لا يضر كفوات المضى والاستقبال وبحث الدمامينى فى هذا الجواب عن الاوّل بان فيه تسليم فوات الامر عند السبك وهو قابل للمنع ففى الكشاف ما يفيد أنّ معناه عند السبك مصدر طلبى حيث قال فى تفسير قوله تعالى انا أرسلنا نوحا الى قومه أن أنذر قومك أى بالامر بالانذار فعلى هذا يقدر

أوّل مع صلته بمصدر وذلك ستة أنّ وأن

فى

فى نحو كتبت اليه بان قم ولا تقعد كتبت اليه بالامر بالقيام والنهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا نسلم ان فوات الامر كفوات المضى والاستقبال لان السبك مفوّت للامر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ عليه بوجه بخلافهما لدلالة المصدر على مطلق الزمان التزاما وفى الجواب عن الثانى بانا اذا جعلنا أن الموصولة بالامر مؤوّلة مع صلتها بمصدر طلبى كما مر لم يكن مانع من تعلق نحو الاعجاب به اذ التقدير أعجبنى الامر بالقيام ثم قال ويتجه أن يقال لم يقم دليل للجماعة على ان أن الموصولة بالماضى والامر هى الناصبة للمضارع لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك فى أن من بين أدوات النصب خروج عن النظائر ولا دليل لهم أيضا على ان التى يذكر بعدها فعل الامر والنهى موصول حرفى اذ كل موضع تقع فيه كذلك محتمل لان تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسلت اليه ان قم أو لا تقم والثانى نحو كتبت اليه بان قم أو لا تقم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل فى الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا تقم أى بهذا اللفظ فالباء انما دخلت فى الحقيقة على اسم فتأمّل (فائدة) فى حاشية السيوطى على المغنى عن ابن القيم ان فائدة العدول عن المصدر الصريح الى أن والفعل ثلاثة أمور دلالتهما على زمان الحدث من مستقبل فى نحو يعجبنى أن تقوم وماض فى نحو أعجبنى أن قمت والدلالة على امكان الفعل دون وجوبه واستحالته والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث تقول أعجبنى أن قدمت أى نفس قدومك ولو قلت أعجبنى قدومك لاحتمل ان اعجابه لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته ثم نقل عن ابن جنى فرقين ان أن والفعل لا يؤكد بهما الفعل فلا يقال ضربت أن اضرب ولا يوصفان فلا يقال يعجبنى ان تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح فيهما اه أقول بقى أمران أحدهما سد أن والفعل مسد الاسم والخبر فى نحو عسى ان تكرهوا شيأ بناء على نقصان عسى ومسد المفعولين فى نحو أحسب الناس أن يتركوا ثانيهما صحة الاخبار به عن الجثة بلا تأويل عند بعضهم فى نحو زيد اما أن يقول كذا واما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح (قوله وما) وتكون زمانية أى بتقدير الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين ولو نصرف فانا اصابدليل وصلها بدام وندر وصلها بجامد كخلا وعدا وتوصل أيضا على الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية نحو ما أن نجما فى السماء فالتقدير ما ثبت ان نجما فى السماء قال فى المغنى وعدلت عن قول كثير ظرفية الى قولى زمانية لتشمل نحو كلما أضاء لهم

وما

مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة لهم والمخفوض لا يسمى ظرفا وجعل الاخفش كما فى المغنى ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدرا عائدها بمعنى أعجبنى ما قمت أعجبنى القيام الذى قمته (قوله وكى) أى الناصبة للمضارع وتقرن بلام التعليل لفظا أو تقديرا وتوصل بالمضارع خاصة (قوله ولو) وتوصل بالماضى والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدمامينى قلت قد جاء فى قوله تعالى يودوا لو أنهم بادون فى الاعراب فلو هذه مصدرية وقعت بعدها ان وصلتها كما وقع ذلك بعد لو الشرطية وقد ذهب كثير الى ان ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أى ثابت فمقتضى هذا القول جعل ما بعد لو المصدرية كذلك فتكون قد وصلت بالجملة الاسمية على هذا الرأى نعم ينبغى أن تقيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على الاطلاق فتأمله اه ملخصا والغالب وقوعها بعد مفهم التمنى كود وأحب ومن خلاف الغالب

ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتى وهو المغيظ المحنق

وكى ولو والذى نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا
وأن تصوموا خير لكم بما نسوا يوم الحساب
لكيلا يكون على المؤمنين حرج يود
أحدهم لو يعمر وخضتم كالذى خاضوا

* (المعرف باداة التعريف) *

(أل) بجملتها (حرف تعريف) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه (أو اللام فقط) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله فى شرح الكافية عن سيبويه (فنمط عرفت قل فيه النمط) فالهمزة على الاول عند الاول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال وعند الثانى زائدة معتد بها فى الوضع

* (المعرف باداة التعريف) *

الاخصر والانسب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذو الاداة والتعبير باداة التعريف أولى من التعبير بال لجريانه على جميع الاقوال وصدقه على أم فى لغة حمير (قوله كما هو مذهب الخ) أى كالقول الذى هو مذهب والمغايرة بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لاعتبار النسبة الى المصنف فى المشبه والنسبة الى سيبويه فى المشبه به وجعل الكاف بمعنى على أى بناء على ما الخ يوقع فى اشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى عليه فتمحل شيخنا والبعض به لا يجدى (قوله أو اللام) أو لتنويع الخلاف وتفصيله الى قولين لا للتخيير وخبر اللام محذوف أى حرف تعريف (قوله فقط) الفاء قيل زائدة لتزيين اللفظ وقط بمعنى حسب وقيل فى جواب شرط مقدر وقط بمعنى انته فيكون اسم فعل أو حسب أى اذا عرفت ذلك فانته عن طلب غيره أو فهو حسب أى كافيك (قوله فنمط عرفت) أى أردت تعريفه واعترض بانه لا فائدة فيه لانه فى الوضوح غاية وأجيب بانه لما كان الباب معقودا للمعرف بالاداة قبح أن يذكر الاداة ولا يعطف على ذكر المعرف بها وبانه قصد الاشارة الى محل اداة التعريف وانه مخالف لمحل اداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعة الذين أمرهم واحد وعلى الطريقة وعلى غير ذلك ونمط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف بالجملة بعده وقوله قل فيه النمط خبر والنمط مقول القول وصح نصبه بالقول مع انه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الاول) أى كونها أل

بجملتها وقوله عند الاول أى الخليل وقوله وعند الثانى أى سيبويه زائدة أى همزة وصل زائدة معتد بها فى الوضع كما فى الهمع وغيره وان أوهم صنيع الشارح انها عنده همزة قطع ومعنى الاعتداد بها وضعا انها جزء اداة التعريف وان كانت زائدة فى اداته فهى كهمزة اضرب واللام الاولى فى لعل فاندفع اعتراض اللقانى بأن الاعتداد بها وضعا ينافى زيادتها وحاصل الدفع ان المنافى للاعتداد وضعا الزيادة على الاداة لا فيها أفاده يس (قوله وعلى الثانى) أى من قولى المتن وهو كون الاداة اللام فقط وتظهر ثمرة الخلاف بين هذا والقولين قبله فى نحو قام القوم فعليه لا همزة هناك أصلا لعدم الاحتياج اليها وعليهما حذفت الهمزة لتحرك ما قبلها كذا فى الهمع قال شارح الجامع وقيل الاداة الهمزة فقط وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام فالاقوال أربعة قولان ثنائيان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها فى التعريف) بدليل سقوطها فى الدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أى لان يزاد فيه لان الزيادة نوع من التعريف والحرف لا يقبله كما يأتى فى قوله حرف وشبهه من الصرف برى ولا يرد لعل فانها حرف ولامها الاولى زائدة لانها خارجة عن القياس فلا يقاس عليها أفاده سم (قوله وللزوم فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وما عداه من الادلة دليل لقوله أصلية (قوله وان فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اه دمامينى (قوله وللوقف عليها) أى ولا يوقف على أحادى وقوله فى التذكر أى تذكر ما بعدها وللعرب فى الوقف عليها فيه طريقان سكون آخرها والحاقه مدة تشعر باسترساله فى الكلام فيقولون ألى وتعاد على كلا الطريقين كما يستفاد من الهمع وشرح التسهيل للمرادى وغيرهما ولهذا جعلوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكر والبيت بعدهما للتذكر وبهذا يعرف ما فى كلام الشارح ولو قال وحيث اضطر الى الوقف لاستقام كلامه (قوله يا خليلى اربعا) من ربع يربع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس المندرس وقوله حلالا بكسر الحاء أى حالين ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعينى صفة لمنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للمنعوت تعريفا وتنكيرا لان مثل لا تتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام وسحق البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف أى البرد السحق أى البالى وعفى بالتشديد أبلى والمغنى بالغين المعجمة المنزل من غنى كرضى أى أقام كما فى القاموس والضمير فيه للحى والشمال بفتح الشين ريح تهب من جهة القطب الشمالى وتأويبها ترديد هبوبها

وعلى الثانى همزة وصل زائدة لا مدخل لها فى التعريف وقول الاول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف وللزوم فتح همزته وهمزة الوصل مكسورة وان فتحت فلعارض كهمزة أيمن الله فانها انما فتحت لئلا ينتقل من كسر الى ضم دون حاجز حصين ولوقف عليها فى التذكر واعادتها بكمالها حيث اضطر الى ذلك كقوله

يا خليلى اربعا واستخبرا ال * منزل الدارس عن حى حلال
مثل سحق البرد عفى بعدك ال * قطر مغناه وتأويب الشمال

بسرعة على ما فى العينى أو هبوبها النهار كله على ما فى القاموس (قوله ملناه) بكسر اللام من الملل وهو السآمة كذا أفاده العينى وغيره ولعل الهاء فيه عائدة على ذا فى قوله دع ذا والاقرب عندى انه من قولهم مللت اللحم مثلا بكسر اللام الاولى أى أدخلته فى الملة بفتح الميم وتشديد اللام وهو الرماد الحار والجمر والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله بجل ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بياء مكسورة تحتية وخاء معجمة وهو الاقرب كما فى الشواهد (قوله ودليل الثانى) أى القول الثانى من قولى المتن وهو ان المعرف اللام فقط (قوله ان المعرف يمتزج بالكلمة) أى ولا يمتزج الا الحرف الاحادى واستدل على هذا الامتزاج بأمرين ذكرهما فى قوله ألا ترى الخ الا انه كان المناسب فى الاستدلال عليه بهما أن يقول ألا ترى ان العامل يتخطاه ولو لم يمتزج لما تخطاه وان قولك رجل والرجل فى قافيتين لا يعد ايطاء ولو لم يمتزج لقام بنفسه فيعد ايطاء لكنه اقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت انه على حرفين (قوله وان قولك) عطف على ان العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت انه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الايطاء وفيه ان قيام أل بنفسها لا يقتضى ان ما بعدها نكرة لانه معرفة على كل حال والنكرة والمعرفة مختلفان معنى فالايطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها تتم وحدها (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله يتخطى ها التنبيه) وكذا لا نحو بلا مال وان لا تفعل (قوله وهو على حرفين) أى فلا يقتضى التخطى الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله وأيضا) أى ويبطل الثانى من دليلى الامتزاج أيضا لان ها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله ولا الجنسية) أى التى لنفى الجنس وهذا ابطال للشق الثانى (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصريح كلامه ان أقسام أل أربعة أولها للحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات ثانيها ورجحه السيد الصفوى وصرح به التفتازانى ان أل قسمان كما فى التوضيح وغيره الاول التى للعهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى الثانى التى للجنس وتحتها أيضا ثلاثة أقسام التى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى والتى للعهد الذهنى وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن فرد مبهم والتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع

وكقوله
دع ذا وعجل ذا والحقنا بذا ال
شحم انا قد مللناه بجل
ودليل الثانى شيئان الاول هو ان المعرف
يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها
ألا ترى ان العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين
لما تخطاه وان قولك رجل والرجل فى
قافيتين لا يعد ايطاء ولو أنه ثنائى لقام
بنفسه الثانى ان التعريف ضد التنكير
وعلم التنكير حرف أحادى وهو التنوين
فليكن مقابله كذلك وفيهما نظر وذلك لان
العامل يتخطى ها التنبيه فى قولك مررت
بهذا وهو على حرفين وأيضا فهو لا يقوم
بنفسه ولا الجنسية من علامات التنكير
وهى على حرفين فهلا حمل المعرف عليها
واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه اداة
التعريف

الافراد ثالثها ورجحه العلامة القوشجى انها موضوعة للحقيقة لا بشرط شئ لكن تقصد بدلالة القرينة تارة من حيث هى وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين وتارة من حيث وجودها فى ضمن فرد مبهم وتارة من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد (قوله يشار به) أى بمصاحبه من الاداة اشارة عقلية أو المراد قد يراد به أفاده يس (قوله عما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس (قوله نحو الرجل الخ) أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة وهذا لا ينافى خيرية بعض افراد حقيقة المرأة لخصوصيات فيه من بعض افراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم أل الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب فهى هنا لتعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جمع وأقله ثلاث فلا بد فى الحنث من ثلاثة كما يقول الشافعية بناء على ان معنى الجمع باق مع أل الجنسية وليس مسلوبا بها ومنهم من حنث بواحدة اعتبارا بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست أل فى المثال للاستغراق والا لتوقف الحنث على تزوج نساء الدنيا ولبس ثيابها قال التفتازانى فى تلويحه فان نواه الحالف لم يحنث قط ويصدق ديانة وقضاء لانه حقيقة كلامه وقيل ديانة فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الا بالنية فصار كأنه نوى المجاز (قوله فالاداة فى هذا لتعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر الى ما تصدق عليه من الافراد وتسمى لام الحقيقة والماهية والطبيعة شرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى الخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق ان علم الجنس يدل على الحقيقة بجوهره والمعرف بأل بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه فى معناه انه يدل على ما يدل عليه لانه فى مرتبته تعريفا فلا ينافى ان العلم مطلقا أعرف من المحلى بأل (قوله الى حصة) أى بعض واحدا أو أكثر وقوله عما صدق عليه ضمير صدق يرجع الى اسم الجنس وضمير عليه الى ما فالصلة جرت على غير من هى له ولم يبرز لامن اللبس ومن الافراد بيان لما وقوله لتقدم علة لمعينة (قوله مكنيا عنه بها) أى باعتبار تقييدها بمحترزا والا فما تقدمه للذكر والاتى وهى كناية اصطلاحية على قول صاحب التلخيص ان الكناية ذكر الملزوم وارادة اللازم لان ما باعتبار تقييدها بمحترز املزوم للذكر لان المحترز لا يكون الا ذكرا فيكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر الملزوم وارادة اللازم وهو الذكر قال الفنرى وهو من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بأن تختص صفة من الصفات بموصوف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكر ولا يتأتى جريان الكناية الاصطلاحية على قول

قد يشار به الى نفس حقيقته الحاضرة فى
الذهن من غير اعتبار لشئ مما صدق عليه
من الافراد نحو الرجل خير من المرأة
فالاداة فى هذا لتعريف الجنس ومدخولها
فى معنى علم الجنس وقد يشار به الى حصة مما
صدق عليه من الافراد معينة فى الخارج
لتقدم ذكرها فى اللفظ صريحا أو كناية نحو
وليس الذكر كالانثى فالذكر تقدم ذكره
فى اللفظ مكنيا عنه بما

السكاكى انها اللفظ المراد به ملزوم ما وضع له لان التحرير ليس لازما للذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقييدها بمحررا وأريد الملزوم وهو الذكر (قوله محررا) قال فى الكشاف معتقا لخدمة بيت المقدس لا يد لى عليه ولا أستخدمه ولا أشغله بشئ فكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم اه (قوله فان ذلك) أى التحرير المفهوم من محررا أو النذر المفهوم من نذرت (قوله أو لحضور معناها) أى الحصة أى معنى هو الحصة فالاضافة للبيان (قوله فى علم المخاطب) أى الناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله أل فى الحاضر معناه فى علم المخاطب للعهد الخارجى تبع فيه أهل البيان وجعلها النحاة فيه للعهد الذهنى قاله يس (قوله أو حسه) أى الاحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوته وقصر البعض كشيخنا له على الاحساس به بالبصر قصور (قوله القرطاس بالنصب) أى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سهما أى رفعه للرمى (قوله وقد يشار به الى حصة غير معينة) جعل غيره أل فى نحو ادخل السوق للحقيقة فى ضمن فرد مبهم وهو اللائق بجعلهم المعرف بهذه اللام معرفة لتعين الحقيقة فى نفسها ذهنا وتقييدها بكونها فى ضمن فرد مبهم لا يخرجها نفسها عن التعيين فيكون جعلهم هذا القسم فى معنى النكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذى اعتبرت الحقيقة فى ضمنه فتدبر (قوله بل فى الذهن) أى باعتبار ما فيه من الحقيقة والا فنفس الحصة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا نعت بالجملة الخ) أى بناء على جعلها نعتا ويصح جعلها حالا أى حالة كونه يسبنى وجعلها حالا لا يقتضى تقييد السب بحال المرور كما يوهمه كلام يس الذى ذكره شيخنا والبعض واقراه بل تقييد المرور بحال السب ثم رجح جماعة جعلها نعتا بأنه يشعر بأن السب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة ورجح ابن يعقوب جعلها حالا بانه المناسب لقوله ثمت قلت لا يعنينى لان المتبادر منه لا يعنينى بالسب الذى سمعته منه لما مررت عليه مع ان الحال اذا جعلت لازمة افادت الدوام (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة البعضية تحمل أل على الاستغراق سواء وجدت قرينة الكلية أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله الى جميع الافراد وقوله اما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد (قوله أو مجازا) أى بالاستعارة بان شبهت جميع الخصائص بجميع الرجال بجامع الشمول فى كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال وهو الرجل بأل الاستغراقية فى جميع الخصائص ويدل لهذا قوله وفى الثانى لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه فى المفرد أن معنى أنت الرجل أنت

فى قولها نذرت لك ما فى بطنى محررا فان ذلك كان خاصا بالذكور والانثى تقدم ذكرها صريحا فى قولها رب انى وضعتها انثى أو لحضور معناها فى علم المخاطب نحو اذ هما فى الغار أو حسه نحو القرطاس لمن فوق سهما فالاداة لتعريف العهد الخارجى ومدخولها فى معنى علم الشخص وقد يشار به الى حصة غير معينة فى الخارج بل فى الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك فى الخارج ومنه وأخاف أن يأكله الذئب والاداة فيه لتعريف العهد الذهنى ومدخولها فى معنى النكرة ولهذا نعت بالجملة فى قوله

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

وقد يشار به الى جميع الافراد على سبيل الشمول اما حقيقة نحو ان الانسان لفى خسر أو مجازا

كل خصيصة وحينئذ فالحمل اما على المبالغة أو على تقدير مضاف أى جامع كل خصيصة ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع الرجال للرجل الواحد لمشابهته جميعهم فى استجماع الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقانى كتب على قول التوضيح فهى لشمول خصائص الجنس ما نصه هذا بيان لحاصل المعنى المراد فى قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ اذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله أنت الرجل علما وأدبا) أى كل رجل من جهة العلم والادب وفيه ان هذا ليس مستغرقا لخصائص الرجال بل للوصفين المذكورين فقط ويجاب بان المراد بالخصائص عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أى جميع أحوالها وأصنافها وعند الاطلاق خصائص جميع الاوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق افراد الجنس) أى آحاده ولو كان مدخول أل جمعا على ما حققه التفتازانى فى شرح التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء منه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصحة الاستثناء ان الثانى ليس كذلك والظاهر انه كذلك اذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل الا فى الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل الا فى ذلك ذكره الدمامينى (قوله وقد تزاد أل) فيه اشارة الى ان ضمير تزاد راجع الى لفظة أل فى قول المصنف أل حرف الخ ومن زعم كالبعض ان هنا استخداما فقد وهم لان المراد بال وضميرها واحد وهو لفظ أل وعدم اعتبارنا فى الضمير الحكم على المرجع بأنه حرف تعريف لا يقتضى الاستخدام فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصر اللقانى كونها غير معرفة لا صلاحيتها للسقوط اذ اللازم لا يصلح له وبهذا يندفع اعتراض الدمامينى على القول بزيادة أل فى السموأل واليسع بان العلم مجموع أل وما بعدها فهى جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد (قوله معرفا بغيرها) كالعلم والموصول وقوله وباقيا على تنكيره كالتمييز (قوله لازما) حال من ضمير تزاد غير انه ذكر بعد ما أنث اشارة الى جواز الامرين فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الاداة والتذكير باعتبار الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة لمفعول مطلق محذوف اى زيدا لازما مصدر زاد زيدا وزيادة (قوله لازما أو غير لازم) تعميم فى المعرف فقط أما المنكر فغير لازم فقط (قوله وضعها) أى العلمية فدخل ما قارنت أل نقله للعلمية كالنضر وما قارنت أل ارتجاله كالسموأل أفاده المصرح (قوله على صنمين) وقيل العزى اسم لشجرة كانت لغطفان والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الاول علم شاعر يهودى والثانى علم نبى قيل هو يوشع بن نون فتى موسى

نحو أنت الرجل علما وأدبا فالاداة فى الأول لاستغراق افراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه وفى الثانى لاستغراق خصائصه مبالغة ومدخول الاداة فى ذلك فى معنى نكرة دخل عليها كل

(وقد تزاد) أل كما زاد غيرها من الحروف فتصحب معرفا بغيرها وباقيا على تنكيره وتزاد (لازما) أو غير لازم فاللازم فى ألفاظ محفوظة وهى الاعلام التى قارنت أل وضعها (كاللات) والعزى على صنمين والسموأل واليسع على رجلين

عليهما الصلاة والسلام واختلف فيه فقيل هو أعجمى وأل قارنت ارتجاله وقيل عربى وأل قارنت نقله من مضارع وسع واستشكل الثانى بانهم نصوا على ان لا عربى من أسماء الانبياء الا شعيبا وهودا وصالحا ومحمدا وأجيب بأن المراد العربى المصروف لا العربى مطلقا وبأن المراد العربى المتفق على عربيته واستشكل الاول بان أل كلمة عربية فكيف تقارن الوضع العجمى وأجيب بأن الواضع الله تعالى ولا مانع من انه تعالى يضم العربى الى العجمى وأورد عليه ان الاعلام خارجة من محل الخلاف فان الواضع لها الابوان اتفاقا ولك أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحى اما أسماء أولاد الانبياء وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحى الى ذلك النبى نحو اسمه يحيى وبشرناه باسحاق اسمه المسيح عيسى ابن مريم واليسع من هذا القبيل كذا فى الرودانى مع بعض زيادة وهو صريح فى ان اليسع غير مصروف وبه يعرف ما فى قول البعض انه مصروف لوجود أل وان كانت زائدة وضعف استشكال الاول بما مر بأنه يتوقف فى ان أل ليست فى لغة العجم (قوله والاشارة) اعلم انه اختلف فى الآن فالجمهور على انه علم جنس للزمان الحاضر ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقال الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبه الحرف فى ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك وغير الجمهور على انه اسم اشارة حقيقة للزمان كما ان هناك اسم اشارة حقيقة للمكان وعليه الموضح أفاده الرودانى اذا عرفت هذا فقول الشارح والاشارة ان حمل على مذهب الجمهور بجعل المعنى وشبه الاشارة أى شبه اسم الاشارة فى الدلالة على الحضور فى كل نافاه قوله معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لان تعريفه على مذهبهم بالعلمية وان حمل على مقابل قولهم بجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نافاه قوله وهو قول الزجاج اذ هو من الجمهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلافهم فى سبب البناء ويمكن اختيار الثانى وجعل الضمير فى قوله وهو قول الزجاج الى جعل تضمن معنى الاشارة علة بنائه فقط وبهذا يعرف ما فى كلام البعض (قوله نحو الآن) لو قال وهى الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به أسماء الاشارة) قيل هو الحضور وفيه ان المعروف انها تعرفت بالاشارة الحسية (قوله معناها) أى معنى الاشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل فى التسهيل ذلك) أى التضمن المذكور لان الاشارة من المعانى التى حقها أن تؤدى بالحرف كما مر فيكون التضمن المذكور أكسبها التعريف والبناء وكذا تضمن معنى اداة التعريف على القول

(و) الاشارة نحو (الآن) للزمن الحاضر بناء على انه معرف بما تعرفت به أسماء الاشارة لتضمنه معناها فانه جعل فى التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج

الثانى (قوله متضمن معنى الخ) اى لان أل الموجودة زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحكم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف موجود فيها لفظه والغاء هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أما على القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معربة كما فى نكت السيوطى (قوله والذين) المناسب لما أسلفه الشارح فى نظيره أن يقول والموصولات كالذين الخ وحكمه بلزوم أل فى الذين واللاتى ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب والا فقد قال فى التسهيل وقد يقال لذى ولذان والذين ولتى ولتان ولاتى اه (قوله والافنيتها) ظاهره شمول ذلك لأل الموصولة فتكون معرفة بنية أل المعرفة ولا مانع منه (قوله ولاضطرار) أى وغير لازم لاضطرار فحذف المقابل اكتفاء بدليله (قوله كبنات الاوبر) التمثيل به مبنى على ان بنات أوبر علم كما فى الشرح لا على انه جمع ابن أوبر كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخلته أل المعرفة لانه حينئذ نكرة فحكم البعض على بنات الاوبر فى كلام المصنف بانه جمع ابن أوبر غير سديد الا أن يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك فهو على الحذف والايصال وحسنه موازنة نهيتك والاكمؤ جمع كمء واحد الكمأة فهو على خلاف الغالب من كون التاء فى الواحد والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع من الكمأة وأصل عساقل عساقيل كعصافير فحذفت المدة للضرورة قاله العينى وزكريا وفى شرح الدمامينى للمغنى ان العساقل الكمأة الكبار البيض وان بنات أوبر كمأة صغار مزغبة على لون التراب (قوله لانه علم) أى والعلم لا تدخله أل المعرفة (قوله ليس بعلم) اى بل نكرة وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من أل للوزن والوصفية الاصلية لان أوبر فى الاصل وصف بمعنى كثير الوبر وطرو الاسمية على الوصفية الاصلية لا يخرجها عن منعها الصرف كاسود للحية وأدهم للقيد ومنعه على الاول للوزن والعلمية لان جزء العلم فى حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول الشارح من الاضطرارى الخ حل معنى بين به وجه الشبه لا حل اعراب والواو فى وطبت من المحكى والسرى الشريف (قوله من الاضطرارى زيادتها فى التمييز) ويلحق بذلك ما زيد شذوذا فى الاحوال نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير أى ادخلوا واحدا فواحدا وجاؤا جميعا سندوبى (قوله وجوهنا) أى أكابرنا أو ذواتنا وضمن طبت معنى تسليت فعداه بعن أى طبت عن عمرو المقتول وكان صديق قيس ويحتمل ان عن متعلقة بصددت (قوله أراد طبت نفسا الخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز

أو انه متضمن معنى اداة التعريف ولذلك بنى لكنه رده فى شرح التسهيل أما على القول بأن الاداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (والذين ثم اللاتى) وبقية الموصولات مما فيه أل بناء على ان الموصول يتعرف بصلته وذهب قوم الى أن تعريف الموصول بأل ان كانت فيه نحو الذى والافبنيتها نحو من وما الا أيا فانها تتعرف بالاضافة وعلى هذا لا تكون أل زائدة وغير اللازم على ضربين اضطرارى وغيره وقد أشار الى الاول بقوله (ولاضطرار) كبنات الاوبر) فى قوله أى فى الشعر

ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلا
ولقد نهيتك عن بنات الاوبر

أراد بنات أوبر لانه علم على ضرب من الكمأة ردىء كما نص عليه سيبويه وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم فأل عنده غير زائدة بل معرفة و(كذا) من الاضطرارى زيادتها فى التمييز نحو (وطبت النفس يا قيس) السرى) فى قوله

رأيتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

أراد طبت نفسا لان التمييز واجب التنكير خلافا للكوفيين

ان تكون النفس فى البيت مفعول صددت و تمييز طبت محذوف أولا تمييز له (قوله عليه دخلا) الضمير لأل وذكر باعتبار انها لفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف للتثنية عائدة على الالف واللام المفهوم بن من أل (قوله للمح) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض كما ذكر الشارح فالصلة جارية على غير من هى له وضمير عنه يرجع الى ما (قوله مما يقبل أل) بيان لما على تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل أل فصح ما قاله شيخنا واندفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على المعنى والقابل اللفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون مما يقبل أل بيانا لما مع انه يمكن ايقاع ما على اللفظ بأن يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العين وبقدر مضاف فى كلام الناظم أى للمح معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل الخ تمثيلا لبعض الاعلام وهو المتبادر أو لما وعلى الاول يتعين الاول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل أل (قوله والنعمان) أى الذى لم يقارن أل وضعه للعلمية أما هذا وهو اسم النعمان ابن المنذر ملك العرب كما فى الشمنى فليس مما للمح ولهذا لم يسمع بدونها وعليه يحمل تمثيل المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت أل وضعه بالنعمان وأما قوله

أيا جبلى نعمان بالله خليا ✱ نسيم الصبا يخلص الى نسيمها

فليس مما نحن فيه بالكلية لان نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشمنى وفى القاموس والصحاح وغيرهما ما يؤيده اسم لواد فى طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك وبه يعرف ما فى كلام المصرح الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل والضمير فى نسيمها يرجع الى محبوبة الشاعر وهو مجنون ليلى أو الى النسيم الاول مرادا به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ويؤيد هذا رواية طريق الصبا اذ الضمير عليها يرجع الى الصبا وبعد هذا البيت

فان الصبا ريح اذا ما تنسمت ✱ على نفس مهموم تجلت همومها

(فائدة) الصبا ريح مهبها المستوى من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار قال الصفدى الظاهر انها يختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفصول لانا نشاهدها بدمشق وما قاربها يابسة المزاج تجفف الرطوبات وتنحل الاجسام وتحرق الثمار والزروع وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية مع ان اشعار العرب مملوءة من الاسترواح بها ووصفها باللطف وتنفيس الكرب فلعلها فى الحجاز وما أشبهه بهذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير انها استأذنت ربها ان تأتى يعقوب بريح يوسف عليهما السلام قبل أن يأتيه البشير بالقميص فأذن

وأشار الى الثانى بقوله (وبعض الاعلام) أى المنقولة (عليه دخلا ✱ للمح ما قد كان) ذلك البعض (عنه نقلا) مما يقبل أل من مصدر (كالفضل و) صفة مثل (الحارث و) اسم عين مثل (النعمان) وهو فى الاصل اسم من أسماء الدم

لها فأتته بذلك فلذلك يتروح بها كل محزون من شرح شواهد المغنى للسيوطى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الاعلام التى لم يسمع دخول أل عليها للمح فاندفع اعتراض شيخنا تبعا للشارح فى شرح الاوضح بأن الوجه حذف نحو (قوله اذ الباب سماعى) أى باب ادخال أل للمح الاصل فما سمع من العرب ادخالها عليه كان لك ادخالها عليه ولو فى غير مسماهم وما لا فلا فالقيود المتقدمة ليست شروطا لجواز ادخال أل للمح بل بيان لمورد السماع وبهذا يندفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة الى التقييد بالمنقول عما يقبل أل والاحتراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا كان فاسقا متهتكا مولعا بالشرب والغناء جبارا عنيدا تفاءل يوما فى المصحف فخرج له واستفتحوا وخاب كل جبار عنيد فمزق المصحف وأنشد

تهدد كل جبار عنيد ✱ فها أنا ذاك جبار عنيد

اذا ما جئت ربك يوم حشر ✱ فقل يارب مزقنى الوليد

فلم يلبث الا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا (قوله فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف قال المصرح وعندى فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل أل نظرا الى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد اذا نكر (قوله سهلها تقدم ذكر الوليد) أى فيكون دخولها للمشاكلة وأل فى الوليد للمح (قوله ثم قوله للمح الخ) هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الاول مبنى على الاول والثانى على الثانى واللامح على الاول المتكلم وعلى الثانى السامع قاله شيخنا وقدم الشق الاول لانه الظاهر (قوله فيدخل) أى النظر على المجاز العقلى أو الوضع المفهوم من السياق (قوله اذ لا فائدة الخ) اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الاصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين (قوله قال الخليل الخ) دليل على ان الدخول سبب للمح وقوله لتجعله الشئ بعينه أى لتجعل المذكور من الاعلام أى لتجعل مسماه الشئ نفسه أى المعنى المنقول عنه نفسه فى ذهن السامع فأل فى الحارث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث وفى العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير فى وجوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره فى باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين فى مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هى أن يغلب اللفظ

وانهم قوله وبعض الاعلام ان جميع الاعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف لان الباب سماعى وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد وادد والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد ويشكر فاما قوله رأيت الوليد بن اليزيد مباركا فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد ثم قوله للمح ان أراد ان جواز دخول أل على هذه الاعلام مسبب عن لمح الاصل أى ينتقل النظر من العلمية الى الاصل فيدخل أل (فذكر) أل (ذا) حينئذ (وحذفه سيان) اذ لا فائدة مترتبة على ذكره وان أراد ان دخول أل سبب للمح الاصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الاصل ثم هما سيان من حيث عدم افادة التعريف فليحمل كلامه عليه قال الخليل دخلت أل فى الحارث والقاسم والعباس والفضل والحسن والحسين لتجعله الشئ بعينه (تنبيه) فى تمثيله بالنعمان نظر لانه مثل به فى شرح التسهيل لما قارنت الاداة فيه نقله وعلى هذا فالاداة فيه لازمة والتى للمح الاصل ليست لازمة (وقد يصير علما) على بعض مسمياته (بالغلبة) عليه

على بعض افراد ما وضع له وهى تحقيقية ان استعمل بالفعل فى غير ما غلب عليه
والافتقديرية (قوله وابن مسعود) قيل الصواب أن يذكر بدله عبد الله بن عمرو
ابن العاصى لموت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الاربعة وليس بشئ لانه
انما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد
ان كان جمع عبد الله ايا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الاربعة على العبادلة
أى الاشخاص الاربعة الذين سمى كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم
دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود مثلا صار علما بالغلبة على عبد الله بن
مسعود دون من عداه من اخوته غاية الامر ان الشارح استعمل لفظ العبادلة
فى كلامه بالمعنى الوضعى لا الغلبى ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الاحسن
ان المراد باخوتهم نظراؤهم فى اسم الاب لا خصوص الاخوة فى النسب (قوله
العهدية) أى بحسب الاصل والا فهى الآن زائدة ولا يخفى ان أل العهدية
تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البدل فيصير بها كل فرد عهد بينهما
كذلك مثلا لفظ العقبة المعرف بأل العهدية وضع فى الاصل لان يستعمل فى كل
فرد عهد بينهما على البدل فخصصته الغلبة بعقبة ايلة فسقط بهذا التحقيق ما اعترض
به الناصر وسكتوا عليه من اللفظ الذى يستحقه كل فرد من الافراد بالوضع هو المجرد
من أل لا المقرون بها الآن المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه
فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبة ايلى) بالقصر والذى فى التصريح
والقاموس وغيرهما ايلة بالتاء فلعل ما فى الشارح سهو والعقبة فى الاصل اسم
للطريق الصاعد فى الجبل (قوله ونحو بلد بن نفيل) كان رجلا يطعم الناس
بتهامة فهبت ريح فسفت فى جفانه أى أوعية طعامه التراب فسبها فرمى بصاعقة
فسمى الصعق بكسر العين فعل بمعنى مفعول والصعق فى الاصل اسم لمن رمى بصاعقة
(قوله والثريا) تصغير ثروى من الثروة وهى الكثرة لكثرة كواكبها لانها سبعة
وقيل أكثر وأصله ثريوى اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء (قوله وحذف أل ذى الخ) اعترض تخصيص حذف أل للنداء
والاضافة بهذه بأن أل لا تجامع الاضافة وكذا النداء الا ضرورة كما سيذكره
المصنف بقوله وباضطرار خص جمع يا وأل وأجيب بأنه ليس مراده أن أل هذه
لا تباشر حرف النداء حتى يرد ان أل مطلقا لا تباشره بل مراده ان أل هذه لا تثبت
مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هى فيه بأى أو ذا كما يتوصل لنداء
ما أل غيرها فيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة ولا يا ذا النابغة كما تقول يا أيها الرجل

ويا ذا

مضاف) كابن عباس وابن عمرو وابن
الزبير وابن مسعود فانه غلب على العبادلة
حتى صار علما عليهم دون من عداهم من
اخوتهم (او مصحوب أل) العهدية
(كالعقبه) والمدينة والكتاب والصعق
والنجم لعقبة أيلى ومدينة طيبة وكتاب
سيبويه ونحو بلد بن نفيل والثريا (وحذف
أل ذى) الاخيرة

ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى
وقد يقال انما خص هذه لدفع توهم انها لكونها فى الحالة الراهنة زائدة تجامع النداء
والاضافة (قوله لان أصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هى
فى نحو اليسع) المتبادر من سياقه انه متعلق بالمنفى وهو تمكن لا بالنفى وان أل
فى نحوه تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أى كون أل فى نحو اليسع لازمة
قد يعين ان مراده ذلك وجزم بهذا شيخنا تبعا لما مشى عليه الفارضى من البقاء
المذكور واستدل بقوله فى الكافية وقد تقارن الاداة التسمية فتستدام كأصول
الابنية وتبعه على الجزم به البعض وزاد ان الهمزة تقطع وهو خلاف ما فى الهمع
والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التصريح قال فى الهمع
أل فيما غلب بها لازمة ويجب حذفها فى النداء والاضافة وقل حذفها فى غيرهما
وأما ما غلب بالاضافة فلا ينفصل منها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر
والنعمان أو ارتجاله كاليسع والسموأل فحكمها حكم ما غلب بها من اللزوم
الا فى النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع أحق بعدم التجرد لان الاداة فيه
مقصودة فى التسمية قصد همزة أحمد وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها فى الاعشى ونحوه
فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة أغنت بها الا ان الغلبة
مسبوقة بوجودها فلم تنزع اه مع حذف وقال فى التسهيل ومثله ما قارنت الاداة
نقله أو ارتجاله اه قال ابن عقيل فى شرحه عليه أى مثل الذى فيه أل من العلم
بالغلبة فى نزع أل منه حيث تنزع أل من العلم بالغلبة كالنداء اه وسنذكر كلام
الروداني ومن الحذف للنداء فيما قارنت الاداة نقله قول خالد بن الوليد

يا عز كفرانك لا سبحانك ۞ انى رأيت الله قد أهانك

فان عزى ثم عزى نعم قد يقال أل المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جعفر كما مر
عن الدمامينى وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا ان يقال كونها
فى صورة المعرفة التى لا تجامع النداء والاضافة اقتضى حذفها عندهما فاعرفه
ولولا قول الشارح كما تقدم لجعلنا قوله كما هى فى نحو اليسع متعلقا بالنفى فتأمل
(قوله أحقا) الاستفهام للتوبيخ أى أفى الحق أى أفى الامر الثابت ان أخطلكم
هجانى (قوله أعنى تغلب) أصله الاعشى فحذفت منه أل وأضيف الى تغلب
بفتح الفوقية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم أبيها وكذا
يقال فيما بعده والاعشى فى الاصل اسم لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى
تغلب (قوله ونابغة ذبيان) بضم الذال المعجمة وكسرها كما فى القاموس
والنابغة فى الاصل اسم لكل من ظهر فى الشعر وأجاده والتاء فيه للمبالغة ثم غلب

(ان تناد) مدخولها (أو تضف ۞ أوجب)
لان أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف
الاصلى اللازم أبدا كما هى فى نحو اليسع كما
تقدم فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة
ايلى ومدينة طيبة ومنه
أحقا ان أخطلكم هجانى
والاخطل من يهجو ويفحش وغلب على
الشاعر المعروف حتى صار علما عليه دون
غيره وتقول أعشى تغلب ونابغة ذبيان

على نابغة ذبيان (قوله عيوق) فيعول بمعنى فاعل كقيوم وضع لكل عائق أى حاجز ثم غلب على النجم المعروف لعوقه الدبران عن الثريا لكونه بينهما (قوله يوم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من اضافة المسمى الى الاسم وبحث فى التمثيل به بأن اثنين فى الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما فقط وحينئذ فعلميته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الروداني ان الصحيح ان أسماء الاسبوع اعلام جنسية منقولة من الاعداد دخلت عليها أل للمح المعنى العددى وأل فيها مقارنة للنقل فلا ينبغى التمثيل بها الذى غلبة حذفت منه أل بل لما حذفت منه أل المقارنة للوضع فانه أيضا كذى الغلبة يحذف منه أل فى النداء والاضافة وجوبا وقد يحذف فى غيرهما (قوله ما يدعو الى ذلك) أى الى نزعه عن الاضافة لانه ينادى ويضاف معها فيقال يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه ان المضاف ان كان تمام العلم ناقض ما تقدم فى باب العلم عند قول المصنف وان يكونا مفردين فاضف الخ من ان العلم الاضافى لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد أمران الاول ان المضاف لا بد أن يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضايفين فكل منهما كالزاى من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل الثانى ان القصد ليس توضيح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا أيضا بأن اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفا (قوله طلبا للتخصيص) كان المناسب أن يقول للايضاح لان التخصيص فى النكرات والايضاح فى المعارف (قوله كما سبق) من نحو أعشى تغلب ونابغة ذبيان (قوله خاتمة) نظم العلامة الاجهورى حاصلها فقال

وعددا تريد ان تعرفا • فأل بجزئيه صلن ان عطفا

وان يكن مركبا فالاول • وفى مضاف عكس هذا يفعل

وخالف الكوفى فى الاخير • فعرف الجزئين يا سميرى

والمراد بالاخير غير الاول فيشمل الثانى وهو المركب لان الكوفى خالف فيه أيضا كما سيأتى وكان الاحسن أن يقول بدل الاخير

وخالف الكوفى فى هذين • ففيهما قد عرف الجزئين

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثانى ليشمل ما فيه أكثر من اضافة نحو خمسمائة ألف دينار وفى كلام شيخنا ان منهم من لا يضيف بل يعرف الاول فقط فيقول هذه الخمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الالف دينارا (قوله مازال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد فى البيت قبله وخبرها يدنى فى بيت بعده وقوله صمما بالفاء العاطفة على عقدت وأراد بخمسه

(وفى غيرهما) أى فى غير النداء والاضافة (قد تحذف) سمع هذا عيوق طالعا وهذا يوم اثنين مباركا فيه (تنبيهان) الاول المضاف فى اعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بنداء ولا غيره اذ لا يعرض فى استعماله ما يدعو الى ذلك الثانى كما يعرض فى العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلبا للتخصيص كما سبق كذلك يعرض فى العلم الاصلى ومنه قوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم • بأبيض ماضى الشفرتين يمانى

وقوله

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا • ليلاى منكن ام ليلى من البشر

(خاتمة) عادة النحويين انهم يذكرون هنا تعريف العدد فاذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف اليه فيصير الاول مضافا الى معرفة فتقول ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار ومنه قوله

مازال مذ عقدت يداه ازاره • فسما فادرك خمسة الاشبار

الاشبار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم الياء مضارع أرجع أو بفتحها مضارع رجع لمجيئه متعديا أيضا والاثافى بالمثلثة ثم الفاء فالتحتية التى تشدد فى غير هذا البيت وتخفف احجار يوضع عليها القدر جمع أثفية بضم الهمزة وكسرها وتشديد التحتية وهى أحد تلك الاحجار كما فى القاموس وان أوهم كلام البعض ان الاثفية هى نفس تلك الاحجار وقال الاسقاطى بالفوقية ثم النون أصله أثانين حذفت نونه الاخيرة ضرورة وهو جمع أتون كتنور وقد تخفف أخدود الخباز وأقره البعض كشيخنا وفيه نظر لان جمع أتون المخفف أتن كعمود وعمد وجمع المشدد أتاتين بفوقية ثانية بعد الالف اللينة لا نون كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمان كما أفاده صاحب القاموس فلعل الفوقية تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهى الارض المقفرة والمعنى وهل يرد الصمة أو يزيل تعب المحبة مواضع طبخ الاحباب وديارهم الخالية (قوله تشبيها بالحسن الوجه) رد بان الاضافة فى ذلك لفظية لا تفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أى البصريين (قوله عن القياس واستعمال الفصحاء) أما الاول فلان ادخال أل فى كل من المتضايفين انما يكون اذا كان الاول وصفا نحو الضارب الرجل ولان فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول أل على المضاف ضائعا وأما الثانى فلان المسموع والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنيا) أى فى غير اثنى عشر واثنتى عشرة بقرينة ما مر ان اعراب اثنين واثنتين كاعراب المثنى وان ركبا مع عشر وعشرة وظاهر قوله بنيا ان فتحة آخر الجزء الاول بناء والظاهر ان البناء عند البصرى على آخر الجزء الاخير فقط لان محله آخر الكلمة وآخر الجزء الاول صار حشوا بالتركيب ففتحته ليست بناء بل بنية ويمكن أن يقال المراد بنى مجموعهما (قوله وتاء التأنيث الخ) فى معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لان تاء التأنيث الخ لكان أوضح (قوله ولا يجوز الاحد العشر الدرهم) أى ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين معا) لم يذكر فيه خلافا وفى الدماميني ان قوما أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الآمدى (قوله واعلم ان) اسم أن ضمير الشان (قوله فى تعريف المضاف) أى فى حالة تعريف العدد المضاف وقوله قد يكون المعرف بفتح الراء أى المعرف بأل أو بكسرها أى المعرف للمضاف اليه وهو أل وقوله الى جانب الاول أى مضموما الى جانب الاول وقوله كما تقدم أى فى ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أى قس الفصل بينهما

وقوله

وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا • ثلاث الاثافى والديار البلاقع

وأجاز الكوفيون الثلاثة الاثواب تشبيها بالحسن الوجه قال الزمخشرى وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء واذا كان العدد مركبا ألحقت حرف التعريف بالاول تقول الاحد عشر درهما والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثانى لانه بمنزلة بعض الاسم وأجاز ذلك الاخفش والكوفيون فقالوا الاحد العشر درهما والاثنتا العشرة جارية لانهما فى الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا ويدل عليه اجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشوا فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك ولا يجوز الاحد العشر الدرهم لان التمييز واجب التنكير نعم يجوز عند الكوفى وقد استعمل ذلك بعض الكتاب واذا كان معطوفا عرفت الاسمين معا تقول الاحد والعشرون درهما لان حرف العطف فصل بينهما واعلم ان فى تعريف المضاف قد يكون المعرف الى جانب الاول كما تقدم وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة الالف وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف الدينار وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار الرجل وقد يكون بينهما أربعة اسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل وعلى هذا

ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف منصوب على التمييز فلو عرف المضاف اليه صار المضاف معرفة باضافته اليه والتمييز واجب التنكير ثم يجوز ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة الاف دينار جاز تعريف المضاف اليه نحو خمسة آلاف الدينار وكذلك حكم المائة والالف ولا تعرف لان مميزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الالاف لاضافتها والله أعلم

(الابتــــــداء)

بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تقييد لاطلاقه فى أول الخاتمة تعريف المضاف اليه من العدد الاضافى (قوله كما عرفت) أى من التمثيل سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لاضافتها) أى الى ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لان أل لا تدخل على المضاف فى مثل ذلك وأما ما وقع فى صحيح البخارى فى باب الكفالة فى القرض والديون ثم قدم الذى كان أسلفه وأتى بالالف دينار فأوله الدماميني بتقدير مضاف مبدل من المعرف أى بالالف ألف دينار قال ولا يقال ان أل زائدة لان ذلك لا ينقاس

(الابتــــــداء)

هذا شروع فى الاحكام التركيبة والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع مرفوعه المغنى عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدا والخبر لان الابتداء يستدعى مبتدا وهو يستدعى خبرا أو ما يسد مسده غالبا على ما ستعرفه فاطلق الابتداء وأراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ففى الترجمة به تأدية للمقصود مع الاختصار والاشارة الى عدم تلازم المبتدا والخبر فلا يقال ترجم لشئ ولم يبينه وبين شيأ ولم يترجم له نعم قد يقال هذه النكتة حاصلة لو قال المبتدا فلم لم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه آثر التعبير بالابتداء على التعبير بالمبتدا للاشارة فى الترجمة الى انه العامل فتأمل وقدم باب المبتدا على باب الفاعل لما قيل انه أصل المرفوعات لانه مبدوء به وقيل الفاعل لان عامله لفظى وقيل كل أصل قال الدماميني تظهر فائدة الخلاف فى نحو زيد جوابا لمن قام فعلى الاول يترجح كونه مبتدا محذوف الخبر وعلى الثانى يترجح كونه فاعلا لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال فى الاسمية والفعلية يقتضى ترجح كونه مبتدا محذوف الخبر مطلقا وأجاب بأن جملة من قام اسمية فى الصورة فعلية فى الحقيقة وبيان ذلك ان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم خالد الى غير ذلك لا أزيد قام أم عمرو أم خالد لان الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما أريد الاختصار وضعت كلمة من دالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة لعروض تقدم ما يدل على الذات فعلية فى الحقيقة فان أجبت بالفعلية نظرا الى جانب الحقيقة فالمطابقة حاصلة معنى وان أجبت بالاسمية نظرا الى الصورة فالمطابقة حاصلة لفظا فاذن لا ترجيح بمجرد المطابقة لوجودها فى الصورتين فبقى الترجيح باصالة الفاعل أو المبتدا اسالما فتدبر اه وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام

يليها

المبتدا هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبرا عنه أو وصفا رافعا لمستغنى به

يليها المسئول عنه أن أصل من قام أزيد قام أم عمرو أم خالد اذ المسئول عنه بمن قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدا هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع انه المترجم به لقصد تعريفه عند قوله ورفعوا مبتدأ بالابتدا وكأنه لم يعكس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل المقصود بالذات منها المبتدا ومرفوعه (قوله العارى الخ) أورد على التقييد به انه يخرج اسم ان ولا التبرئة مع انه يجوز رفع صفته على المحل فهو مبتدا وليس عاريا وأجيب بأنه باعتبار الرفع عار لان الحرف كالعدم باعتباره وانما يعتد به اذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض وفى الجواب تسليم انه مبتدا والذى يظهر لى منعه بدليل ما سيأتى فى بابى ان ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على القول بانه لا يشترط فى مراعاة المحل بقاء المحرز أى الطالب لذلك المحل لعدم المحرز هنا وهو الابتداء واذا عدم الابتداء عدم المبتدا وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) أل للجنس وقوله اللفظية نسبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان أريد باللفظ التلفظ أو الجزئى الى الكلى ان أريد الملفوظ والمراد اللفظية تحقيقا أو تقديرا لتدخل العوامل المقدرة وقوله غير الزائدة أى وشبهها كرب ولعل الجارة والقيدان للادخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبرا عنه) أى محدثا عنه فالاخبار لغوى لا مذكور ابعده خبره الاصطلاحى للزوم الدور ولاخذ الخبر حينئذ فى تعريف المبتدا وأخذ المبتدا فى التعريف الآتى للخبر وجعله حالا من الضمير فى العارى أولى من جعله حالا من الاسم وان اقتصر عليه شيخنا والبعض لثبوت الخلاف فى مجىء الحال من الخبر كالمبتدا (قوله أو وصفا الخ) عطف على مخبرا عنه المجعول حالا من الضمير فى العارى وفى ذلك تصريح باشتراط العروفى الوصف أيضا فيخرج نحو لاهية قلوبهم على انا لا نسلم انه رافع لمكتفى به كما قاله الروداني وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويلا ليدخل لا نولك أن تفعل لان نول وان كان مصدرا بمعنى التناول الا انه هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك تناوله فنولك مبتدا وأن تفعل نائب فاعله وقول المصرح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما فى الروداني وقال أبو حيان نولك مبتدا وأن تفعل خبره وأورد على التعريف انه غير جامع اذ لا يشمل أقل رجل يقول ذلك فان أقل مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا ولا غير قائم الزيدان فان غير مبتدا وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا وأجيب عن الاول بأن المعرف المبتدا الاطرادى وهذا سماعى لا يقاس عليه وانما لم يخبر عنه لانه ليس فى المعنى مبتدا اذ المعنى قل رجل

يقول ذلك وقيل لان صفة النكرة بعده أغنت عن الخبر فى الافادة على ان بعضهم أجاز جعل الجملة خبرا عن أقل وعن الثانى بان المبتدا مضاف للوصف الرافع والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد وبأن الوصف وان خفض لفظا فى قوة المرفوع بالابتداء وكأنه قيل ماقام الزيدان (قوله والمؤول) قد يدعى انه اسم حقيقة فلا اعتراض على ارادته فى التعريف بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز فيه أو يقال النحاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع الخ) أى لانه على تقدير أن وقيل الفعل اذا أريد به مجرد الحدث صح أن يسند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما فى سواء عليهم أأنذرتهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيكون المراد بالاسم مايعم الحقيقى والحكمى أفاده سم (قوله نحو بحسبك درهم) أى مما يلى حسبك فيه نكرة فان وليها معرفة نحو بحسبك زيد فالمعرفة هى المبتدا وحسبك الخبر لانه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الا فى نحو كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وفى النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام فى الاخبار بمعرفة عن المبتدا النكرة بتخصصه وجعل حسب مبتدا سواء وقع بعده نكرة أو معرفة لان الباء لاتزاد فى الخبر فى الايجاب والذى عليه الجمهور كما فى المغنى انه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا وهل المجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديرا ولا محذور فى اجتماع اعرابين لفظى وتقديرى من جهتين مختلفتين أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان واعلم ان زيادة الباء فى نحو بحسبك سماعية بخلاف زيادة من فى نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) اما نعت لخالق لرفعه تقديرا أو محلا على الخلاف والخبر محذوف أى لكم أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لان الوصف الذى له فاعل أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلته كذا فى يس والروداني ولا كون يرزقكم هو الخبر لان هل لا تدخل على مبتدا خبره فعل الا شذوذا عند سيبويه (قوله مخرج لاسماء الافعال) أى بعد التركيب (قوله ورافعا لمستغنى به يشمل الخ) الاولى ومستغنى به يشمل الخ لان الفاعل ونائبه من افراد المستغنى به لا الرافع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر يسبقه فيكون زيد مبتدا وقائم خبرا مقدما وأبوه فاعلا أو أبوه مبتدا ثانيا وقائم خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد وجوز بعضهم كون قائم مبتدا ثانيا وأبوه فاعلا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على ان المراد باستغناء الوصف بمرفوعه

استغناؤه

فالاسم يشمل الصريح والمؤول
نحو وأن تصوموا خير لكم وتسمع
بالمعيدى خير من أن تراه والعارى عن
العوامل اللفظية يخرج نحو الفاعل واسم
كان وغير الزائدة لادخال نحو بحسبك
درهم وهل من خالق غير الله ومخبرا عنه
أو وصفا الى آخره مخرج لاسماء الافعال
والاسماء قبل التركيب ورافعا لمستغنى به
يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو
أمضروب العبدان ويخرج به نحو أقائم من
قولك أقائم أبوه زيد فان مرفوعه غير
مستغنى به وأو فى التعريف للتنويع
لا للترديد أى المبتدا نوعان مبتدا له خبر
ومبتدا له مرفوع أغنى عن الخبر

استغناؤه عن الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستفهام فى المثال داخل فى الحقيقة على زيد لا عليه وقد يمنع فتأمل نعم يظهر لى أن محل المنع اذا لم يعلم المرجع أما اذا علم كان جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فلا منع لان التركيب حينئذ بمنزلة أقائم أبو زيد ويشعر بهذا تعليلهم واعلم ان قولهم الوصف مع مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستثنى منه الوصف الواقع مبتدا استغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا الوصف الواقع صلة لال الموصولة على قول كما مر لانه فى قوة الفعل فى الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء به قصد التقسيم أو كونه قرينا للثانى المعرف (قوله والثانى فاعل أغنى عن الخبر) قال فى التسهيل لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة اه (قوله أغنى عن الخبر) أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه ان له خبرا أغنى عنه المرفوع مع انه لا خبر له أصلا لانه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أى مقيم والظعن الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله نهج عرقوب) أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل فى اخلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أى الوصف المذكور فى المثال ولو قال على هذين المبتدأين كما فعل المكودى والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لا فرق بين أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله النصب كما يأتى ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدرا نحو أفى الدار زيد وأعندك عمرو على أحد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدا مؤخرا أو فاعلا لمبتدا محذوف تقديره كائن مثلا أغنى هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقر مثلا محذوف فهى فعلية أو فاعلا للظرف فهى ظرفية كذا فى المغنى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوبا نحو هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره وما قرشى الزيدان والظاهر عندى ان مثل ذلك نحو أذو مال العمران لانه فى معنى المشتق ثم رأيت فى كلام الشارح عند قول المصنف وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن مايؤيده (قوله أو كيف أو من أو ما) نحو كيف جالس العمران وما راكب البكران ومن ضارب الزيدان وكيف فى الاول فى محل نصب على الحال وما ومن فى الآخرين فى محل نصب على المفعولية وكالادوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كأين ومتى (قوله أو ضميرا منفصلا) فلا يسد المستتر مسد الخبر فاذا قلت أقائم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدا والضمير المستتر فيه فاعلا سد مسد الخبر بل قاعد خبر مبتدا محذوف أى هو قاعد واذا قلت أقائم الزيدان وأردت العطف

وقد أشار الى الاول بقوله (مبتدأ زيد
وعاذر خبر) أى له (ان قلت زيد عاذر من
اعتذر) والى الثانى بقوله (وأول) من
الجزأين (مبتدأ والثانى) منهما (فاعل
اغنى) عن الخبر (فى) نحو (أسارذان)
الرجلان ومنه قوله وقوله
أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا
أمنجز أنتم وعدا وثقت به
أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب
(وقس) على هذا ما أشبهه من كل وصف
اعتمد على استفهام ورفع مستغنى به
ثم لا فرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل
أو اسم مفعول أو صفة مشبهة ولا فى
الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو بهل
أو كيف أو من أو ما ولا فى المرفوع بين أن
يكون ظاهرا أو ضميرا منفصلا

(وكاستفهام) في ذلك (النفي) الصالح
لمباشرة الاسم حرفا كان وهو ما ولا وان
أو اسما وهو غير أو فعلا وهو ليس الا أن
الوصف بعد ليس يرتفع على انه اسمها
والفاعل يغني عن خبرها وكذا ما الحجازية
وبعد غير يجر بالاضافة وغير هي المبتدا
وفاعل الوصف أغنى عن الخبر ومن النفي
بما قوله
خليلي ما واف بعهدي أنتما
اذا لم تكونا لي على من أقاطع
ومن النفي بغير قوله
غير لاه عداك فاطرح اللهو
ولا تغترر بعارض سلم
وقوله
غير مأسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن
(وقد يجوز) الابتداء بالوصف المذكور

وجب افراد الوصف المعطوف وابراز الضمير منفصلا فتقول أم قاعد هما وحكى أم قاعدان على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدا لانه عطف بأم المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وانما جاز ذلك لانهم يتوسعون في الثواني اه فأشار الى فاعلية الضمير المستتر واغنائه عن الخبر لانه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل ومثله يجري في المثال الاول وجوز غيره كون قاعدان خبر مبتدا محذوف أي أم هما قاعدان فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس ماسبق في أقائم زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفي) أي ولو معنى نحو انما قائم الزيدان لانه في قوة قولك ما قائم الا الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم ان النفي المنقوض يكفي في الاعتماد وأفهم تقييدهم الاعتماد بالنفي والاستفهام ان مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز في زيد قائم أبواه كون قائم مبتدا وان اعتمد على المخبر عنه كما في المغني قال في التصريح وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر قولان أرجحهما الثاني كما في المغني (قوله الصالح الخ) حمل الشارح الاستفهام والنفي في عبارة المصنف على اللفظ المستفهم به واللفظ المنفي به فوصف النفي بالصالح الخ وقسمه الى حرف وغيره لان هذا شأن اللفظ لا المعنى المصدري ولا عيب فيما صنع وان عابه البعض تبعا لشيخنا ولو أبقى الشارح المصدر على ظاهره وقال النفي بلفظ صالح الخ لصح أيضا واحترز بالصالح عما لا يصلح مما يختص بالفعل كلن ولم ولما (قوله على انه اسمها) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدا في الاصل وكذا يقال في اسم ما الحجازية وقوله يغني عن خبرها وادخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغنيا عن خبر مبتدا في الاصل وكذا يقال في خبر ما الحجازية ثم في اغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك ويظهر انه لا يقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار اغنائه عن خبر ليس أو ما لانه ليس لليس أو ما في هذه الحالة خبر حل محله الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير يجر بالاضافة) وادخاله فيما نحن فيه باعتبار ان ما أضيف اليه أي الى هذا الوصف مبتدا والمضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد أو باعتبار انه في قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطرح اللهو) بتشديد الطاء وكسر الراء والسلم بالكسر والفتح الصلح أي بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم ان المذاهب ثلاثة كما في الهمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ومذهب

من غير اعتماد على نفي أو استفهام (نحو
فائز أولو الرشد) وهو قليل جدا خلافا
للاخفش والكوفيين ولا حجة في قوله
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا
مقالة لهبي اذا الطير مرت
لجواز كون الوصف خبرا مقدما على حد
والملائكة بعد ذلك ظهير وقوله
هن صديق للذي لم يشب (والثان مبتدا)
مؤخر (وذا الوصف) المذكور (خبر)
عنه مقدم (ان في سوى الافراد) وهو
التثنية والجمع (طبقا استقر) أي استقر
الوصف مطابقا للمرفوع بعده نحو أقائمان
الزيدان وأقائمون الزيدون ولا يجوز أن
يكون الوصف في هذه الحالة مبتدا وما
بعده فاعلا أغنى عن الخبر الا على لغة
أكلوني البراغيث

المصنف وهو الجواز بقبح كما صرح به في التسهيل وأشار اليه هنا بقد لان تقليل الجواز كناية عن قبحه وأشار اليه الشارح أيضا بقوله وهو قليل جدا ومذهب الكوفيين والاخفش وهو الجواز بلا قبح فقول الشارح خلافا للاخفش والكوفيين أي في قولهم بالجواز بلا قبح وفي كلامه حذف أي وللبصريين في قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حجة أي للمصنف والاخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله الخ فهو تورك من الشارح على بعض أدلتهم على أصل الجواز بعد موافقته اياهم في المستدل عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما ادعاه البعض من منافاتها لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المسوغ للابتداء به مع انه نكرة عمله في المرفوع بعده لا اعتماده على المسند اليه وهو المرفوع وأما تعليل المصرح وتبعه شيخنا والبعض بأن الاخفش أي والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد فمقتضاه عدم الاعتماد هنا وليس كذلك كما عرفت ولئن سلم فالتعليل بعدم اشتراط الاعتماد لا يأتي على مذهب المصنف لانه مع كونه يجوز ابتدائية الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام يشترط في عمله الاعتماد الاعم كما سيأتي في باب اعمال اسم الفاعل فتأمل (قوله خبير بنو لهب الخ) المعنى ان بني لهب عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة رجل لهبي اذا زجر وعاف حين يمر عليه الطير وزجر الطير بالزاي فالجيم فالراء عيافته وهي كما في القاموس ان تعتبر بأسمائها ومساقطها وانوائها فتسعد أو تتشاءم (قوله على حد الخ) جواب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد وحاصله انه على طريقة الآية وتوجيهها ان ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذا ما يوازنه كذا قالوا وفيه انه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في فعيل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينافي ما قالوه من ان محل استوائهما فيه اذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينافي سماعه في فعيل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة المصدر نكتة السماع لا علامة الجواز باطراد فاحفظه فانه نفيس (قوله والثان مبتدا) بابدال الهمزة أقائم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أي سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كالمفرد (قوله مطابقا) أشار به الى ان الطبق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه وانه حال من فاعل استقر وليس الطبق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حالية المصدر سماعية وحتى يقال الاولى جعله تمييزا محولا عن فاعل استقر أي استقر طبقه أي مطابقته

ثم ما ذكره البعض تبعا للمعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا فى الافراد) مثل ذلك ما اذا كان الوصف يستوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب زيد أو الزيدان أو الزيدون (قوله جاز الامران) لكن الارجح الاول وهو كون الوصف مبتدا وما بعده فاعلا لان الاصل عدم التقديم والتاخير بل يتعين فى صورتين لمانع فيهما من الثانى وهما أحاضر القاضى امرأة ونحو أراغب أنت عن الهتى يا ابراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور والمانع من الثانى فى الصورة الاولى لزوم عدم تطابق المبتدا والخبر وفى الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول باجنبى وهو أنت وقد يتعين الابتداء لمانع من الفاعلية نحو أفى داره زيد اذ يلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما أفى داره قيام زيد فمنعه الكوفيون مطلقا أما على الفاعلية فلما مر وأما على الابتداء فلان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما أضيف اليه المبتدا والمستحق للتقديم هو المبتدا وأجازه البصريون على الابتداء للسماع ولان ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين فى نحو أقائم أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفيون ابتدائية الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويجاب بأنه انما انفصل مع الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ولان مرفوع الوصف سد فى اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا فى المغنى واعلم ان صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة فى المطابقة وهى أقائم زيد أقائمان الزيدان أقائمون الزيدون وحكم الاولى جواز الامرين وحكم الاخيرتين تعين كون الوصف خبرا مقدما وست فى عدمها أقائم الزيدان أقائم الزيدون أقائمان زيد أقائمون زيد أقائمان الزيدون أقائمون الزيدان وحكم الاولين من الست تعين كون الوصف مبتدا وما بعده فاعلا وحكم الاربع الاخيرة الفساد واذا فصلت الجمع الى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتى عشرة صورة اذا علمت ما تلوناه عليك ظهر لك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور تسعة بالموحدة قصور بقى شئ آخر وهو انه أورد على تجويز كون الثانى مبتدا مؤخرا ان تأخيره يلبس بالفاعل وقد منعوا تأخيره فى زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدا فى أقائم زيد اجمال لا الباس بخلاف اللازم على التاخير فى زيد قام ولئن سلم انه الباس فليس فيه كبير ضرر لان الجملة اسمية على كل حال بخلافه فى زيد قام فافهم (قوله أى العرب) لو قال أى

فان تطابقا فى الافراد فجاز الامران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند (ورفعوا) أى العرب

سيبويه وموافقوه لكان احسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدا بالابتداء ذكره البعض ولك أن تقول ليس فى عبارته ما يقتضى انهم حكموا بان رفع المبتدا بالابتداء اذ غاية مفادها ان العرب رفعوا المبتدا وان رفعهم اياه حاصل بالابتداء اى بحسب ما فهم سيبويه وموافقوه ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم ان الابتداء فى اللغة الافتتاح وفى الاصطلاح قيل كون الاسم معرى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أولا ليخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه اذ يلزم معنى الابتداء بالاسم فى اللغة وفى الاصطلاح الاهتمام به فعلم ان جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط ثم قيل ان الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لان معناه كونها مبتدأ بها ويمكن أن يجاب بان الاهتمام والجعل فى كلامه مصدران للمبنى للمجهول (قوله ليسند اليه) لا يشمل ابتداء الوصف المستغنى بمرفوعه عن الخبر لعدم اسناد شئ اليه لانه مسند فلو قال للاسناد لكان أولى (قوله كذاك) أى كرفع المبتدا بالابتداء رفع الخبر بالمبتدا فى الانتساب اليهم فكذاك خبر مقدم ورفع مبتدا مؤخر وبالمبتدا ظرف لغو متعلق برفع و يحتمل ان كذاك حال وما بعده مبتدا وخبر والاول أقرب (قوله فأما الذى الخ) أى المبتدا الذى والضمير المنفصل الاول للشئ والثانى للذى وأشار به الى ان الخبر غير المبتدا فى المعنى أى بحسب الماصدق لا المفهوم على ما سيأتى تفصيله وقوله فان المبنى عليه أى فان الشئ المبنى عليه أى على ذلك الذى بنى عليه شئ وقوله كما ارتفع هو أى ذلك الذى بنى عليه شئ واعترض القول برفع المبتدا للخبر بأن المبتدا عين الخبر فى المعنى فيلزم رفع الشئ نفسه وبأن المبتدا قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد معمولين بغير اتباع ولا نظير له وبانه قد يكون جامدا كزيد والعامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله عليه والمبتدا ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الاول بأن الخبر عين المبتدا فى الماصدق فقط أما فى المفهوم فمختلفان على ان اختلاف اللفظ يكفى وعن الثانى بأن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن الثالث بأن ما ذكر فيه انما هو فى العامل المحمول على الفعل والمبتدا ليس عمله فى الخبر بالحمل على الفعل بل بالاصالة (قوله لانه اقتضاهما) أى استلزمهما لان الابتداء يستلزم مبتدا والمبتدا يستلزم خبرا أو ما يسد مسده (قوله ونظير ذلك الخ) فى التنظير نظر اذ العامل فى النظير لفظ كان لا التشبيه المقتضى لما ذكر بخلاف

(مبتدا بالابتدا) وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدما ليسند اليه فهو أمر معنوى (كذاك رفع خبر بالمبتدا) وحده قال سيبويه وأما الذى بنى عليه شئ هو هو فان المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وقيل رافع الجزءين هو الابتداء لانه اقتضاهما ونظير ذلك ان معنى التشبيه فى كان لما اقتضى مشبها ومشبها به كانت عاملة فيهما

مانحن فيه وأيضا العملان فى النظير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعترض بأن من العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدا المتعدد الخبر وأجيب بأن الخبر المتعدد فى المعنى متحد وهو لا يظهر فى نحو زيد عالم شجاع الا أن يقال هو فى تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بأن أقوى العوامل) وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظير له) أى من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بأن العامل عنده مجموع الامرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (قوله مترافعان) أى رفع كل منهما الآخر لطلب كل منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به فى صاحبه نحو أياما تدعوا وقد يفرق باتحاد العمل فى المقيس واختلافه فى المقيس عليه (قوله لفظى) أى لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم بأنك اذا قلت زيد قائم وعمرو جالس وأردت جعله من عطف المفردات يكون صحيحا على القول بأن العامل فى الجزءين الابتداء بخلافه على بقية الاقوال للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين (قوله والخبر الخ) لم يكتف بالاشارة بقوله وعاذر خبر الى تعريفه كما اكتفى بالاشارة فى المبتدا اهتماما بحط الفائدة وتوطئة الى تقسيمه الى مفرد وجملة نعم (قوله المتم الفائدة) أى المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه حصولها قبله بالمسند والمسند اليه وانما هو متم لها أى زيادة فيها فلا يصدق الحد الا بالفضلة والمراد المتم الفائدة ولو بواسطة شئ يتعلق به فدخل نحو بل أنتم قوم تجهلون وأوردان التعريف غير جامع لخروج خبر المبتدا الثانى فى نحو قولك زيد أبوه قائم اذ لا يحصل به مع مبتدئه فائدة اذ الجملة الواقعة خبرا غير مقصود اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيها من قبيل التقييدية لا التامة فمعنى زيد أبوه قائم زيد قائم الاب وأيضا لا بد فى افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب فى قولك زيد يضرب أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزء خبر وأجيب عن الاول بان المراد المتم الفائدة ولو بحسب الاصل والجملة الواقعة خبرا خبرها قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد وتوقف الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثانى بان المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التى أفادها يضرب وحده غير الفائدة المطلوبة التى يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم انه استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وقوعه فى كلامهم وخرجه بعضهم عن ان الاستدراك خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذا فى الشهاب على البيضاوى

(قوله

وضعف بان أقوى العوامل لا يعمل
رفعين بدون اتباع فالبس أقوى أولى ان
لا يعمل ذلك وذهب المبرد الى ان الابتداء
رافع للمبتدا وهما رافعان للخبر وهو قول
بما لا نظير له وذهب الكوفيون الى انهما
مترافعان وهذا الخلاف لفظى (والخبر
الجزء المتم الفائده)

(قوله مع مبتدا) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه فقول الشارح بعد فلا يرد الفاعل أى فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع وما قاله البعض من انه لو قيل بدل قولهم خرج الفاعل ونائبه خرج الفعل لكان حسنا لانه الذى يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا عن غيره مدفوع بأن الفاعل يلتبس أيضا بالخبر من جهة كون كل اسما ملازم الرفع متأخرا عن مصاحبه من مبتدا أو فعل (قوله بدلالة المقام) راجع لكل من قوله مع مبتدا وقوله غير الوصف المذكور أما فى الاول فلدلالة قوله مبتدا زيد الخ على ان الخبر لا يصاحب الا المبتدا وأما فى الثانى فلدلالة قوله أغنى على ان الوصف لا خبر له (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعنى نائب الفاعل (قوله كالله بر) أى محسن والايادى جمع أيد جمع يد بمعنى النعمة مجازا (قوله مفردا) حال من فاعل يأتى (قوله وهو الاصل) أى الغالب أو السابق لانه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله ويأتى جملة) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا لما سيفيده كلامه من انهما لا يخرجان عن المفرد والجملة واعلم ان الجملة أعم من الكلام لانه لا يشترط أن يكون اسنادها مقصودا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهى فعل مع فاعله) لو قال كالفعل مع فاعله الخ لكان أحسن ليدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيهات والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك ولا فرق فى الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق ان الغرض من النعت تمييز المنعوت للمخاطب ولا تميزه الا بما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لان مدلولها لا يحصل الا بها لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبا كانت أو غيره لم تكن خبريتها عن المبتدا باعتبار نفس معناها لقيامه بالطالب والمتمنى لا بالمبتدا بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدا فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم وليس حالا من أحوال زيد الا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فكأنه قيل زيد مطلوب ضربه أو مستحق لان يطلب ضربه وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو فى غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على انه لا اسناد للجملة من حيث هى جملة الى زيد بل القيام فى نفسه مسند الى الاب ومع تقييده مسند الى زيد وأما المجموع المركب من الاب والقيام والنسبة الحكمية بينهما فلم يسند الى زيد ولذلك يؤولون زيد قام

مع مبتدا غير الوصف المذكور وبدلالة
المقام والتمثيل بقوله (كالله بر والايادى
شاهده) فلا يرد الفاعل ونحوه (ومفردا
يأتى) الخبر وهو الاصل والمراد بالمفرد هنا
ما ليس بجملة كبرة وشاهدة (ويأتى جمله)
وهى فعل مع فاعله نحو زيد قام وزيد قام
أبوه أو مبتدا مع خبره نحو زيد أبوه قائم

أبوه بأنه قائم الاب وقولهم الخبر الجملة بأسرها توسع اه (قوله حاوية معنى الذى الخ) أى مشتملة على مايدل على معنى المبتدا (قوله وذلك) أى احتواؤها على معنى المبتدا (قوله بأن يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذى عطف هو أو ملابسه على شئ فى الجملة بالواو خاصة لانها لمطلق الجمع فالاسمان معها أو الاسماء كمثنى أو جمع فيه ضميره نحو زيد قام عمرو وهو أو وأبوه والذى فى نعت أو بيان شئ فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبه أو ضربت عمرا أخاه فان قدرت أخاه بدلا امتنعت المسئلة بناء على المشهور ان عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جملة اخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية أعجبتنى هو لان هو بدل اشتمال (فائدة) قد يكون الضمير الذى فى الجملة لغير المبتدا ويحصل به الربط لقيامه مقام ظاهر مضاف لضمير المبتدا كما فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بناء على قول الناظم كالكسائى الاصل يتربص أزواجهم فجئ بالنون مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف كسائر الضمائر وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى ضمير المبتدا وقيل يقدر أزواج قبل الذين وقيل يقدر أزواجهم قبل يتربصن وقيل يقدر بعدهم بعد يتربصن كذا فى المغنى (قوله نحو السمن الخ) وكقراءة ابن عامر فى سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وهى تشكل على مانقله الدماميني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا كان مبتدا قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبى الربيع فقال جاء فى الشعر وفى قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصفار عن الكسائى والفراء اجازة ذلك اه قال فى المغنى ولم يقرأ ابن عامر برفع كل فى سورة النساء بل بنصبه كالجماعة مناسبة للفعلية قبله والفعلية بعده (قوله منوان) تثنية منا كعصا مكيال أو ميزان وتقلب ألفه ياء أيضا فى التثنية كذا فى القاموس وهو مبتدا ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أى منوان منه (قوله زوجى الخ) ليس بيت شعر كما توهم وكنت بذلك عن لين بشرته وطيب رائحته والزرنب نوع من الطيب وقيل نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله والالزم جواز نحو زيد الاب قائم) قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضا لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ماذهبوا اليه من تقديره أو منه اذا لم يلزم اللبس والاوجب التصريح به لانا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظير ذلك (قوله وهو فاسد) لايهامه ان الاب نعت لزيد وان زيدا القائم مع انه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها اشارة الخ)

ويشترط فى الجملة أن تكون (حاوية معنى) المبتدا (الذى سيقت) خبرا (له) ليحصل الربط وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظا كما مثل أو نية نحو السمن منوان بدرهم أى منوان منه أو خلف عن ضميره كقولها زوجى المس مس أرنب • والريح ريح زرنب قبل ال عوض عن الضمير والاصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى أى مأواه والصحيح ان الضمير محذوف أى المس له أو منه وهى المأوى له والالزم جواز نحو زيد الاب قائم وهو فاسد أو كان فيها اشارة اليه نحو

عطف

عطف على مدخول ان فى قوله بان يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو اشارة اليه الخ لكان أخصر وأنسب (قوله ولباس التقوى) أى على قراءة من رفع لباس وان ذلك مبتدا اما على قراءة النصب عطف على لباسا وهى سبعية أيضا والرفع على انه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسى وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على ان النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد (قوله أو اعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وان كان فيها أكثر لان وضع الظاهر موضع المضمر قياسى وان لم يكن باللفظ الاول ذكره البعض (قوله ما الحاقة) ما للاستفهام التفخيمى مبتدا ثان خبره مابعده وسوغ الابتداء بها عمومها على انها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بمعناه) أى حال كون الاعادة ملتبسة بمعناه لا بلفظه الاول (قوله نحو زيد نعم الرجل) أى بناء على الاصح ان أل للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدا خبره الجملة قبله وان أل للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) قد يقال لا مانع من التزام جوازه أخذا من هذا الكلام اللهم الا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله (قوله أن يخرج المثال) أى زيد نعم الرجل هذا هو الظاهر أى ويخرج البيت على انه من اعادة المبتدا بلفظه بناء على ارادة الجنس فى المبتدا واسم لا (قوله بناء على صحته) أى صحة ماقاله أبو الحسن وانما قال ذلك لمخالفة الجمهور له (قوله وعلى ان أل) أى وبناء على ان أل (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مبالغة (قوله أو وقع بعدها الخ) زاد فى المغنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة مشتملة على ضمير المبتدا جملة اخرى خالية منه بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة (قوله اما معطوفة الخ) التحقيق ان الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو لا المعطوف عليها فقط فالرابط حينئذ الضمير وانظر هل يقال مثل ذلك فى نحو زيد يقوم عمرو ان قام الظاهر نعم (قوله يحسر) بضم السين أى ينكشف ويأتى متعديا أيضا فيقال حسره أى كشفه ويجم بضم الجيم وكسرها أى يكثر ويترا كم ثمنى (قوله أو الواو) أى بناء على ان الواو للجمع فى الجمل أيضا وورده فى المغنى بجواز هذان قائم وقاعد دون يقوم ويقعد وفى كلام الرضى أو ثم فانه قال الجملة التى يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصفة والصلة اذا عطفت جملة اخرى متعلقة بها معنى بكون مضمونها بعد مضمون الاولى بتراخ أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما فى اختها التى هى كجزئها سواء كان مضمون الاولى سببا لمضمون الثانية كما فى مثال الذباب أولا

ولباس التقوى ذلك خير أو اعادته بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة قال أبو الحسن أو بمعناه نحو زيد جاءنى أبو عبد الله اذا كان أبو عبد الله كنية له أو كان فيها عموم يشمله نحو زيد نعم الرجل وقوله اما القتال لا قتال لديكم كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه زيد مات الناس وخالد لا رجل فى الدار وهو غير جائز فالاولى أن يخرج المثال على ماقاله أبو الحسن بناء على صحته وعلى أن أل فى فاعل نعم للعهد لا للجنس أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها اما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه وقوله وانسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق قال هشام أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها واما شرطا مدلولا على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام

كما تقول الذى جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذى يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى جاء ثم غربت الشمس زيد لان المعنى الذى تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذى تزول الجبال ولا يزول انا اذ المعنى الذى يقترن عدم زواله بزوال الجبال انا فهاهنا تساوى الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوى وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذى قام وقعدت هند انا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوى وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذى قام وقعدت هند فى تلك الحال انا اه وأقره الدمامينى الا انه نظر فى قصر التعلق المعنوى فى الواو على الاقتران اذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخى كما تقول الذى قام وقعدت هند بعقب تلك الحال أو بتراخ عنها انا (قوله وان تكن اياه معنى الخ) قال يس قال الناظم فى شرح التسهيل الجملة المتحدة بالمبتدا معنى كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اه وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه ان أريد بكون الجملة نفس المبتدا الاتحاد فى الماصدق ولو باعتبار قصد المتكلم دون الوضع فكل مبتدا وخبر كذلك أو فى المفهوم فباطل لانه يؤدى الى الغاء الحمل اه وهذا يدل على ان المراد بالشأن القصة والحديث وان المراد بخبره لفظ الجملة كما فى منطوق الله حسبى لان المراد بالشأن الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وان نقله البعض عن البهوتى وأقره ومما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشان لا يكون الا جملة اذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة والصفة لصح الاخبار عنه بالمفرد بأن يقال هو الاحدية مثلا فتنبه (قوله اكتفى) أى المبتدا بها والمعنى انه لا ضمير فيها لانه مستغنى عنه مع امكان الاتيان به (قوله كنطق الله حسبى) الحكم على الخبر فى هذا المثال ونحوه بأنه جملة انما هو بحسب الظاهر أما فى الحقيقة فمفرد كما قاله المرادى لان المقصود بالجملة لفظها فالمعنى منطوق هذا اللفظ والمراد بالنطق المنطوق والاضافة فى نطق للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والايصال والاصل وكفى به حسبا لان الاكثر فى فاعل كفى ان يجر بالباء الزائدة اه خالد مع زيادة (قوله وآخر دعواهم) أى دعائهم قال البعض كغيره ان مخففة من الثقيلة اه وهو غير مناسب لجعل الشارح الآية من الاخبار بجملة هى عين المبتدا فى المعنى لان الخبر حينئذ مفرد لتأولها مع معموليها بمصدر وجعلها تفسيرية يمنعه ان التفسيرية يشترط كونها بعد جملة فيها معنى القول دون حروفه لانها هنا بعد مفرد فتأمل (قوله منه) قدره للاشارة الى ان الجامد مبتدا ثان خبره فارغ

(وان تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدا (اياه معنى اكتفى بها) عن الرابط (كنطق الله حسبى وكفى) فنطق مبتدا وجملة الله حسبى خبر عنه ولا رابط فيها الا انها نفس المبتدا فى المعنى والمراد بالنطق المنطوق ومنه قوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وقوله عليه الصلاة والسلام أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله (و) الخبر (المفرد الجامد) منه

والجملة

والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير فى قوله وان يشتق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزا عند القرينة وهى هنا استحالة كون الجامد مشتقا وفيه ان جعل الجامد مبتدا ثانيا بتقدير الرابط خلاف المتبادر أيضا الا أن يقال تقدير الرابط كثير بخلاف ارجاع الضمير الى الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبى خطأ مستدلا بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان نوزع فى التخطئة (قوله فارغ) أى على الصحيح خلافا للكوفيين فى قولهم بتحمله الضمير ومحل الخلاف الجامد الذى ليس فى تأويل المشتق أما هو كأسد بمعنى شجاع فيتحمل اتفاقا والمناطقة يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق فى نحو هذا زيد لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولا عندهم أصلا فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصرا فى شخص فيؤول زيد فى نحو هذا زيد بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط فى الخبر أن يكون مشتقا كذا فى شرح الجامع وقوله والمناطقة أى جمهورهم والا فمنهم من لا يوجب ذلك لتجويزه حمل الجزئى الحقيقى (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الاخص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى الاعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح ارادته هنا لخلو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربعة من الصفات التى أهملت مصادرها واستظهر بعضهم ان نحو ربعة ليس مشتقا أصلا بل اجرى مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف فى نحو شمردل بمعنى طويل (قوله فهو ذو ضمير) أى واحد نعم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلو حامض ففيه خلاف قيل انه واحد تحمله معنى المجموع المجعول خبرا وهو مز لانه لا يجوز خلو الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولا أن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان فى معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كله حلو وكله حامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستتر فى الاول لانه الخبر فى الحقيقة والثانى كالصفة والتقدير الرمان حلو فيه حموضة وقال الفارسى واحد مستتر فى الثانى لان الاول بمنزلة الجزء من الثانى والثانى هو تمام الخبر وقال أبو حيان اثنان تحملهما جزآ الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبرا على حدته لان المعنى انه ذو طعم بين الحلاوة والحموضة الصرفتين قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء

(فارغ) من ضمير المبتدا خلافا للكوفيين (وان يشتق) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به فى شرح التسهيل (فهو ذو ضمير)

بعدهما اسم ظاهر نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتحمل الا أحدهما تعين أن يكون الرمان مرفوعا به وان قلنا يتحمل كل كان من باب التنازع كذا في الهمع ومحل كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارغا لانه لا يرفع فاعلين نحو زيد قائم أبوه (قوله مستكن) أى وجوبا الا لعارض يقتضى البروز كالحصر في نحو زيد ما قائم الا هو والجريان على غير من هو له في نحو زيد عمرو ضاربه هو ومذهب سيبويه جواز الابراز كما يؤخذ من تجويزه في نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وتوكيدا للضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدا) الظاهر ان المراد الى مبتدا ذلك الخبر وأورد عليه انه قد يرجع الى غيره في نحو زيد عمرو ضاربه هو وأجيب بان كلامه جرى على الغالب وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزنه الخ وأجاب شيخنا بأن فرض كلام الناظم في المستكن فلهذا قال الشارح يرجع الى المبتدا والضمير في المثال المذكور بارز وهذا جواب وجيه كما لا يخفى على نبيه فالبعض الذى شنع عليه هو الاحق بالتشنيع والاجدر باللوم والتقريع لا يقال جوابه وان دفع ايراد المثال المذكور لا يدفع ايراد نحو زيد هند ضاربها لان الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غير مبتدئه لانا نقول المتن جار على مذهب البصريين من وجوب ابراز الضمير اذا اجرى الخبر على غير من هو له مطلقا وحينئذ لا يصح هذا المثال فلا يرد أصلا فافهم (قوله ففى هذا الاخبار ضمير المبتدا) ويرتفع بها الظاهر اذا جرت على غير من هى له كما يرتفع بالمشتقات نحو زيد أسد أبوه قاله الفارضى (قوله وأبرزنه) يوهم كلامه ان وجوب الابراز خاص بضمير الخبر المفرد مع انه يجب في الجملة أيضا نحو زيد عمرو ضربه هو لوجود المحذور فيها أيضا وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو في داره هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الايهام قال أبو حيان نعم وخالفه المرادى (قوله حيث تلا الخبر) مثله الحال والنعت والصلة نحو ركب عمرو والفرس طارده هو ومررت بزيد برجل ضاربه هو وبكر الفرس الراكبه هو وكذا اذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فالفعل كالوصف المفرد في الثلاثة والخبر حكما وخلافا كما في الهمع (قوله مثاله) أى الابراز عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل الا الرضى فانه قال تأكيد للضمير المستتر وفي صورة الامن فاعل عند البصريين وجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيدا وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الزيدان ضاربتهما هما وعلى تقدير كونه تأكيدا ضاربتاهما هما ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب

مستكن) فيه يرجع الى المبتدا والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهى من الجوامد وهو اصطلاح (تنبيهان) الاول في معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أى شجاع وعمرو تميمى أى منتسب الى تميم وبكر ذو مال أى صاحب مال ففى هذه الاخبار ضمير المبتدا * الثانى يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا فالألف في قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون بل حرفا تثنية وجمع وعلامتا اعراب (مطلقا) (وأبرزنه) أى الضمير المذكور (حيث تلا) الخبر (ما) أى وان أمن اللبس (ليس معناه) أى معنى الخبر أى مبتدا (له) أى لذلك المبتدا (محصلا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند ارادة الاخبار بضاربية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو فضاربه خبر عن عمرو ومعناه وهو الضاربية لزيد وبابراز الضمير علم ذلك ولو استتر لاذن التركيب بعكس المعنى

افراد الوصف في مثل ذلك الا في لغة أكلونى البراغيث قاله الدمامينى (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللقانى ينبغى أن يخص بظهوره اذا لم يلبس استتاره عموم قوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ (قوله واستدلوا لذلك الخ) وجه التمسك به ان قومى مبتدا أول وذرى المجد مبتدا ثان وبانوها جمع بان من بنى يبنى خبر الثانى والجملة خبر الاول والهاء عائدة على ذرى المجد والعائد على المبتدا الاول مستتر في بانوها فقد جرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير لكون اللبس مأمونا للعلم بأن الذرى مبنية لا بانية ولو أبرز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لان الوصف كالفعل اذا أسند الى ظاهر أو ضمير منفصل مثنى أو جمع وجب تجريده من علامتهما وعلى غير الفصحى بانوها هم وأجاب البصريون باحتمال أن يكون ذرى المجد معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور والاصل بانون ذرى المجد بانوها وفيه ان اسم الفاعل هنا بمعنى المضى ومجرد من أل فلا عمل له فلا يفسر عاملا وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر (فائدة) تكتب ذرى بالالف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو وبياء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) أى من مفهوم قوله ما ليس معناه له محصلا (قوله بظرف) أى تام يحصل بالاخبار به فائدة أخذا من تعريف الخبر السابق والمراد بالظرف ما يعم المكانى والزمانى الواقع خبرا عن غير جثة أو عنها مع الفائدة وقصره على المكانى كما فعل البعض قصور (قوله مع مجروره) لو قال ومجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته ان المجرور قيد للخبر الذى هو حرف الجر كما هو شأن الحال والنعت لا جزء منه هذا وقد حقق الرضى ان المحل أى محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على انه الخبر أو بالمتعلق الملفوظ به في نحو زيد جالس في الدار وذهبت بزيد أو الرفع بالمبنى للمجهول في نحو مر بزيد انما هو للمجرور فقط لان الجار لتوصيل معانى الافعال وما في حكمها الى الاسماء كالهمزة والتضعيف في أذهبت زيدا وفرحته لكن هذا الذى حققه لا يقتضى ان الاخبار في الظاهر الذى أراده المصنف بالمجرور فقط فتفريع البهوتى على كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وان المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا لعلاقة المجاورة غلط وان نقله البعض وأقره وقال السيد في حواشى الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر وللمجرور فقط في اللغو نحو أنعمت عليهم ومر بزيد اه ومراده بالمحل الذى للمجموع في الخبر الظرفى محل الرفع بناء على ان الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافى ما للرضى فتنبه والحاصل ان محل المجموع في المستقر تارة يكون رفعا اذا

ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربها هو وهند زيد ضاربته هى فيجب الابراز أيضا لجريان الخبر على غير من هو له وقال الكوفيون لا يجب الابراز حينئذ ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله
قومى ذرى المجد بانوها وقد علمت ❊ بكنه ذلك عدنان وقحطان
(تنبيهان) الاول من الصور التى تلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهرا نحو زيد قائم أبوه فالهاء في أبوه هو الضمير الذى كان مستكنا في قائم ولا ضمير فيه حينئذ لامتناع أن يرفع شيئين ظاهرا ومضمرا الثانى قد عرفت انه لا يجب الابراز في زيد هند ضاربته ولا هند زيد ضاربها ولا زيد عمرو ضاربه تريد الاخبار بضاربية عمرو لجريان الخبر على من هو له بل يتعين الاستتار في هذا الاخير لما يلزم على الابراز من ايهام خلاف المراد (وأخبروا بظرف) نحو زيد عندك (أو بحرف جر) مع مجروره نحو زيد في الدار

كان خبرا وتارة يكون نصبا اذا كان حالا مثلا وتارة يكون جرا اذا كان صفة
لموصوف مجرور ومحل المجرور فى اللغو تارة يكون رفعا كما فى مر بزيد بالبناء للمجهول
وتارة يكون نصبا كما فى مررت بزيد ولا يكون جرا فاحفظ ذلك (قوله اذ هو الخبر
حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع واختاره الرضى وابن
الهمام والقائل بالاول نظر الى أن العامل هو الاصل وان معموله قيد له والقائل
بالثانى نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر الى توقف مقصود الخبر على كل منهما
قال الرودانى حاول بعضهم جعل الخلاف لفظيا ومن تأمله حق التأمل علم انه حقيقى
ثم الخلاف فى المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون الخاص فالخبر ذلك الخاص
ذكر أو حذف لدليل اتفاقا واعلم ان كلا من الظرف والجار والمجرور قسمان لغو
ومستقر بفتح القاف فاللغو ماذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله
عاما كان ولا يكون الا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف نحو يوم الجمعة صمت
فيه أو جائزه نحو زيد على الفرس أى راكب وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو
ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدمامينى وهو مقتضى قول المغنى لا ينتقل الضمير من
المحذوف اذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه وسمى اللغو لغوا لخلوه من
الضمير فى المتعلق والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله
حذف وجوبا) انما قال وجوبا لان كلام المصنف فى المتعلق العام فاندفع اعتراض
سم وأقره شيخنا والبعض بأن هذا يقتضى ان المحذوف كون عام اذ الخاص لا يجب
حذفه فى هذا المقام مع ان المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد فى بحث الحمد
لله من حاشية الكشاف هذا وجوز ابن جنى اظهار المتعلق العام (قوله وانتقل
الضمير الخ) فى كلامه تلفيق من مذهبين فان القائلين بالانتقال هم القائلون
بأن الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين وأما القائلون بأنه المتعلق
فالضمير عندهم باق فى المتعلق لم ينتقل كما يفيده كلام الهمع وغيره وعبارة الهمع
بعد ذكره القولين فى ان الخبر الظرف أو متعلقه المقدر وان التحقيق الثانى نصها
والوجهان جاريان فى عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدر وفى تحمله الضمير هل هو
فيه حقيقة أو فى المقدر والاكثرون فى المسائل الثلاث على ان الحكم للظرف
حقيقة اه ولهذا قال الرودانى هذا يعنى قول الشاعر فان يك جثمانى الخ دليل
على ضعف ان الخبر المتعلق أو منعه ودليل على ترجيح انه الظرف لان الضمير انما
يسكن فى الخبر اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم
ان الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده لانه لا يلزم عليه شئ بخلاف الثانى فانه يلزم

عليه

(ناوين) متعلقهما اذ هو الخبر حقيقة
حذف وجوبا وانتقل الضمير الذى كان
فيه

عليه تفريغ العامل من الضمير وهو ممتنع وان أجيب بمنع امتناعه بدليل انه بعد
الحذف فارغ منه فقد يفرق بأنه بعد الحذف ناب عنه الظرف فى تحمل الضمير فلم
يضر فراغه منه بخلافه قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف العامل
فى الضمير المتصل مع بقائه وهو غير ممكن وان أجيب بأن البعدية أمر اعتبارى
تقديرى فانه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله الى الظرف والجار والمجرور)
فيرتفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السببى ان جاء
بعدهما كزيد خلفك أبوه شرح الجامع (قوله فى واحد منهما) أى الظرف
والجار والمجرور (قوله وهو مردود بقوله فان يك الخ) وجهه ان أجمع لا يصح
كونه تأكيد الفؤادى ولا للدهر لنصبهما ولا للضمير المحذوف مع المتعلق لامتناع
حذف المؤكد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا لفؤادى باعتبار محله قبل
دخول الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيدا للضمير فى الظرف
ولا يشكل عليه الفصل بالاجنبى وهو الدهر لجوازه ضرورة قاله فى التصريح أقول
سبق فى باب المعرب والمبنى ان الخليل وسيبويه يجيزان حذف المؤكد وسيأتى فى باب
ان أن مذهب الناظم تبعا للكوفيين وبعض البصريين عدم اشتراط بقاء الطالب
للمحل وانه يجوز مراعاة حال المنسوخ وان زال الابتداء بدخول الناسخ وعليه
لا ينهض الرد على السيرافى وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى
أرضكم قاله السيوطى فى شرح شواهد المغنى وهو يفيد أن بأرض سواكم تركيب
توصيفى لا اضافى والا لم يحتج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه البغدادى بكسر
الكاف قال لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد تخاطب بخطاب
جماعة الذكور مبالغة فى سترها (قوله ناوين معنى الخ) أى ناوين كائنا
أو استقرا أو ما فى معناهما لا خصوص هذا اللفظ قاله سم (قوله ما فى معنى كائن)
من ظرفية الدال فى المدلول والمراد كائن وما فى معناه من كل وصف عام المعنى
ولو بمعنى الماضى لان الوصف بمعنى الماضى يعمل فى الجار والمجرور اتفاقا وفى
الظرف على الاصح وكائن المقدر من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف
أو الجار والمجرور فى موضع الخبر لها فيقدر له متعلق آخر وهكذا الى ما لا نهاية له نقله
الشمنى عن السعد واعلم ان الاصل تقدير المتعلق مقدما على الظرف والجار والمجرور
كسائر العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضى تقديره مؤخرا نحو ان
فى الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ونحو فى الدار زيد على تقديره فعلا لان الخبر
الفعلى لا يتقدم على المبتدا أما على تقديره وصفا فيستوى الوجهان لان رجحان

الى الظرف والجار والمجرور وزعم السيرافى
انه حذف معه ولا ضمير فى واحد منهما
وهو مردود بقوله
فان يك جثمانى بأرض سواكم
فان فؤادى عندك الدهر أجمع
والمتعلق المنوى اما من قبيل المفرد وهو
ما فى (معنى كائن) نحو ثابت ومستقر

تقديره مؤخرا بكونه فى الحقيقة الخبر والاصل فى الخبر أن يتأخر عن المبتدا بعارضه ان المتعلق عامل والاصل فى العامل أن يتقدم على المعمول هذا ما انحط عليه كلام ابن هشام فى المغنى (قوله أو الجملة) فيه ان المتعلق المنوى ليس الجملة بل الفعل وحده فكان ينبغى أن يقول والمتعلق المنوى امامن قبيل الاسم وهو مافى معنى كائن الخ أو الفعل وهو مافى معنى استقر ويمكن أن يجاب بأن تعبيره بالجملة للاشارة الى ان الخبر الذى هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد القسمين المارين فى قوله ومفردا يأتى ويأتى بجملة وانما أفرده المصنف نظرا الى الظاهر أو الى انه لا يتعين فيه واحد فافهم (قوله والمختار عند الناظم الاول) ولهذا قدمه هنا واختار بعضهم الثانى وذهب ابن هشام الى تساويهما مالم يقتض المقام أحدهما فاذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على المضى قدر الماضى قال فان جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح للازمنة كلها وان كان حقيقة فى الحال اهـ قال الدمامينى كيف يقدر مع الجهل ماهو ظاهر فى الحال فالمخرج من العهدة أن لا يقدم على تقدير شئ معين بل يردد الامر ويقال ان أريد الماضى قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتنوين وبالاضافة أى تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يحوج الخ) بحث فيه الدمامينى بأن كون الجملة ذات محل من الاعراب لا يقتضى كونها مقدرة بمفرد مأخوذ منها بل يكفى فى ذلك وقوعها موقع مفرد ما (قوله الى تقدير اسم فاعل) أى الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله اذا ظهر) أى الفعل (قوله والرفع المحكوم عليه به) أى على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا فى اسم الفاعل أى فلا بد من تقدير الفعل به ثانيا ليظهر الرفع وفيه ان هذا يقتضى ان كل مالم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لابد من تقديره بما يظهر فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق ان تقدير الفعل لا يحوج الى تقدير شئ آخر كما تقدم (قوله وبعد أما الخ) فى قوة التعليل لمقدر أى ولا عكس لانه بعد أما الخ (قوله واذا الفجائية) فى بعض النسخ واذا المفاجاة باضافة الدال الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما فى أما فلانها مقدرة باداة الشرط وفعله أعنى مهما يكن والجواب ما بعد الفاء فتعذر يلاؤها الفعل لان اداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط ثم جوابه وأما فى اذا فلانها لا يليها الا الاسم على الاصح فرقا بينها وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع) أى مواضع الخبر كما نبه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد الصلة وصفة

(أو) الجملة وهو مافى معنى (استقر) ونبت والمختار عند الناظم الاول قال فى شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج الى تقدير آخر لانه واف بما يحتاج اليه المحل من تقدير خبر مرفوع وتقدير الفعل يحوج الى تقدير اسم فاعل اذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل اذا ظهر فى موضع الخبر والرفع المحكوم عليه به لا يظهر الا فى اسم الفاعل * الثانى ان كل موضع كان فيه الظرف خبرا وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل وبعد أما واذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فزيد وخرجت فاذا فى الباب زيد لان أما واذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر واذا تعين تقدير اسم الفاعل فى بعض المواضع ولم يتعين تقدير الفعل فى بعض المواضع

وجب ردّ المحتمل الى ما لا احتمال فيه ليجرى الباب على سنن ثم قال وهذا الذى دلت على أولويته هو مذهب سيبويه والآخر مذهب الاخفش هذا كلامه ولك أن تقول ما ذكره من الوجهين لا دلالة فيه لان ما ذكره فى الاول معارض بأن أصل العمل للفعل وأما الثانى فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما واذا انما هو لخصوص المحل كما ان وجوب كونه فعلا فى نحو جاء الذى فى الدار وكل رجل فى الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدا فى خبرها الفاء جملة على ان ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى هل يجوز اذا زيدا ضربته فقال نعم فقال ابن جنى يلزمك ايلاء اذا الفجائية الفعل ولا يليها الا الاسماء فقال لا يلزم ذلك لان الفعل ملتزم الحذف ويقال مثله فى أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما الا انهم يغتفرون فى المقدرات مالا يغتفرون فى الملفوظات سلمنا انه لا يليهما الفعل ظاهرا ولا مقدرا لكن لا نسلم انه وليهما فيما نحن فيه اذ يجوز تقديره بعد المبتدا فيكون التقدير أما فى الدار فزيد استقر وخرجت فاذا فى الباب زيد حصل لا يقال ان الفعل وان قدر متأخرا فهو فى نية التقديم اذ رتبة العامل قبل المعمول لانا نقول هذا المعمول ليس فى مركزه لكونه خبرا مقدما وكون المتعلق فعلا هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيبويه أيضا (تنبيه) انما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقرارا عاما كما تقدم

النكرة الواقعة مبتدا وفى خبرها الفاء (قوله وجب ردّ المحتمل) أى ترجح لان الخلاف انما هو فى الراجح (قوله لا دلالة) أى معمولا بها فلا يرد ان المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لا الدلالة (قوله معارض بأن الخ) قد يقال يقوى الاول بأن الاصل فى الخبر الافراد (قوله انما هو لخصوص المحل) أى لعارض اقتضاه خصوص المحل لا لوقوع الظرف أو الجار والمجرور خبرا وقد يقال ما تعين تقديره فى بعض مواضع الخبر لخصوص المحل أرجح مما لم يتعين فى بعضها لخصوص المحل (قوله كما ان الخ) تنظير فى كون التعين لامر عارض وقوله كذلك أى لخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف فى شرح الكافية من اختصاص التعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف فى الخبر لا فى الصلة والصفة لانه لو كان قصده ذلك لقال وأما الثانى فممنوع بوجوب تقدير الفعل فى نحو جاء الذى الخ (قوله فى نحو جاء الذى فى الدار) قال ابن يعيش اعالم يجز فى الصلة تقدير المفرد على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا اهـ مغنى ولنا فيه بحث أسلفناه فى الموصول (قوله وصفة النكرة الخ) فأما قوله

كل أمر مباعد أو مدانى * فنوط بحكمة المتعالى

فنادر اهـ مغنى (قوله الواقعة مبتدا) أى أو مضافا اليها المبتدا كما فى المثال (قوله على ان ابن جنى الخ) هذا ورد لقول المصنف فى دليله الثانى وبعد أما واذا الفجائية الخ أورده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما واذا الفجائية واللائق العكس كما هو مقرر فى آداب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أى لزوما مضرا والا فتقدير الفعل بعد اذا فى مثاله لا بد منه (قوله اذ يجوز تقديره بعد المبتدا) كان ينبغى أن يقول اذ يجب لما سيأتى انه يجب تأخير الخبر اذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدا فان قلت علة امتناع تقديم الخبر الفعلى على المبتدا خوف التباس الجملة الاسمية بالفعلية وهذا انما يكون فى الملفوظ لا المقدر قلت اعطوا المقدر حكم الملفوظ وان كانت العلة لا توجد فى المقدر اجراء للباب على سنن واحد قاله الشمنى (قوله ليس فى مركزه) اى محله الاصلى بل مقدم فتعلقه الذى هو ذلك العامل كذلك فالوالى لا تما فى الحقيقة والرتبة هو المبتدا (قوله لكونه خبرا) أى بحسب الظاهر أو على أحد الاقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر انه وجه آخر لضعف ما ذهب اليه المصنف (قوله انما يجب حذف المتعلق المذكور) أى فى قول المصنف ناوين معنى كائن أو استقر لكن لا بقيد عمومه المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة واعترض

البعض تبعا لشيخنا على الحصر بانه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة
صمت فيه والامثال نحو الكلاب على البقر أى أرسل وهو سهو عن كون موضوع
الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصرح به قوله المذكور (قوله
وجب ذكره) أى ان لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فان دل عليه دليل
جاز حذفه نحو زيد على الفرس أى راكب ومن لى بفلان أى من يتكفل لى به لكن
لا ينتقل الضمير من الخاص الى الظرف ولا يسمى معه الظرف خبرا ولا يكون محله
رفعا ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة) أى ذات
والتقييد باسم الزمان والجثة نظرا للغالب من ان اسم الزمان انما يفيد الاخبار
به عن المعنى لا عن الجثة وان ظرف المكان يفيد الاخبار به عن كليهما فان لم يفد
الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حينا وبالمكان عن الجثة أو المعنى نحو
زيد أو القتال مكانا امتنع هذا محصل ماذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا
ومن المعنى الزمان نحو الجمعة اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصلة وماذكره
المصنف مبنى كما استظهره سم على مذهب من يشترط تجدد الفائدة اما على مذهب
من لا يشترط تجددها فيجوز واعلم ان الزمان اذا أخبر به عن المعنى يرفع غالبا ان
استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر
أى زمن الصوم يوم الخ وقد ينصب ويجر بفى فان لم يستغرق الجميع أو الاكثر
أو كان الزمان معرفة نصب أو جر بفى غالبا نحو الخروج يوما أو فى يوم والصوم
اليوم أو فى اليوم وقد يرفع ومنه الحج أشهر معلومات وأن ظرف المكان المتصرف
اذا أخبر به عن اسم عين ترجح رفعه على نصبه ان كان المكان نكرة نحو المسلمون
جانب والمشركون جانب ويجوز جانبا فان كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيد
امامك ودارى خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع المعرفة بكونها
بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافا للكوفيين ويجب نصب غير المتصرف
كفوق ثم اعلم انه يجوز رفع اليوم ونصبه اذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملا كاليوم
الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك
لتضمنه معنى شأنك الذى تذكر به ويتعين الرفع اذا لم يتضمن كالاحد الى الخميس وأجاز
الفراء وهشام النصب ويتعين رفع أسماء الشهور فى نحو أول السنة المحرم والوقت
الطيب المحرم افاده فى الهمع وقوله وان ظرف المكان المتصرف اذا أخبر به عن
اسم عين الخ الظاهر ان اسم المعنى كاسم العين فى ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير
مضاف) اعلم ان الفائدة تحصل باحد أمور ثلاثة الاول أن يتخصص الزمان

فان كان استقرارا خاصا نحو زيد جالس
عندك أو نائم فى الدار وجب ذكره
لعدم دلالتهما عليه عند الحذف حينئذ
(ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة)
فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وان يفد)
فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة
خلاف بواسطة تقدير مضاف هو معنى

بوصف

بوصف أو اضافة مع جره بفى كنحن فى يوم طيب أو شهر كذا الثانى أن تكون
الذات مشبهة للمعنى فى تجددها وقتا فوقتا نحو الرطب شهرى ربيع الثالث تقدير
مضاف هو معنى نحو اليوم خمر اذا علمت ذلك ظهر لك ان اقتصار الشارح على
الثالث ليس فى محله وان نحو الرطب شهرى ربيع لا يحتاج الى تقدير المضاف
لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناظم فى تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض قوله
هذا مذهب جمهور البصريين (قوله وغدا أمر) من تتمة المثال ولا شاهد فيه
لان الاخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ القيس حين أخبر بقتل والده
(قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الاشارة الى تقدير المضاف الذى به حصلت
الفائدة بدليل المقابلة بقوله وذهب قوم الخ (قوله نظرا الى ان هذه الاشياء
تشبه المعنى الخ) الشبه المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خمر وقوله أكل
عام الخ والتقصير من الشارح لان المصنف لم ينظر الى ذلك فى هذه الاشياء كلها
كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة) لان معناها غير
معين والاخبار عن غير المعين لا يفيد مالم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات
الآتية ولا يرد مجئ الفاعل نكرة مع انه مخبر عنه فى المعنى لتخصصه قبل ذكره
بالحكم المتقدم عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها أى
خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع انه مبحوث فيه بأن اختصاص الفاعل
بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى ان الفاعل
كالمبتدا فتأمل والكلام فى النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليل السابق لا التى
لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وان كانت نكرة محضة كما سيأتى عن
الدماميني ثم ماذكره مبنى على اشتراط تجدد الفائدة اما من لا يشترطها فيجوز
عنده الابتداء بها مطلقا ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من
الاخبار باسم الذات عن الجثة باعتبار الكلام المعتد به عند البلغاء لا مطلق الكلام
فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو) أى عدم الافادة والاحسن ان
الكاف بمعنى لام التعليل لمقدر أى وتخصيص النكرة بالذكر مع ان الافادة شرط
فى الكلام مطلقا لان الغالب عدم افادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط
سيبويه والمتقدمون الخ) يعنى انهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التى يسوغ الابتداء
فيها بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا وهو انه متى حصلت الفائدة جاز الاخبار عن
النكرة دماميني (قوله الا حصول الفائدة) أى علم حصولها اذ نفس الحصول
متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو انما يظهر اذا أريد الحصول

(فأخبرا) كما فى قولهم الهلال الليلة والرطب
شهرى ربيع واليوم خمر وغدا أمر وقوله
أكل عام نعم تحوونه أى طلوع الهلال
ووجود الرطب وشرب خمر واحراز نعم
فالاخبار حينئذ باسم الزمان انما هو عن
معنى لا جثة هذا مذهب جمهور البصريين
وذهب قوم منهم الناظم فى تسهيله الى عدم
تقدير مضاف نظرا الى ان هذه الاشياء
تشبه المعنى لحدوثها وقتا بعد وقت وهذا
الذى يقتضيه اطلاقه (ولا يجوز الابتدا
بالنكره * مالم تفد) كما هو الغالب فان أفادت
جاز الابتداء بها ولم يشترط سيبويه
والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة
الا حصول الفائدة

بالفعل لا الحصول بالشأن فافهم وفى يس لنا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذ ومنذ (قوله نحن مقل مخل) فيه أوجه من أظهرها ان من تبعضية والجار والمجرور خبر مبتدا محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير فبعضهم من فريق مقل مخل (قوله انحصار مقصود ماذكروه الخ) قد يتوقف فى اندراج بعض ماذكروه فيما سيذكر ككون النكرة محصورة بانما فى نحو انما رجل قائم أفاده الدماميني (قوله ان يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون المجرور فى الخبر الجار والمجرور والمضاف اليه فى الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للاخبار عنه قاله الشمنى (قوله كعند زيد نمرة) هى اسم لبردة من صوف تلبسها الاعراب غزى (قوله قيل ولا دخل الخ) قائله ابن هشام فى المغنى ووجه تمريض هذا القول ان المبتدا يتخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك فى الفاعل لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما يذكر بعده وهو رجل مثلا موصوف بالاستقرار فى الدار فهو فى قوة التخصيص بالصفة كما فى الجامى وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغى حينئذ الاكتفاء بالتقديم فى التسويغ وان لم يكن الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا أو جملة مع انه يرد عليه ان اختصاص المبتدا المؤخر بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص كما مر نظيره فى الفرق بين المبتدا والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فتدبر (قوله فان فات الاختصاص الخ) لم يمثل لفوات الاختصاص فى الجملة فيوهم كلامه انها لا تكون الا مختصة مع انها قد تكون غير مختصة كما فى ولد له ولد رجل كذا ينبغى أن يمثل وأما تمثيل البهوتى بمات فى يوم رجل فغير صحيح وان أقره البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لان فيه تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا على المبتدا (قوله وما تفعل أفعل) التمثيل به مبنى على ان ما مبتدا والعائد محذوف أى ما تفعله أفعله لا على ان ما مفعول مقدم لتفعل (قوله فى سياق استفهام) اعترض بأن الكلام فى العموم الشمولى والنكرة فى سياق الاستفهام انما يكون عمومها شموليا اذا كان انكاريا كما فى الآية التى مثل بها الشارح لانه فى معنى النفى لا اذا كان غير انكارى كما فى مثال المصنف نعم قد تكون فى غير النفى وما فى معناه والنهى للعموم الشمولى مجازا فينزل عليه مثال المصنف على انه لا مانع من جعل الاستفهام فى مثاله أيضا انكاريا فلا يكون ثم اشكال فتدبر (قوله وما أحد أغير من الله) الانسب بالمقام جعل ما تميمية لان الكلام فى المبتدا فى الحال (قوله ان تخصص بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق فى الدار وامتناع انسان فى الدار لوصف المبتدا فى الاول وعدمه فى الثانى مع ان

ورأى المتأخرون انه ليس كل أحد يهتدى الى مواضع الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد مالا يصح أو معدد لامور متداخلة والذى يظهر انحصار مقصود ماذكروه فى الذى سيذكر وذلك خمسة عشر أمرا الاول أن يكون الخبر مختصا ظرفا أو مجرورا أو جملة ويتقدم عليها (كعند زيد نمرة) وفى الدار رجل وقصدك غلامه انسان قيل ولا دخل للتقديم فى التسويغ وانما هو لما فى التأخير من توهم الوصف فان فات الاختصاص امتنع نحو عند رجل مال ولانسان ثوب الثانى أن تكون عامة اما بنفسها كاسماء الشرط والاستفهام نحو من يقم أكرمه وما تفعل أفعل ونحو من عندك وما عندك أو بغيرها وهى الواقعة فى سياق استفهام أو نفى نحو أإله مع الله (وهل فتى فيكم فما خل لنا) وما أحد أغير من الله الثالث أن تخصص بوصف اما لفظا

المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بأن فى الاول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثانى ثم رأيت سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد الصفوى ما نصه تحقيق المقام ان العرب اعتبروا التخصيص لنكتة توجد فى بعض المواضع وحكموا باطراد الحكم لتلك النكتة وان لم يظهر أثرها فى بعض المواضع وعلى هذا اندفع الايراد لان الحكم بعدم صحة انسان وصحة حيوان ناطق لا لامر معنوى فيهما بل القاعدة حكموا بها النكتة يظهر أثرها فى موضع آخر طردا للباب فافهمه ينفعك فى مواضع اه (قوله نحو ولعبد مؤمن) وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتداء (قوله وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) الواو للحال فهى مسوغ آخر وقوله من غيركم المراد بالغير المنافقون (قوله شر أهر ذا ناب) أى جعل الكلب هارا أى مصوتا مثل يضرب عند ظهور أمارات الشر (قوله أو معنى) الفرق بين الموصوف تقديرا والموصوف معنى ان استفادة الوصف فى الاول من مقدر وفى الثانى من النكرة المذكورة بقرينة لفظية كياء التصغير أو حالية كما فى التعجب وقد يصح فى المعنوى التصريح بالوصف كما فى صورة التصغير فما ذكره شيخنا والبعض هنا من الفرق بأن الاول يصح التصريح معه بالوصف بخلاف الثانى فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان اذا جوزناه) أى حكمنا بجوازه على رأى من لا يشترط اعتماد الوصف على نفى أو استفهام وتعقبه الدماميني بأن الكلام فى المبتدا المخبر عنه اما الوصف الرافع لمغن عن الخبر فشرطه التنكير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن ويؤيد تعقبه ان تعليلهم امتناع الابتداء بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد لا يجرى فيه لان المبتدا هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدا وجملة كتبهن الله أى أوجبهن نعت وقوله فى اليوم والليلة خبر أو جملة كتبهن خبر وقوله فى اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا متعلقا بكتب لاستلزامه كون الكتب فى كل يوم وليلة مع ان الكتب فى ليلة الاسراء اظهارا وفى الازل قضاء (قوله ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود) لا يقال المبتدا فيهما معرفة لاضافته الى الضمير لتوغل مثل وغير فى الابهام فلا تفيدهما الاضافة تعريفا (قوله العطف بشرط الخ) انما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لان حرف العطف مشرك فهو يصير المتعاطفين كالشىء الواحد فالمسوغ فى أحدهما مسوغ فى الآخر (قوله يجوز الابتداء به) بان يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحته أربع صور لكن الشارح اقتصر فى التمثيل على صورتى التنكير لعلم صورتى التعريف بالاولى (قوله طاعة وقول معروف) مثال

نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك (ورجل من الكرام عندنا) أو تقديرا نحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم أى وطائفة من غيركم بدليل ما قبله وقولهم السمن منوان بدرهم أى منه ومنه قولهم شر أهر ذا ناب أى شر عظيم أو معنى نحو رجيل عندنا لانه فى معنى رجل صغير ومنه ما أحسن زيدا لان معناه شىء عظيم حسن زيدا فان كان الوصف غير مخصص لم يجز نحو رجل من الناس جاءنى لعدم الفائدة • الرابع أن تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان اذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهى عن منكر صدقة (ورغبة فى الخير خير) وأفضل منك عندنا اذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف أو جرا نحو خمس صلوات كتبهن الله (وعمل بر يزين) ومثلك لا يبخل وغيرك لا يجود • الخامس العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به نحو طاعة وقول معروف أى أمثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى

من غير القرآن اما طاعة وقول معروف الذى فى قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى أو هو خبر وأولى مبتدا (قوله أن يراد بها الحقيقة) أى الماهية من حيث هى وقال فى شرح الجامع باعتبار وجودها فى فرد غير معين فتعم حينئذ جميع الافراد اذ ليس بعض أولى بالحمل عليه من بعض آخر ولهذا عبر ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله فتعم حينئذ الخ العموم الشمولى لانه المسوغ وفى تفريعه على ارادة الحقيقة فى ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغى حمله على ارادة الحقيقة فى ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل خير من كل امرأة أى باعتبار حقيقته فلا ينافى ان بعض افراد المرأة خير باعتبار ما اشتمل عليه من الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أى لشخص أو عليه (قوله عجب) مبتدا ولتلك خبر وقضية بالنصب على الحال أو تمييز المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمحذوف قيل الوجه نصب عجبا بالفعل المحذوف وجوبا كما فى حمدا وشكرا لعدم اطراد الرفع فى مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لان الرفع فيه مسموع بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه فى معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده وقوله كما فى نحو الخ أى كالمسوغين فى نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجرورا مختصا مقدما (قوله أن منعه) أى قائم الزيدان (قوله وقوع ذلك) أى معنى الخبر كالتكلم فى المثال (قوله فى أول الجملة الحالية) أى لحصول الفائدة بجعل نسبة هذه الجملة قيدا لما قبلها وعلل فى المغنى افادة الابتداء بالنكرة فى أول الجملة الحالية وبعد اذا الفجائية بأن العادة لا توجب مقارنة معنى العامل لمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة الاسد مثلا عند الخروج وبه يتضح التعليل الاول (قوله محياك) أى وجهك وقوله كل شارق أى كل كوكب طالع من شرق يشرق شروقا كطلع يطلع طلوعا لفظا ومعنى (قوله الذئب يطرقها الخ) قبله

تركت ضأنى تود الذئب راعيها ٭ وأنها لا ترانى آخر الابد

والشاهد فى قوله مدية بيدى فانها جملة حالية من ياء المتكلم مبتدأها نكرة والرابط الضمير فى يدى وروى نصب مدية على انه مفعول لحال محذوفة أى ممسكا كما فى المغنى أو على انه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاه الدمامينى وناقشه الشمنى بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث اشعاره به اجمالا وتقاضيه له بوجه ما وليست المدية مع ضمير المتكلم كذلك والطروق والطرق المجىء ليلا وضمير يطرقها بضم

السادس أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة ومنه تمرة خير من جرادة ٭ السابع أن تكون فى معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو سلام على آل ياسين وويل للمطففين ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد وقوله

عجب لتلك قضية واقامتى ٭ فيكم على تلك القضية أعجب

ولنحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوغان كما فى نحو وعندنا كتاب حفيظ فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد ٭ الثامن أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت ٭ التاسع أن تقع فى أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا ٭ محياك أخفى ضوءه كل شارق

وكقوله

الذئب يطرقها فى الدهر واحدة ٭ وكل يوم ترانى مدية بيدى

الراء كما فى المصباح وغيره للضان وقوله واحدة أى مرة واحدة والمدية السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها الخ غير ظاهرة فتأمل (قوله حسبتك فى الوغى الخ) الوغى الحرب وبردى تثنية برد على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفتحات على وزن جمزى قال وهو البحر وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المعجمة والواو الجبن وهو مبتدا خبره الظرف بعده وسحقا بضم السين كما فى القاموس أى بعدا (قوله لا ظرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هى الخبر والمسوغ وصفه فى المثال بقوله بالباب وفى البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر فى البيت على القولين لكون المبتدا فيه اسم معنى وأما فى المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدا فيه اسم عين الا أن يقدر مضاف هو معنى أى رؤية أسد أو وجود أسد (قوله ان تقع بعد لولا) انما كان هذا مسوغا لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدا فيها بالنكرة (قوله لاودى كل ذى مقة) بكسر الميم أى هلك كل ذى محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه يمقه بالكسر فيهما أى أحبه فهو وامق (قوله ان تقع بعد لام الابتداء) أى لتخصص مدخولها بالتأكيد بها (قوله التقدير رجل عندى) وليس التقدير عندى رجل الاعلى ضعف لان الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف فى شرح التسهيل قال سم هذا الدليل يقتضى انه لا فرق بين المعرفة والنكرة فى السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمة الخ) أى بناء على ان كم خبرية أو للاستفهام التهكمى فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية مميزها محذوف أى كم وقت أو كم حلبة بجر التمييز ان كانت خبرية ونصبه ان كانت استفهامية وناصبها حلبت وعمة مرفوع بالابتداء ولك صفة عمة وفدعاء صفة خالة والخبر قد حلبت فيكون فيه مسوغان أما على ان كم استفهامية وعمة بالنصب تمييز لها أو خبرية وعمة بالجر تمييز لها فلا شاهد فى البيت لان كم نفسها على هذين الوجهين هى المبتدا فى محل رفع خبرها قد حلبت لا ان المبتدا ما بعد كم والفدعاء بفاء ودال وعين مهملتين المرأة التى اعوجت أصابعها من كثرة الحلب ولم يقل فدعاوين قد حلبتا لانه حذف مع كل من الموصوفين ما أثبته للآخر وحذف خبر أحدهما لدلالة خبر الآخر والعشار جمع عشراء كالنفاس جمع نفساء والعشراء التى أتى عليها من زمن حلبها عشرة أشهر وأشار بعلى الى انه كان مكرها على ان يحلب عشاره أمثال عمة جرير وخالته لانهما عنده أدنى من ذلك (قوله ان تكون مبهمة) أى مقصودا ابهامها لان البليغ قد يقصده فلا يرد ان ابهام النكرة هو المانع من صحة

العاشر أن تقع بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا أسد بالباب وقوله

حسبتك فى الوغى بردى حروب ٭ اذا خور لديك فقلت سحقا

بناء على ان اذا حرف كما يقول الناظم تبعا للاخفش لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كما يقول الزمخشرى تبعا للزجاج ٭ الحادى عشر أن تقع بعد لولا كقوله

لولا اصطبار لاودى كل ذى مقة

٭ الثانى عشر أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم ٭ الثالث عشر أن تقع جوابا نحو رجل فى جواب من عندك التقدير رجل عندى ٭ الرابع عشر أن تقع بعد كم الخبرية كقوله

كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعاء قد حلبت على عشارى

٭ الخامس عشر أن تكون مبهمة

الابتداء بها فكيف يكون مسوغا (قوله مرسعة) بالسين والعين المهملتين على زنة اسم المفعول تميمة تعلق على الرسغ مخافة البلاء او الموت وفى القاموس رسغ الصبى كمنع شدّ فى يده أو رجله خرزا لدفع العين اه وهو مبتدا وبين ارساغه خبره وهو جمع رسغ عظم بين الكوع والكرسوع وفى قوله ارساغه تغليب الرسغ على غيره والعسم بفتح العين والسين المهملتين يبس فى مفصل الرسغ تعوج منه اليد ويبتغى أى يطلب والارنب حيوان معروف وفى الكلام حذف مضاف أى كعب ارنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب حفظا من العين والسحر لان الجن تمتطى الثعالب والظباء والقنافذ وتجتنب الارانب لحيضها ومرجع هذه الضمائر فى بيت قبله عينى مع زيادة وحذف (قوله وليقس) أى على ما أشير اليه سابقا من الامور المسوّغة مالم يقل من بقية المسوغات والاشارة بالكاف فى قوله كعند زيد نمرة الى بقية أمثلة تلك الامور فلا تكرار أفاده سم (قوله والاصل فى الاخبار ان تؤخرا) اعلم ان للخبر فى نفسه حالتين التقدم والتأخر والاصل منهما التأخر بقطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وانهما ثلاثة أحكام وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر والتقدم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذ الاصل عدم الموجب والمانع قاله اللقانى (قوله من حيث انه الخ) حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أى للمبتدا الذى هو أى الخبر له أى خبر له وقوله دال خبر بعد خبر وقوله على الحقيقة أى الذات أى ذات المبتدا كزيد قائم فقائم يدل على ذات هى ذات زيد وقوله أو على شئ من سببه أى على ذات من الذوات التى تتعلق بزيد كزيد قائم أبوه ومبنية داره فكل من قائم ومبنية يدل على ذات تتعلق بزيد وهى ذات أبيه فى الاول وذات داره فى الثانى والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببى صفة كزيد عزيز علمه وبهذا التحقيق يعلم انه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا والبعض فى تقرير عبارة الشارح (قوله ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب) أى حالتها المتسببة فى وجوب الخ أى التى هى سبب فى وجوب تأخير الصفة وتلك الدرجة والحالة هى ما حوته الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفا وتنكيرا ومتابعته فى اعرابه المتجدد أيضا فهى تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقديمه وبتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله فى وجوب التأخير لاقتضائه ان كلا منهما واجب التاخير لكن درجة الخبر فى ذلك أحط وأنزل وذلك غير صحيح فى نفسه وغير ملائم لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يمنعوه وليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من

كقوله
جر سعة بين أرساغه
به عسم يبتغى أرنبا
(وليقس) على ماقبل (مالم يقل) والضابط
حصول الفائدة (والاصل فى الاخبار أن
تؤخرا) عن المبتدآت لان الخبر يشبه
الصفة من حيث انه موافق فى الاعراب
لما هو له دال على الحقيقة أو على شئ من
سببه ولما لم يبلغ درجتها فى وجوب
التاخير توسعوا فيه (وجوزوا التقديم

ان التأخير هو الاصل الراجح وهذا ذكر لاول أحوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم ووجوبه وسيأتيان وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كما مرّ عن اللقانى ثم بالثانى لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفته له من جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفته الاصل من كل وجه (قوله اذلا ضررا) الاحسن والانسب بقول المصنف فامنعه حين الخ ان اذ ظرفية لا تعليلية (قوله ومشنوء) أى مبغوض (قوله فان حصل فى التقديم ضرر فلعارض) هذا الكلام منه مبنى على ان اذ تعليلية وهو خلاف مارجحناه واللائق على كونها ظرفية أن يقول فان حصل فى التقديم ضرر امتنع (قوله فامنعه حين يستوى الجزآن الخ) أى على مذهب الجمهور فقد نقل الدمامينى عن قوم منهم ابن السيد انهم أجازوا فى نحو صديقى زيد كون زيد مبتدا وكونه خبرا ولم يبالوا بحصول اللبس نظرا الى حصول أصل المعنى فعلم ان فى تقديم الخبر على المبتدا هنا خلافا كتقديم المفعول على الفاعل فى نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف فى ذلك فاحفظه (قوله أى فى التعريف والتنكير) أشار الى انهما اسما مصدرين للتعريف والتنكير وانهما منصوبان بنزع الخافض لان المعنى عليه وان كان مقصورا على السماع أوضح من جعلهما تمييزين محولين عن فاعل يستوى والمراد الاستواء فى جنس التعريف بأن يكون كل منهما معرفة وان كان أحدهما أعرف من الآخر قيل هذا ما عليه النحاة وذهب أهل المعانى الى تعين الاعرف للابتداء ولعل المراد بالنحاة جمهورهم لما مرّ قريبا عن الدمامينى ولقول المغنى يجب الحكم بابتدائية المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم والتحقيق ان المبتدا هو الاعرف عند علم المخاطب بهما أو جهله لهما أو لغير الاعرف فقط والمعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفا اه بايضاح من الشمنى ثم قال المغنى فان علمهما وجهل النسبة يعنى واستويا تعريفا فالمقدم المبتدا يعنى وتقدم أيهما شئت ثم قال ويستثنى من المتفاوتتين اسم الاشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة اخرى فيتعين للابتداء لمكان التنبيه الا مع الضمير فان الافصح جعله المبتدا وادخال التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا وسمع قليلا هذا أنا وما حكاه من ان المشتق خبر وان تقدم هو رأى الفخر الرازى قال لانه الدال على المعنى المسند الى الذات والذات هى المسند اليها فيكون الدال عليها هو المبتدا فاذا قلت زيد المنطلق أو المنطلق زيد فزيد مبتدا والمنطلق خبره فيهما قال صاحب التلخيص ورد بأن

اذلا ضررا) فى ذلك نحو تميمى انا ومشنوء
من يشنأك فان حصل فى التقديم ضرر
فلعارض كما ستعرفه اذا تقرر ذلك
(فامنعه) أى تقديم الخبر (حين يستوى
الجزآن) يعنى المبتدا والخبر (عرفا ونكرا)
أى فى التعريف والتنكير.

المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات
ومسندا اليها والاسم جعل دالا على أمر نسبى ومسندا قال بهاء الدين السبكى وقد
يقال الدال على الوصفية انما هو منطلق أما المنطلق فأل فيه موصول بمعنى الذى
فهو فى الجمود والدلالة على الذات كزيد اه وقد يعكر على النقل السابق عن أهل
المعانى قول المطوّل والمختصر الذى يقدّم ويجعل مبتدا هو ما يعلم المخاطب اتصاف
الذات به والذى يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجهل المخاطب اتصاف الذات به فاذا
عرف المخاطب زيدا بعينه واسمه وجهل اتصافه بانه أخوك قلت زيد أخى واذا عرف
ان لك أخا وجهل عينه واسمه قلت أخى زيد قال ويتضح هذا فى قولنا رأيت أسودا
غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب اه أى لان الاسود لا بدّ لها من الغاب فيكون
معلوما فاعرف ذلك والاستواء فى نوع التنكير بأن يكون كل منهما نكرة محضة
أو نكرة مسوغة وان اختلف المسوغ فلا يؤثر الاستواء فى جنس التنكير مع كون
أحدهما فقط نكرة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد الاستواء
فى جنس التنكير كالتعريف فنحو رجل صالح حاضر خارج بقوله عادمى بيان لان
الصفة قرينة لفظية مبينة وهذا أحسن (قوله عادمى بيان) حال من فاعل
يستوى والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح أى قرينة الخ (قوله نحو صديق
زيد) فالمجهول للسامع هو الذى يجعل خبرا فى مثل ذلك على ما مرّ (قوله أفضل
منك أفضل منى) أى لكونى دونك أو مساويك (قوله لاجل خوف اللبس)
علة لامنعه (قوله للعلم بخبرية المقدّم) اما فى نحو حاضر رجل صالح فلتعين
المبتدا والخبر من عدم الاستواء وأما فى نحو أبو حنيفة أبو يوسف فللقرينة المعنوية
الدالة على تشبيه أبى يوسف بأبى حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر
فلا التفات الى احتماله قال فى المغنى اللهم الا أن يقتضى المقام المبالغة (قوله اذا
ما الفعل) قال الروداني مثله اسم الفعل فلا يتقدم فى نحو زيد هيهات اه قيل
ومثله الوصف المسبوق بنفى أو استفهام نحو ما زيد قائم وأزيد قائم لوجود التباس
المبتدا بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمتنع والفرق ان ضرر اللبس فى الفعل أشدّ لانه
يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو
ما يدل عليه قول الشارح سابقا فان تطابقا فى الافراد جاز الامران نحو أقائم زيد
وما ذاهبة هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به ما يقال الواقع
خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لايهام تقديمه والحالة
هذه) أى كون الخبر فعلا فى الصورة فاعلية المبتدا أى فيفوت غرضان تفيدهما

(عادمى بيان) أى قرينة تبين المراد نحو
صديق زيد وأفضل منك أفضل منى لاجل
خوف اللبس فان لم يستويا نحو رجل صالح
حاضر او استويا واجدى بيان أى قرينة
تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز
التقديم فتقول حاضر رجل صالح وأبو
حنيفة أبو يوسف للعلم بخبرية المقدم ومنه
قوله
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الاباعد
أى بنو أبنائنا مثل بنينا و (كذا) يمتنع
التقديم (اذا ما الفعل) من حيث الصورة
المحسوسة وهو الذى فاعله ليس محسوسا
بل مستترا (كان الخبرا) لايهام تقديمه
والحالة هذه

الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار الاسناد لكن حقق السيد كما فى
الدماميني ان الجملة الاسمية التى خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت
الا التقوى والمراد بايهام الفاعلية جعلها المتبادرة الى الوهم أى الذهن لا مجرد
تطرق الاحتمال فلا يردان من كلامهم مختارا وعميرا والاول يحتمل اسم الفاعل
واسم المفعول والثانى يحتمل تصغير عمر وتصغير عمرو ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم
الخبر الفعلى بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على المبتدا لانتفاء العلة فيجوز
عمرا زيد ضرب (قوله فاعلية المبتدا) أى أو نائبية الفاعل فى نحو زيد ضرب
(قوله فتقول قاما الزيدان) فيه ان الالف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين
فاللبس حاصل لفظا وأجيب بانه يمكن دفعه بالوقف على قاما أو الوصل بنية الوقف نعم
لا لبس بحال فى نحو قاما أخواك ودعوا الزيدان فلا اشكال فى جوازه (قوله
الا على لغة الخ) راجع لقوله للامن من المحذور المذكور بالنسبة للمثالين الاولين
وقوله وليس ذلك أى وجود المحذور المذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه
اللغة) أى ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لانه خلاف الظاهر ولهذا قالوا
فى قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا
ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان (قوله منحصرا) يروى بكسر الصاد
وأورد عليه ان المنحصر فيما نحن فيه هو المبتدا وأما الخبر فمحصور فيه ويمكن دفعه
بتقدير مضاف أى منحصرا مبتدؤه فيه وما أجاب به بعضهم وارتضاه البعض من ان
المراد بالمنحصر المقرون باداة الحصر فلا يظهر فى الحصر بانما ويروى بفتحها أى
منحصرا فيه على الحذف والايصال وهو أقرب من الكسر الى المقصود وان ضعف
بأن الحذف والايصال سماعى فقد يمنع كونه سماعيا (قوله وما محمد الا رسول)
الحصر اضافى وكذا فى انما أنت منذر (قوله ولا تشعر الخ) العطف للتفسير
(قوله بانحصار المبتدا) أى بالانحصار فيه أى بانحصار الخبر فيه (قوله وأما
قوله وهل الخ) وارد على قوله ألزموه التأخير (قوله وهل الا عليك المعول)
صدره فيارب هل الا بك النصر يرتجى ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر
ويرتجى حال وعليه ففيه الشاهد أيضا وأن يكون يرتجى هو الخبر وبك متعلق به وعليه
فلا شاهد فيه لان المتقدم المحصور فيه معمول الخبر لا الخبر الا أن يقال ما ثبت
لمعمول الخبر ثبت للخبر فيه ما لا يخفى وأوّل العجز عليهم والاستفهام انكارى بمعنى
النفى (قوله فشاذ) ولا يجوز أن يكون المعول فاعلا للجار والمجرور لاعتماده
على الاستفهام لان الا مانعة من ذلك لانه حينئذ كالفعل ويمتنع هل الا قام زيد

قام قام
فاعلية المبتدا فلا يقال فى نحو زيد
زيد على ان زيدا مبتدا بل فاعل فان كان
الخبر ليس فعلا فى الحس بأن يكون له فاعل
محسوس من ضمير بارز واسم ظاهر نحو
الزيدان قاما والزيدون قاموا وزيد قام أبوه
جاز التقديم فتقول قاما الزيدان وقاموا
الزيدون وقام أبوه زيد للامن من المحذور
المذكور الا على لغة أكلونى البراغيث
وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر لان تقديم
الخبر أكثر من هذه اللغة والحمل على الاكثر
راجح قاله فى شرح التسهيل وأصل التركيب
كذا اذا ما الخبر كان فعلا لان الخبر هو
المحدث عنه فلا يحسن جعله حديثا لكنه
قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير
على أقرب مذكور وفى قوله (أو قصد
استعماله منحصرا) أى وكذا يمتنع تقديم
الخبر اذا استعمل منحصرا نحو وما محمد
الا رسول انما أنت منذر اذ لو قدم الخبر
والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود
ولا تشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدا
فان قلت المحذور منتف اذا تقدم الخبر
المحصور بالا مع الا قلت هو كذلك الا انهم
ألزموه التأخير حملا على المحصور بانما وأما
قوله وهل الا عليك المعول فشاذ وكذا
يمتنع تقديم الخبر اذا كانت لام الابتداء
داخلة على المبتدا نحو لزيد قائم

(قوله ينل العلاء ويكرم الاخوالا) خبر من وجزمهما وان كانت موصولة اجراء لها مجرى الشرطية وحركهما بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ويجوز فى يكرم الرفع أى وهو يكرم والعلاء بالفتح والمد العلو وبالضم والقصر جمع عليا بالضم والقصر والاخوالا مفعول يكرم ان بنى للفاعل ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمجهول أى للاخوال هذا ما ظهر (قوله أى لهو أنت) ضعف بأن الحذف ينافى التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه مامر (قوله لمبتدا لازم الصدر) ومنه ضمير الشأن وما أشبهه نحو كلامى زيد منطلق كما فى التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمها لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضى تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام ليعلمه السامع من أول الامر ويتنفى عنه التحير الذى يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان قيل فيلزم أن يقدم كل من زيدا وضربت اذا قيل زيدا ضربت لانه اذا قدم زيدا تحير السامع فيما بعده أضربت أو أكرمت مثلا واذا قدم ضربت تحير السامع فيما بعده أزيدا أو عمرا مثلا قلت أجاب ابن الحاجب فى اماليه بوجوه منها ان هذا لا يمكن أن يكون الا كذلك لانه لا بد من تقديم جزء على جزء فهما قدم أحد الجزأين احتمل الآخر كل ما يصلح ومنها ان هذا التباس فى آحاد أجزاء الكلام وذلك التباس فى أنواع الكلام فكان أهم (قوله ومنه قوله كم عمة الخ) أى على رواية جر عمة على ان كم خبرية لانه على رواية النصب تكون كم استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية فى محل نصب على الظرفية أو المصدرية فلا يكون مما نحن فيه (قوله ما أضيف اليهما) أى لانه استحق التصدير لاكتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة الى اسم الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب حينئذ للمضاف لا للمضاف اليه كما قاله الناصر وعليه فمن مجردة فى هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لخلعها ذلك على المضاف وظاهره ان الجازم المضاف لا من لكن قال الروداني الظاهر أن الجزم بمن لا بغلام اه ومثل ما أضيف اليهما ما أضيف الى كم الخبرية نحو مال كم رجل عندك كما فى التوضيح (قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أى لان الفاء انما دخلت فى الخبر المذكور لشبهه بالجزاء والجزاء لا يتقدم على الشرط وبقيت أشياء منها ما اذا كان الخبر جملة طلبية أو مقرونا بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الاهمال أو كان المبتدا مذ أو منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان عند من أعربهما مبتدأين (قوله وهذا شروع فى المسائل الخ) أل للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو عندى درهم)

كما أشار اليه بقوله (أو كان) أى الخبر (مسندا الذى لام ابتدا) لاستحقاق لام الابتداء الصدر وأما قوله

خالى لأنت ومن جرير خاله * ينل العلاء ويكرم الاخوالا

فشاذ أو مؤول وقيل اللام زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهو أنت وقيل أصله لخالى أنت أخرت اللام للضرورة (أو) مسندا لمبتدا (لازم الصدر) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كمن لى منجدا) ومن يقم أحسن اليه وما أحسن زيدا وكم عبيد لزيد ومنه قوله

كم عمة لك يا جرير وخالة * فدعاء قد حلبت على عشارى

وفى معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف اليهما نحو غلام من عندك وغلام من يقم أقم معه فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر (تنبيه) يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذى يأتينى فله درهم قاله فى شرح الكافية وهذا شروع فى المسائل التى يجب فيها تقديم الخبر (ونحو عندى درهم

اعترض بان هذا معلوم من قوله سابقا كعند زيد نمرة وأجيب بأن ذكره هنالك من حيث توقف الابتداء بالنكرة عليه وهنا من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله ولى وطر) اى حاجة (قوله فى مقام الاحتمال) أى احتمال كونه نعتا أى احتمالا راجحا لان الاحتمال على الاستواء اجمال ولا محذور فى الاجمال (قوله لانه نكرة محضة) علة لمحذوف أى وكونه نعتا أقرب لانه الخ (قوله ليفيد الاخبار) علة لحاجة لانها بمعنى احتياج (قوله ولهذا) أى لكون وجوب التقديم لدفع ايهام الصفة التى تحتاج النكرة اليها (قوله كذا) أى مثل التزام تقدم الخبر فيما مر يلتزم تقدمه اذا عاد عليه مضمر من المبتدا الذى بذلك الخبر يخبر عنه حال كون الخبر مبينا أى مفسرا للضمير العائد اليه من المبتدا فمبينا حال من الضمير فى به لبيان الواقع فصل بينها وبين صاحبها بأجنبى للضرورة قال ابن غازى هذا البيت مع ما فيه من التعقيد كان يغنى عنه وعما بعده أن يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر * من مبتدا وما به يصدر

(قوله زبدا) تمييز مفرد أو حال ويجوز رفعه بدلا أو بيانا أو مبتدأ أو فاعلا بالظرف عند من لا يشترط الاعتماد على النفى أو الاستفهام وعلى هذين تمثيل منصوب على الحال من النكرة المؤخرة وفتحه اعراب أو بناء وبحث الدمامينى فى تمثيلهم بقولهم على التمرة مثلها زبدا بان الخبر الكون المطلق المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما تذكره مؤخر الو كان كونا خاصا مثل على الله عبده متوكل ويمكن أن يجاب بأن التمثيل بذلك مبنى على ان الظرف هو الخبر فتدبر (قوله أهابك) بكسر الكاف (قوله لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة) أى وهو غير جائز هنا اتفاقا بخلافه فى نحو ضرب غلامه زيدا فان فيه خلافا والفرق أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا فى العامل فى الثانى دون الاول (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل (قوله هو على حذف مضاف) أى على ملابسه يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدا فان أمكن صح تأخير الخبر جوازا نحو عمرا عنده نافع أو وجوبا نحو عمرا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده فى الصورتين كما فى التسهيل والهمع وأما قول البعض الاولى ابقاء المتن على ظاهره الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله يستوجب) أى يستحق التصدير أى فى جملته فلا يرد نحو زيد أين مسكنه (قوله صبيحة أى يوم سفرك) أى ابتداء سفرك لانه المظروف فى الصبيحة ولا ريب انه لا يستغرق الصبيحة ولا أكثرها فيكون صبيحة بالنصب ويقل فيها الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا يعرف

ولى وطر) وقصدك غلامه رجل (ملتزم فيه تقدم الخبر) رفعا لايهام كونه نعتا فى مقام الاحتمال اذ لو قلت درهم عندى ووطر لى ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدا وأن يكون نعتا له لانه نكرة محضة وحاجة النكرة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكد من حاجتها الى الخبر ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو وأجل مسمى عنده و(كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا عاد عليه مضمر مما) أى من المبتدا الذى (به) أى بالخبر (عنه) أى عن ذلك المبتدا (مبينا يخبر) والمعنى انه يجب تقديم الخبر اذا عاد عليه ضمير من المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا وقوله

أهابك اجلالا وما بك قدرة * على ولكن ملء عين حبيبها

فلا يجوز مثلها زبدا على التمرة ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت ان قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أى عاد على ملابسه و(كذا) يلتزم تقدم الخبر (اذا يستوجب التصديرا) بأن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه (كأين من علمته نصيرا) وصبيحة أى يوم سفرك

مافى كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أى المحصور فيه كما صرح به
الشارح فهو على الحذف والايصال (قوله لما سلف) الذى سلف هو تعليل امتناع
تقديم الخبر بأنه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب
تقديمه بأنه لو أخر لانعكس المعنى المقصود فلا بد من تقدير مضاف أى لنظير ما سلف
(قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدا
بفاء الجزاء نحو اما عندك فزيد أو كان تأخيره يخل بفهم المقصود نحو لله درك فانه
لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم اشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله
لالتبس) أى خطا فقط فى التباس ان المفتوحة بالمكسورة ولفظا وخطا
فى التباسها بأن التى هى لغة فى لعل (قوله ولهذا) أى لكون علة وجوب التقديم
خوف الالتباس المذكور (قوله كاد يبرينى) بفتح ياء المضارعة من بريت القلم
أى نحته (قوله لا يدخلان هنا) لان اما لا يفصل بينها وبين الفاء بجملة وان
المكسورة مع معمولها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أى بعينه فلا
يكفى علمه اجمالا بأن يعلم ان فى الكلام حذفا (قوله من الجزأين) أى المبتدا
والخبر كما هو موضوع المقام اما المبتدا الرافع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه
كما نقله يس عن الشاطبى وخرج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وان
علما واختلف فيما اذا دار الامر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر فقيل الاحسن
حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والاحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشتقا
وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف أليق بالاعجاز وقيل الاحسن
حذف المبتدا لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أى غير ممتنع فيصدق
بوجوب حذف المبتدا وحذف الخبر كما سيأتى تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل
تقولان ليوافق عندكما لاحتمال ان المجيب أحد المسؤلين فقط (قوله لك) كان
ينبغى لكما لان المخاطب اثنان وان كان المجيب واحدا (قوله قدر الخبر أيضا بعده)
والمسوغ وقوعه فى الجواب سم (قوله ولا يجوز) أى جوازا مستوى الطرفين
بل هو خلاف الاولى لانه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال فى ترتيب أجزاء
الجملة فقوله الاعلى ضعف أى خلاف الاولى كما أفاده سم والا بمعنى لكن (قوله
قل دنف) أى مريض من العشق أو غيره مرضا ملازما كما فى القاموس وهو مبنى
على ان كيف اسم غير ظرف وانها فى محل رفع اما على قول سيبويه انها ظرف كائن
وان المعنى فى أى حال فيكون الجواب فى صحة مثلا قاله يس وعبارة الدمامينى اعلم
ان فى كيف ثلاث عبارات احداها انها ظرف يستفهم به عن الاحوال فمعناها

(وخبر) المبتدا (المحصور) فيه بالا أو بانما
(قدم أبدا) على المبتدا (كما لنا الا اتباع
أحدا) وانما عندك زيد لما سلف (تنبيه)
كذلك يجب تقديم الخبر اذا كان المبتدا
أن وصلتها نحو عندى أنك فاضل اذ لو قدم
المبتدا لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة
وأن المؤكدة بالتى هى لغة فى لعل ولهذا
يجوز ذلك بعد أما كقوله
عندى اصطبار وأما أننى جزع
يوم النوى فلوجد كاد يبرينى
لان ان المكسورة ولعل لا يدخلان هنا اهـ
(وحذف ما يعلم) من الجزأين بالقرينة
(جائز كما تقول زيد) من غير ذكر الخبر
(بعد) ما يقال لك (من عندكما) والتقدير
زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان
المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضا
بعده قال فى شرح التسهيل ولا يجوز أن
يكون التقدير عندى رجل الا على ضعف
(وفى جواب كيف زيد قل دنف) بغير ذكر
المبتدا (فزيد) المبتدا (استغنى عنه) لفظا
(اذ) قد (عرف) بقرينة السؤال

في

فى أى حال على ان الظرفية مجازية كما فى زيد فى حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه
فموضعها عنده نصب دائما الثانية انها اسم يستفهم به عن الاحوال فمعناها على
أى حال وهذه عبارة السيرافى والاخفش فموضعها عندهما رفع مع المبتدا ونصب
مع غيره الثالثة انها سؤال عن وصف ما يذكر بعدها فمعناها ما نعت زيد وهذه
عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو
المقصود لا هذا المعنى والا اتحد هذا القول بالقول الثانى ثم اعترض القول الاول
والثانى بامور ثم قال وأما القول الثالث فلا اشكال عليه البتة ثم ذكر ان كيف
قد تسلب معنى الاستفهام وتخلص لمعنى الحال كما فى قول بعضهم انظر الى كيف يصنع
زيد أى الى الحال التى يصنعها ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اهـ ملخصا (قوله
هو دنف) قدره ضميرا اتباعا للنحاة لئلا يتوهم المغايرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ
انه يقدر اسما ظاهرا وهو صحيح (قوله اذا حلا محل المفرد) ليس بقيد بدليل
صحة قولك نعم لمن قال أزيد قائم كذا فى يس عن ابن هشام وهو لا يظهر الا على القول
بأن الجملة مقدرة بعد نعم لا على القول بانها مفهومة من نعم بلا تقديرها ولعل كلام
الشارح مبنى على هذا فتأمل (قوله كقوله تعالى واللائى لم يحضن) انما لم يجعل
اللائى معطوفا على اللائى قبله وما بينهما خبرا لاقتران الخبر بالفاء وتقدم ان الخبر
المقرون بها يجب تأخيره لتنزله من المبتدا منزلة الجواب من الشرط وأيضا لو جاز
ذلك لاستدعى جواز زيد قائمان وعمرو مع انه لا يجوز للقبح اللفظى بخلاف زيد
فى الدار وعمرو ونقله يس عن ابن هشام وفى استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائمان
وعمرو نظر للفرق بحصول المطابقة بين المعطوف عليه والخبر فى الآية دون المثال
المذكور فليس فيها قبح لفظى بخلافه على ان الذى فى المغنى صحة عدم تقدير شئ
فى الآية بالجعل السابق ولا يرد عندى اقتران الخبر بالفاء لان المتقدم عليه تابع
المبتدا ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير
خبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول الفارسى ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر
المذكور قال فى المغنى والاولى أن يكون الاصل واللائى لم يحضن كذلك لانه ينبغى
تقليل المحذوف ما أمكن ولان أصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن
اعادة ذلك المتقدم تقليلا للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة لحذفت بعد
تعليله بالعلة الاولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرفى جر متحدى اللفظ والمعنى
بعامل واحد لاختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قيل فى نظائره (قوله
وبعد لولا) متعلق بحذف أو حتم وتقديم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا

والتقدير هو دنف وان شئت صرحت به
وقد يحذف الجزآن معا اذا حلا محل مفرد
كقوله تعالى واللائى لم يحضن أى فعدتهن
ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها
موقع مفرد وهو كذلك لدلالة الجملة التى
قبلها أوهى فعدتهن ثلاثة أشهر عليها واعلم
ان حذف المبتدا او الخبر منه ما سبيله الجواز
كما سلف ومنه ما سبيله الوجوب وهذا
شروع فى بيانه (وبعد لولا)

أوجاراومجروراجائز على ماقال التفتازانى انه الحق وقال ابن هشام فى شرح بانت سعادان كان المصدر ينحل بأن والفعل امتنع مطلقا والاجاز (قوله الامتناعية) خرج التحضيضية اذلا يقع بعدها المبتدا كما صرح به الناظم فى قوله وأولينها الفعلا (قوله أى فى غالب أحوالها وهوالخ) أشار بذلك الى دفع الاستشكال بأن الوجوب ينافى الغلبة وحاصله ان الوجوب منصب على الحذف والغلبة منصبة على بعض معين من أحوال لولا وهوكون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق وبتعين محل الغلبة يتعين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لاصل الحذف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتى وبكون العلم بالمحذوف علة لاصل الحذف لالوجوبه لا يرد ماقيل ان العلة التى هى العلم موجودة اذا كان الخبر وجودا مقيدا ودلت القرينة الخارجية عليه مع ان الحذف حينئذ غير واجب حتى يحتاج الى الجواب عنه بأن المراد علم ذلك بمقتضى لولا اذهى دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدا لا بقرينة خارجية لانهم لاعتنائهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لايكتفون فى وجوب حذفه بالقرينة الخارجية وان مشى على وروده والجواب عنه بهذا البعض مع ان فى الجواب بحثا لانه ان أراد الخارجية عن كلام لولا ورد عليه ان القرينة مع المقيد قدتكون من نفس الكلام وان كانت غير نفس لولا كما فى لولا انصار زيد حموه ماسلم ولولا الغمد يمسكه لسالا لدلالة الانصار على الحماية والغمد على الامساك وان أراد الخارجية عن لولا وان كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه ان اعتبار دلالة لولا فى وجوب الحذف دون دلالة غيرها من أجزاء الكلام تحكم ولهذا قال سم فى الجواب مانصه كأنهم اعتبروا فى وجوب الحذف أن يكون الخبر مدلولا عليه من الكلام لامن قرينة خارجية عن الكلام اعتناء بالخبر اه وان ورد عليه ماذكرناه فى الشق الاول فتدبر نعم قد يقال سد الجواب مسد الخبر المحذوف اذا كان وجودا مقيدا أيضا مع ان حذفه غير واجب اللهم الا أن يمنع السد حينئذ (قوله وسد جوابها مسده) أى فهو عوض عنه ولا يجمع بين العوض والمعوض ولافرق فى ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مؤمنون أى لاذن لكم فى الفتح وان لزم فى الثانى حذف العوض والمعوض معا لان القرينة تجعله فى قوة المذكور والمراد بسد الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أى بقيد زائد على أصل الوجود كالمسالمة (قوله لولا قومك حديثو عهد) أى قريبو زمن والخطاب لعائشة وممن روى

الامتناعية (غالبا) أى فى غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقا بها على وجود المبتدا الوجود المطلق (حذف الخبر حتم) نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض أى ولولا دفع الله الناس موجود حذف موجود وجوبا للعلم به وسد جوابها مسده أما اذا كان الامتناع معلقا على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها فان لم يدل على المقيد دليل وجب ذكره نحو لولا زيد سالمنا ماسلم وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم

هذه الرواية البخارى فى كتاب العلم من صحيحه فما نقل عن ابن أبى الربيع من انه لم يقف على ورودها من طريق صحيح فيه مافيه (قوله وان دل عليه دليل) أى سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك فى جواب هل زيد محسن اليك لولا زيد أى محسن الى لهلكت (قوله لولا انصاره الخ) الدليل قوله انصاره لان شأن الناصر الحماية (قوله وجعل منه قول المعرى الخ) لان شأن الغمد امساك السيف (قوله كل عضب) هو السيف القاطع والغمد غلاف السيف فان قلت عجز البيت يناقض صدره اذ العجز يقتضى عدم السيلان لان جواب لولا منتف والصدر يقتضى وجوده لان الاذابة الاسالة وهى ايجاد السيلان وانما عبر بالمضارع لاستحضار الصورة العجيبة أو لقصد الاستمرار قلت المراد لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفى سيلان خاص قاله الدمامينى (قوله هو مذهب الرمانى الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقا) أى فى كل تركيب (قوله فتقول لولا مسالمة الخ) أى وأما نحو لولا زيد سالمنا ماسلم فتركيب فاسد (قوله نحو روى بالمعنى) والمشهور فى الروايات لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد ورد بانه يؤدى الى رفع الوثوق عن جميع الاحاديث أو غالبها على انه انما يتم لو لم تكن رواة الحديث عربا اما اذا كانوا عربا وهو الظاهر فلا لقيام الحجة بلسانهم اه سم وفى حاشية المغنى للدمامينى أسقط أبو حيان الاستدلال على الاحكام النحوية بالاحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته اياها بالمعنى وكثيرا ما يعترض بذلك على الامام ابن مالك فى استدلاله بها ورده شيخنا ابن خلدون بانها على تسليم انها لا تفيد القطع بالاحكام النحوية تفيد غلبة الظن بها لان الاصل عدم التبديل لاسيما والتشديد فى ضبط ألفاظها والتحرى فى نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بانها خلاف الاولى وغلبة الظن كافية فى مثل تلك الاحكام بل فى الاحكام الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف فى جواز النقل بالمعنى فى غير مالم يدون فى كتب اما مادون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف كما قاله ابن الصلاح وتدوين الاحاديث وقع فى الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام اولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون ذلك البدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة فى بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق فى استدلالهم المتأخر اه باختصار (قوله ولحنوا المعرى) أى خطأوه وردّ تلحينه بوروده مثله فى الشعر

وان دل عليه دليل جاز اثباته وحذفه نحو لولا انصار زيد حموه ماسلم وجعل منه قول المعرى
يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا
واعلم ان ماذكره الناظم هو مذهب الرمانى وابن الشجرى والشلوبين وذهب الجمهور الى ان الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقا بناء على انه لا يكون الا كونا مطلقا واذا أريد الكون المقيد جعل مبتدا فتقول لولا مسالمة زيد ايانا ماسلم أى موجودة وأما الحديث فروى بالمعنى ولحنوا المعرى

الموثوق به كقول الشاعر لولا زهير جفانى كنت معتذرا وكان يغنى الجمهور عن
تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد على ان الاصل ان يمسكه فحذفت أن
وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده الدمامينى (قوله وفى نص يمين) من اضافة الصفة
الى الموصوف (قوله استقر) اظهاره الكون العام ضرورة أو مراده بالاستقرار
الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا على حد ماقيل فى قوله تعالى فلما رآه مستقرا
عنده (قوله لعمرك) أى حياتك التزموا فتح عينه فى القسم تخفيفا لكثرة
استعماله فيه وان صح فى غيره الفتح والضم أفاده الدمامينى (قوله وأيمن الله)
أى بركته (قوله للعلم به) أى من كونه مذكورا نصا فى اليمين (قوله نحو عهد
الله) انما لم يكن نصا فى اليمين لعدم ملازمته له فقد يستعمل فى غيره نحو عهد الله
يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الابذكر المقسم عليه قاله المصرح وأقره شيخنا
والبعض وفيه ان قولهم لعمرك كذلك نحو لعمرك طويل أو مبارك فيه والاقرب
عندى ان المراد بالنص الظاهر لغلبة استعمال لعمرك فى اليمين بخلاف عهد الله
ويحمل اثبات أهل العربية صراحة العمر فى القسم على ظهوره فيه ونفى الفقهاء
صراحة عمر الله وعهده على نفى كونه يمينا معتدا به شرعا على الاطلاق يجمع بين
كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهد الله كل منهما كناية لا ينعقد به
اليمين الا اذا نوى بالعمر البقاء أو الحياة وبالعهد استحقاقه لايجاب ما أوجبه علينا
بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما ما تعبدنا به لانهما يطلقان على هذا كما رأيته بخط
الشنوانى نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعنى لعمرك لافعلن وقوله
المثال الثانى يعنى أيمن الله لا قومن (قوله وفيه نظر اذ لا يتعين الخ) أجاب سم
بانهم لم يدعوا التعين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم
ولعل الحذف حينئذ أى حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يسد الجواب
مسده اه أى لعدم حلوله محل المبتدا لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب
حذف المبتدا على أن يسد شئ مسده بخلاف الخبر والفرق ان الخبر محط الفائدة
فاعتنى بشأنه فشرط فى وجوب حذفه ذلك (قوله لمكان لام الابتداء) أى
كونها أى وجودها فمكان مصدر ميمى من كان التامة واعترض بانه يجوز كون
اللام داخلة على مبتدا مقدر كما قيل فى قوله خالى لانت فوجودها لا ينافى كون
مدخولها فى اللفظ خبرا وأجيب بان دخول اللام على شئ واحد لفظا وتقديرا
أولى من دخولها لفظا على شئ وتقديرا على آخر فالحمل على الاول أرجح مع ان
حذف المبتدا ينافيه لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المغنى نقل عن ابن

(وفى نص يمين ذا) الحكم وهو حذف الخبر
وجوبا (استقر) نحو لعمرك لافعلن وأيمن
الله لاقومن أى لعمرك قسمى وأيمن الله
قسمى فحذف الخبر وجوبا للعلم به وسد جواب
القسم مسده فان كان المبتدا غير نص فى
اليمين جاز اثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله
لافعلن وعهد الله على لافعلن (تنبيه)
اقتصر فى شرح الكافية على المثال الاول
وزاد ولده المثال الثانى وتبعه عليه فى
التوضيح وفيه نظر اذ لا يتعين كون المحذوف
فيه الخبر لجواز كون المبتدا هو المحذوف
والتقدير قسمى أيمن الله بخلاف المثال
الاول لمكان لام الابتداء

عصفور تجويز الوجهين فى المثالين وعن غيره الجزم بانهما من حذف الخبر (قوله
عينت مفهوم مع) أى كانت ظاهرة فيه اذ الواو فيما ذكره تحتمل غير المعية كأن
يقال كل صانع وما صنع مخلوقان أفاده سم (قوله وما صنع) الاظهر ان
ما مصدرية لان الصنعة هى الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضيعته) أى
حرفته وسميت ضيعة لان صاحبها يضيع بتركها أو لانها تضيع بتركها فان قلت
الضمير فى ضيعته لا يصح عوده الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة كل رجل
مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضيعة رجل مقترنان وهو
أيضا فاسد قلت لما كانت كل نائبة عن أسماء كثيرة كان ضميرها أو ضمير مدخولها
أيضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة آحادا فكأنه قيل زيد وضيعته
مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بأن
تقدير الخبر مقرونان فهو مثنى فهو خبر عن مجموع المتعاطفين فمحله بعد المعطوف
فكيف يسد المعطوف مسده ولهذا قال الرضى الظاهر ان الحذف غالب لا واجب
وأجاب سم بأن الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد
المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة
وان لم يسد مسده من حيث هو خبره اذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسد
المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للمصاحبة نصا) أى ظهورا
بان لم تكن للمصاحبة بالكلية بل لمجرد التشريك فى الحكم نحو زيد وعمرو متباعدان
أو للمصاحبة لانصا أى ظهورا كما فى بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما
انما جاء من مادة الخبر وأما الواو فتحتمل التشريك والمعية بدون ظهور المعية لان
الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بها فى افادة المعية كما قاله الشنوانى قال ولو قيل كل
امرئ والموت أى معه لم يكن كائنا وبذلك التحقيق يعلم ما فى كلام البعض فافهم
(قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل دليل عليه (قوله يشعب) كيذهب أى
يفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر الخ) رد بأن كون الواو بمعنى مع لا يستلزم
كونها بمنزلتها لان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو زكريا (قوله وقبل
حال) أى مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضربى زيدا مع عصابة على جعله
حالا من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) أى بحسب ذاتها كالمثال الاول أو قصد المتكلم
كالمثال الثانى ولهذا قال الشارح اذا جعل منوطا باريا على الحق لا على المبتدا
فاندفع الاعتراض بأن المثال الثانى تصلح الحال فيه للخبرية واعترض الراعى المثال
الاول بانه يصح الاخبار عن الضرب بكونه مبنيا على وجه المجاز وأجيب بأن

(و) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بعد)
مدخول (واو عينت مفهوم مع) وهى
الواو المسماة بواو المصاحبة (كمثل) قولك
(كل صانع وما صنع) وكل رجل وضيعته
تقديره مقرونان الا انه لايذكر للعلم به وسد
العطف مسده فان لم تكن الواو للمصاحبة
نصا كما فى نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب
الحذف قال الشاعر
تمنوا الى الموت الذى يشعب الفتى
وكل امرئ والموت يلتقيان
وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل
رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان
معناه مع ضيعته فكما انك لو جئت بمع
موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها وعلى
ما يليها فى حصول الفائدة كذلك لا تحتاج
اليه مع الواو ومصحوبها (وقبل حال
لا يكون خبرا) أى ويجب حذف الخبر اذا
وقع قبل حال لا تصلح خبرا

المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا حجر فى المجاز حتى يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع الحال على الخبرية المجازية الا أن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل ان المثال الاول لا تصلح الحال فيه للخبرية حقيقة بحسب ذاتها ولا مجازا بحسب قصد المتكلم فاعرف ذلك (قوله عن الذى خبره قد أضمرا) أى وان صلحت ان تكون خبرا عن غيره فليس الشرط ان لا تصلح للخبرية أصلا فلهذا قال عن الذى الخ فالقصد منه الاشارة الى ما ذكر لا الى كون الخبر مضمرا لانه معلوم من قوله وقبل حال لان المعنى ويحذف الخبر وجوبا قبل حال وقوله قد أضمرا أى قدر (قوله مصدرا) أى صريحا أو مؤولا عند جمهور البصريين ومذهب قوم انه لا فرق نحو أن ضربت زيدا قائما (قوله فى اسم) أى ظاهر كالعبد والحق فى المثالين أو مضمر كاياه فى قولك العبد ضربى اياه مسيئا وظاهر عبارته عدم اشتراط اضافة المصدر نحو ضرب عمرا قائما وظاهر كلام الرضى اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافا للفاعل أو للمفعول أو لهما الا أن يقال قصده التعميم فى الاضافة لا اشتراطها وقوله أو لهما أى كما فى تضاربنا أو مضاربتنا فى بعض حواشى الجامى أن نا فى محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول وفى محل جر باعتبار الاضافة والجمهور على انه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال ضربى زيدا الشديد قائما ولا شربى السويق كله ملتوتا لغلبة معنى الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه الكسائى ووافقه المصنف فى تسهيله اتباعا للقياس (قوله لضمير) بالتنوين وهو الضمير فى اذ كان أو اذا كان ويصح ترك التنوين على ان الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير أو حقيقية ان أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله بعده) نعت لحال أى بعد الضمير أو المفسر (قوله اذا جعل منوطا جاريا على الحق) أى جعل حالا من ضميره وقيد بذلك ليكون المثال مما نحن فيه لانه لو جعل جاريا على المبتدا بأن قصد ايقاعه على معنى المبتدا وارجع الضمير فى الخبر المقدر الى المبتدا وجعل منوطا حالا من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم اضافة اسم التفضيل الى مصدر عامل فى اسم مفسر لضمير ذى حال اذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبرية بحسب الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبرية (قوله أخطب ما يكون) أى أخطب كون بمعنى أكوان ومن أول بالجمع ابتداء فقد تسمح وأخطب من الخطب وهو الشدة أى أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) اى تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذى هو

حاصل

(عن) المبتدا (الذى خبره قد أضمرا) وذلك فيما اذا كان المبتدا مصدرا عاملا فى اسم مفسر لضمير ذى حال بعده لا تصلح لان تكون خبرا عن ذلك المبتدا أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور أو الى مؤول به فالاول (كضربى العبد مسيئا) والثانى مثل (أتم تبيينى الحق منوطا بالحكم) اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدا والثالث نحو أخطب ما يكون الامير قائما والتقدير

حاصل أو حصل مثلا لوضوحه (قوله اذ كان) أى عند ارادة المضى أو اذا كان أى عند ارادة الاستقبال قاله الدمامينى والسيوطى وغيرهما وفى الرضى ان اذا هنا للاستمرار كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقال الرودانى بقى انه قد يراد الحال أو الاستمرار ولو قال يقدر وقت كان أو حين كان لكان اشمل لسائر الازمنة بلفظ واحد اه ورأيت بخط الشنوانى انه اذا أريد الاستمرار يؤتى باذا لانها تأتى للاستمرار (قوله وحذفت جملة كان) أى مع الظرف المضاف اليها وقوله التى هى الخبر فيه مسامحة اذ الخبر اما متعلق الظرف كما هو الاصح أو نفس الظرف المضاف الى تلك الجملة (قوله للعلم بها) أى مع الظرف أى من كون المراد الاخبار عن المصدر أو ما أضيف اليه بالكون مقيدا بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أضيف اليه وقوله وسد الحال مسدها أى مع الظرف والحاصل ان الحال قامت مقام اذ كان لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى لقيت زيدا راكبا لقيته فى وقت الركوب واذ كان سد مسد المتعلق الذى هو الخبر فى الحقيقة كسداد بقية الظروف مسد متعلقاتها العامة فالحال سدت مسد الخبر فى الظاهر مباشرة والخبر فى الحقيقة بواسطة (قوله لمباينتها) أى بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله الا أسماء منكورة مشتقة) الحصر اضافى أى لا معارف ولا جوامد فلا ينافى مجىء الحال جملة كما سيأتى (قوله لجاز) أى جوازا وقوعيا أن تكون معارف الخ وكون مجيئها منكورة مشتقة أمرا اتفاقيا لا لكون المنصوب حالا بعيد لان الظاهر ان التزامهم التنكير والاشتقاق لا يكون الا لنكتة وان النكتة كونها أحوالا (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضا وقوع الاسمية موقعه بلا واو على ما قاله الكسائى وارتضاه المصنف ونقل عن البصريين أيضا فيجوز ضربى زيدا هو قائم (قوله موقعه) أى موقع المنصوب (قوله حليف رضى) أى اذ كنت أو اذا وجدت حليف رضى قاله العينى وبه يعرف انه لا يتعين لفظ كان بل مثلها ما فى معناها وان الضمير الذى يفسره معمول المصدر قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وان معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضميرا وان لزم عليه كون المفسر والمفسر ضميرين لكن الظاهر عندى انه يصح أن يكون التقدير اذ كان حليف رضى أى مصاحبا للرضى بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالين حينئذ بالمولى فافهم وحليف الرضى المحالف المعاقد على الرضى (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيها المصدر) وذلك بأن تجعل حالا من منصوب المصدر لان العامل فى صاحب الحال عامل فيها (قوله لكانت من صلته)

اذ كان أو اذا كان مسيئا ومنوطا وقائما فمسيئا ومنوطا وقائما نصب على الحال من الضمير فى كان وحذفت جملة كان التى هى الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها وقد عرفت ان هذه الحال لا تصلح خبرا لمباينتها المبتدا اذ الضرب مثلا لا يصح أن يخبر عنه بالاساءة فان قلت جعل هذا المنصوب حالا مبنى على ان كان تامة فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها لان حذف الناقصة أكثر فالجواب انه منع من ذلك أمران أحدهما انا لم نر العرب استعملت فى هذه المواضع الا أسماء منكورة مشتقة من المصادر فحكمنا بانها أحوال اذ لو كانت اخبارا لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة الثانى وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كقوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقول الشاعر

خير اقترابى من المولى حليف رضى * وشر بعدى عنه وهو غضبان

فان قلت فما المحوج الى اضمار كان لتكون عاملة فى الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر فالجواب انه لو كان العامل فى الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره

أى متعلقاته فجعلها قبل الخبر فلا تسد مسده لما علمت من ان الشئ لا يسد مسد غيره الا اذا كان فى محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أى بعد الحال اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر فيها للفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل وفيه ان الفصل ليس بأجنبى لان الخبر معمول للمبتدا الا أن يجعل كالاجنبى للخلاف فى كونه معموله والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده والا فالخبر مقدر على كل حال (قوله وهو رأى كوفى) أى اعمال المصدر فى الحال وتقدير الخبر بعده رأى كوفى أى وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أى حصر الضرب مثلا فى كونه حال الاساءة ولعل وجه افادة نحو ضربى العبد مسيئا للحصر مشابهة المصدر باضافته المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصر فى الخبر فكذا ما شابهه وعلى كلامهم يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شئ مسده (قوله الى ضمير ذى الحال) الاضافة للبيان ان أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحا الضمير وحقيقية ان أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله ضربه مسيئا) بالحال حصل التغاير بين المبتدا والخبر (قوله واختاره فى التسهيل) وكذا ابن هشام فى المغنى لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيئان والمقدر على الاول خمسة أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقدير اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت فى غير هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عينى الخ) رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأباك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سدت مسد خبر رأى وقوله فعليك ذا كا أى الزم الاعطاء الذى كان عليه أبوك (قوله فانه يتعين رفعه) أى عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر فى الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بأن يقال ضربى زيدا اذ كان شديدا أو ضربه شديدا كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضربى زيدا شديدا) بل يجب الرفع عند قصد الخبرية والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر اذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة فيتوهم الخبرية والقصد الحالية كذا قيل وفيه ان هذه العلة تأتى فى نحو أتم تبيينى الخ مع انهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذ قولهم) أى لاجل حكمهم عليهم وشذوذه من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر فى الخبر قاله المصرح (قوله مسمطا) بضم الميم الاولى وفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثبتا) يعنى

فيفتقر الامر الى تقدير خبر ليصح عمل المصدر فى الحال فيكون التقدير ضربى العبد مسيئا موجود وهو رأى كوفى وذهب الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير ذى الحال والتقدير ضربى العبد ضربه مسيئا واختاره فى التسهيل وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه ومنه قوله

ورأى عينى الفتى أباكا
يعطى الجزيل فعليك ذاكا

أما اذا صلح الحال لان يكون خبرا لعدم مباينته للمبتدا فانه يتعين رفعه خبرا فلا يجوز ضربى زيدا شديدا وشذ قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مثبتا كما شذ زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا فيما حكاه الاخفش

نافذا (قوله أى ثبت قائما وجالسا) التقدير فى فاذا زيد جالسا على غير القول بأن اذا الفجائية ظرف مكان اما عليه فلا حذف بل هى الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أى فى زيد قائما وخرجت فاذا زيد جالسا (قوله أربعة) بقيت أشياء فى الهمع وغيره منها المبتدا المخبر عنه باسم واقع بعد لا سيما فى لا سيما زيد برفع زيد ومنها المبتدا المخبر عنه بجار ومجرور مبين لفاعل أو مفعول المصدر قبله البدل عن الفعل نحو سقيا لك ورعيا لك فلك خبر مبتدا محذوف وجوبا ليلى الفاعل أو المفعول فى المعنى المصدر كما كان يلى الفعل أى هذا الدعاء لك نقل هذا الثانى الدنوشرى عن الرضى وعندى انه انما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير المخاطب كما فى التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص والخطاب بغيره لشخص آخر فى جملة واحدة اما نحو سقيا لزيد ورعيا لعمرو فالظاهر ان اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو على انما التزموا فى النعت المقطوع فى المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدا فى النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بانشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء دماميني بتصرف وتسمية المقطوع نعتا باعتبار ما كان (قوله فى معرض مدح الخ) خرج بذلك ما اذا كان النعت للتخصيص أو للايضاح فانه يجوز ذكر المبتدا وحذفه كما فى التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بمخصوص الخ) انما وجب حذفه لصيرورة الكلام لانشاء المدح أو الذم تجرى مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤخر) بيان للواقع اذ لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله من قولهم فى ذمتى الخ) لدلالة الجواب عليه وسده مسده وحلوله محله لان المبتدا هنا واجب التأخير (قوله فى ذمتى عهد) أى متعلق عهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذى يستقر فى الذمة دنوشرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أى بواسطة لان الاصل أسمع سمعا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لافادة الدوام وأوجبوا حذف المبتدا اعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية التى هى حالة النصب اذ يجب فيها حذف الفعل أفاده زكريا (قوله وقالت حنان) أى رحمة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه الثلم وقوله أذو نسب الخ أى ذو قرابة هنا جئت اليهم أم لك معرفة بالحى وانما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الحى اياه قاله العينى فلقنته الحجة موهمة انها لا تعرفه (قوله وأخبروا باثنين أو بأكثرا) أى مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف وفى المغنى زعم الفارسى

أى ثبت قائما وجالسا ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف اذ كان أو اذا كان لما عرفت من انه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجثة (تنبيه) لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدا وعدها فى غير هذا الكتاب أربعة * الاول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع فى معرض مدح أو ذم أو ترحم * الثانى ما أخبر عنه بمخصوص نعم وبئس المؤخر نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو اذا قدر المخصوص خبرا فان كان مقدما نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدا لا غير وقد ذكر الناظم هذين فى موضعهما من هذا الكتاب * الثالث ما حكاه الفارسى من قولهم فى ذمتى لافعلن التقدير فى ذمتى عهد أو ميثاق * الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جىء به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أى أمرى سمع وطاعة ومنه

وقالت حنان ما أتى بك هاهنا
أذو نسب أم أنت بالحى عارف

أى أمرى حنان اى رحمة وقول الراجز

شكا الى جملى طول السرى
صبر جميل فكلانا مبتلى

أى أمرنا صبر جميل (وأخبروا باثنين
أو بأكثرا * عن) مبتدا (واحد)

ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده فى نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره فى نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب الفارسى فى كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد يقرأ يكتب فمن تعدد الخبر لا غير (قوله لان الخبر حكم) أى محكوم به (قوله فى اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاقتصار على كل من الخبرين أو الاخبار كما فى الدماميني (قوله سراة) بفتح السين وقد تضم أصلها سرية جمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل اللام افعلاء كنبى وأنبياء وتقى وأتقياء وزكى وأزكياء وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والبعض كغيرهم لان قياس جمع فعيل فعلاء كشريف وشرفاء فغير مستقيم لان ما قالوه فى فعيل الصحيح اللام وما نحن بصدده من فعيل معتلها وقيل هو اسم جمع (قوله من يك ذا بت) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطية لا موصولة وان زعمها البعض تبعا للصدر كلام العينى المناقض بدليل يك والمعنى من يك ذا بت فانا مثله لان هذا البت بتى فحذف المسبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أى كاف لى قيظا وصيفا وشتاء والقيظ شدة الحر (قوله ينام الخ) الضمير للذئب والذى وقع فى الشارح يقظان نائم لكن المروى الذى يدل عليه بقية القوافى من القصيدة يقظان هاجع أى نائم والشاهد فى قوله فهو يقظان نائم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبنى على ان المراد يقظان من وجه نائم من وجه ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على ان المراد بين اليقظان والنائم أى جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أى بالواو وغيرها بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون الا بالواو أفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق بنحو هذا أبيض أسود للابلق مع ان الرضى صرح بجواز العطف فيه الا أن يراد عن المبتدا كلا أو بعضا فيخرج نحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما للكل على الجزء (قوله أى مز) يعنى ان الموجود فى الرمان هو المزازة وهى كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفتين وليس فيه طعم الحلاوة وطعم الحموضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى فى زيد كاتب شاعر من انه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فى زيد

لان الخبر حكم ويجوز أن يحكم على الشئ الواحد بحكمين فأكثر ثم تعدد الخبر على ضربين * الاول تعدد فى اللفظ والمعنى (كهم سراة شعرا) ونحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد

وقوله
من يك ذا بت فهذا بتى
مقيظ مصيف مشتى

وقوله
ينام باحدى مقلتيه ويتقى
بأخرى الاعادى فهو يقظان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه
والثانى تعدد فى اللفظ دون المعنى وضابطه
أن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا
نحو هذا حلو حامض أى مز

وهذا أعسر يسر أى اضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لابى على هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين فى شرح الكافية وزاد ولده فى شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له اما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقيه وقوله

يد الذيد خيرها يرتجى
واخرى لاعدائها غائظه

واما حكما كقوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الاموال والاولاد واعترضه فى التوضيح فمنع أن يكون النوع الثانى والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله ان قولهم حلو حامض فى معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وان يتوسط بينهما مبتدا وأن نحو قوله

يد الذيد خيرها يرتجى
واخرى لاعدائها غائظه

فى قوة مبتدأين لكل منهما خبر وان نحو انما الحياة الدنيا لعب ولهو الثانى تابع لا خبر قلت وفى هذا الاعتراض نظر اما ما قاله فى الاول فليس بشئ اذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لانه انما جعله متعددا فى اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطا بأن لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر وأما الثانى فهو ان كون يد الذيد ونحوه فى قوة مبتدأين لا ينافى كونه بحسب اللفظ مبتدا واحدا اذ النظر الى كون المبتدا واحدا أو متعددا انما هو الى لفظه لا الى معناه وهو واضح لا خفاء فيه وأما قوله فى الثالث ان الثانى يكون تابعا لا خبرا فانا نقول لا منافاة أيضا بين كونه تابعا وكونه خبرا اذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه خبر من حيث عطفه على خبر اذ المعطوف على الخبر خبر كما ان المعطوف على الصلة صلة والمعطوف على المبتدا مبتدا وغير ذلك وهو أيضا ظاهر

قاله الناصر اللقانى (قوله أى اضبط) أى فى العمل لكونه يعمل بكلتا يديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أيسر كما فى الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أى نظرا للمعنى لان الخبرين فى المعنى شئ واحد والعطف يقتضى خلاف ذلك (قوله خلافا لابى على) فانه أجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ (قوله وزاد ولده) أى على ما فى شرح الكافية فلا ينافى انه تابع فى هذه الزيادة لابيه فى شرح التسهيل (قوله لتعدد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع ونحو هم سراة شعرا لان تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدا لان كلا من أفراد المبتدا فيه متصف بانه سرى شاعر بخلاف نحو بنوك الخ فانه لم يتصف كل من البنين بالاوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدا (قوله يد الذيد الخ) يد خبر المبتدا واخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكما الخ) انما كان التعدد حكميا فى الآية لكون المبتدا المفرد ذا أقسام فجعل فى حكم الجمع الدال على الافراد (قوله انما الحياة) أى حالها (قوله واعترضه) أى ما ذكر من النوعين الثانى والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدا لفظا ومعنى وابن الناظم لا يقصره على ذلك (قوله وان يتوسط بينهما مبتدا) كما يمتنع توسط المبتدا بينهما يمتنع تأخر المبتدا عنهما فلا يجوز حلو حامض الرمان نقله صاحب البديع عن الاكثر كما فى الهمع فقول البعض بعد عزوه الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله فى قوة مبتدأين الخ) انما رد بهذا مع امكان الرد بأن الثانى تابع كما فعل فى الآية لان هذا الذى ذكره يرفع تعدد الخبر معنى واصطلاحا بخلاف كونه تابعا فانه يرفع التعدد اصطلاحا فقط أفاده الناصر (قوله الثانى تابع) أى الثانى منه تابع فالرابط محذوف وانما لم يرد بكون المبتدا فى قوة مبتدآت لتعدده حكما كما فعل فيما قبله مع انه أقوى فى رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدا فى الآية خفى لكونه حكميا فلم يعرج عليه فى الرد لذلك فافهم (قوله وفى الاعتراض) أى الاعتراض المذكور على النوعين (قوله وأما الثانى) أى دفع ما قاله فى الثانى (فائدة) فى البحر المحيط للزركشى قال بعض الفضلاء الصفات المذكورة فى الحدود لا يجوز أن تعرب أخبارا ثوانى بل يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الاول من استقلال كل جزء بالحد ومن هنا منع جماعة أن يكون حلو حامض خبرين وأوجب الاخفش أن يكون حامض صفة والجمهور القائلون ان كلا منهما خبر لا يلزمهم القول بمثله فى نحو الانسان حيوان ناطق لان حلو حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم

قصد كل منهما استقلالا بخلاف الانسان حيوان ناطق اهـ ولم يتعرض الشارح كالناظم لتعدد المبتدا وهو قسمان أحدهما أن يجرد كل من المبتدآت عن اضافته لضمير ماقبله و يؤتى بعد خبر المبتدا الاخير بالروابط نحو زيد عمرو هند ضاربته في داره من أجله والمعنى هند ضاربة عمرو في داره من أجل زيد الثاني أن يضاف كل من المبتدآت غير الاول لضمير ماقبله نحو زيد عمه خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عم زيد قائم (قوله لان نسبة الخبر من المبتدا) أى الى المبتدا نسبة الفعل من الفاعل أى كنسبة الفعل الى الفاعل يعنى ان الخبر بالنسبة الى المبتدا كالفعل بالنسبة الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل الا لمقتض كافادة التسبب في نحو قام زيد فدخل عمرو فاندفع الاعتراض بأن الفعل يقترن بالفاء كما فى هذا المثال هذا ملخص ماقاله البعض والاقرب عندى فى تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها أن يبقى كلام الشارح على ظاهره من ان التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وان يجعل المعنى ان نسبة الخبر الى المبتدا كنسبة الفعل الى الفاعل فى ان كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء لا يفصل بين الخبر ومبتدئه بالفاء فان قلت هذا التقرير يؤدى الى جواز فقائم زيد لعدم الفصل بين المبتدا والخبر قلت رتبة المبتدا التقديم فالفصل حاصل تقديرا فافهمه فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أى أسماء أى فى العموم (قوله فيقترن خبره بالفاء) أى ان تأخر عن المبتدا فان سبقه نحو له درهم الذى يأتينى وجب ترك الفاء لان الجواب انما يقترن بالفاء اذا تأخر (قوله اما وجوبا وذلك بعد أما) كان ينبغى اسقاط هذا القسم لان اقتران الخبر فيه بالفاء لاجل أما المتضمنة معنى الشرط لا لشبه المبتدا باداة الشرط (قوله وذلك) أى المبتدا الذى يقترن خبره بالفاء جوازا اما موصول الخ وجملة صوره خمس عشرة صورة موصول بفعل لا حرف شرط معه موصول بظرف موصول بجار ومجرور موصوف باحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين وتحته ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحته ثلاث صور وقد تدخل الفاء على خبر كل مضافا الى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله أو موصوف بغير ماذكر نحو

كل أمر مباعد أو مدانى * فمنوط بحكمة المتعالى

قيل ومنه حديث كل أمر ذى بال الخ وفيه بحث أبديته فى رسالتى الكبرى فى البسملة (قوله لا حرف شرط معه) فلو كان معه حرف شرط نحو الذى أن يأتنى أكرمه مكرم امتنعت الفاء لانها انما دخلت

(خاتمة) حق خبر المبتدا أن لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدا نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء اما وجوبا وذلك بعد اما نحو واما ثمود فهديناهم واما قوله اما القتال لاقتال لديكم فضرورة واما جوازا وذلك اما موصول بفعل لا حرف شرط معه

فى الخبر لشبه المبتدا بالشرط وهو هنا منتف اذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخولها فى هذا أيضا وخرج بقوله بفعل أو ظرف الموصول بغيرهما فلا يجوز الذى أبوه محسن فمكرم خلافا لابن السراج ولا القائم فزيد أو فاضربه خلافا للناظم فى تسهيله فانه صرح فيه بجوازه ومثل له فى شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وجعل الجمهور الخبر محذوفا أى مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح أن يزيد وان لا يكون مصدرا بعلم استقبال ولا بقد ولا بما النافية أو بقول موصول بفعل صالح للشرطية كما فى التسهيل ليفيد اشتراط ماذكر (قوله أو بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور كما يدل عليه تمثيله بالجار والمجرور (قوله واما موصوف) أى اسم منكر موصوف وقوله بهما أى بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف الى أحدهما) أى الموصول والموصوف المذكورين بأقسامهما واعلم ان المضاف الى الموصول بما ذكر لا يشترط أن يكون لفظ كل وما بمعناها كجميع فيجوز غلام الذى عندك فلا درهم معه وأما المضاف الى النكرة الموصوفة بما ذكر فيشترط أن يكون كل وما بمعناها فقول الشارح وكل الذى تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيدا وقوله وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل فيه قيد معتبر قاله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد فى جميع ماقبله ولو حذف لفظ قصد كما فى قوله فلو عدم العموم وكما فى قول التسهيل عام لكان أخصر لعدم الحاجة لذكره بل لا حاجة كما قاله الدماميني الى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدا المشبه لاسم الشرط فى العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم انه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فيشمل نحو وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على ان ما موصولة سقوط الفاء فى قراءة نافع وابن عامر همع (قوله فلو عدم العموم) وعدمه اما بتقييد الصلة أو الصفة كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه وكل رجل يأتينى فى المسجد له كذا واما بتقييد الموصوف نحو كل رجل كريم يأتينى له كذا هذا ماقالوه وفيه بحث لان ماذكر من الامثلة لم يعدم فيه العموم بل قل فان قيل المراد بعدم العموم قلته لا عدمه رأسا قلت لا وجه لارادة ذلك لان قلة العموم لا تخرج المبتدا عن شبه اسم الشرط لانها توجد فيه نحو من يقم فى المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لو عدم الاستقبال) نحو الذى زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضا تمسكا بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فباذن الله وأول على معنى وما تبين اصابته اياكم قاله الدماميني (قوله الذى اقترن خبره بالفاء)

أو بظرف واما موصوف بهما أو مضاف الى أحدهما واما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة نحو الذى يأتينى أو فى الدار فله درهم ورجل يسألنى أو فى المسجد فله بر وكل الذى تفعل فلك أو عليك وكل رجل يتقى الله فسعيد والسعى الذى تسعاه فستلقاه فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتفاء شبه الشرط وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط واذا دخل شئ من نواسخ الابتداء على المبتدا الذى اقترن خبره بالفاء أزال الفاء ان لم يكن ان أو ان أو لكن باجماع المحققين

فان كان الناسخ ان وان ولكن جاز بقاء الفاء
نص على ذلك فى ان وان سيبويه وهو الصحيح
الذى ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى
ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا
خوف عليهم ولا هم يحزنون ان الذين
كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من
أحدهم ملء الارض ذهبا ان الذين
يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير
حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من
الناس فبشرهم بعذاب أليم واعلموا انما
غنمتم من شئ فان لله خمسه قل ان الموت
الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثال ذلك
مع لكن قول الشاعر

بكل داهية ألقى العداء وقد
يظن انى فى مكرى بهم فزع
كلا ولكن ما أبديه من فرق
فكى يغروا فيغريهم بى الطمع

وقول الآخر

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون

وروى عن الاخفش انه منع دخول الفاء
بعد ان وهذا عجيب لان زيادة الفاء فى الخبر
على رأيه جائزة وان لم يكن المبتدا يشبه اداة
الشرط نحو زيد فقائم فاذا دخلت ان على
اسم يشبه اداة الشرط فوجود الفاء فى
الخبر أحسن وأسهل من وجودها فى خبر
زيد وشبهه وثبوت هذا عن الاخفش
مستبعد والله أعلم

• (كان واخواتها) •

(ترفع كان المبتدا) اذا دخلت عليه ويسمى
(اسما) لها وقال الكوفيون

أى الذى يجوز اقتران خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أى أزال جواز دخولها وليس المراد ان النواسخ دخلت على تركيب فيه الفاء فازالتها كما نبه عليه الدمامينى لكن هذا التأويل مع كونه غير ضرورى يأباه قول الشارح بعد جاز بقاء الفاء وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يخفى ما فيه وانما أزال الناسخ جواز الفاء لزوال شبه المبتدا بالشرط بدخول الناسخ لان اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله وهنا تقدم على المبتدا الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء الفاء) أى لانها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذى كان مع الابتداء ولهذا جاز العطف معها بالرفع على الاسم مراعاة لمحل الابتداء بخلاف بقية اخوات ان فانها قوية فى العمل لتغييرها المعنى (قوله قل ان الموت الخ) كان الانسب تقديمه على ما قبله لتتصل أمثلة ان المكسورة بعضها ببعض وقد يوجه تأخيره بانه من الموصوف بالموصول وهو آخر الاقسام فى كلامه سابقا (قوله من فرق) أى خوف وبابه فرح (قوله فوجود الفاء فى الخبر) أى خبر المبتدا المشبه لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الاحسنية من جهة المعنى والاسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم

• (كان واخواتها) •

أى نظائرها فى العمل ففيه استعارة مصرحة أصلية وأفرد كان بالذكر اشارة الى انها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام وانما كانت أم الباب لان الكون يعم جميع مدلولات اخواتها ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها لمجئ الوصف على فاعل لا فعيل ولا بكسرها لمجئ المضارع على يفعل بالضم لا الفتح (قوله ترفع كان المبتدا) أى تجدد له رفعا غير الاول الذى عامله معنوى وهو الابتداء وتسميته مبتدا باعتبار حاله قبل دخول الناسخ وأل فى المبتدا للجنس فان منه ما لا تدخل عليه كلازم التصدير الا ضمير الشأن ولازم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بأن يلزم الابتداء كطوبى للمؤمن كذا فى الهمع والتصريح وغيرهما (قوله ويسمى اسمالها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لان زيدا فى كان زيد قائما اسم للذات لا لكان والافعال لا يخبر عنها الا أن يقال الاضافة لادنى ملابسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أى الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا مجازا (قوله وقال الكوفيون) أى ما عدا الفراء فانه موافق للبصريين ورد مذهبهم بانه يلزم عليه ان الفعل ناصب غير رافع ولا نظير له وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظى أقوى من المعنوى فلا ينهض

عليهم وان أقره البعض واقتصر عليه لان العامل فى المبتدا عندهم ليس معنويا بل هو لفظى وهو الخبر وتظهر ثمرة الخلاف فى كان زيد قائما وعمرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لان العامل واحد هكذا ظهر لى فاحفظه (قوله باق على رفعه الاول) فهو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أل فيه أيضا للجنس فان منه ما لا تدخل عليه كالخبر الطلبى فلا يقال كان زيد اضربه والانشاءى فلا يقال كان عبدى بعتكه على قصد الانشاء لان هذه الافعال ان كانت خبرية فهى صفات لمصادر اخبارها فى الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى ومعنى أصبح زيد قائما لزيد قيام له حصول فى الزمن الماضى وقت الصبح وقس على هذا سائرها وكون الخبر طلبيا أو انشائيا ينافى حصوله فى الماضى فيناقض آخر الكلام أوله وان كانت غير خبرية فان توافق طلبها وطلب أخبارها اكتفى بطلبها عن طلب أخبارها اذ الطلب فيها طلب فى أخبارها تقول كن قائما أى قم وهل تكون قائما أى هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم وأما قوله وكونى بالمكارم ذكرينى فذكرينى فيه بمعنى تذكرينى وان اختلف الطلبان كان يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كونى هل ضربت اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر فى حالة واحدة وهو محال أفاده الرضى وكالخبر الفعلى الماضوى فى صار وما بمعناها ودام وزال واخواتها الدلالتها على اتصال الخبر بزمن الاخبار والماضى على انقطاعه فيتنافيان وهذا متفق عليه وكالخبر المفرد المضمن معنى الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما على الاصح فلا يقال لا أكلمك كيف ما دام زيد ولا أين ما زال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد وجوزه الكوفيون بخلاف المنفى بغير ما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا فى الهمع وغيره قال الدمامينى نقلا عن غيره ينبغى أن يكون ان كذلك لان لها الصدر بدليل انها تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا ثم ذكر ان لا فى جواب القسم كذلك وسيأتى ايضاحه فى باب ظن واخواتها وعلة المنع كما فى الدمامينى ازدحام اثنين على طلب الصدرية فى المنفى بما ولزوم تأخير ماله الصدر أو تقدم معمول الصلة فى دام ولزوم تقديم خبر ليس عليها فى ليس والصحيح منعه قال الدمامينى ويوافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم ان ما النافية لا تلزم الصدر (قوله باتفاق) أى وان اختلفوا فى نفس المنصوب فقال الفراء هو شبيه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهل يقال سدت الحال

(والخبر تنصبه)
هو باق على رفعه الاول
باتفاق ويسمى خبرها

(ككان سيدا عمر) فعمر اسم كان وسيدا
خبرها و(ككان) فى ذلك (ظل) ومعناها
اتصاف المخبر عنه بالخبر نهارا و(بات)
ومعناها اتصافه به ليلا و(أضحى) ومعناها
اتصافه به فى الضحى و(أصبحا) ومعناها
اتصافه به فى الصباح و(أمسى) ومعناها
اتصافه به فى المساء (وصار) ومعناها التحول
من صفة الى صفة و(ليس) ومعناها النفى
وهى عند الاطلاق

مسنده والبصريون شبيه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بانه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفا ولا جارا ولا مجرورا فأجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفى التعليق وأما الظرف وشبهه فليسا الخبر على الاصح انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو اسم مفرد قاله الدماميني (وككان فى ذلك) أى فى العمل المذكور لا فى المعنى ومعنى كان اتصاف المخبر عنه بخبرها أى بمدلول خبرها التضمنى وهو الحدث فى زمان صيغتها (قوله ومعناها) أى مع معموليها الآن معناها وحدها مطلق حدث فى زمان ماض نهارى وقوله بالخبر أى بمدلوله التضمنى وقوله نهارا أى ماضيا ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أى فهى موضوعة له وأما استفادة التحول من غيرها فلدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها فحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور ليس بكسر العين فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لانه أسهل من القلب ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقيل فيها لست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا فى الهمع مع زيادة من الدماميني (فائدة) ذكر فى التسهيل ان ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس أحد أى هنا اه وقد بسط المسئلة صاحب الهمع فقال قال أبو حيان نص أصحابنا على انه لا يجوز حذف اسم كان واخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روعى أصله وهو خبر المبتدا جاز حذفه أو ما آل اليه من شبهه بالمفعول فكذلك لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه فى معناه اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف فى الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فمنعه فى الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اه وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتى فى نحو ان خير فخير من ان خبر الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها فقد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذلك أو بحذف الخبر وحده فليحرر اه (قوله وهى عند الاطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهى فى هذا للماضى واسمها ضمير

لنفى الحال وعند التقييد بزمن بحسبه
و(زال) ماضى يزال و(برحا) و(فتئ
وانفك) ومعنى الاربعة ملازمة الخبر المخبر
عنه على ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد
ضاحكا ومابرح عمرو أزرق العينين وكل
هذه الافعال ماعدا الاربعة الاخيرة
تعمل بلا شرط (وهذى الاربعة) الاخيرة
لا تعمل الا بشرط كونها (لشبه نفى) والمراد
به النهى والدعاء (أولنفى متبعه) سواء
كان النفى لفظا نحو مازال زيد قائما
ولا يزالون مختلفين لن نبرح عليه عاكفين
وقوله
ليس ينفك ذا غنى واعتزاز
كل ذى عفة مقل قنوع
أو تقديرا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله
فقلت يمين الله أبرح قاعدا
ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى
ولا يحذف النافى معها قياسا الا فى القسم
كما رأيت وشذ قوله
وأبرح ما أدام الله قومى
بحمد الله منتطقا مجيدا
أى لا أبرح ومثال النهى قوله
صاح شمر ولا تزل ذاكر المو
ت فنسيانه ضلال مبين
ومثال الدعاء قوله
ألا يا اسلمى يا دارمى على البلى
ولا زال منهلا بجرعائك القطر

الشأن ونحو ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم فهى فى هذا للمستقبل (قوله لنفى الحال) أى لانتفاء الحدث فى الحال ويرد عليه انه فعل ماض وزمن الفعل الماضى ماض ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الافعال فى الدلالة على المضى عارض نشأ من شبهها الحرف فى الجمود وفى المعنى (قوله ماضى يزال) احتراز عن زال ماضى يزيل بفتح أوله فانه تام متعد بمعنى ماز وعن زال ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غيرها فعل بفتحها كما فى التصريح وغيره (قوله وفتئ) بتثليث التاء وأفتأ همع (قوله ومعنى الاربعة) أى مع النفى (قوله على ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو مازال زيد أزرق العينين مازال الله محسنا أولا نحو مازال زيد ضاحكا (قوله وهذى الاربعة) أى موادها فاندفع ما قيل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والنهى لا يدخل على الماضى (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة الاثبات والاربعة متضمنة للنفى ونفى النفى اثبات (قوله والمراد به النهى والدعاء) ظاهر اطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وان نقل المصرح عن الارتشاف تقييده بلا فيدخل صدر قول الشاعر

لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ … ـت لكم خالدا خلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قيل ومثلهما الاستفهام الانكارى (قوله ليس ينفك الخ) ليس اما مهملة واما عاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينفك الخ خبرها وكل اسم ينفك وذا غنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخرا لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل (قوله يمين الله) خبر لمبتدا محذوف أى قسمى أو هو المبتدا والمحذوف الخبر والاوصال جمع وصل وهو العضو (قوله معها) أى مع الافعال الاربعة (قوله الا فى القسم) اى بشرط كون الفعل مضارعا والنافى لا كما فى التصريح وغيره (قوله منتطقا مجيدا) أى صاحب نطاق وجواد وهما خبران لا برح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر فى هذا الباب أو الثانى نعت للاول بناء على مقابله (قوله مى) قال فى التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم اه وكأنه قصد الرد على العينى فى قوله ومى ترخيم مية اه ومن تتبع كلام ذى الرمة نظما ونثرا وجده يسمى محبوبته بهما

(ومثل كان) في العمل المذكور (دام مسبوقا بما) المصدرية الظرفية (كاعط ما دمت مصيبا درهما) أي مدة دوامك مصيبا (تنبيه) مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال وذلك عشرة وهي آض ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول وغدا وراح كقوله

وبالمخض حتى آض جعدا عنطنطا
إذا قام ساوى غارب الفحل غاربه

وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفارا

وقوله

وكان مضلي من هديت برشده
فلله مغو عاد بالرشد آمرا

وفي الحديث فاستحالت غربا ومن كلام العرب أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة وقال بعضهم

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه
يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وقال الله تعالى ألقاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس

وبدلت قرحا داميا بعد صحة
فيا لك من نعمى تحولن أبؤسا

وقوله على البلى أي منه وهو بكسر الباء من بلي الثوب كرضي إذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيأ والقطر المطر والمنهل المنسكب والمراد الانهلال الغير المضر بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أي الناقصة أما التامة كما في ما دامت السموات والأرض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أما لو كانت مصدرية فقط فلا تعمل العمل المذكور نحو يعجبني ما دمت صحيحا أي دوامك صحيحا فدام تامة بمعنى بقي وصحيحا حال ولا توجد الظرفية بدون المصدرية (قوله كاعط الخ) أي كاعط المحتاج درهما ما دمت مصيبا ففي الكلام تقديم وتأخير وحذف (قوله ما دمت) أصله دومت بضم الواو لنقله من باب فعل المفتوح العين إلى مضمومها عند إرادة اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو إلى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله مثل صار في العمل) أي على خلاف في ذلك (قوله وبالمخض) أي وربيته أي ذلك البعير بالمخض وهو بالمعجمتين اللبن الخالص والجعد يطلق على معان منها الكريم والبخيل وكثير الوبر والغليظ كما في القاموس وأنسبها هنا الأخيران فعلم ما في قول البعض الجعد الكريم كما في القاموس والمراد به في البيت الغليظ اهـ من المؤاخذات والعنطنط بالعين المهملة المفتوحة والنونين المفتوحتين والطاءين المهملتين كما في القاموس الطويل والغارب بالغين المعجمة والراء الكاهل (قوله غربا) أي دلوا عظيمة (قوله أرهف شفرته) بفتح الشين المعجمة أي سن سكينه وذكر ابن الحاجب أنه لا يطرد عمل قعد هذا العمل إلا إذا كان الخبر مصدرا بكأن واستحسنه الرضي فلا يقال قعد زيد كاتبا بمعنى صار وطرده كثير مطلقا وجعلوا منه قعد لا يسئل حاجة إلا قضاها وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتقعد مذموما مخذولا (قوله وبدلت) بالبناء للمجهول قرحا بفتح القاف وضمها أي جرحا داميا أي سائل الدم والنعمى مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم كأفلس وجمع النعماء أنعم أيضا مثل البأساء والأبؤس كذا في المصباح ومثله في القاموس وزاد جمعين للنعماء بالفتح والمد وهما نعم ونعمات بكسرتين وقد تفتح العين إذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى في البيت بالضم لأنها فيه بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت أن النعمى بوجهيها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة عليها في قوله تحولن أبؤسا باعتبار الخبر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي الصحة بمنزلة نعم عديدة لأنها أم النعم فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والأبؤس كأفلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد

وفي الحديث لرزقتم كما يرزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا وحكى سيبويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ وفي جاءت ضمير يعود إلى ما وادخل التأنيث على ما لأنها هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سرابا وقوله

بتيهاء قفر والمطي كأنها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ونحو ظل وجهه مسودا وهو كظيم وقوله

ثم أضحوا كأنهم ورق جف
فألوت به الصبا والدبور

وقوله

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

وقوله

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا
أخنى عليها الذي أخنى على لبد

قال في شرح الكافية وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضا بمعنى صار ولا حجة له على ذلك ولا أن وافقه (وغير ماض) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر (مثله) أي مثل الماضي (قد عملا) العمل المذكور (إن كان غير الماض منه استعملا) يعني أن ما تصرف من هذه الأفعال يعمل غير الماضي منه عمل الماضي وهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح

استفيد مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو خماصا الخ) في التمثيل به نظر لأن الظاهر أن الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى سيبويه) غير الأسلوب لأنه نادر كما في التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني أن الأندلسي قال جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في غيره وجعل منه جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطي في الهمع عن قوم (قوله وادخل التأنيث على ما) أي أوقعه على ضمير ما أي أنث ضمير ما والمراد ادخل علامة التأنيث على الفعل المسند إلى ضمير ما (قوله بتيهاء) أي أرض يتيه فيها السائر قفر أي خالية والمطي الواو للحال وهو اسم جنس جمعي للمطية سميت مطية لأنها تمطو في سيرها أي تسرع كأنها أي في سرعة السير قطا الحزن أي القطا في الحزن بفتح الحاء ما غلظ وصعب من الأرض وفائدة هذه الإضافة أن الحزن لا تألفه القطا لأن الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرا فيه وجملة قد كانت الخ حال من قطا الحزن وفائدتها التنبيه على شدة سرعة سيرها لأن إسراعها إلى أفراخها غالبا أشد من إسراعها إلى البيض (قوله فألوت) أي طارت والصبا والدبور ريحان متقابلتان (قوله فأصبحوا الخ) في الاستشهاد به نظر لما تقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما بمعناها ماضيا (قوله أمست خلاء) الشاهد في هذا فقط لا في الثاني لكون الخبر فيه ماضيا وصار وما بمعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر وأخنى عليها أهلكها ولبد كعنب نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع الخ) يشعر بأنه لا يجيء منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيبويه مكون فيه فقال في شرح اللمحة أن أبا الفتح سأل أبا علي عنه فقال ما كل داء يعالجه الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عاملها لتصرفه أو نعت لمفعول مطلق محذوف أي عملا مثل عمل الماضي ويشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم معمول الفعل المقرون بقد عليه فلعله غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه الأفعال في ذلك أي التصرف ثبوتا مع التمام أو النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابله ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها مضارعا وهو يدوم فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره في التوضيح وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح يدوم ودم ودائم ودوام لأنها من تصرفات دام التامة ولي بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك ما دمت عاصيا وقولك لا أكلمك

ماتدوم عاصيا بل الصحيح عندى ان لها مصدرا أيضا بدليل انهم شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم ان ما المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وان هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا المصدر فى عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كاعط الخ فلا يقال انها مع ما بعدها فى تأويل مصدر مقدر لا موجود والحكم عليهم بان ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فاذا قلت أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصالحا خبره مثل أحبك مادمت صالحا والفرق تحكم محض فتدبر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبى اذ لم يجىء لها اسم مفعول (قوله ولم أك بغيا) أصل أك أكون حذفت ضمته للجازم وواوه لالتقاء الساكنين ونونه للتخفيف فلم يبق من اصول الكلمة الا فاؤها وأصل بغيا بغويا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وكسرت الغين لمناسبتها وادغمت الياء فى الياء كذا فى التصريح ولعل وجه جعله من باب فعول لا من باب فعيل ان فعيلا لا يستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والظاهر ان بغيا هنا بمعنى فاعل وأما فعول فيستوى فيه المذكر والمؤنث باطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا حجارة أو حديدا) أصل كونوا قبل اتصال واو الجماعة به كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله فى التصريح قال الروداني ان قيل لم ترجع الواو لزوال التقاء الساكنين فى نحو ولم أك بغيا بحذف النون قلنا لما كان المقتضى لحذف النون ليس واجبا بل هو أمر جائز وهو مجرد التخفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هى ثابتة فى التقدير فموجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم بعينه بخلافه هنا فانه لما وجب تحريك النون لاجل واو الجماعة زال سكونها لفظا وتقديرا فزال موجب حذف الواو لفظا وتقديرا فلو حذفت لكان حذفها بلا مقتض (قوله والمصدر) فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأصبح وأمسى الاضحاء والاصباح والامساء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك اياه) أى الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان اياه ومن حيث الابتداء يسير (قوله اذا لم تلفه) أى تجده واعلم انه اذا قيل ما منفك عمرو قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على نفى فيحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهما عمرو وقائما والى مرفوع يستغنى به عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع الاسم

والخبر

وقسم يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فانه لا يستعمل منها الامر ولا المصدر وقسم يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها فالمضارع نحو ولم أك بغيا والامر نحو كونوا حجارة أو حديدا والمصدر كقوله
ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى
وكونك اياه عليك يسير
واسم الفاعل كقوله
وما كل من يبدى البشاشة كائنا
أخاك اذا لم تلفه لك منجدا

والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الاول ان فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام مرفوع وعلى الثانى ان المبتدا لا يكتفى بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المغنى عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبى على شرح الازهرية انه الخبر فيكون قائما فى المثال مع كونه خبر منفك من حيث النقصان مدمسدّ خبر منفك من حيث الابتداء لان به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه منصوبا لانه ليس خبرا حقيقة وانما هو ساد مسده وربما ينازع فيه قولهم ويغنى عن الخبر مرفوع وصف الا أن يقال انه أغلبى والاقرب عندى انه الاسم لانه مرفوع الوصف ولا يرد عدم الاكتفاء به لان ذلك لعارض نقصان المبتدا فافهم (قوله ان لست) ان مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجملة لست زائلا أحبك خبرها وزائلا خبر ليس واسم زائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أجز اجماعا) لم يكترث بالمخالف فى دام وليس لغلطه فى هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الاجماع والشارح أبقى الجواز فى كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه ويصح أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما فى ليس فى تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أى الحياة وبحث شيخ الاسلام فى الاستشهاد بالبيت باحتمال انه من التنازع وأعمل الثانى وهو منغصة وأضمر فى الاول وهو دامت بل يلزم على الاعراب الاول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو بادكار بأجنبى وهو لذاته (قوله منع ابن معطى الخ) لعله يرى وجوب ترتيب أجزاء صلة الحرف المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته) ان كان المراد من نفى الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافى الا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كالعدم فلا ينبغى اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) فى هذا المثال الاول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على الناسخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبنى أن يكون فى الدار صاحبها فان الحرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التاخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لما عرفت) أى فى شرح قول الناظم كذا اذا عاد عليه مضمر من لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لو أخر الخبر (قوله واقتران الخبر بالا) يأتى هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما فى شرح قوله اوقصد استعماله منحصرا (قوله الامكاء) أى صفيرا والتصدية التصفيق (قوله وان يكون فى الخبر الخ) الصواب الجواز فى مثل هذا العود

وقوله
قضى الله يا أسماء ان لست زائلا
أحبك حتى يغمض الجفن مغمض
(وفى جميعها) أى جميع هذه الافعال حتى ليس وما دام (توسط الخبر) بينها وبين الاسم (أجز) اجماعا نحو وكان حقا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحفص ليس البر أن تولوا بنصب البر وقوله
سلى ان جهلت الناس عنا وعنهم
فليس سواء عالم وجهول
وقوله
لا طيب للعيش ما دامت منغصة
لذاته بادكار الموت والهرم
(تنبيهان) الاول منع ابن معطى توسط خبر ما دام وهو وهم اذ لم ينقل به غيره ونقل صاحب الارشاد خلافا فى جواز توسط خبر ليس والصواب ما ذكرته ❊ الثانى محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه فمن الموجب أن يكون الاسم مضافا الى ضمير يعود على شئ فى الخبر نحو كان غلام هند بعلها وليس فى تلك الديار أهلها لما عرفت ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبى عدوى واقتران الخبر بالا نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وأن يكون فى الخبر ضمير يعود على شئ فى الاسم نحو كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضا

الضمير على متقدم رتبة وان تاخر لفظا والحاصل ان للخبر أحوالا ستة وجوب التأخير نحو ما كان زيد الا قائما وكان صاحبي عدوى وجوب التوسط نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على كان مؤخرا عن ما كما قاله سم جواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أى سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي ان مرفوع هذه الافعال مشبه بالفاعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أى تقديم خبر دام عليها كما يفيده مابعده (قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفي وهو ممنوع ولزوم عمل ما بعد الحرف المصدري فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يبطلها لانه قدح في علة المنع بانها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الاولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيها على اجماع البصريين كما في يحيي وعن قدح الشارح في التعليل بأن علة المنع مجموع الامرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافهم في ليس) أى في امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قد يقال اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها لا ينافي الاتفاق في دام لمدرك يخصها قال البعض اذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ماذكر من عدم التصرف والكلام فيه على ان ماذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهد زور لالك ولا عليك اه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الاولى الفاء (قوله اذا كان غير عامل) بخلاف العامل كأن والفرق ان العامل أشد اتصالا بصلته من غير العامل لطلبه اياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لان طلبه اياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الاولى) استدراك على قوله وهذا تحته صورتان وقوله أقرب الى كلامه أى باعتبار قوله كذلك سبق الخ ولهذا وضح الاقربية بقوله أشعر بذلك قوله الخ والا فالاقرب الى قوله دام بقطع النظر عن قوله كذاك الخ الصورة الثانية ولعل وجه الاشعار كما يشير اليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبه به من حيث ان المسبوق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها همزة الاستفهام وكذا ان النافية عند الرضى وجعل

(وكل) أى كل العرب أو النحاة (سبقه) أى سبق الخبر (دام حظر) أى منع سبق مصدر نصب بحظر مضاف الى فاعله ودام في موضع النصب بالمفعولية والمراد انهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها وهذا تحته صورتان الاولى أن يتقدم على ما ودعوى الاجماع على منعها مسلمة والاخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الاجماع على منعها نظر لان المنع معلل بعلتين احداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والاخرى ان ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته وهذا أيضا مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وبين صلته اذا كان غير عامل كما المصدرية لكن الصورة الاولى أقرب الى كلامه أشعر بذلك قوله (كذاك سبق خبر ما النافية) أى كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية

كذلك منعوا ان يسبق ما النافية (فجئ بها متلوة لا تاليه) اى متبوعة لا تابعة لان لها الصدر ولا فرق في ذلك بين ان يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أو لا ككان فلا تقول قائما ما كان زيد ولا قاعدا ما زال عمرو قال في شرح الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ٢٨٩ ووافق ابن كيسان البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في مازال ونحوه لان نفيها ايجاب (تنبيهات) الاول افهم كلامه انه اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد وقاعدا لم يكن عمرو قال في شرح الكافية عند الجميع واستدل له بقول الشاعر

ورج الفتى للخير ما ان رأيته
على السن خيرا لا يزال يزيد

أراد لا يزال يزيد على السن خيرا فقدم معمول الخبر وهو خيرا على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء قلت ومن شواهده الصريحة قوله

مه عاذلي فهائما لن أبرحا
بمثل أو أحسن من شمس الضحى

الثاني افهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو ما قائما كان زيد وما قاعدا زال عمرو ومنعه بعضهم والصحيح الجواز

* الثالث قوله كذاك يوهم ان هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالمجمع عليه وانما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع سبق خبر ليس اصطفى) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف الى مفعوله وهو سبق والفاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف الى فاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية واصطفى جملة في موضع رفع خبر المبتدا

السيوطي ان كلا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله فجئ بها الخ) هذا الشطر توكيد لما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أى في امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لان نفيها ايجاب) أى الكلام بدخولها صار ايجابا لان مدخولها النفي وهي للنفي ونفي النفي ايجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير وأجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بأن نحو مازال زيد قائما نفي باعتبار اللفظ ايجاب باعتبار المعنى فمنعوا التقديم نظرا الى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى ولما كان التقديم أمرا راجعا الى اللفظ نظر فيه الى اللفظ والاستثناء أمرا راجعا الى المعنى لانه اخراج من معنى الاول نظر فيه الى المعنى (قوله ورج الفتى) أى الشاب للخير أى لفعل الخير وما زائدة على السن أى على زيادته أى كلما ازداد عمره (قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع ان قوله على السن معموله أيضا لانه ظرف متوسع فيه فلا ينهض دليلا (قوله على الخبر الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخصر وأولى لان الكلام في التقدم على النفي لا في التقدم على الخبر (قوله غالبا) احترز به عن نحو ان في الدار زيدا جالس وزيدا لن أضرب أو لم أضرب وعن نحو عمرا زيد ضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدا وعن نحو فأما اليتيم فلا تقهر (قوله لكنه الخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن الفراء) أى انه يمنع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهده) أى جواز التقديم على النفي بغير ما (قوله بمثل أو أحسن) أى بمثل شمس الضحى حذف من الاول لدلالة الثاني والاحسن ان أو بمعنى بل (قوله بين ما والمنفي بها) صرح الشارح في الخاتمة بانه اذا دخل على غير زال واخواتها من أفعال هذا الباب ناف كان المنفي هو الخبر وحينئذ لا تستقيم عبارته فكان الاولى أن يقول بين ما والفعل وقد يجاب بأن المنفي في الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفي (قوله وانما أراد الخ) أى وليس هذا مراده وانما أراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية اذ لا يتقدم عليها الخبر اجماعا ومثلها لا يكون في الاستثناء وافهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفي بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد نعم ان رفع الخبر اسما ظاهرا نحو كان زيد كريما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله بأجنبي كما في الفارضي وغيره فان تقدم مع مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضي فان كان معمول

الخبر منصوبا وقدم الخبر دون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمرا لان منصوبه ليس بجزئه وان كان ظرفا أو جارا ومجرورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم أو فى الدار اذ الظروف يتوسع فيها اهـ ثم رأيت المسئلة بتفاصيلها الثلاثة فى التسهيل ووقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والاصح جواز تقدمه كما فى التسهيل (قوله فى الحلبيات) هى مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من طرف جميع المانعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز الكوفيين تقدم الخبر على ما النافية لمنعهم وجوب تصديرها (قوله الا يوم يأتيهم) أى العذاب (قوله من ان تقديم المعمول الخ) أى غالبا فلا يرد نحو زيدا لن أضرب وانما امتنع تقديم اضرب لضعف عامله بخلاف زيدا قاله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضا بأن يوم يأتيهم معمول لمحذوف أى ألا يعرفون يوم يأتيهم وجملة ليس مصروفا عنهم حال مؤسسة وان زعم البعض كشيخنا انها مؤكدة وبأن يوم فى محل رفع بالابتداء وفتحته بناء لاضافته الى الجملة وليس مصروفا عنهم خبره وضمير ليس على هذا لليوم وبأن يوم متعلق بليس بناء على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان واخواتها لدلالتها على الاحداث كما يأتى (قوله بأن معمول الخبر هنا ظرف الخ) قال الروداني فيه انه يلزم الجمهور حينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان ظرفا أو عديله وليس كذلك لاطلاقهم المنع اهـ وقد يقال لا لزوم لان معمول المعمول للناسخ دون المعمول للناسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبته انتقال القوى عن رتبته فافهم (قوله وأيضا فان عسى الخ) ليس جوابا ثانيا كما يوهمه ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لامتناع تقدم خبر ليس عليها فكان الاولى تقديمه على قوله وحجة الخ ويمكن أن يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف فى فعليتها) يرد ما تقدم فى شرح قوله بتا فعلت من ان بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيد بان المراد بالاختلاف المعدوم فى عسى والاختلاف الموجود فى ليس اختلاف البصريين لاتفاقهم على فعلية عسى وقول بعضهم كالفارسى بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أى من قوله وليس فى محل نصب بالمفعولية اذ لو كان خبر مضافا الى ليس لقال فى محل جر بالاضافة (قوله وهو ممنوع) أى فى الشعر (قوله وذو تمام الخ) فيه اشارة الى ان التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب أيضا فتسمية هذه الافعال

ناقصة

والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس
اصطفى أى اخبر وهو رأى الكوفيين
والمبرد والسيرافى والزجاج وابن السراج
والجرجانى وأبى على فى الحلبيات وأكثر
المتأخرين لضعفها بعدم التصرف
وشبهها بما النافية وحجة من أجاز قوله
تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم كما علم
من ان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم
العامل وأجيب بأن معمول الخبر هنا
ظرف والظروف يتوسع فيها وأيضا فان
عسى لا يتقدم خبرها اجماعا لعدم تصرفها
مع عدم الاختلاف فى فعليتها فليس أولى
بذلك منها وانها الحقها فى عدم التصرف مع
الاختلاف فى فعليتها (تنبيه) خبر فى كلامه
منون ليس مضافا الى ليس كما عرفت
والا توالى خمس حركات وذلك ممنوع
(وذو تمام) من أفعال هذا الباب أى
التام منها

ناقصة لنقصانها عن بقية الافعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث قال المحققون كالرضى أى من الحدث المقيد لان الدال عليه هو الخبر اما هى فتدل على حدث مطلق يقيده الخبر حتى ليس وحدثها الانتفاء فاذا قلت كان زيد قائما أو ليس زيد قائما فكأنك قلت فى الاول حصل شئ لزيد حصل القيام وفى الثانى انتفى شئ عن زيد انتفى القيام فيكون فى الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل فى الظرف وقيل لا تدل على الحدث أصلا بل هى لنسبة الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزمانه وممن قال به المحقق الشريف وهو الموافق لقول كثير من علماء المعانى المسند فى باب كان هو الخبر وكان قيد له ولقول المنطقيين ان كان رابطة يربط بها المحمول بالموضوع فلا تعمل فى الظرف وهو مشكل عندى فيماله مصدر اذ لا معنى للمصدر الا الحدث اللهم الا أن يكون أصحاب هذا القول ينكرون مجئ مصدر لشئ منها ثم رأيته مسطورا لكن يرد الانكار وكونك اياه عليك يسير الا أن يدعى انه مصدر التامة وان التقدير وكونك تفعله أى المذكور فيل من البذل والحلم على ان الجملة حال فلما حذف انفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل لعدم توقف الفعل المتعدى على المفعول واعلم ان أقرب ما قيل فى لاضربنه كائنا ما كان ان ما نكرة خبر كائنا واسمها الضمير المستتر فيها وكان تامة صفة لما أى لاضربنه حالة كونه كائنا شيأ كان أى كائنا أى شئ وجد (قوله بمرفوعه) فيه اشارة الى ان الرفع بمعنى المرفوع كما هو الاقرب (قوله فى فتئ) أى لا بفتح التاء اما مفتوحها فيجئ تاما بمعنى كسر واطفأ يقال فتأته عن الامر كسرته والنار فتأتها اطفأتها حكاه المصنف فى شرح التسهيل عن الفراء وذكره صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك فى كتابه جمع اللغات المشكلة وعزاه للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره فى تغليطه اهـ (قوله بحال) أى فى حال (قوله أى حدث) تفسير كان فى المثال الاول بحدث وفى الثانى بحضر من تفسير الشئ بجزئيات معناه مراعاة للانسبية والاوضحية فلا ينافى ان كان التامة التى ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثبت هذا وقال الراغب كان فى الآية ناقصة أى وان كان ذو عسرة غريما لكم فحذف الخبر لدلالة السياق عليه واعلم ان الكون مصدر لكان مطلقا الا التى بمعنى كفل فمصدرها الكيانة كالحراسة قاله الدمامينى (قوله أى ما بقيت) وتأتى دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث لا يبولن أحدكم فى الماء الدائم أى الساكن (قوله وبات وباتت الخ) الشاهد فى بات الاولى لانها التامة أما الثانية فناقصة بمعنى صار اسمها ليلة وخبرها له بناء على مذهب

(بما رفع يكتفى) أى يستغنى بمرفوعه عن
منصوبه كما هو الاصل فى الافعال وهذا
المرفوع فاعل صريح (وماسواه) أى
ماسوى المكتفى بمرفوعه (ناقص)
لافتقاره الى المنصوب (والنقص فى فتئ)
و(ليس) و(زال) ماضى يزال التى هى من
أفعال الباب (دائما قفى) فلا تستعمل
هذه الثلاثة تامة بحال وماسواها من
أفعال الباب يستعمل ناقصا وتاما نحو
ماشاء الله كان أى حدث وان كان ذو عسرة
أى حضر وتأتى كان بمعنى كفل وبمعنى غزل
يقال كان فلان الصبى اذا كفله وكان
الصوف اذا غزله ونحو فسبحان الله حين
تمسون وحين تصبحون أى حين تدخلون
فى المساء وحين تدخلون فى الصباح خالدين
فيها مادامت السموات والارض أى
ما بقيت وكقوله
وبات وباتت له ليلة
كليلة ذى العائر الارمد

الزمخشرى ان بات تأتى بمعنى صار والعائر بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذى تدمع له العين وعلى الرمد وعلى بثر فى الجفن الاسفل وعلى كل ما أعل العين كما فى القاموس فالارمد على الثانى صفة لذى العائر مؤكدة وعلى ما عداه مؤسسة وليس العائر فى البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو لان معناه كما فى القاموس وغيره الاخذ والاذهاب والذهاب والاتلاف ولا يناسب هنا شئ من هذه المعانى اذا فهمت ما ذكرناه فى البيت علمت ما فى كلام غير واحد كالبعض من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أى أتاهم ليلا (قوله ظل اليوم أى دام ظله) فى التسهيل ان ظل التامة بمعنى دام وبمعنى طال ومثل الدمامينى الاول بنحو لو ظل الظلم هلك الناس والثانى بنحو ظل الليل وظل النبت (قوله اذا الليلة الشهباء) أى التى لا غيم فيها والجليد البرد الشديد وصدر البيت ومن فعلاتى انى حسن القرى (قوله بمعنى ضمه اليه) أى أو قطعه كما فى التسهيل قال شارحه الدمامينى نقلا عن المصنف يقال صاره يصيره ويصوره أى ضمه أو قطعه اهـ ومنه بمعنى الضم فصرهن اليك وفى الهمع انها تأتى بمعنى رجع أيضا ومنه ألا الى الله تصير الامور (قوله برح الخفاء) أى ذهب وتأتى بمعنى ظهر أيضا وقوله بمعنى انفصل وبمعنى خلص معنيان لانفك كما فى شرح الجامع والهمع متقاربان (قوله للاحتراز عن ماضى يزيل) مبنى على المشهور من ان يزيل لم يرد مضارعا لزال الناقصة اما على ما حكاه الكسائى والفراء من وروده مضارعا لها وانهم يقولون لا أزيل أفعل كذا فينبغى أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى انتقل قاله الدمامينى (قوله وجب أن تكون ناقصة) أى ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلى العامل الخ) للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره قاله فى التصريح قال سم ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك آكلا وبه صرح الدمامينى لان الاسم مستتر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اهـ واعلم ان مثل هذا التقديم ممنوع فى غير هذا الباب كمنعه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب زيد لم يجز لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره فلا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد فى مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أى وتقدم المعمول أيضا على الخبر كما مثل أما اذا تقدم الخبر عليه فانه يجوز اجماعا نحو كان آكلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم ان نحو كان زيد آكلا طعامك يتحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة فى أربعة لان التركيب مشتمل على

وقالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا ونحو ظل اليوم أى دام ظله وأضحينا أى دخلنا فى الضحى ومنه قوله
اذا الليلة الشهباء أضحى جليدها
أى بقى جليدها حتى أضحى أى دخل فى الضحى ويقال صار فلان الشئ بمعنى ضمه اليه وصرت الى زيد بمعنى تحولت اليه وقالوا برح الخفاء وانفك الشئ بمعنى انفصل وبمعنى خلص (تنبيهان) الاول انما قيدت زال بماضى يزال للاحتراز عن ماضى يزيل فانه فعل تام متعد معناه ماز يقولون زل ضأنك من معزك أى ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل ومن ماضى يزول فانه تام قاصر معناه الانتقال ومنه قوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ومصدره الزوال * الثانى اذا قلت كان زيد قائما جاز أن تكون كان ناقصة فقائما خبرها وأن تكون تامة فيكون حالا من فاعلها واذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (ولا يلى العامل) أى كان وأخواتها (معمول الخبر) مطلقا عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك آكلا زيد خلافا لابن السراج والفارسى وابن عصفور أو لم يتقدم نحو كان طعامك زيد آكلا

أربعة ألفاظ وفى تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من التخالف فى الالفاظ الثلاثة بعده مثلا اذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما أن يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكلا فاما أن يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آكلا وكان طعامك آكلا زيد وآكلا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام الناظم (قوله قنافذ الخ) قاله الفرزدق يهجو رهط جرير بالفجور والخيانة ويشبههم بالقنافذ فى مشيهم ليلا فقوله قنافذ تشبيه بليغ أو استعارة مصرحة وهو جمع قنفذ بقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فذال معجمة كما فى التصريح والهداجون من الهدجان وهو مشية الشيخ والباء فى بما سببية وعطية قيل هو أبو جرير والشاهد فى ايلائه كان معمول عود الذى هو خبرها وما مر من ان هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما فى التصريح وشواهد العينى فقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو اضمار اسم) أى لكان وقوله مراد به الشأن أى وحينئذ فعائد الموصول محذوف أى عودهم به ولا تحتاج جملة الخبر الى رابط لان الاسم ضمير الشأن (قوله أو راجع الى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر فى كان ورابط جملة الخبر بالمبتدا المنسوخ محذوف أى عودهم به (قوله فعطية مبتدا) ولا يضر تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا لجوازه عند البصريين كما فى سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التاويل) أى جعله ضرورة متعين أى بالنسبة لبقية التاويل المذكورة فلا ينافى احتمال فؤادى فى البيت الاول وسلمى فى الثانى للنداء ومعمول سالبة ومغريا محذوف أى لك ولا يعارضه فى الثانى قوله فيه عنها حيث لم يقل عنك لاحتمال الالتفات فاندفع الاعتراض على الشارح فى دعواه التعين (قوله ان حم) بالبناء للمجهول أى قدر (قوله التحلم) أى تكلف الحلم والصبر عنها والمراد رؤيتها فى الحلم بالضم أى المنام والاول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان وبات ولا اضمار ضمير الشأن (قوله الى أقرب مذكور من قوله الخ) فيه ان أقرب مذكور من قوله الا اذا الخ الخبر وليس الضمير عائدا اليه الا أن يقال المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف اليه مذكور لتقييد المضاف فافهم (قوله أو حرف جر) أو مانعة خلو فتجوز الجمع اذ يجوز أن يقال كان عندك فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد (قوله ومضمر الشان) مفعول مقدم لانو وهو من اضافة الدال الى المدلول وقوله اسما حال من مضمر أى حالة كونه محكوما باسميته لكان فيفيد أن كان الثانية ناقصة

وأجازه الكوفيون مطلقا تمسكا بقوله
قنافذ هداجون حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا
وخرج على زيادة كان أو اضمار اسم مراد به الشأن أو راجع الى ما وعليهن فعطية مبتدا وقيل ضرورة وهذا التاويل متعين فى قوله
باتت فؤادى ذات الخال سالبة
فالعيش ان حم لى عيش من العجب
وقوله
لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا
لقد هون السلوان عنها التحلم
لظهور نصب الخبر وأصل تركيب النظم ولا يلى معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل وأخر الفاعل وهو معمول الخبر لاقامة النظم وليعود الضمير الى أقرب مذكور من قوله (الا اذا ظرفا أتى) أى معمول الخبر (أو حرف جر) مع مجروره فانه حينئذ يلى العامل اتفاقا نحو كان عندك أو فى الدار زيد جالسا أو جالسا زيد للتوسع فى الظرف والمجرور (ومضمر الشان اسما انو) فى العامل (ان وقع) شئ من كلامهم (موهم) جواز (ما استبان) لك (أنه امتنع)

وهو الاصح لانه لم يثبت فى كلامهم ضمير الشان الا مبتدا فى الحال أو فى الاصل نحو قل هو الله أحد ونحو أشهد ان لا اله الا الله وقيل تامة فاعلها الضمير والجملة مفسرة له وقيل واسطة (فائدة) قال فى المغنى ضمير الشان مخالف للقياس من خمسة أوجه أحدها عوده على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شئ منها عليه ثانيها ان مفسره لا يكون الا جملة مصرحا بجزأيها عند جمهور البصريين ثالثها انه لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه رابعها انه لا يعمل فيه الا الابتداء أو أحد نواسخه خامسها انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين أو أحاديث ويذكر باعتبار الشان مثلا ويؤنث باعتبار القصة ان كان فى مفسره مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى ولمخالفته القياس من الاوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشرى فى انه يرا كم ان اسم ان ضمير الشان فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة وقبيله بالنصب اذ ضمير الشان لا يعطف عليه واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغى تخريج التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان اسم أن المفتوحة المخففة ضمير الشان فالاولى أن يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه فى أن يا ابراهيم ان تقديره انك وفى كتبت اليه أن لا تفعل انه يجزم على النهى وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك اه بتلخيص وبعض زيادة وان على الجزم تفسيرية وعلى النصب مصدرية وعلى الرفع مخففة (قوله كما تقدم بيانه) أى كم هم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله فى البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله) عطف على ما أى وكالموهم فى قوله (قوله معرسهم) على صيغة المفعول وهو محل النزول آخر الليل لكن المراد به محل نزولهم ليلا (قوله فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موهما لجواز ما استبان امتناعه وهو بحسب الظاهر لجواز ايلاء العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الا على هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس وتلقى خبرها لانه على رواية يلقى بالتحتية وهى الاصح يتعين أن يكون المساكين فاعل يلقى والا لقال يلقون ليطابق المساكين فى الجمعية وأما على رواية الفوقية فيغنى عن المطابقة فى الجمعية تاء التأنيث بتأويل المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الاكل من التمر الذى قدمه لهم حين نزلوا به وكان أحد البخلاء المشهورين (قوله ليس هو) أى الشان فاسمها ضمير الشان وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل تلقى والجملة خبر ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله وهذا التأويل متعين الخ والقصد من هذا الكلام تقييد

كما تقدم بيانه فى قوله قنافذ هداجون البيت

وقوله

فأصبحوا والنوى عالى معرسهم
وليس كل النوى تلقى المساكين

فى رواية تلقى بالتاء المثناة من فوق وبه احتج من أجاز ذلك مع تقديم الخبر وقال الجمهور التقدير ليس هو أى الشان وقد عرفت انه انما يقدر ضمير الشأن

قول المصنف وضمير الشان الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بأن كان مفسر ضمير الشأن جملة مصرحا بجزأيها اسمية أو فعلية (قوله اذا مت الخ) لا يقال يحتمل انه جاء على لغة من يلزم المثنى الالف لانا نقول يمنعه قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدا خلاف الظاهر (قوله وقد تزاد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل لا تعمل شيأ أصلا كما هو مذهب الفارسى والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح وذهب جماعة الى انها تعمل الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون ان لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزا ومعنى زيادتها على هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الاول لا تامة ولا ناقصة وعلى الثانى تامة فقول المصنف وقد تزاد كان أى لا بقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هى باقية على دلالتها على الزمان الماضى على المشهور ولهذا كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضى وقال الرضى لا بل هى لمحض التأكيد فالدالة على الزمن الماضى كما فى نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لا زائدة حقيقة وتبعه حفيد الموضح وبنى على ذلك ان الحكم بزيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفى كلام شيخنا السيد انها قد تزاد مجردة عن الزمان لمحض التأكيد وقد تزاد دالة على الزمان الماضى كما كان أصح الخ ولا تدل على الحدث اتفاقا على ما أفاده البعض وهو عندى مشكل لان مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صريحه دلالتها على الحدث اذ لا يسند فى الحقيقة من الافعال الا الاحداث فالوجه ان عدم دلالتها على الحدث عند من يقول بأنها لا فاعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم ان زيادة كان كثيرة فى نفسها فالتقليل المستفاد من قول الناظم وقد تزاد بالنسبة الى عدم زيادتها أفاده يس (فائدة) قال فى المغنى يجوز فى كان من نحو ان فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتمامها وزيادتها وهو أضعفها والظرف متعلق بها على التمام وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا وكان فى فانظر كيف كان عاقبة مكرهم تحتمل الاوجه الثلاثة لكنها على النقصان لا تكون شانية لاجل الاستفهام وتقدم الخبر لان الخبر ضمير الشان لا يكون الا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا على الزيادة اه مع زيادة من الشمنى (قوله العليا) بضم العين مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لوجوب القصر فيه وجعل القصر فيه للضرورة لا ضرورة اليه والاظهر انه صفة للغرف (قوله وجعل منه سيبويه الخ) المنجه فى البيت

حيث أمكن تقديره ومن الدليل على جهة تقدير ضمير الشأن فى كان قوله

اذا مت كان الناس نصفان شامت
وآخر مثن بالذى كنت أصنع

(وقد تزاد كان فى حشو) أى بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب (كما كان أصح علم من تقدما) وما كان أحسن زيدا وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله

فى غرف الجنة العليا التى وجبت
لهم هناك بسعى كان مشكور

وجعل منه سيبويه قول الفرزدق

فكيف اذا مررت بدار قوم
وجيران لنا كانوا كرام

ورتذلك عليه لكونها رافعة للضمير وليس
ذلك مانعا من زيادتها كما لم يمنع من الغاء
ظن عند توسطها أو تأخرها اسنادها الى
الفاعل وبين العاطف والمعطوف عليه
كقوله
فى لجة غمرت أباك بحورها ... فى الجاهلية كان والاسلام
وبين نعم وفاعلها كقوله
ولبست سربال الشباب أزورها ... ولنعم كان شبيبة المحتال
ومن زيادتها بين جزأى الجملة قول بعض
العرب ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة
من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم ثم شذت
زيادتها بين الجار والمجرور كقوله
سراة بنى أبى بكر تسامى ... على كان المسومة العراب
(تنبيهات) الاول افهم كلامه انها لا تزاد
بلفظ المضارع وهو كذلك الا ماندر من
قول أم عقيل
أنت تكون ماجد نبيل ... اذا تهب شمأل بليل

ماذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير أنها ناقصة والضمير اسمها ولنا خبرها فليست
زائدة وعلى انها زائدة فعلى اعمالها هى تامة والضمير فاعلها وعلى اهمالها قبل
الاصل هم لنا ثم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير
المرفوع المنفصل بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر فى لنا على ان لنا صفة
لجيران ثم وصل لما ذكر فتحصل فى كان فى البيت أربعة أقوال أفاده المصرح وعلى
القولين الاخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة ان الضمير لا يتصل الا بعامله
(قوله ورد ذلك الخ) الرد مبنى على ان معنى زيادتها انها لا تعمل أصلا (قوله
وليس ذلك) أى رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبنى على ان معنى زيادتها صحة
سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد يمنع قياسه بأن الالغاء ليس كالزيادة فتأمل
(قوله فى لجة) أى شدة ففيه استعارة تصريحية وغمرت بحورها ترشيح (قوله
ولبست سربال الشباب) أى تلبست بالاحوال الدالة على الشباب ففيه استعارة
تصريحية تبعية فى لبست أو أصلية فى سربال والشبيبة الشباب (قوله بنت
الخرشب) بخاء معجمة مضمومة فراء ساكنة فشين معجمة مضمومة فموحدة والكملة
جمع كامل قال الزمخشرى فى المستقصى فاطمة بنت الخرشب الانمارية ولدت لزياد
العبسى الكملة ربيعا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس
وقيل لها أى بنيك أفضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس ثكلتهم ان كنت
أعلم أيهم أفضل والله انهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها (قوله ثم شذت
الخ) استدراك على اطلاق قوله فى حشو فانه يوهم انها تزاد قياسا حتى بين الجار
والمجرور واستفيد منه ان زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى أيده سم وفى شرح
ابن عقيل على النظم انها سماعية فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني
وزيادتها بعد ما التعجبية مقيس اهـ وبهذا علم ان نقل شيخنا السيد والبعض عن
الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة الى ماعدا التعجب اللهم الا أن يكون
له قولان (قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع سرى أى سيد على غير قياس (قوله
تسامى) أى تتسامى والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بضم السين أى علامة
لتترك فى المرعى والعراب العربية وروى المطهمة الصلاب والمطهمة المتناسقة
الاعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أى وهى تلاعب ولدها
عقيل بن أبى طالب (قوله نبيل) من النبل بالضم أو النبالة وهما الفضل
وشمأل كجعفر كما هو أحد لغاته ريح تهب من ناحية القطب الشمالى ثانيها شأمل
بجعفر مقلوب شمأل ثالثها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها شمل

بحريكها

الثانى افهم قوله فى حشو أنها لا تزاد فى غيره وهو كذلك خلافا للفراء فى اجازته زيادتها آخرا * الثالث افهم أيضا تخصيص الحكم
بها ان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك الا ماشذ من قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى ادفأها روى ذلك الكوفيون وأجاز
أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله
عدو عينيك وشانيهما
أصبح مشغول بمشغول
وقوله
أعاذل قولى ما هويت فأوبى
كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبى
وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم
ينقص المعنى (ويحذفونها) أى كان اما
وحدها أو مع الاسم وهو الاكثر (ويبقون
الخبر) على حاله (وبعد ان ولو) الشرطيتين
(كثيرا ذا) الحكم (اشتهر) من ذلك المرء
مجزى بعمله ان خيرا فخير وان شرا فشر
وقوله قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا
وقوله
حدبت على بطون ضبة كلها
ان ظالما فيهم وان مظلوما
وفى الحديث التمس ولو خاتما من حديد
وقال الشاعر
لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا
جنوده ضاق عنها السهل والجبل
(تنبيهان) الاول قد تحذف كان مع
خبرها ويبقى الاسم من ذلك مع ان
المرء مجزى بعمله ان خير فخير وان شر فشر
برفعهما أى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير
وان كان فى عمله شر فجزاؤه شر وفى هذه
المسألة أربعة أوجه مشهورة هذان
* والثالث نصبهما على تقدير ان كان عمله
خيرا فهو يجزى خيرا

بتحريكها وبليل بمعنى فاعله أو مفعوله أى بالة أو مبلولة لما فيها من الندى والمراد انها
رطبة وكنت بقولها اذا تهب الخ عن الدوام (قوله لا تزاد فى غيره) أى الاول
والآخر للاعتناء بهما (قوله أبردها) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله
وشانيهما) أى باغضهما والقصد بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بعشق شخص
مشغول عنه بعشق غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان المحب لا يرضى الشركة
فى حبيبه (قوله أعاذل الخ) الهمزة للنداء وعاذل منادى مرخم وأوبى من
التأويب وهو الترجيع وكثيرا مفعول ثان لأرى (قوله أى كان) أى هذه
المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضوية لما سيأتى عن سيبويه فى ولو تمرا من
تقدير يكون (قوله اما وحدها) فالاقتصار على الخبر فى قوله ويبقون الخبر
لبقائه على الحالتين فلا ينافى هذا الاقتصار قول الشارح اما وحدها وان أورده
سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو الاكثر) أى لان الفعل ومرفوعه كالشئ
الواحد (قوله وبعدان) الظرف متعلق باشتهر وكثيرا الاحسن انه حال من
فاعل اشتهر ولا تكرار فى الجمع بين الكثرة والشهرة لانه لا يلزم من احداهما الاخرى
قال فى التصريح والغالب فى ان هذه ان تكون تنويعية (قوله ولو) أى
المندرج ما بعدها فيما قبلها فلا يجوز ألا حشف ولو تمرا وانما كثر حذفها بعدهما
لان ان أم أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما ان كان أم بابها وهم
يتوسعون فى الامهات ما لم يتوسعوا فى غيرها قاله فى التصريح (قوله المرء الخ)
قال شيخنا والبعض لفظ الحديث الناس مجزيون بأعمالهم الخ اهـ وقال شيخنا
السيد المرء مجزى بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله القليوبى ولذلك حكاه
الحافظ فى الهمع بلفظ قيل وكذا غيره اهـ وهذا يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده
تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم الخ وكذا فى همع
السيوطى فيما رأيته من نسخة وعلى تسليم ورود الناس مجزيون بأعمالهم الخ
يكون الشارح رواه بالمعنى (قوله بعمله) أى بجنس عمله لان العمل ليس مجزيا
به بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حدبت الخ) حدب بحاء ودال
مهملتين كفرح عطف ورق وضبة بفتح الضاد المعجمة وتشديد الموحدة ويروى بكسر
الضاد وتشديد النون ومدلول العلمين متغايران (قوله ان كان فى عمله خير)
لم يقدر كان التامة مع الاستغناء معها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب
ولان الناقصة أكثر استعمالا من التامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص
فى التسهيل على انه ربما جر المقرون بان أو ان لا اذا عاد اسم كان الى مجرور بحرف

قال الدماميني نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف أى ان كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف وحكى يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح أى ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد فلا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيبويه ونص المصنف على اطراده اه ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابه بالنسبة الى الاول كما ان قوله أرجحها ليس على بابه بالنسبة الى الرابع وانما كان اضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر ومن هذا يعلم أن أرجحية الاول لسلامته منهما واشتماله على شيئين مطردين وهما اضمار كان واسمها بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وأن توسط الثاني والثالث لسلامة كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا انهما متساويان وبه قال الشلوبين وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ووجه بان الحذف في الرفع أقل منه في النصب وقال الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان في عملهم خير غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عملهم خيرا لا ان كان لهم اعمال منها خير وقد يدفع بانه على التجريد مثل لهم فيها دار الخلد قاله سم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر) المناسب عند كم الا أن يكون المتكلم من أهل بيته واستفيد منه ان الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة (قوله من لد شولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التنوين جمع شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية والشائل بلا هاء الناقة التي تشول بذنبها للقاح أي ترفعه لاجله ولا لبن بها أصلا وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كراكع وركع والفاء زائدة والاتلا بالكسر مصدر أتلت الناقة اذا اتلاها ولدها أي تبعها أي من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدره سيبويه من لد أن كانت شولا) أي في التقدير بان لقلة اضافة لدن الى الجمل واعترض بانه يلزمه حذف الموصول الحرفي وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف ان وحدها خلافا لما يوهمه كلام البعض وأجيب بانه حل معنى لا حل اعراب وحل الاعراب من لد كانت وان كانت اضافة لد الى الجملة قليلة وقدره بعضهم من لد شالت شولا فجعل شولا مصدرا لا جمعا وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوهم خروجه عن القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو يومئذ قياسا فهذا أولى

والرابع عكس الاول أى رفع الاول ونصب الثاني وهذا الرابع أضعفها والاول أرجحها وما بينهما متوسطان ومنه مع لو ألا طعام ولو تمر جوز فيه سيبويه رفع تمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر * الثاني قل حذف كان مع غيران ولو كقوله من لد شولا فالى اتلائها (وبعد أن) المصدرية (تعويض ما عنها) أى عن كان (ارتكب)

(قوله

(قوله فتحذف كان) أى وحدها اذ لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارضي (قوله وجوبا) أى عند الجمهور وأجاز المبرد اما كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا في ضمير المخاطب وأجاز سيبويه اما زيد ذاهبا ذهبت (قوله اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض) كما لا يجوز حذفهما معا فلا يقال ان أنت برا قاله الفارضي (قوله فاقترب) الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب لان الاول سبب والثاني مسبب (قوله فأن مصدرية) أى عند البصريين وذهب الكوفيون الى انها شرطية بدليل الفاء لانهم يجيزون فتح همزة ان الشرطية ونقل البعض في بعض نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق قلم قال الفارضي وأن المصدرية حينئذ في محل نصب أو جر على الخلاف في محلها بعد حذف حرف الجر معها اه (قوله وأنت اسمها) أى اسم كان وقيل العامل نفس ما لنيابتها عن كان فالاسم والخبر لها (قوله والاصل لان كنت برا) أى الاصل الثاني والاصل الاول اقترب لان كنت برا فقدمت العلة على المعلول ثم حذفت اللام الى آخر ما قال الشارح وزيدت الفاء لما مر (قوله ثم حذفت كان) أى وصلة الموصول الحرفي قد تحذف نحو ما أن حراء مكانه أى ما ثبت أفاده يس (قوله أبا خراشة) بضم الخاء المعجمة وهو منادى حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلولي العلتين لدلالة المقام والاصل لان كنت ذا نفر افتخرت علي لا تفتخر علي فان قومي الخ والضبع حيوان معروف شبه به السنة المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل الضبع حقيقة فيها أيضا ويحتمل ان المراد به الحيوان المعروف فيكون الكلام كناية عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا عاثت فيهم الضباع قاله السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله حذفت كان) أى وجوبا وقوله مع معمولها جعله المصنف من حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكأنه لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعد ان في قولهم الخ) نقل في التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فاذا قيل لك لا تأت الامير فانه جائر جاز أن تقول أنا آتيه وان ومنه قالت وان (قوله فما عوض عن كان) قضيته انها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا فيكونان حذفا بلا تعويض (قوله ولا نافية للخبر) الظاهر ان لا جزء من الخبر أي وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقاني ما زائدة لتأكيد ان الشرطية من غير تقدير لكان كما في فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكلفا وضعفه الروداني بان ما لا تزاد قبل الشرط المنفي بلا

فتحذف كان لذلك وجوبا اذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض (كمثل أما أنت برا فاقترب) فأن مصدرية وما عوض عن كان وأنت اسمها وبرا خبرها والاصل لان كنت برا فحذفت لام التعليل لان حذفها مع أن مطرد ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها ثم عوض عنها ما وأدغمت فيها النون ومنه قوله

أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فان قومي لم تأكلهم الضبع

(تنبيه) حذفت كان مع معمولها بعد ان في قولهم افعل هذا اما لا أى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا نافية للخبر

وبأن الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى والشرط على زعمه
مستقبل وجواب الشرط على كل محذوف لدلالة أفعل قبله عليه والتقدير فافعل
هذا (قوله أمرعت) أى أخصبت والثلة بضم المثلة وقد تفتح القطعة من
الشئ والظاهر ان لو فى الموضعين للتمنى كما فى لو أن لنا كرة وخبران فى الموضع الاول
محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بتحذف والحاصل ان نون
مضارع كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس
أن يكون وصلا لا وقفا (قوله تحذف نون) أى لكثرة الاستعمال وشبهها
بحروف العلة (قوله فى القراءتين) أى قراءة الرفع على التمام والنصب على
النقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله
وتكونوا الخ بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله
وقد وليه متحرك (قوله فان لم تك المرآة الخ) كأنه نظر وجهه فلم يره حسنا فتسلى
بانه يشبه وجه الضيغم وهو الاسد من الضغم وهو العض (قوله اذ لا ضرورة الخ)
مبنى على مذهبه فى الضرورة وقد مر ما فيه وقوله لامكان أن يقال فان تكن المرآة
أخفت وسامة فيه ان هذا أخص من كلام الشاعر لان الشرط على هذا اخفاء
الوسامة المقتضى ثبوتها فى نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم ابداء الوسامة
الصادق بانتفائها فى نفسها فتأمل (قوله نحو يعيج) أى التى بمعنى ينتفع
كما سيذكره الشارح اما عاج التى بمعنى أقام أو وقف أو رجع أو أمال فلا يختص
بالنفى ونحو يعيج أحد وديار وعريب فلا يقال ما كان مثلك الا أحدا (قوله
فى كل ما ذكر) أى فى ان المنفى هو الخبر وفى انه اذا قصد الايجاب قرن الخبر بالا وفى
انه اذا كان الخبر ملازما للنفى لم يجز أن يقترن بالا بقى ان ليس وما كان يشتركان فى شئ
آخر نبه عليه فى التسهيل وعبارته مع زيادة من الدمامينى عليه وتختص ليس بجواز
اقتران خبرها بواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله

ليس شئ الا وفيه اذا ما * قابلته عين البصير اعتبار

ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو
ويشاركها فى ذلك كان بعد نفى كقوله

ما كان من بشر الا ومنيته * محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة المخبر بها فى هذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا كقوله

وكانوا اناسا ينفحون فأصبحوا * وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله فظلوا ومنهم سابق دمعه له * وآخر يثنى دمعة العين بالمهل

ومنه قوله

أمرعت الارض لو ان مالا
لو أن نوقا لك أو جمالا
أو ثلة من غنم اما لا * التقدير ان كنت

لا تجدين غيرها (ومن مضارع لكان) ناقصة
كانت أو تامة (منجزم) بالسكون لم يتصل به
ضمير نصب وقد وليه متحرك (تحذف نون)
هى لام الفعل تخفيفا (وهو حذف) جائز
(ما التزم) نحو وان تك حسنة فى القراءتين
بخلاف نحو من تكون له عاقبة الدار
وتكون لكما الكبرياء وتكونوا من بعده
قوما صالحين ان يكنه فلن تسلط عليه
لم يكن الله ليغفر لهم وخالف فى هذا الاخير
يونس فأجاز الحذف حينئذ تمسكا بقوله

فان لم تك المرآة أبدت وسامة
فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

وحمل على الضرورة قال الناظم وبقوله
أقول اذ لا ضرورة لامكان أن يقال فان
تكن المرآة أخفت وسامة وقد قرئ شاذا
لم يك الذين كفروا (خاتمة) اذا دخل على
غير زال واخواتها من أفعال هذا الباب
ناف فالمنفى هو الخبر نحو ما كان زيد عالما
فان قصد الايجاب قرن الخبر بالا نحو
ما كان زيد الا عالما فان كان الخبر من
الكلمات الملازمة للنفى نحو يعيج لم يجز أن
يقترن بالا فلا يقال فى ما كان زيد يعيج
بالدواء ما كان زيد الا يعيج ومعنى يعيج
ينتفع وحكم ليس حكم ما كان فى كل
ما ذكر

وهذا انما أجازه الاخفش دون غيره من البصريين ولا حجة فى البيتين لاحتمال أصبح
وظل فيهما للتمام وجعل الجملة حالية أو يقال هما ناقصان والخبر محذوف وقال
فى التسهيل ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم اه أى حملا لها عند
انتقاض نفيها على ما فى الاهمال كما فى المغنى قال الدمامينى حكى ذلك عنهم أبو عمرو
ابن العلاء ثم نقل فى رد نحو هذا التركيب الى اللغة المشهورة تأويلات منها ان
الطيب اسمها والا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أى
ليس طيب غير المسك موجودا وأورد عليه ان فيه التزام حذف الخبر بلا سادّ مسدّه
ثم قال قال ابن هشام وما تقدم من نقل أبى عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات
اه وقوله موجودا عبارة المغنى طيبا (قوله فنفيها ايجاب) أى باعتبار مآل
المعنى لما مر من انها للنفى ونفى النفى ايجاب (قوله فلا يقترن خبرها بالا) أى
لان الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب الا فى الفضلات على قلة والخبر ليس فضلة
فلا يجوز ما زال زيد الا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا القيام
(قوله نحو قول) أى بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بان عامل
الحال ان جعل تنفك ففيه ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا فى تابعه
أو فى المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدا منهما وان جعل الظرف لزم تقدم
المستثنى فى الاستثناء المفرغ على عامله وقد منعه البصريون وتقدم الحال على
عاملها الظرف وهو نادر وبان الاستثناء المفرغ فى الفضلات قليل فى الايجاب
وخرج ابن جنى البيت على أن تنفك ناقصة والا زائدة كما جوزه الواحدى فى قوله
تعالى كمثل الذى ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء (قوله حراجيج) جمع حرجوج
بحاء مهملة فراء فجيمين بينهما واو كعصفور وهى الناقة السمينة أو الشديدة
أو الضامرة والمراد بالخسف حبسها عن المرعى يعنى انها تناخ معدة للسير فلا ترسل
من أجل ذلك الى المرعى وأو بمعنى الى أن كما صنع الشارح تبعا للمرادى فتسكين الياء
للضرورة على رواية نرمى بالنون قال الدمامينى وأحسن منه جعلها عاطفة على
مناخة ونائب فاعل يرمى على روايته بالتحتية قوله بها (قوله الا فى حال اناختها
الخ) أى فهى تنتقل من مشقة الى مشقة وقوله على الخسف أى على وجه الخسف

* (فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس) *

أى فى العمل كما أشار اليه الشارح (قوله لشابهتها اياها فى المعنى) وهو النفى
والمثبت لاعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة علة اعمال العرب اياها
عمل ليس لان المثبت قياسنا اياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس

وأما زال واخواتها فنفيها ايجاب فلا
يقترن خبرها بالا كما لا يقترن بها خبر كان
الخالية من نفى لتساويهما فى اقتضاء ثبوت
الخبر وما أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله

حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف أو نرمى بها بلدا قفرا

أى ما تنفصل عن الاتعاب الا فى حال
اناختها على الخسف الى أن نرمى بها بلدا
قفرا فتنفك هنا تامة ويجوز أن تكون
ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة
منصوب على الحال أى لا تنفك على الخسف
الا فى حال اناختها والله أعلم

(فصل فى ما ولا ولات وان المشبهات بليس)

انما أشبهت هذه ليس فى العمل لشابهتها
اياها فى المعنى

مع النص فالاعتراض بان هذا قياس فى اللغة وهو ممتنع ساقط جدا نعم قال سم انما
يظهر التعليل بمشابهتها ليس فى المعنى لو كان عمل ليس لما فيهما من النفى وليس كذلك
بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من
الحرف فهلا قدم عليها أفعال المقاربة قلت لانها أظهر شبها بباب كان من حيث ظهور
عملها الرفع والنصب كثيرا لكثرة مجىء خبرها مفردا بخلاف أفعال المقاربة ومن
حيث موافقتها لبعض باب كان معنى وعملا بخلاف أفعال المقاربة (قوله
أعملت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدا والمنصوب خبره
على نزع الخافض وهى وان عند الاطلاق لنفى الحال كليس كما فى الهمع (قوله
وأهملها بنو تميم) بلغتهم قرأ ابن مسعود ما هذا بشر بالرفع ونقل عن عاصم ما هن
أمهاتهم بالرفع (قوله شروط) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة صراحة
وواحدا ضمنا فى قوله وسبق حرف جر الخ فانه تضمن ان شرط عملها أن لا يتقدم
معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وزاد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر ما
نحو ما ما زيد قائم وان لا يبدل من خبرها موجب بالا نحو ما زيد شىء الا شىء لا يعبأ به
وتركهما المصنف لان الاول ان كان المراد منه أن لا تتكرر على ان الثانية نافية
مؤسسة فهو داخل فى شرط بقاء النفى لان نفى النفى ازالة للنفى وان كان المراد منه
ان لا تتكرر على أن الثانية نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثانى داخل
فى شرط بقاء النفى لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه مع ان ابن عقيل رجح
فى شرحه على النظم ان ابدال موجب من خبرها لا يبطل عملها وعليه مشى الشارح
فى الاستثناء حاملا رفع البدل على محل الخبر وعبارة المغنى اذا قلت ليس زيد شيئا
الا شيئا لا يعبأ به جاز كون النصب على الاستثناء أو البدل فان جئت بما مكان ليس
بطلت البدلية لان ما لا تعمل فى الموجب اه قال الشاطبى لا تعمل ما الا بهذه
الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها وأورد عليه سم ان ان لا تلى ليس
كما اعترف به بعد ذلك يعنى ومقتضى عموم قوله دون شرط منها ان ليس تعمل وان
وليها ان مع انها لا تلى ليس أصلا هذا مراد سم ولم يفهم البعض مراده فقال ما قال
(قوله دون ان) أى المزيدة لا النافية المؤكدة بها كما يستفاد من قول الشارح
فمخرجة على ان ان نافية الخ وبالاولى تأكيد ما النافية بما نافية اخرى فلا يبطل
عملها كما يصرح به كلام المصنف فى شرح التسهيل واعتمده الدمامينى والمرادى
وان خالف فى ذلك بعضهم كما مر وقد يتبادر من هذا الكلام ان تعقيب ما النافية بما
اخرى زائدة لا نافية مبطل للعمل فلينظر وانما لم تعمل مع ان لبعدها عن شبه ليس

وانما أفردت عن باب كان لانها حروف
وتلك أفعال (اعمال ليس أعملت ما)
النافية نحو ما هذا بشرا وما هن أمهاتهم
هذه لغة الحجازيين وأهملها بنو تميم وهو
القياس لعدم اختصاصها بالاسماء
ولا عمالها عند الحجازيين شروط أشار
اليها بقوله (دون ان

بوقوع

بوقوع ان بعدها وقيل لضعفها عن تخطى ان وكذا يقال فى زيادة ما بعدها ان قلنا
بابطالها العمل (قوله مع بقا النفى) أى نفى الخبر فلا يضر انتقاض نفى معمول
خبرها نحو ما زيد ضاربا الا عمرا اسم (قوله أى علم) من باب المبتدا والخبر فانه
علم منه ان حق المبتدا التقدم والخبر التأخر (قوله بنى غدانة) بضم الغين
المعجمة والصريف الفضة والخزف الفخار (قوله لا زائدة) أى كما هى على رواية
الاهمال فالتأكيد بان على انها نافية لفظى لانه بمنزلة تكرير ما وعلى انها زائدة
معنوى كالتأكيد بسائر الحروف الزائدة كذا فى حاشية السيوطى على المغنى
(قوله وكذا) أى كوجود ان اذا انتقض الخ وهذه الجملة معطوفة على محذوف
قبل قوله نحو ما ان زيد قائم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف
والمعطوف عليه تفصيل لقوله فان فقد شرط الخ فانتظمت عبارة الشارح (قوله
بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يبطل العمل عند البصريين نحو ما زيد غير قائم
(قوله وما الدهر) قال الناصر المراد نفس الفلك مجازا لا حركته فيكون اسم عين
فصح انه من باب ما زيد الا سيرا والمنجنون الدولاب الذى يستقى عليه الماء وضم داله
أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) بجعله من باب ما زيد الا سيرا أو الاصل وما
الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أى تعذيبا
فهما منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف
فى الاول وجعل معذبا مصدرا ميميا بمعنى تعذيبا أو مؤول بجعلهما مفعولين لفعلين
محذوفين متحدين أى يشبه منجنونا ويشبه معذبا وهذا أقل كلفة (قوله نحو
ما قائم زيد) أى على جعل قائم خبرا اما على جعله مبتدا رافعا للمكتفى به عن الخبر
فلا اشكال فى بقاء العمل لبقاء التركيب والمرفوع بالمبتدا فى هذه الحالة فاعل
بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله شيخنا السيد (قوله وقيل غلط) أى لحن
وفيه ان المعروف ان العربى لا يقدر أن يلحن كما انه لا يقدر أن ينطق بغير لغته كذا
فى الروداني ثم قال والذى ينبغى أن لا يشك فيه ان ذلك اذا ترك العربى وسليقته
اما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا يشك فى انه لا يعجز عن ذلك وقد تكلمت
العرب بلغة الحبش والفرس واللغة العبرانية وغيرها وأبو الاسود عربى وقد حكى
قول بنته لامير المؤمنين على ما أشد الحر بالرفع فقول سيبويه فى قصته مع الكسائى
فى مسئلة كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فاذا هو هى مرهم بأمير
المؤمنين ان ينطقوا بذلك لا بد من تأويله كأن يقال المراد مر من لم يسمع مقالة
الكسائى ولم يدر القصة أو نحو ذلك مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذى هو

مع بقا النفى وترتيب زكن) أى علم فان
فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها
نحو ما ان زيد قائم فما حرف نفى مهمل وان
زائدة وزيد مبتدا وقائم خبره ومنه قوله
بنى غدانة ما ان أنتم ذهب
ولا صريف ولكن أنتم الخزف
وأما رواية يعقوب بن السكيت ذهبا
بالنصب فمخرجة على ان ان نافية مؤكدة
لما لا زائدة وكذا اذا انتقض النفى بالا نحو
وما محمد الا رسول فاما قوله
وما الدهر الا منجنونا باهله
وما صاحب الحاجات الا معذبا
فشاذ او مؤول وكذا يبطل عملها اذا تقدم
خبرها على اسمها نحو ما قائم زيد ومنه قوله
وما خذل قومى فاخضع للعدى
ولكن اذا أدعوهم فهم هم
فأما قول الفرزدق
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم
اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر
فشاذ وقيل غلط سببه انه تميمى فأراد أن
يتكلم بلغة الحجاز ولم يدر أن من شرط
النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم
والخبر

المعيار اهـ وهو كلام فى غاية النفاسة طالما جرى فى نفسى (قوله وقيل مؤوّل) أى بأن فتحته بناء لاضافته الى مبنى فهو فى محل رفع بالابتداء أو بأن الخبر محذوف أى موجود ومنا لهم حال من الضمير فى الخبر وانما قدرنا الخبر مرفوعا لما علم من ان الشاعر تميمى (قوله وفاقا لسيبويه فى الاوّل) ردّ بأن المنصوص عن سيبويه المنع والمجوّز انما هو الجرمى والفرّاء (قوله اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخ يقيد هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول فى قوله كما بى الخ لا يخصص والقاعدة حمل المطلق على المقيد لانا نقول عادته اعطاء الحكم بالمثال مع ان التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور المخالف للجمهور ومنهم المصنف (قوله وهو اختيار ابن عصفور) وتأييده بقياسه على معمول الخبر يمنع بالفرق بانه يتوسع فى الفضلة ما لا يتوسع فى العمدة فان قيل قد اغتفروا تقدم خبر ان واخواتها على اسمها اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا أجيب بأن هذه الحروف ضعيفة لانها فرع الفرع لانها محمولة على ليس وليس محمولة على كان على ما قيل بخلاف انّ واخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم الى شرط رابع وهو ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها اذا كان غير ظرف أو جار ومجرور لانّ هذه الاحرف ضعيفة العمل فلا تقوى على ان يتصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول الاسم عليه فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما للزوم الفصل بينها وبين معمولها بأجنبى وان تردد فيهما سم كذا فى يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقدم معمول الخبر على الخبر وللنفس ميل اليه لانّ الفصل فيه ليس بين ما ومعموليها معا بخلاف تقدم معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم معمول الاسم عليه اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا للتوسع فيهما أولا (قوله أو ظرف) لا يبعد أنّ أو مانعة خلو تجوّز الجمع (قوله مدخولى ما) مفعول سبق دفع به توهم ان المراد سبق ذلك على ما لامتناعه لانّ ما لها الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد لايهام العبارة شمول نفس الخبر أيضا (قوله باهبة حزم الخ) الاهبة كما فى القاموس العدّة بالضم (قوله وان كنت آمنا) عطف على محذوف أى ان لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الواو للحال وان وصلية فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد فى تقدم كل حين لانّ كل بحسب ما بعدها وما بعدها ظرف فتكون هى ظرفا (قوله تعرّفها المنازل) أى اطلب معرفتها فى المنازل والشاهد فى قوله وما كل الخ حيث أهمل ما عند تقدم معمول خبرها الذى ليس ظرفا ولا مجرورا هذا على

وقيل مؤوّل (تنبيهان) الاوّل قال فى التسهيل وقد تعمل متوسطا خبرها وموجبا بالا وفاقا لسيبويه فى الاوّل وليونس فى الثانى * الثانى اقتضى اطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفا أو مجرورا قال فى شرح الكافية من النحويين من يرى عمل ما اذا تقدم خبرها وكان ظرفا أو مجرورا وهو اختيار ابى الحسن بن عصفور (وسبق حرف جرّ) مع مجروره (أو ظرف) مدخولى ما مع بقاء العمل (كما بى أنت معنيا) وما عندك زيد قائما (أجاز العلماء) سبق مصدر نصب بالمفعولية لا جائز مضاف الى فاعله والمراد انه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها اذا كان ظرفا أو مجرورا كما مثل ومنه قوله

باهبة حزم لذ وان كنت آمنا
فما كل حين من توالى مواليا

فان كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد آكل ومنه قوله

وقالوا تعرّفها المنازل من منى
وما كل من وافى منى انا عارف

رواية نصب كل أما على رواية رفعه فكل اسمها وجملة انا عارف فى محل نصب خبرها والعائد محذوف أى عارفه ولا شاهد فيه حينئذ (قوله من بعد منصوب) أى على أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز جرّه سم (قوله ولا يجوز نصبه) أى على رأى الجمهور أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفى فالنصب جائز (قوله لانه موجب) أى على مذهب الجمهور وأجاز المبرّد كون بل ناقلة النفى الى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب أى بل ما هو قاعدا أفاده اللقانى وفيه اشكال لانّ نقل النفى الى ما بعد العاطف صيّر ما قبله غير منفى فما وجه نصبه وجوابه ان النفى انما انتقل بعد تمام العمل فالنصب متجه (قوله جاز الرفع) أى على اضمار مبتدا أو اتباعا لمحل الخبر قبل دخول الناسخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء المحرز أى وجود الطالب للمحل (قوله ولا قاعدا) لا زائدة للتأكيد (قوله قد عرفت) أى من قوله لكونه خبر مبتدا مقدر (قوله مجاز) أى بالاستعارة التصريحية لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعدما) أى عاملة أو مهملة ما لم يكن اهمالها لانتقاض النفى فان كان له لم تدخل الباء لانّ الكلام حينئذ ايجاب (قوله وليس) أى غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومصحوب الا لا يقترن بالباء كذا فى التصريح وسيأتى عن ابن هشام ما يوافقه (قوله جرّ البا الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بالا كما تقدم فلا يجوز ما زيد الا بقائم وقبوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك بأحد وان لا يكون فى الاستثناء فلا يجوز قام القوم ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام وكالخبر الاسم اذا وقع فى موضع الخبر على قلة كقراءة بعضهم ليس البرّ بأن تولوا وجوهكم بنصب البرّ وهذه الباء لتأكيد النفى على مذهب الكوفيين وهو الصحيح وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لانّ السامع قد لا يسمع أوّل الكلام وقيل انما زيد الحرف سواء كان الباء أو غيرها لاتساع دائرة الكلام اذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو سجعه الا بزيادة الحرف ومحل المجرور بها نصب على الاعمال وعليه يحمل ما ورد فى القرآن لانّ خبر ما لم يقع فى القرآن مجرّدا من الباء الا منصوبا ورفع على الاهمال (فائدة) قال فى التسهيل وقد يجرّ المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها قال الدمامينى وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذى عليه جمهور النحاة انه غير مقيس ثم قال فى التسهيل ويندر ذلك أى جرّ المعطوف على الخبر المذكور فى غير ليس وما ثم قال وان ولى العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف يتلوه سببى نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ماله مفردا فينصب أو يجرّ على التوهم ويرفع به السببى وهو أخوه فى المثال

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (ورفع معطوف بلكن أو ببل * من بعد منصوب بما) الحجازية (الزم حيث حل) رفع مصدر نصب بالمفعولية لالزم مضاف الى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو ببل الى آخره وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدا مقدر ولا يجوز نصبه عطفا على خبر ما لانه موجب وهى لا تعمل فى الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعد وما عمرو شجاعا لكن كريم أى بل هو قاعد ولكن هو كريم فان كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعدا ولا قاعد والارجح النصب (تنبيه) قد عرفت ان تسمية ما بعد بل ولكن معطوفا مجاز اذ ليس بمعطوف وانما هو خبر مبتدا مقدر وبل ولكن حرفا ابتداء (وبعد ما) النافية (وليس جرّ البا) الزائدة (الخبر) كثيرا نحو وما ربك بظلام أليس الله بكاف عبده

أو جعلا مبتدا وخبرا فترفعهما ويتطابق الوصف حينئذ والمبتدا فتقول ولا ذاهبان
أخواه ولا ذاهبون اخوته ولك أن تجعل الوصف مبتدا والسببى فاعلا به أغنى عن
الخبر لاعتماده على النفى وان تلاه أجنبى عطف بعد ليس على اسمها والوصف على
خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وان جر بالباء جاز على الاصح جر
الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معمولى عاملين مختلفين لان جر
المعطوف بباء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما
سواء نصبت خبرها أو جررته بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف
على اسمها فيرجع العطف حينئذ الى عطف الجمل اه مع زيادة من شرحه للدمامينى
(قوله وبعد لا) أى عاملة عمل ان أو عمل ليس (قوله ونفى كان) أى وكان المنفية
أى غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقية النواسخ) عطف على كان فنفى مسلط عليها
والمراد النواسخ غير ان واخواتها وغير كاد واخواتها (قوله قليلا) أتى به دفعا
لتوهم ان قد ليست للتقليل (قوله وكن) الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم
والفتيل الخيط الذى فى شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول المطلق أى
اغناء تما وقوله عن سواد بن قارب من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله اذ
أجشع) من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل وأعجل بمعنى عجل كما فى التصريح
ولا بقاء أعجل على ظاهره وجه (قوله والخيل) يعنى الفرسان والقعدد بضم
القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العينى (قوله
أجروا الاستفهام) ظاهره ولو غير ابطالى وفى التصريح ان هل فى البيت للجحد
(قوله لشبهه اياه) أى فى عدم تحقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو جحو
من الفرزدق لجرير بان قومه كليبا يأتون الاتن فالضمير فى يقول الى الكلبى اذا
اقلولى أى ارتفع على الاتان وأقردت الاتان بالقاف أى لصقت بالارض وسكنت
ألا هل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهذا بانه خروج عما نحن فيه
اذ الكلام فى زيادة الباء بعد الناسخ وهو مدفوع بان قول الشارح وربما أجروا
الاستفهام غير مقيد بان يكون الاستفهام داخلا على ناسخ وان أوهمته عبارته بل
هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود فى الكلام مجرى النفى الداخل
على الناسخ فالاستشهاد بالبيت فى محله (قوله وندر) أى قل جدا (قوله
كغير ان الخ) وكالحال فى ما جاءنى زيد براكب (قوله فان تنأ) أى تبعد عنها
أى عن أم جندب المذكورة فى قوله أول القصيدة

خليلى مرا بى على أم جندب * لتقضى حاجات الفؤاد المعذب

(وبعد لا) النافية (ونفى كان) وبقية
النواسخ (قد يجر) قليلا من ذلك قوله
وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
وقوله
وان مدت الايدى الى الزاد لم أكن
بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل
وقوله
دعانى أخى والخيل بينى وبينه
فلما دعانى لم يجدنى بقعدد
وربما أجروا الاستفهام مجرى النفى لشبهه
اياه كقوله
يقول اذا اقلولى عليها وأقردت
ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم
وندر فى غير ذلك كغير ان ولكن وليت
فى قوله
فان تنأ عنها حقبة لا تلاقها
فانك مما أحدثت بالمجرب

حقبة أى مدة لا تلاقها بدل من تنأ لان عدم الملاقاة هو النأى كما قاله زكريا
(قوله لو فعلت) معترض بين اسم لكن وخبرها وجواب لو محذوف أى لو فعلته
لا صبت أو هى للتمنى (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما يرد على قوله وندر
وحاصله كيف تدعى ندوره ما ذكر مع وقوعه فى القرآن المنزه عن وقوع النادر
استعمالا وحاصل الجواب ان دخولها فى الآية لان مدخولها يؤول بحسب
المعنى الى خبر ليس (قوله لانه فى معنى الخ) بدليل التصريح به فى قوله تعالى
أوليس الذى خلق السموات والارض بقادر أو يقال لان أن ومعمولها سدا مسد
مفعولى يروا العلمية وهى من النواسخ فمدخولها جزء من معمولى الناسخ فكأنه
معموله وقد أجاز الزجاج القياس على ما فى الآية أجاز ما ظننت ان أحدا بقائم
(قوله فى خبر ما) الاضافة لادنى ملابسة بالنسبة للتميمية لانها لا خبر لها أى الخبر
الواقع فى حيزها (قوله وتبعه على ذلك الزمخشرى) بناء منهما على ان المقتضى
لزيادة الباء نصب الخبر وليس كذلك فان المقتضى نفيه اه دمامينى أى بدليل
دخولها فى نحو لم أكن بقائم وامتناعها فى كنت قائما (قوله فى اشعارهم)
كقول الفرزدق لعمرك ما معن بتارك حقه (قوله بدخول ان) أى أو بعدم
الترتيب لا بانتقاض النفى بالا فالمفهوم فيه تفصيل فلا اعتراض (قوله لا خير بخير)
بحث فيه باحتمال كون الباء ظرفية لا زائدة والخبر الجار والمجرور وأجاب غير واحد
كالبعض بان هذا الاحتمال خلاف الظاهر وان ادعى الدمامينى ظهوره وأنا
أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الباء مقلوبا
لان المعنى المقصود من هذا الكلام نفى كينونة الخير فى الخير الذى بعده النار أى
نفى وجود شئ من الخير فى الخير الذى بعده النار وهذا انما يفيده الكلام اذا
جعلت الباء ظرفية أو نفى الخير به عن الخير الذى بعده النار وهذا انما يفيده
الكلام اذا جعل مقلوبا والاصل لا خير بعده النار خير وليس المقصود نفى الخيرية
التى بعدها النار عن الخير كما يفيده جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى
كون لا لنفى الجنس انها لنفى الخبر عن الجنس فان قلت يغنى عن التزام القلب جعل
بعده النار صفة لاسم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو
خبر وحيث كانت دعوى الزيادة محوجة الى ارتكاب القلب الذى هو خلاف
الاصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدمامينى فتدبره فانه فى غاية الحسن
والمتانة (قوله فى النكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانها عند الاطلاق
لنفى الجنس برجحان والوحدة بمرجوحية وكلاهما بالنكرات أنسب اه سم أما

وقوله
ولكن أجرا لو فعلت بهين
وهل ينكر المعروف فى الناس والاجر
وقوله
ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
على احدى الروايتين وانما دخلت فى خبر ان
فى قوله أولم يروا ان الله الذى خلق السموات
والارض ولم يعى بخلقهن بقادر لانه فى
معنى أوليس الله بقادر (تنبيهات)
• الاول لا فرق فى دخول الباء فى خبر ما
بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه
اطلاقه وصرح به فى غير هذا الكتاب
وزعم أبو على ان دخول الباء مخصوص
بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشرى وهو
مردود فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو
موجود فى اشعارهم فلا التفات الى من منع
ذلك • الثانى اقتضى اطلاقه أيضا انه
لا فرق فى ذلك بين العاملة والتى بطل عملها
بدخول ان وقد صرح بذلك فى غير هذا
الكتاب ومنه قوله
لعمرك ما ان أبو مالك
بواه ولا بضعيف قواه
• الثالث اقتضى اطلاقه أيضا انه لا فرق
فى لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة
عمل ان نحو قولهم لا خير بخير بعده النار أى
لا خير خير (فى النكرات أعملت

التى لنفى الجنس نصا فعاملة عمل ان وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات انه وقع فى أمثلة سيبويه مازيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا وأجيب بانه لا عمل للا بل هى زائدة والاسمان تابعان لمعمولى ما قاله المصرح (قوله كليس) حال من لا او مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفى والترتيب) أى بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بان لانها لا تقترن بها أصلا فلا يحتاج الى اشتراطه وبقى شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور وأن لا تكون لنفى الجنس نصا ولا يرد البيت الآتى أعنى تعز الخ لان التنصيص على نفى الجنس فيه من القرينة الخارجية لا من نفس لا (قوله على ما مر) أى من البيان قبل ومن الخلاف (قوله تعز) أى تصبر وتسل والوزر الملجأ والشاهد فى الشطرين وقيل لا شاهد فى الشطر الاول لاحتمال ان باقيا حال من الضمير فى على الارض وعلى الارض خبر فيكون محتملا للرفع والنصب وفيه انا لو سلمنا ان على الارض خبر لكان نصب الخبر فى الشطر الثانى قرينة على نصبه فى الاول والا كان تلفيقا بين لغتين فيكون الاستشهاد بالشطرين غاية الامر انه فى الاول بقرينة الثانى (قوله سواد القلب) أى حبته السوداء وباغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أى على انه نائب فاعل (قوله لا أرى) أى لا أبصر اذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا ولعله لم يجعلها علمية والمنصوب مفعولا مع انه أنسب بالمعنى لان حذف غير القلبى أكثر من حذف القلبى (قوله والفعل المقدر بعده) انما قدر بعده لما مر من وجوب تأخير الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا (قوله هذا) أى الوجه الثانى من باب الاستغناء بالمعمول الخ أى من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أى قوله ونظائره الخ فلا اعتراض بان الوجه الاول فيه أيضا الاستغناء بالمعمول وهو أناعن العامل وهو فعله المحذوف قاله شيخنا والبعض ولك أن ترجع اسم الاشارة الى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الاول بنحو حكمك مسمطا فى الاستغناء بمطلق معمول عن مطلق عامل وان لم يكن المعمول حالا والعامل خبرا وحينئذ فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمك مسمطا) تقدم ان هذا شاذ فلا يناسب التنظير به (قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا بليس ثم قال وقد تلى لات فأفاد ان اعمال لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة فى أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بان الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده فى شرح القطر بالشعر وجعله ابن الحاجب سماعيا وتبعه الجامى وعللت القلة بنقصان شبهها بليس

كليس لا) النافية بشرط بقاء النفى والترتيب على ما مر وهو أيضا خاص بلغة الحجاز دون تميم ومنه قوله

تعز فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

(تنبيهات) * الاول ذكر الشجرى انها أعملت فى معرفة وأنشد للنابغة الجعدى

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا

وتردد رأى الناظم فى هذا البيت فأجاز فى شرح التسهيل القياس عليه وتأوله فى شرح الكافية فقال يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمر ناصب باغيا على الحال تقديره لا أرى باغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل أنا مبتدا والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا باغيا على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم حكمك مسمطا أى حكمك لك مسمطا أى مثبتا فجعل مسمطا وهو حال مغنيا عن عامله مع كونه غير فعل فأن يعامل باغيا بذلك وعامله فعل أحق وأولى هذا لفظه * الثانى اقتضى كلامه مساواة لا لليس فى كثرة العمل وليس كذلك بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وقد نبه عليه فى غير هذا الكتاب

لانها

لانها للنفى مطلقا وليس لنفى الحال وما اقتضاه كلامه هنا صرح به فى تسهيله حيث قال ويلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا اه قال السيوطى قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل ان وقال أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نظما ونثرا ولا اعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريحا سوى البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أى الحرب وقوله فانا ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أى فانا لا اصد لانى ابن قيس والقافية مطلقة لا مقيدة بدليل بقية القوافى فلا يقال يحتمل ان لا عاملة عمل ان لان ظهور الضم يمنع هذا الاحتمال قاله الرودانى (قوله وقد تلى) من ولى الشئ يليه ولاية اذا تولاه ويشترط لاعمال لات وان عمل ليس ما اشترط فى ما الا الشرط الاول لان ان لا تزاد بعدهما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعدهما ويظهر قياسا على ما سبق فى ما أن تأكيد النافية بان نافية اخرى لا يبطل عملها وتزيد لات باشتراط أن يكون معمولاها اسمى زمان وقد للتحقيق بالنسبة للات وللتقليل النسبى بالنسبة لان بناء على جواز استعمال المشترك فى معنييه فلا ينافى قول صاحب التوضيح وعملها أى لات اجماع من العرب وعلى تسليم أن قد للتقليل بالنسبة الى لات أيضا يقال الاجماع على الجواز فلا ينافى قلة الوقوع فان قلت اذا أجمعت العرب على أعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالاخفش قلت معنى اجماع العرب على اعمالها كما فى الرودانى انه وجد فى لغة الحجازيين والتميميين بعدها مرفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافى اختلاف النحاة فى ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العملا) اسم الاشارة راجع الى عمل ليس فى قوله اعمال ليس لا الى عمل لا فى قوله فى النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض باشعار كلامه باشتراط التنكير مع لات وان وهو غير مسلم فى ان لانها تعمل فى المعارف والنكرات بل قيل باشتراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش) وعليه فالمرفوع الذى يليها مبتدا حذف خبره والمنصوب الذى يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلا أفاده فى التصريح (قوله ومنعه جمهور البصريين) ومما يخرج عليه قول بعضهم ان قائم بتشديد النون أصله ان أنا قائم حذفت همزة أنا اعتباطا وادغمت النون فى النون وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا فى لكنا هو الله ربى فأصله لكن أنا فنفعل فيه ما مر وسمع ان قائما على الاعمال أفاده فى المغنى قال الدمامينى قرأ ابن عامر لكنا باثبات ألف أنا وصلا ووقفا تعويضا بالالف عن الهمزة المحذوفة وغيره باثباتها وقفا فقط على الاصل اه وانظر لم ترسم ان قائم بألف عقب النون مع انه القياس لثبوتها وقفا ولعله لدفع

الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفا حتى قيل ان ذلك لازم كقوله

من صد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح

أى لا براح لى والصحيح جواز ذكره كما تقدم

(وقد تلى لات وان ذا العملا) المذكور اما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها ونقل منعه عن الاخفش وأما ان فأجاز اعمالها الكسائى وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جمهور البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد والصحيح الاعمال فقد سمع نثرا ونظما فمن النثر قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية

وجعل منه ابن جنى قراءة سعيد بن جبير
ان الذين تدعون من دون الله عبادا
أمثالكم على ان ان نافية رفعت الذين
ونصبت عبادا أمثالكم خبرا ونعتا والمعنى
ليس الاصنام الذين تدعون من دون الله
عبادا أمثالكم فى الاتصاف بالعقل فلو
كانوا أمثالكم فعبدتموهم لكنتم بذلك
مخطئين ضالين فكيف حالكم فى عبادة من
هو دونكم بعدم الحياة والادراك ومن
النظم قوله

ان هو مستوليا على أحد
الا على أضعف المجانين

وقوله

ان المرء ميتا بانقضاء حياته
ولكن بأن يبغى عليه فيخذلا

وقد عرفت انه لا يشترط فى معموليها أن
يكونا نكرتين (وما للات فى سوى) اسم
(حين) أى زمان (عمل) بل لا تعمل الا فى
أسماء الاحيان نحو حين وساعة واوان
قال تعالى ولات حين مناص وقال

ندم البغاة ولات ساعة مندم

وقال الآخر

طلبوا صلحنا ولات أوان
فأجبنا ان ليس حين بقاء

أى وليس الاوان أوان صلح فحذف المضاف
اليه أوان منوى الثبوت وبنى كما فعل بقبل
وبعد الا ان أوانا لشبهه بنزال وزنا بنى على
الكسر ونون اضطرارا واما قوله

لهنى عليك للهفة من خائف
يبغى جوارك حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية أى
لات يحصل مجير أو لات له مجير ولات مهملة
لعدم دخولها على الزمان (تنبيه) للنحويين
فى لات الواقع بعدها هنا كقوله
حنت نوار ولات هنا حنت مذهبان

التباس ان خطا بأنا التى هى ضمير رفع منفصل واعراب لكنا هو الله ربى لكن حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها ياء المتكلم وهو ضمير الشان مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا تحتاج لرابط لانها عين المبتدا والله مبتدأ ثالث خبره ربى وهذه الآية مما اجتمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين لتتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ لان نصبها الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على اللف والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به الى دفع التنافى بين القراءة المشهورة المثبتة للمثلية ومقابلها النافية لها وحاصل الدفع ان النفى والاثبات لم يتواردا على مثلية واحدة فالمثبتة المماثلة فى العبودية والمنفية المماثلة فى الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الا على أضعف المجانين) يعلم منه ان انتقاض النفى بالنسبة الى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أى من الامثلة (قوله فى سوى اسم حين) قدر اسم لدفع توهم ان المراد لفظ حين فقط كما قيل بذلك (قوله مناص) أى فرار (قوله ولات ساعة مندم) الواو للحال والمندم الندامة (قوله ان ليس) ان تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائد الى الاوان وقوله حين بقاء أى بقاء للصلح (قوله أى وليس الخ) تفسير لقوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) أى معنى ليصح البناء (قوله وبنى) أى عند الجمهور وذهب الفراء الى انها قد يجر بها الزمان كما فى البيت وقراءة بعضهم ولات حين مناص بالجر وأجيب بأن الجر فى الآية على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك فى البيت أيضا (قوله لشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء امام فى الحالة المذكورة على الكسر لشبهها بنزال فتأمل (قوله بنى على الكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين ونون للضرورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون (قوله لهنى) بفتح الهاء من باب فرح كما فى القاموس أى حزنى مبتدأ خبره عليك أو للهفة أى لاجل لهفة أى أتحزن عليك لاجل تحزن الخائف الذى يطلب جوارك أى اغاثتك (قوله فارتفاع مجير على الابتداء) والمسوغ له وقوعه بعد النفى أو تقدم الخبر والى هذا أشار بقوله أو لات له مجير (قوله أو الفاعلية) أى بفعل محذوف (قوله أى لات الخ) لف ونشر مشوش (قوله هنا) أى بضم الهاء وتشديد النون ومثلها مكسورتها ومفتوحتها لما مر ان الثلاثة جاءت للزمان (قوله ولات هنا) بضم الهاء كما فى

الدماميني

أحدهما ان لات مهملة لا اسم لها
ولا خبر وهنا فى موضع نصب على الظرفية
لانه اشارة الى المكان وحنت مع ان مقدرة
قبلها فى موضع رفع بالابتداء والتقدير
حنت نوار ولات هنالك حنين وهذا
توجيه الفارسى والثانى أن تكون هنا
اسم لات وحنت خبرها على حذف مضاف
والتقدير وليس الوقت وقت حنين وهذا
الوجه ضعيف لان فيه اخراج هنا عن
الظرفية وهى من الظروف التى لا تتصرف
وفيه أيضا اعمال لات فى معرفة وانما تعمل
فى نكرة واختصت لات بانها لا يذكر معها
معمولاها معا بل لا بد من حذف أحدهما
(وحذف ذى الرفع) منهما وهو الاسم
(فشا) فتقدير ولات حين مناص ولات
الحين حين مناص أى وليس الوقت وقت
فرار فحذف الاسم وبقى الخبر (والعكس
قل) جدا قرأ بعضهم شذوذا ولات حين
مناص برفع حين على انه اسمها والخبر
محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم
أى كائنا لهم (خاتمة) أصل لات لا النافية
زيدت عليها تاء التأنيث كما فى ربت وثمت
قيل ليقوى شبهها بالفعل وقيل للمبالغة
فى النفى كما فى نحو علامة ونسابة للمبالغة
وحركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها
الفعل وليس لالتقاء الساكنين بدليل ربت
وثمت فانها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها
وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين
تاء وهو ضعيف لوجهين الاول ان فيه
جمعا بين اعلالين وهو مرفوض فى كلامهم
لم يجئ منه الا ماء وشاء

الدماميني (قوله وهنا فى موضع الخ) أى خبر مقدم (قوله على حذف مضاف) أى والفعل اذا أضيف اليه كان لمجرد الحدث فهو اسم حكما كما ذهب اليه بعضهم ومر بيانه (قوله والتقدير وليس الوقت الخ) جرى على القليل من استعمال هنا للزمان ولم يجر على الكثير من استعمالها للمكان فرارا من عمل لات فى غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولى لات وحذف المضاف الى جملة (قوله اعمال لات فى معرفة) أى ظاهرة كما فى المغنى وقوله وانما تعمل فى نكرة أى عملا ظاهرا فلا ينافى ان المقدر لا بد أن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار اليه الشارح بقوله سابقا فليس الاوان أوان صلح وبقوله بعد ولات الحين حين مناص قال المصنف لان المراد نفى كون الحين الخاص حينا يتوصون فيه لا نفى كون جنس الحين اه ولعل هذا اذا كان المقدر الاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة فى قراءة من رفع حين مناص (قوله فشا) أى كثر لان الخبر محط الفائدة (قوله أى كائنا لهم) ظاهره جعل كائنا خبر لات وهو لا يصح لان من شروط عملها كون معموليها اسمى زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حينا كائنا لهم فيكون كائنا صفة للخبر لا خبرا (قوله كما فى ربت وثمت) أى فالتأنيث المستفاد من تاء لات للفظ قال فى التصريح زيادة التاء فى لات أحسن من زيادتها فى ربت وثمت لان لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على ان (قوله بالفعل) يعنى ليس اذ بلحاق التاء لها صارت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة) يرد عليه وقفهم عليها بالتاء غالبا كما فى الدماميني (قوله كما فى نحو علامة ونسابة) التشبيه فى مطلق المبالغة فلا ينافى ان التاء فى لات لاصل المبالغة فى النفى وفى علامة ونسابة لزيادة المبالغة فى الاثبات (قوله وحركت الخ) متعلق بالقول بأن التاء للتأنيث فكان الاوضح تقديمه على قوله وقيل للمبالغة (قوله أصلها ليس) اى بكسر الياء كما فى المغنى والتصريح وان صرح الشارح بعد بانها ساكنة فهى حينئذ فعل ماض وقيل هى ماضى يليت أى ينقص يقال لات يليت وألت يألت وبهما قرئ فى قوله تعالى لا يلتكم من أعمالكم شيأ (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وادغمت (قوله بين اعلالين) أى قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرفض بدليل باب قه وعه أصله بل قد يجتمع أكثر من اعلالين كما فى باب قضايا وخطايا فتدبر (قوله الاماء وشاء) أصلهما موه وشوه قلبت الواو ألفا والهاء همزة

(قوله فى يطد ويتد) مضارعا وطد الشئ وطدا وطدة أثبته ووتده وتدا وتدة ثبته وأصلهما يوطد ويوتد حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة (قوله وقلب العين الخ) أى ليتأتى الادغام (قوله الياء الساكنة) فيه انها عند هذا القائل متحركة كما مر

* (أفعال المقاربة) *

لم يقل كاد واخواتها على قياس ما سبق لان هذه العبارة تدل على ان كاد أم بابها ولا دليل عليه بخلاف أمية كان لان أحداث أخوات كان داخلة تحت حدثها ولان لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لان الفعل هنا من واحد كسافر لا من اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره ولك أن تجعلها على بابها القرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم وهل عين كاد ياء أو واو قولان واستدل لكونها واوا بحكاية سيبويه كدت بضم الكاف أكاد وكان قياس مضارع هذه اللغة اكود لكنهم شذوا فقالوا أكاد وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليلية لاصلة الوضع فلا ينافى ان الموضوع له نفس قرب الخبر لا الدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) أى قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه له بل قد يستحيل عادة كما فى يكاد زيتها يضىء (قوله على رجاء الخبر) يعنى الطمع فى الخبر محبوبا والاشفاق أى الخوف منه مكروها ففى كلامه اطلاق الرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمعا فى قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيأ الآية كما فى المغنى قال الدماميني فالاولى للترجى والثانية للاشفاق بحسب ما فى نفس الامر أى ما كرهتموه من الغزو ينبغى أن يترجى لانه خير لان فيه اما الظفر والغنيمة أو الشهادة والجنة وما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغى أن يكره لان فيه الذل وحرمان الغنيمة والاجر وقال الشمنى الاولى لاشفاق المخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أى التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) أى تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه فى الكلام على بقية الانواع فلا ترد شهرة عسى لانها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقانى تسمية الكل باسم جزئه عبارة

عن

ألا تراهم أتمهم لم يدعوا فى يطد ويتد فرارا من حذف الواو التى هى الفاء وقلب العين الى جنس اللام * والثانى ان قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يتقدم عليهما الا بدليل ولا دليل والله أعلم

* (أفعال المقاربة) *

اعلم ان هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل أفعال المقاربة وهى ثلاثة كاد وكرب وأوشك وضعت للدلالة على قرب الخبر وأفعال الرجاء وهى أيضا ثلاثة عسى وحرى واخلولق وضعت للدلالة على رجاء الخبر وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع فى الخبر وهى أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب

عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وأما تسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالعمرين والقمرين هذا وقد قيل ان فى أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربة وممن أفاد ذلك النيلى حيث قال المقاربة تختلف فتارة تكون لمقاربة الفعل من الرجاء كعسى لان رجاء الفعل دنو لتقدير نيله وتارة تكون للاخذ فيه لان الشروع فى الفعل يلزمه القرب منه اه وعلى هذا لا تغليب أيضا لان الكل عليه أفعال مقاربة ولو بطريق الاستلزام أفاده الروداني (قوله فى العمل) أى لا فى كل أحكامها فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه فى باب كان فى المسئلتين على كلام فى الثانية مر وسنذكره وأما توسط الخبر فجائز باتفاق اذا لم يقترن بان وعلى أحد القولين اذا اقترن بان وصححه ابن عصفور كذا فى الهمع والدماميني ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد فى كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أى واخواتهما الآتية (قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر فى هذا الباب غير مضارع تنبيها على أصل متروك وذلك ان سائر أفعال هذا الباب مثل كان فى الدخول على مبتدا وخبر فالاصل أن يكون خبرها كخبر كان فى وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفا فترك الاصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم نبه على الاصل شذوذا فى مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لان الخبر ليس الفعل فقط لكن يرد أن خبرهما اذا اقترن بان خرج من باب الجملة الى باب المفرد الا أن يراد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله واخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع يصدق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم يوهم ورودهما خبرا عنهما وحاصل الدفع ان فى المتن حذف الواو مع ما عطفت أى لهذين واخواتهما والمعنى على التوزيع ويجاب أيضا بان غير نكرة فى سياق الاثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك اقترفا) أى لاختصاص خبرهما بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما حمل على ليس مع انها حروف وهذه أفعال (قوله فأبت) أى رجعت الى فهم قبيلة (قوله لا تكثرن) أى من العذل (قوله أى يمسح مسحا) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند الناظم وأجيب بانه ليس بمؤكد بل نوعى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أى فطفق يمسح السيف مسحا كائنا بسوق الخيل وأعناقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقة الشابة والاكوار جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أى المنزل والمرتع المرعى ومن الاكوار متعلق بقريب والمعنى طفقت تقرب مرتعها من الاكوار لما بها من الاعياء

ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر

(ككان) فى العمل (كاد وعسى لكن ندر) (غير) جملة فعل (مضارع لهذين) واخواتهما من أفعال الباب (خبر) فلذلك اقترفا بين المفرد كقوله وغير جملة المضارع فأبت الى فهم وما كدت آيبا وقوله لا تكثرن انى عسيت صائما وأما فطفق مسحا بالسوق فالخبر محذوف أى يمسح مسحا والجملة الاسمية كقوله وقد جعلت قلوص بنى زياد من الاكوار مرتعها قريب

(قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به مبنى على ان اذا ظرف لارسل غير شرط فان جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرط ولا شاهد فيه حينئذ هذا ما قاله البعض تبعا لشيخنا وفى التصريح ما يرده و يصحح الاستشهاد به على ان اذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح فى شرح الشواهد وهذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر فى التقدير عن عامله فأول الجملة فى الحقيقة أرسل فافهموه اه (قوله بعد عسى نزر) لان المترجى مستقبل فناسبه أن وقيل تجردها من ان خاص بالشعر وانما ساغ الاخبار بأن يقوم مثلا مع انه فى تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لانه على تقدير مضاف أى عسى حال زيد أن يقوم أو عسى زيد ذا أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح حمله على الاسم من غير تأويل وقيل يقدر أن الاخبار انما وقع أولا بالفعل ثم جىء بأن لتؤذن بالتراخى لا لقصد السبك وبهذا الجواب الاخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة وقيل المقرون بأن مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تامة وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين فى قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملى لهم خير لانفسهم بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور فى لزوم البدل لانه المقصود بالحكم ولا ينافيه كونه تابعا فرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الاكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب لان المبدل منه فى حكم المطروح وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا فى المغنى وحواشيه ولك أن تقول نص الزمخشرى وغيره على انه ليس معنى كون المبدل منه فى حكم المطروح انه مهدر بل ان البدل مستقل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وحينئذ لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولى تحسب كما ان الفاعل فى نحو نفعنى زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل (فائدة) قال الشيخ اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة فهى فى كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفى كلامه تعالى للعلم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقى فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا فى كلامهم ممنوع وأجاب سم بأن مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره فى عسى غير معلوم اذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وان كان جائزا اذ المفهوم كما قاله السيد

وجملة الماضى كقول ابن عباس رضى الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا (وكونه) أى كون المضارع الواقع خبرا (بدون أن) المصدرية (بعد عسى نزر) أى قليل

الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنها لما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك ادراجا لها فى نظم اخواتها ومنه يتحقق ان المراد الوضع التحقيقى أو التقديرى اه ومن المعلوم ان الوضع التقديرى لا يكفى فى كون اللفظ مجازا وكونها فى كلامه تعالى للعلم المجرد أمر غير ثابت وان قاله جماعة لاحتمال كونها فى كلامه تعالى للرجاء باعتبار المخاطبين كما هو نص سيبويه فى لعل وقال الرضى انه الحق كذا فى يس وقول اللقانى عسى موضوعة للزمن الماضى أى للرجاء مع الزمن الماضى وقول الصفوى ومنه يتحقق ان المراد أى بالوضع فى قولهم الفعل الماضى موضوع للزمان الماضى (قوله الذى أمسيت فيه) روى بفتح التاء وضمها وقوله يكون الخ قال الدمامينى ينبغى أن يجعل فرج مبتدا خبره وراءه والجملة فى محل نصب خبر يكون واسمها ضمير فيها يعود الى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون ووراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنبيا عن الاسم وهو ممنوع كما يأتى (قوله عكسا) لدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه فى الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والضاد المعجمة أى تخرج (قوله فلم أر مثلها) أى مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرهما التى كان أراد نهبها وقوله خباسة بضم الخاء المعجمة أى مغنم ونهنهت زجرت وكدت بكسر الكاف وضمها (قوله أراد بعدما كدت أن أفعله) وقيل الاصل بعدما كدت أفعلها أى تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمكم الله به بفتح الباء ورجحه فى المغنى بكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه اشعار باطراد الخ) دفع لما قد يقال يحتمل ان اثبات ان فى البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله وألزموا اخلولق أن مثل حرى) للاشعار بانهما للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فيه لم تلزمها ان وان اشتركت الثلاثة فى الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أوشك انتفا ان نزرا) قال اللقانى لان القرب المرجح للتجرد من ان أمر عارض فيها دون اختيها كاد وكرب لانها موضوعة للاسراع المفضى الى القرب بخلاف كاد وكرب فللقرب فلهذا اختصت عنهما بغلبة الاقتران بان وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتى أوشك فى قوله وبعد أوشك بسكون الكاف لئلا ينتقل من الرجز الى الكامل وهو ظاهر لان هذا انما هو فى أوشك فى قوله بعد عسى اخلولق أوشك (قوله غراته) بكسر الغين أى غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) أى فى انها للمقاربة وفى ان الكثير تجردها من ان وان اقتضى كلام الشارح ان التشبيه فى الثانى فقط (قوله فى الاصح) مقابله شيئان مقتضى كلام سيبويه حيث لم يذكر فيها الا التجرد ومذهب ابن الحاجب

ومنه قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب

(وكاد الامر فيه عكسا) فاقترانه بأن بعدها قليل كقوله كادت النفس أن تفيض عليه وقوله

أبيتم قبول السلم منا فكدتمو
لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السل

وأنشد سيبويه

فلم أر مثلها خباسة واجد
ونهنهت نفسى بعدما كدت أفعله

وقال أراد بعدما كدت أن أفعله فحذف أن وابقى عملها وفيه اشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن لان العامل لا يحذف ويبقى عمله الا اذا اطرد ثبوته (وكعسى) فى العمل والدلالة على الرجاء (حرى ولكن جعلا خبرها حتما بأن متصلا) نحو حرى زيد أن يقوم ولا يجوز حرى زيد يقوم (وألزموا اخلولق أن مثل حرى) فقالوا اخلولقت السماء أن تمطر ولم يقولوا اخلولقت تمطر (وبعد أوشك انتفا أن نزرا) أى قل والكثير الاقتران بها كقوله

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا
اذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا

ومن التجرد قوله

يوشك من فر من منيته
فى بعض غراته يوافقها

(ومثل كاد فى الاصح كربا) بفتح الراء ونقل كسرها أيضا يعنى ان اثبات ان بعدها قليل

ومنه قوله

قد برت أو كربت أن تبورا
لما رأيت بيهسا مثبورا

وقوله

سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما
وقد كربت أعناقها ان تقطعا

والكثير التجرد ولم يذكر سيبويه غيره ومنه قوله

كرب القلب من جواه يذوب
حين قال الوشاة هند غضوب

(وترك أن مع ذى الشروع وجبا) لما بينهما من المنافاة لان أفعال الشروع للحال وأن للاستقبال (كانشأ السائق يحدو وطفق) زيد يعدو بكسر الفاء وفتحها وطبق بالباء أيضا و(كذا جعلت) أتكلم (واخذت) أقرأ (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله

أراك علقت تظلم من أجرنا
وظلم الجار اذلال المجير

(تنبيهات) * الاول عد الناظم فى غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد يفعل وقام بكر ينشد * الثانى اذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز حذفه ومنه الحديث من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد * الثالث يجب فى المضارع الواقع خبرا لافعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافع الضمير الاسم وأما قوله

حيث جعلها من أفعال الشروع وسيذكر الشارح الاول واقتصار شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله فى الاصح الى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة أى هلكت وبيهس اسم رجل والمثبور الهالك (قوله سقاها) الضمير الى العروق المتقدمة فى قوله مدحت عروقا للندى مصت الثرى قيل المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بانهم حديثون فى الغنى والعطاء وان أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العينى فى شواهده الكبرى وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع فى قوله اعناقها فتفسير البعض العروق فى البيت بالفرس الخفيفة لحم اللحيين بانياذلك على انها بفتح العين ليس فى محله والاحلام العقول والسجل بالفتح قال فى القاموس الدلو العظيمة مملوءة اه ونقل شيخنا عن الشارح فى شرحه للتوضيح انه الدلو التى فيها ماء قل أو جل وتقطعا أصله تتقطع (قوله من جواه) أى شدة وجده (قوله وترك أن الخ) تحصل من كلام المصنف ان خبر أفعال هذا الباب بالنسبة الى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى واوشك وما يغلب تجرده وهو كاد وكرب (قوله وطبق بالباء) أى المكسورة كما فى التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها شرع فى نحو شرع زيد يأكل (قوله ينشد) اما مضارع الثلاثى نشد الضالة ينشدها من باب نصر أو مضارع الرباعى أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أى بخلاف باب كان فقد قال السيوطى فى الهمع قال أبو حيان نص أصحابنا على انه لا يجوز حذف اسم كان واخواتها ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا اه قال سم ولينظر ذلك مع ماذكروه فى نحو ان خيرا فخير من ان خبر الاول اسم كان المحذوفة مع خبرها اللهم الا أن يخص المنع بغير ذلك اه ثم نقل فى الهمع قولين آخرين فى حذف خبر كان واخواتها وقد مرا فى بابها (قوله أن يكون رافع الضمير الاسم) لوضعها على ارتباط الفعل المقرب أو المرجى أو المشروع فيه بنفس مرفوعها وجوز فى التسهيل رفعه السببى على قلة ومثل له الدمامينى بقول الشاعر وقد جعلت اذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم فيؤول بان قلوب بدل من الضمير فى كاد الراجع الى القوم وفاعل تزيغ ضمير راجع الى القلوب لتقدمها رتبة وسيتضح ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ تزيغ بالتاء الفوقية اما على قراءة من قرأه بياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل اذا أسند الى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون فى الكلام تنازع

واسقيه حتى كاد مما أبثه
تكلمنى أحجاره وملاعبه

وقوله

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلنى
ثوبى فأنهض نهض الشارب الثمل

فأحجاره وثوبى بدلان من اسمى كاد وجعل وأما عسى فانه يجوز فى المضارع بعدها خاصة ان يرفع السببى كقوله

وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
اذا نحن جاوزنا حفير زياد

روى بنصب جهده ورفعه ولا يجوز أن يرفع ظاهرا غير سببى وأما قوله

عسى الكرب الذى أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب

فان فى يكون ضمير الاسم والجملة بعده خبر كان (واستعملوا مضارعا لاوشكا) كما رأيت وهو أكثر استعمالا من ماضيها (وكاد لا غير) أى دون غيرهما من أفعال الباب فانه ملازم لصيغة الماضى (وزادوا موشكا) اسم فاعل من أوشك معملا عمله كقوله

فموشكة أرضنا أن تعود
خلاف الانيس وحوشا يبابا

وقوله

فانك موشك أن لا تراها
وتعدو دون غاضرة العوادى

وهو نادر (تنبيهات) الاول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب وأنشدوا على الاول قوله

لما ذكرناه انما هو على اضمار ضمير الشأن كذا قال الدمامينى وفى كونه على اضمار ضمير الشأن نظر ظاهر واذا ارجع الضمير فى تزيغ بياء الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضميرا مذكرا (قوله واسقيه) أى ربع مية بدمعى وشكواى مما أبثه أظهره وما موصول اسمى وملاعبه مواضع اللعب (قوله الثمل) أى السكران (قوله بدلان من اسمى كاد وجعل) أى الاول بدل بعض ان كانت الاحجار والملاعب من أجزاء الربع وهو الظاهر والا فبدل اشتمال كالثانى أى لا فاعلان ليثقلنى وتكلمنى والتقدير جعل ثوبى يثقلنى وكادت أحجاره تكلمنى فعاد الضمير على البدل لانه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يثقلنى وتكلمنى خبرين لعامل البدل المقدر فأغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبرى عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم الاخيرين لكاد وجعل المذكورين لان الفعل حينئذ رافع لغير ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله ان يرفع السببى) أى الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) ما مبتدأ وذا ملغاة أو اسم موصول وعسى الخ على اضمار القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة أى ما الذى يقال فيه عسى الخ والمعنى ما الذى يرجى للحجاج أن يناله منى أحيى أم قتلى أى لا يرجى له شئ من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج الثقفى فهرب من العراق وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو أخو معاوية بن أبى سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية تصريح (قوله روى بنصب جهده) أى على المفعولية ليبلغ ولا شاهد فيه حينئذ ورفعه ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أى يبلغ به وقوله ورفعه أى على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف فى يبلغ يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أى مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان أحسن (قوله كما رأيت) أى من قوله يوشك من فر الخ (قوله فموشكة أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفى موشكة ضمير هو اسمها وان تعود خبرها خلاف الانيس أى بعد الانيس كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ووحوشا بفتح الواو أى متوحشة وبضمها أى ذات وحوش يبابا أى خرابا خبر تعود بمعنى تصير (قوله وتعدو دون غاضرة) بالغين والضاد المعجمتين أى تعوق دون هذه الجارية العوائق وهو من وضع الظاهر موضع المضمر (قوله قوله) أى قول كثير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما فى التصريح ولا ينافيه قول الشارح بعد فى شرح ديوان كثير أى بالمثلثة والتصغير لاحتمال ان تكلمه على هذا البيت

أموت أسى يوم الرجام وانني
يقينا لرهن بالذى انا كائده
وعلى الثانى قوله
أبنى ان أباك كارب يومه
فاذا دعيت الى المكارم فاعجل

والصواب ان الذى فى البيت الاول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن السكيت فى شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله اذ القياس مكابد قال ابن سيده كابده مكابدة وكابدا قاساه والاسم كابد كالكاهل والغارب وأن كاربا فى البيت الثانى اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم كرب الشتاء أى قرب كما جزم به الجوهرى وغيره * الثانى حكى الاخفش طفق يطفق كضرب يضرب وطفق يطفق كعلم يعلم وسمع أيضا ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه (بعد عسى) و(اخلولق) و(أوشك قد يرد * غنى بان يفعل) أى يستغنى بأن والمضارع (عن ثان) من معموليها (فتقد) وتسمى حينئذ تامة نحو عسى أن تكرهوا شيأ واخلولق أن يأتى وأوشك أن يفعل فأن والمضارع فى تأويل اسم مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذى هو الخبر وهذا اذا لم يكن بعد أن والمضارع اسم ظاهر فان كان نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين الى أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بيقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهى تامة لا خبر لها وذهب المبرد والسيرافى والفارسى الى تجويز ذلك وتجويز وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى اسما لها وان والمضارع فى موضع نصب خبرا لها متقدما على الاسم وفاعل المضارع ضمير يعود على الاسم الظاهر وجاز عوده عليه متأخرا لتقدمه فى النية

استطرادى لا لكونه فى الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح انه قول كثير عزة وكان كثير بالمثلثة والتصغير رافضيا سيئ الاعتقاد وكان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه يقول انى لأعرف صالح بنى هاشم ببغضه لكثير وفاسدهم بحبه له (قوله أموت أسى) أى حزنا والرجام بكسر الراء وبالجيم اسم موضع ونعت به وقعة لرهن أى مرهون بالذى انا كائده أى كائد آتيه فالخبر محذوف (قوله كارب يومه) أى كارب فى يومه يموت فالخبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أى قريب يوم وفاته (قوله كضرب وقوله كعلم) الاحسن كجلس وكفرح ليفيد زنة المصدر أيضا فان مصدر المفتوح طفوق كجلوس ومصدر المكسور طفق كفرح قاله الناصر (قوله حتى يجعل) بالرفع لان حتى ابتدائية وفى هذا المسموع ما تقدم فى قول ابن عباس فجعل الرجل الخ (قوله بعد عسى الخ) أى لا بعد غير هذه الثلاثة وكأنه لعدم السماع (قوله غنى بان يفعل الخ) اعلم ان مذهب الجمهور انها فى هذه الحالة أفعال تامة وان يفعل فاعلها ولا خبر لها ومذهب الناظم انها ناقصة وان يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين فى نحو أحسب الناس أن يتركوا وكلام الناظم محتمل لهما ومعناه على مذهب الجمهور غنى بان يفعل عن أن يكون لها ثان لتمامها وعلى مذهبه غنى بان يفعل عن أول وثان لكن لم يذكر الاول لظهور اغناء ان يفعل عنه لوقوعه فى محله بخلاف الثانى والشارح رحمه الله تعالى حمل كلامه على غير مذهبه والمناسب خلافه ويلزم على مذهب الناظم ان ان يفعل فى محل رفع ونصب ولا مانع منه لوجود محلين مختلفين لشئ واحد باعتبارين فى نحو أعجبنى كونك مسافرا (قوله مستغنى به عن المنصوب) أى عن أن يكون له منصوب فاندفع الاعتراض بان الشارح ماش على مذهب الجمهور ولا منصوب لها عندهم حتى يقال ان ان والفعل أغنى عنه (قوله وتجويز وجه آخر) أورد على هذا المذهب لزوم التباس اسم عسى المبتدا فى الاصل بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا فى باب المبتدا تقديم الخبر الفعلى الرافع لضمير المبتدا خوفا من التباس المبتدا بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لانه لا يخرج الجملة عن كونها فعلية لابتدائها بفعل أبدا وهو عسى بخلافه هناك فانه يخرج الجملة من الاسمية الى الفعلية وقد يدفع هذا الجواب بتجويز تقدير الاسم الظاهر مبتدا مؤخرا كما ذكره الشارح فى شرحه على التوضيح أفاده سم وانما منع الشلوبين هذا الوجه لضعف هذه الافعال عن توسط الخبر بينها وبين الاسم كما فى الاوضح (قوله أن يكون الاسم الظاهر مرفوعا بعسى) قال سم هل يجوز ذلك الوجه اذا لم يقترن الفعل

بان

وتظهر فائدة الخلاف فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان وعسى ان يقوم الزيدون وعسى أن يقوم الهندات وعسى ان تطلع الشمس بتأنيث تطلع وتذكيره وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوما الزيدان وعسى أن يقوموا الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط وهكذا اوشك واخلولق (تنبيه) يتعين الوجه الاول فى نحو عسى أن يضرب زيد عمرا فلا يجوز أن يكون زيدا اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة ان ومعمولها وهو عمرو بأجنبى وهو زيد ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا (وجردن عسى) واخصصها اخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة الى أن يفعل كما مر (أو ارفع مضمرا * بها) يكون اسمها وان يفعل خبرها (اذا اسم قبلها قد ذكرا) ويظهر أثر ذلك فى التثنية والجمع والتأنيث فتقول على الاول الزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهندان عسى أن يقوما والهندات عسى أن يقمن وهكذا اخلولق واوشك هذه لغة الحجاز وتقول على الثانى الزيدان عسيا والزيدون عسوا وهند عست والهندان عستا والهندات عسين وهكذا اخلولق وأوشك وهذه لغة تميم (تنبيهان) الاول ما سوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه الاضمار تقول الزيدان أخذا يكتبان وطفقا يخصفان ولا يجوز أخذ ايكتبان وطفق يخصفان * الثانى اختلف فيما تصل بعسى من الكاف واخواتها نحو عساك وعساه فذهب سيبويه الى أنه فى موضع نصب حملا على لعل كما حملت لعل على عسى فى اقتران خبرها بأن كما فى الحديث فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسى الى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لكن الذى كان اسما جعل خبرا والذى كان خبرا جعل اسما وذهب الاخفش الى أن عسى على ما كانت عليه

بان نحو عسى يقوم زيد اه قال البعض الظاهر جوازه اذ لا فرق تأمل اه وأقول بل يجب اذا لم يجعل الفعل على تقدير ان لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى غيره (قوله بتأنيث تطلع وتذكيره) أى لجوازهما فى المسند الى ظاهر مجازى التأنيث (قوله بتأنيث تطلع فقط) لوجوب تأنيث المسند الى الضمير المؤنث ولو كان مجازى التأنيث (قوله ونظيره قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا) أى ان جعل نصب مقاما بالفعل المذكور على انه ظرف أو غير ذلك فان جعل نصبه بمحذوف على المصدرية أى فتقوم مقاما جاز أن تكون عسى تامة وان تكون ناقصة على التقديم والتأخير قاله الفارضى (قوله اذا اسم قبلها قد ذكرا) أى لفظا كامثل أو رتبة كما فى عسى أن يقوم زيد على جعل زيد مبتدا مؤخرا فيجوز حينئذ فى عسى الوجهان رفعها المضمر وتجريدها منه قاله الشارح فى شرح التوضيح قال سم ويشكل على تجويزه جعل زيد مبتدا مؤخرا انه يلزم التباس المبتدا بالفاعل وقد تحرزوا منه كما مر فى المبتدا (قوله لغة الحجاز) وعليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم الآية (قوله يجب فيه الاضمار) اما فيما لا يقترن خبره بان فلعدم جواز اسناد الفعل الى الفعل وأما فيما يقترن بان كحرى فلعدم السماع (قوله واخواتها) كالهاء والياء التحتية فى عساه وعسانى (قوله فى موضع نصب) أى اسما لها فذهبه ابقاء طرفى الاسناد بحالهما والمنعكس انما هو العمل ويدل له قولت عساها نار كأس وعلها برفع نار (قوله حملا على لعل) أى فى العمل بجامع الترجى والاشفاق فى كل قال فى التوضيح وشرحه التصريح ما نصه وهى حينئذ أى حين اذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافى ونقله أى نقل السيرافى القول بحرفيته عن سيبويه وخلافا للجمهور فى اطلاق القول بفعليته ولابن السراج وثعلب فى اطلاق القول بحرفيته فالحاصل فى عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان عمل عمل لعل فحرف والا ففعل ومحل الخلاف فى عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد اه بعض حذف (قوله ألحن) أى أفصح (قوله لكن الذى كان اسما) أى كان حقه أن يجعل اسما لعسى لكونه المخبر عنه وهو المبتدا فى الاصل وهو الضمير جعل خبرا أى مقدما والذى كان خبرا أى كان حقه أن يجعل خبرا لها وهو خبر المبتدا فى الاصل جعل اسما أى مؤخرا فمذهب المبرد اقرار العمل والمنعكس انما هو طرفا الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسما صريحا وهو نادر كما تقدم (قوله وذهب الاخفش الى ان عسى على ما كانت عليه)

أى من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفى الاسناد بحالهما فاللازم على مذهبه انما هو التجوز فى الضمير بجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا مااختاره الناظم) رد بأمرين الاول ان انابة ضمير عن ضمير انما ثبتت فى المنفصل نحو ما انا كأنت وأما يا ابن الزبير طالما عصيكا فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير الثانى ظهور الخبر مرفوعا فى قوله فقلت عساها نار كأس وعلها قاله الدماميني (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لانهما اتفقا على انه فى محل نصب وان افترقا فى ان سيبويه يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان علك فى البيت الذى أنشده قد اقتصر فيه على ما هو فى موضع نصب فلو كان الاقتصار فى عساكا على الكاف يمنع كونه فى موضع نصب لمنع الاقتصار فى علك على الكاف كونه فى موضع نصب ولا قائل به للاتفاق على انه فى موضع نصب اسم عل ويدفع بان عسى فعل وجنس الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ولعل حرف وجنس الحرف لا يرفع الفاعل ولا ينصب المفعول فالذى يشبه الفاعل والذى يشبه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها لا مرفوع لعل ومنصوبها (قوله والجزء الثانى) أى من معمولى عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لانه لا يلزم من كون شئ بمنزلة شئ أن يعطى سائر أحكامه على انه ورد حذف المرفوع فى قولهم ان مالا وان ولدا بل عهد حذف الفاعل فى مواضع يمكن قياس ما هنا عليها (قوله والكسر) لان كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (قوله أو نوناه) فيه تغليب نون الاناث على نا (قوله لانه الاصل) أى الغالب (قوله فهل عسيتم) استدل به بعضهم على ان عسى خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب انه محمول على المعنى كما قال الزمخشرى والمعنى هل قاربتم ان تفسدوا فى الارض بمعنى أتوقع افسادكم فادخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده والاستفهام للتقرير واثبات ان المتوقع كائن وانه صائب فى توقعه كذا فى يس وحاصله ان المراد من عسى مجرد المقاربة فهى فى معنى الخبر (قوله بان كاد اثباتها نفى الخ) اعلم ان ظاهر هذا المشهور ان كاد اثباتها نفى لها نفسها ونفيها اثبات لها نفسها والرد الآتى مبنى على حمله على هذا الظاهر وحمله كثير على ان كاد اثباتها نفى للخبر ونفيها اثبات للخبر ورده على هذا الحمل بان الخبر يقتضى كاد منفى على كل حال فالشق الاول مسلم والثانى غير مسلم (قوله أنحوى هذا العصر الخ) قائله المعرى وجرهم وثمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغة وقد أجابه الشهاب الحجازى بقوله

الا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه فى قوله

يا ابن الزبير طالما عصيكا وطالما عنيتنا اليكا

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر فى التوكيد نحو رأيتك أنت ومررت بك أنت وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان المضمر المشار اليه فى موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه فى مثل يا أبتا علك أو عساكا لانه بمنزلة المفعول والجزء الثانى بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه وفيه نظر (والفتح والكسر أجز فى السين من) عسى اذا اتصل بها تاء الضمير أو نوناه كما فى (نحو عسيت) وعسينا وعسين (وانتقا الفتح زكن) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشئ أى اختاره وزكن علم أى اختيار الفتح علم لانه الاصل وعليه أكثر القراء فى قوله تعالى فهل عسيتم وقرأ نافع بالكسر (تتمة) قال فى شرح الكافية قد اشتهر القول بان كاد اثباتها نفى ونفيها اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزا

أنحوى هذا العصر ما هى لفظة جرت فى لسانى جرهم وثمود

اذا استعملت فى صورة الجحد أثبتت وان أثبتت قامت مقام جحود

لقد

لقد كاد هذا اللغز يصدئ فكرتى * وما كدت منه اشتفى بورودى

فهذا جواب يرتضيه اولو النهى * ويمتنع عن فهم كل بليد

(قوله ونفس البكاء الخ) أى لان القرب من الفعل يستلزم انتفاءه اذ لو حصل لكان الموصوف متلبسا به لا قريبا منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المغنى لان الاخبار بقرب الشئ يقتضى عرفا عدم حصوله والا كان الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربته اذ لا يحسن عرفا ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة اه ويمكن حمل الاول على هذا (قوله قول ذى الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الحبل البالية واسمه غيلان قيل لقب ذا الرمة لانه أتى مية صاحبته وعلى كتفه قطعة حبل بالية فاستسقاها فقالت له اشرب يا ذا الرمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله النأى) أى البعد والرسيس يطلق على أول الشئ وعلى الشئ الثابت كما فى القاموس ومن بيانية لرسيس الهوى أو للهوى ويشير الى الاول قول الشارح لم يقارب حبى ولو جرى على الثانى لقال لم يقارب رسيس حبى ويبرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خبر كاد المنفية منفيا بالاولى لكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا ويوضح جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد المنفية قرينة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هى الدالة على ثبوت مضمونه فى وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لا لفظ كاد ولا تنافى بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر وذلك كما فى فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائد لضمير كادوا كما هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر الى الاسم قال يس ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا (قوله فكلام الخ) انما جعله كلاما واحدا لان قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) اى ولا تناقض بين انتفاء الشئ فى وقت وثبوته فى وقت آخر

(ان واخواتها)

(قوله فتنصب المبتدا) أل فى المبتدا والخبر للجنس فان من المبتدا ما لا تنصبه كلازم التصدر الا ضمير الشان وكواجب الابتداء نحو طوبى للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفعه كالطلبى والانشائى قال الدماميني ومن هنا يعلم ان جملتى نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وسيأتى فى ذلك كلام فى باب نعم وبئس ان شاء الله تعالى اه أشار بقوله وسيأتى الخ

ومراد هذا القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الافعال وان معناها منفى اذا صحبها حرف نفى وثابت اذا لم يصحبها فاذا قال قائل كاد زيد يبكى فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قال لم يكد يبكى فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتفية ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذى الرمة

اذا غير النأى المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

صحيحا بليغا لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبى التغير واذا لم يقاربه فهو بعيد منه فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لانه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفى مقاربة البراح وكذا قوله تعالى اذا أخرج يده لم يكد يراها هو أبلغ فى نفى الرؤية من ان يقال لم يرها لان من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب وأما قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما فى وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبحوها بعد ان كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين وهذا واضح والله أعلم

(ان واخواتها)

(لان) و(أن) و(ليت) و(لكن) و(لعل) و(كأن عكس ما لكان) الناقصة (من عمل) فتنصب المبتدا اسما لها وترفع الخبر خبرا لها (كأن زيدا عالم بأنى * كفؤ ولكن ابنه ذو ضغن) أى حقد وقس الباقى هذه اللغة المشهورة

الى ماذكره هناك وسنذكره ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم
وبئس لانشاء المدح والذم واعتراض الدمامينى عليه بما هو متجه ولمن يجعلهما
للانشاء تأويل الآيتين باضمار القول كما قيل به فى قول الشاعر

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

أو جعلهما واردين على الاستعمال الثانى فى نعم وبئس وشبههما وهو استعمالهما
اخبارا كما سيأتى فى باب نعم وبئس قال فى المغنى ينبغى أن يستثنى من منع الاخبار
هنا بالطلب خبر أن المفتوحة المخففة فانه يجوز أن يكون جملة دعائية كما فى قوله تعالى
والخامسة ان غضب الله عليها على القراءة بتخفيف النون بعدها جملة فعلية وقولهم
اما أن جزاك الله خيرا على فتح الهمزة اه وحذف أحدهما لقرينة جائز على قلة
الا الاسم الذى هو ضمير الشأن فان حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث ان من
أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والتزم حذف الخبر فى ليت شعرى مردفا
باستفهام نحو ليت شعرى هل قام زيد أى ليت شعرى جواب أو بجواب هذا
الاستفهام حاصل وقيل جملة الاستفهام هى الخبر على تقدير مضاف أى ليت
مشعورى جواب هذا الاستفهام وتختص ليت أيضا بجواز اتصال ان ومعموليها
بها سادة مسد معموليها نحو ليت انك قائم وقيل الخبر محذوف تقديره حاصل مثلا
وقاس الاخفش لعل على ليت فجوز لعل ان زيدا قائم (قوله وحكى قوم الخ)
ظاهره ان ذلك لغة وبه صرح بعضهم ومنع الجمهور ذلك وأولوا ما ثبت منه بان الجزء
الثانى حال والخبر محذوف والتقدير فى ان حراسنا أسدا تلقاهم أسدا وفى ياليت
الخ اقبلت رواجعا وفى كأن اذنيه الخ يحكيان قادمة بل التأويل فى الثالث متعين
لئلا يلزم الاخبار بالمفرد عن المثنى (قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة
منه والخطاء بالكسر والمد لكن قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركوة
وركاء كما فى الصحاح وهى نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة بالضم ما بين القدمين
كما زعمه الشمنى فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب فى البيت (قوله كأن اذنيه)
أى الحمار والتشوف التطلع والعامل فى اذا معنى التشبيه فى كان والقادمة واحدة
قوادم الطير وهى مقادم ريشه وهى عشر فى كل جناح اه شمنى (قوله نظرا الى
كونها الخ) وانما ذكر كان مع ان أصلها ان المكسورة ادخلت عليها الكاف
التشبيهية ففتحت الهمزة لا تناسخ هذا الاصل بادخال الكاف وجعل المجموع كلمة
واحدة بدليل عدم احتياج الكاف الى متعلق وعدم كونه مدخولها فى موضع جر
عند الجمهور بخلاف ان المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها

وحكى قوم منهم ابن سيده أنّ قوما من
العرب تنصب بها الجزأين معا من ذلك قوله
اذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن
خطاك خفافا انّ حراسنا أسدا
وقوله ياليت أيام الصبا رواجعا وقوله
كأنّ اذنيه اذا تشوفا
قادمة أو قلما محرفا
(تنبيهات) الاول لم يذكر الناظم فى
تسهيله ان المفتوحة نظرا الى كونها فرع
المكسورة وهو صنيع سيبويه حيث قال
هذا باب الحروف الخمسة

على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة قاله فى الهمع (قوله فى لزوم المبتدا
والخبر) بيان لوجه الشبه واحترز باللزوم عن ألا وأما الاستفتاحيتين لدخولهما
على الجملتين وقوله والاستغناء بهما الخ احتراز عن لولا الامتناعية لاحتياجها
معهما الى جواب واذا الفجائية لاحتياجها معهما الى سبق كلام (قوله
معكوسا) ليس من جملة المفرع اذ المشابهة لا تنتج العكس ولذلك احتاج الى تعليله
بقوله ليكونا الخ فينبغى جعله معمولا لمحذوف أى وعملت عملا معكوسا ليكونا الخ
(قوله تنبيها على الفرعية) أى باعطائها الفرع الذى هو تقدم شبه المفعول
وتأخر شبه الفاعل ولم يحتج لذلك فى ما واخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج
فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق العرب على اعمالها واشتراط شروط فى عملها يبطل
بفقدان واحد منها (قوله ولان معانيها فى الاخبار) قال سم قد يقال وكان
واخواتها كذلك اه قال الاسقاطى هو كذلك لكن هذا الوجه عارضه فى كان
واخواتها اصالتها فأعطيت الاصل وهو تقديم المرفوع على المنصوب بخلافه فى ان
واخواتها اه بقى ان الدمامينى اعترض على العلتين بجريانهما فى ما الحجازية
واخواتها مع ان منصوبها لم يتقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قريبا دفعه عن العلة
الاولى فتأمل (قوله فأعطيا) أى الاخبار والاسماء وقوله اعرابيهما أى
العمد والفضلات وفى الكلام توزيع (قوله التوكيد) أى تقوية النسبة
وتقريرها فى ذهن السامع ايجابية أو سلبية على الصحيح وتوكيد النسبة تارة يكون
لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لا ولا فالاول مستحسن
والثانى واجب والثالث لا ولا قاله فى التصريح فالثالث عربى الا انه غير بليغ
ولذا لم يذكره أهل المعانى قاله الرودانى قال سم ولا ينافى كون المفتوحة للتوكيد
انها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشئ بمعنى شئ لا يلزم أن يساويه
فى كل ما يفيده فاندفع ما لابى حيان (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام
بنفى ما يتوهم منه ثبوته أو اثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من
التكلف المحتاج اليه فى تصحيح تعريفه بقولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته
أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفا على ضمير ثبوته هذا وذكر شيخنا السيد عن
الدمامينى وبس ان دفع التوهم ليس لازما لكن بل هو أغلبى فقط لانها قد لا تكون
لدفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريفان المذكوران مبنيان على الغالب
وفسر بعضهم الاستدراك كما فى الرودانى بمخالفة حكم ما بعد لكن لحكم ما قبلها
مع التوهم أولا وهذا أعم (قوله والتوكيد) أى على قلة نحو لو جاء زيد لاكرمته

عكس مالكان الى
الثانى أشار بقوله
مالهذه الاحرف من الشبه بكان فى لزوم
المبتدا والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها
معكوسا ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل
أخر تنبيها على الفرعية ولانّ معانيها فى
الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات
فأعطيا اعرابيهما * الثالث معنى انّ وأنّ
التوكيد ولكن الاستدراك والتوكيد
وليست مركبة على الاصح

لكنه لم يجئ اذ عدم المجئ معلوم من لو (قوله لكن أنّ) بفتح الهمزة كما فى الهمع وسم (قوله ونون لكن للساكنين الخ) أنشد البيت ليدفع بما دل عليه من عهد حذف نون لكن للساكنين ما يقال هلا كان المحذوف النون الاولى من أنّ لان الضرر حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الاجحاف حينئذ فافهم (قوله ولست بآتيه الخ) هذا حكاية لكلام ذنب دعاه المخاطب ليرافقه ويواخيه فقوله ولست بآتيه أى ما دعوتنى اليه والفضل الزيادة (قوله من لا وان) أى المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام بس وشيخنا السيد (قوله والكاف الزائدة) أى المفتوحة اصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله بس لكن قال شيخنا السيد كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لان المعنى على الاستدراك لا التشبيه (قوله وحذفت الهمزة) أى بعد نقل حركتها الى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقدمر (قوله وليت) ويقال لت بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء همع (قوله فى الممكن) أى غير المتوقع أى المنتظر وقوعه بخلاف الممكن فى الترجى فمنتظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) أى التمنى فى المستحيل (قوله والاشفاق) هو توقع المخوف (قوله فلعلك تارك الخ) أورد أن ترك بعض ما يوحى اليه غير ممكن لعصمته وأجيب بان المراد بالممكن فى قوله وتختص لعل بالممكن الممكن عقلا وان استحال عادة أو شرعا كذا فى حاشية البعض وفيه نظر لان ترك النبى بعض ما يوحى اليه مستحيل عقلا لان دليل استحالته عقلى كما تقرر فى فن الكلام (قوله لعله يزكى) أى أزكى أى ما يدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ) لا يرد قول فرعون لعلى أطلع الى اله موسى لانه فى زعمه الباطل ممكن هذا وقد اختلف فى لعل الواقعة فى كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله فى حقه تعالى فقيل انها باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلق بهم كما ان الشك فى أو كذلك وفى شرح المناوى على الجامع الصغير أن لعل فى كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع اهـ وفيه نظر ظاهر وكلعل عسى ويؤخذ من التصريح كما قال الروداني ان معنى عسى ولعل فى القرآن أمر بالترجى أو الاشفاق وفى حاشية الكشاف للتفتازانى لعل موضوعة لتوقع محبوب وهو الترجى أو مكروه وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت فى القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على انه لا خلف فى اطماع الكريم وانه يجزمه بالحصول

وقال الفراء أصلها لكن أنّ فطرحت
الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين
كقوله
ولست بآتيه ولا استطيعه
ولاك اسقنى ان كان ماؤك ذا فضل
وقال الكوفيون مركبة من لا وانّ
والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت
الهمزة تخفيفا ومعنى ليت التمنى فى الممكن
والمستحيل لا فى الواجب فلا يقال ليت غدا
يجئ وأما قوله تعالى فتمنوا الموت مع انه
واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الاكثر
ولعل الترجى فى المحبوب نحو لعل الله
يحدث بعد ذلك أمرا والاشفاق فى المكروه
نحو فلعلك تارك بعض ما يوحى اليك وقد
اقتصر على هذين فى شرح الكافية وزاد
فى التسهيل انها تكون للتعليل والاستفهام
فالتعليل نحو لعله يتذكر والاستفهام نحو
وما يدريك لعله يزكى وتابع فى الاول
الاخفش وفى الثانى الكوفيين وتختص
لعل بالممكن وليست مركبة على الاصح

ولما

ولما كان ما بعد لعل الاطماعية محقق الحصول وصالحا لكونه غرضا مما قبلها زعم ابن الانبارى وجماعة ان لعل قد تكون بمعنى كى ورده المصنف يعنى الزمخشرى بان عدم صلوحها لمجرد معنى العلية يأباه ألا تراك تقول دخلت على المريض كى أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل لشئ من هذه المعانى كما فى قوله تعالى لعلكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر أو لترجى الله فلاستحالته أو لترجى المخلوقين فلانهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها أو للاطماع فلانه انما يكون فيما يرقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هى مستعارة لحالة شبيهة بالترجى لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجى بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز فى الطلب نعم ان قلنا بأن لعل قد تأتى للتعليل صح حملها فى الآية عليه عند من لا يمنع تعليل فعله تعالى بالغرض العائد الى العباد فان منعه بعيد جدا لمخالفته كثيرا من النصوص اهـ باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال فى التسهيل وقد يقال فى لعل عل ولعن وعن ولأن وأنّ ورعن ورغن ولغن أى بغين معجمة فى هذين ولعلت قال شيخنا وزاد بعضهم لغتين رغل وغن بالمعجمة فيهما وفى الهمع زيادة لونّ ولعا ورعل بمهملة ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام فى هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة اللام فى كلامه وان أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح فى آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اهـ فان هذا الكلام وان قاله الشارح فى مقام تخفيف حروف الباب بالسكون يفيد ظاهره ثبوت التشديد فى جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشرة (قوله وكأن التشبيه) أى المؤكد وقيد البطليوسى كونها للتشبيه بما اذا كان خبرها اسما أرفع من اسمها أو أحط وليس صفة من صفاته نحو كأن زيدا ملك وكأن زيدا حمار فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كأن زيدا قام أو قائم أو عندك أو فى الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه (فائدة) قال الرضى أولى ما قيل فى كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل ان التقدير كأنك تبصر بالدنيا أى تشاهدها كما فى قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل رواية ولم تكن ولم تزل وقولهم كأنى بالليل وقد أقبل وكأنى بزيد وهو ملك وأما قولهم كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرج آت فالاولى فيه ان ما بعد المجرور هو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار)

وفيها عشر لغات مشهورة وكأن التشبيه
وهى مركبة على الصحيح وقيل باجماع من
كاف التشبيه وأنّ فاصل كأن زيدا أسد
انّ زيدا كالاسد فقدم حرف التشبيه اهتماما
به ففتحت همزة أنّ لدخول الجار

أو تخفيفا لنقل الكلمة بالتركيب (قوله وراء ذا الترتيب) أى المعلوم من
الامثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الا فى الذى الخ) ان قلت حيث
توسع فى الظرف والمجرور فهلا جاز تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا
قلت لم يجز لان لها الصدر كما فى الحاجبية قالوا ليعلم من أول الامر اشتمال الكلام
على التأكيد أو التشبيه أو الاستدراك أو التمنى أو الترجى سوى أن المفتوحة فليس
لها الصدر فان قلت فحينئذ لم يجز تقدم خبرها عليها قلت يوجه بالحمل على المكسورة
فانها فرعها فان قلت فلم امتنع تقدم خبر ما الحجازية على اسمها وان كان ظرفا
أو مجرورا كما تقدم قلت يوجه بأن هذه أقوى لانها تشبه الافعال لفظا من حيث
كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا ومبنية على الفتح ومعنى لانها بمعنى أكدت وشبهت
وتمنيت الخ ولانها مشبهة بفعل منصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس
والفعل المتصرف أقوى سم باختصار ووجه استثناء ان المفتوحة من لزوم الصدر
انها تستدعى سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها تستدعى سبق كلام تام فلا ينافى
صدارتها فى كلامها فاعرفه (قوله غير البذى) أى فاحش اللسان (قوله
بعد الاسم) هذا يؤذى الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا الخبر بناء على ان
الخبر هو العامل مع ان كلامه فى تقديم الخبر الا أن يقال جعل المثالين من تقديم الخبر
باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله وهو غير ظرف) كما فى
قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أى على الاسم ويجوز تقديمه
مطلقا على الخبر كما يأتى فى قوله وتصحب الواسط معمول الخبر ويفرق بأن فى تقديمه
على الاسم فصلا لها من معموليها معا (قوله فلا تلحنى) أى تلمنى جم كثير بلابله
وساوسه وهمومه (قوله ومنعه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه
فى ما وهذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا هنا
وامتناعه هناك أفاده سم وما علل به المنع من ان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم
العامل والعامل هنا لا يتقدم نظر فيه شيخنا بانه أغلبى كما مر (قوله محل
جواز تقديم الخبر الخ) اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب فلا
يحتاج الى التقييد (قوله فى غير نحو الخ) أى من كل تركيب لابس فيه الاسم
ضميرا يعود على شئ فى الخبر فيجب التقديم فرارا من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة
وقد يمتنع نحو ان زيدا لفى الدار لامتناع تقديم الخبر المصحوب باللام وأما التمثيل
لممتنع التقديم بنحو ان صاحب الدار فيها فنوقش بأن امتناع التقديم فيه مذهب
الكوفيين وأما البصريون فأجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذا

بما

(وراع ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها
وتأخير خبرها وجوبا (الا فى) الموضع
(الذى) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا
(كليت فيها أو هنا غير البذى) للتوسع فى
الظروف والمجرورات قال فى العمدة
ويجب أن يقدر العامل فى الظرف بعد
الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف
(تنبيهان) الاول حكم معمول خبرها
حكم خبرها فلا يجوز تقديمه الا اذا كان
ظرفا أو جارا ومجرورا نحو ان عندك زيدا
مقيم وان بك عمرا راغب ومنه قوله
فلا تلحنى فيها فان بحبها
أخاك مصاب القلب جم بلابله
وقد صرح به فى غير هذا الكتاب ومنعه
بعضهم * الثانى محل جواز تقديم الخبر اذا
كان ظرفا أو مجرورا فى غير نحو ان عند زيد
أخاه وليت فى الدار صاحبها لما سلف

ما أضيف هو اليه (قوله وجوبا) أبقى الشارح الامر هنا على ظاهره لان
التأويل فى الثانى أعنى قوله وفى سوى ذاك اكسر بجعله شاملا للكسر الواجب
والجائز على طريق استعمال صيغة الامر فى حقيقتها ومجازها أولى من التأويل
هنا وابقاء الثانى على ظاهره (قوله لسد مصدر) هو مصدر خبرها ان كان
مشتقا والكون ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله فى محل فاعل
أى ولو لفعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا أى ثبت انهم صبروا على قول الكوفيين ان
المرفوع بعد لو فاعل ثبت مقدرا واختاره المحققون وقال أكثر البصريين هى مبتدا
محذوف الخبر وجوبا ونحو اجلس ما ان زيدا جالس أى ما ثبت بناء على ان ما
المصدرية لا توصل بالجملة الاسمية وهو الاصح فقول البعض ان ما المصدرية لا تدخل
الا على الفعل اجماعا فأن ومعمولاها بعدها فاعل لمقدر اجماعا غير صحيح (قوله
مفعول) أى به أوله نحو جئت أنى أجلك أو معه نحو يعجبنى جلوسك وانك تحدثنا
وتقع مستثنى نحو يعجبنى أمورك الا انك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا
مطلقا ولا حالا ولا تمييزا كذا فى الدماميني وغيره (قوله غير محكى) أى بالقول
وكان عليه أن يزيد وغير خبر فى الاصل ليخرج نحو ظننت زيدا انه قائم الا أن يقال
تركه لاستفادته من التنبيه الآتى قريبا (قوله أو مبتدا) أى فى الحال كما فى
الآية أو فى الاصل نحو كان عندى انك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا
مذهب الخليل ونقل المطرزى عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف
فاعل له وان لم يعتمد الظرف على شئ قال ومنه ومن آياته انك ترى الارض أفاده
فى التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله ان المخبر عنه اذا كان اسم
معنى فاما أن يكون قولا أو غيره وعلى كل اما أن يكون خبر ان صادقا على اسم
المعنى أى يصح حمله عليه أولا وتكلم الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا
وخبر ان صادقا عليه نحو قولى انه حق لعلم وجوب كسرها بالاولى لانها اذا كانت
تكسر مع واحد من كون اسم المعنى قولا وصدق خبر ان عليه فمعهما أولى نعم
فى صورة كون اسم المعنى قولا اذا كان خبر ان قولا واتحد قائل القولين جاز الفتح
والكسر نحو قولى انى أحمد الله كما سيأتى فان اختلف القائل وجب الكسر نحو
قولى ان زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) أى على المعنى خبر ان (قوله
اعتقادى أنك فاضل) أى معتقدى فضلك ولم يجز الكسر على أن تكون مع
معموليها جملة مخبرا بها عن المبتدا لعدم الرابط (قوله واعتقاد زيد انه حق)
لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا لاختلاف الضمير ومرجعه

(وهمز ان افتح) وجوبا (لسد مصدر *
مسدها) مع معموليها لزوما بأن وقعت فى
محل فاعل نحو أولم يكفهم انا أنزلنا
أو مفعول غير محكى بالقول نحو ولا تخافون
انكم أشركتم أو نائب عن الفاعل نحو قل
أوحى الى انه استمع أو مبتدا نحو ومن آياته
انك ترى الارض خاشعة أو خبر عن اسم
معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو
اعتقادى انك فاضل بخلاف قولى انك
فاضل واعتقاد زيد انه حق أو مجرور
بالحرف

لان الاعتقاد الواقع عليه الضمير فى قولنا اعتقاد زيد انه حق غير الاعتقاد المجعول
مبتدا الراجع اليه الضمير بحسب الظاهر لان هذا هو المتعلق بكون ذلك حقا
فاستنده (قوله ذلك بأن الله هو الحق) أى ملتبس بحقية الله (قوله
أو الاضافة) أى ان كان المضاف اليه مما لا يضاف الا الى المفرد بدليل ماسيأتى
فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل اضافة لوجوب الكسر اذا
كان المضاف الى أن مما لا يضاف الا الى الجملة كحيث وجواز الفتح والكسر اذا كان
مما يضاف الى المفرد والجملة (قوله مثل ما أنكم) ما زائدة (قوله وأنى
فضلتكم) عطف خاص على عام (قوله أنها لكم) أى استقرارها لكم وهو
بدل اشتمال من احدى الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا انه قائم) فان فيه
واجبة الكسر لعدم سد المصدر مسدها اذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله
اكسر) أى أدم الكسر (قوله فى الابتدا) أى ابتداء جملتها اما حقيقة بأن
لا يسبقها شئ له تعلق بتلك الجملة أو حكما بأن يسبقها ذلك ومن القسم الاول الواقعة
بعد كلا بناء على قول الجمهور انها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجازوا أبدا الوقف
عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا فى سورة فاحكم
بأنها مكية لان أكثر ما نزل التهديد والوعيد بمكة لان أكثر العتو كان بها وقال أبو
حاتم تكون بمعنى ألا الاستفتاحية ووافقه على ذلك الزجاج وغيره وعليه تكون من
القسم الثانى وقال النضر بن شميل تكون حرف تصديق كأى وقال الكسائى
تكون بمعنى حقا وضعف بأنه لم يسمع فتح ان بعدها وهو واجب بعد حقا وما بمعناه
قال مكى وهى حينئذ اسم كرادفها ولتنوينها فى قراءة بعضهم كلا سيكفرون
بعبادتهم وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للاصل ومحوج
لتكلف علة لبنائها وخرج التنوين فى الآية على انه بدل من حرف الاطلاق المزيد
فى رؤس الآى ثم وصل بنية الوقف أفاده فى الهمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية)
أى التى يستفتح بها الكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام لتأكد مضمونه عند
المتكلم اه دمامينى وفى المغنى ألا تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها ويقول
المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها اه ويقال فيها هلا
بابدال الهمزة هاء اه همع وهل هى بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام
ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) أى عقب حيث نخرج نحو
جلست حيث اعتقاد زيد انه مكان حسن فان هذه واجبة الفتح كما علم مما مر هذا
والصحيح جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز اضافتها الى المفرد فظاهر وأما

نحو ذلك بان الله هو الحق أو الاضافة نحو
مثل ما أنكم تنطقون أو معطوف على شئ
من ذلك نحو اذكروا نعمتى التى أنعمت
عليكم وأنى فضلتكم أو مبدل منه نحو
واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم
(تنبيه) انما قال لسد مصدر ولم يقل لسد
مفرد لانه قد يسد المفرد مسدها ويجب
الكسر نحو ظننت زيدا انه قائم (وفى سوى
ذلك اكسر) على الاصل (فاكسر فى
الابتدا) اما حقيقة نحو انا فتحنا لك
أو حكما كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو
ألا ان أولياء الله والواقعة بعد حيث نحو
اجلس حيث ان زيدا جالس

على المشهور من وجوب اضافتها الى الجملة فلانه يقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل
يكتفى باضافتها الى صورة الجملة واذ مثل حيث فى جواز الفتح فيما يظهر (قوله
والواقعة خبرا عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر ولا يخبر به عن
اسم الذات الا بتأويل وهو ممتنع مع ان على ماذكره المصرح وان كان للبحث فيه مجال
وما نقل عن السيد من جواز الاخبار بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تأويل
الظاهر انه مفروض فى بعض التراكيب نحو عسى زيد أن يقوم وعمرو اما انه قائم
أو قاعد فقول البعض الظاهر على كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله
وفى بدء صله) أى لموصول اسمى أو حرفى وقد مثل الشارح لهما ومثل الصلة
الصفة نحو مررت برجل انه فاضل (قوله ما ان مفاتحه لتنوء) أى تثقل
والاستشهاد مبنى على ان ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف
حشو الصلة) أى بحسب اللفظ فلا ينافى كونها فى الصدر باعتبار الرتبة فى جاء
الذى عندى أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدر ليدخل فى الحشو لا أفعله ما أن
فى السماء نجما (قوله سواء مع اللام) أى ولا فرق معها بين وجود فعل القسم
أولا وقوله أو دونها أى مع حذف فعل القسم فلا يعارض هذا ما يأتى من جواز
الوجهين عند عدم اللام وذكر فعل القسم على ان من فتح فى هذه الصورة الآتية
لم يجعلها جواب القسم كما سيذكره الشارح وكلامنا هنا فيما اذا كانت جوابا فبان
لك ان كلام المصنف والشارح شامل لثلاث صور وان لم يمثل الشارح الا لصورتين
وان قول البعض الكلام هنا فى قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتى
أو فعل قسم ظاهر غير ظاهر لانه يلزم عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما يأتى لحكم
صورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام وما استند اليه من القرينة لا يشهد له كما لا يخفى
ولا يشهد له أيضا قول الشارح فيما يأتى والتقييد الخ لما ستعرفه هذا وفى التصريح
ان ابن كيسان حكى عن الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف الفعل ولم تذكر اللام
نحو والله ان زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وان أبا عبد الله
الطوال منهم يوجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اه وفى شرح الجامع ان القول
بجواز الفتح فى نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط وأطال
فى بيان ذلك كما نقله شيخنا ولعدم سماع الفتح حكى فى التوضيح اجماع العرب على
تعين الكسر فى الصور الثلاث (قوله أو حكيت بالقول) الباء للآلة (قوله
فان لم تحك بل اجرى القول مجرى الظن) أى بالفعل بأن عمل عمله وجعل بمعناه
بالفعل فلا منافاة بين ايجاب الشارح الفتح فى هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح

والواقعة خبرا عن اسم الذات نحو زيد انه
قائم والواقعة بعد اذ نحو جئتك اذ ان زيدا
غائب (وفى بدء صله) نحو ما ان مفاتحه
لتنوء بخلاف حشو الصلة نحو جاء الذى
عندى أنه فاضل ولا أفعله ما أن فى السماء نجما
اذ التقدير ما ثبت أن فى السماء نجما (وحيث
ان ليمين مكمله) يعنى وقعت جوابا له سواء
مع اللام أو دونها نحو والعصر ان الانسان
لفى خسر حم والكتاب المبين انا أنزلناه
(أو حكيت بالقول) نحو قال انى عبد الله
فان لم تحك بل أجرى القول مجرى الظن
وجب الفتح ومن ثم روى بالوجهين قوله
أتقول انك بالحياة ممتع

والكسر عند صلاحية القول للحكاية به ولاجرائه مجرى الظن قبل اختيار أحدهما وارتكابه بالفعل قال لان الحكاية بالقول مع استيفائه شروط اجرائه مجرى الظن جائزة (قوله أو حلت محل حال) لم تفتح حينئذ لان وقوع المصدر حالا وان كثر سماعى على ان السماع انما ورد فى المصدر الصريح لا المؤول ولان المصدر المنسبك من ان المفتوحة الناصبة لمعرفة معرفة والحال نكرة ولا بد من كون ان فى ابتداء الحال ليخرج نحو خرج زيد وعندى انه فاضل (قوله كما أخرجك) ما مصدرية (قوله الا انهم) أى المرسلين ولكسر ان فى الآية سبب آخر وهو وقوع اللام فى خبرها (قوله علقا عنها باللام) أى لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلة) ظرف لنسرى وقوله سناهما أى ضوءهما (قوله بعد اذا) حال من الضمير فى نمى الراجع الى همز ان (قوله ظاهر) أى حقيقة أو حكما بان كان مقدرا جائز الذكر بأن كان حرف القسم الباء الموحدة دون الواو والتاء الفوقية (قوله نمى) أى همز ان بقطع النظر عن كونه مفتوحا أو مكسورا (قوله نظرا لموجب كل منهما) موجب الكسر مع اذا اعتبار ان ومعموليها جملة بلا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة جواب القسم وموجب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفردا مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير الخافض كما سيبينه الشارح وقوله لصلاحية علة لنظرا وضمير لهما الى الموجبين (قوله وكنت أرى) بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم فى معنى أظن كما قاله بس وان جاز فى الذى بمعنى أظن الفتح أيضا وتعدى الى مفعولين سواء فتحت أو ضمت فزيدا مفعوله الاول وسيدا مفعوله الثانى كما قاله المصرح والعينى ووجه تعديه المضموم الى مفعولين مع انه مضارع أرى المتعدى الى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدى الى اثنين من باب الاستعمال فى اللازم كما قاله الغزى اذ معنى أرانى زيد عمرا فاضلا جعلنى زيد ظانا عمرا فاضلا ويلزم هذا المعنى ظن المتكلم عمرا فاضلا لكن فى شرح المتن للمرادى أن من الافعال المتعدية الى ثلاثة أرى بالبناء للمفعول مضارع أريت بمعنى أظننت كذلك وكذا فى شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره ان أريت بمعنى أظننت لم ينطق له بمبنى للفاعل كما لم ينطق بأظننت التى أريت بمعناها قال ولا يكون المفعول الاول لأريت هذه ومضارعها الا ضمير متكلم كأريت وأرى ونرى وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اه بس والقفا مؤخر العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وخصهما بالذكر لان القفا موضع الصفع

والهازم

(أو حلت محل حال) أما مع الواو (كزرته * وانى ذو أمل) كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون وقوله
* ما أعطيانى ولا سألتهما * الا وانى لحاجزى كرمى
أو بدونه نحو الا انهم ليأكلون الطعام (وكسروا) أيضا (من بعد فعل) قلبى (علقا) عنها (باللام كاعلم انه لذو تقى) والله يعلم انك لرسوله وأنشد سيبويه
ألم تر انى وابن أسود ليلة * لنسرى الى نارين يعلو سناهما
و(بعد اذا فجاءة أو) فعل (قسم) ظاهر (لا لام بعده بوجهين نمى) أى نسب نظرا لموجب كل منهما لصلاحية المقام لهما على سبيل البدل فمن الاول قوله
وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا * اذا انه عبد القفا واللهازم
يروى بالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا وبالفتح على معنى فاذا العبودية أى حاصلة كما تقول خرجت فاذا الاسد قال الناظم والكسر أولى لانه لا يحوج الى تقدير

واللهازم موضع اللكز وقوله كما قيل أى ظنا موافقا لما يقوله الناس من انه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل انه من كلام الناظم وانه من كلام الشارح وعلى كل ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر أولى الخ حتى يرد عليه اعتراض غير واحد كالبعض بأنه لا ينهض على المصنف لان مذهبه ان اذا حرف بل دفع ما يتوهم من ان أولوية الكسر متفق عليها (قوله هى الخبر) أى لكونها ظرف مكان بقرينة قوله أى فى الحضرة العبودية وان ذهب بعضهم الى انها ظرف زمان وأنها خبر أى فى الوقت العبودية (قوله أو تحلفى) أو بمعنى الى أو الا وذيالك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا الخ) أى سادا مسد الجواب (قوله للاحتراز عما مر) أى بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول المصنف وحيث ان لمين مكملة وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل القسم مع ذكر اللام لوجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) أى عن فعل القسم الظاهر الذى بعده اللام وقوله من ذلك أى عما مر أى حالة كونه بعض ما مر من الصور الثلاث الداخلة تحت قول المصنف سابقا وحيث ان لمين مكملة كما قدمناه (قوله وقد اتضح لك) أى من قوله يروى بالكسر الخ (قوله لم يجعلها جواب القسم) أى بل مفعولا كما تقدم ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى مؤداه (قوله ويجوز الوجهان أيضا) أشار بذلك الى ان الظرف معطوف على بعد اذا بحذف حرف العطف (قوله مع تلو فا الجزا) مثل فاء الجزاء ما يشبهها كما فى قوله واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله خمسه (قوله هو خبر مبتدأ محذوف) هو أولى مما بعده لان نظائره أكثر نحو وان مسه الشر فيؤس أى فهو يؤس (قوله أحسن فى القياس) لعدم احواجه الى تقدير (قوله الا مسبوقا بأن المفتوحة) أى كقوله ألم يعلموا انه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم وقوله كتب عليه أنه من تولاه فانه يضله بخلاف ما لم تسبق بأن المفتوحة فواجبة الكسر نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع أجر المحسنين ولذلك لم يفتح فانه غفور رحيم الا من فتح انه من عمل منكم سوءا بجهالة ونافع ممن فتح انه من عمل وكسر فانه غفور رحيم كذا فى البيضاوى (قوله وذا الحكم) أى جواز الوجهين (قوله خبر قول) أى ما بمعنى القول سواء كان من مادة القول أو الكلام أو نحوهما وكذا يقال فى قوله وكان خبرها قولا (قوله خبر القول) انما كان المخبر عنه هنا قولا لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه (قوله فالفتح)

لكن ذهب قوم الى ان اذا هى الخبر والتقدير فاذا العبودية أى ففى الحضرة العبودية وعلى هذا فلا تقدير فى الفتح أيضا فيستوى الوجهان ومن الثانى قوله
أو تحلفى بربك العلى * انى أبو ذيالك الصبى
يروى بالكسر على جعلها جوابا للقسم وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزع الخافض أى على انى والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريبا فى المكسورة وبقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم انهم لمعكم وقد اتضح لك أن من فتح ان لم يجعلها جواب القسم لان الفتح متوقف على كون المحل مغنيا فيه المصدر عن ان وصلتها وجواب القسم لا يكون كذلك فانه لا يكون الا جملة ويجوز الوجهان أيضا (مع تلو فا الجزا) نحو فانه غفور رحيم جواب من عمل منكم سوءا بجهالة قرئ بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أى فهو غفور رحيم وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أى فجزاؤه الغفران أو مبتدأ خبره محذوف أى فالغفران جزاؤه والكسر أحسن فى القياس قال الناظم ولذلك لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بأن المفتوحة (وذا الحكم أيضا (يطرد * فى) كل موضع وقعت ان فيه خبر قول وكان خبرها قولا والقائل واحد فى (نحو خير القول انى أحمد) الله فالفتح على معنى خير القول

أى اذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية واذا كسرت فهو بمعنى المقول قاله في التصريح ولا بد فى كل حال من جعل أل للعهد أى قولى أو القول منى لئلا يلزم الاخبار بخاص عن عام (قوله حمد الله) أى اللغوى بأى عبارة كانت (قوله على الاخبار بالجملة) ولم تحتج الى رابط لانها عين المبتدا قاله الشارح فى شرح التوضيح ومثل سيبويه هذه المسئلة بقوله أول ما أقول انى أحمد الله وخرج الكسر على انه من باب الاخبار بالجملة وعليه جرى أكثر النحويين وقيل الكسر على ان الجملة مقول القول محكية به والخبر محذوف كأنك قلت أول قولى هذا اللفظ ثابت وليس بمرضى ثم أطال فى بيان ذلك وعلل فى شرح الجامع رده بأن مفهوم الكلام عليه ان غير أول القول من بقيته غير ثابت وليس مرادا اللهم الا أن يدعى زيادة أول والبصريون لا يجيزونها (قوله لقصد الحكاية) أى حكاية لفظ الجملة أى الاتيان بها بلفظها وليس المراد انها مقول القول كما اتضح مما نقلناه عن شرح التوضيح للشارح وان زعم شارح الجامع انها مقول القول (قوله نحو على انى أحمد الله) محل وجوب الفتح فى هذا المثال اذا لم يرد بالعمل المعمول اللسانى وهو المنطوق وتجعل الاضافة للعهد فان كان كذلك جاز الكسر وكان هذا التركيب مثل قولى انى أحمد الله فى جواز الوجهين وفاقا لحفيد الموضح وابن قاسم الغزى وقال فى شرح الجامع مؤيدا وجوب الفتح ان البصريين يمنعون حكاية الجمل بما رادف القول كالكلام فالا يرادفه مما أريد به معناه كما فى هذا المثال على الوجه المذكور أولى بالمنع فعلى قواعدهم يجب الفتح فى المثال حينئذ اهـ وأقره شيخنا والبعض وفيه نظر اذ ليس الكلام على الكسر من حكاية الجمل حتى يتجه ما ذكر بل من الاخبار بالجملة فاعرفه (قوله سكت الناظم) أى لم يصرح بذلك والا فهى داخلة فى كلامه (قوله بعد واو) ليست الواو قيدا (قوله صالح للعطف عليه) احترازا عن نحو ان لى مالا وان عمرا فاضل فالا غير صالح لعطف ان الثانية عليه لصيرورة المعنى ان لى مالا وفضل عمرو (قوله فتكسر بعد الابتدائية) أى التى تبتدأ بها الجمل وتستأنف وهى بمعنى فاء السببية وبحث البعض فى عد هذا من مواضع جواز الوجهين بأن المراد جوازهما فى تركيب واحد والتركيب هنا مختلف وهو بحث قوى وان كان يمكن دفعه بأن اتحاد ما قبل ان فى التركيبين هنا كاف هذا وما ذكره الشارح من وجوب الكسر بعد الابتدائية قال شيخنا السيد مخالف لما لابن الحاجب حيث قال اذا وقعت ان بعد حتى الابتدائية فان قلنا لا يجوز فى المبتدا الواقع بعدها أن يحذف خبره وجب كسرها وان قلنا يجوز

حذفه

حمد الله والكسر على الاخبار بالجملة لقصد الحكاية كأنك قلت خبر القول هذا اللفظ أما اذا انتفى القول الأول فالفتح متعين نحو على أنى أحمد الله أو القول الثانى أو لم يقصد القائل فالكسر نحو قولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله (تنبيه) سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان * الأول ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر اما على الاستئناف أو العطف على جملة ان الاول والباقون بالفتح عطفا على أن لا تجوع * الثانى ان تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى انك فاضل

حذفه واثباته جاز الكسر والفتح (قوله حتى انك فاضل) الاظهر انها فيه عاطفة ومثال الجارة أصاحبك حتى انك تعصى (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله اما استفتاحية) أى حرف استفتاح على ما مر قريبا فى ألا بسيط وقيل مركب من همزة الاستفهام وما النافية وفى الهمع أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف فى الاحوال الثلاثة وان همزتها تحذف مع ثبوت الالف اهـ قال الدمامينى وأجاز المصنف الفتح على ان المصدر المؤول مبتدا خبره محذوف كأنه قيل أما معلوم انك فاضل اهـ وهو يستلزم جواز الفتح بعد ألا الاستفتاحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذى صوبه فى المغنى انها بمعنى أحقا وانها كلمتان همزة الاستفهام وما التامة بمعنى شئ وذلك الشئ هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها فى البيت الآتى على قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا وان وصلتها فاعل وقال ابن خروف أما هذه حرف بسيط وهى مع ان ومعمولها كلام تركب من حرف واسم كما قال الفارسى فى يا زيد كذا فى شرح التوضيح للشارح وفى المغنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن خروف بمعنى حقا (قوله استقلوا) أى نهضوا مرتحلين (قوله ولا صلة) الذى فى الدمامينى عن سيبويه أن لا نافية رد على الكفرة ثم رأيت الوجهين فى المغنى (قوله من أن بعضهم) أى العرب (قوله فيقول لا جرم لآتينك) فأجيبت باللام كما يجاب بها القسم قال شيخنا وهو صريح فى ان لآتينك جواب لا جرم وهو أظهر من جعل البعض لآتينك جواب قسم محذوف قام مقامه لا جرم وانظر ما اعرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الاقرب الثانى لكون الحاكى هو الفراء وزاد فى الاوضح فى مواضع جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم قرئ بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على انه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم (قوله وبعد ذات الكسر) الظرف متعلق بتصحب قدم لافادة الحصر أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرها من اخوات المكسورة ونحوهن فالحصر اضافى فلا ينافى انها تصحب المبتدا وكذا خبره المقدم نحو لقائم زيد على الاصح قيل والفعل نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول من أنفسكم والمشهور انها فى ذلك لام القسم وانها لا تدخل على الجملة الفعلية الا فى باب ان قاله فى المغنى (قوله تصحب الخبر لام ابتداء) بشروط أربعة تأخره عن الاسم وكونه مثبتا وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بان كان

الثالث أن تقع بعد أما نحو أما انك فاضل فتكسر ان كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا وتفتح ان كانت بمعنى حقا كما تقول حقا أنك ذاهب ومنه قوله

أحقا أن جيرتنا استقلوا

أى أفى حق هذا الامر * الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل وان وصلتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة وعند الفراء على ان لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر) جوازا (لام ابتداء نحو انى لوزر) أى ملجأ

مفردا أومضارعا ولومقرونا بحرف تنفيس خلافا للكوفيين أوماضيا غيرمتصرف أوظرفا أوجارا ومجرورا أوجملة اسمية وأول جزأيها أولى باللام فقولك ان زيدا لوجهه حسن أولى من ان زيدا وجهه لحسن بل فى البسيط انه شاذ لاعدم تقدم معمول الخبرعليه خلافا لابن الناظم بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدا أوعلى غيره بعدان المكسورة العاملة فيما أصله المبتدا (قوله وكان حق هذه اللام الخ) أى كما ان حق ان واخواتها ذلك لان لها أيضا الصدارة الا ان هذا لم يكن مانعا من تقدم لام الابتداء بحسب الاصل لجواز أن يكون تقدمها كتقدم حرف العطف وألا الاستفتاحية لايفوت صدارة مابعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لان لها الصدر بانه قد يعارض بأن ان واخواتها لها أيضا الصدر (قوله بين حرفين لمعنى واحد) أورد عليه أمران الاول هلاجمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى وأجاب سم بأن التأكيد اللفظى اعادة اللفظ بعينه أومرادفه وذلك مفقود هنا وفيه نظروان أقره شيخنا والبعض وغيرهما لوجود الترادف لاتحاد المعنى كما صرح به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالمرادف فى الحروف قول الشاعر

وقلن على الفردوس أول مشرب ● نعم جير ان كانت أبيحت دعاثره

وسيأتى هذا للشارح فى باب التوكيد فافهم الثانى انهم جمعوا بينهما فى لهنك قائم بابدال الهمزة هاء سواء قيل ان اللام للقسم أوللابتداء لان كلا منهما لتأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجتمع حرفا تأكيد فى لقد قام زيد فان قد لتحقيق النسبة وهوالتأكيد وحرفا تنبيه فى الا ياليتك تقوم وقد يدفع ايراد لهنك بأن الاجتماع سهله زوال صورة ماله الصدر بابدال همزته هاء كما فى الروداني (قوله فزحلقوا اللام) بالقاف والفاء أى أخروا ولم يزحلقوا ان لانها قويت بالعمل وحق العامل التقدم وانما ادعى ان الاصل فى ان زيد القائم لان زيدا قائم ولم يدع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يفصل بين ان ومعموليها معا عاله صدر الكلام ولنطقهم باللام مقدمة على ان فى قولهم لهنك ولان صدارتها بالنسبة لما قبل ان دون ما بعدها دليل الاول انها تمنع من تسلط فعل القلب على ان ومعموليها ولهذا كسرت فى نحو والله يعلم انك لرسوله ودليل الثانى أن عمل ان يتخطاها تقول ان فى الدار لزيدا وان زيدا لقائم وأن عمل العامل بعدها يتخطاها تقول ان زيدا طعامك لا كل كذا فى المغنى (قوله اقتضى كلامه) لتقديمه الظرف (قوله لاتصحب خبرغيران المكسورة) انما لم تدخل اللام على خبرغيرها لانها تدخل على الجملة ولا تغيرمعناها ولاحكمها

بخلاف

وكان حق هذه اللام أن تدخل على أول الكلام لان لها الصدر لكن لما كانت لتأكيد وان للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلقوا اللام الى الخبر

(تنبيه) اقتضى كلامه انها لا تصحب خبر غيران المكسورة وهو كذلك

بخلاف اخواتها فليت تحدث فى الخبر التمنى ولعل الترجى وكان التشبيه ولكن تصير الجملة لاتستعمل الابعد كلام وان المفتوحة تصير الجملة فى تأويل المصدر قاله يس (قوله بزيادتها) أى مع كونها مفيدة للتأكيد فالمنسلخ عنها كونها لام الابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أى شذوذا فلا يشكل بما تقدم من وجوب كسران فى صدر الحال (قوله لعميد) من عمده العشق بكسر الميم أى هده (قوله ومنه قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم انه مما حكاه الكوفيون وقيل ان اللام داخلة على مبتدا مقدر أى لهى عجوز فلا تكون من الداخلة على خبر غيران المكسورة (قوله شهربه) أى فانية ومن تبعيضية ان قدر مضاف أى بلحم عظام الرقبة وبمعنى بدل ان لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعائد محذوف أى من سألوه أوللمفعول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لان الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيا للفاعل لكتب بصورة الالف ولعدم احتياجه الى تقدير وان كان فى الاول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة معناها فادعاء البعض أولوية الاول غيرمسلم وصدر البيت مروا عجالى فقالوا كيف سيدكم (قوله من ليلى) أى من أجل حبها والهائم الذاهب لايدرى أين يتوجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظرا الى ان وزنه فعال وبمنعه نظرا الى أن وزنه أفعل منقول من أبان ماضى يبين وهو الاصح والاعلاج جمع علج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار العجم وسودان جمع أسود وذهب الكوفيون كما فى شرح الجامع الى ان اللام بمعنى الاولا شاهد فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لان المقام للذم وللبصريين أن يجعلوا التنوين فى سودان للتعظيم والنفى منصبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى) ليس المراد بالولى التبعية من غير فاصل والا اقتضى جواز التبعية مع الفصل بين اللام ومانفى بأداة النفى مع أنه ممتنع وانما لم يلها لان غالب أدوات النفى مبدوءة باللام فلو وليتها لزم توالى لامين وهو مكروه وحمل الباقى وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الاثبات وبين حرف النفى (قوله ذى اشارة الخ) كان الاولى بل الصواب أن يقول ذى اسم اشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل أوعطف بيان أوصفة (قوله وأعلم ان) بالكسر تسليما أى على الناس وقيل المراد تسليم الامر وتركا أى لتسليم للامتشابهان أى متقاربان ولا سواء أى ولا متساويان وكان حقه أن يقول لاسواء ولامتشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء فى الاصل

وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها فمن ذلك قراءة بعض السلف ألا انهم ليأكلون الطعام بفتح الهمزة وأجازه المبرد وما حكاه الكوفيون من قوله

ولكننى من حبها لعميد ومنه قوله

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

وقوله

فقال من سئلوا أمسى لمجهودا وقوله

ومازلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد

وقوله

أمسى أبان ذليلا بعد عزته وما أبان لمن أعلاج سودان

(ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا) ذى اشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا فى موضع رفع بالفاعلية أى لا تدخل هذه اللام على منفى الا ما ندر من قوله

وأعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء

مصدر فيه مسامحة قال فى التصريح وتبعه غير واحد وفيه أى فى البيت شذوذ من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القياس ان لا يعلق لان الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل انه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشذوذ التعليق وكسر ان مع وجود موجبهما وهو لام الابتداء وان كان وجوده هنا شاذا الا أن يقال جعل ذلك شاذا من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الافعال) بيان لما مقدم عليه مشوب بتبعيض وقوله ماض الخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وأشار به الى وجه الشبه (قوله فلا يقال ان زيد الرضى) أى على ان اللام للابتداء فيقال على انها للقسم (قوله وأجازه الكسائى وهشام) أى على اضمار قد كما فى المغنى وسيأتى فى الشرح وفى الاوضح بدل الكسائى الاخفش ويمكن الجمع (قوله دخلت عليه) أى لشبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أى تصرفا تاما والا فقد جاء ليذر أمر نحو فذرهم الآية (قوله اذا كان غير متصرف) دخل فى ظاهر عمومه ليس مع انه يمتنع دخول اللام عليها قال الشاطبى ولعله لم يحترز عنها اتكالا على علة امتناع دخول اللام على أدوات النفى وقال ابن غازى وتبعه البعض بل على انه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر اذ ليست ليس مما قد نفى لانها النفى (قوله كالاسم) أى الجامد فى عدم التصرف (قوله مستحوذا) أى غالبا (قوله فاشبه حينئذ المضارع) أى المشبه للاسم ومشبه المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أى دخول اللام على قد بقطع النظر عن كونها لام الابتداء لئلا يعارضه قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترشيح) خطاب ابن يوسف الماردى حيث ذهب الى ان لام الابتداء لا تدخل على الماضى المقترن بقد واذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير فى ان زيدا لقد قام ان زيدا والله لقد قام (قوله وقد تقدم ان الكسائى الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترشيح وحاصله ان الكسائى وهشاما ذهبا الى ان قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء فقد الظاهرة بالاولى وأنت خبير بان هذا معارضة مذهب بمذهب وهى لا تصلح ردا فالاولى جعله تذكيرا بمخالفتهما صاحب الترشيح (قوله واللام عندهما) جملة حالية وقوله أما اذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أى بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضى مطلقا (قوله والحالة هذه) أى تقدير اللام للقسم وقوله فتحت مع هذه اللام أى لما مر من ان كسر ان انما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها

(ولا) يليها أيضا (من الافعال ما كرضيا) ماض متصرف غير مقرون بقد فلا يقال ان زيدا لرضى وأجازه الكسائى وهشام فان كان الفعل مضارعا دخلت عليه فان كان نحو ان زيدا لبرضى أو غير متصرف نحو ان زيدا لنعم الرجل أو لعسى أن يقوم وهو مذهب الاخفش والفراء لان الفعل الجامد كالاسم والمنقول عن سيبويه انه لا يجيز ذلك فان اقترن الماضى المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه كما أشار اليه بقوله

(وقد يليها مع قد كان ذا * لقد سما على العدا مستحوذا)

لان قد تقرب الماضى من الحال فأشبه حينئذ المضارع وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم خلافا لصاحب الترشيح وقد تقدم ان الكسائى وهشاما يجيزان ان زيدا لرضى وليس ذلك عندهما الا لاضمار قد واللام عندهما لام الابتداء أما اذا قدرت اللام للقسم فانه يجوز بلا شرط ولو دخل على ان والحالة هذه ما يقتضى فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت ان زيدا لرضى

من بقية المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أى المتوسط من وسط الشئ كوعد أى توسطه وقوله بين اسمها وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الالفاظ الواقعة بعد ان لكان أولى ليدخل نحو ان عندك لفى الدار زيدا جالس مما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد بمعمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول المطلق نحو ان زيدا لضربا ضارب والمفعول له نحو ان زيدا لاجلالا قادم ونازع أبو حيان فى الاخيرين (قوله بشرط الخ) الشروط أربعة واحد فى المتن وهو التوسط وذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أولهما من المتن بجعل أل فى الخبر للعهد أى الخبر الذى سبق انه يصح اقترانه باللام والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا يجوز ان زيدا لعمرا لضارب وأجازه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كذا ذكر شيخنا قال البعض وظاهره ان الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة عجيبة فان الشارح لم يتعرض فى التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعموله معا أصلا كما ستعرفه (قوله لم يجز دخولها على معموله الخ) جوزه الاخفش والفراء محتجين بأن المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول ليس كذلك ورجحه الموضح قال بدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا مع حكمهم بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقديمه الالباس وذلك لا يوجد فى المعمول (قوله فرع دخولها على الخبر) أى وهى لا تدخل عليه فكذا معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول انه ينوب عن الفاعل فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدا واللام تدخل عليه بخلافهما أفاده المصرح وسم (قوله لا تصحب المعمول المتأخر) أى لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر لكونه فى موضعه بخلافه مع التأخر وكالمتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان لعندك زيدا جالس (قوله وتصحب الفصل) قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر النحاة كما فى الرودانى فتسميته ضميرا مجاز علاقته المشابهة فى الصورة وسمى ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة فى نحو زيد هو القائم وعمادا لاعتماد المتكلم عليه فى رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كما ان اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل ما بعده ففى نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الاخيرين وفى نحو كان زيد هو القائم محله رفع على أولهما ونصب على ثانيهما

(وتصحب) هذه اللام أعنى لام الابتداء أيضا (الواسط) بين اسم ان وخبرها (معمول الخبر) بشرط كون الخبر صالحا لها نحو ان زيدا لعمرا ضارب فان لم يكن الخبر صالحا لم يجز دخولها على معموله المتوسط نحو ان زيدا عمرا ضرب لان دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر ويشترط أن لا يكون ذلك المعمول حالا فان كان حالا لم يجز دخولها عليه فلا يجوز ان زيدا لراكبا منطلق واقتضى كلامه انها لا تصحب المعمول المتأخر فلا يجوز ان زيدا ضارب لعمرا (و) تصحب أيضا (الفصل) وهو الضمير المسمى عمادا نحو هذا لهو القصص الحق

وفى نحو ان زيدا هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر فى الحال أو فى الاصل معرفتين أو ثانيهما كالمعرفة فى عدم قبول أل كافعل من وفى بعض هذه الشروط خلاف بسطه فى المغنى وفائدته الاعلام من أول الامر بأن ما بعده خبر لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند على المسند اليه قال التفتازانى فى حاشية الكشاف وهذا انما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة والا فتعريف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو التقوى وقال فى المطول التحقيق انه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان فى الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أى لا رازق الا هو أو قصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو التقوى أى لا كرم الا التقوى اه قال الناظم وجاز دخول لام الابتداء عليه لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر أى اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذا لم يعرب هو مبتدا) فان أعرب مبتدا كان جزءا من الخبر فتكون داخلة عليه وكان غير ضمير فصل كما فى التصريح (قوله حل قبله الخبر) فى هذا البيت ايطاء لكن فى بعض النسخ تنكير خبر الثانى وهو دافع للايطاء على الاصح (قوله وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان فى الدار لساكنا رجل (قوله أو على الاسم المتأخر) أى عن الخبر أو عن معموله كما يفيده التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) خرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مفصولة من ان بخلاف ما الزائدة واعلم أن انما وأنما يفيدان الحصر وقد اجتمعا فى قوله تعالى قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد أى ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد ايحاء الاشراك الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصروا عليه والثانى من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والاتيان به مبالغة فى الرد والا فمجرد ثبوت الوحدة ناف للتعدد والاعتراض على افادة انما الحصر بفواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بأن الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضر فواته بالتأويل كفوات التأكيد لانه أمر تقديرى ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهى للاثبات وما وهى للنفى

(اسما) تصحب (و) مبتدا اذا لم يعرب هو (حل قبله الخبر) نحو ان عندك لبرا لان لا جرا (وفى معنى تقدم الخبر تقدم معموله نحو ان فى الدار لزيدا قائم (تنبيه) وان لك لاجرا اذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز ان زيدا لهو لقائم ولا ان لفى الدار لزيدا ولا ان فى الدار لزيدا لجالس (ووصل ما) الزائدة

فصرف الاثبات للمذكور والنفى لغيره وقيل لاجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعترض هذا بأن اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والا لوجد فى ان زيدا لقائم مثلا والاول بانه ينافى ما قدمنا من ان ما الملحقة بان وأن زائدة وقد يجاب عن اعتراض الثانى بأن اجتماع مؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بأن ما هذه نافية اصالة لكن انسلخ عنها النفى بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفيها هذا ما ظهر لى فاعرفه واعترض فى المغنى الاول أيضا بأن ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيدا قائم أو نفيا نحو ان زيدا ليس بقائم قال الشمنى فيه بحث لان ان لتوكيد النسبة التى بين اسمها وخبرها وهى لا تكون الا ثبوتا وان كان نفس خبرها نفيا (قوله مبطل اعمالها) أى وجوب اعمالها فلا ترد ليت (قوله تزيل اختصاصها بالاسماء) أى ما عدا ليت كما سيأتى (قوله فوجب اهمالها) أى ما عدا ليت ووجوب الاهمال هو مذهب سيبويه والجمهور كما يؤخذ مما يأتى فى الشارح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقديبق العمل) قد للتقليل بالنسبة لغير ليت وللتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجبه بعضهم كما سيأتى ففى كلامه استعمال المشترك فى معنييه (قوله ملغاة) أى عن الكف (قوله قالت) أى زرقاء اليمامة ولفظ مقولها ليت الحمام ليه * الى حمامتيه * أو نصفه قديه * تم الحمام ميه * وقصتها انها كانت لها قطاة ومر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكر ثم ان القطا وقع فى شبكة صياد فعد فاذا هو ستة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدمامينى ظاهر كلام الزجاجى فى الجمل انه مسموع من العرب وذلك انه قال فى باب حروف الابتداء ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما بكرا قائم فيلغى ما وينصب بان وكذلك اخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) أى والجمهور وصححه ابن الحاجب كما فى النكت (قوله لما سبق الخ) للمصنف ومن وافقه أن يقول يكفى فى صحة الاعمال الاختصاص بحسب الاصل ولا يضر عروض زواله ولذلك نظائر كثيرة كجواز اعمال ان المخففة من الثقيلة على قلة مع تعليلهم اهمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالاسماء كما فى وان كانت لكبيرة أفاده سم (قوله ولكن ما يقضى الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس ولكنما أسعى لمجد مؤثل لان ما فى البيت الذى ذكره موصول اسمى بدليل عود الضمير فى يقضى عليها (قوله أعد الخ) غرض الشاعر هجو عبد قيس بأنه يفعل بالجارات الفاحشة وأيضا قد يستعمل متعديا

(بذى الحروف مبطل * اعمالها) لانها تزيل اختصاصها بالاسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب اهمالها لذلك نحو انما زيد قائم وكأنما خالد أسد ولكنما عمرو جبان ولعلما بكر عالم (وقد يبقى العمل) ويجعل ما ملغاة وذلك مسموع فى ليت لبقاء اختصاصها كقوله

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا أو نصفه فقد

روى بنصب الحمام على الاعمال ورفعه على الاهمال وأما البواقى فذهب الزجاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناظم ولذلك أطلق فى قوله وقد يبقى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من ان ما أزالت اختصاصها بالاسماء وهيئتها للدخول على الفعل نحو قل انما يوحى الى أنما الهكم اله واحد كأنما يساقون الى الموت وقوله

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم
ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقوله

أعد نظرا يا عبد قيس لعلما
أضاءت لك النار الحمار المقيدا

كما في البيت (قوله ولذلك) أى لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشكل الخ) قد يقال لم ينظر المصنف الى هذا الخلاف لكونه واهيا فحكى الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) ظاهره ان المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان بناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالب للمحل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسياق بقية الاوجه ولو قال رفعك تالى عاطف لكان جاريا على سائر الاوجه الآتية وفى التسهيل ان النعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرمى والزجاج والفراء تقول ان زيدا قائم الفاضل أو ابو عبد الله أو نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدماميني هو ظاهر ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فان قلنا على الابتداء وانه من عطف الجمل فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتأمل وقاس الرضى البدل ومثل له بقوله ان الزيدين قد استحسنتهما شمائلهما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال فى الهمع وهو الاصح قال فى شرح الجامع ولم يقيد العطف بالواو لان لا كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمرا او لا عمرو اه والظاهر ان الفاء وثم واو وحتى كذلك (قوله بعد ان تستكملا) متعلق برفعك أو معطوفا لا بجائز خلافا للمكودى لما فيه من الفصل بالمبتدا وهو أجنبى من الخبر (قوله لم ينجب) أى يلد ولدا ناجبا وقوله النجيبة من وضع فعيل موضع مفعل أى المنجبة أو الاصل النجيبة أبناؤها فحذف المضاف واتصل الضمير (قوله وليس معطوفا الخ) أى كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن ان تسميته معطوفا عليه مجاز علاقته المشابهة الصورية (قوله مثل ما جاءنى الخ) ظاهره ان رجلا اعرابه محلى وهو القول الاصح لعدم لزوم اجتماع حركتى اعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكن مر فى أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالب لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما مر وعليه لا اشكال فى العطف على محل اسم ان الا من جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع بأجنبى وهو الخبر وذلك ممنوع كما فى الروداني (قوله ابتدائية) أى استئنافية (قوله على محل ما قبلها من الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف أى ذات الابتداء أى الجملة الابتدائية أى المستأنفة وفى عبارته أمران الاول كان ينبغى حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثانى القصور لعدم شمولها البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهى فى محل جزم لا ابتدائية وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الاول) أى

كونه

بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب بعض النحويين الى وجوب الاعمال فى ليتما وهو يشكل على قوله فى شرح التسهيل يجوز اعمالها واهمالها باجماع (وجائز) بالاجماع

(رفعك معطوفا على * منصوب ان) المكسورة (بعد أن تستكملا) خبرها نحو ان زيدا أكل طعامك وعمرو ومنه

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
فان لنا الام النجيبة والأب

وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ما جاءنى من رجل ولا امرأة بالرفع لان الرافع فى مسئلتنا الابتداء وقد زال بدخول الناسخ بل اما مبتدا خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء أو مفرد معطوف على الضمير فى الخبران كان فاصل كما فى المثال والبيت فان لم يكن فاصل نحو ان زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الاول وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الاصل والارجح أما اذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال ان خبرها

كونه من عطف الجمل أى عند الجمهور والا فبعضهم يجيز العطف على الضمير المستتر بلا فصل بقلة فعليه يجوز الوجه الثانى (قوله تعين النصب) أى لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان عطف المرفوع على الضمير فى الخبر قال سم لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على انه مبتدا حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا العطف وأقول مقتضى التعليل بما ذكر جواز الرفع بالعطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء طالب المحل وقال الرضى انما منعوا رفع المعطوف قبل الاستكمال لان العامل فى خبر المبتدا هو المبتدا وفى خبر ان هو ان فيكون قائمان من قولك ان زيدا وعمرو قائمان خبرا عن ان وعمرو معا فيعمل عاملان مستقلان فى معمول واحد ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليل تخصيص المنع بما اذا كان الخبر للاسمين معا وبه صرح ابن هشام فى شرح بانت سعاد كما سياتى قريبا ومقتضى اطلاق الموضح وغيره والتعليل السابق وبحث سم فيه شمول المنع لغير ذلك نحو ان زيدا وعمرو قائم وهو الذى حققه الروداني وصنيع الشارح فيما يأتى أقرب الى هذا فتدبر (قوله وأجاز الكسائى الخ) موضع الخلاف حيث تعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمرو ذاهبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمرو فى الدار جاز اتفاقا قاله الموضح فى شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا فى التصريح ومثل ان زيدا وعمرو فى الدار ان زيدا وعمرو قائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضح فى شرح بانت سعاد وحقق ان نحو ان زيدا وعمرو فى الدار أو قائم من محل الخلاف فتنبه (قوله مطلقا) أى سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه أو خفى فالاطلاق فى مقابلة التقييد السابق والتقييد اللاحق وان جعله البعض فى مقابلة اللاحق فقط (قوله رحله) أى منزله وقيار اسم فرس الشاعر وقيل اسم جمل وقوله فانى الخ دليل الجواب أى فانا لا يعنى فيها رحلى لانى الخ (قوله على التقديم والتأخير) أى تقديم المعطوف وتأخير الخبر والقصد العكس والتقدير ان الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك ومن آمن فى محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ والجملة خبران وخبر الصابئون محذوف أى كذلك كما علم ويجوز أن يكون من آمن الخ خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه فالحذف على هذا من الاول لدلالة الثانى وعلى الاول من الثانى لدلالة الاول وهو الكثير كما فى المغنى والعائد على كل محذوف أى من آمن منهم وأورد بعضهم على التخريج

تعين النصب وأجاز الكسائى الرفع مطلقا تمسكا بظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون وقراءة بعضهم ان الله وملائكته يصلون برفع ملائكته وقوله

فمن يك أمسى بالمدينة رحله
فانى وقيار بها لغريب

وخرج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الاول

على التقديم والتأخير انه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه لتقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ فى النية هذا وقال الرودانى اعتبار التقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه فى تخريج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم أن يتكلم بمثل ذلك ويدعى انه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما فى القاموس (قوله ويتعين الاول الخ) نظر فيه سم بجواز ان تقدر اللام داخلة على مبتدا محذوف أى لهو غريب وقد يقال الاصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبنى عليه (قوله الاان قدرت للتعظيم) بحث فيه بانه لم يسمع أنا قائمون على التعظيم بل لا بد من المطابقة اللفظية على حد وانا لنحن نحيى ونميت ونحن الوارثون كما فى المغنى (قوله فيما خفى) أى فى تركيب خفى الخ أى لكونه مبنيا أو مقصورا مثلا قال سم انظر لو خفى اعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويحتمل انه عنده كذلك وقال الرودانى قضية التعليل بالاحتراز من تنافر اللفظ ان خفاء اعراب المعطوف كذلك فيجوز عنده العطف بالرفع فى ان زيدا والفتى ذاهبان اه (قوله وأعلم) بهمزة المتكلم والقصد بنقل ماذكر الرد به على الفراء والكسائى ولا يخفى انه من باب رد دعوى بدعوى وقوله يغلطون من باب فرح واعترض بانه كيف يسند الغلط الى العرب وأجيب بانه لا مانع من ذلك لما سبق من ان الحق قدرة العربى على الخطا اذا قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطأ وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم ان ليس فى الكلام ان وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه فى المغنى ويحتمل ان مراده بالغلط شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف لكن على ان (قوله فى التامى) أى العلو والعراقة فى النسب خؤولة أى ولا عمومة بدليل ما بعده قال العينى هى اما مصدر أو جمع خال كالعمومة وفيه ما فيه (قوله وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون ان ولكن لعدم نقلهما الجملة الى باب المفرد فأشبها الحروف الزائدة للتأكيد بخلافها (قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لانها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بأن وقعت فى محل الجملة بحسب الاصل لسدها ومعموليها بعد العلم مسد مفعوليه وهما أصلهما المبتدا والخبر وخرج بذلك نحو أعجبنى ان زيدا قائم وعمرا فيتعين النصب لانها ليست فى موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر ان فى نحو علمت ان زيدا لقائم وامتنع ذلك فى نحو أعجبنى ان زيدا قائم كما قاله الدمامينى نقلا عن ابن الحاجب (قوله أو معناه) أى دال معناه كأذان فى الآية الشريفة أى اعلام (قوله ورسوله) أى بالرفع وقرئ شاذا ورسوله

كقوله

خليلى هل طب فانى وأنتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان

ويتعين الاول فى قوله
فانى وقيار بها لغريب
لاجل اللام فى الخبر والثانى فى وملائكته لاجل الواو فى يصلون الا ان قدرت للتعظيم مثلها فى رب ارجعون ووافق الفراء الكسائى فى ما خفى فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان وان هذا وعمرو عالمان وأعلم ان تمسكا ببعض ما سبق قال سيبويه وأعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان

(وألحقت بان) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال

(لكن) باتفاق كقوله
وما قصرت بى فى التسامى خؤولة
ولكن عمى الطيب الاصل والخال

(وأن) المفتوحة على الصحيح اذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه نحو وأذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر أن الله برئ من المشركين ورسوله

بالنصب

بالنصب عطفا على لفظ اسم ان كما فى الفارضى (قوله لزوال معنى الابتداء) أى معنى الجملة ذات الابتداء لان الكلام قبل هذه الثلاثة للاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها للتمنى المسند للمسند اليه أو ترجيه له أو تشبيهه به وقيل لان هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على الانشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء ولا على ان العطف على الضمير فى خبر ان ولهذا قال فى متن الجامع يرفع مطلقا تالى العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان وأن ولكن ان قدر مبتدا الخ وكذا لا يتم على ان العطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقرر ان الكلام مع كان انشاء لا خبر وقد يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المغنى صرح بأن كان للاخبار ورأيت الدمامينى نقل قولا آخر عن بعضهم انها لانشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الهمع وأجازه أى الرفع الفراء فى ليت واختيها بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت ان) أى بشرط أن لا يكون اسمها ضميرا وأن يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفى لانه وان لم تدخل عليه اللام لا يتوهم معه ان أن نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) انما قل هنا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة فى الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المزيل هناك أقوى لانه لفظ أجنبى زيد وهو ما بخلافه هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ماذكر ان وليها اسم فان وليها فعل كما فى الامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يدعى الاعمال وان اسمها ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قاله زكريا (قوله نحو وان كل لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم اما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان ان عليها نافية ولما بمعنى الا واعرابه على التخفيف كل مبتدا واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر ومحضرون نعته وجمع على المعنى ولدينا متعلق به أو جميع مبتدا ثان ومحضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من دخول لام الابتداء على خبر المبتدا والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقديرا والرابط على جعل جميع مبتدا ثانيا اعادة المبتدا بمعناه لانه على هذا بمعنى كل وعلى الاول بمعنى مجموع (قوله وان كلا لما الخ) أى على قراءة تخفيف الميم اما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولعل نصب كلا حينئذ بمحذوف تقديره أرى ثم رأيته فى المغنى واعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء وما زائدة للفصل بين اللامين أو موصول خبر أن ولنوفينهم جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة

(من دون ليت ولعل وكأن).
حيث لا يجوز فى المعطوف مع هذه الثلاث الا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضا متقدما ومتأخرا بشرطه السابق وهو خفاء الاعراب

(وخففت ان).
المكسورة (فقل العمل) وكثر الاهمال لزوال اختصاصها حينئذ نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون وجاز اعمالها استصحابا للاصل نحو وان كلا لما ليوفينهم

والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم قال فى المغنى لكن الصلة فى المعنى جملة
الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال جملة القسم انشائية
والصلة لا تكون الا خبرية اه وقيل ما نكرة موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم
معموله وهو جملة القسم مقامه أى وان كلا لخلق مقول فيهم والله ليوفينهم ولا حاجة
لتقدير القول كما علم مما مر عن المغنى وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون
وأما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب أحسن ما قيل فيه ان لما هى
الجازمة حذف فعلها تقديره لما يهملوا واعترضه فى المغنى بأن لما تفيد توقع منفيها
واهمال الكفار غير متوقع وأجاب الدمامينى بأن توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم
فالكفار يتوقعون الاهمال ولا يشترط فى التوقع أن يكون من المتكلم ثم قال فى المغنى
والاولى عندى أن يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفينهم الخ عليه ولتوقع التوفية
(قوله وتلزم اللام) أى عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتى فلا تنافى بين
قوله وتلزم اللام وقوله وربما استغنى الخ وينبغى كما بحثه الرودانى ان محل لزوم
اللام اذا قصد البيان وانه اذا قصد الاجمال لم تلزم لان الاجمال من مقاصد البلغاء
(قوله اذا ما تهمل) أى أو تعمل مع حصول اللبس بأن كان اعراب الاسم خفيا
نحو ان هذا أو الفتى لقائم كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرح به
الدمامينى (قوله وذهب الفارسى الخ) قال الدمامينى حجته دخولها على
الماضى المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه نحو
وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بأن
المخففة ضعفت بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فتأمل (قوله يجب
فتحها) اى لطلب العامل ولا معلق لان اللام الفارقة على الثانى ليست من المعلقات
وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر أن المفتوحة المخففة مع انها
لا تلتبس بان النافية حتى يحتاج للفرق وقد يقال انها دخلت بعد ان المكسورة
للفرق فلما دخل الفعل فتحت الهمزة وأبقيت اللام فالكسر وقصد الفرق سابقان
على دخول الطالب لفتحة الهمزة أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج
الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام
(قوله وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى
يعترض بأن التعبير بربما يقتضى أن اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به
ترك اللام ولا شك انه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها (قوله ان الحق الخ)
القرينة اللفظية فيه لفظ لا فانه يبعد معها أن يراد بان النفى اذ لو أريد ما ذكر لجىء

(وتلزم اللام اذا ما تهمل) لتفرق بينها
وبين ان النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة
وقد عرفت انها لا تلزم عند الاعمال لعدم
اللبس (تنبيه) مذهب سيبويه ان هذه
اللام هى لام الابتداء وذهب الفارسى الى
انها غيرها اجتلبت للفرق ويظهر أثر
الخلاف فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام
قد علمنا ان كنت لمؤمنا فعلى الاول يجب
كسر ان وعلى الثانى يجب فتحها (وربما
استغنى عنها) أى عن اللام (ان بدا) أى
ظهر (ما ناطق أراده معتمدا) على قرينة
اما لفظية كقوله
ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة

بالاثبات

بالاثبات بدلا عن نفى النفى الصائر الى الاثبات وفيه أيضا قرينة معنوية وهى انه
لو أريد بان النفى ونفى النفى اثبات لكان المعنى الحق يخفى على ذى بصيرة وفساده
ظاهر وينبغى أن تكون القرينة المعتمد عليها هذه القرينة المعنوية لان لا مبعدة
للنفى لا مانعة منه فتأمل (قوله أنا ابن اباة الخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح
على ان الكلام اثبات فلاجلها لم يقل كانت لكرام وأما عدم قوله لكانت كرام فلما
مر من امتناع أن يلى اللام فعل متصرف خال من قد وما قيل من ان هذا الامتناع
مخصوص بان العاملة دون المهملة يرده تصريح أبى حيان فى ارتشافه باستوائهما
فى ذلك وبأن اللام لو دخلت فى هذا البيت لدخلت على كرام فاعرف ذلك والاباة
جمع آب كقضاة وقاض من أبى اذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولهذا قال
كانت وصرفها مراعاة للحى قاله المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان
متعلق بالنفى والمعنى انتفى فى غالب الازمنة أو فى غالب التراكيب وجود الفعل
موصلا بان اذا لم يكن ناسخا ومفهوم ذلك ان وجود الفعل الناسخ موصلا بان لم
ينتف فى الغالب فيصدق بالكثرة ولو جعل متعلقا بالمنفى لكان المفهوم ان وجود
الفعل الناسخ موصلا بان غالبى مع أن القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة أفاده سم
(قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الرباعى المتعدى وثلاثيه اللازم وصل
بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن
الغزى اسم مفعول من أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجدته موصلا الخ)
بشرط كونه غير ناف ليخرج ليس وغير منفى ليخرج زال واخواتها وغير صلة ليخرج دام
ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا فى الاصل نحو وان كانت لكبيرة
وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على معموله فاعلا كان أو مفعولا
ظاهرا أو ضميرا منفصلا فالفاعل بقسميه نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه
والمفعول الظاهر نحو ان قتلت لمسلما وأما المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك ان
قتلت لمسلما قولك وان اهنت لاياه لكن انما تدخل على المفعول دون الفاعل اذا
كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيد ان ضرب لعمرا (قوله
وأكثر منه) أى من كون مدخولها مضارعا المفهوم من الامثلة أو من نحو وان
يكاد الخ والحاصل ان الاقسام أربعة كثير وأكثر ويقاس عليهما اتفاقا ونادر
وفى القياس عليه خلاف وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك ان ان المشددة
مختصة بالمبتدا والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة
الدخول على فعل يختص بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الاصلى فى الجملة وكان

أو معنوية كقوله
أنا ابن أباة الضيم من ال مالك
وان مالك كانت كرام المعادن
(والفعل ان لم يك ناسخا) للابتداء وهو كان
وكاد وظن واخواتها (فلا تلفيه) أى
لا تجده (غالبا بان ذى) المخففة من الثقيلة
(موصلا) وان كان ناسخا وجدته موصلا
بها كثيرا نحو وان يكاد الذين كفروا
ليزلقونك بأبصارهم وان نظنك لمن الكاذبين
وأكثر منه كونه ماضيا نحو وان كانت
لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا
أكثرهم لفاسقين

الماضى أكثر لشبهها ببعض الماضى كقبل فى عدد الحروف والهيئة والبناء على الفتح ولما انتفى فى الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدا والخبر كان نادرا ولما انتفى الاختصاص والشبه فى الاخير كان أندر (قوله شلت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة دريئة (قوله خلافا للاخفش والكوفيين) تبع فى هذا العزو التوضيح والتسهيل والذى فى الهمع والمغنى أن الكوفيين لا يجيزون تخفيف ان المكسورة ويؤولون ما ورد مما يوهم ذلك بأن ان نافية واللام ايجابية بمعنى الا ولذلك ردّ عليهم بقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فى قراءة من خفف ان ولما وان أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلا بأرى محذوفا واللام بمعنى الا كما هو رأيهم فى مثلها وما مزيدة للفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة على ما مر ويمكن الاعتذار بأن ذكر الكوفيين مع الاخفش نظرا الى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على ان قتلت لمسلما وان كان قياسهم عليه على وجه ان ان نافية واللام بمعنى الا وقياس الاخفش عليه على وجه ان ان مخففة واللام لام الابتداء فمراد الشارح خلافا لمن ذكروا فى مطلق القياس على ان قتلت لمسلما (قوله الذى هو ضمير الشان) أى فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسب حذف القيد ليجرى فى حل كلام المصنف على مذهبه ومما تعين فيه تقدير ضمير الشان قول الشاعر

فى فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

قال ابن الحاجب فى شرح المفصل ولولا ان ضمير الشان مقدر لم يستقم تقديم الخبر هنا فالذى سوّغ التقديم كون الجملة واقعة خبرا الا كون أن بطل عملها فصار ما بعدها مبتدا وخبرا لانهم يعتبرون مع التخفيف ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اهـ باختصار (قوله وأما بروزاه الخ) وارد على قوله فاسمها الذى هو ضمير الشان استكن وحاصل الايراد انه وجد فى كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشان وغير مستكن (قوله فلو أنك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لأجابه كراهة رد السائل وخص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان ربما يفارق الاحباب فى الشدة وجملة وأنت صديق حالية قيد بها لان الانسان لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أى مصادقة بفتح الدال أو من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجرى فعيل بمعنى مفعول وفى المصباح يقال امرأة صديق وصديقة (قوله مربع) بفتح الميم أى كثير العشب من مرع الوادى بتثليث الراء أى كثر عشبه كأمرع فوصف الغيث به من وصف الحال

ومن النادر قوله

شلت يمينك ان قتلت لمسلما

ولا يقاس عليه نحو ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للاخفش والكوفيين وأندر منه كونه لا ناسخا ولا ماضيا كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه

(وان تخفف أن) المفتوحة (فاسمها) الذى هو ضمير الشان (استكن) بمعنى حذف من اللفظ وجوبا ونوى وجوده لانها تحملته لانها حرف وأيضا فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشان فى قوله

فلو أنك فى يوم الرخاء سألتنى
طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وقوله

بأنك ربيع وغيث مريع
وأنك هناك تكون الثمالا

بوصف

بوصف المحل وبضمها من أمرع الشئ أى نما وكثر كراع بربع ربعا أفاده فى القاموس والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله فضرورة) أى من وجهين عند ابن الحاجب كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا ومن الوجه الثانى فقط عند الناظم (قوله والخبر اجعل جملة) أى ان حذف الاسم سواء كان ضمير شان أولا على مذهب المصنف فان ذكر الاسم جاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا فى قوله بأنك ربيع الخ (قوله من بعد أن) من وضع الظاهر موضع المضمر للضرورة (قوله تنبيه ان المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا أعملوا ان المفتوحة وأهملوا المكسورة غالبا وكان اللائق التسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وحاصل الجواب ان الفرع قد يميز على الاصل لمعنى فيه لا يوجد فى الاصل (قوله لا تشبه الا الامر) قد يقال بل تشبه نحو قيل وبيع أيضا الا أن يقال صيغة المجهول محوّلة عن صيغة المعلوم لا أصلية (قوله فلذلك) أى لكونها أشبه بالفعل الخ أوثرت أى خصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفريع اذ لا ينتجه ما قبل التفريع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أى وعملت على وجه الخ أى لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله وبه يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى محذوف غالبا والمكسورة فى مذكور وأجاب بعضهم بأن ذلك اعطاء للاصل الاصل وللفرع الفرع وبهذا أيضا يجاب عما قيل لم أعملوا المفتوحة فى ضمير والمكسورة فى ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أى بالاسماء وقوله وصلتها أى كونها حرفا موصولا بمعمولها (قوله وبطل عملها) أى فى الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) أشار به الى أن الضمير فى يكن الى الخبر بتقدير مضاف أى صدر الخبر ولو عبر الشارح بذلك لكان أحسن وان كان المآل واحدا أو دفع بذلك ما يوهمه ظاهر عبارته ان الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر ان الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو الصدر لا الفعل قلت المراد صدر ما بعد هذا الحرف من التركيب الاسنادى (قوله دعا) أى ذا دعا أى قصد به الدعاء (قوله فالاحسن حينئذ الفصل) أى للفرق بين المخففة والمصدرية التى تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسمية ولا الفعلية التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج لفاصل معها وأفعل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تعبير الموضح بالوجوب فعدم الفصل قبيح لكن ينبغى أن يكون محل قبحه اذا لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع ان بعد العلم والا لم يقبح كما فى الروداني ويظهر ان ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى وان من الفارق غير

فضرورة (والخبر اجعل جملة من بعد أن) نحو علمت أن زيد قائم فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان محذوف وزيد قائم جملة فى موضع رفع خبرها (تنبيه) ان المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عض مقصودا به المضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد فلذلك أوثرت ان المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوفا لتكون بذلك عاملة كلا عاملة ومما يوجب مزيتها على المكسورة ان طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصلتها بمعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه الا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة (وان يكن) صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة (فعلا ولم يكن) ذلك الفعل (دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا * فالاحسن) حينئذ (الفصل)

الفصل ظهور رفع المضارع كما فى ان تهبطين (قوله وبينه) أى الفعل (قوله بلا) أى مع الماضى والمضارع وكذا لو واستشكل الفصل بلا بانه لا فائدة فيه لان ان المخففة لا تحتاج بعد العلم الى تميزها عن المصدرية لان المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقعان لكن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بانه لا فائدة فيه لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب أن كون الفصل للتفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفى شرح الجامع ان الفصل بالمذكورات اما لئلا تلتبس بالمصدرية أو ليكون كالعوض من تخفيفها ولا اشكال عليه (قوله أن لا تكون) أى على قراءة تكون بالرفع على ان أن مخففة (قوله زعيم) أى كفيل والرزاح بضم الراء وكسرها الهزال والمنون الموت واضافة عرض اليه من اضافة الصفة للموصوف أى المنون العرض أى العارض والطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغضى (قوله فلا يحتاج الى فاصل) أى لما علمت من ان هذه الجمل لا تقع بعد ان الناصبة للمضارع (قوله ان غضب الله) أى فى قراءة نافع ان بسكون النون وغضب بصيغة الماضى مقصودا به الدعاء فهى قراءة سبعية وما فى التصريح مما يخالف ذلك سبق قلم (قوله فنوى منصوبها الخ) أى حذف وعلم من ذلك انها واجبة الاعمال لانه أثبت لها منصوبا منويا تارة وثابتا اخرى قاله يس لكن جوز الدمامينى فى قوله كأن ظبية الخ على رواية رفع ظبية أن يكون الرفع لاهمال كأن بتخفيفها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير الشان فيفيد أن منصوبها قد يثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابتا الخ وانه قد ينوى وهو غير ضمير الشان وسيمثل له الشارح بالشاهد الثانى هذا هو المناسب لما عليه المصنف من ان اسم كأن المخففة المحذوف كاسم أن المخففة المحذوف قد يكون ضمير الشان وقد يكون غيره ولما سيذكره الشارح ان الخبر فى الشاهد الثانى مفرد اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشان لم يجز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثيرا لقوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا ان اسمها المنوى لا يكون الا ضمير الشان وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما فى الثانى فافهم (قوله قليلا) راجع لقوله وثابتا الخ (قوله كمنصوب ان) التشبيه فى مطلق الثبوت والذكر فلا ينافى أن ثبوت منصوب أن ضرورة كما مر بخلاف ثبوت منصوب كأن فانه ليس بضرورة

بين أن وبينه (بقد) نحو ونعلم ان قد صدقتنا وقوله

شهدت بان قد خط ما هو كائن
وانك تمحو ما تشاء وتثبت

(أو نفى) بلا أو لن أو لم نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة أيحسب ان لن يقدر عليه أحد أيحسب ان لم يره أحد (أو) حرف (تنفيس) نحو علم ان سيكون وقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه
ان سوف يأتى كل ما قدرا

(أو لو) نحو وأن لو استقاموا على الطريقة (وقليل) فى كتب النحاة (ذكر لو) وان كان كثيرا فى لسان العرب وأشار بقوله فالاحسن الفصل الى انه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله

علموا أن يؤملون فجادوا
قبل أن يسألوا باعظم سؤل

وقوله

انى زعيم يا نويقة * ان أمنت من الرزاح
وتجوت من عرض المنو
ن من العشى الى الصباح
أن تهبطين بلاد قو * م يرتعون من الطلاح

أما اذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان ليس للانسان الا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليها (وخففت كأن أيضا) حملا على أن المفتوحة (فنوى * منصوبها) وهو ضمير الشان كثيرا (وثابتا أيضا روى) وهو غير ضمير الشان قليلا كمنصوب ان

(قوله فى الاول) أى المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشان بدليل الشاهد الثانى فان المحذوف فيه غير ضمير الشان كما سيصرح به بل ضمير المرأة على ان الدمامينى قال لا يظهر لى تعين كون الاسم فى الشاهد الاول ضمير الشان اذ يجوز أن يكون ضميرا عائدا الى المتقدم الذكر أى كأن النحر ثدياه حقان (قوله مشرق النحر) أى مضىء العنق ثدياه أى الصدر أى الثديان فيه حقان أى فى الاستدارة ويجوز أن يكون ثدياه اسم كأن على لغة من يلزم المثنى الالف وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافينا) أى تقابلنا والمقسم الحسن من القسام وهو الحسن تعطو أى تأخذ وعداه بالى وان كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل وقال الدمامينى أى تتطاول الى الشجر لتتناول منه كذا فى القاموس اه والجملة صفة لظبية الى وارق السلم أى مورق هذا الشجر يقال ورق يرق واورق يورق أى صار ذا ورق (قوله هما من الثانى) وعليه فالخبر فى البيت الثانى محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه للمبالغة وروى ظبية بالجر أيضا على ان الاصل كظبية وزيدت ان بين الكاف ومجرورها (قوله وقد عرفت) أى من التمثيل بالبيت الثانى وقوله كما فى أن راجع للمنفى لا للنفى (قوله وان يكون مفردا كما فى الثانى) لكون الاسم فيه غير ضمير الشان اذ التقدير كأنها أى المرأة ظبية وبما قررناه لك يندفع ما أورد هنا مما هو ناشئ عن عدم التأمل فى أطراف كلام الشارح (قوله وان كانت فعلية) أى فعلها غير جامد وغير دعاء قياسا على ما مر (قوله فصلت بقد أو لم) للفرق بين كأن المخففة وأن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر (قوله لا يهولنك) اى لا يفزعنك واللظى النار فهى اما استعارة لمشقات الحرب أو اضافتها الى الحرب من اضافة المشبه به للمشبه واصطلاء النار التدفى بها فهو ترشيح للاستعارة أو التشبيه والمراد باصطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها هو الموت كأن قد ألما أى نزل أى فالموت لا بد منه (قوله فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالاسماء لدخول المخففة على الجملتين اه

•(لا التى لنفى الجنس)•

أى لنفى الخبر عن الجنس الواقع بعدها نصا ونفيه عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده وتسمى لا التبرئة باضافة الدال الى المدلول لتبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن الخبر والمراد بكونها لنفى الجنس نصا كونها له فى الجملة لان لا العاملة عمل ان انما تكون نصا فى نفى الجنس اذا كان اسمها مفردا فان كان مثنى نحو لا رجلين أو جمعا نحو لا رجال كانت محتملة لنفى الجنس ولنفى قيد الاثنينية أو الجمعية كما أوضحه

فى الاول قوله

كأن ثدياه حقان * وصدر مشرق النحر

وقوله

ويوما توافينا بوجه مقسم
كأن ظبية تعطو الى وارق السلم

على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثانى وقد عرفت انه لا يلزم فى خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما فى أن بل يجوز أن يكون جملة كما فى البيت الاول وأن يكون مفردا كما فى الثانى (تنبيه) اذا كان خبر كأن المخففة جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كما فى البيت الاول وان كانت فعلية فصلت بقد أو لم نحو كأن لم تغن بالامس وكقوله

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر
ب فمحذورها كأن قد ألما

(خاتمة) لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها وأما لكن فتخفف فتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم وأجاز يونس والاخفش اعمالها حينئذ قياسا وحكى عن يونس انه حكاه عن العرب

•(لا التى لنفى الجنس)•

السعد فى مطوله وأما لا العاملة عمل ليس فانها عند افراد اسمها لنفى الجنس ظهورا لعموم النكرة مطلقا فى سياق النفى ولنفى وحدة مدخولها المفرد بمرجوحية فتحتاج الى قرينة ولهذا يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال فان ثنى اسمها أوجمع كانت فى الاحتمال مثل لا العاملة عمل ان اذا ثنى اسمها أوجمع فالاختلاف بين العاملة عمل ان والعاملة عمل ليس انما هو عند افراده الاسم فاحفظ هذا التحقيق ولا تلتفت الى ما وقع فى كلام البعض وغيره مما يخالفه والمهملة كالعاملة عمل ليس ولا يرد على كون العاملة عمل ليس انها ليست لنفى الجنس نصا عند افراد اسمها ان الجنس منفى نصا فى تعز فلا شئ على الارض باقيا مع عملها عمل ليس لان التنصيص فيه لقرينة خارجية (قوله على سبيل الاستغراق) أى نصا وقوله اختصت بالاسم أى النكرة بدليل قوله ولا يليق ذلك الخ (قوله لان قصد الاستغراق) يستلزم وجود من وذلك لان الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لفظة لا متضمنة معنى من قاله سم (قوله وجود من) أى الاستغراقية كما فى التصريح وهو الموافق لقول الشارح ولا يليق ذلك الخ ويعبر عنها بالزائدة وفى سم انها البيانية قال شيخنا وهذا ان صح فوجهه ان أصل لا رجل لا شئ من رجل (قوله ولا يليق ذلك) أى وجود من لفظا أو معنى وقوله الا بالاسماء النكرات أى لانها التى تدخل عليها من المذكورة (قوله فوجب الخ) تفريع على قوله اختصت بالاسم وانما وجب ذلك لان حق المختص بقبيل أن يعمل فيه (قوله بمن المنوية) أى تضمنا لا تقديرا كما يفهم من الدمامينى وذكره يس (قوله لظهورها فى بعض الاحيان) أى ضرورة كما فى حاشية شيخنا السيد (قوله يذود) أى يطرد (قوله لئلا يعتقد انه بالابتداء) يرد عليه انه يخشى من هذا الاعتقاد فى العاملة عمل ليس أيضا ولم يراعوه الا أن يقال اعتناؤهم بالعاملة عمل ليس أقل من اعتنائهم بالعاملة عمل ان لان العاملة عمل ان أقوى عملا من العاملة عمل ليس للاجماع على اعمالها دون اعمال العاملة عمل ليس (قوله ولان فى ذلك الخ) عطف على مقدر مفهوم مما سبق والتقدير فتعين النصب لدفع الاعتقادين المذكورين ولان الخ أو لسلامته مما ذكر ولان الخ (قوله لتأكيد النفى) يعنى للنفى المؤكد بمعنى انها تفيد نفيا أكيدا قويا وهذا لا يقتضى وجود النفى أولا بغيرها فلا اعتراض عليه (قوله وان لتأكيد الاثبات) أى اثبات المنسوب للمنسوب اليه ولو كان المنسوب نفيا كما فى القضية المعدولة المحمولة نحو ان زيدا ليس فى الدار فاندفع الاعتراض بانها لتوكيد النسبة مطلقا اثباتا أو نفيا

اعلم انه اذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب للاعتداد بذلك القصد عمل فيما يليها وذلك العمل اما رفع واما نصب واما جر فلم يكن جرا لئلا يعتقد انه بمن المنوية فانها فى حكم الموجودة لظهورها فى بعض الاحيان كقوله
فقام يذود الناس عنها بسيفه ... وقال الا لا من سبيل الى هند
ولم يكن رفعا لئلا يعتقد انه بالابتداء فتعين النصب ولان فى ذلك الحاقا لها بان لشبهها بها فى التوكيد فان لا لتوكيد النفى وان لتوكيد الاثبات ولفظا لان لا مساوية للفظ ان اذا خففت فى نحو من متحرك بعده ساكن

(قوله حملت عليها فى العمل) ولذلك كانت منحطة عنها فلم تعمل الا بالشروط الآتية ولم يجز تقدم خبرها على اسمها ظرفا أو مجرورا (قوله يؤذن بذلك) أى بالحمل (قوله شروط اعمال لا الخ) شمل الاعمال فى عبارته اعمال النصب فى المضاف والشبيه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفى للجنس وكونه نصا صريح فى ان لا لنفى الجنس نصا سواء بنى اسمها أو نصب وهو كذلك خلافا للتاج السبكى حيث خص افادتها ذلك بما اذا بنى اسمها ولابن الهمام حيث ذهب الى ان المبنية أيضا ليست نصا فى العموم وانه يجوز لا رجل بل رجلان كما جاز ذلك فى رافعة الاسم وكما جاز لا رجال بل رجلان اتفاقا فان قيل تقدم عن سم ان الموضوع لنفى الجنس نصا على سبيل الاستغراق لا المضمنة معنى من وتضمنها مفقود عند عملها فى المضاف وشبهه والا لبنيا قلت لا نسلم الفقد كما صرح به غير واحد كالروداني وانما أعربا لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف (قوله سبعة) الثلاثة الاول فهمت من الترجمة أما الاولان ففهمهما منها ظاهر وأما الثالث فلانه متى أطلق نفى الجنس انصرف الى نفيه نصا قاله سم وعدم دخول جار عليها من قوله عمل ان أجعل للا لان عملها عمل ان انما هو مع عدم دخول الجار لما هو معلوم ان الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل على لا لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون للاسم بعدها معمولا للجار لا لها فلا عمل لها حينئذ وتنكير الاسم والخبر من قوله فى نكرة والاتصال من قوله الآتى وبعد ذاك الخبر اذكر لافادته عدم جواز الفصل بينها وبين اسمها بالخبر وبالاولى عدم جوازه بغيره قاله بعضهم وبحث فيه بانه انما يفيد قوله وبعد ذاك الخبر اذكر عدم تقدم الخبر على الاسم وهذا لا يستلزم امتناع الفصل بينها وبين الاسم لجواز أن يكون امتناع تقدم الخبر على الاسم لوجوب الترتيب لا لامتناع الفصل (قوله وان يكون نفيه نصا) أى أن يقصد المتكلم نفيه نصا ولا شك فى سبق هذا القصد على المشروط الذى هو عملها عمل ان فلا يرد أن كون النفى نصا فرع عن العمل المذكور لان السامع انما يفهمه من هذا العمل فلا يكون شرطا لسبق الشرط على المشروط (قوله وشذ اعمال الزائدة) أى لعدم اختصاصها لحقها الاهمال (قوله لو لم تكن الخ) وجه كونها زائدة ان معنى البيت لو لم يكن لغطفان ذنوب للام واعمر أى امتنع لومهم عمر بن هبيرة الفزارى الذى كان يهجو قبيلة غطفان لثبوت الذنوب لها المستفاد من النفى المأخوذ من لو المسلط على النفى المأخوذ من لم لان نفى النفى اثبات فلم يستفد من لا نفى أصلا فتعين أن تكون زائدة وانما أفاد البيت امتناع لومهم لان لو تدل على امتناع جوابها كشرطها على ما هو

فلما ناسبتها حملت عليها فى العمل وقد أشار الى عملها على وجه يؤذن بذلك فقال
(عمل ان اجعل للا فى نكره * مفردة جاءتك) نحو لا غلام رجل قائم (أو مكرره) نحو لا حول ولا قوة الا بالله وهو مع المفردة على سبيل الوجوب ومع المكررة على سبيل الجواز كما سنذكره (تنبيه) شروط اعمال لا العمل المذكور على ما أفهمه كلامه تصريحا وتلويحا سبعة أن تكون نافية وأن يكون منفيها الجنس وأن يكون نفيه نصا وأن لا يدخل عليها جار وأن يكون اسمها نكرة وأن يتصل بها وان يكون خبرها أيضا نكرة فان كانت غير نافية لم تعمل وشذ اعمال الزائدة فى قوله
لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها ... اذن للام ذووا احسابها عمرا

المشهور وقال الروداني الصواب جعلها نافية والمعنى لو كان لغطفان ذنوب للاموا عمر لان ذنوبهم كلا ذنوب بالنسبة الى ذنوبه فما بالك بأنهم يلومونه حين لم يذنبوا يعني انهم يلومونه على كل حال كان لها ذنوب أولا مثل لو لم يخف الله لم يعصه اهـ وما ذكره محتمل لا متعين فالتصويب في غير محله (قوله أو لنفي الجنس) أي مطلقا من قيد الوحدة والا فالتي لنفي الوحدة لنفي الجنس أيضا لكن في ضمن الفرد المقيد بالوحدة على ما أفاده البعض ولك أن تقول انها لنفي الفرد بقيد الوحدة فتدبر (قوله عملت عمل ليس) أي أو أهملت وكررت (قوله خفض النكرة) أي ولا ملغاة معترضة بين الجار ومجروره وعن الكوفيين ان لا حينئذ اسم بمعنى غير مجرور بالحرف ومابعده مجرور باضافة لا اليه (قوله بلا شيء بالفتح) وجه بأن الجار دخل بعد التركيب فأجرى المركب مجرى الاسم الواحد فجعله جر بالباء ولا خبر للا حينئذ لصيرورتها فضلة قاله في التصريح (قوله وان كان الاسم معرفة) سكت عن محترز تنكير الخبر لعله من محترز تنكير الاسم بالمقايسة (قوله ووجب تكرارها) أي عند الجمهور أما في المعرفة فجبرا لما فاتها من نفي الجنس وأما في الانفصال فتنبيها بالتكرير على كونها لنفي الجنس لان نفي الجنس تكرار للنفي في الحقيقة أفاده الدماميني ومنه يعلم ان الغاءها لا يخرجها عن كونها لنفي الجنس في النكرات وأجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار في الموضعين (قوله قضية ولا أبا حسن لها) أي هذه قضية ولا أبا حسن قاض لها وهو نثر من كلام عمر في حق علي رضي الله تعالى عنهما كما في شرح الجامع لا شطر بيت ولهذا لم يذكره العيني في شواهده وصار مثلا يضرب عند الامر العسير فقول البعض هو من كلام علي وهو من الكامل ودخله الوقص في جزأيه الاول والثاني خبط فاحش (قوله ولا هيثم) كلام آخر لقائل آخر والواو عاطفة من كلام الشارح وهيثم بالمثلثة اسم سارق أو راع أو حاد أقوال وهذا شطر بيت من الرجز (قوله مؤول) أي بانه على تقدير مضاف لا يتعرف بالاضافة كلفظ مثل أو بجعله اسم جنس لكل من اتصف بالمعنى المشهور به مسمى ذلك العلم والمعنى قضية ولا فيصل لها كما قالوا لكل فرعون موسى بتنوين العلمين على معنى لكل جبار قهار قاله الرضي والثاني أولى من الاول لانه معترض بأن العرب التزمت تجرد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من أل فلم يقولوا ولا أبا الحسن مثلا ولو كانت اضافة مثل منوية لم يحتج الى ذلك الالتزام لعدم منافاة أل حينئذ تنكير اسم لا في الحقيقة وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بمثل كما في قوله يبكي على زيد ولا زيد مثله ولو كانت اضافة مثل منوية لكان التقدير

وان كانت لنفي الوحدة أو لنفي الجنس
لا على سبيل التنصيص عملت عمل ليس كما مر
وان دخل عليها جار خفض النكرة نحو
جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء وشذ جئت
بلا شيء بالفتح وان كان الاسم معرفة
أو منفصلا أهملت ووجب تكرارها نحو
لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل
ولا امرأة وأما قضية ولا أبا حسن
لها ولا هيثم الليلة للمطي وقوله
نكدن ولا أمية في البلاد فمؤول

ولا مثل زيد مثله وهو فاسد وان كان يجاب عن الاول بأن أل في أبي الحسن وان كانت للمح الا ان الاصل فيها أن تكون علامة لفظية للتعريف وتعريف العلمية وان كان أقوى منها الا انه معنوي فلو وجدت أل مع علامة التنكير وهي لا للزم القبح ظاهرا وعن الثاني بان الفساد في موضع لمقتض لا يستلزم الفساد في موضع ليس فيه ذلك المقتضي نعم ذلك يستلزم عدم الاطراد فتأمل وأما التأويل بارادة مسمى هذا الاسم فغير مناسب اذ ليس كل مسمى بهذا الاسم بتلك المزية لانها ليست للاسم حتى تلزم مسماه (قوله حتى لا أزال) الاظهر ان حتى ابتدائية بمعنى فاء السببية فالفعل بعدها مرفوع وان اقتصر شيخنا والبعض تبعا للتصريح على كونها غائية بمعنى الى والفعل بعدها منصوب وقوله شاني أي باغضا خبر لا أزال وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصولة أو موصوفة والرابط محذوف أي شانيته ومن شاننا متعلق بشانية على ما في الشواهد الكبرى والظاهر انه حال من ما أو صفة (قوله ومشبه بالمضاف) من حيث ان كلا منهما اتصل به شيء من تمام معناه (قوله وهو مابعده شيء من تمام معناه) أي بعمل غير الجر أو عطف فلا اعتراض بشموله المضاف والمنعوت مع انه قسم من المفرد على ان سم نقل عن الرضي في النداء ان الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف بل صرح صاحب الهمع في النداء بان الموصوف بمفرد أو جملة أو ظرف من شبه المضاف والمراد بالتمام المتمم (قوله فانصب بها مضافا) قال سم انما لم يبن لتعذر التركيب فيما فوق اثنين وانما بني ظريف في لا رجل ظريف لان الصفة وموصوفها واحد في المعنى اهـ وهذا ظاهر على القول بان بناء اسمها المفرد لتركبه معها اما على القول بانه لتضمنه معنى من فاعراب المضاف لمعارضة الاضافة التي هي من خصائص الاسماء شبه الحرف وحمل المشبه به عليه ودخل في المضاف ما فصل باللام الزائدة من المضاف اليه نحو لا اباك ولا أخالك ولا غلامي لك ولا يدي لك بناء على مذهب سيبويه والجمهور ان مدخول لا مضاف حقيقة الى المجرور باللام الزائدة لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف والخبر محذوف والاضافة غير محضة فهي مثل مثلك لانه لم يقصد نفي أب معين مثلا بل هو دعاء بعدم الاب وكل من يشبهه أي لا ناصر لك والاضافة غير المحضة ليست محصورة في اضافة الوصف العامل الى معموله فلم تعمل لا في معرفة ولو سلم ان الاسم معرفة فهو نكرة صورة ويؤيد مذهبهم وروده بصريح الاضافة عن العرب شذوذا وأوله جماعة كالفارسي وابن الطراوة واختاره السيوطي بان مدخول لا مفرد لكن جاء أباك وأخاك على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء وحذفت نون غلامي

وعدم التكرار في قوله
أثناء ما شئت حتى لا أزال لما
لا أنت شانيه من شاننا شاني
ضرورة اهـ واعلم ان اسم لا على ثلاثة اضرب
مضاف ومشبه بالمضاف وهو مابعده شيء
من تمام معناه ويسمى مطولا ومعطولا أي
ممدودا ومفرد وهو ماسواهما (فانصب
بها مضافا) نحو لا صاحب بر ممقوت

ويدى للتخفيف شذوذا واللام ومجرورها خبر وفيه ان المنصوص عليه ان الجار
هنا لا يكون غير اللام وعلى القصر لا بد من التزام جواز كونه غير اللام اذ لا وجه
لمنع لا أبافيها أو علينا على لغة القصر ومنهم من جعل اللام ومجرورها صفة وجعل
الاسم شبيها بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وجعل حذف التنوين والنون
للشبه به (قوله أو مضارعه) جوز البغداديون ترك تنوينه حملا له فى هذا على
المضاف كما حمل عليه فى الاعراب وخرج ابن هشام على قولهم حديث لا مانع لما
أعطيت ولا معطى لما منعت قال الدمامينى ويمكن تخريجه على مذهب البصريين
الموجبين تنوينه أيضا بجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا والخبر محذوف أى لا مانع مانع
لما أعطيت واللام للتقوية وكذا القول فى ولا معطى لما منعت (قوله وأما
الرافع له) معادلها محذوف أى اما الرفع فلا خلاف فيه وأما الرافع الخ (قوله
لا خلاف) أى بين البصريين اذ الكوفيون لا يقولون برفع ان للخبر فلا أولى بذلك
أفاده الدمامينى (قوله فمذهب الاخفش الخ) دليله ان ما استحقت به العمل باق
والتركيب لا يبطله (قوله ومذهب سيبويه انه مرفوع الخ) مقتضاه انه مرفوع
بالمبتدا قبل دخول الناسخ وهو الاسم بعد دخول الناسخ وفى التصريح ان العامل
فيه الرفع لا مع اسمها لان موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه والذى يتجه كما أشار
اليه ابن قاسم حمل عبارة التصريح ونحوها على التسمح وأن العامل فى الحقيقة هو
النكرة فقط التى هى المبتدا قبل دخول الناسخ لكن لما كانت لا كجزء منها نسبوا
ذلك الى المجموع تسمحا وبه يندفع الاستشكال بانه لو كانت لا مع اسمها فى محل رفع
مبتدا لزم ان المخبر عنه بالخبر مجموعهما فلا يكون للنفى تسلط على الخبر فيكون معنى
لا رجل قائم غير الرجل قائم وليس مرادا وورد ان المبتدا لا يكون مجموع اسم
وحرف غير سابك فان قلت كون النكرة مبتدا زال بدخول الناسخ فهى الآن
ليست مبتدا فلا ترفع الخبر قلت يجاب بما ذكره المصنف فى شرح تسهيله وشرح
كافيته ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ عمل الابتداء لفظا وتقديرا بل هو باق تقديرا
قال ولهذا أتبعنا اسمها رفعا باعتبار محله ولم نفعل ذلك فى اسم ان لقوتها ونسخها عمل
الابتداء لفظا ومحلا فتلخص ان ما فى الشارح هو التحقيق وأن ما يخالفه ينبغى
ارجاعه اليه بالتأويل هذا وقد وجه سيبويه عدم عمل لا فى الخبر بضعف شبهها بان
حالة التركيب لانها صارت كجزء كلمة وانما عملت فى الاسم لقربه وقال فى المغنى الذى
عندى ان سيبويه يرى ان المركبة لا تعمل فى الاسم أيضا لان جزء الشئ لا يعمل واما
لا رجل ظريفا بالنصب فانه عنده مثل يا زيد الفاضل بالرفع اهـ أى ان النصب

(او مضارعه) أى مشابهه نحو لا طالعا
جبلا ظاهر (وبعد ذاك) المنصوب (الخبر
اذكر) حال كونك (رافعه) حتما وأما
الرافع له فقال الشلوبين لا خلاف فى ان
لا هى الرافعة له عند عدم تركيبها فان
ركبت مع الاسم المفرد فمذهب الاخفش انها
أيضا هى الرافعة له وقال فى التسهيل انه
الاصح ومذهب سيبويه انه مرفوع بما
كان مرفوعا به قبل دخولها ولم تعمل
الا فى الاسم

بالتبعية

بالتبعية على اللفظ كما ان الرفع فى الفاضل كذلك قال فى شرح الجامع ويظهر أثر
الخلاف بين الاخفش وسيبويه فى نحو لا رجل ولا امرأة قائمان فعلى قول الاخفش
يمتنع لما فيه من اعمال عاملين لا الاولى ولا الثانية فى معمول واحد وعلى كلام
سيبويه يجوز لان العامل واحد اهـ بايضاح وسيأتى عند كلامنا على قول الناظم
أو مركبا ما بردته (قوله تقديم خبرها) ولو ظرفا أو جارا او مجرورا وكذا معمول
خبرها وهل يتقدم معمول الخبر على نفس الخبر الاقرب عندى نعم ويرشحه قوله
تعز فلا الفين بالعيش متعا (قوله فافتحاله) فتحا ظاهرا أو مقدرا كما فى المبنى ولو
على الفتح قبل دخول لا نحو لا خمسة عشر عندنا وفى قوله فافتحا قصور يشير الشارح
اليه لعدم شموله المثنى والمجموع على حده لانهما يبنيان على الياء وجمع المؤنث
السالم لانه يبنى على الكسر كالفتح ويمكن أن يكون اقتصاره على الفتح لكونه
الاصل أو مراعاة لمذهب المبرد الآتى قريبا فى المثنى والجمع على حده ومذهب ابن
عصفور الآتى قريبا فى جمع المؤنث السالم (قوله على الصحيح) وقيل فتحة
اعراب وحذف التنوين تخفيفا (قوله لتضمنه حرف الجر) اعترض بان المتضمن
ذلك انما هو لا نفسها ورده الروداني بانه دعوى بلا دليل ولا نظير اذ ليس فى العربية
حرف دال على معناه متضمن معنى حرف آخر والتضمن انما عهد فى الاسماء فالصواب
ان المتضمن معنى من انما هو النكرة وهو وجيه فينبغى حمل من قال بتضمن لا معنى
من على التسمح فافهم (قوله مبنى) أى مرتب على جواب سؤال وكان
الصواب اسقاط جواب لان لا رجل الخ مرتب على السؤال لا الجواب لانه نفس
الجواب كذا قال البعض ويمكن دفعه بان المراد موضوع ومذكور لاجل اجابة
سؤال الخ (قوله أو مقدر) أى مفروض وانما فرض لان الكلام بعد السؤال
أوقع فى النفس (قوله من الواجب) أى المستحسن (قوله فتضمن من فبنى
لذلك) كلامه يوهم ان تضمن معنى من مختص بالمبنى وليس كذلك كما أسلفناه
وحينئذ فاعراب المضاف وشبهه لمعارضة الاضافة وشبهها شبه الحرف كما مر وقول
البعض كلامه كالصريح فى ان تضمن معنى من ليس مختصا بالمبنى غير مسلم واعترض
على تعليل البناء بذلك بان تضمن معنى الحرف هنا عارض بدخول لا والتضمن
المقتضى للبناء يشترط فيه أن يكون بأصل الوضع ولهذا علل سيبويه وكثير البناء
بتركيب الاسم مع لا تركيب خمسة عشر وأشار اليه الناظم بقوله وركب الخ وان
نقل يس عن ابن هشام ان التركيب أيضا لا يصلح علة لاصل البناء بل للفتح لاقتضائه
التخفيف وبان هذا التضمن أشبه بالتضمن الذى لا يقتضى البناء كتضمن الحال

(تنبيه) افهم قوله وبعد ذاك الخبر اذكر انه
لا يجوز تقديم خبرها على اسمها وهو ظاهر
(وركب) الاسم (المفرد) وهو ما ليس مضافا
ولا مشبها به مع لا تركيب خمسة عشر
(فافتحا) له من غير تنوين وهذه الفتحة فتحة
بناء على الصحيح وانما بنى والحالة هذه لتضمنه
حرف الجر لان قولنا لا رجل فى الدار مبنى
على جواب سؤال سائل محقق أو مقدر
سأل فقال هل من رجل فى الدار وكان من
الواجب أن يقال لا من رجل فى الدار
ليكون الجواب مطابقا للسؤال الا انه لما
جرى ذكر من فى السؤال استغنى عنه فى
الجواب فحذف فقيل لا رجل فى الدار
فتضمن من فبنى لذلك

معنى فى والتمييز معنى من بدليل ورود التصريح بمن فى قوله فقام يذود الناس الخ ويجاب عن الاول بان اشتراط كون التضمن بأصل الوضع انما هو فى البناء الاصلى لا العارض والحاصل ان البناء على ثلاثة أنواع أصلى وهو المشروط فيه ذلك وهو الذى حصر ابن مالك سببه فى شبه الحرف وعارض واجب ومن أسبابه التضمن العارض والتركيب وتوارد أسباب موانع الصرف وعارض جائز ومن أسبابه اضافة المبهم الى المبنى واضافة الظرف الى الجملة المصدرة بماض فاحفظ هذا التحقيق ينفعك فى مواطن كثيرة وعن الثانى بان التصريح بمن ضرورة كما مر فلا يعتبر فليس هذا التضمن كتضمن الحال معنى فى والتمييز معنى من (قوله نخفته) ولانه اعراب هذا النوع نصبا (قوله وهو المفرد) أى فى باب الاعراب والضمير للغير (قوله فيبنيان الخ) لم يعارض التثنية والجمع هنا سبب البناء مع معارضتهما اياه فى اللذين والذين على القول باعرابهما لان سبب البناء واردهنا على التثنية والجمع والوارد له قوة وهناك بالعكس ولا يخفى ان القائل باعراب اللذين والذين يقول بان تثنية اللذين وجمع الذين حقيقيان فقول البعض انهما غير حقيقيين انما يأتى على مذهب القائل ببنائهما وليس الكلام فيه (قوله نعز) أى تسل وتصبر (قوله وقد عنتهم) أى أهمتهم والشؤون جمع شان وهو الخطب قال فى التصريح والجملة أى جملة قد عنتهم شؤون فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو ولان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى فامسى وهو عريان وقولهم ما أحد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للعينى لان واو الحال لا تدخل على الماضى التالى الا كما قاله الموضح فى باب الحال اه قال الرودانى قوله لان خبر الناسخ الخ فيه ان هذا غير مسلم على اطلاقه وحاصل ما فى التسهيل والهمع ان الخبر ان كان جملة بعد الا لم تقترن بالواو الا بعد ليس وكان المنفية دون غيرهما من النواسخ وبغير الا يقترن بالواو بعد كان وجميع اخواتها الا بعد جميع النواسخ هذا عند الاخفش وابن مالك وغيرهما لا يجيز اقتران الخبر بالواو أصلا وحملوا ما ورد من ذلك على انه حال والفعل تام لا ناقص أو محذوف الخبر ضرورة فظهر ان جملة وقد عنتهم شؤون لا يصح أن تكون خبر لا وأيضا هذه الجملة بعد الا الايجابية وسيأتى فى باب الاستثناء ان لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب وصرح فى المغنى بان من شروط عملها أن لا يبطل نفيها كما الحجازية فالصواب ان الجملة حال كما قال العينى وقد نقل الشارح فى باب الحال جواز اقتران الماضى التالى الا بالواو وخبر لا محذوف قبل الا فلم يبطل نفيها الا بعد استيفاء عملها نحو ما زيد قائما الا فى الدار اه وكتب على قوله وقولهم ما أحد الخ

ما نصه

وبنى على الحركة ابتداء أنا بعروض البناء وعلى الفتح لخفته هذا اذا كان المفرد بالمعنى المذكور غير مثنى أو مجموع جمع سلامة وهو المفرد (كلا حول ولا قوة) الا بالله وجمع التكسير مثل لا غلمان لك أما المثنى والمجموع جمع سلامة لمذكر فيبنيان على ما ينصبان به وهو الياء كقوله

تعز فلا الفين بالعيش متعا
ولكن لوراد المنون تتابع

وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا آبا
الا وقد عنتهم شؤون

ما نصه فيه ان ما لا بطال نفيها بالا ليست ناسخا ولو سلم انه جاء على مذهب يونس الذى لا يشترط عدم ابطاله بالا فخبر هذا الناسخ لا يقترن بالواو ولما تقدم فأحد مبتدا محذوف الخبر والجملة بعد الا حال لا انه اسم ما وخبرها محذوف قبل الا كما مر فى لا بنين لان خبر ما لا يجوز حذفه اه وقال الشارح فى شرحه على التوضيح الجملة صفة للنكرة عند الزمخشرى قال فى قوله تعالى وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ان ولها الخ جملة وقعت صفة للنكرة وتوسط الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه على ذلك أبو البقاء وهو عند غيرهما حال (قوله وذهب المبرد الى انهما معربان) لبعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ولو صح هذا لأعرب يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به قاله الشارح فى شرحه على التوضيح ومثله فى التصريح وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو لا بنين كراما لكم فعنده لا يجوز بناء الصفة على الفتح وعند الجمهور يجوز (قوله وهو الكسر) أى بلا تنوين لان تنوينه وان كان للمقابلة لا للتمكن مشبه لتنوين التمكن وجوز بعضهم تنوينه قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة وهو منقوض بنحو يا مسلمات بلا تنوين قاله الرضى (قوله وقد روى بالوجهين) ثبوتهما عن العرب يبطل تعين أحدهما (قوله للشيب) بفتح الشين على ما يتبادر من صنيع العينى فهو على حذف مضاف أى لذى الشيب وضبطه الشارح على الاوضح بالكسر جمع أشيب (قوله لا سابغات) أى دروعا سابغات أى واسعة والجأواء كحمراء فاؤها جيم وعينها همزة الجماعة التى يعلوها الجأو أى السواد لكثرة الدروع وباسلة نعت لجأواء من البسالة وهى الشجاعة (قوله والثانى) مفعول أول لاجعل لكن سكن الياء ضرورة وحذفها للساكنين (قوله أو منصوبا) هذا أضعف الاوجه بل قيل ضرورة كما فى التوضيح (قوله اليوم) خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف لدلالة خبر الاولى أى ولا خلة اليوم وتمامه قيل اتسع الخرق على الراقع وقيل اتسع الفتق على الراتق وعلى هذا القالى وابن الوردى وغيرهما بل قيل هو الصواب لان القافية قافية (قوله أو مركبا) يجوز على هذا عند سيبويه أن يقدر بعدهما خبر واحد لهما معا أى لا حول ولا قوة موجودان لنا لان لا حول عنده فى موضع رفع مبتدا ولا قوة فى محل رفع معطوف على المبتدا فالمقدر خبر عن مجموعهما نحو زيد وعمرو قائمان فيكون الكلام جملة واحدة ويجوز أن يقدر لكل خبر على حدته أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وكذا يجوز عند غيره أن يقدر لهما معا خبر واحد مرفوع بلا الاولى والثانية لانهما وان كانا عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوزان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا

وذهب المبرد الى انهما معربان وأما جمع السلامة لمؤنث فيبنى على ما ينصب به وهو الكسر ويجوز أيضا فتحه وأوجبه ابن عصفور وقال الناظم الفتح أولى وقد روى بالوجهين قوله

ان الشباب الذى مجد عواقبه
فيه نلذ ولا لذات للشيب

وقوله

لا سابغات ولا جأواء باسلة
تقى المنون لدى استيفاء آجال

(والثانى) وهو المعطوف مع تكرر لا كقوة من لا حول ولا قوة الا بالله (اجعلا مرفوعا) كقوله

لا أم لى ان كان ذاك ولا أب
(أو منصوبا) كقوله لا نسب اليوم ولا خلة (أو مركبا) كالاول نحو لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة فى قراءة أبى عمرو وابن كثير

قائمان وان يقدر لكل خبر على حدته كذا فى التصريح والدمامينى وكتب عليه سم
قوله فالمقدر خبر عن مجموعهما ظاهره انه خبر عن مجموع المبتدأين اللذين كل منهما
مجموع لا واسمها وفيه ان الاخبار عن مجموع لا واسمها يستلزم عدم تسلط النفى على
الخبر وذلك مناف لكون لا لنفى الجنس بمعنى نفى الخبر عن جنس الاسم فلا بد من
تأويل هذا الكلام كأن يراد أن الخبر للاسمين المتصلين بلا لا لهما مع لا اه ببعض
تصرف وكتب الروداني قوله متماثلتان أى لفظا ومعنى فلا يرد أن زيد من جلس
وقعد زيد ليس فاعلا بهما بل بأحدهما لعدم تماثل الفعلين لفظا هذا والحق المتجه ان
رفع الخبر فى ذلك وفى نحو ان زيدا وان عمرا قائمان انما هو بمجموع الحرفين لا بكل
اذ لا يعقل معمول لعاملين لا متماثلين ولا مختلفين لاستحالة أثر بين مؤثرين مطلقا
ولان قائمان لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاسمين لكونه مفردا بل عن
مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين وكذا نحو زيد وزيد أو وعمرو
قائمان فالرافع للخبر مجموع الاسمين مثل الزيدان قائمان ولا فرق الا ان التثنية
فى الاول بحرف العطف وفى الثانى بالصيغة ولا أثر له اه واقتصر فى المغنى على
تقدير خبرين عند غير سيبويه **(قوله فأما الرفع)** أى رفع الثانى مع فتح الاول
(قوله على محل لا مع اسمها الخ) فالعطف من عطف المفردات والخبر المحذوف
مثنى خبر عنهما معا وفى عبارة الشارح هنا وفيما يأتى التسمح المتقدم بيانه والمحل
فى الحقيقة للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا فلا تغفل **(قوله فان محلهما الخ)**
نقل سم عن الدمامينى ان الامر كذلك عند سيبويه مع المضاف وشبهه وهذا أيضا
فيه التسمح المتقدم وفيه بعد عندى نظر لانه يلزم عليه عدم عمل هذا المبتدا فى شئ
عند سيبويه لان رفع الخبر بلا عنده كغيره اذا كان اسمها مضافا أو شبهه كما مر الا أن
يقال النافى والمنفى كالشئ الواحد فعمل أحدهما كأنه عمل الآخر ونظيره غير
قائم الزيدان فتأمل **(قوله زائدة بين الخ)** فيه ان لا على هذا الوجه من جملة
المعطوف عليه فلا تسلط لها على المعطوف فكيف تكون لا الثانية زائدة والجواب
ان فى الكلام تسمحا كما مر ايضاحه والمحل للاسم فقط باعتباره قبل دخول لا
والعطف عليه فقط بهذا الاعتبار ومن أحاط بما قدمناه لم يشكل عليه هذا الجواب
وان أشكل على البعض قال الرودانى والفرق بين لا الزائدة ولا الملغاة ان الزائدة
هى التى لا عمل لها اصالة والملغاة هى التى لها عمل اصالة لكن أهملت اه وظاهره
ان الزائدة باقية على كونها للنفى وينافيه قولهم الحرف الزائد هو الذى لا معنى له
ولا يختل الكلام بسقوطه الا أن يكون أغلبيا والاوجه الفرق بان الزائدة يستغنى

فأما الرفع فانه على أحد ثلاثة أوجه
العطف على محل لا مع اسمها فان محلهما
رفع بالابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون
لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف
لتأكيد النفى

الكلام عنها بخلاف الملغاة فتأمل **(قوله أو بالابتداء وليس للا عمل فيه)** أى
بل هى ملغاة عن العمل فى الاسم وان كانت نافية الجنس لوجود شرط جواز الغائها
وهو تكرر لا قاله الدمامينى وظاهر صنيع الشارح حيث جعل الرفع على هذا
الوجه بالابتداء دون العطف كما فى الوجه الذى قبله أن يكون المرفوع مبتدا
مستقلا ليس معطوفا على مبتدا تقدم فيكون العطف من عطف الجمل ويجب على
هذا أن يقدر لكل خبر لئلا يلزم توارد عاملين وهما لا والمبتدا عند غير سيبويه
والمبتدا الاول والمبتدا الثانى المستقل عند سيبويه على معمول واحد هو الخبر
هذا ما ظهر لى **(قوله أو ان لا الثانية الخ)** وعليه يقدر لكل من لا الاولى
ولا الثانية خبر والعطف من عطف الجمل ولا يصح أن يكون المقدر واحدا خبرا
عنهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد ولزوم كون الخبر مرفوعا منصوبا
(قوله وأما النصب فبالعطف الخ) وعلى هذا يجب عند سيبويه أن يقدر لكل خبر
على حدته فيكون الكلام جملتين ويمتنع عنده أن يقدر لهما خبر واحد لان الخبر
بعد لا الاولى مرفوع عنده بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والخبر بعد الثانية
مرفوع بلا الاولى لان لا الاولى ناصبة لما بعد لا الثانية ولا الناصبة عاملة فى الخبر
عنده كغيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز وأما عند غيره فيقدر
لهما خبر واحد لان العامل واحد وهو لا الاولى كذا فى شرح الجامع بايضاح
ومثله فى التصريح وفيه عندى نظر اما أولا فلان مقتضى جعل النصب بالعطف على
محل الاسم ولا الثانية زائدة ان العطف من عطف المفردات والكلام جملة واحدة
والمقدر خبر واحد مرفوع بما كان مرفوعا به قبل لا عند سيبويه وبلا الاولى عند
غيره وأما ثانيا فلانه يعد رفع ما بعد الثانية بالاولى مع عدم رفعها ما بعدها وتعليل
ذلك بان لا الاولى ناصبة للاسم بعد الثانية أى لفظا فتكون عاملة فى الخبر بعد
الثانية يرده اناطة عمل لا فى الخبر وعدمه بالتركيب وعدمه كما فى عبارة
الشارح السابقة وعبارة الهمع وغيرهما ولا فى معناها مركبة فلا عمل لها فى الخبر
عند سيبويه مطلقا مع ان المتبادر من الناصبة الناصبة لاسمها بان كان مضافا
أو شبهه لا مطلق الناصبة ولو للمعطوف على اسمها فاعرف ذلك وزاد فى التصريح
انه يجوز أن يقدر لكل خبر عند غير سيبويه وفى هذه الزيادة من النظر ما فهم فتأمل
(قوله على محل اسم لا) أى أو على لفظه وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة
الاعراب فى العروض ومثل ذلك جائز مطلقا عند سيبويه وفى الضرورة عند الاخفش
كما فى شرح التوضيح للشارح لكن الحركة على هذا اتباعية والاعراب مقدر رفعا

أو بالابتداء وليس للا عمل فيه أو ان
لا الثانية عاملة عمل ليس وأما النصب
فبالعطف على محل اسم لا وتكون لا الثانية
زائدة بين العاطف والمعطوف كما مر

أو نصبا فتدبر (قوله اما رفعه) وعليه فالخبر واحد ان قدرت لا الثانية زائدة وما بعدها معطوفا وسواء جعلت لا الاولى مهملة أو عاملة عمل ليس ويجب خبران ان قدرت لا الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس ولا يصح على هذا بقسميه أن يكون الخبر واحدا لئلا يلزم كون الخبر الواحد مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد فان جعلتهما معا عاملتين عمل ليس جاز لك تقدير خبرين وكذا تقدير خبر واحد ولا ضرر وعلى ما مر فى حالة بنائهما معا على الفتح فتنبه واقتصر فى المغنى على تقدير خبرين عند جعلهما عاملتين عمل ليس (قوله وأما بناؤه على الفتح) وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع ان جعلت الاولى عاملة عمل ليس لئلا يلزم المحذوران السابقان وكذا ان جعلت مهملة عند غير سيبويه لذلك وأما عند سيبويه فيجوز خبران وكذا يجوز خبر واحد عن مجموع المبتدأين ان كان سيبويه لا يوجب كون لا مع اسمها مبتدأ مستقلا غير معطوف على مبتدأ قبله فان كان يوجب ذلك وجب خبران هكذا ظهر لى ثم رأيت فى كلام الدمامينى ما ظاهره وجوب خبرين مطلقا حيث قال الخامس لا حول ولا قوة برفع الاول على الغاء لا أو اعمالها عمل ليس وفتح الثانى للتركيب والكلام جملتان اهـ (قوله فلا لغو الخ) اللغو القول الباطل والتأثيم قولك لآخر أثمت والضمير للجنة (قوله فى نحو لا حول الخ) أى من كل تركيب تكررت فيه لا وسبق الثانية عطف وكان كل من الاسمين مفردا صالحا لعمل لا فان لم تتكرر لا فسيأتى حكمه فى قول المصنف والعطف ان لم تتكرر لا الخ أو لم يسبق الثانية عطف فالكلام جملتان مستقلتان أو كان أحد الاسمين غير مفرد فان كان الاول ففيه أيضا خمسة أوجه بابدال فتح الاول بنصبه نحو لا غلام رجل ولا امرأة فيها وهذا ما فى التنبيه الاول وان كان الثانى تعين رفعه أو نصبه نحو لا امرأة ولا غلام رجل فيها وان كان غير صالح لعمل لا تعين الرفع وهذا ما فى التنبيه الثانى (قوله خمسة أوجه) أى اجمالا وثلاثة عشر تفصيلا لان ما بعد الاولى اما مبنى على الفتح أو مرفوع بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس وما بعد الثانية كذلك أو مرفوع بالعطف على محل لا مع اسمها فهذه اثنا عشر والثالث عشر بناء ما بعد الاولى على الفتح ونصب ما بعد الثانية وهى بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الاولى الفتح والنصب والرفع بوجهيه فى خمسة ما بعد الثانية هذه الاربعة والرفع بالعطف على محل لا مع اسمها يسقط منها نصب ما بعد الاولى مضروبا فى خمسة ما بعد الثانية ورفع ما بعد الاولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية اذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت ان قول شيخنا والبعض تبعا للتصريح واثنا

عشر

(وان رفعت أولا) اما بالابتداء أو على اعمال لا عمل ليس فالثانى وهو المعطوف (لا تنصبا) لان نصبه انما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا وهو حينئذ مفقود بل يتعين اما رفعه كقوله

فما هجرتك حتى قلت معلنة
لا ناقة لى فى هذا ولا جمل

وأما بناؤه على الفتح كقوله

فلا لغو ولا تأثيم فيها
وما فاهوا به أبدا مقيم

فحاصل ما يجوز فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة أوجه فتحهما وفتح الاول مع نصب الثانى وفتح الاول مع رفع الثانى ورفعهما ورفع الاول مع فتح الثانى

عشر تفصيلا لم يوافق القسمة الواقعية ولا العقلية (قوله افهم كلامه) يعنى قوله وان رفعت أولا لا تنصبا لانه علق منع النصب على رفع الاول فأفهم انه اذا كان مفتوحا أو منصوبا بان كان مضافا أو شبهه جاز فيه الاوجه الثلاثة (قوله صالحا لعمل لا) بان كان نكرة (قوله تعين رفعه) أى بالابتداء أو بالعطف على محل لا مع اسمها الا باعمال لا عمل ليس لان العاملة عمل ليس تختص أيضا بالنكرات (قوله ومفردا) مفعول مقدم لافتح لان فاء زائدة للتحسين فلا تمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها فقوله أجز فيه الخ حل معنى لا حل اعراب ونعتا عطف بيان أو بدل للمبنى صفة نعتا ويلى صفة ثانية هذا ومن النعت المذكور قولهم لا ماء ماء باردا عندنا فماء الثانى نعت للاول فيجوز فيه الاوجه الثلاثة لانه يوصف بالاسم الجامد اذا وصف بمشتق نحو مررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا موطئا ولا بد من تنوين باردا لان العرب لا تركب أربعة أشياء ولا يصح أن يكون ماء الثانى توكيدا لفظيا ولا بدلا لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفا حتى يكون توكيدا ولا مساويا حتى يكون بدلا كما فى التوضيح وشرحه قاله شيخنا وقيل هو تأكيد لفظى وقد جوزوا التوكيد مع الوصف كقوله تعالى ناصية كاذبة خاطئة وقال فى النكت يجوز كونه عطف بيان أو بدلا لجواز كونهما أوضح من المتبوع ووجه الرودانى جواز كونه توكيدا أو بدلا بانه لا مانع من اعتبار كون وصف الثانى طارئا بعد التوكيد أو الابدال أو يكون وصف الاول محذوفا لدلالة وصف الثانى عليه وفيه بحث لان ما ذكر من الوجهين انما يصلح توجيها للتوكيد لا الابدال لان حاصل الوجه الاول اتحاد اللفظين اطلاقا وحاصل الثانى اتحادهما تقييدا ومثل جاءنى رجل رجل أو رجل عاقل رجل عاقل انما هو من التوكيد اللفظى لا من الابدال (قوله فافتح) جرى على الغالب والا فقد يكون مبنيا على غير الفتح كالياء فى النعت المثنى أو المجموع على حده وهل يقال عند بناء النعت ان مجموع النعت والمنعوت فى محل نصب أو يحكم بالمحل على كل اختار يس على التصريح الثانى واستظهره بعضهم وفارقت صفة لا صفة المنادى المبنى حيث لم تبن لان الصفة هنا هى المنفية فى المعنى بخلاف صفة المنادى فانها ليست المنادى فى المعنى كما قاله سم (قوله على نية) أى لنية تركيب الصفة مع الموصوف فيه ان هذا خلاف ما مشى عليه سابقا من ان بناء الاسم لتضمنه معنى من الا ان يقال ما تقدم فى أصل البناء وما هنا فى كونه على الفتح فلا مخالفة لكن يمنع من هذا قوله بعد لتعذر موجب البناء لان المراد به التركيب فالاولى أن يقال مشى فى كل من الموضعين على قول من القولين

(تنبيهان) الاول افهم كلامه انه اذا كان الاول منصوبا جاز فى المعطوف أيضا الاوجه الثلاثة الفتح والنصب والرفع نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة ٭ الثانى محل جواز الاوجه الثلاثة فى المعطوف اذا كان صالحا لعمل لا فان لم يكن صالحا تعين رفعه نحو لا امرأة فيها ولا زيد ولا غلام رجل فيها ولا عمرو (ومفردا نعتا لمبنى يلى) منعوته أجز فيه الاوجه الثلاثة (فافتح) على نية تركيب الصفة مع الموصوف

فى علة البناء اشارة الى الخلاف فيها هذا وجوز بعضهم أن تكون فتحة الصفة اعرابية باعتبار المحل لكن حذف تنوينها للتشاكل وعلى قياس مامرّ ومايأتى يجوز أن تكون اتباعية (قوله قبل دخول لا) أى لئلا يلزم تركيب ثلاثة أشياء (قوله أوانصبن) مفعوله محذوف وكذا ارفع ولا تنازع لانّ الناظم لايرى التنازع فى المتقدم (قوله مراعاة لمحل اسم لا) أواتباعا للحركة البنائية (قوله وغير المفرد الخ) وفارق صفة المنادى المضافة حيث يتعين فيها النصب لتعينه لوباشرتها يا وعدم تعينه لوباشرت النعت هنا لا لجواز رفعه عند التكرار (قوله لتعذر موجب البناء) أى مقتضيه وهو التركيب وقوله بالطول غير ظاهر بالنسبة الى غير مايلى لانّ الفاصل لاحظ له فى البناء حتى يكون المانع لبناء المجموع الذى هو منه الطول لانه خبر والخبر لايبنى فى هذا الباب وكان ينبغى أن يزيد أو بالفصل أفاده سم (قوله وكذا يمتنع البناء الخ) هذا مفهوم قول المصنف لمبنى (قوله أوماهر فيها) بالرفع على القطع قيل أو بالعطف على محل لامع اسمها لانّ موضعهما رفع بالابتداء عند سيبويه فى غير البناء أيضا كما تقدم وقد أسلفنا مافيه فتنبه (قوله وقد يتناوله قوله وغير المفرد) أى بان يراد وغير المفرد من نعت أومنعوت وفيه انه يمنعه قوله أوارفع اقصد الا ان يراد برفع المنعوت غير المفرد رفعه على اعمال لاعمل ليس أوالغائها (قوله دون البناء) أى لوجود الفصل بحرف العطف (قوله مثل مروان) اماصفة والخبر محذوف فمثل مرفوع أومنصوب أوخبر فهو مرفوع فقط (قوله بالفتح) أى فتح البناء (قوله فشاذ) وخرجه بعضهم على ان الاصل ولا امرأة فحذفت لا وابقى البناء بحاله على نية لا (قوله حكم البدل الخ) مثله عطف البيان وأما التوكيد فقال الرضى ان كان لفظيا فالاولى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب اه أى وأما المعنوى فلا يجوز تأكيد المنفى المبنى به أى لانه نكرة وألفاظ التوكيد المعنوى معارف وفى تأكيد النكرة بالمعرفة قولان وعلى الجواز يتعين الرفع اذلا تعمل لا فى معرفة فاحفظه وجوّز الاندلسى بناء البدل اذا كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لى قال الرضى وقوله أقرب اذا لم يفصل عن المنفى المبنى لانه لايقصر عن النعت الذى يبنى جوازا بل يربو عليه من حيث كونه المقصود وتعليل امتناع بنائه بانه على نية تكرار العامل فهناك فاصل مقدر يقتضى جوازه لا امتناعه لانّ العامل المقدر هو لا وهى تقتضى الفتح (قوله رجلا) أى منه أى من الاحد فوجد الضمير المشترط فى بدل البعض والنصب اما اتباع للمحل أو للفظ (قوله رجل) بالرفع بدل من محل لامع اسمها

(قوله

قبل دخول لا مثل خمسة عشر نحو لا رجل ظريف فيها (أوانصبن) مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا فيها (أوارفع تعدل) مراعاة لمحل لامع المنعوت نحو لا رجل ظريف فيها (وغير مايلى) منعوته (وغير المفرد) وهو المضاف والمشبه به (لاتبن) لتعذر موجب البناء بالطول (وانصبه) نحو لا رجل فيها ظريفا ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالعا جبلا ظاهر (أوالرفع اقصد) نحو لا رجل فيها ظريف ولا رجل صاحب بر فيها ولا رجل طالع جبلا ظاهر وكذا يمتنع البناء ويجوز الامران الاخران اذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا غلام سفر ماهرا أوماهر فيها وقد يتناوله قوله وغير المفرد (والعطف ان لم تتكرر لا) من معه (احكم له بما للنعت ذى الفصل انتمى) من جواز النصب والرفع دون البناء كقوله فلا أب وابنا مثل مروان وابنه بنصب ابن ويجوز رفعه ويمتنع بناؤه على الفتح وأما ماحكاه الاخفش من نحو لا رجل وامرأة بالفتح فشاذ وماذكره فى معطوف يصلح لعمل لا فان لم يصلح تعين رفعه نحو لا رجل وهند فيها (تنبيه) حكم البدل الصالح لعمل لا حكم النعت المفصول نحو لا أحد رجلا وامرأة فيها ولا أحد رجل وامرأة فيها

(قوله تعين الرفع) أى على الابدال من محل لامع اسمها فالعامل فيه الابتداء (قوله نحو لا أحد زيد) منه بدلا البعض والاشتمال المضافان الى ضمير المبدل منه فان لم يضافا الى ضميره بل جرّ ضميره بعدهما بالحرف كالمثال الصالح (قوله هذه) الاولى حذفه لشمول الاعطاء للعاملة عمل ليس أيضا (قوله مع همزة استفهام) هذا باعتبار ماكان وهى الآن همزة توبيخ وانكار كذا فى الشيخ يحيى والرودانى وكلا منهما بالنسبة لغير صورة الاستفهام عن النفى واستعمال الهمزة فى غير الاستفهام الحقيقى مجاز كما سنوضحه فى باب العطف (قوله من الاحكام) كالاعمال عمل ان وجواز الالغاء اذا تكررت وجواز رفع المعطوف ونصبه بلا تكرار لا وجواز تثليث النعت والمعطوف بعد لا الثانية بالشروط السابقة (قوله وأكثر مايكون ذلك) أى الاعطاء المذكور (قوله التوبيخ) أى على الفعل الماضى والانكار أى على الحال ويصح جعل كليهما على كليهما والمراد بالانكار عده منكرا قبيحا لا الجحد والنفى (قوله ألا اطعان) أى موجود وألا فرسان أى موجودون على رواية من نصب عادية نعتا لفرسان اما على رواية من رفعها فهى خبر لا الثانية والفرسان بضم الفاء جمع فارس وعادية يروى بالعين المهملة من العدو وهو الاسراع السير أو العدوان وهو الظلم كناية عن القوة والشجاعة وبالمعجمة من الغدو ضد الرواح وقوله الا تجشؤكم أى التنفس من كثرة الاكل والاستثناء منقطع والتنور مايخبز فيه من شرح شواهد المغنى للسيوطى مع زيادة (قوله الا ارعواء) أى انكفاف والشيبة الشباب وهو لغة حداثة السن وعند الاطباء كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية قوية قالوا وهو سن الوقوف ويكون من نحو ثلاثين الى نحو خمس وثلاثين أو أربعين سنة والمشيب قبل الشيب وقيل دخول الرجل فى حد الشيب والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن شمنى مع زيادة قال الدمامينى وآذنت ان كان حالا على تقدير قد فلا اشكال أو عطفا على الصلة فارتباط الصلة المعطوفة بعود الضمير منها على الشيبة المضافة الى ضمير الموصول مع انه يمكن جعل الصلة مجموع الجملتين فيكفى ضمير شيبته فى الربط لانّ مجموعهما حينئذ كجملة واحدة اه باختصار (قوله ويقل ذلك) أى الاعطاء المذكور وقوله عن النفى متعلق باستفهام وتجرده خلوه من التوبيخ والانكار وقرر البعض العبارة بما لاينبغى فاحذره (قوله لسلمى) هى زوجته وقوله الذى لاقاه أمثالى يعنى الموت وام تحتمل الاتصال فيكون المطلوب بها وبالهمزة التعيين والانقطاع فتكون اضرابا عن الاستفهام عن عدم الصبر الى الاستفهام عن الصبر

فان لم يصلح له تعين الرفع نحو لا أحد زيد وعمرو فيها (وأعط لا) هذه (مع همزة استفهام ما تستحق) من الاحكام (دون الاستفهام) على ماسبق بيانه وأكثر مايكون ذلك اذا قصد بالاستفهام معها التوبيخ والانكار كقوله ألا اطعان ألا فرسان عادية الا تجشؤكم حول التنانير

وقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم

ويقل ذلك اذا كان مجرد استفهام عن النفى حتى توهم الشلوبين انه غير واقع كقوله ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد اذا ألاقى الذى لاقاه أمثالى

دماميني (قوله اما اذا قصد بالاستفهام) أى مع لا اذ المجموع هو الدال على التمنى على المذهبين الآتيين وقوله بالاستفهام أى بالهمزة التى للاستفهام باعتبار ما كان والا فالآن قد انسلخ عنها الاستفهام كما انسلخ النفى عن لا أفاده الرودانى (قوله فبرأب) أى يصلح منصوب فى جواب التمنى أثأت أخربت (قوله بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) أى لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدمامينى كما ان أتمنى كذلك اذ لا خبر للفعل وبحث فيه الرودانى بان كونها بمنزلة أتمنى ان أوجب أن لا يكون لها خبر اوجب أيضا أن لا يكون لها اسم فان أتمنى كما لا خبر له لا اسم له وذلك باطل قال والحق انهما ان أرادا بانه لا خبر لها انه يحذف ولا يذكر فسلم والا فتسليط التمنى على مجرد الاسم دون معنى فيه لا يعقل والمعقول انما هو تمنى المعنى فى الاسم فيلزم كون ذلك المعنى خبرا اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك أتمنى ماء حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج الى خبر فلا يرد قوله والا فتسليط الخ والحاصل ان ألا ماء كلام تام حملا على معناه وهو أتمنى ماء كما قاله الدمامينى والاسم هنا بمنزلة المفعول به وأتمنى له مفعول به فلا يرد قوله ان أوجب كونها بمنزلة أتمنى الخ (قوله وخالفهما المازنى والمبرد) فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا بالبيت لان مستطاع اما خبر للا أو صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا مع اسمها والخبر على هذا محذوف أى راجع وعلى كل فرجوعه نائب فاعل مستطاع ولما كان يبطل المذهب الاول قال فى الهمع والفرق بين المذهبين من جهة المعنى ان التمنى واقع على الاسم على الاول وعلى الخبر على الثانى (قوله ولا حجة لهما) أى للمازنى والمبرد (قوله خبرا) أى حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها وقوله أو صفة أى حتى يمنع قولهما لا تجوز مراعاة محلها مع اسمها ففى كلامه لف ونشر مرتب (قوله ورجوعه) أى على الوجهين فاعلا أى نائب فاعل (قوله والجملة صفة ثانية) أى فى محل نصب اتباعا لمحل اسم لا المفرد أو للفظه لمشابهة حركته البنائية حركة الاعراب فى عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكأنها عاملة لها قاله الشمنى وماذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضى فى المنادى ان الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وحينئذ فلو كان من الموصوف بالجملة لوجب نصبه الا أن يخرج على ما أجازه المصنف من ترك تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه اه سم أو يقال هو من وصف المبنى لا من نعت الموصوف فيكون الوصف متأخرا عن البناء كما يقال فى صورة النداء من وصف المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال وارد على كلام المازنى والمبرد أيضا لان جملة ولى صفة لعمر كما نبه عليه الشارح بقوله صفة ثانية

اما اذا قصد بالاستفهام التمنى وهو كثير
كقوله
ألا عمر ولى مستطاع رجوعه
فيرأب ما أثأت يد الغفلات
فعند الخليل وسيبويه ان ألا هذه بمنزلة أتمنى فلا خبر لها وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت وخالفهما المازنى والمبرد ولا حجة لهما فى البيت اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا أو صفة ورجوعه فاعلا بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة صفة ثانية ولا خبر هنالك

وسياتى

وسياتى فى باب النداء جواز جعل نحو يا حليما لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه بالمضاف هذا وبحث الرودانى فى كون مستطاع رجوعه صفة ثانية بانه مكابرة مقتضى العقل اذ لا يشك عاقل تأمل فى ان المتمنى انما هو استطاعة رجوع عمر ولى فيكون مستطاع خبرا ولا يعقل ان المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه (قوله بمجرد التنبيه) أى فتدل على تحقق ما بعدها وتقويه لتركبها فى الاصل من همزة الانكار الابطالى ولا النافية ونفى النفى يستلزم الثبوت فهو كدعوى الشئ ببينة كذا فى المغنى والدمامينى عليه قال الشمنى قال التفتازانى لكن بعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل الا ان زيدا قائم وكذا الكلام فى اما والاكثر على انهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما اه (قوله الا يوم بأتيهم) مثال لدخولها على الفعلية لان ألا داخلة فى الحقيقة على ليس (قوله وللعرض) أى الطلب برفق والتحضيض أى الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر المرتب (قوله فتختص بالفعلية) أى ولو تقديرا كما فى البيت ويشترط فى الجملة أن تكون خبرية فعلها مضارع أو مؤول به كما سيأتى (قوله الا رجلا الخ) بعده

واعطها الا تاوة ان رضيت * ترجل لمتى وتقم بيتى

قال الازهرى هما لاعرابى أراد ان يتزوج امرأة بمتعة ورجلا منصوب بمحذوف أى ألا ترونى رجلا أو هو منصوب بما يفسره جزاه قاله البعض تبعا لغيره وفيه ان نصبه بما يفسره جزاه يخرج ألا عن كونها للعرض أو للتحضيض لكون الفعل انشائيا فلا يطلب ويصيرها استفتاحية فلا يكون البيت شاهد المدعى الشارح ثم رأيته فى الدمامينى على المغنى ثم رأيت صاحب المغنى اعترض أيضا جعله من الاشتغال بان طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له فالحمل عليه أولى وبان شرط منصوب الاشتغال ان يقبل الرفع بالابتداء ورجلا نكرة وأجيب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله يدل على محصلة تبيت وباستلزامه الفصل بين الموصوف وصفته بالجملة المفسرة وأجيب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وبقى وجه ثالث وهو قول يونس الا للتمنى ونون الاسم ضرورة ويروى بالجر على تقدير من وبالرفع على الابتداء والمحصلة المرأة التى تحصل تراب المعدن واختارها لتكون عونا له على استخراج الذهب من تراب معدنه وقوله تبيت بفتح التاء من بات يفعل كذا اذا فعله ليلا واسمه الضمير الذى فيه وخبره قوله فى البيت الثانى ترجل لمتى الخ وقيل بضم التاء من أبات أى تبيتنى عندها وقيل معناه تكون لى بيتا أى امرأة بنكاح وقوله ترجل لمتى أى تسرح شعر رأسى واللمة بكسر اللام هى فى الاصل الشعر الذى يجاوز شحمة

(تنبيه) تاتى ألا لمجرد التنبيه وهى الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وللعرض والتحضيض فتختصان بالفعلية نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم ألا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم
وقوله
ألا رجلا جزاه الله خيرا
يدل على محصلة تبيت

وليست الاولى مركبة على الاظهر وفى الاخيرتين خلاف وكلامه فى الكافية يشعر بالتركيب (وشاع فى ذا الباب اسقاط الخبر) جوازا عند الحجازيين ولزوما عند التميميين والطائيين (اذا المراد مع سقوطه ظهر) بقرينة نحو ولو ترى اذ فزعوا فلا فوت قالوا لا ضير فان خفى المراد وجب ذكره عند الجميع ولا فرق بين الظرف وغيره قال حاتم

ورد جازرهم حرفا مصرمة
ولا كريم من الولدان مصبوح

(تنبيه) ندر فى هذا الباب حذف الاسم وابقاء الخبر من ذلك قولهم لا عليك يريدون لا بأس عليك اهـ (خاتمة) اذا اتصل بلا الخبر أو نعت أو حال وجب تكرارها نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون توقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وجاء زيد لا خائفا ولا آسفا وأما قوله

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
حياتك لا نفع وموتك فاجع

وقوله

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت
ركائبها ان لا الينا رجوعها

وقوله

قهرت العدا لا مستعينا بعصبة
ولكن بأنواع الخدائع والمكر

فضرورة والله أعلم

(ظن واخواتها)

الاذن فاذا بلغ المنكبين فهو جمة بضم الجيم وقوله وتقتم بيتى بضم القاف أى تكنسه والاتاوة بكسرة الهمزة وبالفوقية الخراج كما قاله العينى ولعل المراد به هنا المهر (قوله وليست الاولى) أى الاستفتاحية مركبة أى من همزة الاستفهام ولا النافية (قوله على الاظهر) أى من الخلاف بدليل تعبير التصريح بالاصح فما يوهمه قوله وفى الاخيرتين خلاف من انه لا خلاف فى تركيب الاولى غير مراد ولعل وجه صنيعه انه لم يظهر له ترجيح فى الاخيرتين بخلاف الاولى لكن فى التصريح ان الاصح البساطة فى الثلاث (قوله يشعر بالتركيب) الا انهما انسلخا عن المعنى الاصلى (قوله اسقاط الخبر) ومنه لا سيما ولا اله الا الله فلفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن فى الخبر المحذوف وهو موجود لا خبر لا لوجوب تنكيره ولان خبرها خبر فى الاصل لاسمها ولا يصح أن يكون لفظ الجلالة خبر اله لتعريفه وتنكيرا له ولما قال ابن الحاجب من ان المستثنى من مذكور لا يكون خبرا عن المستثنى منه لانه لم يذكر الا لبيان ما قصد بالمستثنى منه واحترز بقوله من مذكور من نحو وما محمد الا رسول وقيل بدل من محل لا مع اسمها وقيل من محل اسمها قبل دخولها وسنتكلم على القولين فى الاستثناء فان قلت البدل هو المقصود بالنسبة وهى بالنظر الى المبدل منه سلبية فيفيد التركيب ضد المطلوب قلت النسبة انما وقعت للبدل بعد نقض النفى بالا فالبدل هو المقصود بالنفى المعتبر فى المبدل منه لكن بعد نقضه ونفى النفى اثبات أفاده الدمامينى (قوله اذا المراد) باذا الشرطية أو اذ التعليلية والشرط أولى لايهام التعليل ظهور المراد فى كل تركيب وقعت فيه لا وليس كذلك (قوله فلا فوت) أى لهم بدليل وأخذوا من مكان قريب قالوا لا ضير أى علينا بدليل وانا الى ربنا المنقلبون (قوله قال حاتم) نوزع فى نسبته الى حاتم والحرف الناقة المهزولة وقيل المسنة والمصرمة بفتح الراء المشددة التى يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون أقوى لها والولدان جمع وليد من صبى وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته أى سقيته الصبوح وهو الشراب صباحا وقد لفق الشارح بعجز بيت الى صدر بيت آخر كما بينه العينى (قوله ندر فى هذا الباب الخ) كما ندر حذفهما معا فى قولك لا فى جواب القائل أعلى بأس (قوله اذا اتصل بلا الخبر الخ) وتكون حينئذ مهملة (قوله وجب تكرارها) ما لم يكن الخبر أو النعت أو الحال جملة فعلية نحو زيد لا يقوم ومررت برجل لا يكرم أخاه وجاء زيد لا يركب فرسا (قوله لا نفع) أى لا نافعة ويحتمل انها عاملة عمل ليس والخبر محذوف أى لا نفع فيها فلا شاهد فيه

(ظن واخواتها)

مادخلت

هذه الافعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدا والخبر فتنصبهما مفعولين وهى على نوعين افعال قلوب

مادخلت عليه كان تدخل عليه هذه الافعال وما لا فلا الا المبتدا الذى هو اسم استفهام أو مضاف اليه فان هذه الافعال تدخل عليه ويقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل ولا تدخل عليه كان لان اسمها لا يقدم عليها وأما الخبر فيجوز أن يكون اسم استفهام أو مضافا اليه فى البابين اذ لا مانع من تقديمه فيهما نحو أين كنت وأين ظننت عمرا قاله سم (قوله تدخل بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد ان الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدا والخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل قاله يس (قوله على المبتدا والخبر) يشكل عليه حسبت ان زيدا قائم وان يقوم زيد كلاهما على مذهب سيبويه انه لا حذف فى الكلام لا على مذهب المبرد ان الخبر محذوف أى ثابتا أو مستقرا وحسبت زيدا عمرا وافعال التصيير كصيرت الطين خزفا وأجيب عن الجميع بانه ليس فى العبارة أن هذه الافعال لا تدخل الا على المبتدا والخبر وعن الاخيرين بأن أصل المفعولين فيهما المبتدا والخبر لكن الاخبار فى ثانيهما باعتبار الاول وفى أولهما باعتبار اعتقاد ان المسمين بالاسم واحد كذا قال البعض وفيه ان القائل ظننت زيدا عمرا ربما اعتقد التغاير كما هو الواقع ولكن اعتقد ان المرئى له عمرو وهو فى الواقع زيد فينبغى التعبير بما يصدق باعتقاد الاتحاد واعتقاد التغاير كأن يقال باعتبار اعتقاد ان زيدا هو عمرو أى انهما متحدان أو ان المرئى الذى هو زيد فى الواقع عمرو (قوله وهى على نوعين) جعل الاخفش من هذا الباب سمع المتعلقة بعين المخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع نحو سمعت كلاما ووافقه على ذلك الفارسى وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبى الربيع وابن مالك واحتجوا بانها لما دخلت على غير مسموع أتى بمفعول ثان يدل على المسموع كما ان ظن لما دخلت على غير مظنون أتى بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تتعدى سمعت الا الى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذاك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده فى موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أى سمعت صوت زيد فى حال كونه يتكلم وهذه الحال مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بانها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تتعدى الى مفعول واحد وبانها لو تعدت الى اثنين لكانت اما من باب اعطى أو من باب ظن ويبطل الاول كون الثانى فعلا والفعل لا يكون فى موضع الثانى من باب اعطى ويبطل الثانى انها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء اهـ همع وللاخفش ومن وافقه اختيار الثانى ودفع هذا الابطال بان من باب ظن ما لا يجوز الغاؤه كهب وتعلم وأفعال التصيير كما يأتى

فلذلك جمع مثل ماذكر فتدبر (قوله اقسام معانيها) أى التضمنية (قوله جزأى ابتدا) أى جزأى جملة ذات ابتداء وعبارته توهم جواز كون المفعول الثانى جملة انشائية وليس كذلك ولهذا قال فى تسهيله ولهما أى للمفعولين من التقديم والتأخير ماالهما مجردين أى عن هذه الافعال ولثانيهما من الاقسام والاحوال مالخبر كان اه قال الدماميني فمن الاحوال انه لا يكون جملة طلبية ولهذا قال مالخبر كان ولم يقل مالخبر المبتدا وأما قول أبى الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فعلى اضمار القول أى وجدت الناس مقولا فى حق كل واحد منهم اخبر تقله كما أول قول الشاعر وكونى بالمكارم ذكرينى بانه خبر معنى أى تذكرينى (قوله رأى بمعنى علم الخ) يستثنى منه أرى المبنى للمفعول فانه استعمل بمعنى أظن ولم يستعمل بمعنى أعلم وان استعمل فى الاكثر أريت بمعنى أعلمت نقله اللقانى عن الرضى (قوله يرونه) أى يظنون البعث ممتنعا ونعلمه واقعا لان العرب تستعمل البعد فى الانتفاء والقرب فى الحصول قال الشيخ يحيى لا يخفى انهم جازمون بالبعد فحمله على الظن مشكل الا ان يحمل الظن على مايشمل الاعتقاد الجازم المخالف للواقع (قوله أو من الرأى) بمعنى الاعتقاد الناشئ عن اجتهاد يقال رأى أبو حنيفة حل كذا أى اعتقد حله فيتعدى الى واحد ولا يرد رأى أبو حنيفة كذا حلالا لجواز أن يكون بمعنى ظن أو علم لكن صرح بعضهم كما فى الدماميني بان رأى الاعتقادية متعدية الى اثنين وقال الرضى لادلالة فى قولك رأى أبو حنيفة حل كذا على ان رأى التى من الرأى متعدية الى واحد دائما لجواز ان تتعدى تارة الى مفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثانى هذين المفعولين مضافا الى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية لاثنين هذا الاستعمال اه وهذا صريح فى جواز استعمال أفعال هذا الباب متعدية الى واحد هو مصدر ثانى الجزأين مضافا الى أولهما من غير تقدير مفعول ثان لان هذا المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليجز الاقتصار عليه فى العبارة وفى الدماميني مايخالف ذلك وعلله بان المضاف اليه غير مقصود لذاته بل لغيره وهذه الافعال مستدعية فى المعنى لشيئين ينعقد منهما المعنى المراد فشرطوا استقلال كل منهما بنفسه فلا يكون أحدهما كالتتمة للآخر وهو قابل للبحث وماقدمناه عن الرضى أوجه فتأمل (قوله أصاب رئته) بالهمز عضو ذو شعبتين فى القلب (قوله اخالك) بكسر الهمزة على غير قياس وقد تفتح وذا هوى مفعوله الثانى تغضض الطرف أى تكفه بـومك أى يكافك والضمير

سميت بذلك اقسام معانيها بالقلب وافعال تصيير وقد أشار الى الاول بقوله (انصب بفعل القلب جزأى ابتدا) بمعنى المبتدا والخبر (أعنى) بفعل القلب (رأى) بمعنى علم وهو الكثير كقوله

رأيت الله أكبر كل شئ
محاولة وأكثرهم جنودا

وبمعنى ظن وهو قليل وقد اجتمعا فى قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا أى يظنونه ونعلمه فان كانت بصرية أو من الرأى أو بمعنى أصاب رئته تعدت الى واحد وأما الحلمية فستأتى و (خال) بمعنى ظن كقوله

اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى
يسومك مالا يستطاع من الوجد

وبمعنى علم وهو قليل

كقوله

دعانى الغوانى عمهن وخلتنى * لى اسم فلا أدعى به وهو أول

فان كانت بمعنى تكبر او ظلع فهى لازمة و (علمت) بمعنى تيقنت كقوله

علمتك الباذل المعروف فانبعثت * اليك بى واجفات الشوق والامل

وقوله علمتك منانا فلست بآمل ندالذ ولو ظمآن غرثان عاريا وبمعنى ظننت وهو قليل نحو فان علمتموهن مؤمنات فان كانت من قولهم علم الرجل اذا انشقت شفته العليا فهو أعلم فهى لازمة

المستتر للهوى (قوله دعانى) أى سمانى الغوانى جمع غانية وهى المرأة المستغنية بجمالها عن الحلى والحلل وخلتنى الياء مفعول أول وجملة لى اسم مفعوله الثانى وقوله فلا أدعى يظهر انه على تقدير همزة الاستفهام الانكارى أى أفلا أدعى به وهو أول اسم لى وجملة وهو أول حال وقد عمل خال هنا فى ضميرين لشئ واحد وهو خاص بأفعال القلوب فلا يقال ضربتنى كما سنبسطه (قوله أو ظلع) من باب نفع كما فى المصباح أى عرج (قوله منانا) أى معددا للنعم والندى الجود والغرثان بفتح الغين المعجمة فسكون الراء بعدها ثاء مثلثة الجائع (قوله المعروف) بالنصب مفعول الباذل أو الجر باضافة الباذل اليه فانبعثت أى انطلقت واجفات الشوق أى دواعيه وأسبابه (قوله علم الرجل) بالفتح فالكسر وأما علمه بفتحتين فتعدى الى واحد بمعنى شق شفته العليا كذا فى القاموس (قوله شفته العليا) اما مشقوق السفلى فافلح (قوله ومصدرها الوجود) وقيل الوجدان (قوله ومصدرها الوجدان) بكسر الواو كما فى القاموس قيل والوجود أيضا (قوله فهى لازمة) ومصدر الاولى وجد بتثليث الواو ومصدر الثانية وجد بفتحها ومصدر الثالثة موجدة اه سم أى بفتح الميم وكسر الجيم (قوله ان شبت) بفتح الشين وضمها كما فى القاموس أى اتقدت صاليا هو اسم فاعل من صلى النار كرضى قاسى حرها فعردت بالعين المهملة فالراء المشددة أى انهزمت (قوله وظنوا انهم ملاقوا ربهم) التلاوة الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم ولعله لم يرد نظم القرآن (قوله ثاقلا) أى ميتا (قوله وفى مضارعها الفتح الخ) بخلاف التى بمعنى عد فهى بفتح السين ومضارعها بالضم ومصدرها حسب بالفتح وحسبان بالضم والكسر وحساب وحسبة وحسابة بكسرهن كذا فى القاموس فقول البعض ومصدرها الحسبان فيه قصور (قوله والمحسبة والمحسبة) أى بفتح السين وكسرها (قوله مع عد) حال من مفعول أعنى (قوله يدب) بكسر الدال أى يمشى متمهلا (قوله ومصدرها الزعم) بتثليث الزاى كما فى القاموس (قوله قال السيرافى الخ) ساق كلام السيرافى دليلا لقوله للرجحان لكن قد يقال الاعتقاد هو الحكم الجازم فالدليل مناف للمدلول الا ان يجاب بان المراد بالاعتقاد الظن كهو فى قول المصنف وجعل اللذ كاعتقد أو بالرجحان ماعدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل المسمى اعتقادا وساق كلام الجرجانى وكلام ابن الانبارى ليقابل بكل منهما القول الاول اما مقابلته بكلام الجرجانى فلاشتراط الجرجانى فى الزعم العلم المستلزم للصحة والجزم والدليل وأما مقابلته بكلام ابن الانبارى

وأما التى بمعنى عرف فستأتى و (وجدا) بمعنى علم نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجود فان كانت بمعنى أصاب تعدت الى واحد ومصدرها الوجدان وان كانت بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فهى لازمة و (ظن) بمعنى الرجحان كقوله

ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا
فعردت فيمن كان عنها معردا

وبمعنى اليقين وهو قليل نحو وظنوا انهم ملاقوا ربهم وأما التى بمعنى اتهم فستأتى و (حسبت) بمعنى ظننت كقوله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف وتحسبهم ايقاظا وهم رقود وبمعنى تيقنت وهو قليل كقوله

حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحا اذا ما المرء أصبح ثاقلا

وفى مضارعها الفتح فتح السين وهو القياس وكسرها وهو الاكثر فى الاستعمال ومصدرها الحسبان بكسر الحاء والمحسبة والمحسبة فان كانت بمعنى صار أحسب أى ذا شقرة أو حمرة وبياض كالبرص فهى لازمة (وزعمت مع عد) بمعنى الرجحان فالاول كقوله

زعمتنى شيخا ولست بشيخ
انما الشيخ من يدب دبيبا

ومصدرها الزعم قال السيرافى هو قول مقرون باعتقاد صح أم لا وقال الجرجانى هو قول مع علم وقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول من غير صحة ويقوى هذا قولهم زعم مطية الكذب أى هذه اللفظة مركب الكذب

فان كانت بمعنى تكفل أو رأس تعدت
لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف وان كانت
بمعنى يمن أو هزل فهى لازمة (تنبيه)
الاكثر تعدى زعم الى ان وصلتها نحو زعم
الذين كفروا ان لن يبعثوا وقوله
وقد زعمت انى تغيرت بعدها
ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
والثانى كقوله
فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى
ولكنما المولى شريكك فى العدم
فان كانت بمعنى حسب تعدت لواحد
و(حجا) بمعنى ظن كقوله
قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى ألمت بنا يوما ملمات
فان كانت بمعنى غلب فى المحاجاة أو قصد
أو ردّ تعدت الى واحد وان كانت بمعنى أقام
أو بخل فهى لازمة و(درى) بمعنى علم كقوله
دريت الوفى العهد يا عرو فاغتبط
فان اغتباطا بالوفاء حميد
والاكثر فيه ان يتعدى الى واحد بالباء
تقول دريت بكذا

فلا شتراط ابن الانبارى عدم الصحة واطلاقه القول عن قيد اقترانه بالاعتقاد فعلم ان بين القول الاول وقول الجرجانى التباين بناء على ان المراد بالاعتقاد فى الاول الظن أو بالرجحان ما قابل اليقين كما مر وان بين الاول وقول ابن الانبارى العموم والخصوص من وجه نعم ان حمل كلام ابن الانبارى على ان الزعم يستعمل فى القول من غير صحة غالبا كما فى كلام كثير فلا ينافى انه قد يستعمل فى القول الصحيح كما فى قول أبى طالب يخاطبه صلى الله عليه وسلم

ودعوتنى وزعمت انك ناصح * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا

كان بينه وبين كلام السيرافى العموم والخصوص المطلق وأما بين قول الجرجانى وقول ابن الانبارى فالتباين لاشتراط الصحة فى أولهما الا ان المعلوم لابد أن يكون صحيحا كما عرفت واشتراط عدمها فى ثانيهما على ما مر والمراد الصحة وعدمها فى الواقع وان خالفه الاعتقاد وتقرير البعض كلام الشارح على غير هذا الوجه ناشئ عن عدم التأمل (قوله فان كانت بمعنى تكفل الخ) عبارة الهمع فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد والمصدر الزعامة أو بمعنى رأس تعدت تارة الى واحد واخرى بحرف الجر اه وفى القاموس الزعيم الكفيل وقد زعم به زعما وزعامة ثم قال والزعامة الشرف والرياسة (قوله وتارة بالحرف) أى الباء فى الاولى وعلى فى الثانية (قوله هزل) هو بمعنى أصابه الهزال مما لزم البناء للمجهول وأما هزل المبنى للفاعل فضد الجد كما فى الصحاح (قوله الى ان) أى المشددة والمخففة منها بدليل الامثلة وكزعم فى أكثرية التعدى الى ان وصلتها تعلم كما سيذكره الشارح وبعكسهما هب فان تعديه الى ان وصلتها قليل حتى منعه الجوهرى والحريرى كذا فى المغنى والدمامينى (قوله والثانى) أى عد (قوله المولى) أى الصاحب مفعول أول وشريكك مفعول ثان أى مخالطك فى حال الغنى والعدم كفقل الفقر (قوله بمعنى حسب) أى بفتح السين (قوله ثقة) بالنصب صفة أخا فمعنى ثقة موثوقا به أو الخفض باضافته اليه فمعنى ثقة وثوق والملمات الحوادث النازلة بالشخص (قوله فى المحاجاة) فى القاموس حاجيته محاجاة وحجاية فحجوته فاطنته فغلبته (قوله أو ردّ) أى أوساق أو حفظ أو كتم كما فى التسهيل (قوله دريت) التاء المفتوحة كما فى شرح التوضيح للشارح نائب فاعل وهو المفعول الاول والوفى مفعول ثان مضافا للعهد أو ناصب له أو رافع له والنصب أرجحها والرفع أضعفها وعرو منادى مرخم عروة فاغتبط أى دم على الاغتباط وهو تمنى مثل حال المغبوط من غيران يزول عنه (قوله والاكثر فيه الخ) عطف على مقدر أى هذا الاستعمال قليل والاكثر الخ أى الكثير اذ لا كثرة

فان دخلت عليه همزة النقل تعدى الى واحد بنفسه والى اخر بالباء نحو فل لو شاء الله ما تلوته عليكم ولا ادراكم به وتكون بمعنى ختل أى خدع فتتعدى لواحد نحو دريت الصيد أى ختلته (وجعل اللذ كاعتقد) فى المعنى نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا فان كانت بمعنى أوجد أو أوجب تعدت الى واحد نحو وجعل الظلمات والنور وتقول جعلت للعامل كذا والتى بمعنى انشأ قد مضى الكلام عليها فى بابها وأما التى بمعنى صير فستأتى (وهب) بلفظ الامر بمعنى ظن كقوله
فقلت أجرنى أبا خالد
والا فهبنى امرأ هالكا
أى اعتقدنى و(تعلم) بمعنى اعلم كقوله
تعلم شفاء النفس قهر عدوها
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر
والكثير المشهور استعمالها فى ان وصلتها كقوله
فقلت تعلم ان للصيد غرة
والا تضيعها فانك قاتله
وقوله
تعلم رسول الله انك مدركى
وفى حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس بأعور أى اعلموا فان كانت بمعنى تعلم الحساب ونحوه تعدت لواحد فقد بان لك ان أفعال القلوب المذكورة على أربعة أنواع * الاول ما يفيد فى الخبر يقينا وهو ثلاثة وجد وتعلم ودرى * والثانى ما يفيد فيه رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وزعم وهب * والثالث ما يرد للامرين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم * والرابع ما يرد لهما والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وخال وحسب (تنبيه) انما قال أعنى رأى الى اخره ايذانا بان أفعال القلوب ليست كلها تنصب مفعولين اذ منها ما لا ينصب الا مفعولا واحدا نحو عرف وفهم ومنها اللازم نحو جبن وحزن وهذا شروع فى النوع الثانى من أفعال الباب وهى أفعال التصيير (والتى كصيرا) من الافعال فى الدلالة على التحويل نحو جعل واتخذ وتخذ

فى الاستعمال الاول (قوله فان دخلت عليه همزة النقل الخ) محله اذا لم يدخل على الفعل استفهام فان دخل عليه تعدى الى ثلاثة مفاعيل نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة بعدها سدت مسد المفعولين قاله شيخ الاسلام ولا يبعد عندى منع التقييد وجعل الجملة سادة مسد الثانى المتعدى اليه بالحرف لما فى الهمع والمغنى انها تسد مسد المفعول المتعدى اليه بالحرف فتكون فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت أهذا صحيح أم لا (قوله كاعتقد) أى ظن كما يدل عليه عد الشارح وغيره له مما يدل على الرجحان كما سيأتى الا أن يراد بالرجحان ما عدا اليقين فيشمل الجزم لا عن دليل كما قد يراد بالظن ذلك كما فى الاطول ثم قضية المتن ان اعتقد يتعدى الى اثنين وقد نقل فى الهمع عن السكاكى زيادة أفعال منها اعتقد وتوهم (قوله وجعلوا الملائكة) قال الناظم فى شرح الكافية أى اعتقدوا وقال ابن الناظم أى ظنوا وقال الزمخشرى أى صيروا كذا فى شرح الغزى فالتمثيل بالاية مبنى على غير ما ذكره الزمخشرى (قوله تعدت الى واحد) أى بنفسها فلا ينافى ان جعل بمعنى أوجب يتعدى الى ثان بحرف الجر كما فى المثال (قوله بمعنى ظن) احترازعن هب أمرا من الهبة وهب أمرا من الهيبة (قوله أى اعتقدنى) بمعنى ظننى كما عبر به فى الهمع أو أراد بالظن فى قوله سابقا بمعنى ظن ما قابل اليقين فلا منافاة فى كلامه (قوله غرة) أى غفلة وقوله والا تضيعها أى هذه الوصية فانك قاتله أى مدركه ومصيبه (قوله بمعنى تعلم الحساب) أى حصل علمه فى المستقبل بتعاطى أسبابه بخلاف التى بمعنى اعلم فهى أمر بتحصيل العلم فى الحال بما يذكر من المتعلق بالالتفات الى سماع المتكلم فحصل الفرق واندفع الاعتراض بان معنى اعلم موجود فى نحو تعلم الحساب لانه أمر بالعلم فأى فرق أفاده سم (قوله فى الخبر) أى فى ثبوته للمخبر عنه سم (قوله كصير) تضعيف صار أخت كان وربما أتى بالهمزة بدل التضعيف فقيل أصار كما فى التسهيل وأما صير بمعنى نقل تضعيف صار اللازم بمعنى انتقل فليست من أفعال هذا الباب (قوله نحو جعل الخ) انما قال نحو لادخال ما زاده كثير من حذاق النحاة كما فى الغزى وهو ضرب العامل فى المثل نحو ضرب الله مثلا قرية واضرب لهم مثلا أصحاب القرية لكن الذى اختاره المصنف فى تسهيله عدم عده من أفعال هذا الباب وعليه فهو بمعنى ذكر متعد لواحد والمنصوب الاخر بيان أو بدل وما زاده بعضهم من نبذ فى نحو نبذ فريق من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله مفعول أول ووراء مفعول ثان ولا يصح أن يكون

ظرفا لنبذ لان الظرف لابد أن يكون حاويا الفاعل العامل فيه وذلك متعذر هنا
كذا نقله غير واحد كالبعض عن ابن هشام وأقره وهو يقتضى ان ما كان بمعنى
نبذ كرمى وطرح مثلها فى ذلك وان الظرفية للعامل لا تصح فى نحو خلفت زيدا وراءى
وأجلست عمرا امامى وهو بعيد جدا ثم رأيت الفاضل الرودانى قال ينبغى ان
لايشك فى بطلان هذه الدعوى اذ لاشك فى صحة أبصرت الهلال فى السماء وبين
السحاب مع عدم احتواء الظرف على الفاعل فالحق ان الظرف تارة يحوى الفاعل
كدعوت الله فى المسجد وتارة يحوى المفعول كالذى مر وتارة يحويهما معا
كضربت زيدا فى السوق فلا نسلم الحاق نبذ بأفعال التصيير (قوله ووهب) وهو
بهذا المعنى لازم المضى (قوله فصيروا مثل كعصف مأكول) هو مجزو بيت
من السريع الموقوف فلام مأكول ساكنة وكاف كعصف قيل زائدة ومثل مضاف
الى عصف وفيه قطع الجار عن العمل بلا كاف فالاولى انها اسم بمعنى مثل تأكيد
لمثل الاولى أو مضافة الى عصف ومضاف اليها مثل وأجيب كما فى الرودانى بانه نظير
لا أبالك حيث جر الضمير بالمضاف وزيدت اللام عند الجمهور والعصف زرع أكل
حبه وبقى تبنه وقيل ورق الزرع (قوله غراز) بضم الغين المعجمة وفتح الراء ثم
زاى اسم واد ومنع من الصرف لقصد البقعة اثرهم أى عقب رحيلهم ودليلا
بالدال المهملة (قوله فداك) بالمد والقصر وقد يفتح المقصور كذا فى القاموس
(قوله فرد) الضمير يرجع الى الحدثان فى البيت قبله وهو قوله

رمى الحدثان نسوة آل حرب * بمقدار سمدن له سمودا

والحدثان بالكسر كما فى القاموس وحدثان الامر ابتداؤه وحدثان الدهر كما هنا
تجدد مصائبه وفى العينى ما يقتضى انه محرك مثنى لانه فسره بالليل والنهار وعليه
فالضمير فى فرد للمقدار وسمدن بفتح الميم كما يستفاد من القاموس أى حزن وقال
العينى بالبناء للمفعول ثم قال والسامد الساكت والحزين الخاشع اه ففى كلامه
تناف لان فاعلا انما يصاغ من المبنى للفاعل (قوله وخص بالتعليق الخ) المناسب
لما قبله من قوله والتى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا أن يكون خص فعل أمر
ولما بعده من قوله والامر هب قد ألزما أن يكون خص ماضيا مبنيا للمجهول ويرجح
الاول قوله اجعل كل ماله زكن وقوله وانو ضمير الشان وقوله وجوز الالغاء
وقوله والتزم التعليق بناء على ان الرواية فى هذين بصيغة الامر كما هو المشهور ثم
التخصيص اضافى أى بالنسبة لهب وما بعده فلا يرد جريان التعليق فى نحو فكر
وأبصر او التخصيص بالنظر الى مجموع الالغاء والتعليق والباء داخلة على المقصور

وهب وتركت وردت (أيضا بها انصب) بعد ان
تستوفى فاعلها (مبتدا وخبرا) نحو فصيروا
مثل كعصف مأكول ونحو فجعلناه هباء
منثورا ونحو واتخذ الله ابراهيم خليلا وما
وكقوله تخذت غراز اثرهم دليلا
حكاه ابن الاعرابى من قولهم وهبنى الله
فداك ونحو وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى
بعض وقوله
وربيته حتى اذا ما تركته
أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه
ونحو لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا
وقوله
فرد شعورهن السود بيضا
ورد وجوههن البيض سودا
(وخص بالتعليق) وهو ابطال العمل لفظا
لا محلا

ومما خص به الافعال القلبية المتصرفة أيضا جواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين
متصلين متحدين معنى نحو أن رآه استغنى وظننتنى داخلا وظننتك داخلا وهل
يجوز وضع نفس مكان الضمير الثانى نحو ظننت نفسى عالما قال ابن كيسان نعم
والاكثرون لا وألحق بها فى ذلك رأى البصرية والحلمية بكثرة وعدم وفقد ووجد
بقلة ولا يجوز ذلك فى بقية الافعال فلا يجوز ضربتنى مثلا بالاتفاق وعلله سيبويه
بالاستغناء عنه بالنفس نحو قال رب انى ظلمت نفسى وقيل لئلا يكون الفاعل
مفعولا وقيل لئلا يجتمع ضميران أحدهما مرفوع والآخر منصوب وهما لشىء واحد
وقيل لان الغالب فى غير أفعال القلوب تغاير الفاعل والمفعول فلو قالوا ضربتنى
مثلا لسبق الى الفهم ما هو الغالب من التغاير ولم تقو حركة المضمر على دفع ذلك
وأما أفعال القلوب فمفعولها ليس المنصوب الاول فى الحقيقة بل مصدر الثانى
مضافا الى الاول فجاز فيها ذلك وأيضا ليس الغالب فيها المغايرة لان علم الانسان
بصفات نفسه وظنه اياها أكثر فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو
ما ضربت الا اياك ويمتنع الاتحاد فى هذا الباب وفى غيره ان أضمر الفاعل متصلا
مستترا مفسرا بالمفعول فلا يجوز زيدا ظن قائما ولا زيدا ضرب تريد ظن نفسه
وضرب نفسه اما مع الانفصال والبروز فجائز نحو ما ظن زيدا قائما الا هو وما ضرب
عمرا الا هو هذا حاصل ما فى الهمع مع زيادة من الدمامينى وفى المغنى وغيره انه يجب
فيما أوهم كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدين معنى تقدير نفس نحو وهزى
اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك من الرهب أمسك عليك زوجك أى الى
نفسك وقس (قوله وذلك) أى تخصيص ما ذكر من قبل هب بالتعليق والالغاء ثابت
لان الخ (قوله تأثير الفعل) أى تأثيرا كتأثير الفعل غيرها فى المفعول وذلك لانك اذا
قلت ضربت زيدا كان متعلق الضرب الذات لا الحدث بخلاف أفعال هذا الباب
فان متعلقها الاحداث كقيام زيد فى قولك علمت زيدا قائما فمراده بمتناولها متعلقها
وقيل وجه التخصيص ان أفعال القلوب ضعيفة من حيث خفاء معانيها لكونها
باطنية (قوله التى تدل) أى دلالة تضمنية (قوله أسامى) أى الواقعة مفاعيل
ثانية غالبا (قوله بخلاف أفعال التصيير) فان متناولها الذات فهى قوية
فى العمل (قوله لضعف شبههما بأفعال القلوب) أى غيرهما أى فلا ينضم اليه
والى ضعفهما الحاصل لغيرهما أيضا من أفعال القلوب وهو ما ذكره الشارح آنفا
ضعف آخر وهو دخول الالغاء والتعليق لئلا يجتمع على الكلمة ثلاث مضعفات
فلا يقال ان تعليل الشارح يقتضى ثبوت التعليق والالغاء فيهما بالاولى

(والالغاء) وهو ابطاله لفظا ومحلا (ما) ذكر
(من قبل هب) من أفعال القلوب وهو
أحد عشر فعلا وذلك لان هذه الافعال
لا تؤثر فيما دخلت عليه تأثير الفعل فى
المفعول لان متناولها فى الحقيقة ليس هو
الاشخاص وانما متناولها الاحداث التى
تدل عليها أسامى الفاعلين والمفعولين فهى
ضعيفة العمل بخلاف أفعال التصيير وانما
لم يدخل التعليق والالغاء هب وتعلم وان كانا
قلبين لضعف شبههما بأفعال القلوب من
حيث لزوم صيغة الامر كما أشار اليه بقوله

(قوله كذا تعلم) قال الدماميني هذا مذهب الاعلم وذهب غيره الى انها تتصرف وهو الصحيح حكى ابن السكيت تعلمت ان فلانا خارج قال م وقياس تصرفها ان يدخلها الالغاء والتعليق (قوله أزما ماض مجهول الخ) يلزم على هذا الاعراب تقديم معمول الخبر الفعلي وفيه خلاف والبصريون يجيزونه ولو رفع الامر على انه مبتدأ أول وهب مبتدأ ثان وقد أزما خبر المبتدأ الثانى والرابط محذوف تقديره أزمه لسلم من ذلك (قوله ولغير الماض) مفعول ثان لاجعل ومن سواهما حال لازمة من غير أتى به لبيان الواقع أى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغير الماضى حالة كونه جائيا من سوى هب وتعلم (قوله وهو المضارع الخ) نبه بالحصر على ان دخول الصفة المشبهة وافعل التفضيل وفعل التعجب غير مراد لان الاولى لا تصاغ الا من لازم والاخيرين لا ينصبان مفعولين وما نقله البعض عن البهوتى وأقره من التعليل بانهما لا يصاغان من فعل قلبى لا يخفى بطلانه اذ لا يمنع أحد زيد أعلم من عمرو وما أعلم زيدا (قوله ومن جواز الالغاء) أى فى غير المصدر اما فيه فيجب الالغاء اذا تقدم عليه مفعولاه أو أحدهما لان معمول المصدر لا يتقدم عليه كما سيأتى أو المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب (قوله فى القلبى) قيد به لاخراج أفعال التصيير الداخلة فى قوله سابقا من أفعال الباب (قوله وتعليقه) ان عطف على جواز فلا اشكال أو على الالغاء فالمراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا ينافى ما سيأتى من ان التعليق لازم عند وجود المعلق لا جائز أو المراد بجوازه جواز الاتيان بسببه وهو المعلق (قوله بل فى حال توسطه أو تأخره) لكن يقبح الالغاء اذا أكد الفعل بمصدر لمنافاة تأكيده لالغائه ويقل اذا أكد باسم اشارة أو ضمير عائدين الى المصدر المفهوم منه نحو زيد ظننت ذاك أى الظن منطلق وزيد ظننته أى الظن منطلق ورأيت بخط الشنوانى على هامش شرح التسهيل للدماميني نقلا عن م ما نصه ذكر المرادى ان لجواز الالغاء هنا قيدين أهملهما المصنف أحدهما ان لا تدخل لام الابتداء على الاسم فان دخلت نحو لزيد قائم ظننت وجب الالغاء الثانى ان لا ينفى الفعل فان نفى امتنع فيمتنع نحو زيد قائم لم أظن لبناء الكلام على النفى ولم يتعرض المصنف ولا غيره من اتباعه لهذا الذى ذكره المرادى وهو محل نظر اذ قد يدفع الاول بانه لا حاجة لاستدراكه لانه من باب التعليق اذ الظاهر ان تأخير الفعل مع وجود المعلق لا يمنع من التعليق ويدفع الثانى بمنعه وقد يؤيد اه أى يؤيد منعه بعدم منافاة بناء الكلام على النفى للالغاء وبقول الشاعر وما خال لدينا منك تنويل

(والامر هب قد أزما كذا تعلم) أزما ماض مجهول فيه ضمير مستتر يعود على هب نائب عن الفاعل والالف للاطلاق والامر نصب بالمفعولية والجملة خبر المبتدا وهو هب (ولغير الماض) وهو المضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر (من سواهما) أى سوى هب وتعلم من أفعال الباب (اجعل كل ما له) أى للماضى (زكن) أى علم من الاحكام من نصب مفعولين هما فى الاصل مبتدا وخبر نحو أظن زيدا قائما ويا هذا اظن زيدا قائما وأنا ظان زيدا قائما وأعجبنى ظنك زيدا قائما ومررت برجل مظنون أبوه قائما ومن جواز الالغاء فى القلبى وتعليقه على ما سنراه (وجوز الالغاء لا فى) حال (الابتدا) بالفعل بل فى حال توسطه أو تأخره

على ما فيه وما نقله المرادى نقله السيوطى فى نكته عن أبى حيان شيخ المرادى قال م وينبغى أن يكون كاللام غيرها من المعلقات اه وقد تصرف البعض فى عبارة السيوطى بلا فهم صحيح فوقع فى الخلل حيث قال عقب الشرط الاول فلا يجوز لزيد قائم ظننت ولا لزيد ظننت قائم (قوله وصدق ذلك) أى قول المصنف لا فى الابتدا لان المراد بالابتدا أن لا يسبق على الفعل شئ كما هو صريح صنيع الشارح بعد (قوله سواء) أى لان العامل اللفظى لما ضعف بالتوسط قاومه العامل المعنوى الذى هو الابتداء وقيل الاعمال أقوى لان اللفظى أقوى وان توسط ورجحه فى التوضيح وكل من التعليلين لا يجرى فى نحو قول الشاعر شجاك الخ على تقرير الشارح الآتى اذ ليس فيه على تقريره عامل معنوى كما ستعرفه وانما يجريان فى نحو زيد ظننت قائم (قوله شجاك) أى أحزنك ربع الظاعنين أى منزل الراحلين (قوله يروى برفع ربع الخ) مفاد كلام الشارح تعين الالغاء على رفع ربع وتعين الاعمال على نصبه وأن جوازهما عند عدم التزام واحد بعينه من الرفع والنصب وهو كلام صحيح لا ينبغى أن يقع فيه خلاف بين بصرى وكوفى وأما قول المصنف فى تسهيله والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين فالظاهر عندى ان مراده بمرفوع الفعل ما يصلح مرفوعا له لا المرفوع له بالفعل وكيف يدعى أحد جواز الالغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده مرفوعا به على الفاعلية وبما ذكرناه يعلم ما فى كلام البعض فافهم ولا تغفل (قوله وأظن لغو) فهو مع فاعله جملة معترضة كما فى المغنى والجملة المعترضة تقع بين الفعل وفاعله والمبتدا وخبره فاعتراض البعض بانه يلزم على الالغاء المذكور الفصل بين الفعل ومرفوعه بأجنبى مدفوع (قوله وشجاك المفعول الثانى) أى جملة فى محل نصب مفعول ثان وجعل الدماميني وغيره شجا فى البيت اسما مضافا الى الكاف لا فعلا ماضيا والشجا الحزن والمعنى ان سبب حزنك ربع الاحبة الظاعنين أى المرتحلين باعتبار ما تثيره عند رؤيته خاليا منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الانس الفائتة (قوله ان تأخر عنهما) وجملته حينئذ استئنافية كما فى المغنى (قوله فلا يرهبكم) بفتح الياء والهاء أو بضم الياء وكسر الهاء أى يخفكم اضطرام أى اشتعال (قوله بل تقدم عليه شئ) أى سواء صلح لان يكون معمول الخبر كمتى فى المثال أو لم يصلح كانى فى البيت الآتى كما يدل عليه قول الشارح الآتى نعم يجوز الخ وانما جوز تقدم ذلك الالغاء لتنزيله منزلة تقدم معمول الفعل وفى كلام شيخنا وغيره تقييد الشئ المتقدم بان لا يكون معمولا للفعل فان كان

وصدق ذلك بثلاث صور الاولى أن يتوسط الفعل بين المفعولين والالغاء والاعمال حينئذ سواء كقوله شجاك أظن ربع الظاعنين يروى برفع ربع على انه فاعل شجاك أى أحزنك وأظن لغو وبنصبه على انه مفعول أول لأظن وشجاك المفعول الثانى مقدم الثانية ان يتأخر عنهما والالغاء حينئذ أرجح كقوله

آت الموت تعلمون فلا
يرهبكم من لظى الحروب اضطرام

الثالثة أن يتقدم عليهما ولا يتقدم به بل يتقدم عليه شئ نحو متى ظننت زيدا قائما والاعمال حينئذ أرجح

معمولاله كتى فى المثال ان جعل معمولا للفعل لا للخبر امتنع الالغاء عند البصريين لانّ المتقدم على ظن حينئذ معمول لها فهى فى الحقيقة فى الابتداء بخلاف معمول الخبر لانه أجنبى من الفعل اذ معمول المعمول ليس بمعمول (قوله وقيل واجب) لانّ العبرة فى الابتداء بالفعل بوقوعه قبل المفعولين وان سبقه شئ غيرهما (قوله ولا يجوز الغاء المتقدم) هذا بيان لمفهوم قوله لا فى الابتدا ودخول على المتن والمراد المتقدم على المفعولين وغيرهما بان لا يتقدم عليه شئ كما يدل عليه كلامه قبل لكن ينافيه تمثيله بعد لموهم الغاء المتقدم بالبيتين الآتيين لانّ الفعل فيهما مسبوق بشئ وانما يكون هذا التمثيل مناسبا لو حمل تقدم الفعل على تقدمه على المفعولين وان سبق بشئ غيرهما مما يتعلق بالجملة ويمكن أن يعمم فى قول المصنف وانو الخ بان يراد انو وجوبا وذلك اذا لم يسبق الفعل بشئ وباعتبار هذا القسم اتجه الدخول على المتن بقوله ولا يجوز الخ أو استحسانا وذلك اذا سبق بشئ غير مفعوليه وان اقتصر الشارح فى التمثيل على القسم الثانى وقد يؤيد هذا قوله ثم يجوز الخ فتأمل (قوله وآمل) من عطف المرادف ولا يكون الا بالواو كما قاله زكريا وغيره (قوله تنويل) أى اعطاء (قوله كذلك) أى مثل الادب المذكور وقوله ملاك الشيمة بكسر الميم وفتحها ما يقوم به والشيمة بالكسر الخلق (قوله فالفعل عامل على التقديرين) لكنه على تقدير ضمير الشان عامل فى محل كل من المفعولين على حدته أعنى ضمير الشان المقدر والجملة بعده وعلى تقدير لام الابتداء عامل فى محل الجملة السادّة مسدّ المفعولين (قوله ثم يجوز الخ) استدراك على ما يوهمه التمثيل بالبيتين من انه لا يصح أن يكون من باب الالغاء (قوله كما عرفت) أى من قوله والاعمال حينئذ أرجح وقيل واجب (قوله فالحمل على ما سبق) أى حمل البيتين على نية ضمير الشان أو لام الابتداء (قوله نفى ما) أى ما النافية فلا حاجة لقول الشارح النافية (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) جملة هؤلاء ينطقون لفظها واحد قبل التعليق وبعده وانما الفرق بينهما ان المحل للجملة السادّة مسدّ المفعولين بعد التعليق ولكل من جزأيها قبله قاله يس (قوله وان) أى سواء كانت عاملة أو مهملة وان لم يمثل الشارح الا للمهملة (قوله ولا) أى سواء كانت عاملة عمل انّ أو عمل ليس أو مهملة وان اقتصر الشارح فى التمثيل على المهملة وقيدها شارح اللباب بالنافية للجنس (قوله فى جواب قسم) قيل الصحيح انه ليس بقيد لكن فى المغنى ما يظهر به وجه التقييد حيث نقل فيه ان الذى اعتمده سيبويه ان لا النافية انما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم وقال فى محل

وقيل واجب ولا يجوز الغاء المتقدم خلافا للكوفيين والاخفش (وانو ضمير الشان) ليكون هو المفعول الاول والجزآن جملة فى موضع المفعول الثانى (أو) انو (لام ابتدا) لتكون المسئلة من باب التعليق (فى موهم الغاء ما تقدما) كقوله

أرجو وآمل أن تدنو مودتها … وما اخال لدينا منك تنويل

وقوله

كذاك أدبت حتى صار من خلقى … انى رأيت ملاك الشيمة الادب

أى انه أى الشان وانى رأيته فعلى الاول التقدير اخاله ولدينا فالفعل عامل على الاول وعلى الثانى لملاك ولدينا فالفعل عامل على التقديرين ثم يجوز أن يكون ما فى البيتين من باب الالغاء لتقدم ما فى الاول وانى فى الثانى على الفعل لكن الارجح خلافه كما عرفت فالحمل على ما سبق أولى (والتزم التعليق) عن العمل فى اللفظ اذا وقع الفعل قبل شئ له الصدر كما اذا وقع (قبل نفى ما) النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون (وان ولا) النافيتين فى جواب قسم ملفوظ أو مقدر

آخر لا النافية فى جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ذوات الصدر كلام الابتداء وما النافية اه وان كلا (قوله علمت والله ان زيد قائم) جواب القسم مع الفعل المقدر وهو أقسم فى محل نصب سدّ مسدّ المفعولين وقولهم جواب القسم لا محل له اذا لم يضم الى غيره كما هنا ولا يضرّ وقوع المعلق بالكسر فى غير صدر الجملة المعلقة اما على القول بعدم اشتراط ذلك فظاهر وأما على الاشتراط فلانّ المقصود بالقسم تأكيد الجواب فهو معه كالشئ الواحد فالمتقدم عليه كالمتقدم على القسم هذا ما قالوه ولقائل أن يقول العلم انما تعلق بمضمون جملة الجواب فقط فهى التى فى محل نصب سدّت مسدّ المفعولين ولا يرد أن جملة الجواب لا محل لها لجواز أن يكون لها محل باعتبار التعليق ولا يكون لها باعتبار الجواب كما جوّز المصرّح فى قول الناظم فى باب اعراب الفعل وستره حتم نصب ان الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث انها حالية ولا محل لها من حيث انها معترضة ولا منافاة أو يخصص قولهم جملة الجواب لا محل لها بما اذا لم يتسلط عليها عامل فاعرفه (قوله لام ابتداء) مبتدأ خبره كذا أى كنفى ما وان ولا (قوله نحو ولقد علموا الخ) اللام الاولى لام القسم ولا شاهد فيها والثانية لام الابتداء وفيها الشاهد ومن مبتدأ أول وخلاق مبتدأ ثان مجرور بمن الزائدة وله خبره والجملة خبر من وجملة من اشتراه الخ فى محل نصب سدّت مسدّ المفعولين (قوله ولقد علمت لتأتين الخ) اللام الاولى للتأكيد والثانية لام جواب القسم كما قاله العينى وجملة القسم المقدرة وجوابه فى محل نصب سدت مسدّ المفعولين على ما قيل وفيه ما مرّ ولك جعل اللام الاولى لام جواب قسم آخر بأن يكون اقسم على العلم واقسم على الاتيان (قوله والاستفهام) أى ولو بهل على الصحيح كما بسطه الدمامينى (قوله ذا الحكم) أى التعليق لا التزامه لقوله انحتم (قوله وان أدرى الخ) أى ما أدرى جواب هذا السؤال وما توعدون مبتدأ خبره ما قبله أو فاعل بقريب لاعتماده على استفهام أو بعيد على التنازع والجملة على كل فى محل نصب بأدرى (قوله أحصى) فعل ماض وقيل اسم تفضيل على غير قياس لانه من رباعى وردّه فى المغنى بان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا فى المعنى كزيد أكثر مالا واللام على الاول زائدة وعلى الثانى للتعدية (قوله أو مضافا اليه المبتدا) أى أو الخبر نحو علمت صبيحة أى يوم سفرك (قوله أبو من) أبو اسم استفهام مبتدأ مضاف الى من فقول الشارح أو مضافا اليه المبتدا هو بالنظر للاصل والا فاسم الاستفهام بعد الاضافة هو أبو كما مرّ لا يقال ما له الصدر لا يعمل فيه ما قبله

نحو علمت والله ان زيد قائم وعلمت ان زيد قائم وعلمت والله لا زيد فى الدار ولا عمرو وعلمت لا زيد فى الدار ولا عمرو و(لام ابتداء أو) لام جواب (قسم كذا) نحو ولقد علموا لمن اشتراه وكقوله

ولقد علمت لتأتين منيتى … انّ المنايا لا تطيش سهامها

(والاستفهام ذا) الحكم (له انحتم) سواء كان بالحرف نحو وان أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون أم بالاسم سواء كان الاسم مبتدأ نحو لنعلم أى الحزبين أحصى ولتعلمن أينا أشد عذابا أم خبرا نحو علمت متى السفر أو مضافا اليه المبتدا نحو علمت أبو من زيد أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون

فكيف عمل أبو فى من لانا نقول محل ذلك اذا لم يكن العامل جارا (قوله فأى نصب على المصدر الخ) عبارة الفارضى فأى اسم استفهام مفعول مطلق منصوب بينقلبون وهو مقدم من تأخير لان الاصل ينقلبون أى منقلب بمعنى أى انقلاب فقدم لان له صدر الكلام (قوله منقلب أى انقلاب) يوهم ان أيا صفة لمصدر محذوف وهو ينافى ما أسلفه من كونها استفهامية لان الاستفهامية لا تكون صفة كما ان الصفة لا تكون استفهامية كما نص عليه الشمنى (قوله فلا يعمل فيه ماقبله) مالم يكن حرف جر نحو ممن أخذت وبم جئت وعم تسأل وعلى أى حال أتيت أو مضافا نحو غلام من أنت (قوله جاز نصبه) أى على انه مفعول أول والجملة بعده مفعول ثان وهذه الصورة مستثناة من كون التعليق واجبا وليس من ذلك أرأيت زيدا أبو من هو بمعنى أخبرنى عن زيد لان زيدا منصوب بنزع الخافض وجوبا والجملة بعده مستأنفة ولا تعليق فان وقع بعد التاء كاف فهى حرف خطاب قال الشهاب فى حواشى البيضاوى استعمال أرأيت بمعنى أخبرنى مجاز ووجه المجاز انه لما كان العلم بالشئ وابصاره سببا للاخبار عنه استعمل رأى التى بمعنى علم أو أبصر فى الاخبار والهمزة التى للاستفهام عن الرؤية فى طلب الاخبار لاشتراكهما فى مطلق الطلب ففيه مجازان اه باختصار (قوله وهو الاجود) وعليه فالتعليق ليس الا عن المفعول الثانى وقد نقل الدمامينى عن صاحب الانتصاف انه قال التعليق عن أحد المفعولين فيه خلاف وعن صاحب التقريب انه استشكل وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا بانه لا معنى لقولك علمت زيدا جواب هذا الاستفهام ويمكن دفعه بتقدير متعلق بدل جواب (قوله أيضا لعل أيضا مقدمة من تأخير ويختص تعليقها بدرى فلا تعلق غيره كما فى الجامع وشرحه ومنها كم الخبرية أيضا كما قاله الزمخشرى وأيده صاحب المغنى فى الجملة السادسة من الباب الخامس بل قال الدمامينى انما سكت عنها النحويون استغناء بتصريحهم بان لها الصدر كالاستفهامية اذ كل ماله الصدر يعلق ثم لا تعلق على ما حكاه الاخفش عن بعض العرب من عدم التزام صدارتها وقال انه لغة رديئة (قوله لو أن حاتما) ان ومعمولها فاعل ثبت محذوفا وثراء المال بالفتح والمد كثرته والوفر الكثير (قوله فى خبرها) أى أو اسمها المتأخر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة أو معمول خبرها نحو علمت ان زيدا لفى الدار قائم (قوله والظاهر ان المعلق انما هو اللام) يفيد ان المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها فى الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كراهة توالى حرفى توكيد كما مر

فأى نصب على المصدر بما بعده أى ينقلبون منقلبا أى انقلاب وليس منصوبا بما قبله لان الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله (تنبيهات) * الاول اذا كان الواقع بين المعلق والمعلق غير مضاف نحو علمت زيدا من هو جاز نصبه وهو الاجود لكونه غير مستفهم به ولا مضاف الى مستفهم به وجاز أيضا رفعه لانه المستفهم عنه فى المعنى وهذا شبيه بقولهم ان أحدا لا يقول ذلك فأحدا هذا لا يستعمل الا بعد نفى وهنا قد وقع قبل النفى لانه والضمير فى لا يقول شئ واحد فى المعنى * الثانى من المعلقات أيضا لعل نحو وان أدرى لعله فتنة لكم ذكر ذلك أبو على فى التذكرة ولو الشرطية كقوله

وقد علم الاقوام لو ان حاتما
أراد ثراء المال كان له وفر

وان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ذكر ذلك جماعة من المغاربة والظاهر ان المعلق انما هو اللام لان الا ان ابن الخباز حكى فى بعض كتبه انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه

فهى

فهى مصدرة حكما نقله شيخنا (قوله فعلى هذا المعلق ان) أى ولا يحتاج الى ماسبق من اشتراط وجود اللام فى خبرها لان ان ايضا لها الصدارة قال سم لعل التعليق هنا جائز لا واجب فيستثنى من وجوب التعليق ونقل عن غيره انه واجب فلا استثناء ولك أن تقول معنى تجويز سم التعليق هنا انه لا يتعين كسر ان وتعليق الفعل بها بل يجوز الفتح وجعل الفعل غير معلق ومعنى ايجاب غيره التعليق انه يتعين مادام كسر ان فلا خلاف فى الحقيقة (قوله الجواز) أى فى غير المصدر اما اذا كان الملغى مصدرا متوسطا أو متأخرا فالغاؤه واجب لان المصدر لا يعمل فى متقدم نحو زيد قائم ظنى غالب وزيد ظنى غالب قائم وفى غير اقتران المفعول الاول المقدم على عامله بلام الابتداء فالالغاء حينئذ واجب على مامر (قوله والمعلق عامل فى المحل) أى فى محل الجملة بعد أن كان عاملا فى لفظ كل من الجزأين أو فى محله (قوله حتى يجوز الخ) حتى ابتدائية تفريعية فالفعل بعدها واجب الرفع ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة للجملة التى اتصل بها لا بالنسبة لتوابعها وان العطف على المحل جائز لا واجب (قوله كقوله وما كنت الخ) قال الدمامينى ليس بقاطع لاحتمال أن تكون ما زائدة والبكا مفعول به أو ان الاصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل اه ولا يخفى كفاية الظاهر فى أمثال هذه المقامات (قوله ولا موجعات) عطف على محل ما البكا ولا بد من تقدير ماهى بعد موجعات القلب أو اعتبار ان موجعات القلب فى معنى الجملة أى ولا موجعات لقلبى والا لزم عمل أدرى فى مفعول واحد وهو لا يجوز على مامر فيشترط على المشهور فى المعطوف على المحل أن يكون جملة فى الاصل لفظا نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا أو تقديرا نحو الذى مر على الوجه الاول فيه أو معنى نحو علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره لانه بمعنى وزيدا متصفا بغير ذلك ونحو الذى مر على الوجه الثانى فيه فلا يجوز علمت لزيد قائم وعمرا بدون تقدير وبهذا التحقيق يعلم ما فى كلام البعض (قوله من المرأة المعلقة) اى المفقود زوجها فقوله لا مزوجة أى بحسب الصورة (قوله ولهذا) أى لشبه المعلق بالمرأة المذكورة (قوله بأفعال القلوب) أى الناصبة للمفعولين وقوله أفعال غيرها أى غير أفعال القلوب الناصبة لهما بان كان فعلا غير قلبى كما فى الامثلة غير أو لم يتفكروا الخ أو فعلا قلبيا غير ناصب لهما بل لواحد فقط كنسى وعرف ولم يمثل له الشارح أو لا لشئ أصلا كما فى أو لم يتفكروا ويختص التعليق فى القسم الاول أعنى غير القلبى بالاستفهام بخلاف القلبى هذا هو المناسب لتمثيل

فعلى هذا المعلق ان * الثالث قد عرفت ان الالغاء سبيله عند وجود سببه الجواز والتعليق سبيله الوجوب وان الملغى لا عمل له البتة والمعلق عامل فى المحل حتى يجوز العطف بالنصب على المحل كقوله

وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا
ولا موجعات القلب حتى تولت

روى بنصب موجعات بالكسر عطفا على محل قوله ما البكا ووجه تسميته تعليقا انه العامل ملغى فى اللفظ عامل فى المحل فهو عامل لا عامل فسمى معلقا أخذا من المرأة المعلقة التى لا مزوجة ولا مطلقة ولهذا قال ابن الخشاب لقد أجاد أهل هذه الصناعة فى هذا اللقب لهذا المعنى * الرابع قد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق أفعال غيرها نحو فلينظر أيها أزكى طعاما

الشارح والمغنى بقوله تعالى أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة بناء على الظاهر كما قاله الشمنى ان ما نافية لكن فى التسهيل والهمع تخصيص تعليق هذه الافعال المحققة بالاستفهام وعليه يكون الوقف على قوله أولم يتفكروا وما بعده استئناف قال الشمنى وقيل ما استفهامية بمعنى النفى أى أى شئ بصاحبكم من الجنون أى ليس بشئ منه اه وعليه لا مخالفة فتأمل (فائدة) الجملة بعد المعلق سادة مسد المفعولين ان كان يتعدى اليهما ولم ينصب الاول فان نصبه سدت مسد الثانى نحو علمت زيدا أبو من هو وان لم يتعد اليهما فان كان يتعدى بحرف الجر فهى فى موضع نصب باسقاط الجار نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وان كان يتعدى الى واحد سدت مسده نحو عرفت أيهم زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبو من هو فقال جماعة الجملة حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقال آخرون بدل فقيل بدل كل بتقدير مضاف أى عرفت شان زيد وقيل بدل اشتمال ولا حاجة الى تقدير وقال الفارسى مفعول ثان لعرفت بتضمينه معنى علمت واختاره أبو حيان كذا فى الهمع ومثله فى المغنى وزاد أن القول الاخير رد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس ورجح فى محل آخر القول بالبدلية قال وعلى تضمين عرف معنى علم هل يقال الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة عامل فى محلها النصب على انه مفعول ثان وخالف بعضهم لان حكم الجملة فى مثل هذا أن تكون فى موضع نصب وان لا يؤثر العامل فى لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا أبوه قائم (قوله أولم يتفكروا الخ) ما نافية على ما مر والجنة الجنون وتفكر لازم علق بما عن المجرور اذ الاصل أولم يتفكروا فيما ذكر (قوله لعلم عرفان) من اضافة الدال للمدلول أى لهذه المادة الدالة على العرفان بأى صيغة كانت وكذا يقال فيما بعده والجار والمجرور خبر تعدية وملتزمة نعت تعدية أو ملتزمة الخبر والجار والمجرور متعلق به (قوله تعدية لواحد ملتزمة) للفرق فى المعنى بين علم العرفانية وعلم المتعدية الى اثنين بان الاولى تتعلق بنفس الشئ وذاته كعلمت زيدا أى عرفت ذاته والثانية باتصاف الشئ بصفة كعلمت زيدا قائما أى عرفت اتصاف زيد بالقيام كالفرق بين عرف وعلم بمعنى علمت ان زيدا قائم علمت اتصاف زيد بالقيام لا علمت حقيقة القيام المضاف الى زيد فى نفسه ومعنى عرفت ان زيدا قائم عرفت القيام فى نفسه لا اتصاف زيد به وبين المعنيين فرق ظاهر هذا ما ذهب اليه ابن الحاجب وغيره وقال الرضى لا فرق بينهما فى المعنى والفرق فى العمل انما هو باختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم أحد

المتساوين

فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة يسألون أيان يوم الدين ويستنبؤنك أحق هو ومنه ما حكاه سيبويه من قولهم أما ترى أى برق هاهنا

(لعلم عرفان) وظن تهمة تعدية لواحد ملتزمه) نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ أى لا تعرفون

المتساوين معنى بحكم لفظى (قوله واسم المفعول منه) أما اسم المفعول من ظن التى للرجحان فظنون فقط وأراد اسم المفعول فى المعنى فلا يرد ان ظنينا ليس على وزن اسم المفعول (قوله فى غيرما) أى التركيب أو ما واقعة على المعنى وفى فيه سببية (قوله بالتنبيه) أى على استعمالهما فى غير ما يتعديان فيه الى المفعولين (قوله غالبا) احتراز من نحو وجد بمعنى حزن وحقد وحجا بمعنى بخل (قوله بخلافهما) أى عند نصبهما مفعولا واحدا الذى نبه عليه المتن وان عم ظاهر الشرح لزومهما أيضا فلا يرد علم اذا انشقت شفته العليا فانه لازم (قوله التى مصدرها الرؤيا) حل معنى لا حل اعراب وما يلزمه من تغيير اعراب المتن مغتفر لانه غير ظاهر (قوله وهى الحلمية) بضم الحاء نسبة الى الحلم بضم فسكون وبضمتين كما فى القاموس مصدر حلم بفتح اللام أى رأى فى منامه (قوله من قبل) أى قبل ذكر علم العرفانية وهو ظرف لغو متعلق بانتمى كما سيذكره الشارح أتى به لمجرد الايضاح ويصح كونه مستقرا حالا من علم (قوله من الاحكام) أى الا التعليق والالغاء خلافا للشاطبى كما فى التصريح وغيره (قوله أبو حنش يؤرقنى الخ) أبو حنش وطلق وعمار واثالة أشخاص فقوله اثالا مرخم فى غير النداء للضرورة يؤرقنى أى يسهرنى وآونة جمع أوان وهو الحين أى الزمن كذا فى القاموس وقول البعض وأوان جمع آن مخالف للمنصوص مع كونه يرده ان فعالا ليس من صيغ الجموع وهو منصوب على الظرفية فصل به بين العاطف والمعطوف أعنى اثالا واذا الاولى ظرفية شرطية والثانية فجائية والليل الزمن المعروف ويجوز أن يكون أراد به النوم ومعنى تجافى زال وكذا معنى انخزل واللام فى لورد تعليلية والورد بالكسر المنهل أى الماء الذى يورد والآل بالمد قال فى المصباح هو الذى يشبه السراب اه والسراب كما فى القاموس ما تراه نصف النهار كأنه ماء وقال فى القاموس الآل السراب أو خاص بما فى أول النهار اه والبلال بالكسر ما يبل به الحلق من ماء وغيره وأراد به هنا الماء وبحث الدمامينى فى الاستشهاد بذلك بان القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق ليس الكلام فيه وجعل رفقتى حالا وضعف بان رفقتى معرفة والحال لا يكون معرفة وأجيب بان الرفقة بمعنى المرافقين فهو بمعنى اسم الفاعل واضافته غير محضة ولك أن تقول المحقق كونهم رفقته فى اليقظة لا كونهم رفقته فى المنام الذى كلام الشاعر فيه فلا يرد البحث (قوله وانما قيد بقوله الخ) ظاهر صنيعه ان من قبل ظرف مستقر حال وهو يخالف ما قدمه من انه لغو متعلق بانتمى (قوله أو يقظية) فى تعبيره باليقظة دون البصرية اشعار بان

ونقول سرق مالى وظننت زيدا أى اتهمته واسم المفعول منه مظنون وظنين قال الله تعالى وما هو على الغيب بظنين أى بمتهم وقد نبهت على استعمال بقية أفعال القلوب فى غير ما يتعدى فيه الى مفعولين كما رأيت وانما خص هو علم وظن بالتنبيه لانهما الاصل اذ غيرهما لا ينصب المفعولين الا اذا كان بمعناهما وأيضا فغيرهما عند عدم نصب المفعولين يخرج عن القلبية غالبا بخلافهما (ولرأى) التى مصدرها (الرؤيا) وهى الحلمية (انم) أى انسب

(ما لعلما * طالب مفعولين من قبل انتمى)

أى انتسب ما موصول صلته انتمى فى موضع نصب مفعول لانم وطالب حال من علم ولرأى متعلق بانم ولعلما متعلق بانتمى وكذلك من قبل والتقدير انسب لرأى التى مصدرها الرؤيا الذى انتسب لعلم متعدية الى مفعولين من الاحكام وذلك لانها مثلها من حيث الادراك بالحس الباطن قال الشاعر

أبو حنش يؤرقنى وطلق
وعمار وآونة أثالا
أراهم رفقتى حتى اذا ما
تجافى الليل وانخزل انخزالا
اذا أنا كالذى يجرى لورد
الى آل فلم يدرك بلالا

فهم من أراهم مفعول أول ورفقتى مفعول ثان وانما قيد بقوله طالب مفعولين من قبل لئلا يعتقد انه أحال على علم العرفانية فان قلت ليس فى قوله الرؤيا نص على المراد اذ الرؤيا تستعمل مصدرا لرأى مطلقا حلمية كانت أو يقظية

الرؤيا قد تكون مصدرا لرأى العلمية والبصرية هذا ومذهب الحريرى والمصنف ان الرؤيا لا تكون الا مصدرا الحلمية وعليه لا اشكال (قوله الغالب الخ) أى وأما الرؤية بالتاء فالغالب كونها مصدر رأى البصرية ورأى العلمية قال فى القاموس الرؤية النظر بالعين وبالقلب (قوله فى هذا الباب) لانعدام الفائدة بانعدامهما أو انعدام أحدهما أما فى الثانى فظاهر وأما فى الاول فلان الشخص لا يخلو عن ظن أو علم بخلاف المفعول فى غيره فيجوز حذفه بدليل وبلا دليل لحصول الفائدة مطلقا وينبغى ان محل امتناع الحذف اذا أريد الاخبار بحصول مطلق ظن أو علم اما اذا أريد ظننت ظنا عجيبا أو عظيما أو نحو ذلك أو أريد اعلام السامع بتجدد الظن أو العلم وابهام المظنون أو المعلوم لنكتة فينبغى الجواز أفاده الروداني وبما يجوز الحذف أيضا تقييد الفعل بظرف أو جار ومجرور نحو ظننت فى الدار أو ظننت لك لحصول الفائدة حينئذ نص عليه فى التسهيل (قوله ويسمى اقتصارا) أى يسمى الحذف بلا دليل اقتصارا للاقتصار على نسبة الفعل الى الفاعل بتنزيله منزلة اللازم فى صورة حذف المفعولين وعلى أحد المفعولين لتنزيله منزلة المتعدى الى واحد فى صورة حذف أحدهما فعلم ان الاقتصار للتنزيل المذكور ولا ينافى ذلك نص البيانيين على ان المنزل منزلة اللازم لا مفعول له لان نظرهم الى المعانى الحاصلة فى الحال ونظر النحاة الى الالفاظ بحسب الوضع تعديا ولزوما ووافق فى المغنى البيانيين ويحتمل ان الاقتصار لا للتنزيل بل مع ملاحظة المفعولين من غير اقامة دليل عليهما والمتجه عندى ضعف القول بالمنع على احتمال التنزيل وضعف القول بالجواز على احتمال الملاحظة وان الاولى الجمع بين القولين بتوزيعهما على الاحتمالين فاحفظه (قوله اما الثانى فبالاجماع) انما أجمع هنا واختلف فيما بعده لان المفعول حقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فى ظننت زيدا قائما فحذف أحدهما كحذف جزء الكلمة وحذف الكلمة بتمامها كثير بخلاف حذف جزئها ومثله يقال فى الحذف لدليل وانما أجمع على منع حذف أحدهما اقتصارا واختلف فى حذف أحدهما اختصارا لان المحذوف لدليل كالمذكور ولهذا أجمع على جواز حذفهما اختصارا واختلف فى حذفهما اقتصارا (قوله مطلقا) أى فى أفعال العلم وأفعال الظن فهو فى مقابلة تفصيل الاعلم الآتى (قوله فهو يرى) أى ما يعتقده حقا وقد يقال كما فى الروداني ان قوله تعالى أعنده علم الغيب يشعر بالمفعولين فحذفهما لدليل (قوله وظننتم ظن السوء) أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين الى أهليهم منتفيا أبدا وظن السوء مفعول مطلق ولى فى كون الحذف هنا

قلت الغالب والمشهور كونها مصدرا للحلمية*
(ولا تجز هنا) فى هذا الباب (بلا دليل*
سقوط مفعولين أو مفعول) ويسمى
اقتصارا أما الثانى فبالاجماع وفى الاول
وهو حذفهما معا اقتصارا خلاف فعن
سيبويه والاخفش المنع مطلقا كما هو ظاهر
اطلاق النظم وعن الاكثرين الجواز مطلقا
تمسكا بنحو أعنده علم الغيب فهو يرى أى
يعلم وظننتم ظن السوء*

لغير

لغير دليل نظر لان قوله تعالى بل ظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون الى أهليهم أبدا وزين ذلك فى قلوبكم يشعر بالمفعولين أو بما سد مسدهما وهو ان لن ينقلب الخ (قوله من يسمع يخل) أى مسموعه حقا وجعله جماعة كالرضى من الحذف لدليل قال الروداني وينبغى ان لا يختلف فى انه الحق لظهور أن يسمع دليل على المفعول الاول وحال المخاطب دليل على الثانى وما قيل لا دلالة فيه على الثانى قطعا مكابرة لمقتضى الذوق السليم اه ومنهم من تخلص عن ذلك بحمل جعله من الحذف لغير دليل على ان المعنى من يسمع خبرا يحصل له خيلة أى ظن بتنزيله منزلة اللازم (قوله وعن الاعلم الجواز فى أفعال الظن) لكثرة السماع فيها اه تصريح (قوله تزعمون) التقدير تزعمونهم شركاءى أو تزعمون انهم شركاءى جريا على الاكثر من تعدى زعم الى ان وصلتها ولا يرد ان الكلام فى حذف المفعولين لا فى حذف ما يسد مسدهما لان ما يسد مسدهما بمنزلتهما (قوله وتحسب) جعل الواو بمعنى أو أبلغ فى المعنى قاله الروداني (قوله ابن ملكون) ضبطه بعضهم بضم الميم فحرره (قوله هو خيرا) هو ضمير فصل والمفعول الاول محذوف قدره الشارح فيما يأتى ما يبخلون به ويصح تقديره بخلهم (قوله بالياء آخر الحروف) أما على قراءة الفوقية فالفعل استوفى مفعوليه مع تقدير مضاف أى ولا تحسبن بخل الذين يبخلون الخ (قوله ولقد نزلت الخ) كون البيت منه مبنى على ان منى متعلق بنزلت وهو الظاهر اما على انه مفعول ثان لتظنى أى فلا تظنى غيره كائنا منى فليس منه فقول الشارح أى لا تظنى غيره واقعا منى موهم خلاف المراد والتاء مكسورة كما فى التصريح ولعل ضمير غيره للنزول المفهوم من نزلت والمحب المكرم بوزن اسم المفعول فيهما كما فى التصريح (قوله وكتظن) مفعول ثان لاجعل ومفعوله الاول تقول (قوله عملا ومعنى) أى عند الجمهور وقيل عملا فقط وتظهر ثمرة الخلاف كما بحثه صاحب التصريح فى الالغاء والتعليق فيجريان فيه على الاول دون الثانى (قوله جوازا) فلذا تجوز الحكاية مع استيفاء الشروط الآتية لكن اذا حكى به كان بمعنى التلفظ كما فى الروداني (قوله مضارع) قال وألحق به السيرافى قلت بالخطاب والكوفيون قل بالامر كما فى التصريح (قوله بتاء الخطاب) أى لا بقيد الافراد والتذكير دماميني (قوله مستفهما به) أى عن الفعل أو عن غيره مما يتعلق به كما فى الدماميني وغيره وان اقتضى كلام بعضهم كالمصرح اشتراط كون الاستفهام عن الفعل فالثانى نحو علام تقول البيت فان الاستفهام عن سبب القول لا عن القول ونحو متى تقول القلص

وقولهم من يسمع يخل وعن الاعلم الجواز فى
أفعال الظن دون أفعال العلم اما حذفهما
لدليل ويسمى اختصارا فجائز اجماعا نحو
أين شركاءى الذين كنتم تزعمون وقوله
بأى كتاب أم بأية سنة
ترى حبهم عارا على وتحسب
وفى حذف أحدهما اختصارا خلاف
فمنعه ابن ملكون وأجازه الجمهور
من ذلك والمحذوف الاول قوله تعالى ولا
يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو
خيرا لهم فى قراءة يحسبن بالياء آخر الحروف
أى ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو
خيرا ومنه والمحذوف الثانى قوله
ولقد نزلت فلا تظنى غيره
منى بمنزلة المحب المكرم
أى لا تظنى غيره واقعا منى (وكتظن) عملا
ومعنى (اجعل) جوازا (تقول) مضارع
قال المبدوء بتاء الخطاب فانصب به مفعولين
(ان ولى) مستفهما به) من حرف أو اسم
(ولم ينفصل) عنه (بغير ظرف أو كظرف)
وهو الجار والمجرور

الرواسما البيت فان متى ظرف ليدنين (قوله أى معمول) المراد به مايعم
المفعولين معا نحو أزيدا قائما تقول ومعمول المعمول نحو أهندا تقول زيد اضاربا
والمعمول غير المفعول كالحال نحو أرا كبا تقول زيدا آتيا أفاده سم (قوله وان
بعض ذى) أى منفردا أو مجتمعا مع أحد أخويه أو معهما فالفصل بكلها
كالفصل ببعضها على مابحثه سم قال لان الاصل فى ضم الجائز الى الجائز الجواز قال
يس والاقرب انه احتراز عن الفصل بكلها قال ويشهد له النهى عن تتبع الرخص
فى الشرعيات وعلى هذا يندفع ان قوله وان ببعض ذى الخ حشو لانه لم يفد زيادة
على ماقبله (قوله علام تقول الخ) ما استفهامية حذفت ألفها لدخول الجار عليها
والطعن بضم العين وفتحها يدل عليه قول القاموس طعنه بالرمح كمنعه ونصره طعنا
ضربه ووخزه اه قيل والطعن فى السن من باب منع وفى المصباح طعنه بالرمح
ضربه وطعن فى المفازة ذهب وفى السن كبر وفى الامر أخذ فيه ودخل وطعن فيه
بالقول وعليه طعنا وطعنانا قدح وعاب وباب الكل نصر وجاء الاخير من باب منع
فى لغة وأجاز الفراء فتح عين المضارع فى الكل لمكان حرف الحلق اه بالمعنى واذا
الاولى ظرف ليثقل والثانية ظرف للم أطعن والمعنى بأى حجة أحمل السلاح اذا لم
أقاتل عند كر الخيل (قوله القلص) بضمتين جمع قلوص الناقة الشابة الرواسم جمع
راسمة من الرسم وهو التأثير فى الارض لشدة الوطء كذا فى القاموس (قوله
أبعد بعد الخ) هذا مثال الفصل بالظرف الزمانى ومثال الفصل بالظرف المكانى
أعندى تقول زيدا جالسا (قوله شملى) مصدر شملهم الامر كفرح ونصر شملا
وشملا وشمولا اذا عمهم كما فى القاموس وفى شواهد العينى هو الاجتماع وفى المصباح
جمع الله شملهم أى ماتفرق من أمرهم وفرق شملهم أى ما اجتمع من أمرهم (قوله
وأأنت تقول زيد منطلق) انما يتعين فيه الرفع اذا جعل الضمير مبتدا فان جعل
فاعل فعل محذوف يفسره المذكور جاز العمل اتفاقا لتوفر الشروط كذا
فى التوضيح واستشكله فى التصريح بما نقله عن الموضح فى الحواشى من ان الحكم
انما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له الا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما
عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام لكن هذا غير متفق عليه فقد صرح
بعضهم بان الحكم للمضمر وذكر الظاهر لمجرد التفسير (قوله باللام) لانها تبعده
من الظن (قوله أن يكون حاضرا) وعليه يشترط فى الاستفهام أن لا يكون
بهل لانها تخصص المضارع بالاستقبال والذى عليه الاكثر عدم اشتراط الحضور
فالاستفهام على اطلاقه واستدل لما عليه الاكثر بنحو قوله فمتى تقول الدار تجمعنا

(وان ببعض ذى)
(أو عمل) أى معمول
(فصلت يحتمل) فى ذلك حيث
المذكورات
لا فصل قوله
علام تقول الرمح يثقل عاتقى
اذا أنا لم أطعن اذا الخيل كرت
وقوله
متى تقول القلص الرواسما
يدنين أم قاسم وقاسما
ومنه مع الفصل بالظرف قوله
أبعد بعد تقول الدار جامعة
شملى بهم أم تقول البعد محتوما
ومنه مع الفصل بالمعمول قوله
أجهالا تقول بنى لؤى
لعمر أبيك أم متجاهلينا
فان فقد شرط من هذه الاربعة تعين رفع
الجزأين على الحكاية نحو قال زيد عمرو
منطلق ويقول زيد عمرو منطلق وأنت
تقول زيد منطلق وأأنت تقول زيد منطلق
(تنبيه) زاد السهيلى شرطا آخر وهو أن
لا يتعدى باللام نحو أتقول لزيد عمرو منطلق
وزاد فى التسهيل أن يكون حاضرا

ينصب

ينصب الدار على انه المفعول الاول وتجمعنا فى موضع الثانى فقد عمل تقول مع
استقباله لان متى ظرف مستقبل متعلق به وبحث فيه الموضح والدمامينى وغيرهما
بانا لا نسلم تعلق متى بتقول بل هى متعلقة بتجمعنا فالمستقبل هو الجمع وأما الظن
فحال وكون الاستفهام عن القول غير شرط كما مر حتى يتوجه نظر الشيخ خالد بان
الفعل على هذا البحث ليس هو المسئول عنه قال الدمامينى فان قيل المسئول عنه
هو مايلى اداة الاستفهام فالجواب ان ذلك فى الهمزة وأم وهل على مافيه لانها
أحرف لا موضع لها من الاعراب فأما الاسماء فانها ترتبط بعواملها أو معمولاتها
فذلك هو المسئول عنه (قوله وفى شرحه أن يكون الخ) ظاهر العبارة
ان هذا شرط آخر غير ماذكره فى التسهيل وليس كذلك بل هو تفسير له فيؤول كلام
الشارح بان المعنى وفسره فى شرحه بان يكون الخ (قوله واجرى القول كظن
مطلقا عند سليم) وهل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن
قولان اختار ثانيهما ابن جنى وعلى الاول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط
واستدلوا بقوله قالت وكنت الخ اه سم ووجه الاستدلال انه ليس المعنى على الظن
لان هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائينى لانها تعتقد
فى الضباب انها من مسخ بنى اسرائيل قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن
يكون هذا مبتدا واسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى اسرائيل فحذف المضاف
الذى هو الخبر وبقى المضاف اليه على جره بالفتحة لانه غير منصرف للعلمية والعجمة
لانه لغة فى اسرائيل اه تصريح (قوله هذا) اشارة الى ضب صاده الاعرابى
قائل هذا البيت والضمير فى قالت الى امرأته اسرائينا أى من ممسوخ بنى اسرائين
لغة فى اسرائيل ومعناه عبد الله (قوله على هذه اللغة) مقتضاه عدم الفتح على
غير لغة سليم وان أجرى القول مجرى الظن وهو المنقول عن الكوفيين لقوة اجرائه
مجرى الظن عند سليم دون غيرهم والمنقول عن البصريين الفتح اذا أجرى مجرى
الظن على لغة سليم وغيرها (قوله تفتح ان) أى جوازا لما مر ان الحكاية جائزة
حتى مع استيفاء الشروط وقوله وشبهه أى من بقية تصرفات القول (قوله آيب
أهل بلدة) أى الى أهل بلدة اسم فاعل من أبت الى بنى فلان أتيتهم ليلا كذا
فى شواهد العينى وفى القاموس انه بمعنى رجع وضمير عنه يعود الى الجمل والولية
بفتح الواو وكسر اللام وتشديد التحتية البرذعة والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم
ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر كما فى التصريح وغيره (قوله
حيث تضمن معنى الظن) المناسب لقوله سابقا وكظن عملا ومعنى أن يقول حيث

وفى شرحه أن يكون مقصودا به الحال
هذا كله فى غير لغة سليم (وأجرى القول
كظن مطلقا) أى ولو مع فقد الشروط
المذكورة (عند سليم نحو قل ذا مشفقا) وقوله
قالت وكنت رجلا فطينا
هذا لعمر الله اسرائينا
(تنبيه) على هذه اللغة تفتح ان بعد قالت
وشبهه ومنه قوله
اذا قالت أنى آيب أهل بلدة
وضعت بها عنه الولية بالهجر
اه (خاتمة) قد عرفت ان القول انما ينصب
المفعولين حيث تضمن معنى الظن والا فهو
وفروعه مما يتعدى الى واحد ومفعوله اما
مفرد

كان بمعنى الظن لايهام عبارته ان القول فى هذه الحالة مستعمل فى معناه الاصلى أيضا (قوله وهو على نوعين) بقى ثالث وهو المفرد الذى مدلوله لفظ نحو قلت كلمة اذا كنت تلفظت بلفظة زيد مثلا صرح به الرضى (قوله لمن منع هذا النوع) وجعل ابراهيم فى الآية منادى أو خبر المبتدا المحذوف (قوله واما جملة) أى ملفوظ بجميع أجزائها أولا كما فى قالوا سلاما قال سلام أى سلمنا سلاما وعليكم سلام (قوله فتحكى به) يقتضى اعتبار كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام والا لم يكن القول حكاية لها وهو كذلك وأما الحكاية به لما لم يتلفظ به كقول المصنف قال محمد الخ فعلى طريق المجاز كما مر واعلم ان الاصل فى الحكاية بالقول ان يحكى لفظ الجملة كما سمع وتجوز على المعنى باجماع فاذا قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول قال زيد عمرو منطلق أو المنطلق عمرو كذا فى الهمع وقال الرضى فلك أن تقول حكاية عمن قال زيد قائم قال فلان قام زيد واذا قال زيد انا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل فلك أن تقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو أنت بخيل رعاية للفظ المحكى وأن تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل بالمعنى اعتبارا بحال الحكاية فان زيدا وعمرا فيه غائبان اه وصريح صدر عبارته جواز تغيير الاسمية بالفعلية وهو ما رأيته بخط الشنوانى والظاهر ان العكس كذلك قال فى الهمع وتحكى الجملة الملحونة بالمعنى فتقول فى قول زيد عمرو قائم بالجر قال زيد عمرو قائم بالرفع وهل تجوز حكايتها باللفظ قولان صحح ابن عصفور المنع قال لانهم اذا جوزوا المعنى فى المعربة فينبغى أن يلتزموه فى الملحونة اه والوجه عندى الجواز اذا كان قصد الحاكى حكاية اللحن (قوله فى موضع مفعوله) أى المفعول به عند الجمهور والمفعول المطلق النوعى عند غيرهم

(أعلم وأرى)

كذا فى نسخ وفى نسخ اخرى أرى وأعلم ووجهت هذه بان فيها موافقة الترجمة لما بعدها فى الترتيب ووجهت الاولى بان المخالفة ليتعادل كل من أرى وأعلم اذ لا مزية لاحداهما على الاخرى فليست احداهما تابعة فى العمل للاخرى فليست احدى النسختين أحسن كما زعمه يس وتبعه البعض وأصل أرى أرأى قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الساكن قبلها (قوله رأى) ولو حلمية نحو اذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا (قوله على الفعل الثلاثى) قيد بذلك لان غير الثلاثى لا تدخل عليه همزة النقل (قوله ان كان متعديا) أى لواحد أو اثنين بقرينة

وهو على نوعين مفرد فى معنى الجملة نحو قلت شعرا وخطبة وحديثا ومفرد يراد به مجرد اللفظ نحو يقال له ابراهيم أى يطلق عليه هذا الاسم ولو كان مبنيا للفاعل لنصب ابراهيم خلافا لمن منع هذا النوع وممن أجازه ابن خروف والزمخشرى واما جملة فتحكى به فتكون فى موضع مفعوله والله أعلم

(اعلم وأرى)

(الى ثلاثة) من المفاعيل (رأى وعلما) (عدوا اذا) دخلت عليهما همزة النقل و(صارا أرى وأعلما) المتعديين الى مفعولين لان هذه الهمزة تدخل على الفعل الثلاثى فتعدى بها الى مفعول كان فاعلا قبل فيصير متعديا ان كان لازما نحو جلس زيد واجلست زيدا وزاد مفعولا ان كان متعديا نحو لبس زيد جبة وألبست زيدا جبة ورأيت الحق غالبا وأرانى الله الحق غالبا وعلمت الصدق نافعا وأعلمنى الله الصدق نافعا

التمثيل (قوله وما حقق) قدر المتعلق حقق دون كان أو استقر مثلا لانه الذى يشعر به قول المصنف للثان والثالث أيضا حققا (قوله مطلقا) حال من ضمير حقق متعلق قوله لمفعولى أو حققا متعلق قوله للثان والثالث أو صفة لمفعول مطلق أى تحقيقا مطلقا أى عن التقييد بحكم بخصوصه من الاحكام المتقدمة ويحتمل على جعله مرتبطا بحققا متعلق قوله للثان والثالث ان الاطلاق عن التقييد ببعض الاحوال كبناء اعلم ونحوه للمجهول ردا على من اشترطه لجواز الالغاء والتعليق فى هذا الباب ليكون بمنزلة ظننت لفظا فى طلب مفعولين (قوله للثان والثالث) أى لان أصلهما المبتدا والخبر كمفعولى علمت ورأيت (قوله فيجوز حذفهما معا) أى مع ذكر الاول أو حذفه بل يجوز حذف الثلاثة ولو اقتصارا ففى التصريح اما حذف الثلاثة فالصواب كما قال الناظم جوازه مطلقا لحصول الفائدة اذ الاعلام قد يخلو عنه الشخص فلا يكون كحذف مفعولى ظننت وحينئذ فالمتن مخصوص بغير الحذف (قوله وفى حذف أحدهما اختصارا ما سبق) أى من الخلاف ووجه القول بالمنع ما فى حذف أحدهما من الاقتصار على ما هو كجزء الكلمة كما أوضحناه فى الباب السابق (قوله وفى حذفهما معا الخ) قال سم قضيته ان المانع هناك مانع هنا وهو غير لازم لحصول الفائدة هنا بذكر الاول بخلافه هناك على ان الفائدة تحصل بدون ذكر الاول أيضا كما علمت مما مر عن ابن مالك (قوله وأنت أرانى الله الخ) الاصل أرانى الله اياك أمنع عاصم فلما قدم المفعول الثانى أبدل بضمير الرفع وجعل مبتدا والعاصم الحافظ (قوله مستكفى) بفتح الفاء كما فى العينى أى مطلوبا منه الكفاية (قوله ويجوز حذفه) أى مع حذفهما أو ذكرهما وكذا مع حذف أحدهما فقط اختصارا على الخلاف (قوله فلاثنين به توصلا) اعترض بان المسموع تعدية علم بمعنى عرف الى اثنين بالتضعيف نحو وعلم آدم الاسماء كلها لا بالهمزة واجيب بان فى كلام الشاطبى دلالة على سماع تعديتها بالهمزة الى اثنين ولو سلم عدم السماع فالقياس على نحو ألبست زيدا جبة جائز وتوصلا اما ماض مبنى للمجهول أو فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف ويرجح هذا وجود الفاء بدون احتياج الى تقدير قد عقبها بخلاف الاول (قوله لما عرفت) أى فى أول الباب (قوله اثنى مفعولى) الاضافة بيانية (قوله فهو به الخ) أتى به دفعا لما قد يتوهم من ان التشبيه فى بعض الاحكام فقط لكن لو قال بدل هذا الشطر ومن يعلق ها هنا فما أسا لكان أحسن كما ستعرفه (قوله فى كل حكم ذو ائتسا) منه عدم صحة كونه جملة كالمشبه به وكان هذا حكمة اقتصار الناظم

(وما) حقق (لمفعولى علمت) ورأيت من الاحكام (مطلقا * للثان والثالث) من مفاعيل اعلم وأرى (أيضا حققا) فيجوز حذفهما معا اختصارا اجماعا وفى حذف أحدهما اختصارا ما سبق ويمتنع حذف أحدهما اقتصارا اجماعا وفى حذفهما معا اقتصارا الخلف السابق ويجوز الغاء العامل بالنسبة اليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه البركة أعلمنا الله مع الاكابر وقوله

وأنت أرانى الله أمنع عاصم
وأرأف مستكفى وأسمح واهب

وكذلك يعلق الفعل عنهما نحو أعلمت زيدا لعمرو قائم وأريت خالدا البكر منطلق وأما المفعول الاول فلا يجوز تعليق الفعل عنه ولا الغاؤه ويجوز حذفه اختصارا واقتصارا (وان تعديا) أى رأى وعلم (لواحد بلا * همز) بان كانت رأى بصرية وعلم عرفانية (فلاثنين به) أى بالهمز (توصلا) لما عرفت فتقول أريت زيدا الهلال واعلمته الخبر (والثان منهما) أى من هذين المفعولين (كثانى اثنى) مفعولى (كسا) وبابه من كل فعل يتعدى الى مفعولين ليس أصلهما المبتدا والخبر نحو كسوت زيدا جبة واعطيته درهما (فهو) أى الثانى من هذين المفعولين (به) أى بالثانى من مفعولى باب كسا (فى كل حكم ذو ائتسا) أى ذو اقتداء فيمتنع ان يخبر به عن الاول

على الثانى لانه لوشبه المفعولين بمفعولى كسا التوهم انه من تشبيه المجموع بالمجموع وانه فى غير امتناع كون الثانى جملة بدليل ان الاول لا يكون جملة فاله سم (قوله ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول) ويجوز حذفهما معا كما فى التصريح وغيره (قوله ويمتنع الالغاء) تقول زيدا الهلال أريت وزيدا الكتابة أعلمت بالاعمال وجوبا كما تقول زيد ادرهما اعطيت وانما امتنع الالغاء لامتناع الاخبار بالثانى عن الاول (قوله ومن تعليق أرى عن الثانى) أى بناء على ان الرؤية هنا بصرية وهو الظاهر وقيل علمية فلا شاهد فيها لما نحن بصدده وفى التمثيل بالآية لتعليق الفعل بحث لاحتمال أن تكون كيف بمعنى الكيفية لان كيف تستعمل اسما معربا مجردا عن الاستفهام بمعنى كيفية كما قيل به فى قوله تعالى ألم تر كيف فعل ربك ويكون مضافا الى الفعل بعده بتأويله بالمصدر كما فى يوم ينفع فالمعنى أرنى كيفية احيائك الموتى فظهر ان أرنى كيفية احيائك تفسير لكيف برديفه لا تأويله بالمصدر وان سبك جملة تحيى باحياء لكونها مضافا اليها أفاده الروداني وتقرير المصرح وتبعه غير واحد كالبعض البحث بان جملة كيف تحيى الموتى يحتمل كونها فى تأويل مصدر مفعول أرنى أى أرنى كيفية احيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير كيفية فعلنا بهم فليست الآية من باب التعليق يرد عليه ان الكيفية ليست مصدرا (قوله نبأ وأخبر الخ) قال شيخ الاسلام اعلم ان نبأ وأنبأ وحدث وأخبر وخبر لم تقع تعديتها الى ثلاثة مفاعيل فى كلام العرب الا وهى مبنية للمفعول اه وقد وقع فى القرآن تعدية نبأ مبنية للفاعل اليها واحد صريح واثنين سدمسدهما ان المكسورة المعلقة باللام ومعمولاها فى قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم الآية الا ان يقال مراد شيخ الاسلام ثلاثة مفاعيل صريحة وفى الدمامينى من ألحق هذه الافعال باعلم ليس قائلا بان الهمزة والتضعيف فيها للنقل اذ لم يثبت فى لسانهم ما ينقل عنه ما ذكروا انما هو من باب التضمين أى تضمينها معنى أعلم وفى قول الشارح لتضمنها معناه اشارة الى ذلك وفى التصريح عن الناظم ان أولى من اعتبار التضمين حمل الثانى منها على نزع الخافض والثالث على الحال وعندى فيه نظر اذ الحال قيد فى عاملها على معنى فى فيكون التقدير أخبرت زيدا بعمرو فى حال كونه قائما فيعطى الكلام تقييد الاخبار بحال قيام عمرو ولا يعطى ما المخبر به من أحوال عمرو مع ان هذا هو المطلوب دون ذلك وانظر ما المانع من كون الهمزة والتضعيف للنقل عن فعل مقدر فان له نظائر كثيرة فاعرفه

(قوله

ويجوز الاقتصار عليه وعلى الاول ويمتنع الالغاء. نعم يستثنى من اطلاقه التعليق فان أرى واعلم هذين يعلقان عن الثانى لان اعلم قلبية وأرى وان كانت بصرية فهى ملحقة بالقلبية فى ذلك ومن تعليق أرى عن الثانى قوله تعالى رب أرنى كيف تحيى الموتى (وكأرى السابق) المتعدى الى ثلاثة مفاعيل فيما عرفت من الاحكام (نبا) و(أخبرا) و(حدث) و(أنبأ) و(كذا خبرا) لتضمنها معناه

كقوله نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ✽ يهدى الى غرائب الاشعار وقوله وما عليك اذا أخبرتنى دنفا وغاب بعلك يوما ان تعودينى وقوله أو منعتم ما تسئلون فمن ✽ حدثتموه له علينا الولاء وكقوله وانبئت قيسا ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن وكقوله ٣٨٩ وخبرت سوداء الغميم مريضة ✽ فأقبلت من أهلى بمصر أعودها (تنبيه) دخول همزة النقل وصوغ الفعل للمفعول متقابلان بالنسبة الى ما ينشأ عنهما فدخول الهمزة على الفعل يجعله متعديا الى مفعول لم يكن متعديا اليه بدونها وصوغه للمفعول يجعله قاصرا عن مفعول كان متعديا اليه قبل الصوغ فالذى لا يتعدى ان دخلته همزة النقل تعدى الى واحد والمتعدى الى ثلاثة اذا صغته للمفعول صار متعديا الى اثنين وذو الاثنين يصير متعديا الى واحد وذو الواحد يصير غير متعد فان كان المصوغ للمفعول من باب اعلم لحق بباب ظن وان كان من باب ظن لحق بباب كان وكالمصوغ للمفعول فى ذلك المطاوع اه (خاتمة) أجاز الاخفش ان يعامل غير علم ورأى من اخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما فى النقل الى ثلاثة بالهمزة فيقال على مذهبه أظننت زيدا عمرا فاضلا وكذلك أحسبت واخلت وازعمت ومذهبه فى ذلك ضعيف لان المتعدى بالهمزة فرع المعدى بالتجرد وليس فى الافعال متعد بالتجرد الى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة وكان مقتضى هذا ان لا ينقل علم ورأى الى ثلاثة لكن ورد السماع بنقلهما فقبل ووجب ان لا يقاس عليهما ولا يستعمل استعمالهما الا ما سمع ولو ساغ القياس على اعلم وأرى لجاز ان يقال ألبست زيدا عمرا ثوبا وهذا لا يجوز اجماعا والله أعلم

✽(الفاعل)✽

(الفاعل) فى عرف النحاة هو (الذى) أسند اليه فعل

(قوله نبئت زرعة الخ) التاء نائب فاعل وهى المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى الى الخ مفعول ثالث وجملة والسفاهة كاسمها أى قبيحة اعتراضية عرض الشاعر فيها بذم زرعة الذى كان يسفه عليه فى اشعاره (قوله وما عليك الخ) ما للاستفهام الانكارى أى أى شئ عليك وقوله أن تعودينى أى فى ان تعودينى متعلق بما تعلق به عليك وقول البعض ان تعودينى مفعول لعليك فاسد (قوله ما تسئلون) بالبناء للمجهول كما قاله شيخنا (قوله ولم أبله) أى اجربه كما زعموا أى بلوا كالبلو الذى زعموه (قوله سوداء الغميم) سوداء لقب امرأة كانت تنزل بموضع من بلاد غطفان يسمى الغميم بفتح الغين المعجمة واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلى أى الكائنين بمصر وجملة أعودها حال من تاء فأقبلت (قوله فالذى لا يتعدى الخ) تفريع على قوله فدخول الهمزة الخ ولم يقل والذى يتعدى الى واحد ان دخلته همزة النقل تعدى الى اثنين والذى يتعدى الى اثنين ان دخلته همزة النقل تعدى الى ثلاثة لتقدم ذلك أول الباب وانما ذكر القسم الاول مع تقدمه هناك أيضا توطئة لقوله والمتعدى الى ثلاثة الخ (قوله لحق بباب ظن) أى فى التعدى الى اثنين لا فى سائر الاحكام كما هو ظاهر فلا يقال المفعولان فى باب ظن لا يجوز حذفهما اقتصارا لعدم الفائدة كما تقدم بخلافه هنا (قوله المطاوع) هو الدال على أثر فاعل فعل آخر ككسرته فانكسر فمطاوع المتعدى الى ثلاثة متعد الى اثنين كاعلمته الصدق نافعا فعلمه نافعا ومطاوع المتعدى الى اثنين متعد الى واحد كعلمته الحساب فتعلمه ومطاوع المتعدى الى واحد لازم ككسرته فانكسر (قوله الثنائية) أى المتعدية الى اثنين اما غير الثنائية من القلبية كفهم وحزن فلا يعامل معاملة علم ورأى فى النقل الى ثلاثة بالهمزة اتفاقا وان كان منه ما ينقل بها الى اثنين كفهم والى واحد كحزن (قوله بالتجرد) أى من الهمزة والتضعيف (قوله فيحمل) أى يقاس بالنصب فى جواب النفى (قوله ووجب أن لا يقاس عليهما) لان الخارج عن القياس لا يقاس عليه (قوله لجاز أن يقال ألبست الخ) فيه ان نحو ما ذكر لا يجوز ولو جوزنا القياس على اعلم وأرى لان لبس متعد لواحد فالهمزة انما تعديه الى الثانى فقط فكان الاولى أن يقول لجاز أن يقال أكسوت زيدا عمرا جبة

✽(الفاعل)✽

(قوله فى عرف النحاة) وأما فى اللغة فمن أوجد الفعل (قوله أسند اليه فعل) أى على وجه الاثبات أو النفى أو التعليق أو الانشاء فدخل الفاعل فى لم يضرب زيد

وان ضرب زيد وهل قام زيد والمتبادر من الاسناد الاسناد اصالة فخرج من التوابع
البدل والمعطوف بالحرف لان الاسناد فيهما تبعي قال يس على انا لا نسلم الاسناد
في البدل بناء على ان عامله مقدر من جنس الاول قال شيخنا أي فالمذكور لم يسند
اليه أصلا وكلامنا فيه لا في المقدر اه وأما بقية التوابع فلا اسناد فيها والمراد
الاسناد ولو غير تام فيدخل فاعل المصدر وفاعل اسم الفاعل (قوله تام) قال
الشارح في شرحه على التوضيح لا حاجة الى هذا القيد لان المخرج به وهو اسم كان
خرج بقيد أسند اليه فعل لان اسم كان لم يسند اليه كان لان معناه ليس منسوبا اليه
وانما هو منسوب الى مضمون الجملة اه وفيه نظر يعلم مما قدمناه في باب كان
واخواتها (قوله أصلي الصيغة) المراد باصالتها عدم تحويلها الى صيغة ما لم
يسم فاعله لا عدم التصرف فيها مطلقا حتى يعترض بخروج فاعل نعم وفاعل شهد
بفتح فسكون أو بكسر فسكون أو بكسرتين لان الفعل فيهما ليس أصلي الصيغة لان
الصيغة الاصلية بفتح فكسر نعم لو قال على طريقة فعل لكان أوضح والصيغة كما قال
اللقاني كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار حركاتها وسكناتها وتقدم بعضها على
بعض (قوله أو مؤول به) أي الفعل كما مشى عليه الشارح فيما يأتي ومعنى
كونه مؤولا بالفعل كونه بمعناه وحالا محله فدخل اسم الفعل (قوله كمرفوعي أتى)
عد فاعلي أتى ونعم واحدا كما أشار اليه الشارح لان الرافع في كل فعل (قوله
الصريح) المراد به ما قابل المؤول بقرينة المقابلة فدخل فيه الضمير في نحو قاما
وقم (قوله والمؤول به) أي لوجود سابك ولو تقديرا وهو هنا أن المفتوحة وان
الناصبة للفعل وما دون كي ولو فلا يؤول الفاعل بالاسم من غير سابك عند
البصريين وانما يقدر منه ان الساكنة النون لعدم ثبوت تقدير غيرها كذا
في التصريح واستثنى الدماميني باب التسوية ان جعلنا سواء في قوله تعالى ان
الذين كفروا سواء عليهم خبرا وما بعده فاعلا وظاهر كلام الشارح ان الفاعل
لا يكون جملة وهو كذلك على مذهب البصريين المختار وقيل تقع فاعلا مطلقا نحو
يعجبني يقوم زيد وظهر لي أقام زيد بدليل ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه
وتبين لكم كيف فعلنا بهم ولا حجة فيهما اما الاول فلاحتمال أن يكون فاعل
بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء
مصرحا به في قوله بدا لي من تلك القلوص بداء وجملة ليسجننه جواب قسم محذوف
ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ولا يمنع من هذا كون القسم انشاء لان
المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خبر وهذا المعنى هو سجنه

تام أصلي الصيغة او مؤول به (كمرفوعي
الفعل والصفة من قولك (أتى زيد منيرا
وجهه نعم الفتى) فكل من زيد والفتى
فاعل لانه أسند اليه فعل تام أصلي الصيغة
الا ان الاول متصرف والثاني جامد
ووجهه فاعل لانه أسند اليه مؤول بالفعل
المذكور وهو منيرا فالذي أسند اليه فعل
يشمل الصريح كما مثل والمؤول به نحو أولم
يكفهم انا أنزلنا

عليه الصلاة والسلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم كذا في المغني وأما الثاني فلما يأتي
وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي بمعلق وقال الدماميني تبعا للمغني تقع ان كان
التعليق بالاستفهام كالمثال الثاني والآية الثانية لان الاسناد حينئذ في الحقيقة
الى مضاف محذوف لا الى الجملة اذ المعنى ظهر لي جواب أقام زيد وهذا التقدير
لا بد منه دفعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه اه فالاقوال أربعة
وصرح بعضهم بان اسناد الفعل الى الجملة عند من جوزه انما هو باعتبار مضمونها
(قوله يخرج المبتدا) أورد عليه انه يدخل في قوله أو مؤول به فان زيد من زيد
قائم أسند اليه مؤول بالفعل وأجاب سم بان المتبادر من قوله أسند اليه فعل أو مؤول
به ما يكون المسند فيه ما ذكر فقط ولا كذلك زيد قائم فان المسند اسم الفاعل مع
الضمير المستتر فيه (قوله وبأصلي الصيغة النائب عن الفاعل) ومن يسميه
فاعلا يحذف هذا القيد كما ان من يسمي اسم كان فاعلا يحذف قيد التمام وكلام
الشارح مبني على الصحيح ان صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم اما على القول بانها
صيغة أصلية فيحتاج الى ابدال قولنا أصلي الصيغة بقولنا على طريقة فعل
(قوله صفة) المراد بها ما يشمل اسم الفاعل واسم التفضيل وأمثلة المبالغة
والصفة المشبهة ومن الصفة الجامد المؤول بالمشتق كأسد بمعنى شجاع (قوله
أو مصدر) لعله أراد به ما يشمل اسم المصدر فالمصدر نحو أعجبني ضرب زيد الامير
واسمه نحو أعجبني عطاء المال عمرو واسم الفعل نحو هيهات نجد والظرف نحو
أعندك زيد وشبهه هو الجار والمجرور نحو أفي الله شك وهذان بحسب الظاهر والا ففي
الحقيقة العامل في الفاعل متعلق الظرف وشبهه (قوله أحكام) أي سبعة
بحسب ما ذكره المصنف والشارح لكن من أحكامه ما لم يذكراه كوحدته فلا يتعدد
فالفاعل في نحو اختصم زيد وعمرو المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا في أجزائه
لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع الاعراب جعل في أجزائه وأما قوله
تلقفها رجل رجل فالاصل تلقفها الناس رجلا رجلا أي متناوبين فحذف
الفاعل وأقيم الحال مقامه (قوله باضافة المصدر) أي بالمصدر المضاف أو الباء
سببية ليجري كلامه على الاصح من ان العامل المضاف وما ذكره الشارح من تسمية
المجرور بالمصدر أو الحرف الزائد فاعلا هو المشهور وذهب بعضهم الى ان المجرور
بالمصدر وبالحرف الزائد أو شبهه لا يسمى فاعلا اصطلاحا (قوله بمن أو الباء
الزائدتين) مثلهما اللام الزائدة نحو هيهات هيهات لما توعدون (قوله بما لاقت)
فالباء زائدة وما فاعل يأتيك رجلة والانباء تنمي أي تشيع حالية (قوله على محله)

والتقييد بالفعل يخرج المبتدا وبالتمام نحو
اسم كان وبأصلي الصيغة النائب عن
الفاعل وذكر أو مؤول به لادخال الفاعل
المسند اليه صفة كما مثل أو مصدر أو اسم
فعل أو ظرف أو شبهه (تنبيه) للفاعل
أحكام اعطى الناظم منها بالتمثيل البعض
وسيذكر الباقي الاول الرفع وقد يجر لفظه
باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس
بعضهم أو اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته
الوضوء أو بمن أو الباء الزائدتين نحو أن
تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو وكفى
بالله شهيدا ونحو قوله
ألم يأتيك والانباء تنمي
بما لاقت لبون بني زياد
ويقضى حينئذ بالرفع على محله

جرى على أحد القولين مبنى على عدم اختصاص المحلى بالمبنيات والجمل وأيد بعدم
لزوم اجتماع حركتى اعراب فى اخر الكلمة وهذا قول الاكثر والثانى انه تقديرى
لا محلى بناء على اختصاص المحلى بهما وأيد بقول الرضى معنى كون الكلمة معربة
بكذا محلا انها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابه كذا لاقتضائه ان المحلى
لا يكون فى المعرب كما هنا وفرقهم بين المحلى والتقديرى بان المانع فى المحلى قائم بجملة
الكلمة وفى التقديرى بالحرف الاخير منها لقيام المانع هنا بالحرف الاخير ويمكن
اجراء كلام الشارح على هذا القول بان يراد بالمحلى ما قابل اللفظى (قوله حتى يجوز)
حتى ابتدائية فالفعل مرفوع بعدها لكن جواز رفع التابع مخصوص بالفاعل
المجرور بالحرف الزائد دون المجرور بالمصدر قاله البعض ثم فرق بفرق أحسن منه أن
يقال الفرق ضعف الجار فى الاول لكونه حرفا زائدا وقوته فى الثانى لكن
فى حاشية شيخنا ان ما أضيف اليه المصدر أو اسمه يجوز فى تابعه الرفع والجر ولو كان
معرفة اهـ وهذا هو الذى سيصرح به المصنف فى باب المصدر بقوله

وجر ما يتبع ما جر ومن * راعى فى الاتباع المحل فحسن

فانظر من أين أتى للبعض ما قاله (قوله فان كان المعطوف) أى على المجرور بمن وكذا
اذا كان المعطوف نكرة والعطف ببل أو لكن لانهما بعد النفى والنهى لاثبات الحكم لما
بعدهما نعم ان قصد بهما نقل النفى لما بعدها كما جوزه المبرد وعبد الوارث جاز الجر فيما
يظهر (قوله جر الفاعل بمن) بخلاف الباء واللام الزائدتين (قوله كونه عمدة
لا يجوز حذفه) عد الشارح هنا كونه عمدة وكونه لا يجوز حذفه حكما واحدا
وعدهما فى باب النائب عن الفاعل حكمين وهو ظاهر ولعل وجه ما هنا ان العمدية
لازمة لعدم جواز الحذف غالبا فتأمل (قوله لا يجوز حذفه) أى بدون رافعه اما
معه فيجوز لدليل كما فى التسهيل ويستثنى من عدم جواز حذفه خمسة أبواب بناء
الفعل للمجهول نحو ضرب عمرو والمصدر نحو ضربا زيدا أو اطعام فى يوم بناء على ما
ذكروه من عدم تحمله الضمير لجموده وذهب السيوطى الى انه فى مثل ذلك يتحمل لان
الجامد اذا أول بمشتق تحمل وضربا زيدا فى معنى اضرب واطعام فى معنى ان يطعم
وهذا تأويل بمشتق والفعل المؤكد بالنون فى نحو ولا يصدنك وكون الفاعل فيه
محذوفا لعلة فهو كالثابت لا يمنع كونه محذوفا بل يقرره فلا معنى لاعتراض البعض
بذلك والتعجب نحو أسمع بهم وابصر أى بهم فحذف فاعل الثانى والاستثناء المفرغ
نحو ما قام الا زيد الاصل ما قام أحد الا زيد وفى استثناء هذين نظر اما التعجب
فلاحتمال ان الفاعل ضمير استتر حين حذفت الباء لا محذوف ولو سلم انه محذوف

فهو

لحقى يجوز فى تابعه الجر حملا على اللفظ
والرفع حملا على المحل نحو ما جاءنى من رجل
كريم وكريم وما جاءنى من رجل ولا امرأة
ولا امرأة فان كان المعطوف معرفة تعين
رفعه نحو ما جاءنى من عبد ولا زيد لان شرط
جر الفاعل بمن أن يكون نكرة بعد نفى
أو شبهه * الثانى كونه عمدة لا يجوز حذفه

فهو فضلة لفظا فكان المحذوف غير فاعل ثم رأيت شيخنا السيد نقل فى باب التنازع
عن الدمامينى ما نصه على مذهب سيبويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل بزيد على
أن يكون الاصل أحسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير
واستتر كما استتر الثانى فى قوله تعالى اسمع بهم وابصر اهـ وهو نص فيما قلناه أولا
ولله الحمد وأما الاستثناء المفرغ فلان الفاعل اصطلاحا هو ما بعد الا وهو مذكور
وكون الاصل ما قام أحد الا زيد هو بالنظر الى المعنى ونظر النحاة الى الالفاظ قال
يس وبقى سادس وهو ما قام وقعد الا زيد لانه من الحذف لا من التنازع لان الاضمار
فى أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفى الفعل عنه وانما هو منفى عن غيره مثبت له
اهـ وقد يقال يضمر فى أحدهما مع الاتيان بالا اخرى فلا يرد ما قاله فتأمل (قوله
لان الفعل وفاعله الخ) مقتضاه انه لا يجوز حذف الفعل مع انه يجوز لقرينة
فالاولى أن يعلل بان مدلول الفعل عرض قائم بمدلول الفاعل فلو حذف لزم شبه
قيام العرض بنفسه هكذا ينبغى تقرير هذا التعليل لا كما قرره البعض (قوله
تمسكا بنحو قوله فان كان الخ) أى حيث حذف اسم كان وهو فاعل مجازا وفاعل
يرضيك أيضا وان لم يتعرض له الشارح فى التأويل اكتفاء بالتعرض لاسم كان
وحتى للغاية بمعنى الى كما فى العينى وقطرى بفتح القاف والطاء رجل خارجى (قوله
على ان التقدير فان كان هو) أى فالفاعل ضمير مستتر عائد على معلوم من المقام
لا محذوف (قوله وجوب تأخيره) أى عند البصريين دون الكوفيين ولهذا
يجيزون فاعلية زيد فى زيد قام كما سيذكره الشارح (قوله كما فى نحو وان أحد الخ)
أى على الاصح من ان جملة الشرط لا تكون الا فعلية وجوز الكوفيون كونها
اسمية فأجازوا كون أحد مبتدأ مخبرا عنه بالفعل بعده وسوغ الابتداء به وقوعه
بعد الشرط ونعته بالجار والمجرور بعده (قوله لما سيأتى) من ان الاصل
فى الاستفهام أن يكون عما يتجدد والمفيد لذلك اصالة الفعل فالغالب دخول
الاستفهام على الجملة الفعلية واعترض ترجيح الفاعلية فى الاية الثانية بان مرجح
الفعلية فيها وهو الاستفهام عارضه مرجح الاسمية وهو عطف أم نحن الخالقون
لاقتضائه اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان فتساقطا ودفعه الروداني بان
مرجح الفعلية أقوى لانه أمر معنوى كما عرفت بخلاف مرجح الاسمية فانها مجرد
مناسبة لفظية فلا تعارض لانه لا يكون الا بين متساويين (قوله وبعد فعل فاعل)
أى بعد كل فعل فاعل فالنكرة للعموم كما فى علمت نفس ويستثنى الفعل المكفوف
بما كقلما وكثرما وطالما كذا قالوا قال الشاطبى وهو غير متعين فى قلما لانها

لان الفعل وفاعله كجزء أى كلمة لا يستغنى
بأحدهما عن الآخر وأجاز الكسائى
حذفه تمسكا بنحو قوله
فان كان لا يرضيك حتى تردنى
الى قطرى لا اخالك راضيا
وأوله الجمهور على ان التقدير فان كان هو
أى ما نحن عليه من السلامة * الثالث
وجوب تأخيره عن رافعه فان وجد
ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير
الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما
مبتدأ كما فى نحو زيد قام واما فاعلا
محذوف الفعل كما فى نحو وان أحد من
المشركين استجارك ويجوز الامران فى
نحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه والارجح
الفاعلية لما سيأتى فى باب الاشتغال والى
هذا الثالث الاشارة بقوله (وبعد فعل)

تستعمل للنفي المحض فيمكن أن تكون حرفا نافيا كما فلا تطلب فاعلا وقوله تستعمل للنفي المحض أي غالبا وقد تستعمل لاثبات الشئ القليل كما قاله الرضى وعندى ان ما مصدرية هي وما بعدها في تاويل مصدر فاعل ثم رأيته في المغنى عن بعضهم وذكر فيه ان الفعل المكفوف بما لا يليه الا جملة فعلية صرح بفعلها وان ايلاءها فعلا مقدرا يفسره المذكور في قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما ❊ وصال على طول الصدود يدوم

ضرورة وقيل هو من تقديم الفاعل على فعله للضرورة ويستثنى أيضا الفعل المؤكد كما في أتاك أتاك اللاحقون وكان الزائدة على الصحيح قاله ابن هشام (قوله أي وشبهه) وانما خص الفعل بالذكر لانه الاصل ويحتمل ان المراد الفعل اللغوى أي وبعد مفهوم فعل الخ فلا اقتصار في كلامه (قوله فاعل مبتدا) والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوع الخبر ظرفا مختصا اذ المراد باختصاصه كما مر في محله عن الشمنى ان يكون ما أضيف اليه الظرف صالحا لان يبتدأ به وهو هنا كذلك لان المراد كما أسلفناه وبعد كل فعل وكل فعل صالح لان يبتدأ به فهو مختص بالمعنى المذكور وان كان عاما فلا تغفل (قوله فان ظهر) أى الفاعل في المعنى أى داله والمراد بالفاعل في المعنى المحكوم عليه بالفعل فهو ذلك أى الفاعل في الاصطلاح فلا اتحاد بين الشرط والجزاء معنى كذا قال المرادى وفيه ان مرجع الضمير الفاعل في قوله وبعد فعل فاعل والمراد به الاصطلاحى اذ هو المتكلم عليه هنا ولانه الواجب التأخير عن الفعل اللهم الا ان يرتكب الاستخدام ثم التقسيم الى ظاهر وضمير فيما عدا مواضع حذف الفاعل فلا اعتراض على قوله والا فضمير استتر بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز انه محذوف فاعرفه فانه أحسن مما ارتكبه غير واحد هنا (قوله لما مر الخ) علة لقوله أى يجب أن يكون الفاعل الخ (قوله وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل الخ) فلا يضر عندهم عدم تميز المبتدا من الفاعل في نحو زيد قام وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فنحو الزيدان قام والزيدون قام جائز عند الكوفيين ممتنع عند البصريين وفي كلام الدماميني ما يفيد ان من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار حيث قال نص الاعلم وابن عصفور في قول الشاعر

صددت فأطولت الصدود وقلما ❊ وصال على طول الصدود يدوم

على رفع وصال بيدوم وقدم للضرورة وهو ظاهر كلام سيبويه فقد تحقق تقديم الفاعل على رافعه في الجملة اه وكذا في التصريح (قوله تمسكا بقول الزباء) ملكة الجزيرة حيث رفع مشيا فاعلا للجمال أعني وئيدا ولا يجوز كونه مبتدا

أى وشبهه (فاعل) فاعل مبتدا خبره في الظرف قبله أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل (فان ظهر) في اللفظ نحو قام زيد والزيدان قاما (فهو) ذلك (والا) أى وان لم يظهر في اللفظ (فضمير) أى فهو ضمير (استتر) نحو قم وزيد قام وهند قامت لما مر من ان الفعل وفاعله كجزأى كلمة ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها وأجاز الكوفيون تقدم الفاعل مع بقاء فاعليته تمسكا بقول الزباء

ما للجمال مشيها وئيدا ❊ أجندلا يحملن أم حديدا

لعدم وجود خبر له وما للجمال مبتدا وخبر والوئيد صفة مشبهة من التؤدة وهي التأني والجندل الحجر وانما لم يجعل مشيها فاعلا للجار والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الجار والمجرور على هذا التقدير رافع للاسم الظاهر فلا ضمير فيه يرجع الى ما فتخلو الجملة الخبرية عن رابط والتقدير تكلف (قوله محذوف الخبر) أى وجوبا لسد الحال مسده وأورد عليه في المغنى انه تخريج على شاذ لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسد الحال مسده لان هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدا (قوله وقيل ضرورة) قائل ذلك وهو بعض البصريين لا يطلق منع تقدم الفاعل بل يخصه بالسعة كما مر فلا يشكل هذا القول لا يظهر لان البصريين يمنعون مطلقا والكوفيين يجيزون مطلقا (قوله على ما ذكرنا) أى من الوجهين (قوله وجرد الفعل) هذا هو الحكم الرابع ومثل الفعل الوصف كما قاله ابن هشام فقي قوله الفعل ما تقدم في قوله وبعد فعل (قوله لاثنين) أى لدال اثنين أو جمع أى دال جمع (قوله على لغة قليلة) ولو بطريق العطف فيهما على الصحيح نحو قاما زيد وعمرو وقاموا زيد وعمرو وبكر ومنع أبو حيان ان يقال على هذه اللغة جاؤنى من نبلك لانها لم تسمع في ذلك وضعفه في المغنى بانه اذا كان سبب لحاق الواو بيان جمعية الفاعل كان لحاقها هنا أولى لخفاء الجمعية قال وقد جوز الزمخشري في لا يملكون الشفاعة الا من اتخذ عند الرحمن عهدا كون من فاعلا والواو علامة وفي الدماميني ينبغي على هذه اللغة ترك العلامة جوازا في قولك قام اليوم أخوالك ووجوبا في قولك ما قام الا أخوالك كما يفعل في علامة التأنيث أى على أحد القولين في الفصل بالا كما يأتي وانه اذا قيل قاما وقعدا أخوالك فانه يتصل بكل من الفعلين ألف الا انها في المهمل ضمير وفي المعمل علامة وجوز في المغنى في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم تنازع العاملين في الظاهر وجعل الواو فيهما علامة وتقدير ضمير مستتر في المهمل قال وهذا أعنى وجوب استتار الضمير في فعل الغائبين من غرائب العربية اه قيل مما جاء على هذه اللغة قوله عليه الصلاة والسلام أو مخرجيّ هم والمناسب أن يكون هم مبتدا مؤخرا ومخرجيّ خبرا مقدما فيكون على اللغة الفصحى التي هي لغته صلى الله عليه وسلم وقد قال الناظم سابقا

والثان مبتدا وذا الوصف خبر ❊ ان في سوى الافراد طبقا استقر

(قوله تولى) أى مصعب بن الزبير المارقين الخارجين أسلماه أى خذلاه وأسلماه الى عدوه والمبعد قال في التصريح اسم مفعول من الابعاد والمراد به الاجنبي من النسب اه والظاهر انه يصح كونه اسم فاعل من أبعد بمعنى تباعد مرادا به غير الصاحب والحميم

وأوله البصريون على ان مشيها مبتدا محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو يوجد وئيدا وقيل ضرورة وقد روى مثلثا الرفع على ما ذكرنا والنصب على المصدر أى تمشى مشيها والخفض بدل اشتمال من الجمال (وجرد الفعل) من علامة التثنية والجمع (اذا ما أسندا ❊ لاثنين) كفاز الشهيدان ويفوز الشهيدان (أو جمع) كفاز الشهدا ويفوز الشهداء وفازت الهندات وتفوز الهندات هذه اللغة المشهورة (وقد يقال) على لغة قليلة (سعدا) الزيدان ويسعدان الزيدان (وسعدوا) العمرون ويسعدون العمرون وسعدن الهندات ويسعدن الهندات ومن ذلك قوله

تولى قتال المارقين بنفسه ❊ وقد أسلماه مبعد وحميم

وقوله

نسيا حاتم وأوس لدن فاضت ❊ عطاياك يا ابن عبد العزيز

وقوله

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ❊ ولو انهم خذلوك كنت ذليلا

وقوله

يلومونني في اشتراء النخيل ❊ قومي فكلهم يعذل

وقوله

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي ❊ فأعرضن عني بالخدود النواضر

القريب كما فى التصريح أو الصاحب الذى يهتم بصاحبه كما فى غيره والبيت رثاه فيه بعد موته (قوله أكلونى البراغيث) عبر بأكلونى مع ان حقها أكلتنى أو أكلننى لان الواو للعقلاء سواء كانت ضميرا أو علامة جمع تشبيها لها بهم من حيث فعلها فعلهم من الجور والتعدى المعبر عنه بالاكل مجازا كذا فى شرح الجامع والمغنى (قوله يتعاقبون) أى تأتى طائفة عقب طائفة (قوله ثم قال لكننى أقول الخ) تبع فيه المرادى قال الشيخ يحيى هذا كلام السهيلى وأما الناظم فاستدل به على تلك اللغة فالشارح خلط الكلامين (قوله لانه حديث مختصر) أى من الراوى يعنى ان الراوى اختصر اللفظ النبوى الذى هو الحديث المطول بحذف صدره واللفظ النبوى ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالواو فى يتعاقبون ضمير يرجع الى ملائكة السابق وقوله ملائكة بالليل الخ بيان لما أجمل فى ملائكة السابق وهكذا الحال بعد الاختصار فالواو فى المختصر عائدة على ملائكة الاولى المحذوفة قاله البهوتى دافعا به بحثهم بان اللفظ المختصر يتعين كون الواو فيه حرفا لاسناد الفعل الى الظاهر أى فلا يتم الجواب بالاختصار ولا يخفى ما فى كلام البهوتى من البعد فتأمل (قوله رواه البزار) ومثل مارواه البزار فى صحيح البخارى (قوله مجردا) أى من علامة الجمع الموجودة مع الاسم الظاهر لعدم اسناده الى الظاهر بل الى الضمير (قوله فقال ان لله ملائكة الخ) لم يذكر تمام الحديث لاخذه مما سبق (قوله ازدشنوءة) حى من اليمن ويقال أيضا أسدشنوءة بالسين المهملة بدل الزاى وقد وجد هكذا فى بعض نسخ الشارح (قوله للظاهر) أو الضمير المنفصل فى نحو ما قاما الا هما وانما قام اهما (قوله حمل جميع ما جاء الخ) أى ما سمع من أصحاب هذه اللغة وما سمع من غيرهم (قوله كما لزمت التاء الخ) الفرق بينها وبين علامتى التثنية والجمع على مذهب جمهور العرب انهما قد يتوهم فاعليتهما لوجود الفاعل على صورتهما بخلافها وأيضا الاحتياج الى تاء التأنيث أتم لان الفاعل قد لا يعلم منه التأنيث اذ اللفظ قد يكون بصورة المذكر والمراد منه مؤنث وبالعكس بخلاف لفظ التثنية والجمع فانه لا احتمال فيه ولا ايهام قاله م (قوله للزم) أى عند هؤلاء الاقوام المخصوصين (قوله وأما اسناد الفعل مرتين) أى ان جعل كل من الضمير والظاهر فاعلا (قوله واللازم باطل اتفاقا) لقائل أن يقول لانسلم هذه الدعوى وأى مانع من القول بأحد هذه اللوازم عند أصحاب هذه اللغة فلو قال وهو بعيد لكان أولى فان قلت كيف يتصور اسناد الفعل الواحد الى فاعلين قلت لا مانع من ذلك عقلا اذا اتحد الفاعلان فى المعنى

ويعبر عن هذه اللغة بلغة أكلونى البراغيث وعليها حمل الناظم قوله عليه الصلاة والسلام يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار أخرجه مالك فى الموطأ ثم قال لكننى أقول فى حديث مالك ان الواو فيه علامة اضمار لانه حديث مختصر رواه البزار مطولا مجردا فقال ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم وحكى بعض النحويين انها لغة طىء وبعضهم انها لغة ازدشنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الاحرف بل هو (للظاهر بعد مسند) وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل وجمعه كما دلت التاء فى قامت هند على تأنيث الفاعل ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على انه خبر مقدم ومبتدا مؤخر ومنهم من يحمله على ابدال الظاهر من المضمر وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الابدال أو التقديم والتأخير لان الائمة المأخوذ عنهم هذا الشان اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات للتثنية والجمع وذلك بناء منهم على ان من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الالف فى فعل الاثنين والواو فى فعل جمع المذكر والنون فى فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا وقد لزمت للدلالة على التثنية والجمع كما لزمت التاء للدلالة على التأنيث لانها لو كانت أسماء للزم اما وجوب الابدال أو التقديم والتأخير واما اسناد الفعل مرتين واللازم باطل اتفاقا

كما

كما هنا لان مدلول الضمير والاسم الظاهر واحد (قوله ويرفع الفاعل فعل) هذا هو الحكم الخامس (قوله استفهام محقق) أى ملفوظ بداله وان كان فى حيز شرط لم يوجد مدلوله فى الخارج كما فى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض وقوله أو مقدر أى غير ملفوظ بداله (قوله يسبح له فيها الخ) له نائب فاعل والآصال جمع أصل بضمتين جمع أصيل وهو المساء ويجمع آصال على أصائل (قوله وقراءة بعضهم) هذه القراءة شاذة بخلاف ماقبلها ولذلك أبهم القارى (قوله ضارع) أى مسكين لخصومة) علة للفعل المحذوف ومختبط أى محتاج وما مصدرية أى من أجل اطاحة الاشياء المطيحة أى المهلكة وكان القياس أن يقول المطيحات لكنه وضع فاعل موضع مفعل اضطرارا (قوله لافعال محذوفة) أى قياسا على الاصح الا اذا توهم كون المذكور نائب فاعل فلا يجوز يوعظ فى المسجد رجل على ان رجل فاعل فعل محذوف (قوله لاعتضاد التقدير الاول) لا يقال يعارض هذا كون جملة الاستفهام اسمية لاقتضاء ذلك كون الجواب كذلك للتناسب لانا نقول قال السعد جملة السؤال فعلية حقيقة وان كانت اسمية صورة لان قولك من قام أصله أقام زيد أم عمرو أم بكر الخ لا أزيد قائم أم عمرو أم بكر الخ لان الاستفهام بالفعل أولى فاختصر وأتى بلفظ من الدالة اجمالا على تلك الذوات المفصلة ولتضمنها معنى الاستفهام وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية فى الصورة فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على أصل السؤال فالمطابقة حاصلة باعتبار الحقيقة ولم يترك هذا التنبيه الا لمانع هنا منه كما فى آية قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر فان قصد الاختصاص أوجب تقديم المسند اليه اه وفيه كما قال الروداني تبعا لحفيد السعد أن المسئول عنه بالهمزة ما يليها ففى أخلق الله المشكوك فيه انما هو صدور الخلق من خالقه أو ان الفعل المحقق صدوره من الله هل هو خلق أو غيره فعلى الاول يقال أخلق الله أم لم يخلق وعلى الثانى أخلق الله أم أرسل وتقول أقام زيد أم لم يقم وأقام زيد أم ضرب ويقال اذا سئل عن الفاعل الله خالق أم غيره وأزيد قائم أم عمرو فلا نسلم ان من خلق بمعنى أخلق لانهم لا يشكون فى صدور الخلق ولا فى ان الفعل الصادر هو الخلق لا غيره وانما السؤال عن الخالق أهو الله أم غيره فمن خلق حينئذ فى معنى الله خلق أم غيره فهو جملة اسمية لفظا ومعنى قال فى الاطول ونكتة ترك المطابقة على هذا ان فى رعايتها بايراد الجواب جملة اسمية ايهام قصد التقوية وهو لا يليق بالمقام اه أى لان التقوية شان ما يشك فيه أو ينكر واعتبار ذلك هنا غير مناسب للمقام (قوله فلثبوته فيما يشبهها) وجه الشبه ان كلا سؤال عن

(ويرفع الفاعل فعل اضمرا) أى حذف من اللفظ اما جوازا كما اذا أجيب به استفهام محقق (كمثل زيد فى جواب من قرا) اذا جعل التقدير قرأ زيد ومنه ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله أى خلقهن الله أو مقدر كقراءة ابن عامر وشعبة يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال وقراءة ابن كثير كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله وقراءة بعضهم زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم وقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح ببناء الافعال للمفعول والاسماء المذكورة رفع بالفاعلية لافعال محذوفة كأنه قيل من يسبح ومن يوحى ومن زينه ومن يبكيه فقيل يسبح رجال ويوحى الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع وهذا أولى من تقدير هذه المرفوعات أخبار مبتدآت محذوفات لاعتضاد التقدير الاول بمجارجه اما الآية الاولى فلثبوته فيما يشبهها وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم

خلق السموات والارض فان قلت هذا معارض بالمثل فيقال الدليل على انه مبتدا
وقوعه كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر الى قوله قل الله
ينجيكم منها قلت وقوعه فاعلا أكثر والقليل لا يعارض الكثير (قوله وفيما هو
على طريقتها) من حيث ان كلا سؤال عن شئ ولكون التناسب بين الآية
الاولى والآية التى شبهها بها أتم منه بين الاولى وآية قال من يحيى العظام عبر فى
الاول بالشبه دون الثانى (قوله وأما البواقى) أى وأما اعتضاد التقدير الاول
فى البواقى الخ (قوله فبالرواية الاخرى) أى بالحمل عليها (قوله نعم فى غير
ماذكر) أى فى غير ما أجيب به استفهام محقق أو مقدر وقد عضد تقدير كونه
فاعلا مرجح وغير ماذكر كزيد فى جواب من القائم فجعله خبرا أولى من جعله فاعلا
وأما تمثيل البعض بدنف فى جواب كيف زيد فغير ظاهر لتعين كونه خبرا لا رجحانه
فقط (قوله أو أجيب به نفى) عطف على قوله اجيب به استفهام والظاهر أن
المراد النفى بالجملة الفعلية كما فى الشاهد فان كان بالجملة الاسمية فلا يترجح كون
المرفوع فاعلا كالو قيل

تجلدت حتى قيل لا وجد عنده * فقلت مجيب القول بل أعظم الوجد

فالارجح ان التقدير عندى أعظم الوجد هذا ما ظهر لى (قوله اسقى الاله الخ)
العدوات بتثنيتين جمع عدوة بضم العين وكسرها مع سكون الدال فيهما جانب
الوادى والملث بالمثلثة من ألث المطر دام اياما والغادى الآتى فى الغداة
والاجش بالجيم والشين المعجمة السحاب الذى معه رعد شديد وحالك السواد
شديده والشاهد فى قوله كل أجش فانه فاعل فعل محذوف استلزمه اسقى تقديره
سقى ماذكر كل الخ على الاسناد المجازى لان اسقاء الله عدوات الوادى وجوفه الماء
يستلزم سقى الماء عدوات الوادى وجوفه ولا يقدح فى ذلك استعمال اسقى بمعنى سقى
أيضا هكذا ينبغى تقرير هذا المحل لا كتقرير البعض له بما لا يناسب (قوله واما
وجوبا) عطف على قوله اما جوازا (قوله أو ملابسه) أى الضمير عطف على
قوله ضميره وقد مثل للامرين على اللف والنشر المرتب (قوله وتاء تأنيث الخ)
هذا هو الحكم السادس والاضافة من اضافة الدال للمدلول (قوله تلى
الماضى) أى وجوبا أو جوازا على التفصيل الآتى وكالماضى الوصف نحو
أقائمة هند وقوله لانثى أى مسندا لانثى والمراد بالانثى المؤنث حقيقة أو مجازا
أو تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة أو حكما كالمضاف الى المؤنث (قوله لتدل
على تأنيث الفاعل) أى من أول الامر فلا يقال الدلالة حاصلة بتاء التأنيث التى

وفيما هو على طريقتها وهو قال من يحيى
العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها
أول مرة قالت من أبالك هذا قال نبأنى
العليم الخبير وأما البواقى فبالرواية الاخرى
وهى رواية البناء للفاعل نعم فى غير ماذكر
يكون الحمل على الثانى أولى لان المبتدا
عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون
الحذف كلا حذف بخلاف الفعل فانه غير
الفاعل أو أجيب به نفى كقوله
تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه
من الوجد شئ قلت بل أعظم الوجد
أى بل عراه أعظم الوجد أو استلزمه فعل
قبله كقوله
أسقى الاله عدوات الوادى
وجوفه كل ملث غادى
كل أجش حالك السوادى أى سقاها كل
أجش واما وجوبا كما اذا فسر بما بعد
الفاعل من فعل مسند الى ضميره أو ملابسه
نحو وان أحد من المشركين استجارك
وهلا زيد قام أبوه أى وان استجارك أحد
وهلا لابس زيد قام أبوه الا انه
استجارك وهلا لابس زيد قام أبوه الا انه
لا يتكلم به لان الفعل الظاهر كالبدل من
اللفظ بالفعل المضمر فلم يجمع بينهما
(وتاء تأنيث تلى الماضى اذا * كان لانثى)
لتدل على تأنيث الفاعل

فى الفاعل على انه قد يخلو الفاعل المؤنث من التاء كهند وقد تلحق المذكر كطلحة
وأيضا فى عدم الاكتفاء بتاء الاسم اجراء الباب على وتيرة واحدة (قوله تأنيث
الفاعل) لو قال تأنيث مرفوع الفعل ليدخل فى ذلك نائب الفاعل واسم كان
لكان أحسن الا ان يقال قيد بالفاعل لكون الكلام فيه (قوله لما كان كجزء
الخ) فان قلت يلزم لحاق التاء لما هو كجزء الكلمة فهلا لحقت بالفاعل لانه
الآخر قلت لما كان بعض افراد الفاعل تأنيثه لفظى كفاطمة لحقت التاء الفعل
لئلا يلزم اجتماع علامتى تأنيث فى كلمة واحدة ولم يكتف فى هذا البعض بتائه لما
ذكرناه قريبا (قوله وسواء فى ذلك) أى فى تلو تاء التأنيث الماضى (قوله
التأنيث الحقيقى) معنى حقيقية التأنيث حقيقية اطلاق المؤنث على الشئ ومعنى
مجازيته مجازية اطلاق المؤنث عليه (قوله فعل مضمر) أى فعل فاعل مضمر
مستترا كان أو بارزا كما يؤخذ من تمثيل الشارح ويستثنى من كلامه نحو قمت وقمن
فان تاء التأنيث لا تلحق فيما ذكر فضلا عن لزومها لعدم الحاجة اليها ونحو نعمت
امرأة هند لان الفاعل وان كان ضمير مؤنث متصلا يعود على التمييز كما فى الدماميني
وغيره لكن لا تلزم التاء فى فعله بل يجوز لما ستعرفه فى قول المصنف والحذف فى نعم
الفتاة الخ وانما لزمت مع المضمر لخفاء حاله ثم هذا اللزوم باق اذا عطف عليه مذكر
نحو هند قامت هى وزيد كما يلزم فى نحو قامت هند وزيد وكما يلزم التذكير فى عكسه
نحو قام زيد وهند وقولهم يغلب المذكر على المؤنث عند الاجتماع خاص بنحو هند
وزيد قائمان (قوله أو فعل فاعل ظاهر الخ) يستثنى منه كفى المجرور فاعله
بالباء نحو كفى بهند لانه فى صورة الفضلة وهى لا يؤنث لها الفعل (قوله ظاهر
متصل) أى بفعله فيكون المصنف حذف قيد الاتصال من الثانى لدلالة الاول
عليه (قوله حر) بكسر الحاء أصله حرح بدليل تصغيره على حريح وجمعه على
احراح حذفت لامه اعتباطا وجعل كيد ودم وقد يعوض منها راء ويدغم فيها عين
الكلمة (قوله أى فرج) المراد به كما فى يس المحل المعد للوطئ فيه ولو دبرا فقط
كما فى الطبلاوى فيجاب عن ايراد أن الحر خاص بفرج المرأة مع ان الحكم عام لذات
الفرج مطلقا نعم قال فى النكت يرد عليه اسم الجنس الذى واحده بالتاء كشاة وبقرة
وحمامة فان التاء تلحق المسند اليه لزوما سواء كان ذكرا أو انثى بلا خلاف قال
ابن عصفور وهذا بخلاف الاخبار عنه فانه بحسب ما يراد من المعنى اه (قوله
وهو المؤنث الحقيقى) أى تأنيثا معنويا فقط كزينب أو معنويا ولفظيا كفاطمة
ويستثنى من ذلك المجرد من التاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث فانه

وكان حقها ان لا تلحقه لان معناها فى
الفاعل الا ان الفاعل لما كان كجزء من
الفعل جاز ان يدل ما اتصل بالفعل على
معنى فى الفاعل كما جاز ان يتصل بالفاعل
علامة رفع الفعل فى الافعال الخمسة وسواء
فى ذلك التأنيث الحقيقى (كأبت هند الاذى)
والمجازى كطلعت الشمس (وانما تلزم)
هذه التاء من الافعال (فعل) فاعل (مضمر
متصل) سواء عاد على مؤنث حقيقى كهند
قامت والهندان قامتا أو مجازى كالشمس
طلعت والعينان نظرتا (أو) فعل فاعل
ظاهر متصل (مفهم ذات حر) أى فرج وهو
المؤنث الحقيقى كقامت هند وقامت
الهندان وقامت الهندات فيمتنع هند قام
والهندان قاما والشمس طلع والعينان
نظرا وقام هند وقام الهندان وقام الهندات

لايؤنث وان أريد به مؤنث كان المؤنث بالتاء الذى لا يتميز مذكره عن مؤنثه كنملة يؤنث وان أريد به مذكر قاله أبو حيان والحاصل انه يراعى اللفظ لعدم معرفة حال المعنى فى الواقع (قوله فلا تلزم فى المضمر المنفصل) اى بل تجوز مع ضعف كما سيذكره المصنف والشارح وهذا محترز قوله مضمر متصل اما محترز الاتصال مع الظاهر فذكره المصنف بقوله وقد يبيح الفصل الخ وقول الشارح ولا فى الظاهر المجازى التأنيث أى بل يجوز مع رجحان محترز قوله مفهم ذات حر (قوله ولا فى الجمع غير ماذكر) نحو قام الهنود وذكر هذا فى حيز التفريع يدل على ان قوله فلا تلزم فى المضمر الخ تفريع على كلام المصنف وعلى اقتصار الشارح فى التمثيل على جمع المؤنث السالم لا تفريع على كلام المصنف وحده ولا تفصيل لقوله وقد أفهم ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين لان عبارة المصنف لا تفهم عدم اللزوم فى غير الجمع المذكور (قوله تنبيهان الاول الخ) قيل لا حاجة الى ذكر هذا الاول لعلمه من قول المصنف والحذف مع فصل بالا فضلا وهو ممنوع لان من افراد الضمير المنفصل مالم يعلم ضعف لحاق التاء لفعله من قول المصنف والحذف الخ نحو انما قام أنت وانما قام هى (قوله فى اللزوم) أى بأحد السببين المتقدمين وقوله وعدمه أى بسبب أحد الامور الآتية فيستفاد من كلامه مساواة تاء المضارع لتاء التأنيث فيما سيأتى أيضا فلا قصور فيه كما توهمه البهوتى وتبعه البعض (قوله الغائبة والغائبتين) لا المخاطبة والمخاطبتين لان تاءهما للخطاب لا للتأنيث والظاهران تاء الغائبات كتاء الغائبة والغائبتين فكان عليه أن يزيد ذلك (قوله وقد يبيح الفصل) أى بغير الا بدليل ما يأتى وفى التعبير بقد والاباحة اشعار بان الاثبات أجود (قوله كما فى نحو) أى كالفصل الذى فى نحو أو كالترك الذى فى نحو وانما أتى الشارح بقوله كما دفعا لتوهم كون الظرف قيدا (قوله والاجود الاثبات) بل قيل واجب وفرض كلامه فيما اذا كان المسند اليه حقيق التأنيث وهل الحكم كذلك اذا كان المسند اليه مجازى التأنيث أو الاجود الحذف نقل الدمامينى عنهم الثانى قال اظهارا لفضل الحقيق على غيره ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير حقيق كثرة فاشية فقد وقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية أحد الاستعمالين دليل أرجحيته فينبغى ان اثبات العلامة أحسن ونازعه سم بان كثرة الاثبات فى القرآن يحتمل أن تكون لاقتضاء المقام اياها (قوله مع فصل بالا فضلا) وقيل واجب ومثل الا

وقد أفهم ان التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين فلا تلزم فى المضمر المنفصل نحو هند ما قام الا هى وما قام الا أنت ولا فى الظاهر المجازى التأنيث نحو طلع الشمس ولا فى الجمع غير ماذكر على ما سيأتى بيانه (تنبيهان) * الاول يضعف اثبات التاء مع المضمر المنفصل * الثانى تساوى هذه التاء فى اللزوم وعدمه تاء مضارع الغائبة والغائبتين (وقد يبيح الفصل) بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيق التأنيث (ترك التاء) كما (فى نحو أتى القاضى بنت الواقف) وقوله

لقد ولد الاخيطل أم سوء

وقوله

ان امرأ غره منكن واحدة

بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور

والاجود الاثبات (والحذف مع فصل بالا فضلا) على الاثبات

سوى

سوى وغير وان كان مذكرا لاكتسابه التأنيث من المضاف اليه ويدل على انهما مثل الا قوله اذ معناه الخ قاله سم (قوله اذ معناه مازكى أحد) أى فالمسند اليه بالنظر الى المعنى الذى هو أولى من النظر الى اللفظ مذكر (قوله الجراشع) كقنافذ جمع جرشع كقنفذ أى الضلوع المنتفخة الغليظة وتكون الخفيفة قد ذهبت والجمع فى هذا البيت وفى آية فأصبحوا لاترى الا مساكنهم وان كان للتكسير الا ان جواز الاثبات معه يفيد جوازه مع واجب الاثبات عند عدم الفصل بالاولى فاندفع ما اعترض به (قوله وقد قرئ الخ) القراءتان المذكورتان فى الآيتين ليستا سبعيتين (قوله بلا فصل) أى لا بالا ولا بغيرها (قوله مع الظاهر الحقيق التأنيث) لعله لم يقل ومع ضميره لانه لم يسمع (قوله ذى التأنيث المجاز) التأنيث بمعنى اطلاق لفظ المؤنث فالمعنى ومع ضمير الفاعل ذى الاطلاق المجازأى الذى يطلق عليه المؤنث مجازا ولا يخفى ان الاطلاق يوصف بالمجاز حقيقة لما تقرر فى محله من ان المجاز يطلق بالاشتراك على اللفظ المخصوص وعلى اطلاقه فقول البعض التأنيث لا يوصف بالمجاز الامجازا كما هو ظاهر فلو قال ومع ضمير المؤنث ذى المجاز لكان أولى ممنوع (قوله فاماترينى) ان شرطية ادغمت فى ما الزائدة وجملة ولى لمة حالية واللمة بكسر اللام شعر الرأس دون الجمة أودى بها أى أهلكها ولم يقل أودت بها لاجل التأسيس وهو ألف قبل الروى بحرف متحرك كما فى عالم لوجوب توافق القوافى فى التأسيس كذا قال العينى وتبعه غيره وهو انما يتم لو كان الروى هاء الضمير وهم يأبون كونه رويا كما تقرر فى محله فينبغى ان يقال لاجل الردف وهو حرف لين يتلوه الروى وهو هنا الباء لوجوب توافق القوافى فى الردف أيضا (قوله فلا مزنة) هى السحابة البيضاء ودقت ودقها أى أمطرت كامطارها وابقل ابقالها أى أنبت البقل كانباتها وقيل التذكير فى أبقل على اعتبار المكان والتأنيث فى ابقالها على اعتبار البقعة ولا مانع من اعادة ضميرين على جائز التذكير والتأنيث أحدهما باعتبار تذكيره والآخر باعتبار تأنيثه وممن نص على ان البيت من هذا القبيل البهاء السبكى فى عروس الافراح فقول التصريح التذكير فى أبقل باعتبار المكان يأباه الهاء فى ابقالها غير مسلم ونص الدمامينى فى حاشية المغنى على انه لا يجوز تذكير ضمير حقيق التأنيث باعتبار التأويل وانه لا يقال هند قام مثلا على تأويل هند بشخص (قوله والتاء مع جمع) أشار به الى ان اللزوم السابق مختص بغير الجمع المذكور والمراد بالجمع ما دل على جماعة فدخل اسم الجمع كالنساء واسم الجنس الجمعى كالبقر فان حكمهما كذلك قاله سم قال ابن جنى اذا أنث الجمع

(كما زكى الا فتاة ابن العلا) اذ معناه مازكى أحد الا فتاة ابن العلا ويجوز مازكت نظرا الى اللفظ وخصه الجمهور بالشعر كقوله

مابرئت من ريبة وذم

فى حربنا الا بنات العم

وقوله

فما بقيت الا الضلوع الجراشع

قال الناظم والصحيح جوازه فى النثر أيضا وقد قرئ فأصبحوا لاترى الا مساكنهم

ان كانت الا صيحة واحدة (والحذف قد يأتى) مع الظاهر الحقيق التأنيث (بلا فصل) شذوذا حكى سيبويه قال فلانة (ومع ضمير ذى) التأنيث (المجاز) الحذف (فى شعر وقع) أيضا كقوله

فاما ترينى ولى لمة

فان الحوادث أودى بها

وقوله

فلا مزنة ودقت ودقها

ولا أرض أبقل ابقالها

(والتاء مع جمع

أعدت الضمير اليه مؤنثا وان ذكرته أعدت الضمير مذكرا فتقول ذهبت الرجال الى
اخوتها وذهب الرجال الى اخوتهم كذا فى يس والظاهر ان هذا على سبيل الاولوية
لا الوجوب كما يعلم مما مر فى القولة السابقة (قوله سوى السالم الخ) قال شيخنا
قال الشاطبى ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد أو غلب أو جاء على
شكل السالم وليس فيه شروطه كأرضين جاز فيه الوجهان وكذلك ما جاء من هذا
النحو بالالف والتاء نحو لدات حكم التاء معه التخيير اه وفى كلام الشارح
فى التنبيه الآتى ما يؤيده (قوله والسالم من مؤنث) أى من جمع مؤنث حقيقى
التأنيث تخرج نحو طلحات وثمرات فيجوز الوجهان فى نحوهما كما قاله المصنف
فى تسهيله فى الاول والشاطبى فى الثانى (قوله حقيقى) لا حاجة اليه اذ الفرج
لا ينقسم الى حقيقى ومجازى (قوله تقول قامت الرجال الخ) لكن حذف التاء
أجود فيما ذكر من جمع التكسير مطلقا والجمع بالالف والتاء لمذكر واسم الجمع واسم
الجنس الجمعى على ما للدمامينى والذى للسيوطى استواء الامرين فى الاربعة وتقدم
رجحان الاثبات فى المجازى وحينئذ فقول الناظم كالتاء مع احدى اللبن أى فى
أصل الجواز فلا يرد اختلافهما فى الرجحان (قوله وقام الهنود) انما لم يعتبر التأنيث
الحقيقى الذى كان فى المفرد لان المجازى الطارئ أزال الحقيقى كما أزال التذكير
الحقيقى فى رجال قاله الدمامينى (قوله لتأوله بالجماعة) أى وهى مؤنث مجازى قال
فى شرح الشذور وليس لك أن تقول التأنيث فى نحو النساء والهنود حقيقى لان
الحقيقى الذى له فرج والفرج لآحاد الجمع لا للجمع وانما اسندت الفعل الى الجمع لا الى
الآحاد اه وفيه عندى نظر لما تقرر من ان الحكم على الجمع من باب الكلية
وحينئذ فالفعل مسند فى الحقيقة الى آحاد الجمع الا أن يكون كلامه باعتبار الظاهر
فاعرفه (قوله وكذا تفعل باسم الجمع) قيده فى التصريح بالمعرب وقال ان
المبنى نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذى اه أى اسم جمع
الذى وكاسم الجمع اسم الجنس الجمعى كبقر ونحل كما مر (قوله أن يجوز فيه
الوجهان) أى لتأتى التأويلين المتقدمين فيه (قوله أوجبت التذكير الخ)
أى لان الواحد كالمذكور حينئذ وعند الاسناد الى الواحد يجب ما ذكر (قوله
وخالف الكوفيون) وعليه يحمل قول بعضهم وقيل انه الزمخشرى

ان قومى تجمعوا * وبقتلى تحدثوا
لا أبالى بجمعهم * كل جمع مؤنث

أى وجوبا أو جوازا (قوله نحوهن) أى لنحوهن أى حزنهن وتصدعوا

تفرقوا

سوى السالم من مذكر) والسالم من مؤنث
(كالتاء مع) المؤنث المجازى وهو
ما ليس له فرج حقيقى مثل (احدى اللبن)
أعنى لبنة فكما تقول سقطت اللبنة وسقط
اللبنة تقول قامت الرجال وقام الرجال
وقامت الهنود وقام الهنود وقامت
الطلحات وقام الطلحات فاثبات التاء لتأوله
بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وكذا تفعل
باسم الجمع كنسوة ونسوة وقال نسوة فى
المدينة (تنبيه) حق كل جمع أن يجوز فيه
الوجهان الا ان سلامة نظم الواحد فى جمعى
التصحيح أوجبت التذكير فى نحو قام
الزيدون والتأنيث فى نحو قامت الهندات
وخالف الكوفيون فجوزوا فيهما الوجهين
ووافقهم فى الثانى أبو على الفارسى
واحتجوا بقوله آمنت به بنو اسرائيل اذا
جاءك المؤمنات وقوله
فبكى بناتى شجوهن وزوجتى
والظاعنون الى ثم تصدعوا

تفرقوا (قوله لم يسلم فيهما نظم الواحد) أى لانه تغير شكله وحذفت لامه
واعترض على هذا الجواب بان قضيته جواز التذكير فى نحو جاءت الحبليات ودفع
بظهور ان التغيير المشترط فى التكسير هو الاعتباطى كما فى بنات لا التصريفى فانه
لكونه عن علة كلا تغيير (قوله وبان التذكير فى جاءك الخ) اعترض على
الاجوبة الثلاثة عن التذكير فى جاءك اما الاول فلما تقدم من ان الراجح فى الفصل
بغير الا الاثبات وقد اجمعت السبعة على الحذف فيلزم اجماع السبعة على مرجوح
وأما الثانى فلما يلزم عليه من حذف الفاعل وهو غير جائز عند البصرى وأما الثالث
فلان أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبات والدوام لا للتجدد
فهو صفة مشبهة ويمكن دفعه عن الاول بانه مشترك الالزام اذ الظاهر ان الكوفيين
أيضا يرجحون الاثبات على ان بعضهم التزم ان السبعة قد تجمع على الوجه المرجوح
وعن الثانى بقيام الصفة مقام الموصوف وعن الثالث بان الصفة هنا لا يبعد أن
يراد بها التجدد كما يشعر به قصة الآية (قوله فى نعم الفتاة) قال السيوطى مثله
نعم فتاة هند (قوله لان قصد الخ) مقتضاه جواز الوجهين فى نحو صارت المرأة
خيرا من الرجل لما ذكر وهو كذلك وليس من ذلك ما قامت امرأة لان المرأة هنا
لم يرد بها الجنس بل المراد واحد والعموم لافراد الجنس انما جاء من النافى بخلاف
ما قامت من امرأة فبالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس قاله الشاطبى ونقل
ابن هشام ان الاكثر فى المؤنث المقرون بمن الزائدة ان لا تلحقه علامة التأنيث كذا
فى يس (قوله والاصل) أى الغالب والراجح وهذا شروع فى الحكم السابع
(قوله والاصل فى المفعول ان ينفصلا) تصريح بما علم من الجملة الاولى وقال سم
هذا لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الاصل فى كل منهما الاتصال كما نقل عن
الاخفش اه ونوقش بانه لا يتأتى اتصالهما معا حتى يكون الاصل فى كل منهما
الاتصال ويمكن دفعه بان معنى كون الاصل فى كل منهما الاتصال ان الاصل
اتصال أحدهما ايا كان منهما لا اتصال الفاعل بعينه واتصال المفعول بعينه
فتدبر والمراد بالمفعول المفعول به أو مطلق المفعول ولا يقدح فى ذلك امتناع مجىء
المفعول معه بخلاف الاصل لان الاصل قد يلزم وقوله وقد يجاء بخلاف الاصل
لا يفيد ان المجىء بخلاف الاصل فى كلها (قوله وقد يجاء الخ) أفاد بقد أمرين ان
ذلك قليل وانه قد لا يجىء المفعول قبل الفاعل وعدم مجيئه قبله اما للاقتصار على
أحد الجائزين أو لكونه ممتنعا كما فى أكرمتك فقول الشارح وقد يمتنع ذلك أى
تقدم المفعول على الفاعل ليس من زيادته على المتن والحاصل ان ارتكاب الاصل

وأجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما
نظم الواحد وبان التذكير فى جاءك للفصل
أو لان الاصل النساء المؤمنات أو لان أل
مقدرة بالاتى وهو اسم جمع (والحذف فى
نعم الفتاة) وبئس الفتاة (استحسنوا) أى
رأوه حسنا (لان قصد الجنس فيه بين)
فالمسند اليه الجنس وأل فى الفتاة جنسية
خلافا لمن زعم انها عهدية ومع كون
الحذف حسنا الاثبات أحسن منه
(والاصل فى الفاعل ان يتصلا) بالفعل
لانه كجزء منه ألا ترى ان علامة الرفع تتأخر
عنه فى الافعال الخمسة (والاصل فى المفعول
ان ينفصلا) عنه بالفاعل لانه فضلة (وقد
يجاء بخلاف الاصل) فيتقدم المفعول
على الفاعل اما جوازا واما وجوبا وقد
يمتنع ذلك كما سيأتى

قد يكون واجبا نحو أكرمتك وقد يكون جائزا نحو ضرب زيد عمرا وقد يكون ممتنعا نحو ضربنى زيد ومخالفة الاصل فى الاول ممتنعة وفى الثانى جائزة وفى الثالث واجبة (قوله وقد يجى) قصره على لغة من يقول جابجى وشايشى بالقصر (قوله وواجب) فى مسئلتين أن يكون المفعول مماله الصدر نحو من أكرمت أياما تدعوا وغلام من أكرمت وغلام أى رجل تضرب اضرب وان يقع عامله بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو وربك فكبر فأما اليتيم فلا تقهر بخلاف نحو أما اليوم فاضرب زيدا كذا فى التوضيح (قوله ما أوجب تأخره) كالحصر فيه نحو انما ضرب زيد عمرا والتباسه نحو ضرب موسى عيسى أو توسطه ككونه ضميرا متصلا والفاعل اسم ظاهر نحو ضربنى زيد ويمنع أيضا تقدم المفعول على العامل كون المفعول أن المشددة ومعموليها الا ان يسبقها اما نحو اما انك فاضل فعرفت وكونه أن المخففة ومعموليها وكونه معمول فعل تعجبى أو واقع صلة حرف مصدرى ناصب بخلاف غير الناصب فيجوز عجبت مما زيدا تضرب ومنهم من أطلق فى المنع ولم يقيد بالناصب أو مجزوم الا اذا قدم على الجازم أيضا فيمتنع لم زيدا اضرب ويجوز زيدا لم اضرب وكذا المنصوب بلن اما المنصوب بان او كى فمن الواقع صلة حرف مصدرى ناصب وهو لا يجوز تقدم معموله عليه مطلقا وأما المنصوب باذن فالراجح منع تقدم معموله عليه وحده وأما تقدمه عليه وعلى اذن معا فقال أبو حيان لا أحفظ فيه نصا للبصريين ومقتضى قواعدهم المنع وجوزه الكسائى أو مقرون بلام ابتداء غير مسبوقة بان بخلاف المسبوقة بها فيمتنع عمرا ليرضى زيد ويجوز ان زيدا عمرا ليرضى أو لام قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما أو نون توكيد هذا ما فى الهمع مع زيادة من الدماميني (قوله ان لبس حذر) أى ان خيف لبس المفعول بالفاعل (قوله بسبب خفاء الاعراب) بان كان تقديريا أو محليا وتحت كل منهما أقسام كثيرة (قوله وعدم القرينة) عطف عام (قوله لوجود قرينة) أى لفظية كالمثال الاول أو معنوية كالمثال الثانى (قوله وتظافر) هكذا اشتهر بالظاء المشالة والصواب تضافر بالضاد المعجمة يقال تضافر القوم أى تعاونوا كما فى كتب اللغة (قوله محتجا بان العرب الخ) لو قال محتجا بان العرب تجيز الاجمال وتقصده كتصغير عمرو وعمرو وعلى عمير ونحو ضرب أحدهما الآخر لكان أحسن وأخصر (قوله وبان الاجمال الخ) مبنى على ان لا فرق بين اللبس والاجمال والحق الفرق وان الاول تبادر فهم غير المراد والثانى احتمال اللفظ للمراد وغيره من غير تبادر لاحدهما وان الاول مضر دون الثانى وتصغير عمرو وعمرو وعلى عمير وضرب أحدهما

(وقد يجى المفعول قبل الفعل) وفاعله وهو أيضا على ثلاثة أوجه جائز نحو فريقا هدى وواجب نحو من أكرمت وممتنع وعنعه ما أوجب تأخره أو توسطه على ما سيأتى بيانه (وأخر المفعول) عن الفاعل وجوبا (ان لبس حذر) بسبب خفاء الاعراب وعدم القرينة اذ لا يعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه الا بالرتبة كما فى نحو ضرب موسى عيسى واكرم ابنى أخى فان امن اللبس لوجود قرينة جاز التقديم نحو ضربت موسى سلمى وأضنت سعدى الحمى (تنبيه) ما ذكره الناظم هو مذهب الجمهور وتظافر عليه نصوص المتأخرين ونازع فى ذلك ابن الحاج فى نقده على ابن عصفور فأجاز تقديم المفعول والحالة هذه محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمرو وعلى عمير وبان الاجمال من مقاصد العقلاء وبانه يجوز ضرب أحدهما الآخر

الآخر من الثانى (قوله وبان تأخير البيان الخ) هذا فى المجمل لا فى الملبس (قوله يجوز فى نحو ما زالت الخ) أى فلم يبالوا بالتباس الاسم بالخبر فكذلك التباس الفاعل بالمفعول (قوله قلت الخ) حاصله بالنسبة لغير الوجه الاخير ان ما استدل به ابن الحاج من باب الاجمال وما نحن فيه من باب الالباس والثانى ضار لتبادر غير المراد فيه دون الاول لعدم تبادر شئ فيه قال سم قال يس وهذا الجواب لا يجدى الناظم نفعا لما سيأتى له فى باب التعدى واللزوم من ان الحذف مع ان وأن يطرد مع امن اللبس واحترزنا من اللبس من نحو رغبت فى ان تفعل أو عن ان تفعل فلا يحذف الجار للالتباس فسمى ما لا يتبادر منه شئ التباسا اه وقد يقال لا يلزم من شمول اللبس للاجمال عند المصنف فى بعض الابواب شموله له عنده فى بقية الابواب لكن ينظر ما الفارق ثم قال سم وأما بالنسبة للوجه الاخير فهو انه لا يلزم من ايراد الزجاج الوجهين فى الآية جواز مثل ذلك فى نحو ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها اه وكأن وجهه ان الاسم والخبر أصلهما المبتدأ والخبر والمبتدأ عين الخبر فى المعنى بخلاف الفاعل والمفعول ورد شيخنا ذلك بان الناظم لا يفرق بين الاسم والخبر وبين الفاعل والمفعول قال ويظهر ان المصنف لا يسلم للزجاج ما نقله ويؤيد منعه ان النحويين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ فى غير النسخ اذا خيف الالتباس أى فلتكن حالة النسخ كحالة عدم النسخ (قوله لا يؤدى الى مثل ذلك) أى لان اللازم عليه اما الاجمال وهو لا يضر أو الالباس الغير الضار (قوله أى وأخر المفعول الخ) المراد بوجوب تأخيره عن الفاعل عدم جواز توسطه بينه وبين الفعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما كالمثال الاول وجواز تقدمه عليهما كالمثال الثانى وهذا حكمة تعداد المثال فالوجوب اضافى بالنسبة الى التوسط (قوله ان وقع الفاعل ضميرا) أى متصلا اذ لو أخر لزم أن لا يكون متصلا والفرض انه متصل (قوله غير منحصر) على صيغة اسم الفاعل أى منحصر فيه غيره كما يدل عليه قوله انحصر (قوله انحصر) أى فيه وقوله عن غير المحصور أى فيه وكذا يقال فيما بعد وما ذكر من قصر الصفة على الموصوف الا انه اذا كان المحصور فيه الفاعل فالصفة المقصورة مضروبية المفعول واذا كان المفعول فالصفة المقصورة ضاربية الفاعل فقولك ما ضرب عمرا الا زيد لقصر مضروبية عمرو على زيد أى انه لم يحصلها لعمرو الا زيد وقولك ما ضرب زيد الا عمرا لقصر ضاربية زيد على عمرو أى انه لم يتعد أثرها الا الى عمرو (قوله وما ضربت الا عمرا) كان الاولى بل الصواب أن يقول وما ضرب زيد الا بالثلاث

وبأن تأخير البيان الى وقت الحاجة جائز عقلا وشرعا وبانه قد نقل الزجاج انه لا اختلاف فى انه يجوز فى نحو ما زالت تلك دعواهم أن تكون تلك اسم زال ودعواهم الخبر والعكس قلت وما قاله ابن الحاج ضعيف لانه لو تقدم المفعول وأخر الفاعل والحالة هذه لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر بخلاف ما احتج به فان الامر فيه لا يؤدى الى مثل ذلك وهو ظاهر (أو أضمر الفاعل) أى وأخر المفعول عن الفاعل أيضا وجوبا ان وقع الفاعل ضميرا (غير منحصر) نحو أكرمتك وأهنت زيدا (وما بالا أو بانما انحصر) من فاعل أو مفعول (أخر) عن غير المحصور ظاهرا كان أو مضمرا منهما فالفاعل المحصور نحو ما ضرب عمرا الا زيد أو الا أنا وانما ضرب عمرا زيد أو أنا والمفعول المحصور نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضربت الا عمرا وانما ضرب زيد عمرا وانما ضربت عمرا

(وقد يسبق) المحصور فاعلا كان أو مفعولا غير المحصور (ان قصد ظهر) بان كان الحصر بالا وتقدمت مع المحصور بها نحو ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا عمرا زيد ومن الاول قوله

فلم يدر الا الله ما هيجت لنا
عشية آناء الديار وشامها

وقوله

ما عاب الا لئيم فعل ذى كرم
ولا جفا قط الا جبأ بطلا

ومن الثانى قوله

تزودت من ليلى بتكليم ساعة
فما زاد الا ضعف ما بى كلامها

وقوله

ولما أبى الا جماحا فؤاده
ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فان لم يظهر القصد بان كان الحصر بانما أو بالا ولم تتقدم مع المحصور امتنع تقديمه لانعكاس المعنى حينئذ وذلك واضح (تنبيه) الذى أجاز تقديم المحصور بالا مطلقا هو الكسائى محتجا بما سبق وذهب بعض البصريين الى منع تقديم المحصور مطلقا واختاره الجزولى والشلوبين حملا لالا على انما وذهب الجمهور من البصريين والفراء وابن الانبارى الى منع تقديم الفاعل المحصور وأجازوا تقديم المفعول المحصور لانه فى نية التأخير (وشاع) فى لسان العرب تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل عليه (نحو خاف ربه عمر) وقوله

جاء الخلافة أو كانت له قدرا
كما أتى ربه موسى على قدر

لان الضمير فيه وان عاد على متأخر فى اللفظ الا انه متقدم فى الرتبة

العموم السابق فى قوله ظاهرا كان أو مضمرا فى المحصور فيه وكذا يقال فى انما ضربت عمرا وفى نسخ اسقاط قوله وما ضربت الا عمرا (قوله وقد يسبق الخ) قد يقال لم أجيز هنا تقديم المحصور فيه مع الا ومنع فى باب المبتدا والخبر حتى حكموا بشذوذ قوله وهل الا عليك المعول وأجاب شيخنا السيد بان الفرق ان الفعل أقوى فى العمل فاحتمل معه تقديم المحصور وبان اللازم فيه تقديم أحد المعمولين على الآخر لا تقدم المعمول على العامل ولا كذلك المبتدا والخبر (قوله عشية الخ) منصوب على الظرفية والآناء كالابعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى الكلام الشر والعداوة وشامها فاعل هيجت (قوله جبأ) بضم الجيم وتشديد الموحدة والهمزة الجبان (قوله ولما أبى الا جماحا) أى اسراعا وجواب لما فى بيت بعده (قوله الذى أجاز) أى قبل المصنف وعبارته توهم انه تقدمت اشارة الى ان هناك قائلا بالجواز مطلقا غير المصنف والقصد الآن تعيينه مع انه لم يتقدم اشارة الى ذلك فكان الظاهر اسقاط لفظ الذى ويكون التنبيه بمعناه اللغوى (قوله مطلقا) أى فاعلا كان أو مفعولا (قوله وذهب بعض البصريين الخ) قال الفاكهى هو الاصح اه وعليه فما تقدم من الابيات شاذ أو مؤول بتقدير عامل للمنصوب والمرفوع غير المحصورين كان يقدر قبل ما هيجت درى وقبل كلامها زاد وقوله الى منع تقديم المحصور أى بالا مطلقا أى فاعلا كان أو مفعولا ووجه الدمامينى هذا المذهب بانه اذا قدم المحصور فيه بالا كان قيل ما ضرب الا زيد عمرا فان أريد ان زيدا وعمرا مستثنيان معا والتقدير ما ضرب أحد أحدا الا زيد عمرا أفاد ان الضرب انما وقع من زيد لعمرو ولم يحصل من غيره لغيره وهذا غير ما يفيده تأخير المحصور فيه لان مفاده ان ضرب عمرو محصور فى زيد وهذا لا ينافى ان الضرب حصل من غير زيد لغير عمرو ولزم محذور آخر وهو استثناء شيئين باداة واحدة بغير عطف وهو ممنوع مطلقا كما ستعرفه فى باب الاستثناء وان أريد ان عمرا مقدم معنى وليس مستثنى لم يلزم المحذوران المذكوران لكن يلزم عمل ما قبل الا فيما بعدها مما لم يذكروا جواز عمل ما قبل الا فيه فى قولهم لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان كان مستثنى نحو ما قام الا زيد أو مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا أحد أو تابعا له نحو ما قام أحد الا زيدا فاضل اه وللكسائى اختيار الشق الثانى وزيادة المحصور المقابل للمحصور فيه فيما جوزوا عمل ما قبل الا فيه فتدبر (قوله فى نية التأخير) أى فتقديمه كلا تقديم (قوله جاء الخلافة) الضمير يرجع الى الممدوح وهو عمر بن عبد العزيز وقوله أو كانت يروى بأو بمعنى الواو وباذ وقوله قدرا أى

مقدرة

(وشذ) فى كلامهم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول عليه (نحو زان نوره الشجر) لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال الناظم والنحويون الا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا والصحيح جوازه واستدل على ذلك بالسماع وأنشد على ذلك أبياتا منها قوله

ولو ان مجدا أخلد الدهر واحدا
من الناس أبقى مجده الدهر مطعما

وقوله

وما نفعت أعماله المرء راجيا
جزاء عليها من سوى من له الامر

وقوله

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار

وقوله

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سودد
ورقى نداه ذا الندا فى ذرى المجد

وقوله

جزى ربه عنى عدى بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وذكر لجوازه وجها من القياس وممن أجاز ذلك قبله وقبل أبى الفتح الاخفش من البصريين والطوال من الكوفيين وتأول المانعون بعض هذه الابيات بما هو خلاف ظاهرها وقد أجاز بعض النحاة ذلك فى الشعر دون النثر وهو الحق والانصاف لان ذلك انما ورد فى الشعر (تنبيهات) * الاول لو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر نحو ضرب أبوها غلام هند امتنعت المسئلة اجماعا كما امتنع صاحبها فى الدار وقيل فيه خلاف واختلف فى نحو ضرب أباها غلام هند فمنعه قوم وأجازه آخرون وهو الصحيح لانه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم الثانى كما يعود الضمير على متقدم رتبة دون لفظ ويسمى متقدما حكما كذلك يعود على متقدم معنى دون لفظ وهو العائد على المصدر المفهوم من الفعل نحو أدب ولدك فى الصغر ينفعه فى الكبر أى التأديب ومنه اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل * الثالث يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة سوى ما تقدم فى ستة مواضع أحدها الضمير المرفوع بنعم وبئس نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو بناء على ان المخصوص مبتدا لخبر محذوف أو خبر لمبتدا محذوف الثانى أن يكون مرفوعا بأول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله

جفونى ولم أجف الاخلاء اننى
لغير جميل من خليلى مهمل

على ما سيأتى فى بابه * الثالث أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هى الا حياتنا الدنيا

مقدرة (قوله وشذ) أى على مذهب الجمهور لا على مذهبه لما سيأتى (قوله والصحيح جوازه) أى نظما ونثرا (قوله أبا الغيلان) بكسر الغين المعجمة وعن بمعنى بعد وقوله كما يجزى أى جزى وسنمار بكسر السين والنون وتشديد الميم اسم لرجل رومى بنى قصرا عظيما بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس ملك الحيرة فلما فرغ من بنائه ألقاه من أعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فضربت به العرب المثل فى سوء المجازاة (قوله جزاء الكلاب العاويات) قيل هو الضرب والرمى بالحجارة وقيل هو دعاء عليه بالابنة لان الكلاب انما تتعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائى صحابى فلا يليق به هذا الهجو (قوله وجها من القياس) يعنى انه قاسه على المواضع التى يجوز فيها عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وستأتى قريبا وأجيب بانها مخالفة للقياس فلا يقاس عليها أفاده فى التصريح ونقل شيخنا عن الهمع ان هذا الوجه هو ان المفعول كثر تقدمه على الفاعل فجعل لكثرته كالاصل وعبارة الشارح على التوضيح اكتفاء بتقديم المفعول فى الشعور لان فى الفعل المتعدى اشعارا به فعاد الضمير على متقدم شعورا ومن فى كلام الشارح على الحل الاول بيانية والقياس عليه بمعناه المعروف وأما على الوجهين الاخيرين فمن تبعيضية والقياس بمعنى النظر أى من أوجه النظر والرأى (قوله وممن أجاز ذلك الخ) اختار هذا المذهب أيضا الرضى (قوله والطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو (قوله وتأول المانعون بعض الخ) قالوا فى قوله جزى الخ الضمير عائد الى الجزاء المفهوم من جزى أو لشخص غير عدى (قوله فى الشعر) أى للضرورة (قوله امتنعت المسئلة اجماعا) أجمع هنا واختلف فى نحو زان نوره الشجر لاختلاف العامل هنا فى مرجع الضمير وملابسه واتحاده فى زان نوره الشجر فهو طالب للمرجع أيضا فكأنه متقدم رتبة وقوله كما امتنع الخ أى لما مر من اختلاف العامل (قوله فى نحو ضرب أباها غلام هند) أى من كل ما اتصل فيه المفعول المتقدم بضمير يعود على ما اتصل بالفاعل المتأخر (قوله بناء على ان المخصوص الخ) اما على انه مبتدا خبره الجملة قبله فهو مما عاد فيه الضمير على متقدم رتبة (قوله على ما سيأتى فى بابه) أى من الخلاف فالبصريون يجيزونه والكوفيون يمنعونه (قوله أن يكون مخبرا عنه فيفسره خبره) كان الاولى أن يقول مخبرا عنه بخبر يفسره والمراد غير ضمير الشان لئلا يتكرر مع ما بعده والاصح ان الضمير فى الآية عائد على معلوم من السياق لا على الحياة الدنيا المخبر بها والا كان التقدير ان حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا وهو ممنوع الا ان يجاب بان الضمير راجع

* الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله أحد فاذا هى شاخصة أبصار الذين كفروا * الخامس أن يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس فى وجوب كون مفسره تمييزا وكونه مفردا كقوله

ربه فتية دعوت الى ما
يورث المجد دائبا فاجابوا

ولكنه يلزم أيضا التذكير فيقال ربه امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند * السادس أن يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور أجازه الاخفش ومنعه سيبويه وقال ابن كيسان هو جائز باجماع انتهى (خاتمة) قد يشتبه الفاعل بالمفعول وأكثر ما يكون ذلك اذا كان أحدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك أن تجعل فى موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه فى العقل وعدمه فان صحت المسألة بعد ذلك فهى صحيحة قبله والا فهى فاسدة فلا يجوز أعجب زيد ما كره عمرو ان أوقعت ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز أعجبت الثوب ويجوز نصب زيد لانه يجوز أعجبنى الثوب فان أوقعت ما على أنواع من يعقل جاز رفعه لانه يجوز أعجبت النساء وتقول أمكن المسافر السفر بنصب المسافر لانك تقول أمكننى السفر ولا تقول أمكنت السفر والله أعلم

* (النائب عن الفاعل) *

(ينوب مفعول به عن فاعل) حذف لغرض اما لفظى كالايجاز وتصحيح النظم أو معنوى كالعلم به والجهل والابهام والتعظيم والتحقير والخوف منه أو عليه

الى الموصوف بقطع النظر عن صفته (قوله ضمير الشان والقصة) المراد بالشان والقصة الحديث كما تقدم فى باب المبتدا وهو ضمير غيبة يفسره جملة خبرية بعده مصرح بجزأيها ويؤتى به للدلالة على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ويذكر باعتبار الشان ويؤنث باعتبار القصة وانما يؤنث اذا كان فى الجملة بعده مؤنث عمدة وتأنيثه حينئذ أولى نحو انها هند حسنة انها قمر جاريتك فانها لا تعمى الابصار ولا يفسر بجملة فعلية الا اذا دخل عليه ناسخ وبقية الكلام عليه سلفت فى باب كان وأخواتها (قوله دائبا) أى دائما (قوله وكونه مفردا الخ) أجاز الكوفيون مطابقته للتمييز فى التأنيث والتثنية والجمع وليس بمسموع مغنى (قوله ولكنه يلزم أيضا التذكير) أى فيخالف ضمير نعم من هذه الجهة (قوله قد يشتبه الفاعل) أى فى الواقع بالمفعول أى فى الواقع (قوله وأكثر ما يكون ذلك) أى الاشتباه (قوله اسما ناقصا) أراد به الاسم الموصول لعدم دلالته على معناه الا بصلته وما أشبهه مما لا يتضح معناه الا بضميمة كالموصوفة وبالتام ما عداه وقيل أراد بالناقص خفى الاعراب وبالتام ظاهره (قوله وطريق معرفة ذلك) أى الفاعل الصواب والمفعول الصواب (قوله ان كان مرفوعا) أى فى عبارة المتكلم أعم من أن يكون رفعه صوابا أو خطأ (قوله اسما بمعناه) أى الناقص وقوله فى العقل اما أن تكون فى بمعنى من بيانا للمعنى أو متعلقة بمحذوف صفة ثانية للاسم مفسرة للصفة الاولى أى مماثلا له فى العقل وعدمه وانما ذكره دفعا لتوهم ان المراد بكونه بمعناه ترادفهما (قوله ويجوز نصب زيد) المراد بالجواز ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب فلا اعتراض بان نصب زيد واجب وقوله جاز رفعه أى ونصبه (قوله على أنواع من يعقل) أراد بالانواع ما يشمل الافراد (قوله وتقول أمكن الخ) هذا من غير الاكثر لان الفاعل والمفعول اسمان تامان

* (النائب عن الفاعل) *

هذه العبارة أولى وأخصر من قول كثير المفعول الذى لم يسم فاعله لصدقه على دينارا من أعطى زيد دينارا وعدم صدقه على الظرف وغيره مما ينوب عن الفاعل وان أجيب بان المفعول الذى لم يسم فاعله صار كالعلم بالغلبة على ما ينوب مناب الفاعل من مفعوله وغيره (قوله لغرض) المراد بالغرض هنا السبب الباعث لا الفائدة المترتبة على الفعل المقصودة منه لانه لا يظهر فى جميع ما ذكره من الاغراض (قوله كالعلم به) نحو وخلق الانسان ضعيفا وقوله والجهل تطرقه ابن هشام بان الجهل انما

وسيأتى انه ينوب عن الفاعل أشياء غير المفعول به لكن هو الاصل فى النيابة عنه (فيماله) من الاحكام كالرفع والعمدية ووجوب التأخير وغير ذلك (كنيل خير نائل) فخير نائب عن الفاعل المحذوفه اذ الاصل نال زيد خير نائل نعم النيابة مشروطة بان يغير الفعل

يقتضى ان لا يصرح باسمه الخاص به لا ان يحذف بالكلية ألا ترى انك تقول سأل سائل وسام سائم وقد يقال لا يشترط فى الغرض من الشئ أن لا يحصل من غيره فاعرفه قال شيخنا وتبعه البعض جعل الشارح الجهل من الغرض المعنوى تبع فيه الناظم وهو غير ظاهر والظاهر ما فى التوضيح من جعله مقابلا للغرض اللفظى والمعنوى اهـ وعندى ان الظاهر ما مشى عليه الناظم والشارح فتأمل وقوله والابهام أى على السامع كقول مخفى صدقته تصدق اليوم على مسكين ويأتى فيه تنظير ابن هشام وقوله والتعظيم أى تعظيم الفاعل بصون اسمه عن لسانك أو عن مقارنة المفعول نحو خلق الخنزير وقوله والتحقير أى تحقير الفاعل نحو طعن عمر وقتل الحسين ومن المعنوى كراهة السامع سماع لفظ الفاعل قال ابن هشام وهذا من تطفل النحويين على صناعة البيان اهـ وأراد بالبيان ما يشمل علم المعانى لان ما ذكر من تعلقات علم المعانى (قوله وسيأتى انه ينوب الخ) اشارة الى سؤال وجواب منشؤهما اقتصار المصنف هنا على المفعول به (قوله فيماله من الاحكام) لا يعترض بان من جملتها انه اذا قدم اعرب مبتدا والنائب اذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لا يعرب مبتدا وانه يؤنث الفعل له والنائب اذا كان أحدهما لا يؤنث الفعل له لان كلامه هنا فى النائب المفعول به لا مطلق النائب (قوله كالرفع الخ) وكوجوب ذكره واستحقاقه الاتصال بالعامل وكونه كالجزء منه وتأنيث الفعل لتأنيثه على التفصيل السابق واغنائه عن الخبر فى نحو أمضروب العبدان وتجريد العامل من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى (قوله ووجوب التأخير) صرح بالوجوب هنا فقط للخلاف فيه دون الاولين وقول البعض للخلاف فى الاولين سبق قلم (قوله نائل) اسم مصدر بمعنى النوال أى العطاء (قوله نعم النيابة الخ) استدراك على قوله ينوب مفعول به عن فاعل فيماله دفع به توهم نيابته عنه من غير تغيير لصيغته مع ان نائب الفاعل لا يرتفع الا بالفعل المغير أو اسم المفعول وفى ارتفاعه بالمصدر المؤول بان والفعل المبنى للمجهول خلاف فقيل بالمنع مطلقا لان ما يرفع الفاعل من فعل أو وصف لا يكون على صيغة ما يرفع المفعول والمصادر لا تختلف صيغها فلا تصلح لذلك ولانه قد يلبس بالمصدر الرافع للفاعل وقيل بالجواز مطلقا والاصح الجواز حيث لا لبس كعجبت من أكل الطعام بتنوين أكل ورفع الطعام بخلاف الملبس كعجبت من ضرب عمرو وعلى جواز ذلك يجوز أيضا اضافة المصدر لنائب فاعله فيكون فى محل رفع كما يجوز جعل ما أضيف اليه المصدر فى محل نصب على المفعولية والفاعل حذف من غير نيابة شئ عنه وعلى المنع يتعين اضافة

المصدر لما بعده على انه فى محل نصب على المفعولية أفاده فى شرح الجامع (قوله عن صيغته الاصلية) هذا كالصريح فى ان المبنى للمفعول فرع المبنى للفاعل وهو مذهب الجمهور وقيل كل أصل (قوله اضمن) أى ولو تقديرا كنيل وقوله مطلقا أى ماضيا أو مضارعا (قوله اكسر) أى ولو تقديرا كرد وطلب كسره ظاهر اذا لم يكن مكسورا فى الاصل فان كان مكسورا فى الاصل فاما أن يقال يقدر أن الكسر الاصلى ذهب وأتى بكسر بدله أو يقال المراد اكسر اذا لم يكن مكسورا فى الاصل وكذلك يقال فى قوله واجعله من مضارع منفتحا والكسر هو الكثير فى لسان العرب ومنهم من يسكنه ومنهم من يفتحه فى المعتل اللام ويقلب الياء ألفا فيقول فى رؤى زيد رأى بفتح الهمزة وقلب الياء ألفا فتحصل فى الماضى المعتل اللام ثلاث لغات قاله المصرح (قوله منفتحا) أى ولو تقديرا كيقال (قوله كينتحى) من الانتحاء وهو الاعتماد وقيل الاعتراض والمقول بالجر نعت له أو بالضم على الاستئناف (قوله والثانى) أى به افـاد ان هذا فى الماضى لان تالى تاء المطاوعة لا يكون ثانيا فى المضارع بل ثالثا فيه لزيادة حرف المضارعة قبلها فالتالى لتاء المطاوعة فى المضارع باق على ما كان عليه فى المبنى للفاعل وسماها تاء المطاوعة مع ان التى للمطاوعة هى البنية بنفسها لاختصاص تلك التاء بهذه البنية فسميت باسمها كذا فى الشاطبى والمطاوعة حصول الاثر من الاول للثانى نحو علمته فتعلم وكسرته فتكسر (قوله من كل تاء مزيدة) أى زيادة معتادة لتخرج التاء من قولهم ترمس الشئ بمعنى رمسه أى دفنه فلا يضم ثانى الفعل معها اذا بنى للمجهول كما فى التصريح وانما كانت غير معتادة لان الاصل فى التوصل الى الساكن المصدر به الكلمة أن يكون بالهمزة (قوله تدحرج الشئ وتغوفل عن الامر) فيه مع قوله تاء المطاوعة وشبهها لف ونشر مرتب وفى التمثيل بالاول نظر لانه لا يبنى للمفعول به الا المتعدى (قوله وثالث الفعل) أى الماضى الزائد على أربعة أحرف لان همزة الوصل لا تلحق المضارع والماضى الثلاثى والرباعى (قوله كالاول) أى كالحرف الاول (قوله فتتبع) بالنصب فى جواب الامر (قوله أو اشمم) بنقل حركة الهمزة الى الواو (قوله أعل عينا) أى غيرت عينه لتخرج المعتل الذى لم تغير عينه نحو عور وصيد واعتور فانه اذا بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح وقوله واويا كان أى كقيل أو يائيا أى كغيض وأصل قيل قول نقلت كسرة الواو لاستثقالها عليها الى القاف بعد سلب حركتها فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما فى ميزان وأصل غيض غيض نقلت كسرة الياء

عن صيغته الاصلية الى صيغة تؤذن بالنيابة
(فأول الفعل) الذى تنبه للمفعول (اضمن)
مطلقا (و) الحرف (المتصل بالآخر) منه
(اكسر فى مضى كوصل) ودحرج
(واجعله) أى المتصل بالآخر (من مضارع
منفتحا * كينتحى المقول فيه) عند البناء
للمفعول (ينتحى * و) الحرف (الثانى التالى
تا المطاوعه) وشبهها من كل تاء مزيدة
(كالاول اجعله بلا منازعه) تقول تدحرج
الشئ وتغوفل عن الامر باتباع الثانى
للاول فى الضم (وثالث) الفعل (الذى
بدئ (بهمز الوصل * كالاول اجعلنه
كاستحلى) الشراب واستخرج المال (فتتبع
الثالث أيضا للاول فى الضم (واكسر
أو اشمم فا) فعل (ثلاثى اعل * عينا) واويا
كان أو يائيا فقد قرئ وقيل يا أرض ابلعى
ماءك ويا سماء اقلعى وغيض الماء بهما

كذلك (قوله والاشمام) أى هنا ويطلق عند القراء على الاشارة بالشفتين الى الرفع أو الضم عند الوقف على نحو نستعين ومن قبل وعلى الانحاء بالكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة نحو الواو وعلى خلط الصاد بالزاى فى الصراط وأصدق وقوله بين الضم والكسر بان يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبينية على وجه الافراز لا الشيوع وفى الاشباه والنظائر للسيوطى عن صاحب البسيط وغيره ان الحركات ست الثلاث المشهورة وحركة بين الفتحة والكسرة وهى التى قبل الالف الممالة وحركة بين الفتحة والضمة وهى التى قبل الالف المفخمة فى قراءة ورش نحو الصلاة والزكاة والحياة وحركة بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشمام فى نحو قيل وغيض على قراءة الكسائى (قوله وضم) سوغ الابتداء به وقوعه فى معرض التفصيل (قوله ليت الخ) ليت الثانية مراد بها لفظها فاعل ينفع وليت الثالثة تأكيد للاولى التى اهملها الاسم والخبر وشيأ مفعول مطلق لا مفعول به وفاقا للموضح وخلافا للعينى (قوله حوكت على نيرين) أى نسجت على طاقين لتقوى والضمير للرداء وهو يذكر ويؤنث وقوله اذ تحاك أى اذ حيكت (قوله وبنى دبير) بالتصغير (قوله من هذه الاشكال) ظاهره ان الاشمام شكل ولا مانع منه وان منعه البعض لان المراد بالشكل الكيفية الحاصلة للفظ لكن الاشمام لا يخاف به لبس فكان الاحسن أن يقول من شكلى الضم والكسر (قوله خيف لبس) أى بين الفعل المبنى للفاعل والفعل المبنى للمفعول (قوله يجتنب) أى حيث لا قرينة على المراد كما هو معلوم من نظائره فلا اعتراض على اطلاقه على ان اللبس انما يتحقق عند عدم القرينة (قوله أو مخاطب) أو نون الاناث كما فى شرح الجامع (قوله فان كان يائيا) ينبغى أن يكون مثله الواوى الذى مضارعه بفتح العين نحو خفت فيضم أو يشم عند ارادة بنائه للمفعول لئلا يلتبس بالمبنى للفاعل فانه بالكسر ليس الا ثم رأيت فى سم ما يؤيده (قوله نحو بعت العبد) مثال لفعل الفاعل وكذا قوله بعد نحو سمت العبد (قوله فانه) أى فعل الفاعل بالكسر الخ (قوله وان كان واويا) أى مضارعه على غير يفعل بفتح العين كما علم مما مر (قوله على ما هو ظاهر كلامه) انما قال ظاهر لاحتمال أن يراد يجتنب جوازا أو استحسانا (قوله لحصوله فى نحو مختار وتضار) أى فى الاسم والفعل اذ الاول يحتمل اسم الفاعل فتكون ألفه منقلبة عن ياء مكسورة واسم المفعول فتكون منقلبة عن ياء مفتوحة والثانى يحتمل البناء للفاعل فتكون الراء الاولى قبل الادغام

والاشمام هو الاتيان على الفاء بحركة بين
الضم والكسر وقد يسمى روما (وضم جا
فى بعض اللغات (كبوع) وحوك
(فاحتمل) كقوله
ليت وهل ينفع شيأ ليت
ليت شبابا بوع فاشتريت

وكقوله
حوكت على نيرين اذ تحاك
تختبط الشوك ولا تشاك
(تنبيه) أشار بقوله فاحتمل الى ضعف هذه
اللغة بالنسبة للغتين الاولتين وتعزى
لبنى فقعس وبنى دبير (وان بشكل) من هذه
الاشكال (خيف لبس يجتنب) ذلك
الشكل ويعدل الى شكل آخر لا لبس فيه
فاذا أسند الفعل الثلاثى المعتل العين بعد
بنائه للمفعول الى ضمير متكلم أو مخاطب
فان كان يائيا كباع من البيع اجتنب كسره
وعدل الى الضم أو الاشمام لئلا يلتبس
بفعل الفاعل نحو بعت العبد فانه بالكسر
ليس الا وان كان واويا كسام من السوم
اجتنب ضمه وعدل الى الكسر أو الاشمام
لئلا يلتبس بفعل الفاعل نحو سمت العبد
فانه بالضم ليس الا (تنبيه) ما ذكره من
وجوب اجتناب الشكل الملبس على ما هو
ظاهر كلامه هنا وصرح به فى شرح
الكافية لم يتعرض له سيبويه بل ظاهر
كلامه جواز الاوجه الثلاثة مطلقا ولم
يلتفت للالباس لحصوله فى نحو مختار
وتضار نعم الاجتناب أولى وأرجح

مكسورة والبناء للمفعول فتكون مفتوحة ورد بانهما من باب الاجمال لا من باب
اللبس الذى كلامنا فيه (قوله وما الباع الخ) قال م وتبعه غيره هذا شامل
لمسألة اللبس المتقدمة فيجتنب الشكل الملبس فى المضاعف كالضم فى رد لالباسه
بالامر فيعدل الى الكسر أو الاشمام وانما لم يعدل الى أحدهما فى قوله تعالى
ولو ردوا لعادوا لان وقوعه بعد لو قرينة تدفع اللبس بالامر لانه لا يقع بعد اداة
الشرط اه ولا يخفى ما فى كون المترتب على الضم فى رد الباسا لانه اجمال فافهم
بقى ان ظاهر كلامه يوهم ان الذى يكسر هنالك يكسر هنا وكذلك الاشمام
والضم وليس كذلك الا فى الاشمام فمن يكسر هنا لك يضم هنا ومن يضم
هنالك يكسر هنا ومن ثم كان الضم هنا أفصح اللغات فالاشمام فالكسر وكان الامر
فى باع بالعكس أفاده الشاطبى (قوله لما العين تلى) أى للحرف الذى تليه العين
(قوله على وزن افتعل أو انفعل) ولو مضاعفين كاشتد وانهل فان اللغات الثلاث
تجرى فى ذلك أيضا كما قاله الشاطبى وان أوهم كلام المصنف خلافه حيث اقتصر
على التمثيل بالمعتل (قوله وتحرك الهمزة بحركتهما) أى من ضم أو كسر
أو اشمام وان أوهم كلام المصنف لزوم الضم مطلقا لانه أطلق أولا أن الفعل يضم
أوله واقتصر هنا على جريان الاوجه الثلاثة فيما قبل العين قاله الشاطبى (قوله
وقابل من ظرف الخ) اسناد الفعل عند نيابة المفعول به حقيقة وعند نيابة غيره
من الظرف والمجرور والمصدر مجاز عقلى كما عليه الدمامينى وغيره ونازع فيه السيد
الصفوى وكذا الرودانى فانه حقق ان الاسناد فى الثلاثة أيضا حقيقة (قوله
او من مصدر) مراده به ما يشمل اسم المصدر كما يؤخذ من تمثيل الشارح فيما يأتى
بسبحان (قوله أو مجرور بحرف جر) أجرى المتن على مذهب البصريين من ان
نائب الفاعل المجرور فقط مع ان مذهب المصنف على مقتضى ظاهر كلامه
فى الكافية والتسهيل انه مجموع الجار والمجرور ونقل ترجيحه عن ابن هشام فكان
الانسب اجراء كلامه هنا عليه لكن فى الرودانى ما نصه وقول التسهيل أو جار
ومجرور منتقد بانه لم يذهب أحد الى ان الجار والمجرور معا هو النائب اه وكذا
فى الهمع عن أبى حيان (قوله هو المتصرف المختص) المتصرف من الظروف
ما يفارق النصب على الظرفية والجر بمن ومن المصادر ما يفارق النصب على
المصدرية والمختص من الظروف ما خصص بشئ من أنواع الاختصاص كالاضافة
والصفة والعلمية ومن المصادر ما يكون لغير مجرد التوكيد (قوله لامتناع الرفع)
تعليل لقوله بخلاف اللازم منهما (قوله جلس عندك) أى بالنصب على الظرفية

(وما الباع) ونحوه من جواز الضم والكسر
والاشمام (قد يرى انحو حب) ورد من كل
ثلاثى مضاعف مدغم لكن الافصح هنا
الضم حتى قال بعضهم لا يجوز غيره والصحيح
الجواز فقد قرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا
(وما لفا باع) ونحوه من جواز الاوجه
الثلاثة ثابت (لما العين تلى * فى) كل فعل
على وزن افتعل أو انفعل نحو (اختار
وانقاد وشبه ينجلى) فتقول اختور وانقود
واختير وانقيد بضم التاء والقاف وكسرهما
والاشمام وتحرك الهمزة بحركتهما
(وقابل) للنيابة (من ظرف او من مصدر
أو) مجرور (بحرف جر بنيابة حرى) أى
حقيق وما لا فلا فالقابل للنيابة من الظروف
والمصادر هو المتصرف المختص نحو صيم
رمضان وجلس امام الامير فاذا نفخ فى
الصور نفخة واحدة بخلاف اللازم منهما
نحو عند واذا وسبحان ومعاذ لامتناع الرفع
وأجاز الاخفش جلس عندك وبخلاف
المبهم نحو صيم زمان وجلس مكان

وتكون

وتكون حينئذ فى محل رفع فليست الدال مضمومة كما توهم اذ الاخفش لا يقول
بخروجه عن ملازمة الظرفية وانما الخلاف فى نيابته عن الفاعل وعدمها
فالاخفش يجوز نيابة الظرف غير المتصرف مع بقائه على النصب صرح به
الدمامينى (قوله لعدم الفائدة) لدلالة الفعل على المبهم من المصدر والزمان
وضعا وعلى المبهم من المكان التزاما (قوله فامتناع سير) اى بالبناء للمجهول على
اضمار السير أى اضمار ضمير يعود على السير المبهم المفهوم من سير أحق أى بالمنع
من سير سير لان الضمير أكثر ابهاما من الظاهر اما على اضمار ضمير يعود على سير
مخصوص مفهوم من غير العامل فجائز كما فى بلى سير لمن قال ما سير سير شديد كما فى
الهمع ويدل عليه كلام الشارح بعد (قوله خلافا لمن أجازه) يعنى ابن
درستويه ومن معه كما يأتى (قوله ويعتلل) أى يتعذر أو يتجنى لمجئ الاعتلال
بالمعنيين وقوله وان يكشف غرامك أى حرارة غرامك بالوصال تدرب من باب فرح
أى تعتد أى يصر لك ذلك عادة والمراد انه الا انقطع وصاله دائما فيحمله ذلك على
اليأس والسلو ولا تصله دائما فيعود ذلك ويطلبه كل حين كذا قال العينى ومقتضاه
ان تدرب بالدال المهملة وضبطه الدمامينى والشمنى بالذال المعجمة أى يحتد لسانك
(قوله أى الاعتلال المعهود) أى بين المتكلم والمخاطب لا المفهوم من الفعل
لعدم افادة النائب حينئذ ما لم يفده الفعل كذا قال الشمنى أى فالضمير الذى هو
نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بأل العهدية مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم
وقوله أو اعتلال عليك أى فالضمير الذى هو نائب فاعل عائد الى مصدر مختص بصفة
محذوفة لدلالة ما قبل مفهوم جنسه من الفعل لا مبهم فالموصوف مرجع الضمير
لا الضمير حتى يرد ما قيل ان الضمير لا يوصف فلا يتم قوله كما هو شأن الصفات المخصصة
(قوله كما هو) أى الحذف جواز الدليل شان الصفات المخصصة كما فى قوله تعالى
فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أى نافعا بدليل وأما من خفت موازينه فاولئك الذين
خسروا أنفسهم (قوله وبذلك) أى بكون الضمير عائدا على مختص بالعهد
أو الصفة فيكون التقدير وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم الا ان الصفة
هنا مذكورة ومثل ذلك يقال فى قول الشاعر حيل دونها فلا يكون فيهما دليل
لمن أجاز نيابة ضمير المصدر المبهم المفهوم من الفعل لكن يحتاج الى جعل المرجع
الموصوف مقدما على الضمير وان تأخرت الصفة أو جعله المصدر المفهوم من الفعل
لا بقيد كونه مبهما بقرينة صفته أو جعل تقدم مفهوم جنسه وهو الفعل كتقدمه
وانما احتيج الى ذلك لئلا يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة فتأمل ولا يصح

وسير سير لعدم الفائدة فامتناع سير على
اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه أما
قوله
وقالت متى يبخل عليك ويعتلل
يسؤك وان يكشف غرامك تدرب
فمعناه ويعتلل هو أى الاعتلال المعهود
أو اعتلال عليك فحذف عليك لدلالة
عليك الاول عليه كما هو شان الصفات
المخصصة وبذلك يوجه وحيل بينهم

كون الظرف نائبا لان بين ودون غير متصرفين كما فى التصريح ثم يتجه أن يكون بينهم ودونهما نائب فاعل بناء على قول الاخفش بجواز انابة غير المتصرف (قوله فيالك من ذى حاجة) يا للنداء واللام للاستغاثة ومن ذى حاجة متعلق بمحذوف أى استغيثك من أجل ذى حاجة وجعل العينى اللام للاستغاثة ويا للتنبيه لا للنداء لا يخفى ما فيه (قوله كمذ ومنذ الخ) مثال للمنفى فمذ ومنذ مختصان بجر الزمان ورب بالنكرات وحروف القسم بالمقسم به وحروف الاستثناء بالمستثنى (قوله ونحو ذلك) كحتى المختصة بالظاهر الذى هو غاية لما قبلها (قوله ولا دل على تعليل) لانه مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة اخرى وبهذا يعلل منع نيابة المفعول لاجله والحال والتمييز وأما علة منع نيابة المفعول معه والمستثنى فوجود الفاصل بينهما وبين الفعل وفى المقام بحث وهو ان كون المفعول له والحال مبنيين على سؤال مقدر دون المفعول به لم يتضح وجهه وان شاع عندهم لانه كما يجوز أن يقدر كيف جئت ولم جئت فى قولك جئت راكبا محبة يجوز أن يقدر من ضربت فى قولك ضربت زيدا ثم هو اعتبار ضعيف لا ينبغى جعله سببا للمنع نحو يقام لاجلال زيد ويستر من اشتياقه مما هو كلام مفيد فتأمل (قوله اذا جاءت) أى الثلاثة للتعليل فان لم تجئ له بان كانت لغيره لم يمتنع انابة مجرورها (قوله يغضى حياء) الضمير يرجع الى زين العابدين على بن الحسين رضى الله تعالى عنهما والاغضاء ادناء الجفون بعضها من بعض واستقرب الروداني جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضى لان الاغضاء خاص بالطرف (قوله كذلك) أى كالمذكور من الآية والبيتين وقوله على مامر أى على الوجه الذى مر فى ويحتمل لكن الصفة هنا مذكورة (قوله لا تقوم) على حذف مضاف أى لا يقوم مدخولها وقوله كما ان الاصل يعنى الحال التى تعلقت بها الباء (قوله اذا كان معه من) مقتضاه انه اذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام فى المجرور بالحرف (قوله وفى هذا الثانى) أى فى مثاله لان مناقشته انما هى فى المثال اما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه (قوله فقد نص ابن عصفور الخ) بل سيأتى فى قول الناظم

واجرر بمن ان شئت غير ذى العدد * والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز برا ورطل زيتا (قوله المنتصب عن تمام الكلام) أراد بتمام الكلام متممه الذى يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقة بمحذوف أى المحول عن تمام الكلام أى الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض ان كل تمييز منتصب عن تمام

وقوله

فيالك من ذى حاجة حيل دونها * وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

والقابل للنيابة من المجرورات هو الذى لم يلزم الجار له طريقة واحدة فى الاستعمال كمذ ومنذ ورب وحروف القسم والاستثناء ونحو ذلك ولا دل على تعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت للتعليل فأما قوله

يغضى حياء ويغضى من مهابته * فلا يكلم الا حين يبتسم

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على مامر لا قوله من مهابته (تنبيهات) * الاول ذكر ابن اياز أن الباء الحالية فى نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كما ان الاصل الذى تنوب عنه كذلك وكذلك المميز اذا كان معه من كقولك طبت من نفس فانه لا يقوم مقام الفاعل أيضا وفى هذا الثانى نظر فقد نص ابن عصفور على انه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام

الكلام أى بعده فكان الظاهر أن يقول المحول من الفاعل (قوله ذهب ابن درستويه الخ) اعلم انه لا خلاف فى انابة المجرور بحرف جر زائد وانه فى محل رفع كما فى ما ضرب من أحد فان جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة أحدها وعليه الجمهور ان المجرور هو النائب فى محل رفع ثانيها وعليه ابن هشام ان النائب ضمير مبهم مستتر فى الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان اذ لا دليل على تعيين أحدها ثالثها وعليه الفراء ان النائب حرف الجر وحده فى محل رفع كما يقول بانه وحده بعد الفعل المبنى للفاعل فى محل نصب نحو مررت بزيد رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلى والرندى ان النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه فعلى الاول والثالث يمتنع وعلى الثانى والرابع يجوز اهـ همع باختصار ولا يبعد عندى جواز تقديمه حتى على الاول والثالث لان علة المنع التباس الجملة الفعلية بالاسمية وهى مفقودة هنا وكالمجرور الظرف فاعرفه (قوله الرندى) بضم الراء وسكون النون نسبة الى رندة قرية من قرى الاندلس (قوله ضمير المصدر) أى الضمير الراجع الى المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه كذا فى التصريح فنائب الفاعل عند ابن درستويه ومن معه ضمير مصدر مبهم لانه المفهوم من الفعل ويؤيده الرد عليهم بسير بزيد سيرا فهؤلاء هم المراد بمن فى قول الشارح سابقا فامتناع سير على اضمار السير أحق خلافا لمن أجازه اهـ وبهذا يعرف ما فى كلام البعض هنا من الخلل (قوله لانه لا يتبع الخ) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع فيهما مراعاة لمحل النائب كما فى تابع الفاعل المجرور بحرف الجر الزائد أو بالمصدر المضاف (قوله ولانه يتقدم) اى على عامله ولو كان نائب فاعل لم يتقدم عليه كما ان أصله وهو الفاعل لا يتقدم على عامله وفيه انهم ان أرادوا أنه يتقدم مع كونه نائب فاعل منع وان أرادوا لا مع كونه نائب فاعل لم يفد لان الفاعل نفسه يتقدم لا مع كونه فاعلا ونائبه غير المجرور يتقدم لا مع كونه نائبه فكان الاولى أن يتركوا هذا التعليل فتأمله فانه وجيه (قوله ولنا) أى المقوى لنا معشر الجمهور وقوله سير بزيد سيرا رد لدعواهم من أصلها لان العرب لم تنب المصدر الظاهر مع وجود المجرور فبالاولى عدم انابة ضميره وقوله وانه انما راعى الخ رد أول للدليل الاول وقوله حتى ان ابن جنى رد ثان له وقوله يظهر فى الفصيح احتراز من نحو تمرون الديار وقوله والنائب فى الآية رد للدليل الثانى وقوله ضمير الخ أى لا عنه بل المجرور فى محل نصب على المفعولية وقوله وهو المكلف

* الثانى ذهب ابن درستويه والسهيلى وتلميذه الرندى الى ان النائب فى نحو مر بزيد ضمير المصدر لا المجرور ولانه لا يتبع على المحل بالرفع ولانه يتقدم نحو كان عنه مسئولا ولانه اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شئ ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان مبتدأ ولان الفعل لا يؤنث له فى نحو مر بهند ولنا سير بزيد سيرا وانه انما يراعى محل يظهر فى الفصيح نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب بخلاف مررت بزيد الفاضل بالنصب ومر بزيد الفاضل بالرفع لانك تقول لست قائما ولا تقول فى الفصيح مررت زيدا ولا مر زيد على ان ابن جنى أجاز أن يتبع على محله بالرفع والنائب فى الآية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف وامتناع الابتداء لعدم التجرد وقد أجازوا النيابة فى نحو لم يضرب من أحد مع امتناع من أحد لم يضرب وقالوا فى كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند

الثالث مذهب البصريين ان النائب انما هو المجرور ولا الحرف ولا المجموع فكلام الناظم على حذف مضاف لكن ظاهر كلامه فى الكافية والتسهيل ان النائب المجموع (ولا ينوب بعض هذى) المذكورات أعنى الظرف والمصدر والمجرور (ان وجد * فى اللفظ مفعول به) بل يتعين انابته هذا مذهب سيبويه ومن تابعه وذهب الكوفيون الى جواز انابة غيره مع وجوده مطلقا (وقد يرد) ذلك كقراءة أبى جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون وقوله

لم يعن بالعلياء الا سيدا
ولا شفى ذا الغى الا ذو هدى

وقوله

وانما يرضى المنيب ربه
ما دام معنيا بذكر قلبه

ووافقهم الاخفش لكن بشرط تقدم النائب كما فى البيتين (تنبيه) اذا فقد المفعول به جازت نيابة كل واحد من هذه الاشياء قيل ولا أولوية لواحد منها وقيل المصدر أولى وقيل المجرور وقال أبو حيان ظرف المكان

أى المعلوم من السياق أى لا كل كما هو مبنى كلام الثلاثة وقوله وامتناع الابتداء لعدم التجرد أى من العوامل اللفظية الاصلية رد أول للدليل الثالث وقوله وقد أجازوا أى هؤلاء رد ثان له وانما أجازوا ذلك لان من زائدة وهم انما يمنعون نيابة المجرور بأصلى لكن هذا الرد لا يتجه عليهم لانهم لم يدعوا ان كل نائب فاعل يصح تقديمه على انه مبتدأ بل قالوا اذا تقدم أى صح أن يتقدم يكون مبتدأ ويمكن جعله تنظيرا فى عدم جواز التقدم على الابتداء لا ردا ثانيا حتى يرد ما ذكر وقوله مع امتناع من أحد أى لان من لا تزاد الا بعد النفى لا لوقوع أحد فى الاثبات لان نفى ضميره مسوغ كقوله اذا أحد لم يعنه شان طارق نص عليه ابن مالك كما فى التصريح وقوله وقالوا فى كفى بالقهر رد للدليل الرابع وانما امتنع كفت بهند ومررت بهند لكون المسند اليه فى صورة الفضلة وانما قبل وما تسقط من ورقة وما تحمل من انثى لان جر الفاعل بمن كثير فضعف كونه فى صورة الفضلة قاله سم (قوله لا الحرف) أى خلافا للفراء ومذهبه فى غاية الغرابة اذ الحرف لا حظ له فى الاعراب أصلا (قوله ان وجد فى اللفظ) احتراز عما لو وجد فى المعنى بان كان الفعل يطلب المفعول به لكن لم يذكر فى اللفظ فلا يمتنع انابة غيره سم (قوله مفعول به) ولو منصوبا باسقاط الجار فيمتنع انابة غيره مع وجوده فلو اجتمع منصوب بنفس الفعل ومنصوب باسقاط الجار نحو اخترت زيدا الرجال امتنع انابة الثانى عند الجمهور وجوزها الفراء ووافقه فى التسهيل (قوله مطلقا) أى تقدم النائب على المفعول به أو تأخر (قوله وقد يرد) أى ورد ضرورة أو شذوذا (قوله المنيب) من الانابة وهى الرجوع الى الله تعالى بفعل الطاعات وترك المعاصى (قوله كما فى البيتين) ويؤول هو والجمهور الآية السابقة بان النائب فيها ضمير مستتر يعود الى الغفران المفهوم من يغفروا وغاية ما فيه انابة المفعول الثانى وهو جائز ويحمل الجمهور البيتين على الضرورة قال فى شرح الجامع والحق انه ان كان الغير أهم فى الكلام كان أولى بالنيابة من المفعول به مثلا اذا كان المقصود الاصلى وقوع الضرب امام الامير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به كما أفاده السيد (قوله وقيل) المصدر أولى لانه أشرف جزأى مدلول العامل وقوله وقيل المجرور أى لانه مفعول به بواسطة الجار وقوله وقال أبو حيان الخ أى لان فى انابة المجرور خلافا ودلالة الفعل على المكان لا بالوضع بل بالالتزام كدلالته على المفعول به فهو أشبه بالمفعول به من المصدر وظرف الزمان لدلالة الفعل وضعا على الحدث والزمان كذا فى الهمع وبحث فيه سم بان شرط انابة المصدر وظرف

الزمان

(وباتفاق قد ينوب) المفعول (الثان من باب كسا فيما التباسه امن) نحو كسى زيدا جبة وأعطى عمرا درهم بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو أعطيت زيدا عمرا فلا يجوز اتفاقا أن يقال فيه أعطى زيدا عمرو بل يتعين فيه انابة الاول لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذا (تنبيه) فيما ذكره من الاتفاق نظر فقد قيل بالمنع اذا كان الاول معرفة والثانى نكرة حكى ذلك عن الكوفيين وقيل بالمنع مطلقا وقوله قد ينوب الاشارة بقد الى ان ذلك قليل بالنسبة الى انابة الاول أو انها للتحقيق اه (فى باب ظن و) باب (أرى المنع) من اقامة المفعول الثانى (اشتهر) عن النحاة وان امن اللبس فلا يجوز عندهم ظن زيدا قائم ولا أعلم زيدا فرسك مسرجا (ولا أرى منعا) من ذلك (اذا القصد ظهر) كما فى المثالين وفاقا لابن طلحة وابن عصفور فى الاول ولقوم فى الثانى فان لم يظهر القصد تعينت انابة الاول اتفاقا فيقال فى ظننت زيدا عمرا وأعلمت بكرا خالدا منطلقا ظن زيد عمرا وأعلم بكر خالدا منطلقا ولا يجوز ظن زيدا عمرو ولا أعلم بكرا خالد منطلقا لما سلف (تنبيهات) * الاول يشترط لانابة المفعول الثانى

الزمان اختصاصهما والفعل لا يدل على الحدث والزمان المختصين لكن هذا البحث لا يمنع أولوية ظرف المكان لان غايته عدم دلالة الفعل أصلا على الحدث والزمان المختصين ودلالته التزاما على المكان فلم يخرج عن كونه أشبه بالمفعول به منهما (قوله من باب كسا) هو كل فعل نصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ولم ينصب أحدهما باسقاط الجار فبالاول خرج باب ظن وبالثانى خرج نحو اخترت الرجال زيدا (قوله فيما التباسه امن) أى فى تركيب امن فيه الالتباس قال سم قد يتوهم انه لو كان المفعول الثانى مؤنثا وأنيب مناب الفاعل وأنث الفعل لذلك ان اللبس يندفع وليس كذلك لان غاية ما يدل عليه تأنيث الفعل ان المؤنث هو النائب ولا يلزم من كونه النائب انه المفعول الثانى لجواز انه الاول (قوله فلا يجوز اتفاقا) ان قيل هلا جاز ذلك ومنع من تقديمه ويكون ذلك دافعا للالباس كما قيل بمثله فى ضرب موسى عيسى وصديقى صديقك فانهم احترزوا من اللبس بالرتبة أجيب بان هنا يمكن الاحتراز بالكلية باقامة غير الثانى بخلاف الموضعين المذكورين فانه لا طريق الى دفع اللبس الا بحفظ الرتبة قاله سم وأقوى من جوابه ان يقال لما كانت انابة الثانى توهم فاعليته معنى لكون الاصل انابة ما هو فاعل معنى كان ذلك معارضا لتأخره وما ضعفت دلالته على كون المتأخر هو المأخوذ بخلاف الموضعين المذكورين لعدم المعارض فيهما (قوله فقد قيل بالمنع اذا كان الخ) وجهه ان النائب عن الفاعل مسند اليه كالفاعل والمعرفة أحق بالاسناد اليها من النكرة لكن هذا انما يقتضى أولوية انابة المعرفة لا وجوبها (قوله وقيل بالمنع مطلقا) أى سواء كان الاول معرفة أو نكرة طردا للباب (قوله لما سلف) أى لنظير ما سلف لان السالف هو قوله لان كلا منهما يصلح لان يكون آخذا فيقال هنا لان كلا منهما يصلح لان يكون مظنونا انه الآخر فى باب ظن ولان يكون معلما ومعلما به فى باب أرى (قوله يشترط لانابة المفعول الثانى) أى لظن لانه الذى يتصور وقوعه جملة بخلاف ثانى كسا وأرى لعدم تصور ذلك فيه وكباب ظن فى امتناع انابة الجملة غيره على الصحيح الا اذا كانت محكية بالقول لانها تكون المقصود لفظها فى حكم المفرد نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض أو مؤولة بالمفرد نحو فهم كيف قام زيد وفى انابة المفعول الثانى اذا كان ظرفا أو مجرورا مع وجود المفعول الاول المذاهب الثلاثة فى انابة غير المفعول مع وجوده وعلى الجواز فالنائب المجرور دون متعلقه بل لا يتصور له متعلق حينئذ على ما ارتضاه سم قال وفى كلام الشاطبى ما يؤيده اه وفيه نظر والظاهر ان له متعلقا وان هذا المتعلق هو النائب فى الحقيقة

كما انه المفعول الثانى فى الحقيقة على الاصح فتدبر (قوله مع ماذكره) أى من امن اللبس (قوله افهم كلامه) قيل وجه الافهام انه حكى خلافا فى انابة الثانى فى باب ظن وأرى والاتفاق على انابته فى باب كسا وسكت عن الاول فى الثلاثة فيعلم انه لا خلاف فى انابته وفيه انه سكت عن الثالث فى باب أرى أيضا مع انه لا اتفاق على انابته الا ان يقال لم يسكت عنه لانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله وهو مقتضى كلام التسهيل) ظاهر كلامه ان المصنف أهمله هنا وهو ما قاله الموضح ورده المصرح بانه ثانى مفعولى ظن وقد ذكر حكمه (قوله احتج من منع الخ) لا ينهض هذا الاحتجاج على المصنف لشرطه عدم اللبس قاله سم وقوله مطلقا أى من غير قيد ومن غير شرط وقوله فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين مثال الاول ظننت أفضل منك أفضل من زيد ومثال الثانى ظننت صديقك زيدا (قوله وبعود الضمير الخ) وذلك لان رتبة نائب الفاعل التقدم والاتصال بالفعل فاذا قلت ظن قائم زيدا لزم عود الضمير فى قائم على زيد المتأخر لفظا وهو ظاهر ورتبة لانه وان كان مفعولا أولا ورتبته التقديم لكن لما أنيب الثانى صار رتبة الاول التأخير وقد يقال هذه العلة تنتفى عند تأخر النائب وتقديم المفعول الاول فهلا قال بالمنع عند تقديم النائب والجواز عند تأخيره مع انه قد يقال المفعول الاول من حيث كونه مفعولا أولا رتبته التقديم وهذا كاف فى جواز عود الضمير عليه مع تأخره لفظا وسكت عن القسم الرابع وهو ما اذا كان الثانى معرفة والاول نكرة لعدمه (قوله بان الاول مفعول صريح) أى ليس أصله مبتدا ولا خبرا بل هو مفعول به حقيقة واقع عليه الاعلام وفى بعض النسخ صحيح وهو بمعنى صريح وقوله والآخران مبتدا وخبر أى فى الاصل شبها أى فى نصبهما بمفعولى أعطى أى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز قاله فى التصريح وردّ هذه الحجة بانها لا تقتضى المنع بل أولوية انابة الاول وهذه الحجة والتى بعدها يفيدان امتناع انابة الثالث أيضا قال الاسقاطى ولا تجرى هذه الحجة فى باب ظن كما توهم لعدم المفعول الصريح (قوله وبنت عبد الله) اسم قبيلة وقوله بالجو متعلق بمحذوف صفة لعبد الله أى الكائنة بالجو والجو أرض اليمامة وجملة أصبحت مفعول ثالث وموالبها فاعل كراما والموالى العبيد والصميم الخالص والمراد رؤساء القبيلة وأعيانها كذا فى التصريح (قوله انابة خبر كان المفرد) نحو كين قائم وظاهر التقييد بالمفرد أن خبرها الجملة متفق على عدم انابته وليس كذلك لثبوت الخلاف عن الفراء والكسائى كما فى الهمع (قوله لعدم الفائدة) اذ معنى كين قائم حصل كون لقائم ومعلوم ان الدنيا لا تخلو عن حصول

مع ماذكره أن لا يكون جملة فان كان جملة امتنعت انابته اتفاقا * الثانى افهم كلامه انه لا خلاف فى جواز انابة المفعول الاول فى الابواب الثلاثة وقد صرح به فى شرح الكافية وأما الثالث فى باب أرى فنقل ابن أبى الربيع وابن هشام الخضراوى وابن الناظم الاتفاق على منع انابته والحق ان الخلاف موجود فقد أجازه بعضهم حيث لا لبس وهو مقتضى كلام التسهيل نحو اعلم زيدا فرسك مسرجا * الثالث احتج من منع انابة الثانى فى باب ظن مطلقا بالالباس فيما اذا كانا نكرتين أو معرفتين وبعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان كان الثانى نكرة نحو ظن قائم زيدا لان الغالب كونه مشتقا واحتج من منع انابته مطلقا فى باب اعلم وهم قوم منهم الخضراوى والابدى وابن عصفور بان الاول مفعول صريح والآخران مبتدا وخبر شبها بمفعولى أعطى وبان السماع انما جاء بانابة الاول كقوله

وبنت عبد الله بالجو أصبحت
كراما مواليها لئيما صميمها

* الرابع حكى ابن السراج ان قوما يجيزون انابة خبر كان المفرد وهو فاسد لعدم الفائدة

كون لقائم (قوله ولاستلزامه) عطف سبب على مسبب وقوله عن غير مذكور هو الاسم وقد يمنع الاستلزام بان الخبر لما ناب عن الاسم انسلخ عن كونه خبرا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول كما انسلخ عمرو فى ضرب عمرو عن كونه مفعولا وصار محدثا عنه بالفعل المجهول فتدبر (قوله وماسوى النائب) أى وتابعه مما علقا بالرافع أى تعلق به من حيث كونه معمولا له وقوله بالرافع له أى لذلك النائب وقوله النصب له أى لما سوى النائب مبتدا وخبر ونصبه برافع النائب على الصحيح فيكون متعددا وقيل برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا وقيل بفعل مقدر تقديره فى أعطى زيد درهما قبل أو أخذ (قوله ان لم يكن جارا او مجرورا الخ) اعترض عليه غير واحد كالبعض بانه كان الاولى أن يقول لفظا ان كان مما يظهر اعرابه أو محلا أو تقديرا ان لم يكن كذلك ليدخل المبنى والمقدر وأجاب الرودانى بان المراد باللفظى أن يتوصل اليه العامل بنفسه وبالمحلى ان يتوصل اليه بواسطة حرف الجر كما قالوا بمثل ذلك فى قول الناظم فى باب الاشتغال بنصب لفظه أو المحل فدخل ماذكر ومقابلة لفظا بمحلا ظاهرة فى ارادة ذلك فافهم (قوله ورفع مفعول به الخ) مقتضاه ان المنصوب فاعل والمرفوع مفعول فيكون فيه نقض للقاعدة وجعل الشاطبى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا اصطلاحا وان كان المعنى على خلافه هذا ومن العرب من يرفعهما معا ومنهم من ينصبهما معا عند ظهور المراد (قوله تعين رفع عشرين على النيابة) أى عند الجمهور المانعين انابة غير المفعول مع وجوده (قوله جاز رفع عشرين) أى على النيابة والرابط للخبر بالمبتدا الضمير المجرور وقوله ونصبه أى على المفعولية بالفعل ونائب الفاعل ضمير يعود على المبتدا هو الرابط (قوله فيبرز فى التثنية والجمع) فيقال العمران زيدا فى رزقهما عشرين والعمرون زيدوا فى رزقهم عشرين وان شئت حذفت المجرور

(اشتغال العامل عن المعمول)

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسط ذكره بين المرفوعات والمنصوبات لان بعضه من المرفوعات وبعضه من المنصوبات وأركان الاشتغال ثلاثة مشغول وهو العامل نصبا أو رفعا ويشترط فيه ان يصلح للعمل فيما قبله فيشمل الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول دون الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل غير المتصرف كفعل التعجب لانه لا يفسر فى هذا الباب الا ما يصلح للعمل فيما قبله ثم يجوز الاشتغال مع المصدر واسم الفعل على القول بجواز تقدم معمولهما عليهما ومع ليس على القول بجواز تقدم خبرها عليها كما سيأتى وان

ولاستلزامه اخبارا عن غير مذكور ولا مقدر وأجاز الكسائى نيابة التمييز فأجاز فى امتلأت الدار رجالا امتلئ رجال والى ذلك أشار فى الكافية بقوله

وقول قوم قد ينوب الخبر
بباب كان مفردا لا ينصر
وناب تمييز لدى الكسائى
لشاهد عن القياس نائى

اه واعلم انه كما لا يرفع رافع الفاعل الا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع رافع النائب عنه الا نائبا واحدا (وماسوى) ذلك (النائب مما علقا * بالرافع) له (النصب له محققا) اما لفظا ان لم يكن جارا ومجرورا أو محلا ان كنه (تنبيه) قال فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس
مع نصب فاعل رووا فلا تقس

أى قد حملهم ظهور المعنى على اعراب كل من الفاعل والمفعول به باعراب الآخر كقولهم خرق الثوب المسمار وقوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت
نجران أو بلغت سوآتهم هجر

ولا يقاس على ذلك انتهى (خاتمة) اذا قلت زيد فى رزق عمرو عشرون دينارا تعين رفع عشرين على النيابة فان قدمت عمرا فقلت عمرو زيد فى رزقه عشرون جاز رفع العشرين ونصبه وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدا وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير فيبرز فى التثنية والجمع ولا يجب ذكر الجار والمجرور

(اشتغال العامل عن المعمول)

لا يفصل بينه وبين الاسم السابق كما سيأتى ومشغول عنه وهو الاسم السابق الذى شانه ان يعمل فيه العامل أو مناسبه الرفع أو النصب لو سلط عليه ويشترط فيه أن يكون متقدما فليس من الاشتغال نحو ضربته زيدا بل الاسم ان نصب كان بدلا من الضمير أو رفع كان مبتدا خبره الجملة قبله وان يكون قابلا للاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور مالا يجر المضمر كحتى وان يكون مفتقرا لما بعده فليس من الاشتغال نحو فى الدار زيد فاكرمه وان يكون مختصا لا نكرة محضة ليصح رفعه بالابتداء وان تعين نصبه لعارض كصور وجوب النصب فليس من الاشتغال قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها بل المنصوب معطوف على ماقبله بتقدير مضاف أى وحب رهبانية وابتدعوها صفة كما فى المغنى وان يكون واحدا لا متعددا على ما فيه من الخلاف الآتى قريبا قيل قد يكون الاسم المشغول عنه ضميرا منفصلا كقوله تعالى واياى فارهبون واياى فاعبدون واياى فاتقون ونحوه لان الفعل اشتغل بعمله فى الياء المحذوفة بعد نون الوقاية تخفيفا والتقدير واياى ارهبوا فارهبون ونقل عن السعد فى حواشى الكشاف انه ليس منه لمكان الفاء بل اياى منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون فهو من باب مطلق التفسير الذى هو أعم من الاشتغال وفى كلام الرودانى تضعيف الاحتجاج بوجود الفاء حيث قال اضافة مضمر الى اسم لادنى ملابسة أى مضمر يلاقى اسما متقدما فى ذات واحد فيدخل ما اذا كان الشاغل والمشغول عنه ضميرين لذات واحد نحو واياى فارهبون فان تقديره ان كنتم ترهبون أحدا فاياى ارهبوا ارهبون فالفاء الشرطية مزحلقة عن الصدر فسقط ما قيل ان مابعد الفاء الشرطية لا يعمل فيما قبلها ومالا يعمل لا يفسر عاملا اه أى لان الفاء انما تمنع اذا كانت فى محلها ومشغول به ويشترط أن يكون ضميرا معمولا للمشغول أو من تتمة معموله كزيدا ضربته أو مررت به أو ضربت غلامه أو مررت بغلامه ويجوز حذف الضمير الشاغل بقبح لما فيه من القطع بعد التهيئة (قوله ان مضمر اسم) المتبادر من الاسم الاسم الواحد لانه نكرة فى سياق الاثبات ففيه تنبيه على ان شرط المشغول عنه أن يكون اسما واحدا فلا يجوز ان يقال زيدا درهما أعطيته اياه لانه لم يسمع وأجازه الاخفش اذا جاز ان يعمل الفعل المقدر فى أكثر من واحد كما فى المثال وعن الرضى انه يجوز أن يتوالى اسمان أو أكثر لعاملين مقدرين أو عوامل كزيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه ويرد على من اشترط كون الاسم واحدا ان من الاشتغال اتفاقا زيدا وعمرا وبكرا ضربتهم الا ان يقال

المعطوف

(ان مضمر اسم سابق فعلا لاشغل ٭ عنه بنصب لفظه أو المحل) أى حقيقة باب الاشتغال ان يسبق اسم عاملا مشتغلا عنه بنصب ضميره أو ملابسه

المعطوف تابع والاسم المتبوع واحد فاعرفه وقوله فعلا لا مثله اسم الفاعل واسم المفعول كما أشار الى ذلك الشارح بقوله عاملا وسكت المصنف عنهما هنا لذكرهما بعد بقوله وسوّ فى ذا الباب الخ وقوله شغل أى ذلك المضمر والمراد بشغل المضمر الفعل ما هو أعم من شغله اياه بنفسه أو بملابسه كما أشار الى ذلك الشارح بقوله أو ملابسه أى ملابس ضمير الاسم وقوله بنصب ظاهره وظاهر قول الشارح لنصبه ان العامل اذا اشتغل برفع ذلك المضمر نحو ان زيد قام يكرم لا يكون من باب الاشتغال وكلام الشارح فى الخاتمة كالتوضيح يقتضى انه منه وهو المنقول عن شرح التسهيل للمصنف وأبى حيان ويؤيده ما فى شرح الجامع وهو المتجه وحينئذ فنى الضابط قصور فزيد فى المثال مرفوع بفعل محذوف يفسره المذكور وان كان لا يعمل قام فى زيد لو فرضناه فارغا من الضمير لان عدم عمله فيه لعارض تقدمه المانع من رفع الفعل المتأخر عنه له على الفاعلية لا لذاته بدليل انه لو تأخر عن الفعل لعمل فيه فلا يقال ما لا يعمل لا يفسر عاملا فافهم والجمهور على اشتراط اتحاد جهة نصب المشغول به والمشغول عنه ونقل الاخفش عن العرب أزيدا جلست عنده وهو يقتضى عدم الاشتراط لان زيدا مفعول به وعنده مفعول فيه وصححه الدمامينى (قوله لو تفرغ له هو أو مناسبه) ظاهره يقتضى ان المناسب أيضا مشتغل وليس كذلك الا ان يقال المراد بالتفرغ التسلط (قوله لنصبه) أى لصلح فى حد ذاته لنصبه وان لم يصلح باعتبار العارض فيشمل قسم وجوب الرفع لان الراجح انه من باب الاشتغال كما سيأتى فقول المصنف بنصب لفظه أو المحل يعنى به النصب باعتبار حالته الذاتية وان منع منه مانع عرض ويخرج ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب واسم التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل لا يقال يرد عليه قول المصنف الآتى فى الوصف ان لم يك مانع حصل ومثلوا للمانع بوقوع الوصف صلة مع امتناع عمل الصلة فيما قبلها لا لذاتها الا انا نقول اشتراط المصنف عدم المانع للنصب عما يفسره الوصف لا لعده من الاشتغال كما يعلم عما يأتى أفاده سم (قوله والباء فى بنصب الخ) ويحتمل أن تكون سببية متعلقة بشغل وضمير لفظه للمضمر والمراد بنصب لفظ الضمير تعدى الفعل اليه بلا واسطة حرف الجر كزيدا ضربته وبنصب محله تعديه اليه بواسطته كزيدا مررت به ولا يرد على هذا انه يلزم التكرار فى قوله الآتى وفصل مشغول بحرف جر لان ما يأتى أعم مما هنا لانه يشمل مالو كان حرف الجر داخلا على ضمير الاسم السابق وهو ما هنا ومالو كان داخلا على مضاف الى الضمير ولو بواسطة ولا تكرار مع ذكر الاعم قاله سم (قوله باعادة العامل) أى بعناه

لو تفرغ له هو أو مناسبه لنصبه لفظا أو محلا فضمير للاسم السابق عند نصبه عامل مناسب للعامل الظاهر مفسر به على ما سيأتى بيانه فالضمير فى عنه وفى لفظه للاسم السابق والباء فى بنصب بمعنى عن وهو بدل اشتمال من ضمير عنه باعادة العامل

لا بلفظه (قوله بدل من الضمير) أى على مذهب الكوفيين وان اختار المصنف
خلافه (قوله اما وجوبا الخ) اشار بهذا التفصيل الى ان الامر فى كلام الناظم
للاباحة المقابلة للمنع الصادقة بالايجاب (قوله ما يمنع النصب) كوقوع الاسم
بعد اذا الفجائية وليتما (قوله أو هو حال) عطف على مقدر مستفيد من الكلام
السابق تقديره هو وصف لمحذوف أو هو حال أى حال سببى أى محتوما اضماره
لكن فيه حذف مرفوع السببى وهو غير جائز ولعل هذا مراد من قال فى قوله أى
محتوما فيه شئ لا يخفى (قوله كالبدل) أى العوض فالمراد البدل اللغوى فلا
اعتراض وقوله من اللفظ أى التلفظ (قوله فلا يجمع بينهما) اى لان الجمع ينافى
العوضية وأما قوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى
ساجدين فليس من باب الاشتغال بل رأيت الثانى تأكيد للاول أو المفعول الثانى
لرأيت الاول محذوف لدلالة ما بعد عليه والتقدير انى رأيت أحد عشر كوكبا
ساجدين لى والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره المذكور بعد والجمع على هذا
فى رأيتهم وساجدين للتعظيم (قوله لما قد أظهرا) ولا محل لجملة الظاهر على
الصحيح لانها مفسرة لكن كون المفسر جملة ظاهر فى اشتغال المنصوب الذى كلامنا
الآن فيه وأما فى اشتغال المرفوع فلا لان المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ان
المفسر المحذوف فعل لا جملة فليكن مفسره كذلك وقال الشلوبين جملة التفسير
بحسب ما تفسره فهى فى نحو زيدا ضربته لا محل لها وفى نحو وعد الله الذين آمنوا
وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فى محل نصب اذ لو صرح بالموعود به المفسر
بجملة لهم الخ لكان منصوبا وفى نحو انا كل شئ خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز يأكله
بنصب الخبز فى محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال فى نحن نؤمنه يبيت
وهو آمن بجزم نؤمنه موافقة للفعل المحذوف وضعف الاحتجاج بالبيت، بانه من
تفسير الفعل بالفعل وكلامنا فى تفسير الجملة بالجملة قال ابن هشام وكأن الجملة
المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان أو البدل جملة
ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف فى المبدل منه وقال
أبو على الفعل المذكور والفعل المحذوف فى نحو قوله لا تجزعى ان منفسا أهلكته
مجزومان محلا وجزم الثانى ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على
تكرير ان أى ان أهلكت منفسا ان أهلكته وساغ اضمار ان وان لم يسغ اضمار
لام الامر الا فى ضرورة لاتساعهم فيها ولقوة الدلالة عليها بتقدم مثلها واستغنى
بجواب ان الاولى عن جواب الثانية كما استغنى فى نحو أزيدا ظننته قائما بثانى

والالف واللام فى المحل بدل من الضمير
والتقدير ان شغل مضمر اسم سابق فعلا
عن نصب لفظ ذلك الاسم السابق أى نحو
زيدا ضربته أو محله نحو هذا ضربته
(فالسابق انصبه) اما وجوبا واما جوازا
راجحا أو مرجوحا أو مستويا الا ان يعرض
ما يمنع النصب على ما يأتى بيانه (بفعل
أضمر احتما) أى اضمارا حتما أى واجبا
أو هو حال من الضمير فى أضمر أى محتوما
وذلك لان الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ
به فلا يجمع بينهما (موافق) ذلك الفعل
المضمر (لما قد أظهرا) اما لفظا ومعنى كما فى
نحو زيدا ضربته اذ تقديره ضربت زيدا
ضربته

مفعولى ظننت المذكورة عن ثانى مفعولى ظننت المقدرة انظر المغنى وفى حاشية
الدمامينى عليه انه لا يتعين كون قائما ثانى مفعولى ظننت المذكورة بل يجوز
كونه ثانى مفعولى المقدرة بل هو الاولى لان المقدرة هى المقصودة بالذات والثانية
انما أتى بها لضرورة التفسير (قوله واما معنى) أى واما موافقة له فى المعنى
قال سم بقى ان لا يوافقه لفظا ولا معنى لكن يكون لازما للمذكور كزيدا ضربت
أخاه فان ضرب أخى زيد ملزوم أى عرفا لاهانة زيد اه ويمكن أن يراد بالموافقة
فى المعنى ان يدل الملفوظ به وضعا أو لزوما عرفيا على معنى المقدر فالاول كما فى زيدا
مررت به فالمقدر جاوزت والمجاوزة والمرور المتعدى بالباء بمعنى واحد بخلاف
المتعدى بعلى فانه بمعنى المحاذاة والثانى كما فى زيدا ضربت أخاه أى أهنت وزيدا
ضربت عدوه أى أكرمت وكما فى زيدا مررت بغلامه أى لابست (قوله
فى الفعل) أى دون الوصف وقوله ان لا يفصل أى بغير الظرف لما سيذكره الشارح
من ان الفصل بالظرف كلا فصل وانه لا يضر فصل الوصف (قوله لم يجز) أى
فيتعين الرفع وأجاز الكسائى النصب مع الفصل قياسا على الوصف وسيأتى الفرق
(قوله يختص بالفعل) الباء داخلة على المقصور عليه (قوله وأدوات
الاستفهام غير الهمزة) فجميعها الا الهمزة يختص بالفعل اذا رأته فى حيزها وانما
خص هل بذكر ذلك لان الاستفهام أصل تضمنى فى وضع غيرها وطارئ عليها
بالتطفل على الهمزة اما الهمزة فتدخل على الاسم وان كان الفعل فى حيزها لكن
الغالب دخولها على الفعل وانما لم تختص كاخواتها لانها أم الباب وهم يتوسعون
فى الامهات ولكونها أم الباب اختصت بجواز الحذف والدخول على النافى
وواو العطف وفائه وثم والشرط وان كما فى الهمع وانا لا أرى بأسا بدخول هل أيضا
على الشرط وانما كانت أما لان دلالتها على الاستفهام بذاتها ودلالة غيرها عليه
بالتضمين أو التطفل ولانها أعم موردا لانها ترد لطلب التصديق نحو أقام زيد
ولطلب التصور نحو أزيد قائم أم عمرو ونحو أقائم زيد أم قاعد وهل لا تكون
الا لطلب التصديق وبقية الادوات لا تكون الا لطلب التصور فان قلت المسند اليه
فى نحو أزيد قائم أم عمرو والمسند فى نحو أقائم زيد أم قاعد متصوران للمتكلم قبل
استفهامه فكيف يطلب تصورهما وانما المطلوب له فى الاول التصديق بنسبة القيام
الى أحد الشخصين على التعيين وفى الثانى التصديق بنسبة أحد الوصفين على
التعيين الى زيد لان هذين التصديقين غير حاصلين عند المتكلم اذ الحاصل عنده
فى الاول التصديق بنسبة القيام الى أحد الشخصين لا بعينه وفى الثانى التصديق

واما معنى دون لفظ كما فى نحو زيدا مررت
به اذ تقديره جاوزت زيدا مررت به (تنبيه)
يشترط فى الفعل المفسر ان لا يفصل بينه
وبين الاسم السابق فلو قلت زيدا أنت
لم تضربه لم يجز للفصل بأنت (والنصب حتم
ان تلا) أى تبع الاسم (السابق ما) أى
شيأ (يختص بالفعل) وذلك كادوات الشرط
(كان وحيثما) وأدوات التحضيض
وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو ان
زيدا لقيته فاكرمه

بنسبة أحد الوصفين لا بعينه الى زيد قلت لما كان الاختلاف بين التصديقين الاولين والاخيرين باعتبار تعيين المسند اليه أو المسند فى الاولين وعدم التعيين فى الاخيرين وكان أصل التصديق حاصلا توسعوا فحكموا بان التصديق حاصل وان المطلوب تصور المسند اليه أو المسند أو قيد من قيودهما نقله الدماميني على المغنى واستحسنه وذكر فى محل آخر ان هل أتت لطلب التصور نادرا كما فى قوله عليه الصلاة والسلام لجابر بن عبد الله هل تزوجت بكرا أم ثيبا ثم أورد على قولهم بقية الادوات لطلب التصور أم المنقطعة المقدرة ببل والهمزة أو الهمزة فقط فانها لطلب التصديق وممن عد أم من أدوات الاستفهام السكاكى فى المفتاح وأبو حيان وغيره من النحاة ثم قال لكنى أستشكل عدهم أم منها اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة تشاركه له فى كونه مستفهما عنه بقضية العطف ألا ترى انك اذا أبدلت أم بأو كان ما بعد أو مستفهما عنه كما كان مع أم وان كان المطلوب مع أم التعيين دون أو كما بسطه فى المغنى فى بحث أم ولم يقل أحد بان أو من أدوات الاستفهام وأما المنطقة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها أو أحد معنييها اه بعض ايضاح قال الشمنى لعلهم انما عدوا أم من أدوات الاستفهام لان المتصلة ملازمة للاستفهام الحقيقى أو المجازى سابقا عليها والمنقطعة مصاحبة فى الغالب له متأخرا عنها ولم يريدوا انها موضوعة للاستفهام اه ولم يعدها منها الزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب وشراح كلاميهما ثم قال الدماميني فان قيل السائل بقوله من جاء مثلا قد حصل التصديق بان أحدا جاء المخاطب وهذا التصديق غير التصديق بان زيدا مثلا جاء فهو بسؤاله يطلب التصديق الثانى فتكون من لطلب التصديق على قياس ما سبق فى نحو أزيد قائم أم عمرو قلت فرق بينهما لان السائل بمن جاء لم يتصور خصوص زيد او غيره بهذا السؤال فاذا أجيب بزيد مثلا أفاده تصور خصوصه واختلف بحسبه التصديق أيضا بخلاف نحو أزيد قائم أم عمرو اذ لا يفيد جوابه تصورا لتصور السائل الشخصين قبله بل مجرد تصديق اه بعض ايضاح وستأتى بقية مباحث الاستفهام فى باب العطف (قوله وحيثما عمرا الخ) التمثيل بهذه الامثلة مجاراة لما يقتضيه ظاهر اطلاق المتن من جواز دخول ما يختص بالفعل كالادوات المذكورة على الاسم المنصوب المقدر قبله فعل فى النثر والنظم وسيجىء انه لا يليها فى النثر الا الفعل الصريح ما لم تكن أداة الشرط اذا مطلقا أو ان والفعل ماض فكان الاولى فاء التفريع (قوله ولا يجوز رفع) لتفرعه على قول المصنف والنصب حتم الخ (قوله على انه مبتدا) ينفى جواز

وحيثما عمرا القيته فاهنه وهلا بكرا ضربته وأين زيدا وجدته ولا يجوز رفع الاسم السابق على انه مبتدا

الرفع بالابتداء عند من أجاز وقوع المبتدا بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام (قوله والحالة هذه) أى كونه مبتدا (قوله ثم قد يجوز الخ) استدراك على قول المصنف والنصب حتم الخ أفاد به تقييده بما اذا لم يقدر رفع فعل برفع الاسم ولو قال فيجوز الخ تفريعا على قوله ولا يجوز رفع الاسم السابق على انه مبتدا لكان أقرب قال سم يمكن ان يستفاد ذلك أى جواز الرفع بالفاعلية من كلام المصنف بان يقال المراد بحتم النصب امتناع الرفع على الابتداء أخذا من قوله ما يختص بالفعل اذ يفهم منه ان وجوب النصب ليس الا لتحصيل الفعل فلو حصل مع الرفع كفى لوجود المقصود اه (قوله مطاوع) قيد به لان كلامه فيما اذا كان العامل الظاهر ناصبا لضمير الاسم السابق (قوله لا تجزعى) أى لا تخافى الفقر ان منفس بضم الميم وكسر الفاء أى مال نفيس يصف الشاعر نفسه بالكرم ولما لامته امرأته على اتلاف ماله جزعا من الفقر قال لها لا تجزعى الخ عينى (قوله فان أنت الخ) أى ان لم تنتفع بعلمك بموت صاحب لك فانتسب الى أجدادك لتجدهم ماتوا جميعا فتقيس نفسك عليهم فتتعظ فلعل تعليلية أفاده السيوطى فى شرح شواهد المغنى (قوله وان لم تنتفع بعلمك) أى فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل (قوله لا يقع الاشتغال الخ) قال الروداني أى لا يقع وقوعا حسنا لانه يقع بعدهما فى النثر أيضا لكنه قبيح (قوله والاستفهام) أى غير الهمزة بقرينة ما تقدم اذ الاشتغال بعدها جائز نظما ونثرا وسكت الشارح عن أدوات التحضيض مع انها كادوات الشرط والاستفهام لا تدخل فى النثر الا على الفعل الصريح فكان الاولى ذكرها (قوله وأما فى الكلام) أى النثر وقوله فلا يليهما الا صريح الفعل أى فى باب الاشتغال كما فرضه الشارح فلا ينافى صحة ايلائهما الاسم اتفاقا اذا لم تر الفعل فى حيزها نحو أين زيد ويستثنى من كلامه أما فان الاسم يليها ولو كان فى حيزها فعل نحو وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود على الاشتغال بتقدير بعده أى وأما ثمود فهدينا هديناهم أو هو جار على القول بانها ليست اداة شرط كما نقل عن أبى حيان أفاده سم وبس (قوله الا اذا كانت اداة الشرط اذا) أى لانها لا تجزم قال الروداني مثل اذا فى ذلك كل شرط لا يجزم كلو نحو لو ذات سوار لطمتنى لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (قوله مطلقا) أى سواء كان الفعل ماضيا أو مضارعا (قوله أو ان) لانها أم أدوات الشرط وهم يتوسعون فى الامهات (قوله والفعل ماض) أى لفظا نحو ان زيدا لقيته فاكرمه أو معنى نحو ان زيدا لم تلقه فانتظره والفرق انها لما جزمت المضارع لفظا قوى طلبها له فلا

لانه لو رفع والحالة هذه لخرجت هذه الادوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل ثم قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر كقوله

لا تجزعى ان منفس أهلكته
في رواية منفس بالرفع وقوله

فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب
لعلك تهديك القرون الاوائل

التقدير ان هلك منفس أهلكته وان لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك (تنبيه) لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام الا فى الشعر وأما فى الكلام فلا يليهما الا صريح الفعل الا اذا كانت اداة الشرط اذا مطلقا أو ان والفعل ماض فيقع فى الكلام

بليها غيره بخلاف الماضى فانها لم تجزمه لفظا اما لكونه ماضيا عرفا أو مضارعا مجزوما بغيرها فضعف طلبها له فيليها غيره ظاهرا قاله المصرح (قوله فتسوية الناظم الخ) أجيب بان التسوية بينهما فى وجوب النصب وفى مطلق الاختصاص بالفعل وان كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لاتقتضى غير ذلك (قوله مابالابتداء) أى بذى الابتداء (قوله فالرفع التزمه أبدا) أى على الصحيح وللرد على المقابل أكد بقوله أبدا (قوله وتخرج المسألة عن هذا الباب الخ) أى لانه يعتبر فى الاشتغال أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو تفرغ له العامل أو مناسبه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وقد تبع الشارح فى ذلك التوضيح والمتجه ما اقتضاه اطلاق كلام الناظم من عده منه لان العامل صالح للعمل فى الاسم السابق لذاته والمنع من عمله لعارض كما تقدم عن سم (قوله وليتما بشر زرته) فلا يجوز نصب بشر على الاشتغال لامتناع تقدير الفعل الناصب بناء على عدم ازالة ما اختصاص ليت بالجمل الاسمية وجوزه ابن أبى الربيع بناء على الازالة قال فى المغنى والصواب ان انتصابه بليت لانه لم يسمع ليتما قام زيد مثلا (قوله اذا المفاجأة) من اضافة الدال للمدلول ولا يصح النصب على الوصفية الا بتكلف (قوله لايليها فعل) أى ظاهر ولا معمول فعل أى مقدر فالمراد انه لايليها فعل ظاهر ولا مقدر (قوله ومما يختص بالابتداء) فصله عما قبله لان اختصاص واو الحال بالابتداء ليس فى جميع الاحوال بل فى حالة كون الواقع بعد الاسم مضارعا مثبتا (قوله فى نحو خرجت الخ) أى من كل فعل مضارع مثبت بعد اسم مصحوب بواو الحال وقوله فلا يجوز الخ أى لما يأتى فى الحال من ان الجملة المضارعية المثبتة الواقعة حالا يمتنع فيها الربط بالواو ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا اذا كان بعد الاسم مدخولها فعل ماض متصرف لم يقترن بقد نحو انى لزيد ضربته (قوله مالم يرد الخ) أى شيأ لم يرد ماقبله معمولا لما وجد بعده (قوله كادوات الشروط الخ) أى وكادوات الاستثناء نحو مازيد الا يضرب به عمرو برفع زيد لاغير كما فى التسهيل وشرحه وكلا النافية فى جواب القسم ولهذا قال سيبويه فى قول الشاعر آليت حب العراق الدهر أطعمه ان نصب حب باسقاط على لا بالاشتغال وان كان مقيسا دون اسقاط الخافض لان أطعمه بتقدير لا أطعمه بخلاف حرف التنفيس على الراجح فيجوز النصب فى نحو زيد سأضرب به أو سوف أضربه كما فى الهمع (قوله والتحضيض) مثله العرض (قوله وكم الخبرية) قيد بالخبرية لدخول الاستفهامية فى قوله والاستفهام (فائدة) كم فى قوله تعالى

فتسوية الناظم بين ان وحيثما مردودة (وان تلا) الاسم (السابق ما بالابتدا يختص) كاذا الفجائية وليتما (فالرفع التزمه أبدا) على الابتداء وتخرج المسألة عن هذا الباب الى باب المبتدا نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو وليتما بشر زرته ولو نصبت زيدا وبشرا لم يجز لان اذا المفاجأة وليت المقرونة بما لا يليهما فعل ولا معمول فعل ومما يختص بالابتداء أيضا واو الحال فى نحو خرجت وزيد يضربه عمرو فلا يجوز وزيدا يضربه عمرو بنصب زيد و (كذا) التزم رفع الاسم السابق (اذا الفعل تلا) أى تبع (ما) أى شيأ (لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد) كادوات الشرط والاستفهام والتحضيض ولام الابتداء وما النافية وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف تقول زيد ان زرته يكرمك وهل رأيته وهلا كلمته

سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية استفهامية فان جعلت كناية عن جماعة مثلا وحذف تمييزها لفهم المعنى ومن زائدة وآية مفعولا ثانيا فكم مبتدأ أو مفعول لآتينا مقدرا بعده لان الاستفهام له الصدارة على طريقة الاشتغال وان جعلت كم كناية عن آية ومن بيانية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وتعين كونها مفعولا ثانيا مقدما وجوز الزمخشرى كونها خبرية والجملة بيان لكثرة الآيات المسئول عنها المحذوفة والاصل سل بنى اسرائيل عن الآيات التى آتيناهم ملخصه من المغنى والدمامينى (قوله وهكذا الى آخرها) نحو زيد لانا ضاربه زيد ما ضربته زيد كم ضربته زيد انى ضربته زيد الذى ضربته زيد رجل ضربته (قوله ولا يجوز النصب) أى على وجه الاشتغال وقوله لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لان لها الصدر ولو عمل مابعدها فيما قبلها لزم وقوعها حشوا وقوله فلا يفسر عاملا فيه أى على الوجه المعتبر فى هذا الباب وهو كون المشغول عوضا عن العامل المقدر فلو نصبت بمقدر وقصدت الدلالة عليه بالملفوظ فقط دون التعويض جاز ولم تكن المسئلة من باب الاشتغال فالمجعول دليلا دون تعويض لا يلزم صلاحيته للعمل فيما قبله ولهذا صرح المصنف بان دلوى فى ياأيها المائح دلوى دونكا مفعول لفعل محذوف يفسره دونك مع ان اسم الفعل لا يعمل فيما قبله ويترتب على ذلك جواز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال سم بايضاح وزيادة (قوله لانه بدل من اللفظ به) أى لان ما بعدها من العامل المذكور بدل من اللفظ بالعامل المحذوف أى وشأن البدل موافقة المبدل منه فلابد من جواز عمل المذكور فيما قبله كالمحذوف (قوله ذى طلب) أى بنفس الفعل أو بواسطة حرف طلب فعل كان أو طلب ترك باللفظ والمعنى كان الطلب أو بالمعنى فقط بدليل أمثلة الشارح ولا اشكال فى الاشتغال فى نحو زيدا لتضرب به أو لا تضرب به لما فى الرودانى عن شرح المقرب ان لام الامر ولا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما فيفسر العامل ولا يلزم من عدم تقديم الفعل عليهما كونهما مما يلزم الصدر كما لم يلزم ذلك فى نحو لم ولما وان نفا بفيده كلام التصريح ومن تبعه كالبعض مما يخالف ذلك غير سديد وانما اختير النصب لان وقوع هذه الاشياء اخبارا للمبتدا قليل بل قيل بمنعه (قوله وانما وجب الرفع الخ) مقتضاه ان أحسن فى التعجب دال على الطلب حتى احتيج الى الجواب عنه مع ان الصحيح انه ماض جىء به على صورة الامر ولا دلالة له على الطلب وقد يقال الاحتياج الى الجواب عنه باعتبار كونه على صورة الامر وانما أجاب الشارح بما ذكره لا بمنع دلالته على الطلب لاستلزام ما ذكره منع

وهكذا الى آخرها بالرفع ولا يجوز النصب لان هذه الاشياء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لانه بدل من اللفظ به (واختير نصب) أى رجح على الرفع فى ثلاثة أحوال الاول أن يقع اسم الاشتغال (قبل فعل ذى طلب) وهو الامر والنهى والدعاء نحو زيدا اضربه أو ليضربه عمرو أو لا تهنه واللهم عبدك ارحمه أو لا تؤاخذه وبكرا اغفر الله له وانما وجب الرفع فى نحو زيد أحسن به

دلالته على الطلب ومن قال كالزمخشرى انه أمر حقيقة وفيه ضمير المخاطب
والباء للتعدية فامتناع نصب زيد عنده لا لما ذكره الشارح بل لان فعل التعجب
لجموده لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا (قوله لان الضمير) أى المجرور بالباء
فى محل رفع أى وانما ينصب الاسم السابق اذا لم يكن ضميره فى محل رفع (قوله
وانما اتفق السبعة الخ) دفع للاعتراض بلزوم اجماع السبعة على الوجه المرجوح
وحاصل الدفع ان هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ خبره
محذوف والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان وعند المبرد مبتدأ خبره الجملة بعده
ودخلت الفاء لما فى المبتدا من معنى الشرط فلهذا لم يجز نصب الاسم اذ لا يعمل
الجواب فى الشرط فكذا ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال ابن السيد وابن
بابشاذ مما نحن فيه والرفع يختار فى العموم كالآية قال البعض وذكر السعد انه
لا يمتنع اجماع السبعة على المرجوح كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار
جمعت لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقى بلا فاصل اهـ أى ولا يمنع من اختيار التأنيث
عطف مذكر على الفاعل كما تقدم (قوله ثم استؤنف) فيه اشارة الى ان الفاء
استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر (قوله لا تدخل عنده)
وأجاز الاخفش وجماعة زيادتها فى الخبر مطلقا وقيد الفراء وجماعة الجواز بكون
أمرا أو نهيا تصريح (قوله فى نحو هذا) أى من كل تركيب لم يكن المبتدا فيه
موصولا بفعل أو ظرف أو موصوفا بأحدهما على ما تقدم (قوله وقائلة) أى
ورب قائلة وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة (قوله لمعنى
الشرط) أى لما فى المبتدا من معنى الشرط وهو التعليق او العموم فالمعنى من زنت
ومن زنى فاجلدوا الخ (قوله ولا يعمل الجواب فى الشرط) فهم الجماعة ان
المراد فى اسم الشرط ولهذا قال اللقانى لعل الجمهور لا يوافقونه على ذلك لان اذا
من أسماء الشرط وهى منصوبة عندهم بجوابها ولم يفرقوا بين كونه بالفاء وعدمه
اهـ ومثل اذا بقية أدوات الشروط التى هى ظروف فلا حاجة لتخصيص الايراد باذا
ويحتمل عندى ان المراد فعل الشرط يعنى ان الاسم المرفوع قام مقام كل من
اداة الشرط وفعله فلم يجز أن يعمل فيه ما بعد الفاء المشبه لجواب الشرط لان
الجواب لا يعمل فى فعل الشرط فكذا لا يعمل مشبه الجواب فيما قام مقام فعل
الشرط فتأمله فانه وجيه وحاصل كلام الشارح ان المانع من الاشتغال عند سيبويه
كونهما من جملتين وعند المبرد كون الاسم السابق فى معنى الشرط وما بعده
فى معنى الجواب (قوله ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء وبابشاذ كلمة

لان الضمير فى محل رفع وانما اتفق السبعة
عليه فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا لان
تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم
الزانية والزانى ثم استؤنف الحكم وذلك
لان الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا
ولذا قال فى قوله ان التقدير
وقائلة خولان فانكح فتاتهم
هذه خولان وقال المبرد الفاء لمعنى الشرط
ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك
ما أشبهه وما لا يعمل لا يفسر عاملا وقال
ابن السيد وابن بابشاذ يختار الرفع

أعجمية مركبة يتضمن معناها الفرح والسرور قاله فى التصريح (قوله
فى العموم) أى ذى العموم لشبهه بالشرط (قوله أن يليه فعل) فيه اشارة
الى ان فى عبارة المصنف تأخير المفعول الذى هو فاعل فى المعنى وتقديم المفعول
الذى بخلافه ولهذا فرع عليه قوله فايلاؤه الخ (قوله لانه الفاعل فى المعنى) أى
لانه الذى يلى الاشياء الآتية (قوله منها همزة الاستفهام) بخلاف بقية
أدوات الاستفهام فيجب النصب معها كما تقدم سم (قوله فان فصلت الخ) أى
هذا ان اتصلت بالاسم المشتغل عنه فان فصلت الخ وقوله فالمختار الرفع أى لان
الاستفهام حينئذ عن الضمير رفعت ما بعده أو نصبت فيترجح الرفع لانه لا يحوج الى
تقدير هذا ان لم تجعل الضمير فاعل فعل مقدر برز وانفصل حين حذف بل جعلته
مبتدا والا وجب النصب بالفعل المقدر كما صرح به الدمامينى ونقله شيخنا السيد
عن سم لان الاستفهام حينئذ عن الفعل الواقع على ما بعد الضمير والرفع يفيد انه عن
مجرد الفعل فقول التصريح وأقره شيخنا والبعض المختار النصب اذا جعل فاعل
فعل مقدر برز وانفصل فيه نظر ولا ترد صورة الفصل على الناظم لان البعدية
ظاهرة فى الاتصال (قوله الا فى نحو الخ) أى مما فصل فيه بظرف أو جار
ومجرور (قوله فالرفع) أى واجب بدليل قوله وحكم بشذوذ الخ وانما وجب
لان الاستفهام عن تعيين المفعول اما الفعل فمحقق فلا تعلق للهمزة به والحق عدم
الوجوب لان السؤال عن الاسم انما يوجب دخول الهمزة عليه فقط لا مع رفعه
مبتدا بدليل ان السؤال فى نحو أزيدا ضربت أم عمرا بلا ضمير انما هو عن الاسم
مع انه واجب النصب اجماعا (قوله أثعلبة الخ) ثعلبة ورياح وطهية والخشاب
قبائل ومراده مدح الاولين وذم الآخرين وثعلبة منصوب بفعل مقدر من معنى
العامل المذكور تقديره أحقرت ثعلبة الخ والفوارس صفة لثعلبة ورياحا بالياء
التحتية وطهية بضم الطاء المهملة منصوب على المفعولية ان كان عدلت بمعنى
ساويت وبنزع الخافض والباء بدلية ان كان بمعنى ملت أى ملت بدلهم الى طهية
والخشاب بخاء معجمة مكسورة وشين معجمة وباء موحدة (قوله النفى بما الخ)
قيد بالثلاثة لان لم ولما ولن لا يليها الاسم الا ضرورة ويجب نصبه عند ذلك
لاختصاصها بالفعل (قوله ولا عمرا كلمته) مقتطع من كلام أى لا زيدا رأيته
ولا عمرا كلمته لان لا الداخلة على الماضى غير الدعائية يجب تكرارها كذا نقله شيخنا
عن الدنوشرى وأقره هو والبعض وعندى انه يقوم مقام تكرار لا الاتيان بدل
لا الاولى بما النافية كما فى المثال لانها مثلها فى الدلالة على النفى وفى الصورة اذ كل

فى العموم كالآية والنصب فى الخصوص
كزيدا اضربه (و) الثانى أن يقع (بعد
ما يلاؤه الفعل غلب) أى بعد ما الغالب
عليه أن يليه فعل فايلاؤه مصدر مضاف
الى المفعول الثانى والفعل مفعول أول
لانه الفاعل فى المعنى والذى يليه الفعل
غالبا أشياء منها همزة الاستفهام نحو
أبشرا منا واحدا نتبعه فان فصلت الهمزة
فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه الا فى
نحو أكل يوم زيدا تضربه لان الفصل
بالظرف كلا فصل وقال ابن الطراوة ان
كان الاستفهام عن الاسم فالرفع نحو أزيد
ضربته أم عمرو وحكم بشذوذ النصب فى
قوله
أثعلبة الفوارس أم رياحا
عدلت بهم طهية والخشابا
ومنها النفى بما أو لا أو ان نحو ما زيدا رأيته
ولا عمرا كلمته وان بكرا اضربته

منه مما لفظ ثنائي آخره ألف لينة فافهم (قوله اختيار الرفع) لعله لان مرجح عدم التقدير أقوى عنده من مرجح غلبة الدخول على الفعل وأما ما علل به البعض هنا من ان المذكورات تدخل على الاسماء والافعال على السواء فيرجع الى مرجح عدم الاضمار فغير صحيح لانه يصادم جعل الشارح وغيره المذكورات مما يغلب دخولها على الفعل (قوله ابن الباذش) بكسر الذال المعجمة تصريح (قوله يستويان) لان لكل مرجحا يساوي عنده مرجح الآخر (قوله وبعد عاطف) أي ولو غير الواو كما في الشاطبي وقوله بلا فصل أي بينه وبين اسم الاشتغال صفة لعاطف (قوله نحو قام زيد وعمرا أكرمته) الفرق بينه وبين عكسه وهو عمرو أكرمته وقام زيد حيث ترجح الرفع مع ان طلب التناسب بين المتعاطفين يقتضي ترجح النصب فيه أيضا أن النصب فيه يأتي على صورة النصب الضعيف في زيدا ضربته اذا لم يأت بعده شيء لعدم تقدم مرجحه فتأتي الفعلية بعد استقرار الضعف في الصورة ولا كذلك قام زيد وعمرا أكرمته لان تقديم الفعلية تقديم لما يستدعي النصب ويمهد له هذا ما أفاد البعض ان ابن هشام استقر رأيه عليه بعد ان كان يقول باستواء الصورتين في ترجح النصب واقتصر الروداني على ما يخالفه فقال كما يترجح النصب لمشاكلة جملة سابقة يترجح لمشاكلة جملة لاحقة نحو زيدا ضربته وأكرمت عمرا اهـ وكذا في شرح الجامع عن ابن هشام وهو الذي رأيته في مغنيه ولو قيل يتساوى الرفع والنصب في هذه الصورة لكان له وجه فتدبر (قوله طلبا للمناسبة الخ) ولم يعارضه ان الاصل عدم التقدير لضعفه بكثرة الحذف في العربية وقلة تخالف المتعاطفين جدا بل نقل في المغني عن الامام الرازي ان التخالف قبيح فاندفع ما قيل ان في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فينبغي التساوي ووجه اندفاعه ان اعتبار التخلص من التخالف أقوى من اعتبار التخلص من التقدير لان التقدير خطبه سهل والتخالف قليل قبيح لكن محل ذلك ما لم يقتض الحال تخالفهما كقصد افادة التجدد في الفعلية والثبوت في الاسمية كقوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم أم أنتم صامتون (قوله فان الرفع فيه أجود) ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل فعل ذي طلب كاكرم زيدا أو أما عمرا فاهنه قال الرضي ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها الا مع اما لكونها في غير محلها أو اذا كانت زائدة قال الدماميني ويمتنع ان يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين اما بأكثر من جزء واحد (قوله مستأنف الخ) يقال هذا حينئذ خارج بقوله بعد عاطف لان الواو حينئذ ليست عاطفة فلا حاجة لقوله بلا فصل ويمكن دفعه بانه أتى به دفعا لتوهم ان المراد عاطف

ولو

وقيل ظاهر كلام سيبويه اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف يستويان ومنها حيث المجردة من ما نحو اجلس حيث زيدا ضربته (و) الثالث ان يقع (بعد عاطف بلا فصل على) * معمول فعل مستقر أولا) سواء كان ذلك المعمول منصوبا نحو لقيت زيدا وعمرا كلمته أو مرفوعا نحو قام زيد وعمرا أكرمته وانما رجح النصب طلبا للمناسبة بين الجملتين لان من نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية وتناسب المتعاطفين أحسن من تخالفهما واحترز بقوله بلا فصل من نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته فان الرفع فيه أجود لان الكلام بعد أما مستأنف مقطوع عما قبله وبقوله فعل مستقر أولا من العطف على جملة ذات وجهين وسيأتي

ولو صورة فيكون الشارح انما أخرج هذا بقوله بلا فصل لانه أصرح في اخراجه (قوله تجوز الناظم) أي بتقدير المضاف أي على جملة معمول فعل (قوله بعد شبيه بالعاطف) اعطاء لشبه العاطف على الجملة الفعلية حكم العاطف عليها من ترجح النصب بعده طلبا للمناسبة بين المتعاطفين قال الشارح في شرح التوضيح وانما لم تكن حتى ولكن في المثالين الآتيين عاطفتين لدخولهما على الجمل والعاطف منهما انما يدخل على المفردات ووجه الشبه بالعاطف في حتى ان ما بعدها بعض مما قبلها وفي لكن وقوعها بعد النفي ومثل لكن بل (قوله حتى زيدا أكرمته) محل كون زيدا منصوبا بفعل مقدر اذا لم يجعل معطوفا على القوم وأكرمته تأكيد أي لأكرمت زيدا الذي تضمنه أكرمت القوم لشمولهم زيدا لا لأكرمت القوم وان أوهمه كلام بعضهم لاختلافهما مفعولا (قوله تعين الرفع) الحق انه لا يتعين بل يترجح كما يفيده قول المصنف الآتي والرفع في غير الذي مر رجح اذ لا وجه لتعينه غايته انه حينئذ مثل زيد ضربته أفاده سم (قوله استفهام منصوب) أي مستفهم به اذ هو الموصوف بالنصب وانما ترجح النصب ليطابق الجواب السؤال ولهذا لو رفع اسم الاستفهام كما لو قيل أيهم ضربته برفع أي ترجح الرفع في الجواب أفاده يس (قوله ومثل المنصوب المضاف اليه) أي الى المنصوب وتسميته منصوبا باعتبار ما كان والا فهو بعد الاضافة مجرور (قوله اذ النصب نص الخ) اعترضه الرضي بان المعنى على الوصف بالمخلوقية رفعت أو نصبت جعلت على الرفع خلقناه صفة أو خبرا اذ لا يصح ان يراد كل ما وقع عليه الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية لان الخلق الايجاد وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقا فالمعنى على النصب وعلى الرفع مع كون خلقناه خبرا كل شيء مخلوق خلقناه بقدر وعلى الرفع مع كون خلقناه صفة كل شيء خلقناه كائن بقدر والمعنيان متحدان وأجاب السعد بان الشيء اسم للموجود أو مقيد به فلا يرد انه لم يخلق ما لا يتناهى مع وقوع لفظ الشيء عليه على انه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد المعنيين لظهور الفرق بان المعنى الاول يفيد ان كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فان مفاده ان كل شيء مخلوق له تعالى كائن بقدر والمحكوم عليه في الاول أعم منه في الثاني مفهوما بل وصدقا عند المعتزلة كذا في شرح الجامع ببعض زيادة وحينئذ فجعل الجملة صفة غير مقصود لايهامه ما ذكره الشارح (قوله وفي الرفع ايهام كون الفعل الخ) انما قال ايهام لان الكلام عند رفع كل كما يحتمل كون الفعل

(تنبيهان) * الاول تجوز الناظم في قوله على معمول فعل اذ العطف حقيقة انما هو على الجملة الفعلية كما عرفت * الثاني لترجيح النصب أسباب اخر لم يذكرها هنا أحدها أن يقع اسم الاشتغال بعد شبيه بالعاطف على الجملة الفعلية نحو أكرمت القوم حتى زيدا أكرمته وما قام بكر لكن عمرا ضربته بخلاف ولكن حرفا ابتداء أشبها العاطفين فلو قلت أكرمت خالدا حتى زيد أكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته تعين الرفع لعدم المشابهة اذ لا تقع حتى العاطفة الا بين كل وبعض ولا تقع لكن العاطفة الا بعد نفي وشبهه * ثانيها ان يجاب به استفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت ومثل المنصوب المضاف اليه نحو غلام زيد ضربته جوابا لمن قال غلام أيهم ضربت * ثالثها أن يكون رفعه يوهم وصفا مخلا بالمقصود ويكون نصبه نصا في المقصود كما في انا كل شيء خلقناه بقدر اذ النصب نص في عموم خلق الاشياء خيرها وشرها بقدر وهو المقصود وفي الرفع ايهام كون الفعل وصفا مخصصا وبقدر هو الخبر

وصفا وبقدر خبرا يحتمل كون الفعل خبره وبقدر حالا من الهاء كما سيذكره الشارح
(قوله لكونه غير مخلوق) أى له تعالى وهذا مذهب المعتزلة فى أفعال العباد
الاختيارية والشر (قوله ولم يعتبر سيبويه مثل هذا الايهام مرجحا للنصب)
أى لانه يدفعه المقام فلا يتطرق اليه ويلزم عليه مرجوحية قراءة الاكثر والوجه
اعتباره مرجحا وأورد الرودانى أن ايهام الوصفية حاصل مع النصب أيضا لانه يجوز
كون خلقناه صفة وكل شئ منصوب بخلقناه مقدرا الا من باب الاشتغال والاصل
خلقنا كل شئ خلقناه مثل وفعلت فعلتك التى فعلت ثم حذف العامل جواز الدلالة
المتأخر عليه وحينئذ لا مرجح للنصب وقد يدفع بان احتمال الوصفية على النصب
ضعيف عن احتمالها على الرفع (قوله ومن ثم) أى من أجل ان الصفة لا تعمل
فيما قبلها فلا تفسر عاملا وقوله وجب الرفع أى لتأتى الوصفية التى بها استقامة
المعنى اذ النصب يقتضى انهم فعلوا فى الزبر أى صحف الاعمال كل شئ مع انهم
لم يفعلوا فيها شيأ اذ لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة فان
قلت يستقيم المعنى على النصب اذا جعل الظرف نعتا لكل شئ لان المعنى حينئذ
فعلوا كل شئ مثبت فى صحائف أعمالهم وهو معنى مستقيم قلت هو وان كان مستقيما
خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد فيه ان كل ما فعلوه مثبت فى صحائف
أعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة كما فى آية وكل صغير وكبير مستطر
(قوله وان تلا المعطوف) أى غير المفصول باما اما المفصول بها نحو زيد قام وأما
عمرو فأكرمته فالمختار رفعه ما لم يرجح النصب مرجح كوقوع الاسم قبل الطلب نظير
ما مر قاله شارح الجامع (قوله جملة ذات وجهين) يعنى اسمية الصدر فعلية
العجز كما فى التسهيل لكن هذا خلاف المعنى المشهور لذات الوجهين وهو ما كانت
صغرى باعتبار وكبرى باعتبار نحو أبوه غلامه منطلق فى قولنا زيد أبوه غلامه
منطلق (قوله بشرط أن يكون فى الثانية الخ) هذا الشرط لجواز نصب الاسم
المشغول عنه لان جملته حينئذ تكون معطوفة على الخبر فلابد فيها من رابط كالخبر
والتمثيل بما ذكر مبنى على عود الضمير الثانى الى الاسم الاول ولا يضر احتمال
عوده الى الثانى لان المثال يكفى فيه الاحتمال فسقط ما للبعض كغيره هنا من المقال
(قوله أو عطفت بالفاء) فى هذا العطف حزازة ولو قال أو عطف بالفاء أو قال
أو تكون الثانية معطوفة بالفاء لكان مستقيما وانما قامت الفاء مقام الضمير لانها
لافادتها السببية تربط احدى الجملتين بالاخرى كالضمير (قوله لان فى كل منهما
مشاكلة) ولان سلامة الرفع من الحذف والتقدير عارضها ترتب النصب على

وليس المقصود لايهامه وجود شئ لا بقدر
لكونه غير مخلوق ولم يعتبر سيبويه مثل هذا
الايهام مرجحا للنصب وقال النصب فى
الآية مثله فى زيدا اضربته قال وهو عربى
كثير وقد قرئ بالرفع لكن على ان خلقناه فى
موضع الخبر للمبتدا او الجملة خبر ان وبقدر
حال وانما كان النصب نصا فى المقصود
لانه لا يمكن حينئذ جعل الفعل وصفا لان
الوصف لا يعمل فيما قبله فلا يفسر عاملا
فيه ومن ثم وجب الرفع فى قوله تعالى وكل
شئ فعلوه فى الزبر (وان تلا المعطوف) جملة
ذات وجهين غير تعجبية بان تلا (فعلا مخبرا
به) مع معموله (عن اسم) غير ما التعجبية
(فاعطفن مخيرا) فى اسم الاشتغال بين الرفع
والنصب على السواء بشرط أن يكون فى
الثانية ضمير الاسم الاول أو عطفت بالفاء
نحو زيد قام وعمرو أكرمته فى داره
أو فعمرا أكرمته برفع عمرو ونصبه فالرفع
مراعاة للكبرى والنصب مراعاة للصغرى
ولا ترجيح لان فى كل منهما مشاكلة

أقرب المشاكلين شرح الجامع (قوله مشاكلة) أى للمعطوف عليه (قوله
عنده) لا حاجة اليه ان رجع الضمير لزيد لانه ليس مبتدا بل هو مفعول ولا معنى له
ان رجع الضمير للمبتدا أعنى ما والحامل له على ذكره مراعاة قوله سابقا بشرط أن
يكون فى الثانية ضمير الاسم الاول الخ (قوله فانه لا أثر للعطف فيه) أى على
الجملة الصغرى يعنى انه لا يصح العطف عليها لانه يلزم عليه تسلط ما التعجبية على الجملة
المعطوفة وهو لا يصح لعدم قصد التعجب بها فالراجح الرفع على العطف على مجموع
الجملة الاسمية بناء على خبريتها أو جواز عطف الخبر على الانشاء ويجوز النصب على
العطف المذكور وان لم يكن فيه تناسب المتعاطفين (قوله يمنعان النصب) أى
بناء على ان العطف على الصغرى لعدم الرابط كما فى التصريح فلا ينافى عزو المصنف
فى تسهيله الى الاخفش ومن وافقه ترجيح الرفع لا وجوبه لانه مبنى على ان العطف
على الكبرى لفوات التناسب فى النصب حينئذ فاعرفه (قوله يجيزونه) أى مع
كون العطف على الصغرى كما صرح به الدمامينى وبه قال الاسقاطى فيكون
مستثنى مما يحتاج الى الرابط كما يدل عليه قول المصرح بعد ذكره ان هذا المذهب
الثانى ظاهر كلام سيبويه ما نصه ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا
ضميرا واستدل لذلك باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على
يسجدان من والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر اه
ووجه الاستثناء انهم يغتفرون فى الثوانى ما لا يغتفرون فى الاوائل اه كلام
الاسقاطى وأقره شيخنا وغيره فعلم ان الخلاف معنوى لا لفظى وان بناء البعض
الجواز فى القول الثانى على ان العطف على الكبرى وان فات التناسب فيكون
الخلف لفظيا مصادم للمنقول وعزوه الى التوضيح ان الخلف لفظى تقول باطل بل
قول الموضح عقب مذهب الاخفش والسيرافى وهو المختار يدل على انه معنوى
وظهر ان قوله تفريعا على ما ذكره مما مر ما نصه فلا حاجة الى استثناء مثل ذلك من
اشتراط وجود الرابط ولا الى بيان وجه استثنائه خلافا لمن باطل مبنى على باطل
نعوذ بالله من التساهل (قوله وقال هشام) هذا القول أخص من قول
الفارسى ومن معه لشمول قولهم العطف بغير الفاء والواو كثم (قوله الواو
كالفاء) رد بان الواو انما تكون للجمع فى المفردات ولذا لم يجوزوا هذان يقوم
ويقعد لكن ستعلم فى باب العطف ان كونها للجمع فى المفردات فقط أحد قولين
(قوله وهو ما يقتضيه كلام الناظم) أى حيث أطلق فى المعطوف بل اطلاقه
يقتضى ان ثم مثلا كالفاء (قوله شبه العاطف) وهو حتى ولكن وبل

مشاكلة بخلاف ما أحسن زيدا وعمرو
أكرمته عنده فانه لا أثر للعطف فيه فان
لم يكن فى الثانية ضمير الاسم الاول
ولم تعطف بالفاء فالاخفش والسيرافى
يمنعان النصب والفارسى وجماعة منهم
الناظم يجيزونه وقال هشام الواو كالفاء
وهو ما يقتضيه كلام الناظم (تنبيه) شبه
العاطف

الابتدائيات (قوله في هذا) أي في جواز الأمرين على السواء إذا سبقه جملة ذات وجهين ولا يأتي لصحة النصب هنا اشتراط الضمير أو الفاء إذ لا عطف هنا حتى يحتاج الى الرابط (قوله أيضا) أي كما في الموضع الثالث من مواضع اختيار النصب (قوله وشبه الفعل) أي الوصف الناصب للمفعول بخلاف ما لم ينصبه فالرفع أرجح فقولك مثلا هذا قائم الاب وعمرو يكرمه هو أرجح من قولك هذا قائم الاب وعمرا يكرمه لان مشابهة هذا الوصف للفعل غير تامة (قوله برفع عمرو ونصبه الخ) في تساوي الرفع والنصب في المثال الثاني بحث لانه اذا نصب عمرو أفاد الكلام ان عمرا مفعول به الاكرام واذا رفع أفاد انه فاعل الاكرام الا اذا برز الضمير لجريان الخبر على غير من هو له وقيل هذا ضارب زيد وعمرو يكرمه هو فعند عدم الابراز كما في عبارة الشارح لا يتحد معنى الرفع والنصب حتى يتخير المتكلم بينهما بل يتعين عليه الوجه الذي يفيد مقصوده وحينئذ لا يكون الوصف في مثال الشارح كالفعل الذي خير المصنف فيه المتكلم بين الرفع والنصب لاتحاد المعنى ووجود المناسب على كل ولو نبه الشارح على الابراز مع الرفع أو مثل بنحو هذا ضارب زيد وعمرا أكرمته في داره لكان أولى (قوله في غير) متعلق برجح على ما قال الشيخ خالد انه الظاهر (قوله فارسا ما غادروه) أي تركوه وما زائدة ملحما بالحاء المهملة المفتوحة أي غشيه الحرب فلم يجد له مخلصا غير زميل بضم الزاي وتشديد الميم أي غير جبان ولا نكس بكسر النون وسكون الكاف أي ضعيف وكل بفتح الواو وكسر الكاف من وكل أمره الى غيره لعجزه ويحتمل انه بفتح الكاف فعل فان قلت شرط الاسم المشتغل عنه أن يكون مختصا كما مر وفارسا نكرة محضة أجيب بان ما وان كانت زائدة هي قائمة مقام الوصف أي فارسا أي فارس (قوله فما أبيح الخ) فائدته دفع توهم ان ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاس عليه بل يقتصر فيه على السماع نقله سم عن الشاطبي (قوله فيما يرد الخ) حال من ما التي هي مفعول مقدم لافعل وقول البعض حال من ما على رأي سيبويه أو من ضميره في الخبر على رأي غيره مبني على زعم ان ما مبتدأ وهو خروج عن الظاهر المستقيم الى التعسف السقيم وقوله ان ترده اليه نائب فاعل أبيح كما أشار اليه شيخنا وصرح به البعض لكن يلزم عليه حذف المتن نائب فاعل أبيح وهو لا يجوز فالذي ينبغي جعله بدل اشتمال من الضمير في أبيح وضمير ترده وتخرجه الى ما أبيح واليه وعليه الى ما أوردناه من القواعد والمعنى فافعل الحكم من رفع ونصب الذي أبيح لك رده الى ما أوردناه عليك من القواعد وتخريجه عليه حالة كون ذلك الحكم كائنا فيما يرد على لسانك من

الكلام

في هذا أيضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالأول نحو أنا ضربت القوم حتى عمرا ضربته والثاني نحو هذا ضارب زيد وعمرا يكرمه برفع عمرو ونصبه على السواء فيهما (والرفع في غير الذي مر) أنه يجب معه النصب أو يمتنع أو يكون راجحا أو مساويا (رجح) على النصب لسلامة الرفع من الاضمار الذي هو خلاف الأصل فرفع زيد بالابتداء في قولك زيد ضربته أرجح من نصبه باضمار فعل ونصبه عربي جيد خلافا لمن منعه وأنشد ابن الشجري على جوازه قوله (فارسا ما غادروه ملحما غير زميل ولا نكس وكل) ومنه قراءة بعضهم جنات عدن يدخلونها بنصب جنات ثم اذا عرفت ما أوردناه من القواعد (فما أبيح) لك فيما يرد عليك من الكلام أن ترده اليه وتخرجه عليه (افعل ودع ما لم يبح) لك فيه ذلك

الكلام ولو قال الشارح فما أبيح لك بمقتضى تلك القواعد أفعل ودع ما لم يبح بمقتضاها لكان أخصر وأوضح وأولى (قوله وفصل مشغول) أي عامل مشغول وقوله من ضمير متعلق بفصل وقوله مطلقا أي غير مقيد بحرف بخصوصه وقوله أو باضافة أي بمضاف أو ذي اضافة وقوله أو بهما معا فيه اشارة الى ان أو في كلام المصنف مانعة خلو فتجوز الجمع واعترض الشاطبي كلام المصنف بان الفصل لا يتقيد بما ذكر اذ يجوز زيدا ضربت راغبا فيه وزيدا أكرمت من أكرمه اه وحينئذ فليست أو مانعة جمع ولا مانعة خلو (قوله في جميع ما تقدم) أي من الاحكام الخمسة فلا يرد ان المقدر في الوصل مقدر من لفظ المذكور وفي الفصل من معناه أو لازمه كما مر والمراد التشبيه في مطلق ثبوت الاحكام الخمسة فلا يرد ان النصب في الوصل أحسن منه في الفصل كما سيذكره (قوله أو حبست عليه الخ) أتى بهذا اشارة الى انه لا فرق في حرف الجر بين الباء وغيرها فهو مراعاة لقوله السابق بحرف جر مطلقا (قوله بقية الامثلة) الاولى بقية الاحكام الا أن يكون اسم الاشارة راجعا الى ما ذكر من أمثلة الحكمين فالمراد بقية أمثلة الاحكام أي ويختار النصب في نحو زيدا امرر به أو بغلامه أو أكرم أخاه أو غلام أخيه كما يختار في زيدا اضربه ويستوي الامران في نحو زيد قام وعمرو مررت به في داره كما يستويان في زيد قام وعمرو أكرمته في داره ويترجح الرفع في زيد مررت به كما يترجح في زيد ضربته (قوله أحسن منه في نحو زيدا ضربت أخاه) لان المقدر في الاول من لفظ المذكور ومعناه وفي الثاني من لازم معناه فقط ولعدم الفصل فيه بين العامل وضمير الاسم المشغول عنه بخلاف الثاني وقول البعض بين العامل وشاغله سهو ولم يقل وأحسن منه في نحو زيدا مررت بأخيه لانفهامه بالاولى كما ستعرفه (قوله وفي زيدا ضربت أخاه أحسن الخ) لان الفصل فيه أقل من الفصل في الثاني ولم يتعرض لزيدا مررت به مع زيدا ضربت أخاه والمنقول عن أبي حيان ان النصب في الاول أحسن منه في الثاني لاتحاد الفعلين المذكور والمقدر في المعنى واتحاد متعلقهما وهما الظاهر والضمير في المعنى في الاول دون الثاني لاختلاف الفعلين معنى واختلاف متعلقهما معنى فيه (قوله وسو في ذا الباب وصفا) أي في الجملة اذ لا يتأتى وجوب النصب لانه لا يكون الا اذا وقع الاسم بعد ما يختص بالفعل والى هذا الاشارة بقول الشارح في جواز الخ ويرشد اليه كما قاله سم قول المصنف السابق والنصب حتم الخ اذ المختص بالفعل لا يتصور في الاسم ولا فرق في الوصف بين المفرد والمثنى والمجموع جمع تصحيح كزيدا أنتما ضارباه أو أنتم ضاربوه

(وفصل مشغول) من ضمير الاسم السابق (بحرف جر) مطلقا (أو باضافة) وان تتابعت أو بهما معا (كوصل يجري) في جميع ما تقدم فالاحكام الخمسة الجارية مع اتصال الضمير بالمشغول تجري مع انفصاله منه بما ذكر فيجب النصب في نحو ان زيدا مررت به أو بغلامه أو حبست عليه أو على غلامه أو أكرمت أخاه أو غلام أخيه أكرمته ويمتنع في نحو ان زيدا كما يجب في نحو خرجت فاذا النصب ويتعين الرفع في نحو خرجت فاذا زيد مر به أو بغلامه أو حبس عليه أو على غلامه أو يضرب أخاه أو غلام أخيه كما وجب الرفع في نحو فاذا زيد يضربه عمرو وقس على ذلك بقية الامثلة (تنبيه) النصب في نحو زيدا ضربته أحسن منه في نحو زيدا ضربت أخاه وفي نحو زيدا ضربت أخاه أحسن منه في زيدا مررت بأخيه (وسو في ذا الباب وصفا

أو أنتن ضاربانه وكذا جمع التكسير عند بعضهم كزيدا أنتم ضرابه أو أنتن ضواربه
(قوله ذا عمل) أى فيما قبله سم فتخرج الصفة المشبهة (قوله وهو اسم الفاعل)
أراد به ما يشمل مثال المبالغة (قوله نحو أزيدا أنت ضاربه) قال سم ينبغى أن
يكون خبرا لمبتدا الوصف المحذوف وحينئذ فرفع المذكور لكونه مفسرا للمحذوف
المرفوع وقائما مقامه اه وقال الدمامينى أجاز صاحب البسيط فى المثال أن
يكون نصب زيد باضمار فعل وان يكون بتقدير اسم الفاعل لصحة اعتماده وهو مبتدا
وأنت مرتفع به أو اسم الفاعل المقدر خبر لانت مقدم وضاربه على هذا التقدير خبر
مبتدا آخر اه يعنى تقدير اسم الفاعل بوجهيه ولاجل أولهما جىء بالاستفهام
(قوله أو محبوس عليه) نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو ان نظر الى الموصوف
المحذوف أى شخص محبوس أى مقصور وأنت ان نظر الى المبتدا الذى هو أنت
وليس نائب الفاعل الضمير المجرور بعلى والا لم يكن فى محل نصب (قوله بخلاف
أنت ضاربه) أى بخلاف زيدا أنت ضاربه بدون استفهام هذا هو المتبادر من
عبارته وحينئذ لا يرد على قوله لاحتياج الوصف الى ما يعتمد عليه قول سم قد يقال
يكفى الاعتماد على الاستفهام اه وايضاح وجه عدم وروده ان مراد الشارح
توجيه منع زيدا أنت تضربه وجواز زيدا أنت ضاربه بلا استفهام فيهما بقرينة قوله
وانما امتنع زيدا أنت تضربه ثم هذه المخالفة كما قاله سم لا تنافى قوله سوّ لان المعنى
ان الوصف العامل كالفعل العامل من غير نظر لمادة مخصوصة بقى شىء آخر وهو ان
الوصف لا يفصل من معموله بأجنبى كما صرحوا به فى الكلام على قوله تعالى
أراغب أنت عن آلهتى وحينئذ لو لم يشتغل الوصف بالضمير وسلط على الاسم المتقدم
لم ينصبه للفصل فلم يصدق ضابط الاشتغال على ما نحن فيه ويجاب بان المراد كما مرّ انه
لو سلط عليه لصلح لذاته لان يعمل وان عرض ما يمنع العمل والفصل عارض أو يقال
أخذا من كلامهم هنا وكلامهم على قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتى الفصل
الممنوع وقوع الاجنبى بعد العامل مع تأخر المعمول عنهما كما فى الآية بخلاف
وقوعه قبل العامل مع تقدم المعمول عليهما كما فى أزيدا أنت ضارب لان المعمول
وان تقدم لفظا متأخر رتبة فكأنه لا فصل فتدبر (قوله ان لم يك مانع حصل)
قد يقال هذا الشرط معلوم من تسوية المصنف الوصف بالفعل اذ الفعل لا يكون
مفسرا لناصب الاسم السابق الا اذا فقد المانع وأجيب بانه انما صرح به اهتماما
بجانب الاسم لانه أضعف من الفعل فى العمل ولئلا يتوهم من السكوت عنه مع
تقييد الوصف بكونه ذا عمل انه ليس بشرط وقد مرّ عن سم ان قول المصنف ان لم يك

ذا عمل) وهو اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحال أو الاستقبال (بالفعل) فى جواز
تفسير ناصب الاسم السابق نحو أزيدا أنت
ضاربه أو مكرم أخاه أو مار به أو محبوس
عليه تريد الحال أو الاستقبال كما تقول
أزيدا تضربه أو تكرم أخاه أو تمر به
أو تحبس عليه وانما امتنع زيدا أنت تضربه
بخلاف أنت ضاربه لاحتياج الوصف الى
ما يعتمد عليه بخلاف الفعل فان كان
الوصف غير عامل لم يجز ان يفسر عاملا فلا
يجوز أزيدا أنت ضاربه أو محبوس عليه
أمس وانما يكون الوصف العامل كالفعل
فى التفسير (ان لم يك مانع حصل) يمنعه من
ذلك كوقوعه صلة لأل لامتناع عمل
الصلة فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا

مانع حصل شرط لنصب الاسم السابق بما يفسره الوصف لا لعدّه من الاشتغال
حتى يقال قد تقدم ان مدار الاشتغال على صلاحية العامل فى ذاته أن ينصب
الاسم السابق لو سلط عليه وان عرض مانع من ذلك وصلة أل عاملة لذاتها وعدم
عملها لعارض وقوعها صلة فلا موقع لهذا الشرط فعلم سقوط استشكال البعض
بذلك وعدم الاحتياج الى ما تكلفه من الجواب بان الصلة متممة للموصول فهى
كالجزء منه فكان منع العمل للذات (قوله ومن ثم) أى من أجل ان ما لا يعمل فيما
قبله لا يفسر عاملا (قوله امتنع تفسير الصفة المشبهة) ظاهره ولو مع الظرف
وان جاز عملها فيه مع تقدمه ولا مانع من استثنائه ولا يرد على اخراجها من قول
المصنف وصفا ذا عمل لان الكلام فى الاشتغال على العموم أو بالنظر للمفعول به
الذى هو الاصل فى الباب اه سم (قوله يتعين الرفع فى نحو زيد عليكه) أى
على ان زيد مبتدا خبره الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر قاله فى التصريح قال
شيخنا علم من قوله خبره الفعل النائب الخ سقوط استشكال بعضهم رفع الاسم بانه
لا يصح أن يكون اسم الفعل أو المصدر خبره لان اسم الفعل لا محل له على الراجح
والمصدر منصوب اه وهو ظاهر بالنسبة الى المصدر اما بالنسبة الى اسم الفعل
فالظاهر انه هو ومعموله خبر ولا يرد عليه ما ذكره من ان اسم الفعل لا محل له لان
المحل على ما قلنا لمجموع اسم الفعل ومعموله والمنفى محلية اسم الفعل وحده فاعرفه
ومراده بتعين الرفع امتناع النصب بمحذوف يفسره المذكور على طريق الاشتغال
فلا ينافى جواز نصبه بمحذوف مدلول عليه بالمذكور لا على طريق الاشتغال اما فعل
كالزم واضرب اذ لا يشترط توافق المفسر والمفسر اسمية وفعلية على ما قيل ويؤيده
ما مرّ عن صاحب البسيط واما اسم فعل ومصدر على مذهب من يجوز عمل اسم
الفعل والمصدر محذوفين (قوله نعم يجوز النصب) أى على الاشتغال بفعل
محذوف أو اسم فعل ومصدر محذوفين على ما مرّ ومحل جواز النصب اذا لم يمنع منه
مانع كما هو ظاهر فيتعين فى قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين مبتدا
وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر أى تعسهم الله تعسا ودخلت الفاء فى الخبر مع
ان فعل الصلة ماض لجواز ذلك على قلة نحو ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولا يصح نصبه على الاشتغال بمحذوف يفسره تعسا
لوجود المانع وهو الفاء لان ما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر فى باب الاشتغال
عاملا قاله الدمامينى وتعليله بوجود الفاء أولى من تعليل المغنى بان اللام متعلقة
بمحذوف استؤنف للتبيين لا بالمصدر لانه لا يتعدى باللام وليست لام التقوية لانها

ومن ثم امتنع تفسير الصفة المشبهة فلا يجوز
زيدا أنا الضاربه ولا وجه الاب زيد حسنه
(تنبيه) يتعين الرفع فى زيد عليكه وزيد ضربا
اياه لانهما غير صفة نعم يجوز النصب عند
من يجوز تقديم معمول اسم الفعل وهو
الكسائى

لازمة ولام التقوية غير لازمة يعنى فالضمير من جملة اخرى غير جملة التفسير فقد رد الدمامينى دعوى لزومها بقول ابن الحاجب فى شرح المفصل انها تسقط فى قال سقيا زيدا ورعيا اياه فعلى كونها لام التقوية يجوز الاشتغال فى نحو زيدا سقياله كما عليه جماعة منهم أبو حيان وان خالفهم فى المغنى بناء على تعليله السابق وكاسم الفعل والمصدر على هذا المذهب ليس على القول بجواز تقدم خبرها فيصح الاشتغال معها عليه نحو زيدا لست مثله أى باينت زيدا (قوله الذى لا ينحل الخ) هو الواقع بدلا من اللفظ بفعله كضربا فى المثال واحترز عما ينحل فانه لا يجوز عمله فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا قاله الشارح على التوضيح (قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ) يعنى ان الارتباط بينهما الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل متوجها للاسم السابق فى المعنى كما يحصل بسبب نفس الشاغل للعامل لكونه ضمير الاسم السابق أو مضافا للضمير يحصل بتابع الشاغل الاجنبى لاشتمال ذلك التابع على ضمير الاسم السابق فالعلقة بمعنى الارتباط والباء فى قوله بتابع وبالاسم سببية لان كلا من التابع والاسم سبب باعتبار عمل العامل فيه أو فى متبوعه فى حصول الارتباط بين العامل والاسم السابق وسيذكر الشارح وجها آخر (قوله سببى له) أى للاسم السابق (قوله نعتا) أى لذلك المتبوع ومراده تقسيم التابع وبقى البدل وسيذكر الشارح انه لا يصح مجيئه هنا والتوكيد وهو أيضا لا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يكون رابطا للعامل بالاسم السابق والتوكيد بالمرادف لا ضمير فيه أصلا ثم يرد عليه ان العلقة تكون فى غير ما ذكره كصلة الشاغل نحو هندا ضربت الذى تبغضه أو يبغضها وصلة المعطوف على الشاغل نحو زيدا لقيت عمرا والذى يحبه أى يحب زيدا وصفة المعطوف على الشاغل نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يحبه وبيان المعطوف على الشاغل نحو زيدا ضربت رجلا وعمرا أخاه وحينئذ فالتقسيم غير مستوف ولو حمل التابع على التابع اللغوى لدخل ما ذكر (قوله أو عطف نسق بالواو) أى بشرط ان لا يعاد معه العامل كما فى التسهيل والا لم يحصل به الربط لخروجه عن تبعية الشاغل بكونه من جملة اخرى (قوله بنفس الاسم السببى) كان الاحسن حذف السببى ليشمل الضمير فى نحو زيدا ضربته كما فى سم (قوله فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله) أى مسبب عمل وفى كلامه اشارة الى ان فى كلام المصنف حذفا أى بالعمل فى متبوع تابع سببى وبالعمل فى نفس الاسم ولا حاجة الى ذلك كما يعلم مما قدمناه فى قوله وعلقة بين العامل الظاهر الخ (قوله فتكون الباء بمعنى فى)

ومعمول المصدر الذى لا ينحل بحرف مصدرى وهو المبرد والسيرا فى
(وعلقة) بين العامل الظاهر والاسم السابق (حاصلة بتابع) سببى له جار على متبوع أجنبى منه وهو الشاغل نعتا أو عطف نسق بالواو أو عطف بيان (كعلقة بنفس الاسم) السببى (الواقع) شاغلا فكما تقول زيدا أكرمت أخاه أو يحبه فتكون العلقة بين زيد وأكرمت عمله فى سببه كذلك تقول زيدا أكرمت رجلا يحبه أو أكرمت عمرا وأخاه أو عمرا أخاه فتكون العلقة عمله فى متبوع سببيه المذكور ويجوز أن يكون المراد بالعلقة الضمير الراجع الى الاسم السابق فتكون الباء بمعنى فى أى ان وجود الضمير فى تابع الشاغل كاف فى الربط كما يكفى وجوده فى نفس الشاغل

لو قال بمعنى مع لكان أولى (قوله ونحوه) أى كالمضاف (قوله فى نية تكرار العامل) يعنى ان عامل البدل فعل مقدر فهو مع البدل جملة اخرى فى الحقيقة وان كانوا يسمون الكلام المشتمل على المبدل منه والبدل جملة واحدة اعتبارا بظاهر اللفظ وقال الرودانى عامل البدل وان كان مقدرا لكنه غير مقصود بالاسناد حتى يكون جملة ونظيره ما قيل فى تأكيد الضمير فقط فان الفعل غير مقصود بالاسناد وعزى الدمامينى القول بان البدل على نية تكرار العامل الى الاخفش والرمانى والفارسى وأكثر المتأخرين وعزى القول بان عامله العامل فى متبوعه الى سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى وابن الحاجب ومال اليه (قوله فخلوا الاولى عن الربط) فلا يصح أن تكون خبرا ان رفعت لعدم الرابط بين المبتدا والخبر ولا مفسرة لناصب الاسم السابق ان نصبت لعدم الرابط بين الاسم السابق والعامل (قوله معنى الجمع) أى معنى مطلق الجمع فالاسمان أو الاسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير اه دمامينى (قوله اذا رفع فعل ضمير اسم) أى على الفاعلية أو النيابة عن الفاعل ولذا مثل بمثالين وقوله نحو أزيد قام أبوه كان عليه ان يزيد أو ضرب أبوه (قوله فقد يكون الخ) كالصريح فى ان ما ذكر من باب الاشتغال وبه صرح فى التسهيل ويصرح به قول الهمع أيضا الاشتغال فى الرفع كالنصب فيجب كون الرفع باضمار فعل فى نحو ان زيد قام ويترجح فى نحو أزيد قام ويجب العامل كونه بالابتداء الخ اه بتصرف لا يقال ضابط الاشتغال لا يصدق على ما ذكر لان لو فرغ عن الضمير لا يعمل فى الاسم المتقدم لان الفاعل ونائبه لا يجوز تقديمهما لانا نقول المنع من العمل لعارض ان الفاعل ونائبه لا يتقدمان لا لذات العامل (قوله اذا قدرت ما كافة) أما اذا قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزا لا واجبا لجواز الاعمال والالغاء حينئذ وكالكافة فى وجوب الرفع المصدرية لكن الرفع بعد المصدرية بالفاعلية لفعل محذوف يفسره المذكور لانه يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر على المشهور (قوله أو بالفاعلية) لو قال أو بفعل لكان أحسن اذ الفاعلية ليست رافعة الا ان تحمل الباء على السببية وأعم ليدخل نائب الفاعل فى نحو ان زيد ضرب بالبناء للمفعول (قوله وان أحد من المشركين استجارك) أورد عليه اللقانى ان اداة الشرط انما تطلب فعلا رافعا أو ناصبا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن يكون نعتا والتقدير ان وجدت أحدا وأجاب يس بان مراد الشارح بتعين الرفع على الفاعلية امتناع الرفع بالابتداء لا امتناع النصب بعامل مقدر وأجاب الرودانى بانه لا يمنع أحد مثل ذلك فى غير الآية اذا لم يرد به

وان كان الاصل أن يكون متصلا بالعامل أو منفصلا عنه بحرف جر ونحوه (تنبيه) لو جعلت أخاه من قولك زيدا أكرمت عمرا أخاه بدلا لامتنعت المسألة نصبت أو رفعت لان البدل فى نية تكرير العامل فتخلو الاولى عن الربط نعم يجوز ذلك ان قلنا ان العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه وكذا تمتنع اذا كان العطف بغير الواو لافادة الواو معنى الجمع بخلاف غيرها من حروف العطف (خاتمة) اذا رفع فعل ضمير اسم سابق نحو أزيد قام أو غضب عليه أو ملابسا لضميره نحو أزيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم السابق واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قام وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة أو بالفاعلية نحو وان أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام

الاشتغال وأما مانحن فيه من الآية ومن ارادة معنى الاشتغال فى غيرها فيمتنع لان التلاوة رفع أحد وفى غير القرآن لايكون نصب أحد بوجدت من الاشتغال (قوله على الفاعلية) أى بفعل مقدر يفسره المذكور (قوله عند المبرد ومتابعيه) ينبغى ان يزاد الكوفيون فانهم قائلون بجواز تقدم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال فى ذلك عندهم أقيس من جوازه عند من قال لايتقدم قاله الدماميني (قوله وغيرهم) وهم جمهور البصريين (قوله لعدم تقدم طلب الفعل) أى من نفى أو استفهام (قوله نحو زيد ليقم) انما رجحت الفاعلية فيه فرارا من الاخبار بالجملة الطلبية المختلف فيها وفيه كما قال المصرح ان ذلك يستدعى حذف الفعل المقرون بلام الامر وهو شاذ فكيف يكون راجحا وفى نحو قام زيد وعمرو قعد ترجحت الفاعلية طلبا للتناسب بين المتعاطفين وفى نحو ابشر يهدوننا لان الغالب ان همزة الاستفهام يليها الفعل وكذا فى أأنتم تخلقونه لكن فيه كلام تقدم فى باب الفاعل (قوله نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) انما استوى الامران فيه لان فى كل منهما مشاكلة المعطوف عليه فالرفع على الابتدائية مراعاة للكبرى وعلى الفاعلية مراعاة للصغرى والشرط المتقدم موجود وهو اشتمال الثانية على ضمير الاسم السابق

(تعدى الفعل ولزومه)

من اضافة الصفة الى الموصوف أى الفعل المتعدى بنفسه بحسب الوضع لانه المراد عند الاطلاق لا المتعدى بحرف الجر أى ولا المتعدى بنفسه بواسطة اسقاط الخافض والفعل اللازم وانما جعلنا الاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف لان الذى سيذكره صراحة المتعدى واللازم وفى هذا الباب ذكر المفعول به (قوله الى مفعول به) اما بقية المفاعيل فيعمل فيها المتعدى واللازم (قوله أمران الاول الخ) فيه تغيير اعراب المتن الا أن يقال هو حل معنى لاحل اعراب لكن لايخفى مافى تحميل الشارح كلام المصنف الامر الثانى من التكلف الذى لاحاجة اليه ولادليل عليه (قوله ان تصل) أى ولو بحسب الاصل فلايرد على عكس التعريف الافعال اللازمة للبناء للمفعول لانها صالحة لذلك بحسب الاصل فهى متعدية واستعمالها لازمة للبناء للمفعول عارض بعد الوضع قاله الروداني والمراد ان تصل من غير توسع بحذف الجار كما هو المتبادر فلايرد على طرد التعريف الليلة قمتها والنهار صمته والدار دخلتها وأما ما اراد الصديق كتبه فسيذكر الشارح جوابه وأورد لزوم الدور لتوقف معرفة المتعدى على معرفة الصحة المذكورة والعكس

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام وذلك عند المبرد ومتابعيه وغيرهم يوجب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم ونحو قام زيد وعمرو قعد ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه وقد يستويان نحو زيد قام وعمرو قعد عنده والله أعلم

(تعدى الفعل ولزومه)

(علامة الفعل المعتدى) الى مفعول به فاكثر ويسمى أيضا واقعا لوقوعه على المفعول به ومجاوزا لمجاوزته الفاعل الى المفعول به أمران الاول صحة (أن تصل

واجب

وأجيب بان الصحة المذكورة تعرف بقبول النفس وصل الهاء اذ لاتقبل النفس ضربته باعادة الضمير الى غير المصدر كما تقبل ضربته كذلك فلا يتوقف معرفة الصحة على معرفة المتعدى أفاده سم (قوله هاضمير الخ) الاضافة بيانية وخرج بها هاء السكت فانها تتصل بالقسمين (قوله ان يصاغ منه) أى صحة ان يصاغ من مصدره ليوافق مذهب البصريين (قوله تام) أى مستغن عن حرف الجر زاد فى التسهيل باطراد لاخراج نحو تمرون الديار فانه يصح ان يصاغ منه اسم مفعول فيقال الدار ممرورة لكن لا باطراد (قوله هذه الهاء) أى هاء غير المصدر (قوله والمعروف انها) أى فى حال نقصانها اما فى حال تمامها فهى من قسم اللازم تارة والمتعدى تارة اخرى (قوله الى شبهها به) أى فى عمل الرفع والنصب والظاهر ان موضوع كلام المصنف الفعل التام بقرينة قوله فانصب به مفعوله والا لقال مفعوله أو خبره ولتقدم الكلام على الافعال الناقصة فتكون أل فى الفعل فى عبارة المصنف للعهد فتدبر (قوله مفعوله) أى المفعول به لملاتز (قوله ان لم ينب عن فاعل) اى ولم يتضمن معنى فعل لازم والا كان لازما أو فى حكم اللازم كما سيأتى فى الخاتمة وكان الاولى التنبيه على هذا لان ماذكره من عدم نصب المفعول اذا ناب عن الفاعل علم من باب النائب عن الفاعل واعترض اللقانى كلام المصنف بان مقتضاه ان فعل المجهول متعد وفيه نظر لان التعدى الى نصبه اياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا وهو مدفوع بانه متعد بحسب الاصل ومرفوعه منصوب بحسب الاصل بناء على الاصح ان صيغة المجهول فرع صيغة المعلوم (قوله اذ لا واسطة) أى على ما يستفاد من كلامه هنا حيث قدم الخبر والا فالجمهور على ان كان واخواتها واسطة كما تقدم والمصنف فى التسهيل على ان ما يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر مع شيوع كل من اللغتين كشكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح من مذاهب ثلاثة فيه ثانيها متعد والحرف زائد ثالثها لازم وحذف الحرف توسع ولايرد ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغرفاه بمعنى فتحه وفغرفوه بمعنى انفتح وكزاد ونقص لانه لايخرج عن القسمين (قوله لذلك) أى للازم ذلك اذ عدم الوقوع على المفعول به وعدم المجاوزة اليه لازمان للقصور المذكور (قوله لازم له) أى غالبا أو بشرط عدم المانع فلايرد ان كثرة الاكل والحسن يزولان عند المرض أفاده سم (قوله اذا كثر أكله) أى كان كثرة الاكل سجية له فلايرد ما قاله ابن هشام كثرة الاكل عرض لاسجية لكن فسر الجوهرى وابن سيده النهم باشتداد الشهوة للاكل

ها) ضمير راجع الى (غير مصدر به) والنائب (نحو) ان يصاغ منه اسم مفعول تام وذلك (نحو عمل) فانك تقول منه الخير عمله زيد فهو معمول بخلاف نحو خرج فانه لايقال منه زيد خرجه عمرو ولا هو مخروج بل مخروج به أو اليه فلا يتم الا بالحرف والاحتراز بها غير المصدر من هاء المصدر فانها تتصل باللازم والمتعدى نحو الخروج خرجه زيد والضرب ضربه عمرو (تنبيه) هذه الهاء تتصل بكان واخواتها والمعروف انها واسطة أى لامتعدية ولا لازمة ولعله جعلها من المتعدى نظرا الى شبهها به وربما أطلق على خبرها المفعول (فانصب به مفعوله ان لم ينب) ذلك المفعول (عن فاعل نحو تدبرت الكتب) فان ناب عنه رفعته به كما سلف (ولازم غير المعدى) غير المعدى مبتدا ولازم خبره أى ماسوى المعدى هو اللازم اذ لا واسطة ويسمى قاصرا أيضا لقصوره على الفاعل وغير واقع وغير مجاوز لذلك (وحتم لزوم افعال السجايا) وهى الطبائع والمراد بأفعال السجايا مادل على معنى قائم بالفاعل لازم له (كنهم) بكسر الهاء الرجل اذا كثر أكله وشجع وجبن وحسن وقبح

وفى القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة فى الطعام وان لا تمتلئ عين
الاكل ولا يشبع نهم كفرح وعنى فهو نهم ونهيم ومنهوم اه فلعل قول الشارح أى
كثرأ كله قول آخر أو تفسير باللازم وفى التمثيل لافعال السجايا بنهم المكسور العين
ما يفيد ان أفعال السجايا لا يلزم أن تكون مضمومة العين وفى التصريح خلافه بقى
ان اللازم لا يصاغ منه اسم مفعول كما مر فكيف قيل منهوم اللهم الا ان يقال هذا
شاذ (قوله وطال) أصله طول بضم الواو كما نقله شيخنا عن الشارح (قوله
واشمأز) نقل الروداني انه جاء متعديا قالوا اشمأز الشئ اى كرهه (قوله وما الحق
به) أى وكذا ما وازن ما الحق بافعلل فى الزنة والالحاق جعل مثال أنقص من آخر
موازنا له ليصير مساويا له فى عدد الحروف والحركات المعينة والسكنات وفى التكسير
والتصغير وغيرهما من الاحكام وربما اختلف المعنى بالزيادة للالحاق كما فى حوقل
وكوثر فانهما مخالفان لمعنى حقل وكثر وقد لا يكون لاصل الملحق معنى فى كلامهم
كما فى كوكب وزينب فانه لا معنى لككب وزنب وانما كان افوعل ملحقا بافعلل
لزيادة حرف فيه غير الالف وهو الواو بخلاف افعلل (قوله وهو افوعل) لو قال
كافوعل لكان شاملا لنحو أبيضض (قوله اكوهد) أصله كهد أى أسرع
اه فارضى (قوله اذا ارتعد) يعنى لامه لترقه (قوله افعنلل) أى أصلى
اللامين وقوله وما ألحق به عطف على افعنلل فيكون المشبه به افعنلل أصلى اللامين
وافعنلل زائد احداهما وهل الزائد الثانية أو الاولى قولان وافعنلى والمشبه
الافعال المشبهة لهذه الصيغ فى الوزن نحو احرنجم واقعنسس واحرنبى فاعتراض
البعض بان ظاهر الشارح انه معطوف على افعنلل فيكون من المشبه به وحينئذ
فأين المشبه فكان الظاهر أن يقول بدل قوله وما ألحق به والذى شابه افعنلل وزنان
أو يحذف قوله وهو وتكون الجملة مستأنفة معقودة من مبتدأ وخبر لبيان المشبه
والمضاهى فى غاية السقوط اذ لا داعى الى جعل المشبه والمضاهى بكسر الهاء ما ألحق
بافعنلل أصلى اللامين من الوزنين الآخرين بل تمثيل الشارح المضاهى افعنلل بنحو
احرنجم والمضاهى افعنلل زائد احدى اللامين بنحو اقعنسس والمضاهى افعنلى
بنحو احرنبى صريح فيما قلنا من ان المشبه والمضاهى بكسر الهاء الافعال المشبهة
للصيغ الثلاث فى الوزن واياك ان تتوهم ان كلام الشارح فى التنبيه يأباه فان كلامه
انما هو بالنظر لبعض تلك الافعال مع بعض لا بالنظر لها مع تلك الصيغ فاحفظ
ما تلوناه عليك (قوله وهو وزنان افعنلل) لو قال كافعنلل لكان شاملا لنحو
احونصل (قوله وقد جاء منه المتعدى) أى شذوذا فلا يرد على المتن أفاده

المصرح

وطال وقصر وما أشبه ذلك و (كذا)
ما وازن (افعال) نحو اقشعر واشمأز
واطمأن وما ألحق به وهو افوعل نحو
اكوهد الفرخ اذا ارتعد (و) كذا
(المضاهى) أى المشابه فى الوزن افعنلل
نحو احرنجم يقال احرنجمت الابل أى
اجتمعت وما ألحق به وهو وزنان افعنلل
بزيادة احدى اللامين نحو (اقعنسسا)
يقال اقعنسس البعير اذا امتنع من
الانقياد وافعنلى نحو احرنبى الديك اذا
انتفش للقتال واسلنقى الرجل اذا نام على
ظهره وقد جاء منه المتعدى نحو اسرندى

المصرح (قوله واغرندى) بالغين المعجمة مرادف اسرندى كما فى المغنى فقول
الشارح أى علا وركب راجعان لكل منهما (قوله أن يكون مفعولا للمضاهى)
أى على طريق عكس التشبيه (قوله والمفعول محذوف) أى على رأى المصنف
من جواز حذف عائد أل الموصولة (قوله مااقتضى) أى أفاد (قوله نحو
نظف الخ) اى بضم العين فيما عدا دنس فانه بكسرها لا غير وورد فتح العين أيضا
فى طهر وكسرها وفتحها أيضا فى نجس وقد رهذا مجموع ما فى القاموس والمصباح
ومختار الصحاح وبه يعلم ما وقع للبعض من القصور والدعوى التى تحتاج الى بينة
(قوله أو عرضا) زاد فى المغنى أو لونا كاحمر واخضر وأدم واحمار واسواد
أو حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل وزاد أيضا كون الفعل على فعل بالفتح
أو فعل بالكسر ووصفهما ليس الا على فعيل كذل وقوى وكونه على أفعل بمعنى صار
كذا كاغد البعير أى صار ذا غدة وكونه على استفعل كذلك كاستحجر الطين أى
صار حجرا (قوله ما ليس حركة جسم) اما ما هو حركة جسم فانه لازم كمشى ومتعد
كمد ويدخل فى التعريف فهم وعلم مع انهما متعديان فان أخرجتهما منه بجعلهما
ثابتين أو منزلين منزلة الثابت اشكلا على تعريف أفعال السجايا أفاده الدنوشرى
أى لدخولهما فيها حينئذ مع انهما متعديان وذكر ما اقتضى عرضا بعد ذكر ما اقتضى
نظافة أو دنسا من ذكر العام بعد الخاص لان النظافة والدنس من العرض وأفاد
الشارح بتعريف العرض بما ذكره انه ليس المراد بالعرض هنا العرض بالمعنى العام
المقابل للجوهر حتى يرد أن الفعل من حيث هو عرض ولم يذكر فى تعريف السجية
السابق هذا القيد أعنى ليس حركة جسم لظهوره ثم أفاده سم (قوله غير ثابت
فيه) أى غير دائم فيه وبهذا القيد فارقت هذه الافعال أفعال السجايا (قوله
كمرض وكسل الخ) وكلاهما بكسر العين قاله الشارح (قوله أو طاوع الخ)
المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا وان شئت قلت حصول
الاثر من الاول للثانى مع التلاقى اشتقاقا والقيد الاخير لاخراج نحو ضربته فتألم
وقد يتخلف معنى الثانى عن معنى الاول لتوقفه على شئ من جانب فاعل الثانى
لم يحصل كعلمته فيجوز ان يقال فما تعلم بخلاف نحو كسرته فلا يجوز ان يقال فما
انكسر لعدم توقفه على شئ من جانب المنكسر كذا قالوا وهو مبنى على ما زعموه
من كون علمته موضوعا لما هو من جانب المعلم فقط وفيه بحث لانه يلزم عليه أن
لا يكون تعلم من قولك علمته فتعلم مطاوع علم لانه حينئذ مثل أضجعته فنام مما يفضى
فيه كثيرا الاول الى الثانى بلا مطاوعة وكذا علمته فما تعلم يلزم أن يكون مثل

واغرندى أى علا وركب فى قول الراجز
قد جعل النعاس يغرنديني
أدفعه عنى ويغرندينى
(تنبيه) يجوز فى اقعنسس أن يكون
فاعلا
مفعولا للمضاهى والاولى أن يكون فاعلا
له والمفعول محذوف أى والمضاهيه
اقعنسس لما عرفت انه ملحق باحرنجم
(و) كذلك أيضا حتم لزوم (ما اقتضى)
من الافعال (نظافة أو دنسا) نحو نظف
وطهر ووضؤ ودنس ونجس وقذر
(أو عرضا) وهو ما ليس حركة جسم من
معنى قائم بالفاعل غير ثابت فيه كمرض
وكسل ونشط وفرح وحزن ونهم اذا شبع
(أو طاوع المعدى لواحد كمده فامتدا)
ودحرجت الشئ فتدحرج اما مطاوع
المتعدى لاكثر من واحد فانه متعد كما مر

أضحعته فنام لانّ الحقيقة المنفية ليست حينئذ لازمة للمثبتة ولا مستلزمة لها
والاجماع على ان تعلم مطاوع علم اثباتا ونفيا فالوجه ان علم لما هو من جانب المعلم
والمتعلم معا ولا يلزم التناقض فى علمته فما تعلم لاحتمال التجوز بعلمته فى عالجت تعليمه
وانه يجوز ان يقال كسرته فما انكسر على هذا التجوز ولا وجه لمنعه فلا فرق حينئذ
بين علمته وكسرته فى صحة المعنى المجازى فى النفى دون المعنى الحقيقى فاحفظه وقضية
كلام المصنف ان الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين معا أو متعديين معا الى
مفعول أو مفعولين وعليه الجمهور وزعم أبو على انهما جاآ لازمين معا فى شعرهم
منهوى ومنغوى من هوى وغوى وهما لازمان ورد بانهما ضرورة وقيل مطاوعان
لأهويته وأغويته وضعف بان انفعل لافعل شاذ وزعم ابن برى انهما يقعان
متعديين الى اثنين نحو استعطيته درهما فاعطانى درهما والى واحد نحو استنصحته
فنصحنى ورد بان هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة كما فى المغنى
(قوله وعد لازما) المراد باللازم ولو بالنسبة الى ما يتعدى اليه بحرف الجر فيدخل
المتعدى الى المفعول الثانى بحرف الجر (قوله بمعنى أذهبته فيه) اشارة الى
ان الباء والهمزة على حد سواء وهو الراجح وقيل الباء تفيد مع التعدية المصاحبة
بخلاف الهمزة واعترض بنحو ذهب الله بنورهم وأجيب بان المراد تفيد المصاحبة
مالم يمنع مانع منها كما فى الآية فان استحالة الذهاب عليه تعالى منع من المصاحبة
ثم هذه التعدية التى تعاقب عليها الباء والهمزة وبها يصير الفاعل مفعولا هى
التعدية الخاصة بالباء اما التعدية العامة التى هى ايصال معنى الفعل الى الاسم
فيشترك فيها جميع حروف الجر ففى تمثيل الشارح اشارة الى ان المراد بالتعدية فى المتن
مايشمل الخاصة والعامة (قوله فالنصب للمنجر) وناصبه عند البصريين الفعل
وعند الكوفيين اسقاط الجار بس (قوله وشذا بقاؤه الخ) ويطرد فى رب نحو
وليل كموج البحر (قوله اشارت الخ) صدره اذا قيل أى الناس شر قبيلة
اشارت الخ والاصل اشارت الى كليب بالاكف الاصابع فدخله الحذف والقلب
وقيل الباء بمعنى مع فتكون الاشارة بالمجموع وروى كليب بالرفع على انه خبر
لمحذوف أى هى كليب فيكون جمع بين العبارة والاشارة وكليب قبيلة جرير
والبيت للفرزدق من قصيدة يهجو بها جريرا (قوله فانما يحذف نقلا) جعل
الشارح نقلا متعلقا بمحذوف من مادة حذف فيكون فى المعنى راجعا لقوله
حذف لا النصب ولا لهما معا والمتجه عندى ما صنعه الشارح وان قال شيخ الاسلام
الوجه رجوعه اليهما معا بقرينة قوله وفى ان وان يطرد الخ ولان الحذف هو الانق

(وعد لازما بحرف جر) نحو ذهبت بزيد
بمعنى أذهبته وعجبت منه وغضبت عليه
(وان حذف) حرف الجر (فالنصب للمنجر)
وجوبا وشذا ابقاؤه على جره فى قوله أى الى
أشارت كليب بالاكف الاصابع
كليب وحيث حذف الجار فى غير ان وأن
فانما يحذف (نقلا) لا قياسا

بان يوصف بكونه سماعيا لانه متبوع النصب ولصحة ما يفيده هذا الوصف من ان
نقيض الحذف وهو عدم الحذف قياسى بخلاف النصب فانه تابع للحذف ولا يصح
ما يفيده وصفه بكونه سماعيا من ان نقيض النصب عند الحذف وهو الجر قياسى
فافهم (قوله مطردا) صفة لازمة (قوله الاول وارد فى السعة) ظاهر
تمثيله ان المراد الورود مع الفصاحة وعدم الندرة وحينئذ يبقى عليه نوعان الوارد
فى السعة مع الفصاحة والندرة كقوله تعالى لأقعدن لهم صراطك المستقيم أى
على صراطك والوارد فى السعة مع الضعف والندرة نحو مررت زيدا (قوله نحو
شكرته ونصحته) مبنى على القول بانهما لازمان قال حفيد الموضح جعل الحذف
مع انّ وأنْ قياسا دون نصح وشكر غير ظاهر لانّ المراد بقياسية الحذف معهما
جواز حذف حرف الجر معهما من أى تركيب سمع شخصه أو لم يسمع وهذا بعينه
فى نصح وشكر (قوله وذهبت الشام) الحذف مع ذهب خاص بالشام فان ذكر
غير الشام لم يحذف حرف الجر اختيارا فلا يقال ذهبت المسجد أو الدار مثلا بخلاف
دخل ومثل ذهبت الشام توجهت مكة ومطرنا السهل والجبل وضربت فلانا الظهر
والبطن قاله فى شرح التسهيل وكلام الشارح يفيد أن الشام مفعول به وقيل انه
منصوب على الظرفية شذوذا لانّ اطراد الظرفية المكانية فى المكان المبهم وكذا
الخلاف فى المنصوب بدخلت (قوله مخصوص بالضرورة) فلا يجوز لنا
استعماله نثرا ولو فى منصوبه المسموع قاله الرودانى (قوله آليت) بفتح التاء
أى أقسمت خطاب للملك هجاه الشاعر فحلف أن لا يأكل الشاعر حب العراق كناية
عن عدم سكناه وقوله أطعمه بفتح الهمزة والعين وحذف لا النافية أى لا آكله
(قوله كما عسل) بالاهمال والفتحات أى اضطرب وصدر البيت لدن بهز الكف
يعسل متنه فيه كما عسل يصف رمحا بأنه لدن أى لين والباء فى بهز سببية وقوله يعسل
متنه أى يضطرب ويهتز صدره وقوله فيه أى مع هز الكف (قوله وحذفه فى انّ
وأن) أى معهما وظاهره اختصاص اطراد الحذف بما ذكر وليس كذلك اذ منه
كما فى التسهيل نحو دخلت المسجد ونحو اعتكفت يوم الجمعة ونحو جئتك اكراما ونحو
فلينظر أيها أزكى طعاما وليت شعرى هل قام زيد مما علق فيه العامل عن الجملة
والتقدير فلينظر فى جواب أيها أزكى الخ وليت شعرى بجواب هل الخ حاصل وفى كلام
شيخنا والبعض ان الحذف فى القسم الاخير واجب وتقدم فيه اعراب آخر ومنه
أيضا كما سينبه عليه الشارح نحو جئت كى تكرمنى على جعل كى مصدرية مقدرا
قبلها لام التعليل لا تعليلية مقدرا بعدها أن وفى الدمامينى عن ابن عصفور ان

مطردا وذلك على نوعين الاول وارد فى
السعة نحو شكرته ونصحته وذهبت الشام
والثانى مخصوص بالضرورة كقوله
آليت حب العراق الدهر أطعمه وقوله
كما عسل الطريق الثعلب أى على حب
العراق وفى الطريق (و) حذفه (فى أنّ
وأن يطرد) قياسا (مع امن لبس) كعجبت
أن يدوا) أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم
شهد الله انه لا اله الا هو أى من ان يدوا
أى يعطوا الدية ومن ان جاءكم وبأنه

الاخفش الاصغر وابن الطراوة ذهبا فى الفعل المتعدى الى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بالجار انه يجوز حذف الجار ان تعين الجار وتعين موضعه لطول الفعل بالمفعولين فيجوز عندهما بريت القلم السكين وقبضت الدراهم زيدا ومنه واختار موسى قومه سبعين رجلا قال ابن عصفور ويحتمل ان قومه مفعول وسبعين بدل والمجرور محذوف أى من بنى اسرائيل ويكون المراد بقومه نخبة قومه والذى فى التسهيل عن الاخفش المذكور جواز حذف الجار متى تعين من غير اشتراط تعدى الفعل الى مفعولين (قوله لاشكال المراد بعد الحذف) أى عدم فهمه فيكون اجمالا فهو مبنى على مذهب المصنف من شمول اللبس للاجمال وانه مانع كاللبس وكذا ايراد الآية مبنى على هذا أيضا لانها من الاجمال وقدمر غير مرة ان الحق ان بينهما فرقا وان الاجمال ليس معيبا مالم يكن المقصود التعيين ويمكن حمل مذهب المصنف على صورة قصده فتنبه (قوله فيجوز الخ) حاصل الجواب الاول انه لا اجمال فى الآية لان قرينة سبب النزول تدل على الحرف المحذوف ولا يرد عليه اختلاف العلماء فى المقدر هل هو فى أو عن لانه لاختلافهم فى سبب النزول فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة قاله فى المغنى وحاصل الثانى ان الاجمال مقصود فى الآية لعموم الفائدة وانما يمتنع الاجمال اذا لم يقصد لنكتة (قوله لقرينة كانت) أى حين النزول يفهم منها المراد وهو فى عند القائلين ان سبب النزول يدل على معنى فى فقط وعن عند القائلين انه يدل على معنى عن فقط وقيل ان المقول فى شأنهم كانوا فرقتين فرقة ترغب فيهن لما لهن وفرقة ترغب عنهن لدمامتهن وهذا لا ينافى وجود القرينة اذ لا مانع من قيام قرينة فى حق كل تناسبه (قوله لاجل الابهام) أى لاجل قصد المتكلم الابهام على السامع والبلغاء تقصد الابهام اذا ناسب المقام (قوله لدمامتهن) بالمهملة أى قبحهن ومنه ماوراء الخلق الدميم الا الخلق الذميم (قوله وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين) أى تقدير فى وتقدير عن فكان المناسب أن يقول كما فى المرادى وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين اذ ليس هذا الجواب عن ايراد الآية كذا قاله البعض ويمكن أن يكون مراد الشارح بالتقديرين الجوابين فلا اشكال فى تعبيره بأجاب فافهم (قوله لطولهما بالصلة) أورد ان الموصول الاسمى طويل بالصلة ولا يحذف معه الجار وأجيب بان العلة النحوية غير مطردة وبانهم فروا فى الموصول الحرفى من دخول الحرف على حرف فى الظاهر بخلاف الاسمى (قوله فذهب الخليل الخ) كذا فى البسيط والتسهيل قال شيخنا وغيره الصواب ذكر سيبويه مكان

الخليل

قال شيخ اللبس امتنع الحذف كما فى رغبت فى ان تفعل أو عن أن تفعل لاشكال المراد بعد الحذف وأما قوله تعالى وترغبون ان تنكحوهن فيجوز أن يكون الحذف فيه لقرينة كانت أو ان الحذف لاجل الابهام ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين (تنبيهان) * الاول انما اطرد حذف حرف الجر مع ان وان لطولهما بالصلة * الثانى اختلفوا فى محلهما بعد الحذف فذهب الخليل والكسائى الى ان محلهما جر

الخليل والخليل مكان سيبويه كما فى المغنى والتصريح اه وعبارة المغنى بعد نقل النصب عن سيبويه وأكثر النحويين وجوز سيبويه أن يكون المحل جرا فقال بعد ماحكى قول الخليل ولو قال انسان انه جر لكان قولا قويا اه فليس فى كلام سيبويه تعيين الجر كما يوهمه جعله مذهباله فافهم (قوله تمسكا بقوله الخ) أى حيث جر المعطوف على أن تكون ومعنى البيت ومازرت ليلى لان تكون حبيبة لى ولا لدين أطالبها به وانما زرتها الضرورة نزلت بى ففى العبارة قلب ويحتمل ان الباء بمعنى على نحو من ان تأمنه بقنطار أى دين عليها قاله الدمامينى ويحتمل انها بمعنى من متعلقة بطالب (قوله وهو الاقيس) أى الاقوى قياسا لان قائله قاس على ما اذا كان المجرور غير ان وان فانه ينتصب لضعف حرف الجر عن ان يعمل محذوفا وقائل القول الاول قاس على مجرور رب مع ان من النحاة من يجعل الجر عند حذف رب بواو رب لا برب فالفعل التفضيل على بابه ولعل القائل بالنصب يجيب عن البيت بان جر دين بالعطف على توهم اللام (قوله كى المصدرية) فيحذف معها مايدخل عليها من حروف الجر وهو اللام فقط كما فى المغنى (قوله سبق فاعل معنى) أى وسبق مالا يجر على ماقد يجر نحو اخترت زيدا الرجال فالاصل تقديم زيد لان الفعل يتعدى اليه بنفسه بخلاف الرجال فان الفعل قد يصل اليه بالحرف فتقول اخترت زيدا من الرجال قال المصنف فى الشرح يعنى ابن مالك فى شرح التسهيل ولذا يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم الا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا دمامينى (قوله من ألبسن) بضم السين أمر الجماعة ليطابق من زاركم ويجوز فتحها على ان المبهم للتعظيم أو ان المأمور بالالباس واحد من الجماعة المزورين ونسج بمعنى منسوج (قوله وقد يلزم الاصل) التقليل بالنسبة الى عدم اللزوم (قوله نحو اعطيت زيدا عمرا) توقف م فى جواز تقديمهما مرتين على الفعل وفى جواز تقديم الثانى على الفعل واستظهر البعض الجواز وعلله بعدم اللبس أى والحاصل فى الصورة الثانية اجمال لا لبس وحينئذ فالمراد بلزوم الاصل امتناع تقديم الثانى على الاول متأخرين معا عن الفعل أو متقدمين معا عليه فتأمل (قوله محصورا) أى فيه (قوله أو ظاهرا أو الاول ضميرا) اعترضه حفيد الموضح بانه يجوز تقديم الثانى على الفعل وأجيب بان لزوم الاصل اضافى بالنسبة الى امتناع تقديم الثانى على الاول لا مع الفعل (قوله أى قديرى واجبا) اشارة الى ان حتما مفعول ثان لبرى مقدم ويحتمل أن يكون اشارة الى انه حال من ضمير برى مقدمة ويجوز أيضا أن يكون صفة مصدر محذوف أى تركا حتما

تمسكا بقوله ومازرت ليلى أن تكون حبيبة الى ولا دين بها أنا طالبه بجر دين وذهب سيبويه والفراء الى انهما فى موضع نصب وهو الاقيس ومثل ان وأن فى حذف حرف الجر قياسا كى المصدرية نحو جئت كى تقوم أى لكى تقوم (والاصل) فى ترتيب مفعولى الفعل المتعدى الى اثنين ليس أصلهما المبتدا والخبر (سبق فاعل) أى ان يسبق الفاعل (معنى) منهما المفعول معنى (كمن من) قولك (ألبسن من زاركم نسج اليمن) فان من هو اللابس فهو الفاعل فى المعنى ونسج اليمن هو الملبوس فهو المفعول فى المعنى ويجوز العدول عن هذا الاصل فيتقدم ماهو مفعول فى المعنى على ماهو فاعل فى المعنى فيقال ألبس نسج اليمن من زاركم (و) قد (يلزم الاصل) المذكور (لموجب عرا) أى وجد وذلك كخوف اللبس نحو اعطيت زيدا عمرا او كون الثانى محصورا كما اعطيت زيدا الا درهما أو ظاهرا والاول ضميرا متصلا نحو انا أعطيناك الكوثر (وترك ذاك الاصل) (حتما قد يرى) أى قد يرى لمانع وجد واجبا

أو حال من تركه على مذهب سيبويه ويرى على هذه الثلاثة بمعنى يعتقد كما فى رأى
الشافعى محل كذا بناء على القول بان رأى بمعنى اعتقد متعدية الى واحد كما مرّ
فى محله (قوله كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى محصورا) أى فيه قال سم
ما ملخصه انظر اذا تعارض خوف اللبس وكون الفاعل فى المعنى محصورا فيه نحو
ما أعطيت عمرا الا زيدا اذا كان زيد هو الفاعل فى المعنى فانه ان قدم لخوف اللبس
انعكس الحصر وان قدم عمرو لاجل الحصر فى زيد حصل اللبس ويمكن أن يقال يراعى
الحصر مع القرينة الدافعة للبس اه أى كأن يقال ما أعطيت عمرا عبدى الا زيدا
ويظهر لى ان من مراعاة الحصر مع دفع اللبس تقديم الا مع المحصور فيه كأن يقال
ما أعطيت الا زيدا عمرا بقى ما اذا تعارض خوف اللبس وعود الضمير الى متأخر لفظا
ورتبة كما عطيت المرأة زوجها اذا كان زوجها هو الفاعل فى المعنى والظاهر فيه
أيضا مراعاة الضمير مع القرينة الدافعة للبس كأن يقال أعطيت المرأة الرقيقة
زوجها وهذا أولى من قول الروداني الظاهر انه يعدل عن التركيب المؤدى الى
ذلك فيقال فى هذا زوج الجارية أعطيته اياها وفيما قبله عمرو ما أعطيته الا زيد
اونحو ذلك مما يؤدى المراد بلا محذور (قوله جاز وجاز) أى جاز تقديم الثانى
وجاز تأخيره لانه عند تقديمه يعود الضمير على متقدم رتبة (قوله كحكم الفاعل
الخ) ولم يتعرض لهما الناظم لعلم حكمهما من باب المبتدا والخبر (قوله وهى
المفعول من غير باب ظن) لو قال وهى ما عدا مفعولى باب ظن مما ليس بعمدة لكان أعم
وكان التخصيص بالمفعول لكون الكلام فيه اما مفعول ظن فيجوز حذفه اختصارا
لا اقتصارا كما تقدم فى قوله ولا تجز هنا بلا دليل الخ (قوله أجز) مراده بالجواز
عدم الامتناع فيصدق بالوجوب نحو ضربت وضربنى زيد سم (قوله أو اقتصارا)
لا يقال هذا لا يأتى فى المفعول به لان الفعل المتعدى يدل عليه اجمالا فلا يكون
حذفه الا لدليل لانا نقول المراد دليل يدل على خصوصه لا ما يدل عليه اجمالا وبهذا
يعلم ما فى كلام الشاطبى هنا فافهم ومن الحذف اقتصارا حذف مفعول الفعل المنزل
منزلة اللازم على رأى النحاة ورأى البيانيين ووافقهم فى المغنى انه لا مفعول له أصلا
وعبارة المغنى بعد ذكر رأى النحاة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام
بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا اليه
فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل
للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوى كالثابت ولا يسمى
محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربى الذى يحيى ويميت

وذلك كما اذا كان الذى هو الفاعل فى المعنى
محصورا نحو ما أعطيت الدرهم الا زيدا
أو ظاهرا والثانى ضميرا متصلا نحو الدرهم
أعطيته زيدا أو ملتبسا بضمير الثانى نحو
أسكنت الدار بانيها فلو كان الثانى ملتبسا
بضمير الاول كما فى نحو أعطيت زيدا ماله
جاز وجاز على ما عرف فى باب الفاعل (تنبيه)
حكم المبتدا مع خبره اذا وقعا مفعولين
كحكم الفاعل فى المعنى مع المفعول فى المعنى
فى هذه الامور الثلاثة بجواز تقديمه فى نحو ظننت
زيدا قائما ووجوبه فى نحو ظننت فى الدار
زيدا وامتناعه فى نحو ظننت زيدا عمرا (وحذف فضلة) وهى المفعول
صاحبها من غير باب ظن (أجز) اختصارا أو اقتصارا
(ان لم يضر) حذفها كما هو الاصل

وتارة

وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله وتعليقه بمفعوله فيذكران وهذا النوع الذى
اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى أهذا الذى بعث الله
رسولا اه باختصار (قوله لغرض) أى حكمة فلا يشكل فى جانب الله تعالى
اسقاطى (قوله كتناسب الفواصل) جمع فاصلة وهى رأس الآية تصريح
(قوله لمن يخشى) الاصل يخشاه أى القرآن ويحتمل ان لا حذف وان المفعول
تنزيلا (قوله وكالايجاز الخ) أى وكتصحيح النظم وهو كثير (قوله فان
لم تفعلوا ولن تفعلوا) أى الاتيان بسورة من مثله ودعاء شهدائكم بدليل ما قبل
(قوله أو استهجانه) أى استقباح التصريح به أى وكالعلم به أو الجهل به أو تعظيمه
أو الخوف منه وبالجملة يحذف المفعول لما يحذف له الفاعل من الاغراض اللفظية
والمعنوية (قوله كحذف ما سيق) أى مفعول سيق مع الفعل والفاعل لكن لما
كان محط الجواب المفعول اقتصر عليه أى وكحذف المفعول فى الاشتغال نحو زيدا
ضربته وفى التنازع نحو ضربنى وضربته زيد وكحذف مفعول أكرمته فى نحو جاء
الذى أكرمته فى داره لان حذفه يوهم ان العائد الضمير فى داره (قوله هو بكسر
الضاد الخ) قال يس نقلا عن ابن هشام ويجوز ضمها على ان الفعل أجوف واوى
أو على انه مضعف وقف عليه فى القافية بالتخفيف لكن الكسر أنسب اه (قوله
أى لم يضركم) المناسب أى لا يضركم (قوله ويحذف الناصبها) واذا حذف
فالاصل تقديره فى مكانه الاصلى الا لمانع أو مقتض فالاول نحو أيهم رأيته
اذ لا يعمل فى الاستفهام ما قبله ونحو وأما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلى أما فعل
ونحو فى الدار زيد فيجب تأخير متعلق الظرف عن زيد ان قدرته فعلا لان الخبر الفعلى
لا يتقدم على المبتدا فى مثل هذا ونحو ان خلفك زيدا فيجب تأخير المتعلق قدرته اسما
أو فعلا لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها بخلاف كان خلفك زيد فيجوز تقديم
المتعلق ولو قدرته فعلا لان خبر كان يجوز تقديمه مع كونه فعلا اذ لا تلتبس الجملة
الاسمية بالفعلية والثانى كتأخير متعلق باء البسملة الشريفة لافادة الحصر كذا
فى المغنى وناقش الدمامينى التعليل بعدم الالتباس بانك اذا قلت كان يقوم زيد
فالالتباس حاصل فيما دخل عليه الناسخ لاحتمال كون زيد فاعل يقوم والجملة
خبر ضمير الشان دخلت عليه كان فاستتر فيها وكونه مبتدا مؤخرا خبره يقوم وافتراق
الجملتين بتقوى الحكم وعدمه قبل دخول الناسخ لا يزيله دخوله فالالتباس حاصل
بعده أيضا على ان ابن عصفور رجح منع التقدم فى نحو كان زيد يقوم قال لان الذى
استقر فى باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو أسقطتها فى

ويكون ذلك لغرض اما لفظى كتناسب
الفواصل نحو ما ودعك ربك وما قلى ونحو
الا تذكرة لمن يخشى وكالايجاز فى نحو فان
لم تفعلوا ولن تفعلوا واما معنوى كاحتقاره
فى نحو كتب الله لاغلبن أى الكافرين
أو لاستهجانه كقول عائشة رضى الله عنها
ما رأيت منه ولا رأى منى أى العورة فان
ضر الحذف امتنع وذلك (كحذف ما سيق
جوابا) لسؤال سائل كضربت زيدا لمن
قال من ضربت (أو حصر) نحو ما ضربت
الا زيدا وانما ضربت زيدا أو حذف عامله
نحو اياك والاسد (تنبيه) قوله يضر هو
بكسر الضاد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى
ضر يضر ضرا قال تعالى لا يضركم
كيدهم شيأ أى لم يضركم (ويحذف
الناصبها) أى ناصب الفضلة.

المثال لم يرجعا الى ذلك وأجاب الشمنى بان احتمال كون اسم كان ضمير الشان بعيد وقد قال ابن هشام لا ينبغى الحمل على ضمير الشان متى أمكن غيره ولا يخفى ما فى قوله وكونه مبتدأ مؤخرا خبره يقوم فتأمل (قوله ان علما) اشترط فى حذف الناصب علمه دون حذف الفضلة لانه أحد ركنى الاسناد وعمدته فلا يستغنى الاسناد عنه حتى يحذف بلا دليل بخلاف الفضلة (قوله قالوا خيرا) أى أنزل خيرا بدليل ماذا أنزل (قوله كما فى باب الاشتغال والنداء) اذ لا يجمع بين العوض والمعوض (قوله بشرطه) أى بشرط كل من التحذير والاغراء فشرط التحذير أن يكون باياك نحو اياك والاسد أو بالعطف نحو رأسك والسيف أو بالتكرار نحو الاسد الاسد وشرط الاغراء العطف نحو المروءة والنجدة أو التكرار نحو أخاك أخاك (قوله الكلاب على البقر) أى بقر الوحش كما فى التصريح والمراد خل الناس جميعا خيرهم وشرهم واسلك طريق السلامة وقيل المراد اذا أمكنتك الفرصة فاغتنمها (قوله أو أجرى مجرى المثل) الفرق بينه وبين المثل كما أفاده الدنوشرى ان المثل مستعمل فى غير ما وضع له للمشابهة بين ما وضع له وغيره على طريق الاستعارة التمثيلية وما أجرى مجراه مستعمل فيما وضع له لكن أشبه المثل فى كثرة الاستعمال وحسن الاختصار فأعطى حكمه فى عدم التغيير (قوله انتهوا خيرا لكم) أى انتهوا عن التثليث وأتوا خيرا لكم (قوله لازما) بان ينسلخ عن التعدية بالكلية بحسب الظاهر وبحسب الحقيقة كما فى الثانى والثالث وقوله أو فى حكم اللازم بأن يكون بحسب الظاهر لازما وأما باعتبار المعنى أو بعض المعنى فمتعد كما فى الاول والرابع والخامس فان المضمن باعتبار دلالته على معنى الفعل المتعدى متعد والضعيف عن العمل متعد فى المعنى للمفعول وطالب له وكذلك فى الضرورة هذا ما ظهر (قوله لمعنى لازم بالاضافة) أى لمعنى فعل لازم (قوله معنى لفظ آخر) ظاهره وجوب تغاير المعنيين وهو غير ظاهر فى نحو قوله تعالى أحسن بى اذ أخرجنى من السجن فان تعديه أحسن بالباء لتضمينه معنى لطف والاحسان هو اللطف فالاولى أن يقال التضمين الحاق مادة بأخرى فى التعدى أو اللزوم لتناسب بينهما فى المعنى أو اتحاد كذا قيل (قوله لتصير الكلمة الخ) ويكون اللفظ مستعملا فى مجموع المعنيين مرتبطا أحدهما بالآخر فيكون مجازا لا فى كل منهما على حدته حتى يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز المختلف فيه نقله البعض عن ابن كمال باشا وانظر ما علاقة المجاز على هذا لا يقال العلاقة الجزئية لانا نقول نقل الناصر اللقانى فى حواشيه على المحلى عن السعد التفتازانى انه لا بد فى اعتبار

(ان علما) بالقرينة واذا حذف فقد يكون
حذفه جائزا نحو قالوا خيرا (وقد يكون
حذفه ملتزما) كما فى باب الاشتغال والنداء
والتحذير والاغراء بشرطه وما كان مثلا
نحو الكلاب على البقر أى أرسل الكلاب
أو أجرى مجرى المثل نحو انتهوا خيرا لكم
(خاتمة) يصير المتعدى لازما أو فى حكم
اللازم فى خمسة أشياء • الاول التضمين
لمعنى لازم والتضمين اشراب اللفظ معنى
لفظ آخر واعطاؤه حكمه لتصير الكلمة
تؤدى مؤدى كلمتين نحو فليحذر الذين
يخالفون عن أمره

الجزئية من كون تركيب الكل من الاجزاء حقيقيا لا اعتباريا كما هنا والاقرب عندى انه مستعمل فى كل من المعنيين على حدته وان لزم عليه الجمع المذكور فتختلف العلاقة باختلاف المعنيين فتكون تارة المشابهة بينهما وتارة تكون غيرها ويؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام وجزم به الدمامينى وغيره انه مستعمل فى حقيقته ومجازه وهذا هو التضمين النحوى وفى كونه مقيسا خلاف ونقل أبو حيان فى ارتشافه عن الاكثرين انه ينقاس وأما البيانى فهو تقدير حال يناسبها المعمول بعدها لكونها تتعدى اليه على الوجه الذى وقع عليه ذلك المعمول ولا تناسب العامل قبلها لكونه لا يتعدى الى ذلك المعمول على الوجه المذكور وهو قياسى اتفاقا لكونه من حذف العامل لدليل هذا ما درج عليه السعد ومتابعوه وقال ابن كمال باشا الحق ان التضمين البيانى هو التضمين النحوى وانما جاء الوهم للسعد من عبارة الكشاف حيث قدر خارجين عن أمر ربهم فتوهم انه تقدير لعامل آخر وليس كذلك بل هو تفسير للفعل المضمن (قوله أى يخرجون) اقتصار على بيان المعنى الطارى لانه المحتاج للبيان وكذا ما بعده الا قوله أى صرفه بالقتل فهو بيان للمعنيين (قوله أى تنب) أى تبعد (قوله وأصلح لى فى ذريتى) أى بارك جعله ابن الحاجب من باب فلان يعطى ويمنع ويصل ويقطع أى من تنزيل المتعدى منزلة اللازم كأنه قيل يفعل الاعطاء والمنع والوصل والقطع واذا قصد هذا المعنى ثم ذكر خصوص متعلقه أتى به مجرورا بفى كأنه محل له فالمعنى فى الآية أوقع الصلاح فى ذريتى دمامينى (قوله ومنه) أى من التضمين من حيث هو لا بقيد كون المضمن فعلا متعديا صار بالتضمين لازما ولهذا فصله بمن فاندفع ما قاله شيخنا وأقره البعض ان البيت ليس مما نحن فيه لان الفعل فيه متعد الى واحد وصار بالتضمين متعديا الى ثان بحرف الجر (قوله كيف ترانى قالبا مجنى) بكسر الميم وفتح الجيم أى فى أى حالة ترانى باغضا ترسى ثم أجاب بقوله قد قتل الله الخ أى ذلك فى حال قتل الله زيادا عنى لأمنى حينئذ وقيل المراد بالمجن المحل فالمعنى فى أى حالة ترانى باغضا محلى لست قالباله لان الله قتل زيادا عنى فالاستفهام على هذا انكارى وأراد بزياد زياد بن أبيه الذى استلحقه معاوية بن أبى سفيان بنسبه واعترف بانه أخوه لابيه (قوله ومنه قول الآخر) فصله بمن مع انه مما نحن فيه ليناسب ما قبله فى الفصل بمن (قوله لقصد المبالغة والتعجب) خرج به التحويل الى فعل بالضم لا لهذا القصد بل لنقل ضمة العين الى الفاء فى نحو قلته وطلته على قول سيبويه ان الاصل فعل بفتح العين فلما سكن آخره للضمير ولزم حذف عينه حول الى فعل بالضم لتنتقل ضمته الى فائه فيعلم ان عينه واو

أى يخرجون ولا تعد عيناك عنهم أى تنب
أى تحدثوا وأصلح لى فى ذريتى
اذاعوا به ومنه قول الفرزدق
أى بارك قد قتل الله زيادا عنى
كيف ترانى قالبا مجنى
أى صرفه بالقتل وقول الآخر
ضمنت برزق عيالنا أرماحنا أى تكفلت
وهو كثير جدا • الثانى التحويل الى فعل
بالضم لقصد المبالغة والتعجب نحو ضرب
الرجل وفهم بمعنى ما أضربه وأفهمه •
الثالث مطاوعته المتعدى لواحد كما تر

كما حولوا نحو باع الى فعل بالكسر ليدل على ان عينه ياء فان هذا التحويل لا يقتضى بالازوم اما على قول ابن الحاجب ان الصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل فالقصد لبيان الواقع (قوله الضعف عن العمل الخ) فالعامل فيما ذكر متعد فى المعنى الى ما بعد اللام الزائدة لكنه بحسب الظاهر لازم فهو مما فى حكم اللازم كما قدمناه فزيادة اللام لا تنافى كون الفعل لازما بحسب الظاهر مع ان لام التقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة كما فى المغنى فسقط اعتراض البعض (قوله تبلت) بالفوقية فالموحدة أى أصابت ويقال أتبل بالهمزة والخريدة المرأة الحسناء والضجيع بمعنى المضاجع بارد أى بريق بارد بسام أى بسام محله والشاهد فى قوله بارد فان الفعل يتعدى اليه بنفسه فجعله الشاعر لازما بالنسبة اليه للضرورة ويحتمل عندى انه ضمنه معنى تشفى فعداه بالباء وجوز الدمامينى أن يكون المراد تسقى الضجيع ريقها بفم بارد ريقه فيكون المفعول محذوفا والباء للاستعانة (قوله ويصير اللازم متعديا) كان عليه أن يقول أو فى حكم المتعدى لان السادس والسابع يصيرانه فى حكم المتعدى لا متعديا (قوله همزة النقل) قال فى المغنى الحق ان دخولها قياسى فى اللازم دون المتعدى وقيل قياسى فيه وفى المتعدى الى واحد وقيل النقل بالهمزة كله سماعى (قوله كما أسلفته) أى فى باب اعلم وأرى ويحتمل ان المراد كهذا اللفظ (قوله تضعيف العين) مالم تكن همزة نحو ناى فيمتنع تضعيفها الا يؤدى الى ادغام الهمزة أو الادغام فيها وقل فى غيرها من باقى حروف الحلق كدهنه وبعده كذا فى التسهيل وشرحه قال فى المغنى التضعيف سماعى فى اللازم وفى المتعدى لواحد ولم يسمع فى المتعدى لاثنين وقيل قياسى فى الاولين اه (فائدة) قال الزمخشرى والسهيلى وغيرهما التضعيف يقتضى التكرار والتمهل بخلاف الهمزة وقيل لا يقتضى ذلك بل هو كالهمزة بدليل لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة والظاهر الاول وان محله حيث لا قرينة وجملة واحدة قرينة فهو محل وفاق ثم رأيت فى الكشاف ما يصرح به حيث قال فى تفسيره هذه الآية نزل ههنا بمعنى أنزل لا غير كخبر بمعنى أخبر والا كان متدافعا (قوله الثالث المفاعلة) أى ألف المفاعلة كما عبر به فى المغنى أو دلالته على المفاعلة أو اشتقاقه من المفاعلة وقول البعض أى المشتق منها سهو عن كون المعدود الاشياء التى يصير بها اللازم متعديا لا الافعال المتعدية (قوله الرابع استفعل) أى كون الفعل على استفعل أو صوغه على استفعل كما عبر به فى المغنى والشارح فى الخامس (قوله للطلب أو النسبة) احترز عن استفعل للصيرورة فانه

لازم

• الرابع الضعف عن العمل اما بالتأخير
نحو وان كنتم للرؤيا تعبرون الذين هم لربهم
يرهبون أو بكونه فرعا فى العمل نحو
مصدقا لما بين يديه فعال لما يريد • الخامس
الضرورة كقوله
تبلت فؤادك فى المنام خريدة
تسقى الضجيع ببارد بسام
ويصير اللازم متعديا بسبعة أشياء • الاول
همزة النقل كما أسلفته • الثانى تضعيف
العين نحو فرح زيد وفرحت زيدا وقد
اجتمعا فى قوله تعالى نزل عليك الكتاب
بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة
والانجيل • الثالث المفاعلة تقول فى
جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا
وماشيته وسايرته • الرابع استفعل للطلب
أو النسبة للشئ

لازم كاستحجر الطين (قوله كاستخرجت المال) مثال للطلب وما بعده مثالان للنسبة أى نسبة الحسن ونسبة القبح فأصل استحسنت زيدا واستقبحت الظلم حسن زيد وقبح الظلم وكلاهما لازم فصارا بنقلهما الى استفعل متعديين (قوله وقد ينقل) أى استفعل ذا المفعول الواحد أى الفعل صاحب المفعول الواحد وقد لا ينقل كاستفهمت الخبر أى طلبت فهمه ومثل استفعل التضعيف فقد ينقل كما فى علم وقد لا ينقل كما فى كسروا أما همزة النقل فتنقل كلما دخلت عليه ولا يرد نحو فى نحو رتج الباب وارتجه أى أغلقه لان الهمزة ليست للنقل (قوله نحو استكتبته الخ) الاصل كتبت الكتاب وغفر الله الذنب فنقلتهما صيغة استفعل الى التعدى لاثنين (قوله ومنه قوله استغفر الله ذنبا) قال سم انظر هذا مع قولهم فى باب لا ان هذا على معنى من اه وقد يقال يجوز أن تكون السين والتاء ناقلة للفعل من التعدى الى واحد الى التعدى الى اثنين ويجوز أن لا يكونا اذ لا يلزم من وجودهما نقل كما أشار اليه الشارح بقد فما هنا مبنى على الاول وجعل استغفر الله ذنبا بمعنى أطلب غفر الله وما فى باب لا مبنى على الثانى وجعل أستغفر الله بمعنى استتيب كما يشير اليه قول الشارح وانما جاز الخ فلا تنافى فتأمل ونقل الدمامينى عن ابن الحاجب وغيره ان أستغفر يتعدى للثانى تارة بنفسه وتارة بمن (قوله السادس التضمين) قال فى المغنى ويختص التضمين عن بقية المعديات بانه قد ينقل الفعل الى أكثر من درجة ولذلك عدى ألوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعد ما كان قاصرا وذلك فى نحو قولهم لا آلوك نصحا لما تضمن معنى لا أمنعك وعدى أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ الى ثلاثة لما تضمنت معنى أعلم وأرى بعد ما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم نبئونى بعلم اه (قوله رحبتكم الطاعة وطلع بشر اليمن) بضم العين فيهما قال فى المغنى ولا ثالث لهما أى ليس ثم فعل مضموم العين عدى بالتضمين الى المفعول غير هذين (قوله كما عسل الطريق الثعلب) قال الفارضى فى اسناد العسلان الى الثعلب تجوز لاختصاصه بالذئب نص عليه السيوطى فى المزهر (قوله لعدم الابهام) أى الذى هو شرط فى نصب اسم المكان على الظرفية كما سيأتى وانما كان الابهام معدوما لان المرصد مختص بالمكان الذى يرصد فيه والطريق اسم للمكان المستطرق قاله فى المغنى

• (التنازع فى العمل) •

التنازع لغة التجاذب واصطلاحا ان يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له

كما استخرجت المال واستحسنت زيدا
واستقبحت الظلم وقد ينقل ذا المفعول
الواحد الى اثنين نحو استكتبته الكتاب
واستغفرت الله الذنب ومنه قوله
استغفر الله ذنبا لست أحصيه وانما جاز
استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى
استتبت أى طلبت التوبة • الخامس
صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم
لافادة الغلبة تقول كرمت زيدا أكرمه
أى غلبته فى الكرم • السادس التضمين
نحو ولا تعزموا عقدة النكاح أى لا تنووا
لان عزم لا يتعدى الا بعلى تقول عزمت على
كذا لا عزمت كذا ومنه رحبتكم الطاعة
وطلع بشر اليمن أى وسعتكم وبلغ اليمن •
السابع اسقاط الجار توسعا نحو أعجلتم أمر
ربكم أى عن أمره واقعدوا لهم كل مرصد
أى عليه وقوله كما عسل الطريق الثعلب
أى فى الطريق وليس انتصابهما على
الظرفية خلافا للفارسى فى الاول وابن
الطراوة فى الثانى لعدم الابهام والله أعلم

• (التنازع فى العمل) •

من جهة المعنى غزى (قوله ان عاملان) أى مذكوران كما صرح به
فى التصريح فلا تنازع بين محذوفين نحو زيدا فى جواب من ضربت وأكرمت ووجه
الرودانى كون زيدا فى المثال ليس من التنازع بان الجواب على سنن السؤال
وضربت وأكرمت لم يتنازعا من لتقدمها بل عمل فيها الاول وعمل الثانى فى ضميرها
محذوفا فهو مثل ضربت زيدا وأكرمت زيدا ولا تنازع فى ذلك فحينئذ يكون
الجواب كالسؤال التقدير ضربت زيدا وأكرمت زيدا فذكر مفعول أحد العاملين
المقدرين وحذف معمول الآخر من باب دلالة الاوائل على الاواخر أو العكس
لا من باب التنازع فاعرفه ولا بين محذوف ومذكور كقولك فى جواب هذا السؤال
أكرمت زيدا ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بالعاطف مطلقا قال فى المغنى
أو عمل أولهما فى ثانيهما نحو وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله أحدا اه وفيه
تسمح لا يخفى أو كون ثانيهما جوابا للاول جواب السؤال أو الشرط نحو يستفتونك
قل الله يفتيكم فى الكلالة آتونى أفرغ عليه قطرا ونحو ذلك من أوجه الارتباط كما فى
المغنى فلا يجوز قام قعد أخوك (قوله اقتضيا) أى وجوبا على ما ذهب اليه جماعة
من انه يشترط فى التنازع وجوب توجه العاملين فلا تنازع فى نحو وانه كان يقول
سفيهنا على الله شططا لاحتمال عمل كان فى ضمير الشان فلا تكون متوجهة الى سفيهنا
ولم يشترط ذلك آخرون فجوزوا التنازع فى المثال على تقدير عدم عملها فى ضمير الشان
وهذا هو الاظهر وان استظهر الدمامينى الاول نعم لا تنازع فى قام أظن زيد لا على
الاول لعدم وجوب التوجه لاحتمال أن تكون أظن ملغاة فلا توجه لها الى زيد
ولا على الثانى لانها اذا لم تقدر ملغاة وقدرت متوجهة اليه تعين اعمالها فى ضميره
وليس هنالك ضمير أفاده الدمامينى (قوله فى اسم) أى ظاهر أو ضمير منفصل
مرفوع أو منصوب أو متصل مجرور نحو زيد انما قام وقعد هو ونحو ما ضربت
وأكرمت الا اياك ونحو وثقت وتقويت بك على خلاف فى الاخيرين وفى اسم
متعلق بعمل قدم عليه مع انه مصدر للضرورة هذا ما قال الشيخ خالد انه الظاهر
خلافا للقول المكودى متعلق باقتضيا (قوله اتفاقا) أى ممن لا يجوز عمل
العاملين معا فلا يرد عليه ان الفراء يقول بعملهما معا اذا اتفقا فى طلب المرفوع
كما سيأتى (قوله أتاك أتاك اللاحقون) بفتح الكاف بقرينة تمام الشطر وهو
احبس احبس لان كتابتهما بلا ياء نص فى انهما خطاب لمذكر فيكون ما قبلهما كذلك
ومفعول احبس محذوف أى احبس نفسك كما قاله العينى (قوله اذ الثانى
توكيد) أى فهو بمنزلة حرف زيد للتوكيد فلا فاعل له أصلا قال المرادى فى شرح

(ان عاملان) فأكثر (اقتضيا) أى
طلبا (فى اسم عمل) متفقا أو مختلفا (قبل)
أى حال كونهما قبل ذلك الاسم
(فللواحد منهما العمل) فيه اتفاقا
والاحتراز بكونهما مقتضيين للعمل من
نحو أتاك أتاك اللاحقون اذ الثانى توكيد

التسهيل ويحتمل قوله أتاك أتاك أن يكون من التنازع ويكون قد أضمر مفردا كما حكى
سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ثمت وقد أجاز أبو على
التنازع فى قوله فهيهات هيهات العقيق وأهله قال ارتفع العقيق بهيهات الثانية
واضمرت فى الاولى أو بالاولى واضمرت فى الثانية وأجاز ابن أبى الربيع فى نحو قام
قام زيد أن يكون زيد فاعلا بالثانى وأضمر فى الاول وأن يكون فاعلا بالاول
والثانى توكيد لا فاعل له وأجاز المصنف فيه أن ينسب العمل اليهما لكونهما شيأ
واحدا فى اللفظ والمعنى فكأن العامل واحد اه مع زيادة من الدمامينى (قوله
والافسد اللفظ) أى من جهة الصناعة النحوية (قوله والافسد المعنى) أى
المعنى المراد اذ المعنى المراد كفانى الخ ومعنى فساده افادة الكلام خلافه فاندفع
ما قيل تعليله لا ينتج مدعاه من فساد المعنى وعلل بعضهم الفساد بلزوم التناقض لانه
على التنازع يكون ولم أطلب معطوفا على كفانى ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه
مثبتا لطلب القليل لوقوع النفى فى حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه
لامتناع شرطها ونفى النفى اثبات والحال انه نفاه أولا بقوله ولو ان ما أسعى لادنى
معيشة لاقتضاء لو النفى كما عرف والسعى لادنى معيشة هو نفس طلب القليل
أو مستلزم له فعلم من ذلك ان تجويز بعض النحاة كون البيت من التنازع اذا جعلت
الواو استئنافية غير مسلم لفوات الربط المعتبر هنا اذا جعلت الواو استئنافية أفاده
الفارضى وصاحب المغنى وقال الكوفيون والفارسى ان البيت من التنازع
واعمال الاول ووجهه جماعة منهم ابن الحاجب بانه على تقدير الواو للحال وعليه
الارتباط حاصل بلا تناقض فانك لو قلت لو دعوته أجابنى غير متوان افادت لو انتفاء
الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم التوانى حتى يلزم اثبات التوانى وتطرفيه فى المغنى
بما نوقش فيه نعم يرد ان النفى اذا دخل على كلام مقيد توجه الى تقييده الا ان يقال
هذا أغلبى ولعل الشارح لاحظ ما ذكر فعلل عدم التنازع بمخالفة المراد دون
التناقض (قوله ولم أطلب الملك) يدل على هذا المحذوف قوله ولكنما أسعى
لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل أمثالى هذا ولا يخفى ان ما ذكره الشارح فى توجيه
البيت انما يخرجه عن فساد المعنى وأما فساد اللفظ فباق لما فيه من العطف قبل
استكمال المعطوف عليه الا ان يجوز ذلك فى الشعر قاله يس (قوله اما المثال
فظاهر) لان كلا من الفعلين لم يطلب الاسم لان يعمل فيه لان الفعل لا يطلب
الاسم المتقدم عليه بل ضميره فالمثال خارج بقوله اقتضيا فى اسم عمل (قوله فلقصور
العلة) أى افهامها ما لا يصح وقوله ان لا يمتنع تقديم مطلوبهما أى على سبيل

والافسد اللفظ اذ حقه حينئذ أن يقال
أتاك أتوك أو أتوك أتاك ومن نحو
كفانى ولم أطلب قليل من المال
فان الثانى لم يطلب قليل والافسد المعنى
اذ المراد كفانى قليل من المال
ولم أطلب الملك وبكونهما قبل
من نحو زيد قام وقعد لان كل واحد منهما
أخذ مطلوبه أعنى ضمير الاسم السابق فلا
تنازع هكذا مثل الناظم وغيره وعللوا وفى
كل من المثال والتعليل نظر أما المثال
فظاهر وأما التعليل فلقصور العلة لان
ذلك يقتضى ان لا يمتنع تقديم مطلوبهما
اذا طلبا نصبا

النتازع اذا طلبا نصبا كما فى زيدا ضربت وأكرمت أى لعدم أخذ كل منهما مطلوبه
يعنى والحال انه ممتنع على وجه التنازع لاخذ الاول المعمول بمجرد وقوعه عقبه فلا
يكون للثانى طلبه كما قاله بعضهم أو لانه يلزم عليه تقدم ما فى حيز حرف العطف عليه
وهو ممتنع فى غير الهمزة من نحو أفلم يسيروا كما قاله الدمامينى فيخرج المثال على ان
زيدا انما طلبه أول العاملين وأما الثانى فطالب لضميره لكن حذف لكونه فضلة
يجوز ذكره وحذفه وذهب جماعة منهم الرضى كما هو صريح عبارته لا ظاهرها وان
زعمه البعض الى جواز التنازع فى المتقدم المنصوب وأجازه الفارسى فى المتوسط
نحو ضربت زيدا وأكرمت ودعوى البعض ان ثم قولا بجواز التنازع فى المتقدم
ولو مرفوعا مع كونها فى غاية البعد تحتاج الى سند فان كان سنده فيها عبارة التوضيح
لايهامها ما ذكره قلنا من تأمل كلام شارحه علم ان الخلاف فى المنصوب والله أعلم
(قوله وعمل مفعول به) أى للفعل المقدر (قوله يشبهانهما) أى فى العمل
لا فى التصرف بدليل التمثيل بهاؤم اقرؤا كتابيه وقول الشاعر لقيت ولم أنكل عن
الضرب مسمعا وفى شرح التوضيح للشارح المراد بالاسم المشبه للفعل اسم الفاعل
واسم المفعول واسم الفعل والمصدر اه ويظهر ان اسم المصدر كالمصدر (قوله
أو اسم وفعل كذلك) أى اسم يشبه الفعل وفعل متصرف (قوله نحو آتونى
أفرغ عليه قطرا) فأعمل الثانى ونوى الضمير فى الاول وانما حذفه لكونه فضلة
يجب حذفه عند اهمال الاول كما سيأتى (قوله عهدت) بالبناء للمجهول وتاء
الخطاب (قوله هاؤم اقرؤا كتابيه) ها اسم فعل بمعنى خذ والميم علامة الجمع
والاصل هاكم ابدلت الكاف واوا ثم الواو همزة وفى اعراب القرآن للسمين زعم
القتيبى ان الهمزة بدل من الكاف فان عنى انها تحل محلها فصحيح وان عنى البدل
الصناعى فليس بصحيح اه (قوله فلم أنكل) أى أعجز وبابه دخل وطرب مسمعا
بكسر الميم الاولى اسم رجل (قوله ولا تنازع بين حرفين) لضعف الحرف وافتقد
شرط صحة الاضمار فى المتنازعين اذ الحروف لا يضمر فيها وعندى فيه نظر لان
المراد بالاضمار فى هذا الباب ما يشمل اعتبار الضمير ولو مع حذفه كما فى ضربت
وضربنى زيد وهذا يتأتى فى الحروف كما فى علم ان سيكون منكم مرضى وقد نقل
الدمامينى عن شرح المفصل لابن الحاجب ما نصه وقالوا فى لعل وعسى زيد أن يخرج
انه على اعمال الثانى لصحة عسى زيد ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمولى لعل
للقرينة وقالوا لو أعمل الاول لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح اذ لا يقال
عسى زيد خارجا وهذا أيضا يستلزم حذف منصوب عسى اه قال الدمامينى

وعاملان فى كلامه رفع بفعل مضمر يفسره
اقتضيا وعمل مفعول به ووقف عليه بالسكون
على لغة ربيعة (تنبيهات) الاول مراده
بالعاملين فعلان متصرفان أو اسمان
يشبهانهما أو اسم وفعل كذلك فالاول
نحو آتونى أفرغ عليه قطرا • والثانى
كقوله عهدت مغيثا مغنيا من أجرته وقوله
والثالث نحو هاؤم اقرؤا كتابيه
لقيت ولم أنكل عن الضرب مسمعا •
ولا تنازع بين حرفين ولا بين حرف وغيره

وانظر من الذى قال هذا من النحاة فان المعروف من كلامهم كون العاملين من
الفعل وشبهه وكيف وجب اذا أعمل الاول ان يقال خارج مع ان خبر لعل يقترن
بأن كثيرا وانظر أيضا أى محذور يلزم فى حذف منصوب عسى وقد قال الشاعر
يا أبتا علك أو عساكا وقد وقع فى المسائل الدمشقيات الدائرة بين أبى على
الفارسى وأبى الفتح بن جنى ما قد يشهد لان التنازع قد يقع فى الحروف اه قال
يس وأما فان لم تفعلوا فالعامل لم ولم والفعل فى محل جزم بان (قوله ولا بين
جامدين) اى فعلين جامدين وقوله ولا جامد أى فعل جامد فلا يرد هاؤم اقرؤا
كتابيه ولا البيت قال الرودانى ينبغى تقييده بما اذا تقدم الجامد لانه حينئذ يلزم
الفصل بين الجامد ومعموله اما لو تأخر فلا مانع اذ لا فصل سواء اعملت الاول
أو الثانى نحو أعجبنى وليت مثل زيد (قوله وعن المبرد اجازته فى فعلى التعجب)
أى سواء أعملت الثانى أو الاول ويغتفر الفصل بين فعل التعجب ومعموله لامتزاج
الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضى العاملان ورجح هذا القول الرضى همع
(قوله نحو ما أحسن الخ) هذا فى اعمال الثانى وتقول على اعمال الاول
ما أحسن وأجمل زيدا وأحسن وأجمل به بعمرو وانما جىء على اعمال الثانى مع
الاول المهمل بالضمير المجرور بالباء بناء على الصحيح انه عمدة لانه فاعل ويجب تركه
عند القائلين انه فضلة (قوله واختاره فى التسهيل) شرط فى شرحه للجواز
اعمال الثانى تخلصا من الفصل المذكور دمامينى (قوله من ذلك) أى مما
تعدد فيه المتنازع وهى الافعال الثلاثة والمتنازع فيه وهو الظرف أعنى دبر
والمفعول المطلق أعنى ثلاثا وثلاثين واعمل الاخير اذ لو اعمل الاول لاضمر عقب
الثانى والثالث فيه اياها ولو أعمل الثانى لاضمر ذلك عقب الثالث وقد يدعى انه
أعمل غير الاخير بناء على جواز حذف الفضلة مطلقا كما اختاره فى التسهيل قاله سم
(قوله طلبت الخ) المتنازع طلبت وأدرك وابغ والمتنازع فيه الندى وعند
(قوله أن يكون غير سببى مرفوع) أى للزوم اسناد أحدهما الى السببى والآخر
الى ضميره فيلزم خلو رافع ضمير السببى من رابطه بالمبتدا واعترض بانه يكفى فى الربط
رفعه لضمير السببى المضاف الى ضمير المبتدا كما اكتفى المصنف تبعا للاخفش
والكسائى بضمير الازواج المرتبطات بالمبتدا فى قوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن أى أزواجهم وبان الفساد المتقدم حاصل فى نحو قولك
زيد ضربت وأهنت أخاه مع ان المتنازع فيه سببى منصوب ولا فساد فى نحو قولك
زيد أكرمه وأحسن اليه أخوه مع ان المتنازع فيه سببى مرفوع فلا معنى لتقييد

ولا بين جامدين ولا جامد وغيره وعن
المبرد اجازته فى فعلى التعجب نحو ما أحسن
وأجمل زيدا وأحسن به وأجمل بعمرو
واختاره فى التسهيل • الثانى قد يكون
التنازع بين أكثر من عاملين وقد يتعدد
المتنازع فيه من ذلك قوله عليه الصلاة
والسلام تسبحون وتحمدون وتكبرون
دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وقول الشاعر
طلبت فلم أدرك بوجهى فليتنى
قعدت ولم أبغ الندى عند سائب
• الثالث اشترط فى التسهيل فى المتنازع
فيه أن يكون غير سببى مرفوع فنحو زيد
قام وقعد أخوه وقوله
وعزة ممطول معنى غريمها

المنع بالمرفوع والجواز بالمنصوب بل مدار الجواز على وجود ضمير المبتدا مع كل من العاملين سواء كان السبي مرفوعا أو منصوبا ومدار المنع على عدم وجوده مع كل منهما مرفوعا كان السبي أو منصوبا وكوجود ضمير المبتدا مع كل العطف بالفاء نحو زيد يقوم فيقعد أبوه (قوله مبتدا) أى ثان وقوله والعاملان أى مع ضميريهما لان الخبر المجموع لا العامل وحده أى والجملة فى المثال خبر المبتدا الاول ويلزم على هذا الاعراب بالنسبة الى المثال أى زيد الخ تقدم الخبر الفعلى على المبتدا والجمهور على منعه وقول البعض يلزم عليه تقديم معمول الخبر الفعلى سهو (قوله أو غير ذلك) عطف على ان السبي ومن الغير كون مطول خبرا ومعنى حال من غريها وغريها نائب فاعل مطول (قوله بخلاف السبي المنصوب) نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه ومنع الشاطبى التنازع فيه وعلله بانك اذا أعملت الاول فلا بد من ضمير يعود على السبي وضمير السبي لا يتقدم عندهم عليه ولهذا قال فى التصريح الوجه امتناع التنازع فى السبي مطلقا (قوله كما مر) كان الاولى حذفه لانه لم يتقدم له تمثيل السبي المنصوب (قوله والثان من المتنازعين أولى لقربه) قال يس ولو كان أضعف من الاول فى العمل اه ثم كل مما قبله أولى من سابقه كما قاله سم للعلة المذكورة وعللت أيضا أولوية الثانى بسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبى وان اغتفر ذلك هنا للضرورة (قوله وهو ان الاول اولى لسبقه) ثم كل مما يليه أولى من لاحقه للعلة المذكورة وهنا قول ثالث هما سواء ومحل الخلاف ما لم يوجد مرجح لاحدهما فى بل نحو ضربت بل أكرمت عمرا يجب اعمال الثانى وبالعكس فى لا نحو ضربت لا أكرمت زيدا نقله فى النكت عن صاحب البسيط واستحسنه وعللت أيضا أولوية الاول بسلامته من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ان أعمل الثانى وأضمر فى الاول ضمير الرفع كما هو رأى البصريين أو حذف الضمير من الاول ان أعمل الثانى وحذف من الاول ضمير الرفع كما هو رأى الكسائى أو عمل العاملين فى معمول واحد ان اتفق العاملان فى طلب المرفوع وتأخير ضمير الاول ان اختلفا كما هو رأى الفراء كما سيأتى فى الشرح (قوله ذا أسره) ضبطه الشيخ خالد بفتح الهمزة وفسره الغزى بالجماعة القوية لكن فى القاموس الاسرة بالضم الدرع الحصينة ومن الرجل الرهط الادنون (قوله على جواز اعمال كل منهما) أى اذا لم يستلزم اعمال الثانى ان يضمر فى الاول ضمير رفع فان الكوفيين يمنعونه كما سيأتى فلا منافاة بين ما هنا وبين ما يأتى فلا تغفل (قوله ومن اعمال الاول) أى بدليل الاضمار فى الثانى والثالث (قوله ومن اعمال الثالث) أى

بدليل

محمول على ان السبي مبتدا والعاملان قبله خبران عنه أو غير ذلك مما يمكن بخلاف السبي المنصوب كما مر ولم يذكر هذا الشرط أكثر النحويين وأجازه بعضهم فى البيت التنازع (والثان) من المتنازعين (أولى) بالعمل من الاول (عند أهل البصره) لقربه (واختار عكسا) من هذا وهو ان الاول أولى لسبقه (غيرهم ذا أسره) أى غير البصريين وهم الكوفيون مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما (تنبيه) سكتوا عن الاوسط عند تنازع الثلاثة وحكى بعضهم الاجماع على جواز اعمال كل منها ومن اعمال الاول قوله

كساك ولم تستكسه فاشكرن له أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ومن اعمال الثالث قوله

جئ ثم حالف وقف بالقوم انهم لمن أجاروا ذوو عز بلا هون

بدليل تعدية الثالث بالحرف وحذف الضمير من الاولين ولم يمثل لاعمال الثانى لانه لم يحفظ اعماله فى كلام العرب كما قاله المرادى (قوله فى ذلك) أى فى حال اعمال المهمل فى الضمير (قوله من مطابقة الضمير للظاهر) فى التسهيل ان هذه المطابقة أغلبية لاجازة سيبويه ضربنى وضربت قومك بالنصب أى ضربنى من ذكر وسيذكره الشارح لكن صرح الدمامينى نقلا عن سيبويه بقبحه فيكون المراد التزام ذلك فى الفصيح ومحل المطابقة ما لم يستو فيه المذكر والمؤنث والا أضمر مفردا مذكرا لا غير نحو أجريح وقتيل هند أو الزيدان أو الزيدون (قوله كيحسنان الخ) المثالان من تنازع الفعلين ومن تنازع الوصفين قولك أقائم هما وذاهب الزيدان وأقائم وذاهب هما الزيدان وأقائم أنتما وذاهب أنتما وأقائم وذاهب أنتما فأنتما الاول فى المثال الاخير مضمر الثانى المهمل وأنتما الثانى فاعل الاول المعمل وبعكسه المثال قبله كذا يؤخذ من الدمامينى على المغنى (قوله وهذا المثال الثانى متفق على جوازه) قال شيخنا هذا ينافى ما سيأتى عن الفراء من اعمالهما معا فى الظاهر عند اتفاقهما فى طلب المرفوع اه ويجاب بما قدمناه من ان المراد اتفاق من لا يجوز عمل العاملين معا فتدبر (قوله والاول منعه الكوفيون) أى من حيث اشتماله على اضمار ضمير الرفع فى الاول قبل الذكر لا من حيث اشتماله على اعمال الثانى بدليل كلامه بعد فلا ينافى هذا قوله سابقا مع اتفاق الفريقين على جواز اعمال كل منهما (قوله قبل الذكر) أى لفظا ورتبة (قوله فذهب الكسائى الخ) تفصيل لمحذوف أى واختلفوا فى كيفية اعمال الثانى مع طلب الاول الرفع قيل ما وقع فيه أشنع مما فر منه لان حذف الفاعل أشنع من الاضمار قبل الذكر وهذا هو المشهور عنه وفى شرح الايضاح ما حكى عن الكسائى من انه يحذف الفاعل فى نحو ضربنى وضربت الزيدين باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفرد فى الاحوال كلها قاله يس (قوله تمسكا بظاهر قوله تعفق) أى استر وضبطه الشارح فى شرحه على التوضيح بالغين المعجمة وفى التصريح انه بالعين المهملة بالارطى شجر لها أى للبقرة الوحشية فبذت بتشديد الذال المعجمة أى غلبت والنبل السهام وكليب جمع كلب كعبيد جمع عبد ووجه التمسك به انه لم يضمر فى واحد من تعفق وأراد فلم يقل تعفقوا على اعمال الثانى ولا أرادوها على اعمال الاول وانما قال بظاهر لامكان تأويله بما سيأتى فى الشارح (قوله فى طلب المرفوع) الظاهر ان مثله اتفاقهما فى طلب المنصوب ويرشد اليه عبارة الهمع ونصها وقال الفراء كلاهما يعملان فيه ان اتفقا فى الاعراب المطلوب

(وأعمل المهمل) منهما وهو الذى لم يتسلط على الاسم الظاهر مع توجهه اليه فى المعنى (فى ضمير ما تنازعاه والتزم) فى ذلك (ما التزما) من مطابقة الضمير للظاهر ومن امتناع حذف هذا الضمير حيث كان عمدة وسواء فى ذلك كان الاول هو المهمل (كيحسنان ويسىء ابناكا) أم الثانى (و) ذلك نحو (قد بغى واعتديا عبداكا) وهذا المثال الثانى متفق على جوازه والاول منعه الكوفيون لانهم يمنعون الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب فذهب الكسائى ومن وافقه الى وجوب حذف الضمير من الاول والحالة هذه للدلالة عليه تمسكا بظاهر قوله

تعفق بالارطى لها وأرادها رجال فبذت نبلهم وكليب

وقال الفراء ان اتفق العاملان فى طلب المرفوع

(قوله فالعمل لهما) أورد عليه ان العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد الا ان يريد أن العمل لمجموعهما كما في زيد وعمرو قائمان وفيه نظر للفرق بان كلا من الفعلين يستقل برفع زيد وكل من الاسمين لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل (قوله ولا اضمار) أي على أحد نقلين عنه ونقل عنه انه يجوز الاضمار مؤخرا في حال طلبهما المرفوع أيضا فتقول قام وقعد أخوالهما (قوله أضمرته مؤخرا) أي ان كان الاول هو الطالب للمرفوع كما في المثال على ما هو قضية كلام التسهيل والتصريح فان كان الاول هو الطالب للمنصوب فان أعملته فمرفوع الثاني ضمير فيه وان أهملته فلا اضمار فيه وما نقله الشارح عن الفراء اذا اختلفا هو ما نقله المصنف عنه والذي نقله الجمهور عنه وجوب اعمال الاول حينئذ كما في الهمع (قوله نحو ضربني وضربت زيدا هو) فهو فاعل ضربني لا توكيد لمستتر في الفعل لانه يمنع ان فيه ضميرا مستترا كما مر (قوله والمعتمد ما عليه البصريون) أي من وجوب اضمار ضمير الرفع في الاول عند اعمال الثاني (قوله لان العمدة يمتنع حذفها) اعترض اللقاني هذا الدليل بانه لا يفيد وجوب الاضمار بخصوصه بل هو أو الاظهار ويمكن ان يجاب بانه اقتصر على جزء العلة لكفايته في الرد على مجوز الحذف وهو الكسائي والجزء الثاني لزوم التكرار عند الاظهار وقد يقال التكرار لا يقتضي منع الاظهار بل ضعفه فقط على انه عهد حذف الفاعل في مواضع معروفة تقدم بيانها فافهم (قوله ولان الاضمار) بهذا يرد على جميع الكوفيين بخلاف الدليل الذي قبله فيرد به على الكسائي ومن يقول بقوله فقط (قوله قد جاء في غير هذا الباب) أي فيقاس عليه هذا الباب وقد يعارض هذا الدليل بالمثل فيقال جاء حذف الفاعل في غير هذا الباب فيقاس عليه هذا الباب وبحث فيه اللقاني أيضا بان جواز الاضمار قبل الذكر في غير هذا الباب لغرض ايراد الشيء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع في النفس لا يفيد جوازه مطلقا ولك دفعه بانه لا مانع من كون الغرض هنا أيضا الاجمال ثم التفصيل فتأمل (قوله وقد سمع) ترق من قياس الاضمار قبل الذكر في هذا الباب على الاضمار قبل الذكر في غيره الى سماعه في هذا الباب فكأنه قال على انه قد سمع الخ أي سمع كثيرا نظما ونثرا وذلك علامة الاطراد فاندفع ما قيل للكسائي أن يقول سمع حذف الفاعل هنا أيضا كما في قوله تعفق الخ على ان ما استدل به على حذف الفاعل هنا غير صريح كما ستعرفه أفاده يس (قوله وكمتا) أي ترى خيلا كمتا جمع أكمت من الكمتة وهي حمرة تضرب الى سواد مدماة أي شديدة الحمرة مثل الدم متونها

فالعمل لهما ولا اضمار نحو يحسن ويسيء ابناكا وان اختلفا أضمرته مؤخرا نحو ضربني وضربت زيدا هو والمعتمد ما عليه البصريون وهو ما سبق لان العمدة يمتنع حذفها ولان الاضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا وقد سمع أيضا في هذا الباب من ذلك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم ضربوني وضربت قومك ومنه قوله

جفوني ولم أجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل

وقوله

هويني وهويت الغانيات الى
ان شبت فانصرفت عنهن امالي

وقوله

وكمتا مدماة كأن متونها
جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

ظهورها استشعرت لون مذهب أي جعلته شعارا ولباسا لها والمذهب بضم الميم المموه بالذهب ووجه الاستشهاد انه اعمل الثاني وأضمر في الاول ضميره قبل الذكر لكن هذا البيت لا يحتج به على الكسائي لان الضمير في الاول وهو جرى غير بارز فله ان يدعي خلوه منه ويحتج به على الفراء لاختلاف العاملين وعدم ذكر الضمير مؤخرا (قوله لاحتمال افراد ضمير الجمع) أي على تأويله بمن ذكر كما سيشير اليه أو تأوله بالجمع واعترض بان الافراد قبيح كما مر عن الدماميني فكيف ينفي الحجة ويمكن ان يقال احتمال البيت أمرا جائزا ولو مع قبح ينفي حجيته على ثبوت أمر آخر فتأمل وقد روي كما في العيني تعفق بضم القاف على انه مضارع حذفت منه احدى التاءين مسندا الى ضمير الرجال لانهم في معنى الجماعة ولا شاهد فيه للكسائي حينئذ وقول العيني ومن تبعه كالبعض الضمير على هذه الرواية راجع الى البقرة لا يلائم قوله لها الا بتكلف (قوله وقد أجاز ذلك) أي الافراد لا بقيد تعلقه بضمير الجمع لقوله في الاحوال كلها أي اسناد الفعل الى الواحد والاثنين والجماعة لكن الافراد في الاثنين والجماعة قبيح كما مر (قوله لفظا أو محلا) مراده بالمنصوب لفظا ما يصل اليه العامل بنفسه وبالمنصوب محلا ما يصل اليه بواسطة الحرف كما في التصريح فلا يرد أن اعراب المضمرات محلي دائما لبنائها (قوله أوهلا) يقال أهلك الله للخير بتشديد الهاء وأوهلك أي جعلك أهلا له (قوله بل حذفه الزم) أي على ما اختاره المصنف هنا وكذا قوله وأخرنه الخ كما سيتضح (قوله ان يكن غير خبر) حذف في الموضعين جواب ان التي فعلها مضارع وهو ضرورة قاله الشاطبي (قوله فلا حاجة الى اضمارها) أي لفظا فلا ينافي انها منوية وعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة انما يرتكب منه اذا كان الضمير ملفوظا به (قوله وأخرنه) أي اذكره مؤخرا فكلامه متضمن لشيئين ولهذا علل الشارح الامرين على اللف والنشر المشوش (قوله وعمدة في الاصل فلا يحذف) يرد عليه ان خبر كان ومفعولي ظن يجوز حذفها لدليل ولهذا كان مذهب الكوفيين الآتي أقوى (قوله ثلاثة مذاهب) هي في منصوب كان وظن وأخواتهما كما يدل عليه كلام التوضيح لا في الاضمار مقدما كما قد يتوهم من عبارة الشارح وزاد في التوضيح رابعا وهو الاظهار (قوله أحدها جوازه) أي الاضمار للمنصوب مقدما كالمرفوع ثانيها وجوب تأخيره وهو ما في النظم ثالثها جواز حذفه وعليه الكوفيون (قوله ميل الى جواز الخ) وقضيته تجويز اضماره مؤخرا بالاولى سم (قوله مطلقا) أي عمدة كان في الاصل أو فضلة

ولا حجة فيما تمسك به المانع لاحتمال افراد ضمير الجمع وقد أجاز ذلك البصريون في الاحوال كلها تقول ضربني وضربت الزيدين كأنك قلت ضربني من على ما لا يخفى

(ولا تجئ مع أول قد أهملا بمضمر لغير رفع) وهو النصب لفظا أو محلا (أوهلا) أي جعل أهلا (بل حذفه الزم ان يكن غير خبر) في الاصل لانه حينئذ فضلة فلا حاجة الى اضمارها قبل الذكر فتقول ضربت وضربني زيد ومررت ومر بي عمرو ولا يجوز ضربته وضربني زيد ولا مررت به ومر بي عمرو وأما قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب فضرورة

(وأخرنه ان يكن هو الخبر) لانه منصوب في الاصل وعمدة فلا يضمر قبل الذكر ولا يحذف فتقول كنت وكان زيد قائما اياه وظنني وظننت زيدا عالما اياه اما امتناع الاضمار مقدما فادعى الشارح الاتفاق عليه وفي دعواه نظر فقد حكى ابن عصفور ثلاثة مذاهب أحدها جوازه كالمرفوع وفي كلام والده في الكافية وشرحها ميل الى جواز اضمار المنصوب مطلقا مقدما

(قوله واحتج له) اى بشواهد من لسان العرب (قوله وأجازه الكوفيون) نقل المصرح عن أبى حيان ان شرطه عندهم أن يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفروعهما والا لم يجز حذفه نحو علمنى وعلمت الزيدين قائمين فلا بدّ أن يقول اياه متقدما أو متأخرا ولا ينافى هذا ماسيأتى من وجوب الاظهار اذا لم يطابق الضمير المفسر وان زعمه بعضهم لان ماسيأتى مذهب البصريين والكلام فى مذهب الكوفيين وهم لا يقولون بوجوب الاظهار حينئذ (قوله لانه مدلول عليه بالمفسر) أى وحذف المعمول لدليل جائز حتى فى باب كان وظن (قوله لسلامته من الاضمار قبل الذكر) أى اذا أضمر مقدما كما مال اليه فى شرح الكافية ومن الفصل أى بين العامل الاول المهمل ومعموله اذا أضمر مؤخرا كما قال به هنا (قوله اذاهى) أى المرأة والاراكة واحدة الاراك تنحل بالبناء للمجهول والحاء المهملة على ماذكره شيخنا السيد أى اختير لكن التنخل بالمعجمة هو المفسر فى القاموس وغيره بالاختيار وهو جواب اذا والاسحل بكسر الهمزة فسكون السين المهملة ففتح الحاء المهملة شجر دقيق الاغصان يشبه الاثل يتخذ منه أيضا السواك كذا فى العينى والذى فى القاموس والصحاح الاسحل بالكسر شجر يستاك به وضبط الحاء بالقلم فى نسخ القاموس الصحيحة بالكسر وهو الاقرب الى قولهما بالكسر والشاهد فى تنخل واستاك حيث تنازعا عودا اسحل فأعمل الاول وأضمر فى الثانى ضمير عودا اسحل وذكره (قوله بعكاظ) سوق كانت فى الجاهلية تجتمع فيها قبائل العرب فيتبايعون ويتعاكظون أى يتفاخرون ويتناشدون الشعر قال فى الصحاح بناحية مكة شهرا وقال فى القاموس بصحراء بين نخلة والطائف وكان قيامها هلال ذى القعدة وتستمر عشرين يوما والباء فى بعكاظ ظرفية وقوله يعشى بالعين المهملة كيعطى أى يسىء أبصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل وقيل بالمعجمة كيرضى والضمير فى شعاعه للسلاح والشاهد فى يعشى ولمحوا حيث تنازعا شعاعه فأعمل الاول وأضمر فى الثانى ضميره وحذفه (قوله وخص بعضهم حذفه بالضرورة) مقتضى التوضيح ترجيح هذا وانه مذهب الجمهور فانه قال وبعضهم يجيز حذف غير المرفوع لانه فضلة كقوله بعكاظ الخ ولنا ان فى حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه والبيت ضرورة اهـ (قوله تهيئة العامل) يعنى لمحوا للعمل أى فى الاسم الظاهر وقوله لغير معارض دفع لما يقال التهيئة والقطع لازمان على اعمال الثانى مع الحذف أيضا والمعارض عليه لزوم الاضمار قبل الذكر ومن جعل التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معمول له معنى استغنى عن قوله لغير معارض

واحتج له وهو أيضا ظاهر كلام التسهيل وأما الحذف فمنعه البصريون وأجازه الكوفيون لانه مدلول عليه بالمفسر وهو أقوى المذاهب لسلامته من الاضمار قبل الذكر ومن الفصل (تنبيهات) * الاول اقتضى كلامه انه يجاء بضمير الفضلة مع الثانى المهمل نحو ضربنى وضربته زيد ومربى ومررت بهما أخواك لدخوله تحت قوله واعمل المهمل فى ضمير ماتنازعاه ولم يخرجه ومنه قوله

اذا هى لم تستك بعود أراكة ... تنخل فاستاكت به عود اسحل

وانه يجوز حذفه لفهوم قوله والتزم ما التزما وهذا لم يلتزم ذكره لانه فضلة ومنه قوله

بعكاظ يعشى الناظرين اذا هم ... لمحوا شعاعه

وخص بعضهم حذفه بالضرورة كالبيت لان فى حذفه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه لغير معارض

لفصل العامل الاول من المعمول بالعامل الثانى فى حال اعمال الثانى مع الحذف قال سم وكأنهم أى المجوزين اختيارا حذفه عند اعمال الاول لا يعدون التهيئة والقطع مانعا أو يقال اعمال العامل الآخر فى المذكور دافع لتهيئة هذا فتأمله فانه حسن (قوله بل أجاز التقديم) أى ذكر الضمير مقدما عمدة فى الاصل أو فضلة فليس الاضراب راجعا لقوله والثانى جزمه بتأخير الخبر فقط حتى يكون فى كلامه قصور كما توهمه البعض (قوله لحذف الفضلة من الاول المهمل) وكذا يشترط لجواز حذفها من الثانى المهمل على ما يظهر فلو ألبس لم يجز حذفه نحو استعان واستعنت به على زيد (قوله أمن اللبس) ولم يذكره الناظم لعلمه بطريق المقايسة على الابواب السابقة ومن قوله سابقا وحذف فضلة اجز ان لم يضر (قوله وجب التأخير) وعلى ما قدمه عن التسهيل والكافية وشرحها يجوز التقديم (قوله نحو استعنت واستعان على زيد به) وجه اللبس ان المتبادر ان المحذوف بعد استعنت عليه بقرينة معمول الفعل الثانى مع ان المراد استعنت بزيد اما اذا أريد استعنت على زيد فالحذف جائز لعدم اللبس لان المتبادر هو المراد أفاده سم (قوله لانه مع الحذف لا يعلم الخ) لو علله بما أسلفناه لكان مناسبا لان تعليله انما ينتج الاجمال لا اللبس لكن مرّ انهم قد يطلقون اللبس على ما يعم الاجمال وان كان الصواب الفرق بينهما معنى وحكما كما تقدم بيانه وقوله هل المحذوف الخ أى هل مدلول الضمير المحذوف المجرور بالحرف شخص مستعان به فيكون اللفظ المحذوف لفظ به أو شخص مستعان عليه فيكون اللفظ المحذوف لفظ عليه وليس المراد هل اللفظ المحذوف كما توهمه البعض فاعترض بان الاولى حذف مستعان اذ هو ليس من المحذوف (قوله يوهم الخ) لان من الغير المفعول الاول لانه مبتدا فى الاصل (قوله بل لا فرق بين المفعولين الخ) لان كلا منهما عمدة فى الاصل ويمكن الجواب عن المصنف بانه عبر بالملزوم وهو الخبر وأراد اللازم وهو العمدة وبان المبتدا كما قال بعضهم مفهوم بالاولى لاشرفيته والاتفاق على عمديته فهو أولى بالذكر (قوله وفى حذفه ماسبق) أى من المنع عند البصريين والجواز عند الكوفيين وكان عليه ان يحذف قوله ولا يجوز تقديمه ويقول وفى حذفه واضماره مقدما ماسبق لان صنيعه يشعر بانه لا خلاف فى عدم جواز اضماره مقدما وليس كذلك لوجود الخلاف فى اضماره مقدما أيضا (قوله ولذلك) أى لكونه لا فرق بين المفعولين (قوله لكن قال المرادى) استدراك على قوله تخلص من ذلك التوهم دفع به توهم ان هذه العبارة لا يرد عليها شئ أصلا (قوله أو يرى لعمدة)

* الثانى كلامه هنا مخالف للتسهيل من وجهين الاول جزمه بحذف الفضلة والثانى جزمه بتأخير الخبر ولم يجزم بهما فى التسهيل بل أجاز التقديم * الثالث يشترط لحذف الفضلة من الاول المهمل امن اللبس فان خيف اللبس وجب التأخير نحو استعنت واستعان على زيد به لانه مع الحذف لا يعلم هل المحذوف مستعان به أو عليه * الرابع قوله غير خبر يوهم ان ضمير المتنازع فيه اذا كان المفعول الاول فى باب ظن يجب حذفه وليس كذلك بل لا فرق بين المفعولين فى امتناع الحذف ولزوم التأخير نحو ظننى منطلقة وظننت منطلقا هندا اياها فاياها مفعول أول لظننت ولا يجوز تقديمه وفى حذفه ماسبق ولذلك قال الشارح لو قال بدله

واحذفه ان لم يك مفعول حسب ... وان يكن ذاك فأخره تصب

تخلص من ذلك التوهم لكن قال المرادى قوله مفعول حسب يوهم ان غير مفعول حسب يجب حذفه وان كان خبرا وليس كذلك لان خبر كان لا يحذف أيضا بل يؤخر كمفعول حسب نحو زيد كان وكنت قائما اياه وهذا مندرج تحت قول المصنف غير خبر ولو قال

بل حذفه ان كان فضلة حتم ... وغيرها تأخيره قد التزم

لاجاد قلت وعلى هذا أيضا من المؤاخذة ما على بيت الاصل من عدم اشتراطه أمن اللبس كما أسلفته فكان الاحسن أن يقول

واحذفه لا ان خيف لبس أو يرى ... لعمدة فجئ به مؤخرا

* انظا.س قاس المازنى وجماعة المتعدى الى ثلاثة على المتعدى الى اثنين وعليه مشى فى التسهيل فتقول على هذا عند اعمال الاول أعلمنى وأعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما ويختارا اعمال الثانى نحو أعلمنى وأعلمت زيدا عمرا قائما اياه اياه وأعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما اياه اياه (وأظهر ان يكن ضمير خبرا) أى فى الاصل (لغير ما يطابق المفسرا) أى فى الافراد والتذكير وفروعهما لتعذر الحذف بكونه عمدة والاضمار بعدم المطابقة فتعين الاظهار وتخرج المسئلة من هذا الباب (نحو أظن ويظنان أخاه زيدا وعمرا أخوين فى الرخا) على اعمال الاول فزيدا وعمرا أخوين مفعولا أظن وأخا ثانى مفعولى يظنانى وجىء به مظهرا لتعذر اضماره لانه لو أضمر فاما ان يضمر مفردا مراعاة للمخبر عنه فى الاصل وهو الياء من يظنانى فيخالف مفسره وهو أخوين فى التثنية واما ان يثنى مراعاة للمفسر فيخالف المخبر عنه وكلاهما ممتنع عند البصريين وكذا الحكم لو اعملت الثانى نحو يظننانى وأظن الزيدين أخوين اخا وأجاز الكوفيون الاضمار على وفق المخبر عنه نحو أظن ويظنانى اياه الزيدين أخوين عند اعمال الاول واهمال الثانى وأجازوا أيضا الحذف نحو أظن ويظنانى الزيدين أخوين (تنبيه) وجه كون هذه المسألة من هذا الباب هو ان الاصل أظن ويظننى الزيدين أخوين فتنازع العاملان الزيدين فالاول يطلبه مفعولا والثانى يطلبه فاعلا فاعملنا الاول فنصبنا به الاسمين وأضمرنا فى الثانى ضمير الزيدين وهو الالف وبقى علينا المفعول الثانى يحتاج الى اضماره فرأيناه متعذرا لما مر فعدلنا به الى الاظهار وقلنا أخا فوافق المخبر عنه ولم تضره مخالفته لاخوين لانه اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره (خاتمة) لا يتأتى التنازع فى التمييز وكذا الحال خلافا لابن معط

بكسر اللام أى منتسبا لعمدة أو بفتحها على انها زائدة للضرورة وفى نسخ بالكاف (قوله قاس المازنى الخ) أى فى انه اذا أعمل الاول أضمر فى الثانى ضمير المفعولين الثانى والثالث بجانبه لعودهما على متقدم فى الرتبة واذا أعمل الثانى أضمر فى الاول ضميرهما مؤخرا لما تقدم وأما المفعول الاول فهو فضلة محضة فلا يجاء بضميره مع الاول المهمل بل يجب حذفه ويجوز ذكره وحذفه مع الثانى المهمل كما سبق (قوله ويختارا اعمال الثانى) أى عند البصريين لقربه كما مر (قوله واعلمت وأعلمنى زيد عمرا قائما اياه اياه) لا يخفى ان اياه الاول ضمير المفعول الثانى واياه الثانى ضمير المفعول الثالث ولم يذكر ضمير زيد الذى هو المفعول الاول لما تقدم (قوله وأظهر) أى ضمير المتنازع فيه أى ائت به اسما ظاهرا وقوله لغير ما يطابق المفسر أى لمبتدا فى الاصل غير مطابق للمفسر كالياء فى يظنانى فى المثال المذكور (قوله بعدم المطابقة) أى للمخبر عنه ان أتى به مطابقا للمفسر وللمفسر ان أتى به مطابقا للمخبر عنه وتخرج المسئلة من هذا الباب حينئذ بالنسبة الى المفعول الثانى لا بالنسبة الى المفعول الاول لتنازعهما فيه فأعملنا فى مثالنا الاول وأضمرنا فى الثانى ضميره وهو الالف فى يظنانى (قوله وكذا الحكم لو أعملت الثانى نحو الخ) صوره فى عكس المثال مع انه يمكن فيه وهو باق على حاله بان يقال أظن ويظننى زيد وعمرو أخا اياهما اخوين لان ما ذكره أشبه فى العمل بمثال المتن وأقصر مسافة (قوله على وفق المخبر عنه) أى وان خالف المفسر ويؤيده ان الرضى كما نقله الاسقاطى لم يوجب المطابقة بين الضمير ومرجعه اذا أمن اللبس واستدل له بقوله تعالى فان كن نساء ثم قال وان كانت واحدة مع ان الضمير فيها للاولاد لظهور المقصود (قوله عند اعمال الاول واهمال الثانى) فان أعملت الثانى وأهملت الاول قلت على ما يظهر أظن ويظننى الزيدان أخا اياهما اياهما (قوله وأجازوا أيضا الحذف) يعكر عليه ما تقدم نقله عن أبى حيان (قوله وجه كون هذه المسئلة من هذا الباب هو ان الاصل الخ) ظاهره ان كونها من هذا الباب انما هو بالنسبة الى المفعول الاول لا الثانى وبه صرح الموضح واستظهر سم وغيره انها منه بالنسبة الى الثانى أيضا باعتبار كونه مطلوبا لكل من العاملين على انه مفعول ثان بقطع النظر عن كونه مثنى أو مفردا وأطال فى ايضاح ذلك (قوله نعدلنا به) أى الاضمار أى عنه (قوله لا يتأتى التنازع الخ) لان كلا من الحال والتمييز لا يضمر لوجوب تنكيره وقوله خلافا لابن معط حيث أجازه فى الحال قال الفارضى نحو زرنى أزرك راغبا على اعمال الثانى وزرنى أزرك فى هذه الحالة

راغبا على اعمال الاول اه وفيه ان هذا مثل اعادة لفظ الحال ولا تنازع فيه (قوله وكذا نحو ما قام الخ) لانه ان أضمر فى الفعل المهمل بدون الا انعكس المعنى المراد من الاثبات على وجه الحصر الى النفى وان أضمر فيه مع الا بان يقال ما قام الا هو وما قعد الا زيد كما نقل عن ابن هشام فان أراد مع حذف الا هو ورد أن البصرى لا يجيز حذف الفاعل هنا وهذا التركيب جائز عنده وان أراد مع عدم حذفه فهو خلاف المسموع وصرح الرضى وغيره بان هذا المنع خاص بالمرفوع اما المنصوب فلا يمتنع وقوع التنازع فيه نحو ما ضربت وأكرمت الا زيدا وفرق بان المنصوب فضلة لا تتوقف صحة الكلام على تقدير ضميره بخلاف المرفوع ولا يخفى انه فرق غير نافع مع انعكاس المراد ان أضمر فى الفعل المهمل بدون الا ولزوم حذف الفضلة المحصورفيها ان أضمر مع الا وقد صرحوا بان المحصورفيه لا يحذف ولو فضلة وانه يقتضى الامتناع اذا كان المنصوب عمدة فى الاصل نحو ما ظننت وظننت الا زيدا قائما ولو سوى بين المرفوع والمنصوب فى الامتناع أو الجواز لكان أحسن ثم رأيت الروداني صحح تخريج التركيب على التنازع وسوى فى جواز التنازع بين المرفوع والمنصوب وبين الحصر بالا والحصر بانما فقال الذى يفهمه المتأمل ان تخريج ذلك انما هو على التنازع وبيانه ان القياس يقتضى انه يقال ما قام وقعد الا زيد هو لان العاملين فرغا لما بعد الا فيعمل أحدهما فى الظاهر والآخر فى ضمير المنفصل لكن لما أمكن اتصال هذا الضمير بعامله الملغى مع ظهور معنى الحصر لوجود دليله حال اتصال الضمير تعين ذلك فاتصل بعامله ثم بسبب عوده الى ما بعده لفظا ورتبة يلزم أن يكون هو مقدما لفظا مؤخرا رتبة لان رتبة الضمير وأصله ان يتأخر عن مرجعه ويلزم من كونه مؤخرا رتبة كونه موجبا محصورا بالا التى قبله بحسب رتبته وأصله فتأخيره الاصلى دليل على ايجابه وحصره وعروض تقديمه لاجل اصلاح اللفظ لا يعتد به مانعا عما بالاصل من الحصر وقولهم اذا قصد الحصر وجب انفصال الضمير انما هو فى الضمير الذى جاء على أصله وهو المتأخر لفظا ورتبة ولم أقف على أحد يستشكل التنازع بعد انما التى يجب انفصال الضمير بعدها أيضا لافادة الحصر مع انها مثل الا فقياس التنازع فيها ان يقال انما قام وقعد زيد هو والاستعمال على خلافه وجوابه كما تقدم ان الحصر مدلول التأخير الاصلى ولا يفوت بعروض اتصال الضمير بعامله اه باختصار (قوله وما ورد الخ) كقوله

ماصاب قلبى وأضناه وتيمه * الا كواعب من ذهل بن شيبانا

وكذا نحو ما قام وقعد الا زيد وما ورد مما ظاهره جواز ذلك مؤول

فيؤول بانه من الحذف لدليل لكن يلزم عليه حذف الفاعل وأجيب بانه سوغ ذلك وجوده معنى باعتبار المذكور وفيه مافيه فتامل (قوله ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات) استثنى منها المفعول له قال بعضهم وقياس جوازه فى المفعول فيه جوازه فى المفعول له فكما يقدر الضمير فى المفعول فيه مقترنا بفى يقدر فى المفعول له مقترنا باللام وفرق الرودانى بتوسعهم فى الظروف دون غيرها ألا ترى انه لولم يقدر فى وقيل صمت وسرت اليوم على ان التقدير صمته لصح هذا التقدير للتوسع بخلاف المفعول له فلا يقال تخت وسرت خوفا اذ لا يجوز تخته أى الخوف لعدم التوسع فيه والنفس الى جواز التنازع فيه أميل فتنبه

• (المفعول المطلق) •

قوله زاد فى شرح الكافية الخ) يحتمل ان مراده التورك على الناظم بانه كان ينبغى ان يزيد هنا ذلك لتظهر مطابقة الترجمة للمترجم له لانه لا تصريح فيما سيذكره بان المفعول المطلق أى شئ هو وان كان يؤخذ ذلك من قوله المصدر الخ بمعونة ذكره بعد الترجمة المشعر بان المفعول المطلق ماذكر وكونه منصوبا مفيدا للتوكيد أو مبينا للنوع أو العدد يؤخذ من قوله بمثله الخ وقوله توكيدا الخ ويحتمل ان مراده استحسان اقتصار المصنف هنا على قوله المفعول المطلق وتوركه على زيادته فى شرح الكافية وهذا هو الظاهر وان جزم البعض بالاحتمال الاول (قوله وذلك تفسير للشئ الخ) جوزه المتقدمون بناء على ان المقصود التمييز فى الجملة (قوله لا يكون) أى اصالة بدليل مابعد (قوله نظرا الى ان ما يقوم مقامه) أى المصدر أى يحل محله ويوضع فى مكانه مما يدل عليه كلفظ كل وبعض المضافين الى المصدر وكالعدد خلف عنه فى ذلك أى فى المفعولية المطلقة وانه أى المصدر الاصل أى والاعتبار ليس الا بالاصل اما اذا نظرنا الى ان القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهى (قوله ما) أى اسم وقوله من مصدر بيان لما والمراد المصدر الصريح فلا يقع المؤول مفعولا مطلقا ولم يقل منصوب نظرا الى انه قد يرفع نائبا عن الفاعل كما سيذكره وفيه ماسيأتى وانما خص النفى بالخبر دون غيره كالمبتدا والفاعل لانه الذى قد يجئ مبينا لنوع عامله كما فى ضربك ضرب أليم أو عدده كما فى ضربك ضربتان (قوله مفيدا الخ) مما خرج به كراهتى فى قولك كرهت كراهتى على ان كراهتى مفعول به لكرهت اذ هو حينئذ لا يؤكد ولا يبين نوع عامله ولا عدده فالاعتراض بان التعريف صادق عليه غير متوجه (قوله توكيد عامله) أى مصدر عامله الذى تضمنه ليتحد المؤكد والمؤكد اذ ذلك شرط

ويجوز فيما عدا ذلك من المعمولات والله تعالى أعلم

• (المفعول المطلق) •

زاد فى شرح الكافية فى الترجمة وهو المصدر وذلك تفسير للشئ بما هو أعم منه مطلقا كتفسير الانسان بانه الحيوان اذ المصدر أعم مطلقا من المفعول المطلق لان المصدر يكون مفعولا مطلقا وفاعلا ومفعولا به وغير ذلك والمفعول المطلق لا يكون الا مصدرا نظرا الى ان ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه فى ذلك وانه الاصل واعلم ان المفاعيل خمسة مفعول به وقد تقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه ومفعول مطلق ومفعول له ومفعول فيه ومفعول معه وهذا أول الكلام على هذه الاربعة فالمفعول المطلق ماليس خبرا من مصدر مفيد توكيد عامله أو بيان نوعه أو عدده

فى التأكيد اللفظى الذى هذا منه نحو قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا هذا ما أفاده الدمامينى والرضى وبحث فيه بانه يرفع التجوز كالنفس والعين ورد بان التأكيد اللفظى قد يكون لرفع التجوز فى المختصر والمطول وأقره السيد ان نحو قطع اللص الامير لرفع توهم التجوز فاعرفه والمراد افادته التوكيد من غير بيان نوع أو عدد والا فالتوكيد لازم للمفعول المطلق مطلقا وان كان قد لا يقصد وأو فى قوله أو بيان نوعه أو عدده لمنع الخلو لكن تجويزها الجمع بالنظر الى القسمين الاخيرين كما فى ضربت ضربتى الامير لا بالنظر الى القسم الاول لتقييده بعدم بيان النوع والعدد فلا يجتمع مع واحد من القسمين الاخيرين وبهذا يعلم ما فى كلام البعض (قوله ماليس خبرا) لو قال فليس خبرا لكان أحسن اذ لا دخل لما فى اخراج ماذكر ولان شأن الجنس ان لا يخرج به وقوله نحو المصدر الخ أى من كل ما هو خبر ولو غير مصدر (قوله نحو الحال المؤكدة) يتبادر من نحو أن ثم شيأ آخر غير الحال المؤكدة لم يخرج الا بقولنا من مصدر ولم نعثر عليه فلعله أشار بنحو الى شئ آخر يخرج بقولنا من مصدر وان خرج بما بعده أيضا كالجملة المحكية بالقول بناء على الصحيح انها مفعول به فاعرفه (قوله المصدر المؤكد) هو المصدر الثانى المؤكد للخبر ووجه خروجه انه لم يؤكد عامله بل مثله ولا بين نوعه لان الذى بين نوع عامله هو المصدر الاول (قوله أو مرفوعا الخ) فيه انه بعد رفعه لا يسمى اصطلاحا مفعولا مطلقا بل نائب فاعل (قوله لان حمل المفعول عليه) أى اطلاق لفظ المفعول على جزئياته أو المراد الاخبار بالمفعول عن جزئياته (قوله لا يحوج الى صلة) أى بالحرف أو الظرف أو المراد لا يحوج الى ذلك لغة فلا ينافى انه مقيد عند النحاة بالاطلاق ولهذا قال فى المغنى المفعول اذا أطلق فى اصطلاح النحاة انما ينصرف الى المفعول به لانه أكثر دورانا فى الكلام ولا يصدق على المصدر المذكور الا مقيدا بقيد الاطلاق (قوله لانه مفعول الفاعل حقيقة) أى الفعل الذى يصح اسناده اليه وليس المراد انه موجده حتى يرد مات موتا والمراد بالاسناد ما يعم ما على جهة الايجاب أو السلب فلا يرد لم يضرب زيد ضربا (قوله فانها ليست بمفعول الفاعل) أورد عليه المفعول لاجله وبعض افراد المفعول به نحو كرهت قيامى ولك ان تقول المراد مفعول الفاعل من حيث انه فاعل لذلك الفعل المذكور فيخرج ماذكر فتامل (قوله باعتبار الصاق الفعل به) وان لم يكن موجودا قبل ذلك الفعل نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وان كان وجودها بذلك الفعل لا قبله ومن جعلها مفعولا مطلقا كالشيخ عبد القاهر بناء على ما التزمه من ان

فماليس خبرا مخرج لنحو المصدر المبين للنوع فى قولك ضربك ضرب أليم ومن مصدر مخرج لنحو الحال المؤكدة نحو ولى مدبرا ومفيد توكيد عامله الى آخره مخرج لنحو المصدر المؤكد فى قولك أمرك سير سير وللمصوف مع عامله لغير المعانى الثلاثة نحو عرفت قيامك ومدخل لانواع المفعول المطلق ما كان منها منصوبا لكونه فضلة نحو ضربت ضربا أو ضربا شديدا أو ضربتين أو مرفوعا لكونه نائبا عن الفاعل نحو غضب غضب شديد وانما سمى مفعولا مطلقا لان حمل المفعول عليه لا يحوج الى صلة لانه مفعول الفاعل حقيقة بخلاف سائر المفعولات فانها ليست بمفعول الفاعل وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه

المفعول به ما كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيأ آخر وغيرهم لا يلتزمون ذلك
(قوله الى التقييد بحرف الجر) أى أو الظرف كما فى المفعول معه أو أراد بحرف
الجر عامله مطلقا (قوله والتبعية) أى لبيان تعدى الفعل ولزومه وبعضهم
قدمه على سبيل القصد لكثرته والعطف قال شيخنا عطف سبب أو تفسير مراد
(قوله مع تتميمه بشئ آخر) أى كونه غير خبر ومفيدا تأكيد عامله أو بيان نوعه
أو عدده كما أشار الى ذلك المصنف بقوله توكيدا الخ (قوله المصدر الخ) لا يقال
يدخل فى هذا التعريف اسم المصدر لانا نقول اسم المصدر ليس مدلوله الحدث بل
لفظ المصدر كما صرح به الشيخ خالد ونقله الدماميني عن ابن يعيش وغيره وأقره أفاده
سم وقيل مدلوله الحدث كالمصدر لكن دلالته عليه بطريق النيابة عن المصدر وعلى
هذا يخرج اسم المصدر من تعريف المصدر بأن تقيد الدلالة على الحدث فى تعريفه
بالاصالة (قوله اسم ما سوى الزمان من مدلولى الفعل) صرح السيد والرضى
بان المفعول المطلق هو الاثر الناشئ عن تأثير فاعل الفعل المذكور أى ايقاعه الذى
معناه أمر اعتبارى وهو تعلق القدرة بالمقدور وذلك الاثر نفس الحركات والسكنات
كما صرح به التفتازانى فى شرح العقائد ويطلق المصدر على كل منهما وأنت خبير
بان ما قالاه لا يظهر فى نحو الحسن والقبح والموت مما ليس فيه تأثير فاعل الفعل
المذكور وانه يقتضى ان المصدر المستعمل فى التأثير كأثرت تأثيرا وأوقعت ايقاعا
لا يسمى مفعولا مطلقا والوجه خلافه والحاصل ان المصدر يطلق بالاشتراك وقيل
بالحقيقة والمجاز على ثلاثة على التأثير وهو متعلق بالفاعل وعلى الاثر الحاصل عنه
وهو متعلق بالفاعل باعتبار الصدور منه وبالمفعول باعتبار الوقوع عليه وعلى نحو
الضاربية والمضروبية أى الكون ضاربا والكون مضروبا ويسمى نحو الضاربية
بالمصدر المبنى للفاعل ونحو المضروبية بالمصدر المبنى للمفعول والثانى أعنى الاثر هو
المختلف فى كونه مخلوقا للعباد أولا بيننا وبين المعتزلة كما فى شرح العقائد للتفتازانى
وهو المكلف به على ما صرح به ابن أبى شريف فى حواشى المحلى وابن قاسم فى آياته
ولى فيه بحث وهو ان الثانى يتوقف حصوله على الاول فيكون أيضا مكلفا به لان
ما لا يتم المكلف به الا به فهو مكلف به ويمكن دفعه بان مراده ان المكلف به أولا
وبالذات الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر فلا ينافى التكليف بالفعل بالمعنى المصدرى
ثانيا وبالتبع وكونه أمرا اعتباريا لا وجود له خارجا لا يمنع التكليف به تبعا فتأمل
(قوله من مدلولى الفعل) أورد أبو حيان ان من المصادر ما لا فعل له وبالعكس
وأجيب بان ما لم يوضع يقدر بس (قوله اسم الحدث) المراد بالحدث المعنى

التام

فلذلك احتاجت فى حل المفعول عليها الى
التقييد بحرف الجر بخلافه وبهذا استحق
ان يتقدم عليها فى الوضع وتقديم المفعول
به لم يكن على سبيل القصد بل على سبيل
الاستطراد والتبعية ولما كان المفعول
المطلق هو المصدر مع تتميمه بشئ آخر كما
عرفت بدأ بتعريف المصدر لان معرفة
المركب موقوفة على معرفة أجزائه فقال
(المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولى
الفعل) أى اسم الحدث

القائم بالغير (قوله لان الفعل يدل على الحدث والزمان) أى على مجموعهما
مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول النسبة فى مفهوم الفعل بل الدال
عليها جملة الكلام ويدل على أحدهما تضمنا وعلى الفاعل والمكان التزاما وأما على
مذهب آخرين كالسيد من ان النسبة الى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل فدلالته
على مجموع الحدث والزمان تضمن وفى المقام بحث أبداه الشاطبى فقال دلالة الفعل
على الحدث بالمادة وعلى الزمان بالصيغة فتكون دلالته على أحدهما خارجة عن
الدلالات الثلاث اما خروجها عن المطابقة فلان مجموع الحروف والصيغة لم يوضع
لواحد من المعنيين وأما خروجها عن التضمن فلان دلالة اللفظ على جزء مسماه
مشروطة بان تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع أجزاء المعنى نسبة واحدة كاللفظ
العشرة بالنسبة الى كل من الخمستين وليس ما نحن فيه كذلك لان دلالته على الزمان
ليست من الجهة التى يدل بها على الحدث لما علمت من ان دلالته على الاول بالصيغة
وعلى الثانى بالمادة وأما خروجها عن الالتزام فلان دلالة الالتزام هى الدلالة على
الخارج والزمان والحدث لم يخرجا عنه اه وأنا أقول نختار انها من دلالة التضمن
ونمنع اشتراط ما ذكره فى دلالة التضمن وسند المنع نحو الرجل فان دلالته على الذات
وتعينها ليست من جهة واحدة فتفطن واعترض قولهم الفعل يدل بمادته على
الحدث أو مادة الفعل تدل على الحدث بانا لا نسلم ان مادته تدل على الحدث بقطع
النظر عن صيغته والالزم دلالة ضرب بكسر الضاد أو ضمها مع فتح الراء أو ربض
أو برض مثلا على الحدث المخصوص ولا قائل به والجواب ان المراد انها تدل بشرط
الصيغة مع ان صيغة الفعل ليست بخصوصها شرطا بل الشرط صيغته أو صيغة
المصدر أو الوصف فاعرفه (قوله بمثله) أى المفعول المطلق أى بمصدر مثله
فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط وقوله نصب أى المفعول المطلق أو ضمير بمثله للمصدر
من حيث هو وضمير نصب للمصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه على هذا استخدام
قال زكريا وشرط نصب مثل المصدر له ارادة الحدوث كما يأتى (قوله ولو معنى دون
لفظ) أى على الاصح عند المصنف لان ما ذهب اليه الجمهور من ان العامل
فى المماثل معنى فقط عامل مقدر من لفظ المصدر لا يطرد فى نحو حلفت يمينا وكان
على المصنف أو الشارح أن ينبه على اشتراط المماثلة فى جانب الفعل والوصف أيضا
ولعله تركه للمقايسة هذا وقال شيخ الاسلام التحقيق اعتبار المماثلة على المماثلة فى
اللفظ والمعنى وأما نحو يعجبنى ايمانك تصديقا فمن باب النيابة وسيأتى فى قوله وقد
ينوب عنه الخ (قوله أو فعل) أى متصرف فخرج فعل التعجب وغير ناقص

لان الفعل يدل على الحدث والزمان فما
سوى الزمان من المدلولين هو الحدث
(كأمن من) مدلولى (أمن) وضرب من
مدلولى ضرب (بمثله) ولو معنى دون لفظ
(أو فعل)

نحو كان وأخواتها وغير ملغى عن العمل فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (قوله
أو وصف) أى متصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو بناء مبالغة لا اسم التفضيل
ولا الصفة المشبهة وألحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل (قوله فان جهنم
الخ) بحث فى التمثيل بالآية بان الجزاء بمعنى المجزى به بدليل حمله على جهنم فليس
العامل مصدرا فى الحقيقة ولك ان تقول لا يتعين ذلك بل يصح ابقاء الجزاء على
مصدريته بتقدير مضاف أى محل جزائكم أو بلا تقدير قصدا للمبالغة (قوله
أصلا فى الاشتقاق) معنى كونه أصلا فيه أن يكون هو المشتق منه والاشتقاق
ردّ لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف (قوله الى ان الفعل) أى
المضارع على الاصح بناء على ما هو التحقيق من أسبقيته زمانا لان الماضى كان قبل
وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعد وجوده ومضيه ماضيا وقيل الماضى
لسبق زمانه على زمان المضارع بعضه وهذا القائل فرض زمانى الفعلين فى شيئين
بخلاف الاول فانه فرض الازمنة فى شئ واحد فهو أولى بالترجيح وأما الامر
فمقتطع عندهم من المضارع ويظهر على قول الكوفيين ان غير الاصل من المضارع
والماضى مشتق من الاصل منهما (قوله ان كلا الخ) انظر على هذا المذهب
ما أصل الوصف (قوله لان من شان الفرع أن يكون فيه ما فى الاصل وزيادة)
كالمفرد والمثنى والجمع والزيادة فى الفعل دلالته على الزمن وفى الوصف دلالته على
الذات لا يقال يلزم مزية الفرع على أصله وهى ممنوعة لانا نقول الفرع الممنوع
مزيته على أصله هو ما كان أصله أعلى منه رتبة كجمع المؤنث بالنسبة لجمع المذكر وما
هنا ليس كذلك أفاده الدنوشرى هذا وقد ناقش سم قولهم ان من شان الفرع
الزيادة على الاصل بانه لا برهان يقتضى ذلك وأطال فراجعه (قوله بين المصدر
المسوق الخ) أشار الى رجوع ضمير يبين الى المصدر بقيد كونه مفعولا مطلقا ويصح
اعادته للمفعول المطلق فى الترجمة (قوله أى لا يخرج الخ) أخذ هذا الحصر
من تقديم المعمول (قوله كسرت سير ذى رشد الخ) ذهب بعضهم كالدمامينى الى
ان المضاف من النيابة اذ يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثاله
فالاصل سيرا مثل سير ذى رشد فحذف الموصوف ثم المضاف وهو حقيق بالقبول
وان ردّه البعض بما لا يسمع غير ان هذا لا يرد على المصنف لان مراده التمثيل
للمصدر الواقع مفعولا مطلقا مبينا للنوع سواء كان أصليا أو نائبا والظاهر ان
المعرف بأل العهدية كالمضاف فى ذلك (قوله ان المعدود من قبيل المختص)
لتخصصه بتحديده بالعدد المخصوص (قوله وقد ينوب عنه الخ) ظاهر كلامه

أو وصف نصب) نحو فان جهنم جزاؤكم
جزاء موفورا ويعجبنى ايمانك تصديقا
وكلم الله موسى تكليما والذاريات ذروا
(وكونه) أى المصدر (أصلا) فى الاشتقاق
(لهذين) أى للفعل والوصف (انتخب)
أى اختير وهو مذهب البصريين وخالف
بعضهم فجعل الوصف مشتقا من الفعل فهو
فرع الفرع وذهب الكوفيون الى ان
الفعل أصل لهما وزعم ابن طلحة ان كلا من
المصدر والفعل أصل برأسه ليس أحدهما
مشتقا من الآخر والصحيح مذهب
البصريين لان من شان الفرع أن يكون
فيه ما فى الاصل وزيادة والفعل والوصف
مع المصدر بهذه المثابة اذ المصدر انما يدل
على مجرد الحدث وكل منهما يدل على الحدث
وزيادة (توكيدا أو نوعا يبين) المصدر
المسوق مفعولا مطلقا (أو عدد) أى
لا يخرج المفعول المطلق عن أن يكون
لغرض من هذه الاغراض الثلاثة
فالمؤكد (كسرت) سيرا ويسمى المبهم
ومبين العدد كسرت (سيرتين) ويسمى
المعدود فدكّا دكة واحدة ومبين النوع
كسرت (سير ذى رشد) أو سيرا شديدا
أو السير الذى تعرفه ويسمى المختص هكذا
فسره بعضهم والظاهر ان المعدود من قبيل
المختص كما فعل فى التسهيل فالمفعول المطلق
على قسمين مبهم ومختص والمختص على قسمين
معدود وغير معدود (وقد ينوب عنه)

ان

ان المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى وعند الجمهور ناصبه فعل
مقدر من لفظه تصريح والاصح الاول لما مرّ (قوله أى عن المصدر) أى
المتأصل فى المفعولية المطلقة وهو ما كان من لفظ عامله لا مطلق المصدر حتى يرد
ان المفعول المطلق فى افرح الجذل مصدر (قوله ثلاثة عشر) يظهر لى زيادة
ملاقيه فى الاشتقاق نحو وأنبتها نباتا حسنا واسم المصدر غير العلم نحو توضأ وضوء
العلماء (قوله كليته) أى دال كليته كلفظ كل وجميع وعامة وكذا قوله
أو بعضيته أى دال بعضيته كبعض ونصف وشطر (قوله بجد) أمر من جد يجد
بكسر الجيم وضمها أى اجتهد كذا فى القاموس وبه يعلم ان الامر أيضا بكسر الجيم
وضمها (قوله القرفصا) بضم القاف والفاء ممدودا أو بكسرهما مقصورا أن
يجلس على ألييه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبى بيديه أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق
فخذيه ببطنه ويتأبط كفيه وعدّ القهقرى والقرفصا من النائب عن المصدر مع
انهما مصدران لقهقر وقرفص لكونهما من غير لفظ العامل قاله سم وصحح
الروداني انهما انما يكونان مصدرين اذا جريا على فعلهما نحو قهقر قهقرى
وقرفص قرفصا اما بعد نحو رجع وقعد فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع
ونوع مخصوص من القعود (قوله نحو سرت أحسن السير الخ) أى سرت
السير أحسن السير وسرت سيرا أى سيرا ومن نيابة الصفة كما قاله الدمامينى ضربت
ضرب الامير وسرت سير ذى رشد على ما مرّ بيانه ومنه سرت طويلا بناء على ان
التقدير سيرا طويلا ويحتمل الظرفية أى زمانا طويلا والحالية أى سرته أى السير حال
كونه طويلا ومثله وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أى ازلافا غير بعيد أو زمنا غير
بعيد أو أزلفته الجنة أى الازلاف حالة كونه أى الازلاف غير بعيد الا ان هذه الحال
مؤكدة وقيل حال مؤكدة من الجنة والتذكير باعتبار تأويل الجنة بالبستان أو
غير ذلك كذا فى المغنى (قوله هيئته) أى دال هيئته كفعلة (قوله ومنه) أى من
المرادف أى مقارب المرادف لان الحب ليس مرادفا للاعجاب بل لازم له ولهذا
فصله عما قبله (قوله يعجبه السخون) ما سخن من المرق والبرود ما برد منه
والسين والباء مفتوحتان (قوله عبد الله أظنه جالسا) الضمير للظن المفهوم من
أظن وعبد الله مفعول أول وجالسا مفعول ثان فان أرجع الى عبد الله منصوبا على
الاشتغال أو مرفوعا على الابتداء لم يكن مما نحن فيه قال الروداني وكان الاولى
التمثيل برفعهما على الغاء العامل المتوسط لتعين مصدرية الضمير على رفعهما بخلاف
نصبهما كما مرّ اهـ ويعارضه ما مرّ من اشتراط عدم الغاء ناصب المفعول المطلق

أى عن المصدر فى الانتصاب على المفعول
المطلق (ما عليه) أى ما على المصدر (دل)
وذلك ستة عشر شيأ فينوب عن المصدر
المبين ثلاثة عشر شيأ * الاول كليته
(بجد كل الجد) ومنه فلا تميلوا كل الميل
وقوله يظنان كل الظن ان لا تلاقيا *
الثانى بعضيته نحو ضربته بعض الضرب
الثالث نوعه نحو رجع القهقرى وقعد
القرفصا * الرابع صفته نحو سرت أحسن
السير أى سيرا * الخامس هيئته نحو يموت
الكافر ميتة سوء * السادس مرادفه نحو
قت الوقوف (وافرح الجذل) ومنه قوله
يعجبه السخون والبرود والتمر حبا ماله مزيد
* السابع ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا

فتأمل ويرد على الشارح ان كلامه الآن فى النائب عن المصدر المبين للنوع وهذه
الهاء ليست منه لان مرجعها وهو المصدر المفهوم من الفعل مجرد عن الوصف
وأل العهدية والاضافة فلا تكون نائبة عن مبين النوع ولهذا اختار ابن هشام
انها نائبة عن المصدر المؤكد نعم ان أرجع الضمير الى مبين للنوع كظنى أو الظن
المعهود لدلالة المقام صح كون الهاء نائبة عن مبين النوع وعدلنا الى قولنا الدلالة
المقام عن قول البعض تبعا لغيره لان الضمير معرفة فلا يقوم مقام النكرة لما يرد عليه
من ان قيامه مقام المعرفة لا يقتضى كونه مبينا للنوع ألا ترى انه يقوم مقام المعرف
بأل الجنسية ولا بيان فيه للنوع فتأمل (قوله لاأعذبه) الضمير للعذاب بمعنى
التعذيب فصح كونه ضمير المصدر والمراد عذابا عظيما فصح كون الهاء نائبة عن مبين
النوع فقط ماقيل هنا بقى شىء آخر وهو انه لابد فى الآية من تقدير والاصل
لاأعذب تعذيبا مثل التعذيب المذكور لان نفس التعذيب الواقع على مرجع ضمير
أعذبه الاول يستحيل وقوعه على أحد من العالمين سواه حتى ينفى والذى يمكن
وقوعه على سواه انما هو مثله وحينئذ فهذا الضمير فى الحقيقة ليس نائبا عن المصدر
الذى هو المفعول المطلق اصالة بل عن المصدر النائب عن صفة المصدر الذى هو
المفعول المطلق اصالة فتنبه (قوله المشار به) أى وان لم يكن متبوعا بالمصدر
عند الجمهور نحو ضربته ذلك وذهب الناظم الى ان الاتباع شرط وانما يكون
اسم الاشارة نائبا عن المصدر الذى هو المفعول المطلق اصالة فى مثل ماذا قيل
ضرب اللص فتقول ضربت ذلك الضرب اما لو قيل ضرب زيد اللص فقلت ضربت
ذلك الضرب فالاشارة غير نائبة عن المصدر المذكور لان فعل زيد لاتفعله أنت بل
عن المصدر النائب عن صفة المصدر المذكور والاصل ضربت ضربا مثل ذلك
الضرب (قوله الا انه قليل) أى ما نحن فيه من انابة الظرف عن المصدر اما
عكسه فكثير كما يأتى (قوله نحو ماتضرب زيدا) أى أى ضرب تضربه وقوله
نحو ماشئت فاجلس أى أى جلوس شئته فاجلس (قوله آلته) أى اسم آلته
وقوله ضربته سوطا أى ضربة سوط (قوله فى آلة الفعل) أى المعهودة له
(قوله اسم المصدر العلم) يظهر لى ان الفرق بين اسم المصدر العلم وغير العلم ان
الاول موضوع للفظ المصدر باعتبار تعينه ذهنا والثانى للفظه لا باعتبار التعين ان
قلنا مدلول اسم المصدر لفظ المصدر أو الاول لحقيقة الحدث باعتبار تعينها ذهنا
والثانى لها لا باعتبار التعين ان قلنا مدلول اسم المصدر الحدث كالمصدر وانما
الفرق بين المصدر واسمه اشتمال المصدر على حروف فعله ونقصان اسمه عن حروف

فعله

ومنه أعذبه عذابا لاأعذبه أحدا من العالمين • الثامن المشار به اليه نحو ضربته ذلك الضرب • التاسع وقته كقوله ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد أى اغتماض ليلة أرمد وهو عكس فعلته طلوع الشمس الا انه قليل • العاشر ما الاستفهامية نحو ماتضرب زيدا • الحادى عشر ما الشرطية نحو ماشئت فاجلس • الثانى عشر آلته نحو ضربته سوطا وهو يطرد فى آلة الفعل دون غيرها فلا يجوز ضربته خشبة • الثالث عشر عدده نحو فاجلدوهم ثمانين جلدة • وزاد بعض المتأخرين اسم المصدر العلم

فعله فتدبر (قوله نحو بر برة وفجر فجار) يشكل على التمثيل فرقهم بين المصدر واسمه
بان الاول ماجمع حروف الفعل والثانى مالم يجمعها لجمع كل من برة وفجار حروف
فعله الا ان يدعى ان ذلك أغلبى أو ان مراد الشارح اسم المصدر ولو لغير الفعل
المذكور كأبر وأفجر أى صيره بارا أو صيره فاجرا لكن كان ينبغى على هذا أن
يقول الشارح نحو ابر برة وأفجر فجار فتأمل (قوله ان اسم المصدر) أى العلم
كما فى التصريح لا مطلقا لنصه فى التسهيل على ان اسم المصدر غير العلم يقوم مقام
المؤكد بل الظاهر انه يقوم مقام المبين أيضا كما مر وقوله لا يستعمل الخ لا يرد عليه
سبحان لان مذهب المصنف عدم علميته (قوله ثلاثة أشياء) زاد الروداني
الضمير واسم الاشارة (قوله شنئته بغضا) فى القاموس شنأه كمنعه وسمعه شنأ
ويثلث وشنأة ومشنأ ومشنأة ومشنوءة وشنآنا أبغضه (قوله ملاقيه فى الاشتقاق)
أى المجتمع معه فى الاشتقاق أى فى أصول مادة الاشتقاق وهى الباء والتاء واللام
أو النون والباء والتاء فاندفع اعتراض شيخ الاسلام بان الاولى مشاركه فى المادة
لان المصدر ليس مشتقا على المشهور كما توهمه عبارته (قوله نباتا) فيه انه اسم
مصدر غير علم لانه مثل عطاء لاعطى فهلا ذكره بعد فى اسم المصدر غير العلم وقد
يقال جعله من الملاقى فى الاشتقاق اشارة الى كفاية ملاحظة الملاقاة المذكورة
فى النيابة أو نظرا الى ماقاله الموضح من انه اسم عين للنبات ناب عن المصدر أفاده
سم لكن نص غير واحد على ان النبات مصدر سمى به النابت كما سمى بالنبت
(قوله غير علم) فلا يستعمل اسم المصدر العلم مؤكدا لان معنى العلم زائد على
معنى العامل قال المصنف ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل دماميني
(قوله نحو توضأ وضوءا الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول ان كان مراده باسم
المصدر ماليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر كافى وتبتل
اليه تبتيلا فكان ينبغى ان يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ماليس جاريا على فعل
أصلا فما مثل به ليس كذلك لجريان الغسل مثلا على غسل الا ان يجاب بان مراده
بما ليس جاريا على فعله ما نقص فيه بعض حروف فعله اه وأجاب بعضهم أيضا بان
المراد الاول لكن مع كونه صيغ لغير الثلاثى بوزن ما للثلاثى كما عرفوه بذلك وهو
بمعنى جواب اللقانى وما أجيب به انما ينفع فى عدم ادخال تبتيلا فى اسم المصدر غير
العلم لا فى عدم ادخال نباتا من قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا الصادق اسم
المصدر بالمعنى المذكور عليه وقد مر آنفا الاعتذار عن عدم ذكره فى أمثلة اسم
المصدر فتنبه (قوله لانه بمنزلة تكرير الفعل) كان الاولى أن يقول لان المقصود

نحو بربرة وفجر فجار وفى شرح التسهيل ان اسم المصدر لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا وينوب عن المصدر المؤكد ثلاثة أشياء • الاول مرادفه نحو شنئته بغضا وأحببته مقة وفرحت جذلا • الثانى ملاقيه فى الاشتقاق نحو والله أنبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا والاصل انباتا وتبتلا • الثالث اسم مصدر غير علم نحو توضأ وضوءا واغتسل غسلا واعطى عطاء (وما) سبق من المصادر (لتوكيد فوحد أبدا) لانه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع

به الجنس من حيث هو كما ان المؤكد وهو المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك وهو
يصدق بالقليل والكثير لما تقدم من انه مؤكد لمصدر عامله الذى تضمنه لا للعامل
بتمامه فلا يكون بمنزلة تكرير الفعل (قوله غيره) تنازعه العاملان قبله وأعمل
الثانى وحذف مفعول افرداد لالة ماقبله (قوله وأفردا) دفع به مايتوهم من
ظاهر الامر فى قوله وثن الخ ولا يغنى عنه مفهوم فوحد أبدا لصدقه بكون السلب
كليا أى لايوحد غيره دائما ويؤيد هذا الاحتمال ظاهر الامر المذكور اه سم
فلا اعتراض بان جواز الافراد ظاهر لانه الاصل (قوله لصلاحيته) أى المبين
لذلك أى المذكور من التثنية والجمع لان الجنس الواحد يتعدد بتعدد أنواعه وآحاده
(قوله فالمشهور الجواز) ودليله قوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والالف زائدة
تشبيها للفواصل بالقوافى نصريح (قوله وحذف عامل المؤكد امتنع) وكذا
يمتنع تأخيره عن مؤكده بخلاف عامل النوعى والعددى فلا يمتنع تأخيره عنهما
قاله الروداني (قوله لتقوية عامله) أى تثبيت معناه فى النفس لتكريره وقوله
وتقرير معناه أى رفع توهم المجاز عنه لان المجاز لا يؤكد نقله الزركشى فى البحر
المحيط فى الاصول ونقض بقوله تعالى ومكرنا مكرا وقول الشاعر
وعجت عجيجا من جذام المطارف وأجيب بانه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز
كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لاغير كذا فى القسطلانى على البخارى فالمتعين للمجاز
يؤكد كما فى الآية والبيت فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على اطلاقه (قوله ونازع
فى ذلك الشارح) أى بما حاصله ان المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد
يكون للتقرير فقط فلا ينافى الحذف لانه اذا جاز ان يقرر معنى العامل المذكور جاز
ان يقرر معنى المحذوف بالاولى وان السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو
أنت سيرا ووجوبا نحو لله سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا ورد بان الحذف مناف
للتوكيد مطلقا لان التوكيد يقتضى الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافى ذلك فدعواه
الاولوية مردودة وماذكره وان كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله
وحذف عامل المؤكد امتنع لنكات تأتى كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم الخ
وفيه ان نحو أنت سيرا لادليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب
بالنسبة اليه لا ينهض مع ان الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد
كما مر ورد ابن عقيل المنازعة بان جميع الامثلة التى ذكرها ليست من المؤكد بل
المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على مايدل عليه ويدل على ذلك انه
يمتنع الجمع بينهما ولا شئ من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد وانه لاخلاف

(وثن واجمع غيره) أى غير المؤكد وهو
المبين (وأفردا) لصلاحيته لذلك اما
العدد فباتفاق نحو ضربة وضربتين
وضربات واختلف فى النوعى فالمشهور
الجواز نظرا الى أنواعه نحو سرت سيرى
زيد الحسن والقبيح وظاهر مذهب سيبويه
المنع واختاره الشلوبين (وحذف عامل
المصدر (المؤكد امتنع) لانه انما جىء
به لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف
ينافى ذلك ونازع فى ذلك الشارح

فى عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا فى عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح انه
يعمل ولا يخفى ان دليله الاول لا يأتى فى نحو أنت سيرا وانه يلزم من كلامه زيادة
أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة فى قوله توكيدا اونوعا الخ الا أن يكون
مراده ان تلك الامثلة ليست من المؤكد الآن وان كانت منه بحسب الاصل
فتأمل (قوله متسع) أى اتساع مبتدا خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب
لحل الشارح ويحتمل ان المعنى والحذف فى سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وانما
جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فاشبه
المفعول به فجاز حذف عامله (قوله ماضربت) ما نافية لا استفهامية بدليل
الجواب وبلى لاثبات المنفى قبلها (قوله حجا مبرورا) يقدر فى الاول تحج
وفى الثانى حججت (قوله والحذف حتم الخ) فى قوة الاستثناء من قوله وحذف
عامل المؤكد امتنع (قوله بدلا من فعله) أى عوضا من اللفظ بفعله ولو المقدر
فى المصدر الذى لم يستعمل له فعل كويح وويل قال الدمامينى والعامل المحذوف
فى هذا المصدر اما فعل مرادف لفعله المهمل على حد قعدت جلوسا عند الجمهور
واما فعله المهمل وان لم يصح النطق به اذ لا يلزم من كونه عاملا محذوفا صحة النطق
به وعلى الاول اقتصر الشارح فى الخاتمة (قوله وواقع فى الخبر) المراد بالخبر
ماقابل الطلب فيشمل الانشاء الذى ليس من الطلب كحمدا وشكرا لا كفرا وصبرا
لاجزعا وعجبا وطاعة ومما نقله الدنوشرى عن اللقانى وفى الهمع عن الشلوبين
وابن مالك ان عجبا وحمدا وشكرا لا كفرا انشاء وعن ابن عصفور انها أخبار لفظا
ومعنى (قوله فالاول هو الواقع) أى المصدر الواقع وان لم يكن متعديا على
مايؤخذ من الامثلة الآتية ومن تمثيل السيوطى فى الهمع بخيبة خلافا لما وقع
فى كلام الشاطبى وتبعه البعض وهذا النوع الاول مقيس على الصحيح بشرط أن
يكون له فعل من لفظه وأن يكون مفردا منكرا بخلاف النوع الثانى الآتى
فسماعى على الصحيح الا ماسيذكره المصنف من الواقع تفصيلا ومكررا وذا حصر
ومؤكد الجملة وذا تشبيه فقياسى وكذا من السماعى ما كان من الاول لا فعل له
من لفظه كويحه وويله أو لم يكن مفردا منكرا (قوله والاصل اندل يازريق)
يقتضى ان زريقا اسم رجل وفى العينى انه اسم قبيلة وعليه فالاصل اندلى أو اندلوا
ويمكن جعل صنيع الشارح على تأويل القبيلة بالجمع أو الحزب مثلا والجمع بان
الرجل أبو القبيلة وانما سميت باسم أبيها (قوله وتقول الخ) لو قال وكقولهم
قياما لاقعودا لكان أنسب (قوله أى قم ولا تقعد) فيه ان حذف مجزوم

(وفى) حذف عامل (سواه لدليل متسع)
عندالجميع كأن يقال ماضربت فتقول
بلى ضربا مؤلما أو بلى ضربتين وكقولك لمن
قدم من سفر قدوما مباركا ولمن أراد الحج
أو فرغ منه حجا مبرورا فحذف العامل فى
هذه الامثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة
عليه وليس بواجب (والحذف حتم) أى
واجب (مع) مصدر (آت بدلا من فعله)
لانه لا يجوز الجمع بين البدل والمبدل منه
وهو على نوعين واقع فى الطلب وواقع فى
الخبر فالاول هو الواقع أمرا أو نهيا
(كندلا اللذ كاندلا) فى قوله
على حين الهى الناس جل أمورهم
فندلا زريق المال ندل الثعالب
فندلا بدل من اللفظ باندل والاصل اندل
يازريق المال أى اختطفه يقال ندل الشئ
اذا اختطفه ومنه فضرب الرقاب أى
فاضربوا الرقاب وتقول قياما لاقعودا
أى قم ولا تقعد كذا أطلق الناظم

لا الناهية ممنوع فالاولى ان يجعل قياما منصوبا بفعل محذوف ولا قعودا معطوف
عليه أى افعل قياما لا قعودا ولا يخفى ان التخلص بهذا من المحذور السابق أقرب
من تخلص أبى حيان منه بان لا نافية للجنس وقعودا اسمها وتون شذوذا مع انه
يحتاج معه كما قال الدمامينى الى ان يقال انه خبر بمعنى النهى (قوله بالتكرار)
ليقوم التكرار مقام العامل (قوله أودعاء) عطف على أمر أى دعاء له أو عليه
وقد مثل لهما (قوله نحو سقيا ورعيا الخ) اعلم ان من هذه المصادر ونحوها
ما سمع مضافا نحو ويحك وويلك وبعدلك وسحقك والنصب واجب عند الاضافة
ولا يجوز الرفع لانه حينئذ يكون مبتدا لا خبر له ويجوز عند الافراد النصب والرفع
على الابتداء كذا فى الهمع وأطلق فى التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الاضافة
وهو الاقرب ولا نسلم انه حينئذ يكون مبتدا لا خبر له اذ لا مانع من تقديره وعبارة
التسهيل مع زيادة من الدمامينى وقد يرفع مبتدا أو خبرا المفيد طلبا كقوله صبر
جميل فكلانا مبتلى أى صبر جميل أجمل أو أمرى صبر جميل وخبرا المكرر نحو سير سير
والمحصور نحو ما زيد الا سير والمؤكد نفسه نحو له على ألف اعتراف أى هذا اعتراف
والمؤكد لغيره نحو زيد قائم حق والمفيد خبرا انشائيا كقوله عجب لتلك قضية وقيل
لبعض العرب كيف أصبحت قال حمد الله وثناء عليه أى أمرى عجب وشأنى حمد الله
وثناء عليه وقيل عجب مبتدا ولتلك خبر والمفيد خبرا غير انشائى اه أى نحو افعل
ذلك وكرامة أى ولك كرامة والظاهر ان ما لتفصيل العاقبة كذلك ثم قال الدمامينى
وظاهر كلام سيبويه ان الرفع غير مطرد لانه قال وقد جاء بعض هذه رفعا اه وفيه
نظر لان جاء فى كلامه بمعنى ورد وسماع البعض لا ينافى قياس غيره عليه فالاوجه
الاطراد كما يفيده كلام ابن عصفور وقال فى الهمع ورفع المعرف بأل أحسن من
نصبه نحو الويل له والخيبة لكن ادخال أل ليس مطردا فى جميعها وانما هو سماع
نص عليه سيبويه فلا يقال السقى لك والرعى وقال الفراء والجرمى بقياسه اه
وبقولهما أقول والمجرور بعد نحو سقيا ورعيا معمول لمحذوف مسوق للتبيين أى لك
أعنى أو لزيد أعنى أو الجار والمجرور خبر لمحذوف تقديره ارادتى أو دعائى وعلى كل
فالكلام جملتان كذا قالوا وهو متجه اذا كان المجرور مخاطبا نحو سقيا لك اما اذا
لم يكن مخاطبا نحو سقيا لزيد فالمتجه عندى ان يجعل معمولا للمصدر واللام للتقوية
فالكلام جملة واحدة كما نقل عن الكوفيين اذ لا يلزم حينئذ المحذور من اجتماع
خطابين لشخصين فى جملة واحدة على ان المحذور انما يلزم فى سقيا لك ان جعل سقيا
نائبا عن اسق فان جعل نائبا عن سقى على ان الخبر بمعنى الطلب فلا (قوله وجدعا)

بالدال

ونص ابن عصفور الوجوب بالتكرار أودعاء
كقوله فصبرا فى مجال الموت صبرا
نحو سقيا ورعيا وجدعا وكيا

بالدال المهملة يستعمل فى قطع الانف وفى قطع الاذن كما فى يس (قوله أو مقرونا
باستفهام توبيخى) فى كلام غيره الاكتفاء فى وجوب الحذف بالتوبيخ ولو مجردا
عن الاستفهام ونوقش فى جعل هذا الاستفهام من أقسام الطلب بان الاستفهام
مجازى لانه خبر فى المعنى وأجيب بانه منها بحسب الصورة أو باعتبار استلزامه
الطلب (قوله ألؤما الخ) بضم اللام وسكون الهمزة أى اتلؤم لؤما وتغترب
اغترابا وقوله لا أبا لك جملة قصد بها الدعاء على المخاطب وقد تقدم اشباع الكلام
فيها والاغتراب البعد عن الاوطان (قوله والثانى) أى الواقع فى الخبر بالمعنى
المتقدم وذلك خمسة أقسام كما فى التوضيح الاول ما أشار اليه الشارح بقوله ما دل
الخ والاربعة ستأتى فى المتن (قوله حمدا وشكرا لا كفرا) وجوب الحذف خاص
باجتماع الثلاثة لجريان هذا التركيب مجرى الامثال فلا اتجاه للاعتراض بانه يقال
حمدت الله حمدا وشكرته شكرا مع ان الكلام بذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء
وكلامنا عند قصد الانشاء وعنده يكون المصدر والفعل متعاقبين اذا ذكر أحدهما
ترك الآخر كذا قال الدمامينى نقلا عن الشلوبين (قوله وما سيق الخ) المتبادر
ان ما مبتدا ويحذف الخ خبره فيوهم ان هذا قسيم للآتى بدلا من فعله مع انه قسم
منه فان الآتى بدلا من فعله اما واقع فى الطلب كندلا واما واقع فى الخبر وهذا
الثانى اما مسموع ولم يتعرض له وا ما مقيس وهو الواقع تفصيلا لعاقبة جملة تقدمت
أو مكررا الخ فالاولى جعل قوله وما لتفصيل الخ عطفا على ندلا فيكون مثالا ثانيا
وعليه فقوله عامله يحذف تأكيد لما استفيد من التمثيل به للآتى بدلا المحتم حذف
عامله أفاده يس عن ابن هشام (قوله لتفصيل عاقبة ما قبله) أى لتفصيل المترتب
على مضمون ما قبله وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فى التفصيل
عاقبة مفرد نحو لزيد سفر فاما يصح صحة أو يغتنم اغتناما (قوله والتقدير فاما
تمنون الخ) وفى بعض النسخ فاما تمنوا الخ بحذف نون الرفع لغير ناصب وجازم على
لغة قليلة (قوله كذا) أى مثل ما سيق الخ (قوله فالتكرار عوض من
اللفظ بالفعل) فيه ان العوض نفس المصدر لا تكراره بدليل جعلهم المكرر من
افراد المصدر الآتى بدلا من فعله كما مر الا ان يقال لما كانت بدلية المصدر المكرر
من فعله مشروطة بتكراره جعل التكرار بدلا تسمحا (قوله جاز الاضمار الخ)
هذا ظاهر بالنسبة الى المصدر المبين دون المؤكد لامتناع اضمار عامله عند الناظم
كما قال قبل وحذف عامل المؤكد امتنع وبهذا يعلم ما فى تمثيل الشارح الآن بكون
جرى على رأى ابن الناظم (قوله والاظهار) أى ان لم يكن مستفهما عنه

اومقرونا باستفهام توبيخى نحو أتوانيا وقد
جد قرناؤك وقوله
ألؤما لا أبا لك واغترابا * والثانى ما دل
على عامله قرينة وكثر استعماله كقولهم
عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند
تذكر الشدة صبرا لا جزعا وعند ظهور معجب
عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة وعند
خطاب مرضى عنه افعل ذلك وكرامة
ومسرة وعند خطاب مغضوب عليه
لا أفعل ذلك ولا كيدا ولا هما ولافعلت
ذلك ورغما وهوانا (وما) سيق من المصادر
(لتفصيل) أى لتفصيل عاقبة ما قبله
(كاما منا) من قوله تعالى فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء (عامله يحذف
حيث عنا) أى حيث عرض لما ذكر من
انه بدل من اللفظ بعامله والتقدير فاما تمنون
واما تفادون (كذا مكرر وذو حصر ورد
(نائب فعل لاسم عين استند)
كل منهما نحو أنت سيرا سيرا وانما أنت سيرا وما أنت
الا سيرا فالتكرار عوض من اللفظ بالفعل
والحصر ينوب مناب التكرير فلو لم يكن
مكررا ولا محصورا جاز الاضمار والاظهار
نحو أنت سيرا وأنت تسير سيرا

ولامعطوفا عليه والاتعين الاضمار لقيام الاستفهام أو العطف مقام التكرار نحو أأنت سيرا وأنت أكلا وشربا قاله المصرح (قوله والاحترازباسم العين الخ) الذى يتجه عندى ان هذا القيد لبيان الواقع لا للاحتراز اذ المصدر فى أمرك سير سير ليس نائب فعل استند الى اسم معنى بل المصدر نفسه استند الى اسم المعنى فهو خارج بقوله نائب فعل (قوله فيجب ان يرفع الخ) هذا بيان مراد وان لم يفهم من النظم اذ مفهومه انه لا يحذف عامله وجوبا وهذا صادق بجواز الحذف ووجوب الذكر مرفوعا ان جعل العامل المبتدا أو منصوبا ان جعل فعلا (قوله بخلافه) أى المصدر بعد اسم العين فانه يحتاج الى اضمار فعل لعدم صحة الخبرية وقوله لانه يؤمن معه الخ علة لمحذوف أى وانما جاز حذف العامل بعد اسم العين لانه يؤمن الخ قال يس ومقتضى التعليل ان مثل اسم العين اسم المعنى الذى لا يصح وقوع المصدر خبرا عنه نحو أملك سيرا سيرا وحينئذ فنى مفهوم قوله لاسم عين تفصيل (قوله الايجازا) مقتضى قوله أى ذات اقبال وادبار انه مجاز بالحذف ولا يتعين بل يجوز أن يكون مجازا مرسلا علاقته التعلق (قوله ومنه مايدعونه مؤكدا) لا يشكل على قوله سابقا وحذف عامل المؤكد امتنع لان الامتناع عنده فى غير الصور المشار اليها بقوله والحذف حتم الخ التى منها مؤكد الجملة لقيام الجملة مقام العامل فكأنه مذكور (قوله هو الواقع بعد جملة) الاصح كما فى التسهيل منع تقديمه كالذى بعده على الجملة ومنع التوسط بين جزأيها قال الدماميني لانها دليل العامل فيه فلا يفهم منها الا بعد تمامها (قوله هى نص فى معناه) ان أراد لا تحتمل غيره حقيقة فما بعده وهو المؤكد لغيره كذلك وان أراد ولو مجازا فممنوع سم أى لاحتمال أن تكون للتهكم مجازا ويجاب باختيار الشق الثانى على معنى انها لا تحتمل غيره ولو مجازا احتمالا قريبا (قوله فكأنه نفسها) الانسب بالتسمية أن يقول فكأنها نفسه لكنه راعى قوله لانه بمنزلة اعادة الجملة ولو جمع لكان أحسن (قوله ألا ترى ان له على ألف هو نفس الاعتراف) فيه تسمح والمراد ان التكلم بهذه العبارة نفس الاعتراف ولو قال ألا ترى ان له على ألف نص فى الاعتراف لكان أسلم وأوفق بما قبل (قوله لانه أثر فى الجملة) أى برفع احتمال الغير (قوله كابنى أنت حقا) الذى يظهر لى ان حقا هنا بمعنى حقيقة ليكون رافعا لاحتمال المجاز اما اذا كان حقا بمعنى ضد الباطل فهو غير رافع لصحة الاتيان به مع ارادة المجاز كان يريد بنوة العلم لكن هذا انما يتجه على ما درج عليه الشارح من ان قولنا حقا لرفع احتمال المجاز والذى فى الرضى والدماميني انه لرفع احتمال بطلان

القضية

والاحترازباسم العين عن اسم المعنى نحو أمرك سيرسير فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج الى اضمار فعل هنا بخلافه بعد اسم العين لانه يؤمن معه اعتقاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الايجازا كقوله فانما هى اقبال وادبار أى ذات اقبال وادبار (ومنه) أى ومن الواجب حذف عامله (مايدعونه مؤكدا) وهو اما مؤكد (لنفسه أو غيره فالمبتدا) من النوعين وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هى نص فى معناه وسمى بذلك لانه بمنزلة اعادة الجملة فكأنه نفسها (نحو له على ألف عرفا) أى اعترافا ألا ترى ان له على ألف هو نفس الاعتراف (والثان) وهو المؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمل غيره فتصير به نصا وسمى بذلك لانه أثر فى الجملة فكأنه غيرها لان المؤثر غير المؤثر فيه (كابنى أنت حقا

القضية أى عدم تحققها فى الواقع قال الرضى المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه والافليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بأن تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه ثم قال معنى هذا المصدر تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ وجميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله وأما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مراده ان الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل أى لا يمتنع أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا قال ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه قال وانما قيل لمثل هذا المصدر مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه نصا لانك انما تؤكد بمثل هذا التوكيد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الامر وغلب فى ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص محتملا لذلك المعنى ولنقيضه فلذلك قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمى مؤكدا لنفسه اه وقال الدماميني بعد تمثيله للمؤكد لغيره بنحو زيد قائم حقا ما نصه فالجملة المذكورة قبل دخول المصدر كانت محتملة لان يكون مضمونها ثابتا فى الواقع فيكون حقا ولان يكون مضمونها غير ثابت فى الواقع فيكون غير حق فلما جاء المصدر المؤكد صارت به نصا فى الواقع وسمى مؤكدا لغيره لان الجملة غير هذا المصدر لفظا ومعنى اه فعلى ما قالاه المراد بالحق ضد الباطل فاعرفه ومثل أنت ابنى حقا لا أفعله البتة أو أفعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا أى أبت البتة والتاء للوحدة والبت القطع أى اقطع بذلك القطعة الواحدة أى لا أتردد بعد الجزم ثم اجزم مرة اخرى فيحصل قطعتان أو أكثر وكان اللام للعهد أى القطعة المعلومة منى أى التى لا أتردد معها فقولك لا أفعله محتمل لاستمرار النفى وانقطاعه ولفظ البتة محقق لاستمراره وأل فى البتة لازمة الذكر وقيل يجوز حذفها ولم يسمع فيها الا قطع الهمزة والقياس وصلها قاله فى التصريح (قوله صرفا) أى خالصا نعت لحقا (قوله مما يلتزم الخ) بيان لوجه الشبه ويجوز رفعه بدلا مما قبله أو صفة له على تقدير مثل وهل النصب أرجح من الرفع أو هما مستويان قولان (قوله المشعر بالحدوث) أى التجدد أى الدال على أمر يتجدد لا على أمر راسخ ثابت دماميني (قوله وفاعله) أى فاعل معنى المصدر كالباء فى مثال المصنف وارجاع الضمير الى معنى المصدر المحدث عنه الذى هو الثانى يرد عليه ان مثال المصنف ومثالى الشارح

صرفا) فحقا رفع ما احتمله أنت ابنى من ارادة المجاز و(كذاك) مما يلتزم اضمار ناصبه المصدر المشعر بالحدوث (ذو التشبيه بعد جملة) حاوية معناه وفاعله غير صالح ما اشتملت عليه للعمل فيه

لم تشتمل الجملة فيها على فاعل معنى المصدر الثانى لان فاعل البكاء الثانى والضرب الثانى والصوت الثانى ذات العضلة والملوك والحمار ولم تشتمل الجملة على شئ من الثلاثة ويجاب بان معنى بكاء ذات عضلة بكاء مثل بكاء ذات عضلة وفاعل هذا البكا المثل قد اشتملت عليه الجملة وكذا يقال فى مثالى الشارح أفاده سم (قوله كلى بكا بكاء ذات عضلة) قصر بكاء الاول للضرورة فلا يقال ان البكا بالقصر اسالة الدموع وبالمد رفع الصوت فلم تشتمل الجملة على معنى المصدر وينبغى أن يكون قوله كلى الخ صفة لجملة أى بعد جملة كالجملة فى هذا الكلام ليكون اشارة الى بقية الشروط أفاده يس عن الشاطبى (قوله وله صوت صوت حمار) هو مصدر صات يصوت اذا صاح فهو بمعنى التصويت لا اسم مصدر نائب مناب المصدر كما زعمه البعض (قوله لعدم الاشعار بالحدوث) لانه من قبيل الملكات قال فى الهمع لم ينصب ذكاء الحكماء فى له ذكاء ذكاء الحكماء لان نصب صوت وشبهه انما كان لكون ماقبله بمنزلة يفعل مسندا الى فاعل التقدير فى له صوت هو يصوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل فى موضعه وذلك لا يمكن فى له ذكاء فلم يستقم النصب (قوله لعدم احتوائها على صاحبه) أى لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح فلم يكن فى الجملة فاعل معنى المصدر بخلاف مثال المصنف فالفرق بينهما فى غاية الظهور ودعوى البعض ان هذا المثال كمثال المصنف وان الفرق بينهما تحكم فى غاية العجب (قوله فيجب رفعه فى هذه الامثلة ونحوها) الذى يتجه لى صحة النصب فى نحو لزيد يد يد اسد أو علم علم الحكماء أو ضرب صوت حمار على الحال من الضمير المستتر فى الخبر بتقدير مضاف أى مثل يد اسد الخ أو على المفعولية لفعل محذوف أى تماثل يد اسد الخ فتأمل (قوله لكن على الحال) أى بتقدير مثل فلا يرد أن نوح الحمام معرفة فلا يكون حالا وهو حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور وفى النكت والدمامينى جواز نصبه على المصدرية على ضعف (قوله حيث يتعين) حيثية تعليل (قوله لان شرط الخ) ذهب الناظم فى تسهيله الى انه لا يشترط ذلك فى عمله بل هو غالب فقط فعليه يصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور فى الجملة بل قال الدمامينى بعد ذكره ان كون المصدر المذكور منصوبا بالفعل المقدر مذهب الاكثر مانصه قال الرضى وظاهر كلام سيبويه ان المنصوب أى فى قوله له صوت صوت حمار منصوب بصوت لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به فى حال تصويت ومعالجة اه ومنه يؤخذ مامر ان المراد بالصوت التصويت أى احداث ما يسمع واخراجه لا نفس ما يسمع وان زعمه المرادى فى شرح التسهيل وجعله الداعى للجمهور

(كلى بكا بكاء ذات عضلة) أى ممنوعة من
النكاح ولزيد ضرب ضرب الملوك وله
صوت صوت حمار فالمنصوب فى هذه
الامثلة قد استوفى الشروط السبعة بخلاف
مافى نحو لزيد يد يد اسد لعدم كونه مصدرا
ونحو له علم علم الحكماء لعدم الاشعار
بالحدوث ونحو له صوت صوت حسن لعدم
التشبيه ونحو صوت زيد صوت حمار لعدم
تقدم جملة ونحو له ضرب صوت حمار لعدم
احتواء الجملة قبله على معناه ونحو عليه نوح
نوح الحمام لعدم احتوائها على صاحبه
فيجب رفعه فى هذه الامثلة ونحوها وقد
ينتصب فى هذا الاخير لكن على الحال
وبخلاف مافى أنا أبكى بكاء ذات عضلة
وزيد يضرب ضرب الملوك حيث يتعين
كون نصبه بالعامل المذكور فى الجملة قبله
لا بمحذوف لصلاحية المذكور للعمل فيه
وانما لم يصلح المصدر المشتملة عليه الجملة فى
نحو لى بكا ولزيد ضرب للعمل لان شرط
اعمال المصدر أن يكون بدلا من الفعل
أو مقدرا بالحرف المصدرى والفعل وهذا
ليس واحدا منهما

الى تقدير الناصب وعدم جعله منصوبا بصوت لانه بمعنى ما يسمع ليس مقدرا بالحرف المصدرى والفعل ولا بدلا من فعله بخلافه بمعنى التصويت فقد رده الدمامينى قال البعض وانما لم يكن مقدرا بالحرف المصدرى لوقوعه مبتدا والاصل فيه الاسم الصريح ولذلك يؤول الحرف المصدرى والفعل به اه وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدا وهو ممنوع ومفاد مامر عن المرادى فى شرح التسهيل فى له صوت صوت حمار انه يقدر بالحرف المصدرى والفعل (قوله ما ان يمس الخ) ما نافية وان زائدة وحرف الساق معطوف على منكب والمحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية علاقة السيف والمعنى ان هذا الفرس مدمج الخلق كطى المحمل مضاف كصاف المحمل وانه بلغ فى الضمور الى ان لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض منكبه وحرف ساقه والكلام مسوق للمدح فطى منصوب بمحذوف وجوبا على حد له صوت صوت حمار لكون الجملة بمنزلة له طى كذا فى التصريح وغيره (قوله تذر) أى السيوف والجماجم جمع جمجمة بضم الجيمين عظم الرأس المشتمل على الدماغ وتطلق على الانسان بتمامه مجازا وهو أليق بقوله هاماتها اذ هى جمع هامة وهى الرأس وضاحيا من ضحا يضحو اذا برز عن محله بله الاكف مصدر بمعنى ترك لفعل مهمل أقيم هو مقامه مضافا الى المفعول على أحد الاوجه الآتية فى بله كأنها لم تخلق متعلق بضاحيا والضمير للهامات والمعنى ان هذه السيوف تترك القوم بارزة رؤسهم عن محالها منفصلة كأنها لم تخلق على الابدان فتركا لذكر الاكف لانها سهلة القطع بالنسبة الى الرؤس (قوله فيكون اسم فعل الخ) وعلى هذا ففتحته بنائية وبقيت رواية ثالثة وهو رفع ما بعدها على الابتداء خبره بله بمعنى كيف لانها تستعمل اسم استفهام بمعنى كيف وفتحته على هذا أيضا بنائية والمعنى عليه كيف الاكف لا تترك ضاحية عن الايدى مع انها أسهل من الرؤس فعلى هذا بله فى البيت للاستفهام التعجبى (قوله ومثل بله الخ) أى فى وجوب حذف الناصب وكون ناصبه ليس من لفظه لا فى النصب على المفعولية المطلقة لما سيذكره الشارح من ان تقدير عاملها ألزمه الله فتكون مفعولا به وفى كلام غيره ان نصبها بالمفعولية المطلقة وان تقدير العامل احزن (قوله وهى كنايات عن الويل) أى عند بعض اللغويين وذكر الجوهرى ان ويح كلمة رحمة وويل كلمة عذاب وذكر شيخنا ان ويس كويح وويب كويل ومراد الشارح انها كنايات عن الويل بالنظر الى أصل الوضع فلا ينافى ماسيذكره الشارح من انها صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب ولمن يبغض (قوله تقال عند الشتم والتوبيخ) أى عند ارادتهما (قوله وهو قليل) اى

(تنبيه) مثل له صوت صوت حمار وقوله
ما ان يمس الارض الا منكب
منه وحرف الساق طى المحمل
لان ما قبله بمنزلة له طى قال سيبويه (خاتمة)
المصدر الآتى بدلا من اللفظ بفعله على
ضربين * الاول ماله فعل وهو مامر
* والثانى مالا فعل له أصلا كبله اذا
استعمل مضافا كقوله
تذر الجماجم ضاحيا هاماتها
بله الاكف كأنها لم تخلق
فى رواية خفض الاكف فبله حينئذ
منصوب نصب ضرب الرقاب والعامل
فيه فعل من معناه وهو اترك لان بله التى
بمعنى ترك الشئ فهو على حد النصب فى نحو
شنئته بغضا وأحببته مقة ويجوز ان
ينصب ما بعد بله فيكون اسم فعل بمعنى
اترك وهى احدى الروايتين فى البيت وسيأتى
فى بابه ومثل بله المضاف ويله وويحه وويسه
وويبه وهى كنايات عن الويل وويل كلمة
تقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت حتى
صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يحب
ولمن يبغض ونصبها بتقدير ألزمه الله وهو
قليل ولذلك لم يتعرض له هنا

أى انحول عن الفاعل وهى أولى (قوله ان يتحد مع عامله فى الوقت) بان يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر كجئتك طمعا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كجئتك خوفا من فرارك أو بالعكس كجئتك اصلاحا لحالك قاله الرضى (قوله فالشروط خمسة) بل ستة سادسها ماذكره الشارح سابقا بقوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل (قوله وأجاز يونس اما العبيد فذو عبيد) كان المناسب أن يقول وأجاز يونس كونه غير مصدر تمسكا بقولهم اما العبيد فذو عبيد لان هذا المثال ليس من عنديات يونس بل من كلام العرب وقد يقال مراده وأجاز يونس كون اما العبيد الخ من المفعول لاجله القياسى وجعله بعض النحاة مفعولا به لمحذوف أى مهما تذكر العبيد ولم يلتزم هذا البعض كيونس تقدير أما بمهما يكن من شئ بل قدره فى كل مكان بما يليق به وجعله الزجاج مفعولا له بتقدير مضاف أى مهما تذكره لاجل تملك العبيد (قوله وأنكره سيبويه) أى أنكر القياس عليه قائلا ان رواية النصب خبيثة رديئة فلا يجوز التخريج عليها (قوله وكونه قلبيا) قال فى التصريح لان العلة هى الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح ليست كذلك اه وعزا هذا الشرط السيوطى فى الهمع الى بعض المتأخرين وعزاه الرضى الى بعضهم معللا بما مر ثم رده فقال ان أراد وجوب تقديم الحامل وجودا فممنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير مضاف أى ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا فجوّز أيضا جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكرامالك غدا بل جوّز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا مضاف مقدر وان المفعول له على ضربين ما يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فيكون من أفعال القلوب وما يتقدم على الفعل تصورا أى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا اه (قوله وأجاز الفارسى جئتك ضرب زيد) أى مع ان المصدر ليس قلبيا ولعله لا يقول باشتراط اتحاده مع العامل فاعلا أيضا حتى يجيز هذا المثال لعدم هذا الشرط أيضا فيه وربما يفهم ذلك قول الهمع شرط الاعلم والمتأخرون مشاركته لفعله فى الوقت والفاعل نحو ضربت ابنى تأديبا ثم قال ولم يشترط ذلك سيبويه ولا أحد من المتقدمين فجوّزوا اختلافهما فى الوقت واختلافهما فى الفاعل اه وتقدم عن الرضى رد اشتراط كونه قلبيا بقى ان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضى فلا يصح أن يكون علة للضرب لان الشئ لا يكون علة لنفسه لا يقال يندفع

أى يشترط لنصب المفعول له مع كونه
مصدرا قلبيا سيق للتعليل ان يتحد مع عامله
فى الوقت وفى الفاعل فالشروط حينئذ
خمسة كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن
والعسل قاله الجمهور وأجاز يونس اما
العبيد فذو عبيد بمعنى مهما يذكر شخص
لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد وأنكره
سيبويه وكونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة
للعلم ولا قتلا للكافر وأجاز الفارسى جئتك
ضرب زيد أى لتضرب زيدا

هذا النوع الذى لا فعل له من لفظه

•(المفعول له)•

أل فيه موصولة بدليل عود الضمير اليها ومانع موصولية أل يرجع الضمير الى الموصوف المحذوف قال المرادى فى شرح التسهيل ولا يجوز تعدده منصوبا أو مجرورا الا بابدال أو عطف قال فى الهمع ولذا امتنع فى قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق الجار بالفعل ان جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به ان جعل حالا (قوله لانه أدخل منه الخ) أى لكونه مفعول الفاعل حقيقة كما أسلفناه فقوله وأقرب الخ عطف علة على معلول ومن قدم المفعول فيه علله بان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله وأقرب الى المفعول المطلق) بل قال الزجاج والكوفيون انه مفعول مطلق نصريح (قوله كما أشار الى ذلك) أى الى أقربيته بكونه مصدرا (قوله ينصب مفعولا له المصدر) أى بالفعل قبله على تقدير حرف العلة عند جمهور البصريين فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض وقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك اكراما وعليه فهو مفعول مطلق وقال الكوفيون ناصبه الفعل المقدم عليه لانه ملاق له فى المعنى مثل قعدت جلوسا وعليه أيضا فهو مفعول مطلق ولذا قال فى التصريح قال الزجاج والكوفيون انه أى المفعول له مفعول مطلق اه (قوله ان أبان تعليلا) ظاهر كلامه وكلام الشارح حيث قال فيما يأتى أى يشترط لنصب المفعول له الخ ان هذه الشروط شروط لنصبه وانه عند فقد جزء يسمى مفعولا له والجمهور على انه حينئذ مفعول به وعليه فهذه الشروط لتحقق ماهية المفعول له ومعنى قوله أبان تعليلا أظهر علة الشئ أى الباعث على الفعل سواء كان غرضا نحو جئتك جبرا لخاطرك أولا كقعدت عن الحرب جبنا (قوله أى لاجل الشكر) أى لاجل أن تكون شاكرا لى (قوله ويشترط كونه من غير لفظ الفعل) أى وغير معناه ويغنى عن هذا الشرط قول المصنف ان أبان تعليلا (قوله كحبل محبلا) بفتح الميم وكسر الحاء وسكون الباء مصدر ميمى (قوله طاعة) أشار به الى ان دن مثال ثان بمعنى اخضع حذف مفعوله قال البعض لدلالة الاول عليه وفيه نظر ظاهر ولو جعل الشارح مفعوله المحذوف شكرا آخر لكان الحذف لدليل ثم كلام الشارح يقتضى ان المفعول له يجوز حذفه وهو ظاهر اذا دل عليه دليل (قوله بما يعمل) الباء بمعنى مع متعلقة بمتحد خالد (قوله نصب بنزع الخافض) كذا فى بعض النسخ وفيه ان النصب به سماعى على الراجح وفى بعض النسخ نصب على التمييز

•(المفعول له)•
ويسمى المفعول لاجله ومن أجله وقدمه على
المفعول فيه لانه أدخل منه فى المفعولية
وأقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا
كما أشار الى ذلك بقوله (ينصب مفعولا له
المصدر) اى القلبى (ان أبان تعليلا) أى افهم
كونه علة للحدث ويشترط كونه من غير لفظ
الفعل (كجد شكرا) أى لاجل الشكر فلو
كان من لفظ الفعل كحبل محبلا كان انتصابه
على المصدرية (ودن) طاعة (وهو) أى
المفعول له (بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا)
الجملة حالية ووقتا وفاعلا نصب بنزع
الخافض

اى

هذا بتقدير ارادة لانا نقول يصير المعنى حينئذ أدبت ابنى لارادة التأديب أو ضربته لارادة الضرب وفيه ركاكة لا تخفى لان الباعث على الشئ ليس مجرد ارادته والحاسم عندى لمادة الاعتراض مع قرب المسافة ان يحمل التأديب على التأدب الذى هو أثر التأديب بناء على عدم اشتراط الاتحاد وقتا وفاعلا أو على ارادة التأدب الذى هو هذا الاثر بناء على الاشتراط فاحفظه (قوله وكونه علة) أى كونه مفهما العلة وما قيل من ان العلية محل الشروط فكيف تكون شرطا ممنوع كما ذكره يس بل محل الشروط ماهية المفعول له أو نصبه على مامر (قوله خلافا لابن خروف) فانه لم يشترط الاتحاد فى الفاعل تمسكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا وسيذكر الشارح جوابه وجوز ابن الضائع بمعجمة ثم مهملة تعدد الوقت بل قدمنا عن الهمع ان سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا الاتحاد وقتا ولا الاتحاد فاعلا (قوله تقديريا) أى باعتبار التقدير والمعنى (قوله يجعلكم ترون) أى ففاعل الرؤية التى تضمنها يريكم وفاعل الطمع والخوف واحد وهو المخاطبون وفيه ان هذا خلاف الظاهر وان العامل الذى تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا ترون وانه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لانهم لا يرون لاجل الخوف والطمع بل يريهم الله لاجل ان يخافوا ويطمعوا فاستدلال ابن خروف قوى جلى فان كان ولا بد من التأويل فالاقرب ان يؤول الخوف والطمع بالاخافة والاطماع أو يجعلا حالين من المخاطبين على اضمار ذوى أو على التأويل باسمى فاعل (قوله ماعدا قصد التعليل) أى ماعدا كونه علة فأطلق السبب وأراد المسبب فلا يقال قصد التعليل ليس أحد الشروط المارة وانما استثناه لانه عند فقد التعليل لا يصلح للجر بحرف التعليل أيضا اذ لا تعليل (قوله أو ما يقوم مقامها) هو الباء وفى ومن زاد الشاطبى الكاف نحو واذكروه كما هداكم وفى شرح اللمعة لابن هشام ان حروف السبب سبعة هذه الخمسة وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة وكى نحو جئتك كى تكرمنى وان الكاف وحتى وكى لا تدخل على المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدرى اه وينبغى زيادة على نحو ولتكبروا الله على ما هداكم (قوله وفى بعض النسخ باللام) واقتصر عليها لانها الاصل (قوله وقد نضت) بتخفيف الضاد أى جعلت (قوله فى نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل الاقامة المخاطب وفاعل الدلوك أى الميل عن وسط السماء الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متأخر عن زمن الدلوك وفيه مانع آخر وهو كون المصدر ليس قلبيا

وكونه علة فلا يجوز أحسنت اليك احسانا اليك لان الشئ لا يعلل بنفسه وكونه متحدا مع المعلل به فى الوقت فلا يجوز جئتك أمس طمعا غدا فى معروفك ولا يشترط فى عدم تعيين الوقت فى اللفظ بل يكفى ظهور المنافاة وفى الفاعل فلا يجوز جئتك محبتك اياى خلافا لابن خروف (تنبيه) قد يكون الاتحاد فى الفاعل تقديريا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون اه (وان شرط) من الشروط المذكورة ماعدا قصد التعليل (فقد • فاجرره بالحرف) الدال على التعليل وهو اللام أو ما يقوم مقامها وفى بعض النسخ باللام أى أو ما يقوم مقامها فقد الاول وهو كونه مصدرا نحو والارض وضعها للانام والثانى وهو كونه قلبيا نحو ولا تقتلوا أولادكم من املاق • والثالث وهو الاتحاد فى الوقت نحو قوله بخلاف خشية املاق • والرابع فجئت وقد نضت لنوم ثيابها • وهو الاتحاد فى الفاعل نحو وانى لتعرونى لذكراك هزة وقد انتفى الاتحادان فى أقم الصلاة لدلوك الشمس (وليس يمتنع) جره باللام أو ما يقوم مقامها (مع) وجود (الشروط) المذكورة

وفى المغنى ان اللام فى لدلوك بمعنى بعد وعليه فلا تعليل أيضا فلا تكون اللام لام التعليل (قوله كلزهد ذا قنع) فيه تقديم معمول الخبر الفعلى وهو جائز عند الجمهور كما مر (قوله أى اللام) فيه ان النسخة التى شرح عليها بالحرف وحينئذ فكان المناسب أن يقول أى الحرف وتأنيث الضمير حينئذ باعتبار الكلمة (قوله افهم كلامه ان المضاف الخ) وجهه انه لم يذكر فيه قلة ولا كثرة كما فعل فى قسيميه فدل على استواء الامرين فيه (قوله منصوبا كان او مجرورا) اما افهامه جواز تقديم المجرور فظاهر واما افهامه جواز تقديم المنصوب فلعله بطريق المقايسة

م

(كلزهد ذا قنع • وقل أن يصحبها) أى اللام (المجرد) من أل والاضافة كهذا المثال حتى قال الجزولى انه ممنوع والحق جوازه ومنه قوله من امكم لرغبة فيكم جبر (والعكس فى مصحوب أل) وهو ان جره باللام كثير ونصبه قليل (وأنشدوا) شاهدا لجوازه قول الراجز (لا أقعد الجبن عن الهيجاء • ولو توالت زمر الاعداء) (تنبيهان) • الاول افهم كلامه ان المضاف يجوز فيه الامران على السواء نحو جئتك ابتغاء الخير ولابتغاء الخير • الثانى افهم أيضا جواز تقديم المفعول له على عامله منصوبا كان أو مجرورا كزهدا ذا قنع ولزهد ذا قنع (خاتمة) اذا دخلت أل على المفعول له أو أضيف الى معرفة تعرف بأل أو بالاضافة خلافا للرياشى والجرمى والمبرد فى قولهم انه لا يكون الا نكرة وان أل فيه زائدة واضافته غير محضة

تم

ـــ تم الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان

١٢٢ ص ل

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısım Pertevniyal
Yeni Kayıt No 659
Eski Kayıt No